



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

نام کتاب: رُبْدُ الْبَیِّنِ فِي تَفْسِيرِ آيَاتِ التَّوْحِيدِ

مؤلف: —

شماره کتاب: ۴۳ مسئله

اندازه:

تاریخ تصویربرداری: مهر ۱۳۹۰

رشته البین اردبیلی

۶۳

۳۱۲۵۳

ح	۲	ح
۶۳	۶۴۸۱	۶۳

۲۶۴

۲۰۴۱۳

کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد

نام ۵۸۱

میکروفیلم شده در تاریخ ۲۹/۱۱/۵۷

شماره میکروفیلم

۶۳

۶۳



کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران

از مجموعه نسخه های خطی اهدائی

سید محمد مشکوة

آیات الاحکام



الحکم مرحوم ملا احمد اردستانی
نظام خیر مرحوم علیه السلام

۱۱۸۱

مرکز کتب خطی
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
تاسیس ۱۳۰۲

کتابخانه محمدالدین شاد
۱۱۸۵

۲۰۸۱۲

۲۰۸۱۲

بسم الله الرحمن الرحيم فيه تسعين انه خير موفق ومعين اعلم ان هذا فائدة
 لا بد قبل الشروع في القصد والاشارة اليها وهي ان المشهور من الطلبة انه لا يجوز تغيير
 القرآن بغير نص واثر حر قال الشيخ ابو علي الطبرسي قدس سره في تفسير الكبير وهم
 ان قد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وعن الائمة عليهم السلام ان تفسير القرآن لا يجوز الا بالآثر
 الصحيح والنص الصحيح وروي العامري في التفسير عليه السلام انه قال من فسر القرآن براه فاصاب
 الحق فقد اخطأ قالوا كره جماعة من التابعين القول بالقرآن بالراي كسعيد السبي وسالم بن عبد الله
 وغيرهم والقول بذلك ان السبجانه نذب الى الاستنباط ووضح السبيل اليه ومع اقوالهم
 فقال لعلم الذين يستنبطونه منهم واذم افرغ من ترك تدبره والا فرب عن اعتقاد في فعال
 اطلاقه برون القرآن ام في قلب افعالها وذكر ان القرآن نزل بل في اللوح فقال اما
 جدهنا فرائعها الى ان قال هذا واسأل بديل عن ان يجوز ترك العلم فيكون معناه ان صح ان
 فسر القرآن على رايه ولم يعلم ثوابه الفاضل فاصاب الحق فقد اخطأ الدليل وقد روي عن النبي
 صلى الله عليه وآله انه قال ان القرآن ذلول وذو جوده فاحملوه على حسن الوجه وروي عن علي بن ابي طالب
 عيسى انه قال قسم وجه التفسير على اربعة اقسام تفسير لا يعجز احد بحالته وتفسير يعرفه العرب
 بكلامهم وتفسير تعلمه العلماء وتفسير لا يعلم الا الله عز وجل فاما الذي لا يعجز احد بحالته فهو ما يلزم
 الكافة من التواضع للقرآن وحمل دلائل التوحيد واما الذي يعرفه العرب بلسانها فهو هذا
 اللقب وهو موضوع كلامهم واما الذي يعلمه العلماء فهو ما يدل على المشابهة وفروع الاحكام واما الذي لا يعرفه احد

الغيبوت في قيام الساعة ثم كلامه اقول عند بي الكلام ان الخبر محمول على ظاهره
 غير متروك لظن وانما صحى بضمهمونه على اعترافه في اول كلامه حيث قال قد صح عن
 النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام بانه ان الشرح جرح الله قارئه او تفسيره التفسير
 كشف المراد عن اللفظ المشكل والناويل رد احد المختلدين الى ارتباط اللفظ بالمراد
 التفسير على الناويل انتهى الشيء ومصدره وما يؤول العلم امره وما قبان خبر
 الاولين فالعنى في خبره وبين وجزمه وقطع بان المراد في اللفظ المشكل مثل المحل
 كذا انما يحل المشكل اللفظي مثلاً على احد المعاني من غير محج وهو اما دليل ثقل
 كبحر مضمون وانه اخرى كذلك او ظاهره واجماع او عقلي وبحل المشكل المعنوي
 المراد به معانيه مخصوصه بدليل بغير الدليل المذكور على قول من فقد اخطأ
 والجمله المراد في التفسير هو بديه وبغير نص هو القطع بالمراد في اللفظ الذي
 ظاهره فيه وغير دليل بل محج رايه وميله واستحسان عقله غير شاذ معبر عما
 كما يوجد في كلام المبدعين وهو ظ من تتبع كلامهم والمنع منه فاعقلا والنقل
 كاشف عنه وهذا المعنى غير بعيد عن الاخبار والمذكور بل ظاهرها في ذلك
 بنده بالفاخرة يميناً وتبركاً ثم ذكر آياتها بسم الله الرحمن
 الرحيم يمكن الاستدلال بها على راحية التسميه عند الطهارة بل عند
 كل فعل الا ما اخرجه دليل بان الظاهر ان المراد بها تعليم العباد
 ابتداء فعلهم فان معناه على ما قاله الشيخ ابو علي الطبرسي رحمه
 الله في تفسيره الكبير استيعين في الامور باسم الله نعم بان تبدوا
 بها في اوايلها كما فعله الله في القرآن فتقديره استعنيوا باسمه

الحمد لله رب العالمين ولا اله الا هو فادراختاروا فيهم فكون العالم
حادثا ايضا فافهم في قولهم الرحمن الرحيم دلالة على العفو والصفح وفي قولهم
مالك يوم الدين دلالة على التعريف والتميز بين العبادات القيمة والمعاد لان المكلف
اذ علم ذلك برجوه وخاف كما قيل اياك تعبد العباد غايته الخضوع التذلل الذي
الكساف وتفسير القاضي وفي مجمع البيان في معنى الشكر وغايته فيه انما الخضوع
باعتبار ان الله مع التقطيم وفي كون المراد هنا ما ذكره نامل فان الظاهر ان
واجبا ولا بد من العباد ودر على وجوب تخصيصه تعالى بالعبادة اذ حاصله قولوا
تخصصك بالعبادة ولا تعبد غيرك فمجيء العبادة والاخلاص في حق الله تعالى
ما يقولون وكما هو ظاهر في القول بالظاهر ان المقصود من هذا القول هو
التخصص بالعبادة اي العبادة الاخلاص فيها وهي التي فيها وجوبها فيكون كما
والا ومقصود غيره تعالى بالعبادة واما ان يستعين بدلالة عدم جواز الا
في العبادة بغير تعالى في حق الامور الا ما اخرج الدليل والاول ظاهر والثاني
فعلى الاول يدل على عدم جواز التولية في العبادة مثل الوصية والفعل على
عدم جواز التوكيل في حق العبادة او على عدم استعانة في الصلوة بالاعمال
على الغير مثل الادعي والحايطة قياما او ركوعا او سجودا وغير ذلك مما لا يحسن
وعلى الثاني يدل عليها وعلى عدم الاستعانة بغير تعالى في حق الامور
السؤال وايضا يدل عليه انه مذموم في الاخبار حتى نقل عنه صلى الله عليه وآله انه قال
لقوم قالوا لاضرر لنا ان نجعل سلطانا لاسيلاوا احدا شيئا فصاروا عبيدا
وقع في يد احدكم السوط وهو الذي تتركه وما خذتم سبيل احد ان يعطيكم

الحسن وكان المراد في اول الاموركم وابتدائها كما يظهر المقام بان تقولوا باسم
فبني في قوله في ابتداء الاكل والشر واللبس الذي وغير هذا كما قاله الفقهاء
ويؤيد اخبر المشهور كل امرئ باليد بيد اخيه باسم الله فهو ابتداء وغيره
الشواهد ثم انه يمكن الاستدلال بها على وجوب ذلك الاما وقع الاتفاق
او دليل اخر على عدم مثل الذبح بالطريق المشهور والاستدلال بان الآ
بل الخبر ايضا لما على وجوب التسمية وضع عنه المتفق على عدمه بقي الباقي تحت
فوجب الذبح الحمد لله رب العالمين والاستدلال بها على وجوب قولها
عند كل فعل مثل الاستدلال الاول وتوابعه ايضا مثل الخبر المشهور كل امرئ
لم يبدئ فيه الحمد فهو اثم او اجزم وغيره مثل ما نقل في الكافي عن الصادق
عليه السلام انه قال ان الرجل اذا اراد ان يطعم قاصدا بغيره وقال بسم الله الرحمن
الرحيم والحمد لله رب العالمين غير الله له قبل ان يصير للفقير الى فيه وهذا هو
للتسمية ايضا وليس يصدق كون الناحية او القرآن مبتداء بالتسمية فالتسمية تكون
مؤيدا ايضا قال في الكساف في كون الباء للاستعانة ان الموضع لما اعتقد ان
الفعل لا يجي معتد اياه في الشرع افعالا السنة حتى يصير اسم الله تعالى
كل امرئ باليد لم يبدئ فيه باسم الله فهو اثم والالحان فعلا كما فعل جليل
فعله ففعلوا باسمه كما فعل النبي صلى الله عليه وآله وفي بيان كونها بمعنى المصاحف هذا نقول
على السنة العباد الى قوله ومعناه انكم عباد الله كيف ينبغي ان يكون باسمه كقول
اي في او ايل ففعلهم كما هو ظاهر المقام والبيان قال في رب العالمين
اي موبيا دلالة على ان الممكن بغاية مجاز الى العلم بحال حدوثه ولم يواضع نعم في

او تقولون

قال

عاشق

قاموا من محلهما وسلبوا الماء ولم يطلعو من قرب اليه الترسية والحصل
 ان ذم السؤال في غير الله تعالى معلوم عقلا ونقلا من غير هذه الامة ايضا فعلى
 هذا يمكن ان يحل على من هو عليه الاستعانة مطلقا الا ما اخبره الدليل والتفصيل
 بالكرامة والتخيم فغيرها او يحل على الكرامة الا ما يعلم بخبره او على التخيم
 يعلم الكرامة والجواز الله يعلم هذا الصراط المستقيم الا ان يدل على هذا الطلب
 المستقيم الخيرة الله سبحانه سيما اصل الخير واساسه وهو الصراط الذي هو الاسلام قاله
 المنصورون وقيل انه النبي والائمة عليهم السلام القايون مقامه وهو المورث اعني اعلمهم
 السلام قاله الشيخ ابو علي الطبرسي رحمه الله تعالى الا ان حمل الامة على العجم حتى يقال
 ذلك فيه لان الصراط المستقيم هو الدين الذي امر الله تعالى به في التوحيد والعدل
 وولاية فراج الله طاعته ولا يخفى المسامحة في التفسير الثاني او عبادة الله تعز
 دون غيره كما يدعيه بعض الابات مثل قوله تعالى وان اعبدوني في هذا صراط مستقيم
 فيدل على مشروعية الدعاء بل على استحبابه مطلقا حتى ليشأت الامة الذي عليه
 مثل الدين وعدم تغيره وحصوله من العتق عليهم والذين هم الصالحون
 فيكون تحريضا ونوعيا الى الانقطاع الى الله تعالى مطلقا التوفيق مقم
 الامور كلها واعتقاد انه لا يصير الانسان فغدا وقد يعلم فدون توفيق الله
 وهدايته اياه فقبول اعنيد بل مسلم ايضا ثم اعلم ان في نظم السورة على
 طريق يعلم الدعاء وهو كونه بعد التسمية والتسبيح والثناء والتوسل بالعبادة
 كما هو المتعارف وورد في الرواية وايضا في ما رآيت اعدا يتوجه الى استنباط
 هذه الاحكام الفاحية نعم كذا في تفسيرها ما يمكن الاستنباط منها فكانهم تركوا

لظهور

للظهور او لوجودها في غيرها الله يعلم ولما توفقت صحة العبادة على
 الامانة استرحت الى بعض الابات التي معلوم منها او ليكن على قدر ما
 واو ليكن على العلمون وبني سارة الى المتقين الذين يؤمنون بالغيب
 ويقومون الصلوة ويؤتون الزكاة وما رزقناهم فيتعقون اما انما
 فقط فان او ليكن مبتدا وعلى بعد من متعلق بعقد خبره وغرضهم صحة هذا
 متعلقا بعقد وكذا او ليكن الثاني مبتدا والمعلوم خبره ونهضت فحصل الاحكام
 عند البعض مبتدا وما بعد خبره والمجمل خبر او ليكن عند الاخيرين واخبره او ليكن
 وكبر للمالكيد والضرحة والمبالغة يكون الفلاح للمنفين الموصوفين
 بالصفة المذكورة كما ان الفصل يدعيها مع افادته احصى كذا الترتيب الخبر واما
 لغته فانيضا طاهر اذ الهديان هي الدلالة على ما هو مطلقا المطور او الدلالة
 الصلوة ولعل الثاني اولى والفلاح النجاة والظفر على ما قيل المعنى انه هو
 الموصوفون هم الذين يصفوا الله تعالى به او المستمعون وغيرهم وانهم الظاهر
 بالتقية المطلق وهو الخلاص من النار لا غيرهم واما الدلالة على الاحكام فلا يخفى
 خفاياها انها تدل على ما هو الصلاح والتقوى والامانة بالغيب
 واقامة الصلوة اي فعلها والمحافظة عليها افعالا وكيفية ووقفا واما الزكوة فتستحقها
 والافتقار مما رزقناهم الله مطلقا لا من جهة الفقر وذلك لانه نعمته طاهر لا من جهة
 فعل هذه المذكورة او معلوم ان الفلاح الذي هو النجاة والغداة والوصول الى الجنة
 واجبة فيكون ما هو موقوف عليه واجبيا وخبره هو المظان والتقوى على ما نقل
 عن ابي بصير عليهم السلام ان لا يزال الله تعالى يفتقد الامور التي تقوى

حيثهم

هو احتساب المنيب وانما جميع المأمورات والامام بالصدق قبل هو الصدق
 بالغايب الغير المحقق وقيل بما عاين من العباد عليه وقيل بما جازع
 عند الله وقيل بجميع ما وجد به الله تعالى او من الله والجميع وقيل باليقين
 والحنين والثار وقيل هو الصدق باليقين والحنين والثار واعلم انه ينبغي
 هنا تحقيق الايمان ثم اذا توقف عليه امور كثيرة فنقول الاشك
 انه مطلق الصدق في اللغة واما في الشرع فيلزم جمع البيان ان المقترنة
 قالوا بجمعهم الايمان سر فعل الطاعة فمنهم من اعتبر الفواضل والنوافل ومنهم
 من اعتبر الفرائض وحده واعتبروا اجتناب الكبائر كلها كما انه يريد بفعل الطاعة
 مجموع الامور الثلاثة اعتقاد الحق والاقوارية والعمل بفضله كما قال في الكسائر
 ونقل القاضي انه من جهة المغزله وجه الحديث والخارج من اخل بالاعتقاد
 فهو منافق وقيل بالاقوار فهو كافر وقيل بالعمل فهو فاسق عند اهل وكما
 عند الخوارج وخارج عن الايمان غير اخل في الكفر عند المغزله واما دليله فليس
 بعيد الا انه يعم ذلك كثير من الاخبار المذكورة في كتاب الايمان والكفر في القرآن
 وغيره والكتب المعتمدة في الاحكام حيث يدل على قول الامام فيه وان المؤمن يخرج عن
 الايمان حين يفتني ثم اذا انما يصير مؤمنا ما نقل في جميع البيان قال وروي
 العامة الخصاص على من يرضى ان الايمان هو الصدق بالقلب والادارة باللسان
 والعمل بالاركان وعلم ايضا علم الايمان قول الحق وعمل بمعروفه وان بالحق والاتباع
 الرسول ويدل على ضعف وجههم عطف العبادات على الايمان في القرآن العزيز وقيل
 الاخبار ايضا وايضا استناد الايمان الى القلب قبل قوله تعالى وقلمه مطمئن بالايمان

او قيل

او ليك كتب في قلوبهم الايمان لما دخل الايمان في قلوبكم وايضا اقتران الايمان
 بالعاصي في مثل قوله وان طاعتان والمؤمنين اقبلوا واما الذين
 امنوا كتب عليكم الصلوات التي فيها الايمان امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم
 وايضا كتب للمؤمنين بالعباد واجتناب المنيب قبل قوله تعالى الذين امنوا
 اطيعوا الله وغير ذلك من الايات ولو كان الاعمال اداخل في الايمان لما جازع
 ذلك وجباج الى التاويل والتكلف والاصح ان لا يدخل قطعي المتن وقوى الدلالة
 اذ الخروج عن هذا القطعي لا يجوز الا بالقوى منه او بالمثل وايضا الاصل في الاستصحاب
 عدم الخروج عن معناه اللغوي فانه فيها معنى الصدق اتفاقا على ما قالوا
 ومعلوم ان الخروج عنه الى الصدق والاقوار والاعمال يحتاج الى دليل قوي
 بخلاف الصدق الى خاص فانه بعض افراد معناه اللغوي ولا يبعد ضم الاقوار ايضا
 اليه باعتبار ان الكتمان للعباد وغيره اذا علم من الاظهار لا يجوز وفيه ان لا يلزم
 الدخول اعتبارا لانه لو قيل ذلك ما يقع لم يكن مؤمنا بل لا يستلزم عدم العمل ايضا
 وايضا باعتبار انه اما مراد في الاسلام واخص ومعلوم اعتبار الاقوار فيه وفيه ايضا
 ان مانع ان يمنع ذلك وهو شرط العمل غير اخل في الايمان والاخبار الواردة بذلك
 نحو اعل الايمان الكامل الذي يكون للمؤمن المتقدمين المتورعين المحققين
 واما الايمان المطلق عند الاصحاب فهو الصدق والاقوار بالله وبسليم ويجمع
 ما جات به على الاجمال ويخصه كل شيء علم كونه ما جات به بالولاية الاحكام
 والوصاية لاهل البيت بخصوص كل واحد واحد مع عدم صدور ما يقتضي
 خروجهم عنه والارادة مثل النبي والقاء المصطفى في القاذورات فلتشر

الى ما يدل على كون امير المؤمنين عم اباها وهو غير محصور ونقصه على نبي
 منه منه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف ياتي الله
 بقوم يجيبهم ويجنونهم اذ لم على المؤمنين عطفه عليهم منذ الميثاق مع ذليل وذل
 على ما التقين معنى العطف والتبني على انهم مع ذلك حافظون للمؤمنين
 وحامون عليهم هم في حاشيتهم او لمقابلته اغرة على الكافرين شدايد عاليا
 عليهم غير ان اذ اعلم بحياهم في سبيل الله صفة اخرى لهم وخالص الصنيع
 عطفه في اغرة ولا يخافون لومة الائم على حياهم دون بمعنى انهم جامعون بين الحيا
 في سبيل الله والنفس في دينه ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع
 اسارة الى ان الاوصياء المذكورة في عطية الله وفضلته وهي اسبابه لا يمكن
 يغيرون وفضل منه وهو كثر الفضل ولا ينقصه عطاء شيء علم بواقع الاشياء
 يعرفون تحقاق كل احد لا يقدار الفضل والانعام وطنا في المؤمنين
 واصحابه الذين ارتدوا معه بعد صلوات الله عليه في الخوارج ومجذبة الجمل
 وصفين وغيره اذ ما وقع ارتداد قبله ولا بعده الامانة كذلك ولا ان
 هذه غير موعودة الا فيه واصحابه لان الحزم الذي فعله كان محل اللوم فان الخوارج
 اهل القرآن والصلح واعاشهم زوج رسول الله صلوات الله عليه والى معا اصابه
 ومعه خال المؤمنين ومعا اصحابه فكان محل اللوم ولكن كان لو اصحابه يخافون من
 لومة اي الائم كان لانهم كانوا على الحق فلا يجيبون غير الله مع ذلتهم وصغر نفوسهم
 مع المؤمنين وتواضعهم منهم مشهور حتى نسب اليه الدعاية لكثرة تواضعه وقالوا انه كان
 فسادا كعادته في زمان خلافة ويشتي في سوق الكوفة وينادي خلوا سبيل
 المؤمنين المجاهدين في سبيل الله ولانه الذي ثبت محبة الله له اي ارادة الله

له بالهدى والتوفيق في الدنيا لما يحب ويرضى وحسن الثواب في الآخرة ومحبة
 الله اي ارادة طاعته جميعها والتخبر عن معاصيه كما وتوابع ما روى عن محبة
 تعالى ورسوله ومحبة الله والرسول في خبر الرقابة قال الامام نور الدين على
 بن محمد الكلي المالكي في كتابه فصول المهنة في معرفة الائم هذه عبارة فضل
 في محبة الله تعالى ورسوله له عم وذلك انه صلح النفل في كسر الاحاديث الصالحة
 والاصحاب الصالحة في صحبة النبي النجاري وسلم وغيرهما ان النبي صلى الله عليه
 قال يوم خيبر لا عطيتن الراية عدا رجلا يفتح الله على يديه يحب الله ورسوله
 ويحبه الله ورسوله فبات الناس يخوضون ليلتهم ابيهم يعطاهم قالوا يا
 الناس عدا على رسول الله صلى الله عليه واله كل منهم يرجوا ان يعطاهم فقال
 الله له انه اني على بن ابي طالب فيقول يا رسول الله اريد فقال رسول الله صلى الله عليه واله
 فاسلو اليه فاني به فضيق في عيني به ودعاه فبرأ حتى كان لم يكن به وجع
 الراية فقال صلى الله عليه واله اريد فقال رسول الله صلى الله عليه واله فاسلو اليه
 واله انفق على رسله حتى تتراسوا صحتهم ثم ادعاهم الى الاسلام واخبرهم بما يحب
 عليهم فيه فداهم لان يدرك الله يدك رجلا واحدا خبرك ان يكون لك خير
 النعم قال رضي ففتح الله على يده وفي سلم قال عمر بن الخطاب فاجبت
 الامارة الا يومئذ فتناورت لها رجاء وان ادعي لها قالت العلاء فتناورت
 لها بالسبين المهله تطاولت لها وحشت عليها حتى ابدت وجهي ونصبت
 لئلا تذكرني قالوا انما كانت محبة عمر لها لما دلت عليه في محبة الله ورسوله
 صلى الله عليه واله محبة تامل والعلم به في السبيل السافر في كتابه

الموهبة انتم كلام ورايت ايضا مثل ما نقله في مواضع منها ما صابغ الانوار
 بتغير ما عذر الصالح عن سهل بن سعد ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 قال يوم حنين لا عطيين هذه الراية عذرا جلا يفتح الله عليه ويحكم الله ورثته
 فلما اصبحت الناس غدوا على رسول الله صلى الله عليه وآله يرجعون ان يعطيها
 فقال انزل علي بن ابي طالب فقالوا هو يارسول الله يشكك عني قال فاسلوا
 اليه فقصوا رسول الله صلى الله عليه وآله في عيني في ما كان لم يكن به وجع عظم
 الراية فقال علي يارسول الله اقلهم حتى يكونوا مثلنا فقال انفذ علي رسلك
 اي رفقتك ولينك والرسول المهي المنجى فذلك حيث لا يتغير المعنى
 والمقصود ونقطة الصالح تأمل حكم الله في هذا الخبر واخبره بالخبر الحاشي
 واختصاصهم بما عدم كونه في الصحابة ونقض الصالح لهذا دفع غيبته وهذه القصة
 كالصحة في عدم وجود هذا الوصف في ذلك الزمان الا فيه وكذا ان يكون قصة الطير
 وهي شهوة افسه وروية كتب العامة والخاصة فالخطب خوارزم في كتاب التائق
 في آخر الفصل التاسع في بيان انه افضل الامم واخبرنا في ذلك الاسناد
 الى قول عن انس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله طير فقال
 اللهم انني يا خلتك اليك بكل معي هذا الطير فقلت اللهم اجعل رجلا من
 الانصار حيا علي عليه السلام فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وال علي حية
 فذهب ثم جاء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله افتح ففتحت ثم دخل فقال
 يا علي ما حديثك قال هذه اخبرتك كرات يردني انفسهم انك على حاجة
 قال ما لك على ما صنعت يا انس قال سمعت عليا فاجبت ان يكون في عيني قومي

فقال النبي

فقال النبي ان الرجل قد يحب قومه ان الرجل قد يحب قومه وقلم في كتب
 اخر مثل الفضل الملهمة ثم نقل شعره في بيان ان الرجل قد يحب قومه وقلم في كتب
 محبة لله وللرسول ومحبة الله ومحبة رسوله لظاهره وفي الاخرى والاخرى
 في ذلك ما يعلم في كتابنا في خطب خوارزم في الفصل السادس في بيان محبة الرسول
 صلى الله عليه وآله والاه والحث على محبة وموالاة ونهي عن بغضه وقوله
 ذلك ما روي بالاسناد في هذا الفصل عن عائشة قالت قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وهو في بيتي ادعوا لي حببي فقلت فيكم ادعوا لي علي
 بن ابي طالب فوالله ما يرد عيني فلما راه فخرج السور الذي عليه اذ جعل
 فيه فلم يزل يحسنه حتى قبض ودين عليه وفي ذلك وعدم خوفه لقوة الامم واضح
 ومتفق عليه وكذا كونه اذ على المؤمنين واغرة على الكافرين وكذا ان يناد
 قوم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وبقائهم عليه لم يعمهم وهو انهم مذكور في
 الاخبار الكثير ومعلوم كالتس عند الارتفاع وفرد كحكاية احوايج والجل
 وصفين وغير ذلك مما هو معلوم في التواريخ وكتب العلم مثل كتاب
 كمال الدين بن الطحيم السافعي وفصول المهمة للمالك والخوازمي والاسناد
 عن علي بن ابي طالب قال كنت اتمشي مع النبي صلى الله عليه وآله في بعض طرق المدينة
 فاتبنا على جد يفة فقلت يارسول الله ما احسن هذه الخدقة فقال لك في الحنة
 احسن منها احسن اتينا على جد يفة اخرى فقلت يارسول الله ما احسن
 الخدقة قال لك في الحنة احسن منها احسن اتينا على جد يفة اخرى فقلت يارسول الله ما احسن
 فيقول لك في الحنة احسن منها فاما خلاط الطريق اعنفتني في اجرة شمس

في قوله ان الرجل قد يحب قومه
 في قوله وقلم في كتب
 في قوله في الفصل السادس
 في قوله في كتابنا
 في قوله في خطب خوارزم
 في قوله في بيان محبة الرسول
 في قوله في الفصل التاسع
 في قوله في كتاب التائق
 في قوله في بيان انه افضل الامم
 في قوله في خطب خوارزم
 في قوله في كتاب العلم
 في قوله في التواريخ
 في قوله في كتاب كمال الدين
 في قوله في وفصول المهمة
 في قوله في المدينة
 في قوله في الحنة
 في قوله في الحنة احسن

يا رسول الله ما عليك قال الضعفين في صدور اقسام لا يدونها لك الا بعد
 فقلت في سلامته فرجني قال في سلامته فزيتك وفي كتاب الخوارزمي
 باسناده عن علي بن عيسى قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انما
 والمرقبة فاما القاسطون فاهل الشمام واما الناكثون فذكرهم
 واما المارقون فاهل النيران يعني المحرورين ونقل في الفصل الثامن
 في بيان الحق فيه وانه مع الحق جلاله عليه السلام معور في كل حال وقوام الله
 والله مستفك الغيبة الباعية وانت مع الحق والحق معك باعرا اذا
 رأت عليا سلكوا ديارا وسلك الناس وادبا غير فاسلك مع علي ومع الناس
 انه لن يده ليكن ردي ولن يخرج من الهدى باعرا انه من تغل سيفا احان
 عليا على عروده فله اسم يوم القيمة وشاخصي درو في تغل سيفا احان
 عد علي فله اسم يوم القيمة وشاخصي درو في تغل سيفا احان
 هذا الفصل عن علي بن عيسى باسناده قال يا عجب اعصم ويطاع معونه
 ونقل ان ابن عباس قال لا تطاع ولا يعصى اي تعصية وانت غي قليل
 تعصى ولا تطاع وبالحيلة الاوصاف كلها معجزة فيه ويؤيد كونه معجزة فيه
 قوله تعالى مصلا بالاله المذكور انما وليكم الله ورسوله والذين امنوا
 الذين يعملون الصالحات وتوتون الركوب وهو الركوب مع اهل العسكر
 على انه من شأنه عليه السلام والادلة على ما فيه ووضايتهم في الحق والمفتوح
 غير محصور وليدك المحل ذكرها والمقصود ذكر نذرها اثر في هذا الكتاب
 به فتقوا في الطاعات يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة

فغسلوا

فغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واسحوا بروجكم وارجلكم الى
 الكعبين وان كنتم جنباً فاطهروا وان كنتم مرضى او على سفر او
 جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فمضموا
 طبياً فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم في
 الدين فحرجا ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم ولعلكم تتقون
 تخصيص المومنين بالخطاب لان الكافر لا يقبل الصلوة ولانه المستغ
 به كافر في اكثر التكليف اذا قمت الى الصلوة اي اذا صلوت فان الابد
 بالقيام قيامها والتقدير اذا اردتم الصلوة قبل اذا اتممتها
 فاستغذ بالله فاقم سبيل الله فقامها للاشعار بان الفعل ينبغي
 ان لا يترك لانه يرون فيه يفعل ساقطاً القصد الذي لا يمكن الا بعد
 فظاهر الامر ان وجهك الوجه للصلوة بان يغسل الوجه يغسل
 محو على العرفي وفسر اجزاء الماء على العضو ولو كان بالارواق لم ان
 يجري ويتعدى فاستغذ الى اخره فظاهر فاعيد على وجوبه طهراً قائماً بها
 لان ظاهر اذا العموم عرفاً وان لم يكن لغة ولان الظان القيام بها
 عليه ولكن قيد بالاجماع والاختيار بالمجته وقيل كان ذلك في اول الامر
 ثم نسخ وقيل الامر فيه للتدريج ورد النسخ بما روي عنه صلى الله عليه واله
 المائدة اخر القرآن نزولاً فاحلوا احلالاً ما وحرموا حراماً وفي النسخ
 تأمل الان يقال المراد نسخ وجوب الوضوء على المتوضئين المفهوم عموم
 فاعسلوا فعموم منسوخ وليدك تخصيص حيث كان العموم مراداً مع لانه

وكذا في الذب الان يبق الذب بالنسبة الى المتوضيين فيكون المراد من الرجل
المطلق وكان الذب بالنسبة الى المتوضيين والوجه بان النسبة اليه غير صحيحة
ولكن هذا قولان لان الامر للذنب فقط كما قاله في الكشاف وايضا قال فيه
حمله على الوجه والذنب الغاز وتعميمه فلا يجوز في الترك لان استعمال
لقط في وقت يغني عنه في المجازي في اطلاق واحد وفيه لعل لانه
مجاز والمجاز غير الغاز ولكن بعيد لعدم القرينة الان يريد من التوضيل
فمنه الغاز ولكن يجوز ذلك بالبيان النبوي كما في سائر الاطلاقات ويجوز
ان المراد من ايات الصلوات والذوات وغيرها على انه قال فيه بعضه
المختص بالصلوات المخصوصة وعظمها على الرأس التماسي العليل والاشك
انه بالنسبة الى الرأس حقيق في هو لفظ واحد طليق والظاهر واحد على
المعنى الحقيقي والمجازي مع عدم القرينة بل هو في الاستيهاء فهو الغاز
وتعميمه بل هذا الاناقض فظهر كون المراد المعنى الحقيقي في الرجلين
كأنه بعض الصلوات واهل البيت عليهم السلام فاعمل في الآية تدل على وجه آخر
في الوضوء الا غسل الوجه وهو العضو المعلوم عرفا وقد جرد في بعض
المغني بانه الذي يدور عليه الابهام والوسطى فيها وطوله قصاص
السعر الى الدفن وهو اول فغل في الوضوء في الآية لانه على اعتبار
النسبة ولا على تعيين الابتداء لكن اعتبار معلوم ذلك لا يمكن لافعال الاختصاص
بدونها وفعلهم علمهم لم كان في الاعمال في غسل في اعضا الغسل في الوضوء
ولا على وجه الترتيب في اجزاء العضو بل لا يمكن ذلك حقيقة نعم ملاحظة

بجركه غسل

الوجه

الوجه في حسن ولا على وجوب التخييل مطلقا ويدل على عدمه الروايات الصحيحة
على وجه المسائل المذكور باليد لصدق الغسل مع الكل فكلاما دل عليه دليل
خرجه او اجاع يقال به والباقي يبقى على حاله الثاني غسل اليدين والرجلين
مستفاد من الاجماع والخبر يمكن فهمه من الآية ايضا تبككف فان يبق يقيم تقديم
الوجه لوجود انما التعقيب به ولا قابل بعدم الترتيب فان
الغنيمة لا توجب الترتيب اصلا بل يجوز تقديم غسل الرجلين على غسل الوجه
وايضا عطف الباقي على الوجه الذي هو مدخول الغاء بعيد التعقيب في كل
واحد مما مل فيه فانها تدل على فعل المجموع القيام الى الصلوة فكلما
قال اذ انتم توضعوا ولا يدل على الموالاة ايضا وفهم بانها بغير تعقيب
الكل بلا فصل وذلك غير ممكن في رعي ما يمكن بعيد فان المراد مجرد
التعقيب لا بالامهله نعم فهم وجوب الموالاة وبطلان الوضوء بها
مع حقايق جميع الاعضاء السابقة في الروايات الصحيحة على الاجماع ويمكن فهم ان
حمل الوجوه الى المرافق وان سلم ان ظاهرها كون الابتداء في الاصابع لكن
انفرد اجماع الامة على وجوب ذلك فيكون الوجها لانه غاية المنى والوجه
على معناها القوي لا الغسل بمعنى كونه فنتهاه بعد الابتداء لا الصانع
وانه يكفي في الغسل قبله ايضا كالوجه على اي وجه كان ولا يبعد وجوب
غسل المرفق وان كان غائبا وخارجا عن باب المقدمة لانه مفصل وقد شرب
كما ثبت في الاصول فيقول في وجوب غسلها احتياطا في مناسب
الثالث مسح الرأس مطلقا بما يصدق فقلا او مدبرا قليلا او كثيرا على اي

في غسل
لا الصلوة
وعلى تقدير كونها
مرادة لا الغسل
الا كون غسل
الوجه دلا
مسلم

الناسب اذا فخصيص العمومات والاخبار والايام ايضاً على ثلث
كونه معطوفاً على اذا او يوثيق الكثرة ونتمه الايام ايضاً والى
كنتم موصى كانه عطفاً على محذوف به كنتم صحاحاً حاضرين قادرين
اي اذا كنتم الى الصلوة وكنتم صحاحاً حاضرين قادرين على استعمال
فان كنتم محدثين بغير الجنابة توضؤوا وان كنتم جنباً فاغتسلوا وان
بضركم استعمال الماء او مسافرين فلم تغدروا على استعمال الماء لعدو
او للتضرع به او جاء احد منكم من الغائط لعلمه هناك كناية عن الحيض
الخارج من احد السبلين فاو بمعنى الواو او لا يستتم النساء
كنايته عن الجماع الموجب لغسل الجنابة وهو الدعوى حتى تغيب الحشفة
او بدراً فتيمموا صعيداً طيباً اي اقصدوا ارضاً طاهرة مباحة مع عدم
فامسحوا بآيديكم بعض وجوهكم وبعض آيديكم منبذاً او الصعيد او
الصعيد بان تضعوا آيديكم على بعض ثم مسحوا الوجه واليد او
النيم كما ورد في الرواية اي ما يتيمن به وهو الصعيد فلادلاله على ثبوت
كونها تبييضه على وجوب لصوق شيء الصعيد فيجب كونه تزياناً
كانوهم فالايام مثلاً على وجوب الغسل وان الجنابة موجبة له وان
بل البول والريح ايضاً احداث موجبة للوضوء وان المرض والسفر
مع عدم القدرة على الماء وحديثهم بدلتها وشوة ياتيه بيمينه
وعلى استراطا طاهرته ما يتيمن به بل لا يباحنه ايضاً بل طهارة الماء
ايضاً في الوضوء والغسل وان كيفة التيمم ان المني في بعض الوجه
مطلقاً وكذا بعض اليد وان لا يحتاج الى الاستيعاب والتخليص

رضي الله عنه

بخر جلد

والا

وان اول افعال التيمم مسح الوجه والوضوء والغسل والتيمم بينا
في كتب الفروع مع احكامها وجميع واجباتها وموجباتها والروايات
الكثيرة ليس هذا محلها اذ القصد منها بيان ما يمكن فيه الايام
الكثيرة ثم لا يخفى ان تضم هذه الايام قبل التي ينبغي لا يخرج عن اشكال
على حشمتها قبل ترك الحدث او لها وذكر الجنابة فقط بعد
الذي لا يعرفهم ان الغسل بعد الاقامة الى الصلوة ام لا وترك كنتم صحاحاً
تخاطبت قادرين على استعمال الماء ثم عطفاً ان عليه وترك تقييد
واخير فلم تجدوا حتى قوله وجاء وذكر جاء احد منكم من الغائط او لا
الحاجة اليها اذ يمكن التيمم ما سبق والعطف باو والناسب الواو
او بدراً فتيمموا صعيداً طيباً اي اقصدوا ارضاً طاهرة مباحة مع عدم
فامسحوا بآيديكم بعض وجوهكم وبعض آيديكم منبذاً او الصعيد او
الصعيد بان تضعوا آيديكم على بعض ثم مسحوا الوجه واليد او
النيم كما ورد في الرواية اي ما يتيمن به وهو الصعيد فلادلاله على ثبوت
كونها تبييضه على وجوب لصوق شيء الصعيد فيجب كونه تزياناً
كانوهم فالايام مثلاً على وجوب الغسل وان الجنابة موجبة له وان
بل البول والريح ايضاً احداث موجبة للوضوء وان المرض والسفر
مع عدم القدرة على الماء وحديثهم بدلتها وشوة ياتيه بيمينه
وعلى استراطا طاهرته ما يتيمن به بل لا يباحنه ايضاً بل طهارة الماء
ايضاً في الوضوء والغسل وان كيفة التيمم ان المني في بعض الوجه
مطلقاً وكذا بعض اليد وان لا يحتاج الى الاستيعاب والتخليص

في كتب الفروع مع احكامها وجميع واجباتها وموجباتها والروايات
الكثيرة ليس هذا محلها اذ القصد منها بيان ما يمكن فيه الايام
الكثيرة ثم لا يخفى ان تضم هذه الايام قبل التي ينبغي لا يخرج عن اشكال
على حشمتها قبل ترك الحدث او لها وذكر الجنابة فقط بعد
الذي لا يعرفهم ان الغسل بعد الاقامة الى الصلوة ام لا وترك كنتم صحاحاً
تخاطبت قادرين على استعمال الماء ثم عطفاً ان عليه وترك تقييد
واخير فلم تجدوا حتى قوله وجاء وذكر جاء احد منكم من الغائط او لا
الحاجة اليها اذ يمكن التيمم ما سبق والعطف باو والناسب الواو
او بدراً فتيمموا صعيداً طيباً اي اقصدوا ارضاً طاهرة مباحة مع عدم
فامسحوا بآيديكم بعض وجوهكم وبعض آيديكم منبذاً او الصعيد او
الصعيد بان تضعوا آيديكم على بعض ثم مسحوا الوجه واليد او
النيم كما ورد في الرواية اي ما يتيمن به وهو الصعيد فلادلاله على ثبوت
كونها تبييضه على وجوب لصوق شيء الصعيد فيجب كونه تزياناً
كانوهم فالايام مثلاً على وجوب الغسل وان الجنابة موجبة له وان
بل البول والريح ايضاً احداث موجبة للوضوء وان المرض والسفر
مع عدم القدرة على الماء وحديثهم بدلتها وشوة ياتيه بيمينه
وعلى استراطا طاهرته ما يتيمن به بل لا يباحنه ايضاً بل طهارة الماء
ايضاً في الوضوء والغسل وان كيفة التيمم ان المني في بعض الوجه
مطلقاً وكذا بعض اليد وان لا يحتاج الى الاستيعاب والتخليص

ولا كلف بالتيمن ايضا بان يوصل الارض الى جميع البدن او اعضاءه او
 بل التيمم ايضا وان يطلى على كبره ايضا لم يلغى مجرد وجه الارض وهو مقتضى
 الشريعة السليمة ويؤيد ليظهر كراهي في الذنوب فان العبادة مثل الوضوء
 كفارة للذنوب ولا ينطفئ عن الاحداث ويؤيد المنع عن الذنوب فاما شرا
 فيه الطهارة عليكم فظهركم الماء عند وجوده وعند الاعواز بالتراب
 نداء على ان التيمم رافع في الجملة وطهارة فيباح به ما يباح بالماء ويؤيد
 في الاخبار وكفكك الصعد عشرين والنزاع احد الطهورين ورسالة
 ورسالة التراب واخذ فيبعد منع اباحة التيمم ما يبيح الماء وانما يجب التيمم
 انه يؤيد التيمم زوال المانع لانه لا يرفع احثا بالجملة نعم يحتمل رفعه الى ان يتحقق
 الماء او توجد القدرة اذ لا استبعاد في حكم الشارع نزل الحديث في هذه
 فانه مجرد حكم الشارع فلعلى البحث يرجع الى التقضي فليما مل واللام للعلم
 ففعل يريده محذوف وهو الامر في المومنين وقيل الله وليجعل ويظهر
 مفعول والتقدير لان يجعل عليكم ولان يظهركم ويرى في قصور وضعف لان
 ان لا تقدر على اللام المزمع كما قال في لانا لا نحقق الوضوء قدس الله
 قال في شرح الكافية وكذا اللام زائدة في لا اباك عند سيدي وكذا اللام
 المعترضة بعد ان بعد في الامر والارادة كقوله تع وما امروا الا بعبادة
 الله مخلصين على انه قال البضاوي ايضا في تفسير قوله تع يريد الله ليعين
 لكم ان يري مفعول يريد واللام مزمع لما كيد في الاستقبال للامر

وهذا

وهل هذا الاتفاق ولبتم نعمة اي لبتتم بستره ما هو مظهر لا بد انكم
 ومكفد لذنوبكم في الدين او لبتتم برخصه انعامه عليكم بغضائهم فلكم فتكون
 نعمة ثم امر الله تع بعد ذلك بذكر النعماء والمشاق والعهد الذي عاهدتم
 بقوله اذكروا نعمة الله عليكم وميثاقه واتقوا به الآية واما المومنين
 يكونون قوامين بذكر شهاد بالعدل فاحيى عليهم لك ونهاهم عن محلهم بالنقص
 العدل والخروج في الشروع يقول يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين لله
 شهداء بالعدل ولا يجر منكم شأن قوم على ان لا تغفلوا اعدوا لواء
 للفقوى اذ كان هذا مع الكفار فاطنك بالعدل مع المومنين ثم انفق
 ووعدهم بالانتقال واعد لهم على تركه بقوله واتقوا الله ان الله شديد العقاب
 ثم اعلم ان في حكاية ابي آدم عليه السلام اشارة الى ان التقوى شرط لقبول العمل وان
 عليهم بناء ابي آدم بالحق صفة مصدر محذوف اي اتقوا تلاوة فليست
 حال في ضمير اتقوا وفي بناء اذ قويا باظرف بناء او حال منه والقران
 اسم لما يتقرب به الى الله في سجي وغيرها كما ان المحلوان اسم ما يحل به اي يعطى
 وهو في الاصل مصدر وهذا المبنى مع ان الراد منه اثنان وقيل تقديره اذ
 قرب كل واحد منها قويا فلا يحتاج الى التثنية فتقبل واحدها ولم يتقبل
 الاخر قال لا قبلتكم وعدة بالعدل بعد عدم قبول قريانه وقبول قريانه احب
 لقبول الحسد على ذلك ولقاء ما يريد له قال اخوه هانئ لما يتقبل الله
 التقين اي انما احببكم ما احببكم فعدم القول عند الله وقيل نفسك
 لا فرق بيني فلم تغفلني فاقبل نفسك لا تقس وفيه اشارة الى ان احاسد ينبغي ان

واتقوا الله ان الله شديد العقاب في اعدوا لواء

يرى حرماته في تقصير فيكون الذي لم لا يجوز فلا بد ان يجتهد في تحصيل
 ما صار المحسود محسودا ومخطوطا لا في ازالة خط المحسود فان ذلك
 يضره ولا ينفع الخ سيد بل يضره وهو خط وفيه دلالة على ان القبول
 بشرط فيه التقوى كالفناء قال ك وفيه اشارة الى ان
 الطاعة لا تقبل الا من مومن تقى وفيه اشكال ولهذا ما شرط الفقهاء
 فان الفسق لا يمنع من صحة عبادة اذا فعلت على وجهها ويمكن
 ان يقال ان شرط التقوى في تلك العبادة اي لا يقبل الله العبادة
 الا من التقى فيها بان ياتي بها بحيث لا يكون غصبا تاما بل ان
 يقصد بها الربا او غير المبطلات او المراد تقوى عن ذنب ينافي
 تلك العبادة فيكون اشارة الى ان الامر بالشئ يستلزم التمسك
 عنده وهو موجب للتفاد وبالحكم بشرط عدم كونها معصية لا مستلزا
 لها الله يعلم لمن بسطت اليك لتقتلني يا انا يا ساطري اليك
 لا تقتلك اني اخاف الله رب العالمين قال في الكشف كان هذا قيل اوى
 وقابل سبل ولكنه خرج عن قلم واستسلم خوفا من الله لان الدفع لم
 ينجح بعد او تحريا لما هو الافضل قال عليه السلام كن عبد الله لفتوا
 ولا تكن عبد الله القائل يمكن ان يقال التسليم غرض وكذا اكونه مباحا
 وجوب فان حفظ النفس على ولا يمكن الحاجة التسليم الذي هو فيه بل هو قتل
 النفس الاية لا يدل على التسليم فانه قال يا انا يا ساطري اليك لا تقتلك
 فانه يدل على عدم بسط اليد يقصد قتل لا الدفع ايضا وهو ظاهر ويمكن

وجوب الدفن من اخذ الآية فافهم يا ايها الذين آمنوا لا تقولوا
 الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا الا عابري سبيل
 حتى تغتسلوا وان كنتم مرضى او على سفر او جاء احد منكم من الغائط
 او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم
 وابدئكم ان الله كان عفوا غفورا اي لا تصلوا الى ايها المومنون
 والمخاطبون منهم الذين يعلمون ما يقولون في السكارى وليس سكران
 الخ لا يقبل فيصح تطبيقهم ونههم عن الصلوة حتى علموا ان يشعروا
 في الصلوة لا يعلموا ما يقولون بزوال عقلهم قائل وانتم سكارى
 في الشراب وكيفية بحيث ان احلت في الصلوة ما تعرفون ولا تعلمون
 حتى تعلموا لان الصلوة مع زوال العقل لاصح وهو ظاهر ولهذا اوجب
 الفقهاء القضاء على السكران وحلته انتم سكارى حال عن قائل لا
 تقربوا ولا جنبا عطف عليها اي لا تقربوا الصلوة جنبا وهو واجب
 منه الجنبية ولم يغفل فذكر ان كان او موشا واحدا او اكثر حتى تغتسلوا
 الا الماسكون منكم فانه يجوز صلوة جنب لكن بالتميم مع تعذر الغسل
 كما سيأتي وقيد العبور لا غلبت عليه الاصباح الى التيمم في السفر وقيل الى
 لا تقربوا مواضع وهي المساجد وانتم سكارى ولا انتم جنب لان
 تكونوا عابري سبيل فانه بان تدخلوا اربابا في نحو جوف اخو وقال في ان
 وهو المروي عن ابي جعفر عليه السلام وبيده عدم الاحتياج الى التيمم
 وجعل في ذكر كون الصلوة مع التيمم بعد نوبه او كان يريد لزوم

ورغم ذلك

التكرار وهو غير لازم والقول بحجرتي السكون المسجدة غير معلوم الا ان
 يكون للصلوة فيه صريح الى تحريمها في وقتها وحذف المضاف تكلف وعوم
 المساجد غير بعيد لعدم جواز العبور في المسجد وان تمت الآية احكام الصلوة
 فلو لم يكن المراد الدخول فيها لم يعرف ذلك فالتا ان المراد بعبور الآلة
 الدخول في الصلوة وان امكن جعله جنباً باعتبار المساجد بارتكاب
 تعدد ويحتمل ان يكون المعنى القرب الى الصلوة مطلقاً ومحملاً
 بالنسبة الى السكون فعلاً وبالنسبة الى الجنب الدخول مواضعها
 ويكون ذلك معلوماً بالبيان ولا يخرج عن بعد الاول بعد ذلك
 ظم على تقدير عدم صحة الرواية واما على تقديرها فالقول انضموا
 متعين وفي الآية دلالة على عدم خروج المومن عن الايمان بشرط
 الخمر فتأمل وفيه على تحريم دخول سائر المحرم الذي يعقل اذا علم عدم
 عقله بعد الاضطرار في الصلوة او في الساجدة فيها ويحتمل ان كل قول
 للعقل كذلك وفيها الاشارة الى ان العقل لا بد ان لا يكون غافلاً حال الصلوة
 ولا مشغولاً بغيره متعلق بها وكذا على تحريم دخول الجنب فيها اذ في المسي
 الا المتيح الى فراوا العابر فيها وعدم حصول وقوع الحدث بالنسبة وان
 كنتم مرضى او على سفر يعني ولا تقربوا الجنب يعني فلا يدور الفكر للصلوة
 ان يمكن منه فان لم يمكن منه مرضى بغيره العقل ضرر العبد كذلك
 عرفاً فيتم لها ولعل التقيد بالاجماع والخبر الاطال ان الآية تجوز التيمم
 للمرضى مطلقاً او لسفلان يكون فيه الماء بوجه فقيد بالاية يا ايها الذين

آمنوا

آمنوا ان كنتم مرضى لا تقدر ان على استعمال الماء او مسافرون
 كذلك محاسبين الى التطهر مطلقاً محدثين حدث اصغروا اليك فتميموا
 وانشاء الى مطلق الحدث بالحدث الاصغر بقوله او جاء احد منكم من
 الغائط الى المواضع التي يغاط فيها فهو كناية عن الحدث الاصغر ولكن
 في ادخاله فيه تأمل فان الظاهر انه محقق من الغائط او كناية عما يخرج
 عن السيلتين البوار والغائط والريح ايضا كما ان اول قسم النساء كناية
 عن الجماع الموجب للعقل وقد فسروا الروايات وبنوا هذا الاحكام
 وابي حنيفة كالمياشرة في الصوم والاعتكاف ويحتمل كونها كناية
 عن مطلق موجب العقل لكنه بعيد سيما المرض لم يجد واعطف على اوجه
 قيد المرض والسفر الفاء اشارة الى ان عدم الوضوء ان يكون بعد
 الحدث فالعقل لا يكفي وعلى تقدير تخصيص الغائط والكسوة الظاهر
 كون باقي الموجبات مثل الدماء والثلثه وخروج المني بغير جراح
 الميت وزوال العقل بالنوم والكسوة نحوه حدثاً مأموراً وغيره
 الكسرة والاجماع والمعنى ان كنتم مرضى او على سفر وجاء احد
 منكم فمكبون او بمعنى الواو كما قلتم تجدوا ماء اي لم تجدوا ماء استعمال
 الماء بوجه اما لعدم او لعدم القدرة على استعماله وحيث يكون حكم عدم
 القدرة على استعماله بغير ضرورة فهو مأمور بغير الآية او من وجوب
 الكسوة في قوله فلم تجدوا ثم انحلاف في كيفية التيمم كثير والتمسك

الظرف

امحانها اليهم مقارنة لضرب اليدين على الارض ضربة للوجه فتمسح
 باليدين فقصاص من الراس الى طرف الانف الاعلى وضربة لليدين
 فيم يسطر كل واحد ظهره الاخرى من الزنبا الى اطراف الاضابيع ان
 كان يدرك من الغسل وان كان يدافع الوضوء فضر به احد ودليله
 غير ذلك وقيل ضربة واحدة فيهما والاية تدل عليه فافهم كذا
 الاخبار الصريحة وقيل ضربتان فيها البعض الاخبار ولا يبعد كون
 الضرب فيهما واحد او اثنين استحباب الثانية جمعا بين الاول
 والظاهر احوط وتفصيل باقي احكامه معلوم من محله والمشتهور
 كون الضرب في الافعال فيمكن فهم كونه المسح في الاية فافهم
 والاحوط ان يتوضأ عند الفرق المسح وكذا الموالاة في احكامه لا بد
 كون التيمم بالصعيد وهو مطلق الارض ولا يشترط التوضؤ ثلث
 فيصير الحجر الملبس الاظهر من فدها الاصحاح فدها اي حشفة
 ويؤيد اللغة وقوله تعالى صعدا زلزا ولا ينافيه ما في سورة المائدة
 فقولهم منه لانه يدل على كون المسح بالوجه واليد بعض الارض فلا
 بد ان يكون شيئا ملصوقا باليد وفر للتبعض لانه يجوز كونها
 لا ابتداء الغاية لا للتبعض هكذا قال في الكشاف وغيره ويجوز
 كونها للتبعض مع عدم لزوم الوضوء لما روته اهلها هنا
 لانه لو كان المراد من اللصوق ما كان ملصقا ينبغي تركها ولذا لا يعتبر

الصلوة

اللصوق في اليد المسح اليد ايضا فامل وايضا في الاخبار ما يدل على
 ان المراد بالصعيد مطلق الارض ويجوز التيمم بالحجر والمراد بالطيب
 كانه الطاهر ويحتمل المباح ايضا ففي الاية دلالة على كون الغائط نحو
 حدثا اصغر موجبا للطهارة اي الوضوء والتيمم وعدم استصحاب حصول
 التيمم في الجنابة فيكفي غيبوبة الخشفة لصديق الملازمة التي هي الجماع
 وخرج ما دون غيبوبة الخشفة بالجماع والخبر وعلى كون اتجا
 حدثا اكبر موجبا للغسل والتيمم وعدم احتياج الوضوء من غسل
 الجنابة ودلالة الاية السابقة عليه اظهر وجوب التيمم للغسل بالصعيد
 وتقرئ به بالاصل وعدم الدليل على كونه مبيحا واعتبار المشي
 عرفا والوجه عرفا وسرمان الاول افعال التيمم الا ان يؤيد
 بالتيمم بالصعيد الضرب باليد عليه وكون التيمم اليد عن الوضوء
 والغسل واحد فيكفي ضربة واحدة فيها وعلى سلطان مطلق السكران
 للنه في القضا لانها فائتة ولا يبعد فهم عموم بدلية التيمم
 عن الوضوء والغسل وعموم اماصة ما يبيح لها به وضع حجر الحقيقين
 فحوازي الطواف البيت للجنب التيمم فان جنب ولا يجوز دخوله المسجد
 الاعيان هذه الاية وليست الدخول للطواف عبورا بعيدا لعدم الفرق
 بين العبادات وايضا لما لم يحدد ما عدم وجوب الطواف عليه وعدم
 تحمله حتى يمكن خالفه وهو مخرج منع العقل والنقل والاختيار
 الكثرة هذا بانه احد الظهورين وانه يكفي عند سبيل الراجح واصله
 اشارة

بالصعيد

على

وان رب الماء ورب الثراب واحد وغير ذلك والكل صريح في
 العموم فلهذه الاية يستعمل ولا يدل على ما ذكره بعد تقدير
 مواضع الصلوة الامر وان الاول كون المعنى ولا يتوهم الحجب
 الصلوة الاحوال السكون كالتقدم وان المراد على تقدير مواضع
 الصلوة بلا شيم بمعنى لا يجوز دخول الحجب غير ظهور ولو بالشمس
 الاعاير الاربعة التيمم وهو ظاهر وجه ما فهم كون التيمم حيا والامر
 وهو التيمم فمضى ما ذكرناه في الاول من الاعاير المعارضة فتأمل
 ان الله كان عفوا غفورا اي كثير الصفح والرحمة وكثير المغفرة
 على ذنوب عباده وما امر والايام والعباد والله مخلص
 له الدين حنفاً ويعتقوا الصلوة ويوتوا الزكوة لعل الماثور
 هم الناس الكافون او الكفار فقط وهو اظهر لحسن اللفظ والاول
 المعنى فخلصهم والذين يعقلون وحنفاً حال اخر وتعتقوا
 وتوتوا عطف على يعبدوا اي امر واما ان يعبدوا الله مخلص
 ما يوجب الدين اي الجزاء والاخر وهي العبادة ولا يعبدوا غيره
 ولا يستركون في عبادة الله وفيها اشارة الى ان الربا شرك فتأمل
 حنفاً اي ما يدين عن الطريق الباطل الى الطريق الصواب والحق
 وهو تأكيد لحصر العبادة في الله المعنوم قوله لا يعبدوا الا الله
 وعطف يعبدوا ويوتوا على زيادة الاتقان لبيان الصلوة والزكوة
 واستدل بها على وجوب التيمم في العبادة اظهر من انما يراه في تراجمه

وفي الله لا تامل ظاهر خصوصاً على ما فسر على وما امر والاي الكفار
 في كتبهم نعم يمكن الاستدلال بها على اتيان ما ثبت كونها عبادة شريعة
 على وجه الاختصاص لا غير واما التيمم على الوجه الذي ذكرها الاضحاب
 فلا وهم اعرف وبدل ايضا على وجوب التقيد وهو واضح والدليل عليه
 كثير بل يحتاج الى الدليل ولو كره ذلك نوا القيمه اي دين الله المستقيم
 الحق وتحمّل كون المراد بالدين التقيد اي اتيان العبادة مخلصاً واثبات
 الصلوة واتياء الزكوة هو التقيد بالله الى تقيمه وهي شريعة
 نبينا صلى الله عليه واله وكون الاضافة بياناً وتقدر الله الذي
 فعله المفسرون لاظهار موضوع القيمة فانها صفة واما ما قال في
 مجمع البيان تقدس دين القيمة لانها اذا لم تقدر لكانت اضافة
 الى صفة فذلك غير جائز لانه يترتب اضافة التي الى تقديس
 والتمثيل اعرف لان الكوفيين يجوزونها والذين لم يجوزوها انما لم
 يجوزوها مع افادة الصفة لا تطلقاً ووضوح ولهذا يجوز الاضافة
 البينانية بالاتفاق وعلى تقدير النقص فالفرق بين اضافة الى الله
 والقيم غير واضح خصوصاً مع القول بكون الصفة والموصوف متفرقة
 متى واحد فافهم انه اي التمر القرآن كرم صفة اي قرآن
 حسن مرضي او كثر النفع في كتاب تكون صفة بعد اخرى او حسن
 بعد خير مستور عن الخلق في نوعه المحفوظ لا يحسب الا المظهر
 صفة لقرآن او كتاب وخبر ان قيل يدل على عدم حوا من القرآن

الملة

للمؤمنين مطلقا وهو موقوف على كونه خيرا بمعنى الهنيء كونه صفة القرآن او خير
 ان يتغير بقوله فيم لا يمسح المطهرون ورجوع صفة الممسح الى القرآن والى
 التذلل والرجوع الى الكليات فكيف يكون كونه صفة له فمحمل واضح مذكور في الكليات
 ويكون المراجع بالمطهرون الملائكة المطهرون والذنوب مع بقاءه بمعناه
 الجيزي وهو ان كونه صفة لقرآن وجيز ان باعتبار ما كان والاصل ثوبين
 وليس هنا اجماع ولا خير صحيح والاحتياط واضح الخايس فيه اي سجد
 قبا وجمال يحبون ان يتطهروا والله يحب المتطهرين وفي البيت ادلاله
 على استحباب الجمع الاحجار والماء في الاستنجاء والمباغ في الاحتباب
 عن النجاسات وان العلم لا يحتاج للعمل في مثل ذلك قما مل قبل الماتون
 قال النبي صلى الله عليه وآله يا معشر الانصار والذي صغتم فقد توليت فيكم خافوا
 ان توليت فيهم فيسوءهم فبعلمهم لك فقالوا تتبع الاحجار الماء فلي النبي صلى
 الله عليه وآله فيه رجال يحبون ان يتطهروا التي فقد اتى عليكم فطابت نفوسهم
 على محبتهم وحرصهم على التطهر من النجاسات كحرص المحب على المحبة والنجاسة الله
 انه يرضي عنهم ويحسن اليهم كما يفعل المحبة محبة وهو يشترط بالرجوع على فعل مقتضى
 العبادات ويدل على حصول الاجر باليسع في عمل الخير في القدمات القريبة
 والبعيدة حتى الخطوات في تحصيل اجر وغير ذلك مع الاخبار بقوله تعالى ذلك
 بانهم اي المسلمين المحامدين لا يصيبهم ظماء ولا نصب ولا خضبة بسبل الله
 ولا يطئون موطئا يغيظ الكفار ولا ينالون فريدا ولا يشاء الاكثاب وعمل
 صالح ان الله لا يضيع اجر المحسنين ولا يفتقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يعطون

واذا الاكثاب لهم النجوى احد احسن ما كانوا يفعلون اي كتب لهم ذلك
 العمل في الاتفاق وقطع الوادي او كتب لهم به عمل صالح فيدل على استحباب
 ما يتوقف عليه المستحب على وجوب ما يتوقف عليه الواجب فتأمل
 وتذكر عليكم في السماء ماء ليطهركم به ويذهب عنكم رجز الشيطان فهذا دلالة
 على كون الماء طاهرا ومطهرا ويتطهرون به ورفع حدث الجناية وان كان
 الاصل من الشيطان ويحتمل ان ياذر رجز الشيطان المخل ويدل على استحباب
 قما مل فيه قال في الكسافي رجز الشيطان ورجسه تحبيله ووسوسته اليهم
 ونحوه فيهم من العطش وفي الجناية وذلك ان الممسح شل لهم وكان
 المشركون قد سبقوهم الى الماء وتول المومنون في كسيف اغفر تسوخ فيه
 الاقدام على غير ماء فقاموا فاشتمل اكثرهم فقال لهم انتم يا اوصى محمد بن عبد
 الله عليكم الحق وانكم تقولون على غير ماء وعل الجناية وقد عطشتم
 على حق ما سبق عليكم هو الماء على الماء وما ينظرون بكم الا ان يحكم العطش
 فاذا قطع العطش اعناقكم مشوا اليكم فقتلوا فاحبوا وناقوا بقتلهم اليكم
 فخذوا حذرنا سيدنا واشفقوا فانزل الله مطر فظفر بالبلاغي حركي
 الواوي واتخذ رسول الله واصحابه الحياض عذوة الواوي وسقوا الزكاة
 واغتسلوا وتوضوا وتلبسوا بالذي كان يلبسهم وبني العود حتى تثبت
 عليهم الاقدام والذات وسوسة الشيطان وطايب النفوس وتوهم هذه الآيات
 آيات اخر قوله انزلنا من السماء ماء طهورا النجى به يدين ونسفته مخلقا
 انعاما واناسي كثيرا وهي دل على اناقة الماء وجواز التفرغ فيه اي تصرف كان

العدو
الحا

حتى يثبت المانع وقريب منه قوله وانزلنا من السماء ماء الى قول
 للاكلين فيه دلالة على اباقة الماء والتحل والعن والزيتون
 قوله وان لكم في الانعام لغيره فسقاكم ما في بطونهم ولكم فيها
 كثره ومنها تاكلون وعليها وعلى الفلك يحلون دلالة على ان الانعام
 بالانعام مثل الابل والبقر والحمل وسائر الانعام وكذا الجمال
 السمين ويدل عليه ايضا فاذا استويت انت وفرعك على الفلك
 فقل الحمد لله الذي نجانا من العوم الظالمين وقل رب انزلني منزلا
 مباركا وانت خير المنزليين ويدل على رجحان قوله ذلك بعد الجمل
 في الفلك قوله منزلا اما اسم كان النزول او مصدر ايهما الى انزال
 مباركا كثر الخير والبركة الظاهر استحسانه مطلق المنزلة او رتبة
 الروايات وليست بعد ركن الرواية تلاوة قوله تع سبحان الذي سخر
 هذا لنا وما كنا له مقرنين وانا الى ربنا المنقلبون وقوله والحمد لله
 رب العالمين وسيا لوتك عن المحض قل هو اذى فاعلموا
 النساء في المحض ولا تفرقوهن حتى يظهرن فان اظهرن فاقوهن
 حيث امر الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فيلكن انما
 الجاهليين يمشون على نواكح المحض ومشاربهن وفيما السهرن فساوا
 عن ذلك فتركت والمحض مصدر كالمسيت والمحي يعني لسيا لوتك الحمد
 عن المحض واحكام قل يا محمد انه اذى اى قد زوجتني مؤدلين
 بقرين للنزول فاجتنبوا النساء في المحض اي حيا معهن في الفروج

زمان الحظ

فيان المحض وسوق ابن عباس وعائشة والحسن وقنادة ومجاهد
 ومحمد بن ربيع وسوديب اكثر اصحابنا ويدل عليه انها تبادر
 واعتبر من اذ المقيم من معاشرين وهو الجاهل في الفروج والاهل
 والاشحار وبعض الروايات والشهرة والكثرة وسهولة الجمع بينها وبين
 ما فيها بل قيل على الاستحسان الامتناع عن فطلق الدخول بطلاق
 الاطلاق منها حسن وعدم القارن بالتفانق واليقيل احوط وقيل
 اجتنبوا عما تحت الازار فيجوز ما فوقه وسوديب اي حنيفة وايي
 يوسف وكونه مذميا لك افعي ايضا كما قاله في جميع البيان عمن
 طاهر مع انه نقل عن السافعي انه قال اجتنبوا عما معهن لقوله
 عليه السلام انما امرت ان تجتنبوا عما معهن اذ احضن ولم يامركم باخرجهن
 غير البيوت كفعل الاعاجم ولم يستد انهم في الكساف الا الى ابي
 حنيفة وابي يوسف ونقل عن عائشة انها قالت يجتنبن عمار القوم
 وله ما سوين ذلك وانت تعلم عدم فهم هذا المعنى والالام والمجل
 عليه بعيد موجب للاخبار الذي هو منفي عن التواضع العزير الا
 الضرورة وليس الا ما نقل محمد صاحب يوسف عن عائشة ان عبد الله
 بن عمر ساءلها عن بيابن امراته وهي حائض فقالت تسلي ازارها
 على سفكها ثم ليأمرها ان تساء وما روى يزيد بن اسلم ان رجلا سأل
 النبي صلى الله عليه واله ما يحل في امراتي وهي حائض قال تسد عليها
 ازارها ثم تسلك ما علانها ثم قال محمد بن اذى قول الى حنيفة وقد

جاء ما هو اوضح من هذا اعني عايشه انها قالت بجنب شوار الدم ولم
 ماسوى ذلك وانت تعلم بعدت سلم هذه الاسناد ان الاول مقبول
 عن عايشه وقولها لا يحسن وما اسندته اليه صلى الله عليه واله ولا
 ايضا ليس بحجبه الثاني غير معلوم الصحيح وليس يعام والضريح وفتح
 المحل ١٠ يقبل على الاستحباب للجمعين الادلة كما نعلم انه فعله محمد حيث قال وجاء
 ارضض ولا تقربوهن تأكيد للاعتزال وبيان لغايته وهو موثوق
 للمعنى الاول اذا نظر في قواربه النساء هو ذلك واما الغايه فمرارة
 التحفيف يدل على انه انقطاع الدم كما هو من ههنا كثر الاحتجاج به على
 بعض الروايات والجمع بين الروايات والقراءات اذ محل قراءه التشديد
 وبعض الروايات الاخرى على الكراهية عدم الزحمان المطلق الي
 حين الغسل التحريم قبل الانقطاع والكراهية بعد الاحتجاج بالغسل
 وقراءة التشديد يدل على انه اما الغسل او الوضوء وغسل الفرج
 بعد الانقطاع ولما ذهبنا الى دفعه منسوبة الى بعض الصحابة
 وهو ان يابويه والطائفة ليس كذلك ولا بد له من حمل قراءه التحفيف
 للجمع ايضا على الغسل المحقق بين القرائين هو يجمع هذا وقال
 في الكشاف وذهب السافعي الى انه لا يفرقها حتى يطهر ويظهر فتجمع
 بين الامرين وهو قول واضح وبعضه فاذا تطهر كان يرد ذلك
 والا فغير واضح اذ غير غاية التحفيف والتشديد منافية ولا يمكن
 الجمع الا على ما قلنا واستار اليه الفاضل وكان في محجبه كذلك فناقشه

سهله والثاني فمنا رصاحب مجمع البيان حيث قال واختلف فيه اي في
 غايته تحريم الوطئ فمنهم من جعل الغايه انقطاع الدم ومنهم من قال اذا انقضت
 او غسلت فزجها حل وطؤها عن عطا وطاوس وهو مذهبنا وما اختلفنا
 ما عرفت فذهبنا الى محايضا وسواء عرفت بما قاله معلوم زواله الغسل ولنا
 في تحقيق هذه الاية مع الاحكام رساله جامع لاقوال والاحكام
 وتحقيق المقال في ارادتها فعملية بطلان لغتها واما فذهبنا الى تحفيفه
 على ما ذكره في الكتاب في تعيينه عن الاية كثيرا ولا وجه له وهو انه ان
 كان لاكثر الدم فيجوز الى انقطاع الدم وفي قوله الى بعد الغسل او حتى
 وقت صلتى مع انه بقي حكم الوسط الا ان يريد بالاول غير الاكثر والعكس
 وانت تعلم بعد ارادة الله تعالى مثل هذا المعنى عن هذه الاية الاحتجاج
 الملق في اكثر الاوقات الى حكمها سيما مع عدم بيان واضح ومعلوم علم
 ذلك والا لا كان اختلف لغتها وما يخفى عن مثل السافعي وغيره
 فالعقل يحزم بعدم امكان ارادة هذا المعنى في هذه الايات على
 ولا تقل على الله ما لا تعلم فان الذي يتخيل في استحسان العقل
 وعدم الاحتجاج الى المصير اذا كان الدم كثيرا واحتجاج العقل
 باطل بطلانا واضحا وزيان الغسل فليد جده وان وفي الصلوات
 حرام لا معنى له ويمكن الاعتبار اني احسن من قل كونها حارة المرح
 او الباردة وكونها في البلاد الحارة او الباردة وكونها قريبة
 الى سن الصغر وشي الكبر وغيرها مما لا يشا في فلا يمكن الجواز

في الاحكام الالهية بتلك هذه الاشياء فاذا نظرنا في حقها
 اي فحاصلها هو ان الامور الجاهل بالاجرة بالمعنى الاخص او بالمعنى
 العام فحينئذ في الاحكام الاربع فمما حيث امر كل من قبل الطهور
 لا وقبل الغيبض عن الشئ والضمي كوقيل في قبل النكاح دون
 الفجوز عن اني الخفيف والاول البقي قال الزجاج معناه عن
 تاجها في التي يحل فيها ولا تقربون من حيث لا يجوز مثل كونهم في
 او محرمات او معتكفات وقالوا انهم لو اراد الفرج لقام في
 حيث فلما قال في حيث علمنا انه اودع في التي امر الله منها
 كذا في مجمع البيان ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اي بالماء
 ويدر عليه سبب نزول قوله تعالى في حلال الآلة المشهورة في التوبة
 والكتابة والمتطهرين في الصفاية كانه بالتوبة ايضا او بانهم يفعلوا
 ولم يندركا المطهرات له حوله في التطهرين كما في كثير من الاحكام او يكون
 المراد بها التابيين عن الدخول في الحوض في المشركين عنه
 انما المشركون نجس فلا تقربوا اليهم الا بعد عامهم هذا النجس
 رصم ظاهره باصرا وصفه المشركين في النجاسة اي ليس لهم الا النجاسة
 فالاحصاء في النجاسة الى الطهارة اي لا طهارة لهم فيكون الوازي حصره
 تقع في هذه الشريعة النجاسة المشركين اي لا نجس غيرهم وبعض الناس
 اتيه ذلك قال لا نجس الا المسلم حيث ذهب الى ان الماء الذي استعمله
 المسلم في رفع الحدث مثل الوضوء والغسل نجس في المنفصل فاعفوا

فذلك

فذلك الماء وجب نجس بخلاف الماء الذي استعمله المشرك فانه طاهر لعدم
 ازالته حديثه باطل اراد فيه ابا حنيفة فانه الذي ذهب اليه ذلك على
 هو المشهور وفيه بعض عظيم على ابي حنيفة حيث قال انه عكس ما قال الله
 مع انه ليس بحكمه على ما عرفت ومنه يعلم ان مذهبه بخاتمة المشركين بخاتمة
 عينيه كما هو الظاهر المتبادر لقلة وعرفا فيجوز الحمل عليه وهو قد ثبت
 الامامية وانما عكس حيث نقل في وي انه قال اعيانهم نجس كالكلاب
 والخنازير وعن الحسن فانني صاخر مشركا تو ضاى غسل يده
 فحمد الله على انهم ذواتهم لان معلم الشرك الذي هو غير ان النجس
 اولانهم لا يتطهرون ولا يغسلون ولا يجتنبون النجاسات كما
 فعلوا صاحب الكساف والبيضاوي بعيدا في جهة جعلهم بمعنى ذي النجاسة
 وجعل الشرك غير لته مع عدم طهور ذلك ايضا واخراج القوان عن
 الظاهر غير محتمل وهو غير جازي عقلا ونقلا وراى القاضي بعد قوله
 فهم ملاسبون لما عايناه قوله وفيه دليل على ان ما الغالب نجاسته
 نجس وانما تعلم ان عدم التطهر الاحتياط لا يستلزم نجاستهم حقيقة
 نعم نطق كونهم ذوي نجاسة والاصل في الاشياء الطهارة ما لم يعلم انه
 نجس فان الحكم بالنجاسة حقيقة لا معنى له في مكانه وجه المجاز ووجه لا دليل
 فيه او لا يلزم من نسبتهم بالنجاسة في اللغة للعلم كونهم نجاسته حقيقة
 فضلا عن نجاسته فمما الغالب فيه في ذلك لا يلزم صحة اطلاعه عليه
 مجازا لعدم اطلاق المجاز نعم لو قيل بالنجاسة حقيقة وعلم ان لا دليل لها

الا الغلبة وقيل بصحة القياس قيل نجاسته ما انفك ايضا للقياس
 ولكن لا شك في انها موقوفة خاصة من الغلبة فمن علمتها نجاسته
 لا يعلم كون كل عليه كذلك اذ قد يكون موقوفة منها علمه ولم يكن موقوفة
 خاصة كذلك وايضا يلزمه كون المسلم الغالب يدينه نجاسته فلا يغفر فاليه
 وجب اجتنابه وليكن كذلك ثم اننا نلطف المشرك هو الذي اثبت للواحد والآخر
 فهو غير الواحد فلا يدخل الواحد الكتابي ويحتمل ان يجعل الجميع كواحد فيقول
 عزير بن اسد والمسلمين الله الى قوله تعالى الله عما يشركون وقد استدل
 على شرك الكفار ايضا في غير هذا الموضع فتأمل فيه ويستفاد من الاية الحكم
 منها كون المشرك نجسا وتفرع عليه نجاسته مباشرة في الجاهل كما في سائر
 الاية بما افادته النجاسة وطعننا في قوله طعنهم حل لكم برأيه الجواب في
 الرواية ويحتمل كون المراد حلية طعنهم في حيث انه طعنهم في لا يصير طعنهم
 يحرم انه طعنهم كما لا يلزم انما يحرم بالنجاسة التي في طعنهم ومنها كون الكافر
 مكلفا بالفرع ومنها عدم جواز دخولهم المسجد ضربا فان المراد ذلك والنجاسة
 الغريبة للمباينة كما في قوله تعالى ولا تقربوا الزنى والحمل على المحرم كإفعل
 ابو حنيفة يعيد غير نوم ولا يباينه في الخبر اذا فعل منهم عن الحج والعمرة ولا يباينه
 على المنع من دخول المسجد لا الى حنيفة عليه غير جديد ويمكن فيه تحريم دخول المسجد
 مطلقا اى مسجد كان ومنها عدم جواز دخول طائفة النجاس المسجد وان لم يتعد طائفة
 من هذه العلامة للتعليل المفهوم فان عدم دخولهم المسجد من غير نجاسته فكانت
 قيل لا يدخلون المسجد لانهم نجاس والنجاس لا يجوز دخول المسجد لا يستلزام

كون

كون النجاسة المسجد يورده ويورده وجوب تعظيم تعار الله وما
 روي في قوله صلى الله عليه واله جنبتوا مساجدكم النجاسة النجاسة
 فتحت ازالة النجاسة عن المسجد الطريق الاولى ولكن الآية ليست
 لا خصصا من الحكم بنجاسته المشتركة ولم يثبت وجوب تعظيم الشعاير
 الى هذه المرتبة والرواية ما يعرف سندها فضلا عن ضعفها ولذا ذهب
 الاثر الى عدم الجواز مع التقوى لا بد منه ولعل دليلهم الاجماع يورده
 بما تقدم من التعظيم والنجس المحل على التقوى
 آتوا وجه التحصيل وقد تقدم انما الخبر المبيح والافعال والآثار لا حجب
 قيل قد زعموا في غلبة العقول وافراده لانه خبر عن الخبر وغير العقول
 محذوف من حنيفة ويدل به عليه والمضاف محذوف وكأنه قال انما تعاطى
 الخبر الاية ويحتمل ان يكون خبر عن كل واحد واحد من عمل الشيطان
 رجس او خبر اخر نسب اليه من تزني فاجتنبوه بحتمل كون الخبر
 راجعا الى كل واحد من المذكورات او المنهي عن المفهوم والوجه في عمل
 الشيطان او تعاطى لعلمكم تغلبون لكن تغلبون بالاجتناب على
 نهي عنه وفي الاية مبالغه زائدة ووجه شتى في تحريم الخبر والمسير
 جهة القارئة بالاضنام الذي عبادتها كفروا والحصر ليس الا ان يكون
 من عمل الشيطان ثم الامر بالاجتناب بعد ذلك في التصدير بانما الاشياء
 بان شاربها لا يعلم ثم التاكيد ببيان ضررها بقوله انما يريد الشيطان
 وفيه انتم منه تون ويعبد بالامر بطاعة الله ورسوله فيما امر به

ونهيا عنه والمحذور وغير ذلك فتأمل وفي الآية دلالة على تحريم تعاطي هذه
 الاشياء المذكورة بالشرع المحذور قال في ن الخمر عصير العنب المستند
 وهو العصير الذي يسكن كثيره وتقل عن ابن عباس ان المراد بالشرع جميع الاشربة
 التي تسكرو والميسر القمار بلعنه والانصاب بالتعظيم والعبادة لها
 جمع نصيب وهو الصنم والازلام والاستقسام وهي الاقداح والسهام
 كانوا يقتسمون بها لحوم المحذور في الجاهلية ونوعاته وهو مشهور
 قال في في الكلام حذف والمعنى شرب الخمر قتلها وله واليه
 وعبادة الانصاب والاستقسام بالازلام حسبي اي حيث اقول
 والوجه واقع على الخمر ما ذكر بعد هذا وفي هذه الآية دلالة على تحريم
 سائر تصرفات في الخمر الشرب والبيع والشراء والاستعمال على جميع
 الوجوه والادالة فيها على حاشية الخمر ولهذا قال الاصدوق ان
 اسد حرم شربها لا الصلوة في ثوابها فثبت كون الخمر بمعنى الخمر
 وفي ذلك الاصل مؤيد نعم ان ثبت كون الخمر بمعنى الخمر
 فقط لدلت عليها لكن قال في القاموس ان الوجه بالشرع القدر ويحرك
 ويفتح الواو بكسر الجيم واللام وكما استقدر في العلم والعمل المؤدى الي
 الحسار في السك والعقارب والفضية ورجس كفوح وكرم رهاشة على
 علماً قتيماً قال في جمع البيان قال الزجاجة الخمر في اللغة اسم فعل
 استقدر في علم قتلها رجس اي اذ علم قتلها فلا حاجة على الخمر
 بمعنى الخمر الذي في التذنب غير معلوم بل كون بمعنى الخمر الذي اذ ما فهم

ذلك

ذلك الا ان القدر وكونه بذلك المعنى ظاهر والظاهر بمعنى الماتم او الفعل
 المؤدى الى العقاب والقبائح كاذنية التطهير اذ لا يكون خمر عن المسبب
 وغيره ايضا وان سلم تحريمه بمعنى الخمر بالجمله لا دلالة فيها على حاشية
 الخمر وهو ظاهر بل في الاخبار ايضا لاختلافها والجمع بحكم ما يدل على
 الفصل على الاستحسان وفي حله ما يدل على عدمه على النية
 وثباته في فطره في معناه امور كثيرة والمبادر هو الامور بظهورها
 عن النجاسة مؤيد بان الكفار ما كانوا يظهرون في النجاسات
 لا يحسنها وان تجست فظهر بها بالما المطلق لانه المفهوم من التطهير
 اذ لا فرق في التطهير فذلك على وجه طهارة الثياب ولو بها بالماء الموقر
 لا غير وان صدق كفى للطهارة في غير عصر ولا ورود ولا عدد الا
 ما اخرجوه من دليله اجماعا او خبره التفصيل معلوم في كفاية الفروع وان ارد
 تفصيل الثياب كاقبل وتقل عن الصادق عليه السلام ايضا فيمكن فهم الطهارة
 ح ايضا لانها المقصود والتفصيل كاعلم القابلية وفي الرواية تشييد
 الثياب طهرها قال الله فثيابك فطهر اي فستره وتحمل ان يكون المراد
 التخليط الذي هو الطهارة لغته فان التطايرة مطلقه للشارع بارادة
 الوسخ ونحوه فظهر وجه الطهارة الشرعية محلنا على ذلك ظاهر الامر
 ومعلوم عدم وجه غير الشرعية لهذا على تقدير حله على الشرع ما حملت
 على الاعمال ان يكون فيما يحل زالة النجاسة فمنه مثل الصلوة او لا
 يرضى بالاولا او فاعلموا والوجه فاجري حقن الصنم في الجنب

مجمل يجعله كذلك مع انه من كلام ابراهيم وواله الامام وكان مقصودا
 انه سبب الله تعالى ان يجعل البعض ايضا مثله كما قلناه والعبار
 وقعت قاصره عنه ومبتدأ الفاعل كما ترى وقال صاحب الكشاف مثله
 في قوله تعالى بعد هذه الآية واذ قال ابراهيم راجع هذا المبدأ
 وارزق اهلك في السموات في امن منهم بالله واليوم الآخر وكفوا
 قليلا ثم اضطروا الى عمل النار فانه قالوا فكيف عطف على امن
 كما عطف في قوله تعالى الكافي في جاعلك فرادنا الخيرة ولا ننا فعل
 فاعله عهدك والظالمين مفعول ولا شك انه اولي في العكس كما ترى
 على ما نقل اذ استناد الفعل الى العهد اولى فانه النازل لانهم يصلون
 اليه وينالونه وان صح ذلك ايضا لان في الجاهلين ثم اعلم ان صاحب
 الكشاف استدل بهذه الآية على اعتبار العهد في الامام حيث قال
 وقال في هذا دليل على ان الفاسق لا يصلح للامامة وكيف يصح
 لا يجوز حكمه وشهادته ولا تخاطبته ولا يقبل خبره ولا يقدم للصلوة
 انتهى منه المبالغه في ذلك لا شرطه ونقل عن ابي حنيفة ايضا ما يدل
 عليه حيث قال كان يعني ابا حنيفة يقول في المتصور واستأمر لوارثه
 نيا ومجدي وارثه في علي عدا جره لا فعلت وعني ابي حنيفة لا يكون الظاهر
 اما ما قلناه من ان هذا لا يصلح للامامة والامام انما هو الظاهر
 فاذا انقضت كان ظاهرا في نفسه كجاء المثل السابق واستمر في
 التفسير ظلم وايضا يفهم كلام شرط العهد في القاضي والشاهد

والراوي

والراوي وامام الجماعة مع انه حنفى المذهب كما سئل في كلامه
 وخلاف ذلك مشهور عنه والعمول عندهم وفي الاستدلال تامل اذ الو
 بين الظلم والعداية ثابتة فلا يلزم من نفق ما نفقه الاول للامامة
 استراط الثاني لها وهو وظ ولعله يريد به غيره او يضم مع قوله
 ما يواظب على كل من يحسن الفاسق لم يجوز لغير العهد يمكن الاستدلال
 به على استراطها في امام الجماعة بمعنى عدم تجوز امامة الفاسق لغير
 الامامة بالتفسير الماضي وان كان المقصود بالسوا هو الخلاف والامامة
 المطلقة اذ لا يبعد كون المراد بالعهد ما هو الامر منها اي واجبه
 تفويضه الى الظالم فانه غير معقول بل ظلم كما قدم الكشاف ولا شك
 كون تجوز امامة الفاسق للجماعة تفويض او عظم اليه وقد مر عندنا
 وصيته في جميع البيان حيث قال في تفسير الذين يقتضون عهد الله
 الله وصيته وامره يقال عهد الخليفة الى فلان كذا في امره وادعى
 عليه منع الفاسق من مطلق الامامة كما نظره في كلام صاحب الكشاف كذا في
 في القاضي والشاهد والراوي فامل فان الغرض اظهار الاشعار
 الاله بما ذكرناه وانما الاعتماد على غير هاترايات والروايات اجماع
 الاصحاب والاحتياط وقال القاضي وفيه دليل على عصمة الانبياء
 الكبار قبل النبوة فان الفاسق لا يصلح للامامة والا لكان يقول
 ولو قيل التبعث ولعل وجه الدلالة ان فاعل الكبرية وقتا ما يصدق
 عليه ظالم في الجملة وقد نفى الله العهد الذي هو الامام مطلقا عن

كلمه

صدق عليه ظالم في الخلق وهو طاعه تعد بكون المشتق حقيقة في البص
 به وثقنا ما وكذا على تعد بكونه حقيقة حتى انضاف المشتق بالمبدأ
 فقط فان ذلك ليس بمجردها فصح ان الاول قد نفي الله العهد الذي
 هو الامامة عن صدق عليه ظالم في الخلق فحاصل ان الذي انصف او انصف
 بالظلم بالفعل اي وقتا او بالامكان على الخلق لا بين المنطقين
 لا بين الامانة وتخصيص دون اخر يخرج عن ظاهر ولا يجوز ذكر الا
 بدليل بخبر تخصيص مثله وليس وكذا الكلام في الامام والخليفة
 قلنا في كلامه عدم حواز كون من انصف نفسه وقتا ما نبيا واماما
 فلا بد من كونهم معصومين في ادعائهم الى اخي في الكبار على ما نعلم ايضا
 وهو خلاف قول الاساقم بخلاف معتقده فانه يعتقد وقوع الكبار
 منهم مثل باوقع فادع فانه سمي بالعضيا والظلم ايضا في قوله وعصى
 آدم وفعلوا من الظالمين بل بوقوع الكفر من يعتقد امامة الان
 يؤيد ذلك انصافا ويخص الامام بالنبوة وهو بعيد اذا الطان العهد
 هو الامانة وهي اعلم كما ذهب اليه صاحب التمساق كما في كلامه
 ايضا حيث قال وان الفاسق لا يصلح للامامة بعد اثبات العصمة
 للامام قبل البعثة وايضا للمعلم الظاهر في الآية وهي الظلم وكذا
 استدل الاحكام على وجوب العصمة الذي هو مطلق للنبي والامام
 فكانه نظر الى ان الظلم في الاصل هو انتفاء الحق وقيل وصنع الشيء في
 غير موضع قوله وراسية اياه في الظلم اي في اوقع الشيء غير متعمد

ثم

كذا في

كذا في جميع البيا او التقدي في حدود الله كما نعلم في قوله وفي حدود
 الله فقد ظلم نفسه وغيره اذا لا شك ان فعل الصغير خرج عن الاستفا
 والطاعة وانه نقض ووضع غير المحل وبعد عن الحد وادحدود
 من الامور والنواهي وايضا ترك حكم الله ورفضه لا يتفاوت في الحال
 بالكلية والصغر فانه يكون عاصيا سيما بالنسبة الانبياء والائمة
 البغض لم يقل بالصغر بل يقول الذي تكلم بغيره وبالجملة الذي
 نكته عن القاض هنا في عدم انطباقه على ذهابه وبعض ثوابين
 الاصول عندهم مثل مجازية صدق المشتق على انقضى منه المبدأ
 والامام صدق الكافر حقيقة على احوال الصحابة وتعلق الحكم على
 المشتق بتعدي عليه المبدأ اجزاء الانصاف وان الحكم خبر وجود
 العلم مثل آدم العلماء يدل على صدوره عنه بغير رتبة وعمل احرام
 على لسانه ليكون حجة عليهم وفضلي لم عند الله وعند الناس كما هو قوله
 في غير هذا المحل ايضا منه وخرج من ايضا كثيرا كما سطر لك اذا ما كنت
 كلامهم في بعض انما الله وقد اسررت الربا في مواضع ساجعها
 ان شاء الله تعالى وهو يسوع اوعا
 في الحديث عن بايقول مطلق وفيما بات ان الصالح
 كانت على التبيين كما بايقولنا موقوتة وموقوت فلا تضيق
 ولا تخلوا بشرابطها وادقاتها وسياقي ثم الحديث فيها ان شاء الله
 تعالى حاقطوا على الصلوات والصلوات الى سبطي وقوموا الله تعالى

كان الامر بحفظ الصلوة بالاداء وقتها والمداومة عليها بعد بيان
 احكام الارواح والاولاد لئلا يلزم الاستغفار لهم عنها والوسطى
 ثمانية الاوسط اى البدن او الفضل وفصلها بعد العموم
 لانها مكملة لافضلها قبلها والظاهر هو المروي عن النافس
 والصادق كذا في مجمع البيان وفيه العشر الرواية عن صل الله
 عليه واله وسلم في الصلوة الى وسط الصلوة العشر في كل واحد
 في الصلوة الخمس وكل وجه ظاهر وقيل هي حنفية مثل ليلة القدر
 وساعة الاجابة واسم الله الاعظم لان لا يخفى بالكلية الاهمية
 ويذكرها التفصيل في الكل في هذا على حوازل العمل المعين لوقتها
 جزم بوجوده مثل ليلة القدر والعشر والعهد واول رحمتها
 مع علم شئ الملأ وقصر في ذلك في الاخبار فلا شرط في جزم
 في النية وهذا اجاز التوهم فيها ليلة التكة فافهم وقوموا الله في
 الصلوة ذاكون الله في قيامكم والقنوت ان يذكر الله قايما وقيل
 كانوا يتكلمون في الصلوة قنوت او قنوت الزكاة وكف الايدي والبصر
 كذا في الكشف قال في مجمع البيان وقوموا الله قانتين قال ابن
 عباس معناه داعين والقنوت هو الدعاء في الصلوة حال القيام
 وهو المروي عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام وقيل طائفتان
 وقيل خاسمتان وقيل ثلثين الذكر انفس الدعاء فانه اعم
 والاصح بالاشارة طوع الدعاء في القنوت فانهم يجعلون ركعات

القنوت
 ركنه

القنوت افضلها وليس فيها دعاء فذلك الاية على وجوب حفظ الصلوة
 خرج ما ليس فيه منها اجابا بقى الباقي تحت العموم فلا يبعد الاشارة الى
 على وجوب القنوت فيها وفيه تامل لاحتمال معان آخر كما هو وعدم ثبوتها
 بالمعنى المتعارف عند الفقهاء واحتمال كونها مخصوصا بالوسطى كما قيل
 والله امر بالقيام فهو امام قيام حقيقي او كتابي عن الاستغفار بالعبادة لله
 تع في حال القنوت فالواجب هو القيام حال القنوت لا القنوت
 وان احتمل وجوب القنوت ايضا اذ على تقدير تركه وجوب المأخوذة
 وهو القيام حال القنوت فوجوبه يستلزم وجوبه لكن وجوبه
 غير معلوم القابل وعلى تقديره يكون مشروطا الى ان يتم ففهموا
 والاصل عدم الوجوب وهو قد ذهب الاكثر وانه ليس روايتي تعليم النبي
 صلى الله عليه وسلم الصلوة الاعلى والصادق عليه السلام حادين عيسى
 في الرواية فالاحتياط في تعبد ويمكن حمل الاية عليه فتأمل
 ولا تفتن عينيك الى ما صنعنا به ازواجه منهم فهو الحق الذي
 لنفسهم فيه ورزق ربك خير وابقى وامر اهلكت بالصلوة واضطر على
 لانتك رزقا نحن نرزقك والعاقبة للمتقوى اى قبل ان تفتنك
 على عبادة الله والصلوة واستغنوا بها حاجتكم ولا تهتم بما
 الرزق والمعين رزقك يا تيك من عندنا ونحن رازقوك ولا
 نسلك ان تزرق نفسك ولا التمسك ففرغ اليك الامر الاخير
 وعن عروة بن الزبير انه كان اذا راى ما عند السلاطين من

القنوت
 والصلوة
 وركعتها
 على وجه

الآية ثم تبادى الصلوة الصلوة وحكم الله وعن بكري بن عبد الله المرواني
 كان اذا اصار اهل خصاصه قال قوتوا فصلوا هذا انما الله رسوله ثم يتلو
 هذه الآية ثم ظاهر الآية وجوب امر اهل الصلوة فقط ولعل المراد
 جوبها على الامر بها ايضا وترك الظهور او هو ما مور بالبرهان عليها وعدم جعل
 طلب الرزق من الله تعالى في ذلك معللا بانه ثابت عند الله ما يحتاج اليه
 هو وانما في غير سبب في كسبه وتخصيص الامر بحمل كلفة الاهتمام وكونه مظهر
 دايما وكون رزقهم ما نفع في حمل المضمون من كسبه للرزق بالحكمة والتوجيه
 الى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مشاققة الصلوة والامر بها وعدم تكليف
 برزق نفسه وعياله ويكون ذلك في خصايسهم بحمل العموم ان توجه
 اليها غير مثل توجه اليها كما في ايات اخرو ولهذا قيل من كان على الله
 العزم كان الله في علمه وقال بعض الفقهاء طالب التقى لا يحتاج الى كسب
 للرزق فانه بانيته وعند الله بغير كسب حيث لا يحتاج في جميع البيان
 وامر ما محمد اسلم بينك واسلم ذنبيك بالصلوة وروى ابو سعيد اخذ روى
 قال لما نزلت هذه الآية كان رسول الله صلى الله عليه وآله ياتي باطاعة
 وعلى عليهما السلام تسعة اشهر عند كل صلوة فيقول الصلوة الصلوة وعلمكم
 الله انما يريد الله ليهذه عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا وروى
 بن علقمة باسناده بطرق كثيرة عن اهل البيت عليهم السلام وفيهم مثل
 ابي برزة وابي رافع وقال ابو جعفر عليه السلام امر الله نوحا ان يخص
 اهل بيته والناس ليعلم الناس ان الله عند الله منزلة ليس للناس

فانهم

فامرهم مع الناس ثم امرهم خاصة بهذا لعل ان المراد بالصلوة في شخص
 به من اسلم له اسلم دينه ايضا واصطبر عليها اي على فعلها وعلى امرهم بها
 وعلى شاق ذلك لان الكثرة لا تخلقنا ولا تنفك بل كلفناك العناء
 واداء الرسالة وضمنا رزق الجميع نحن نوزقك الخطاب للنبي صلى الله عليه
 عليه وآله والمراد به جميع اي نوزق الخلق جميعهم لان رزقهم ونفعهم
 منتفع بهم فيكون وابلغ في الاقتنان عليهم العافية لتقوى اي العافية
 المحمودة لا جعل التقوى واعلم ان هذا التقوى لا ينافي رواته ابو جعفر
 عليهم السلام وهو الظواهر انه خلاف الظاهر وان ظاهرها اختصاصه بعدم
 الرزق وانه برزق وكذا اهل البيت لا كل خلفه فانه لا يفهم كعدم فهم اهل
 ذنبيك من اهل البيت اي يدل على وجوب الامر بالصبر عليه ولا يبعد فهم
 الامر بكل الامور والصبر على الكاليف الشاقة وجعل الرزق مانعا
 عنه وعدم الاعداد بالدينيا وجعلها محمودة وكون التقوى على العافية
 المحمودة قد اخرج المومنون الذين هم في صلواتهم حاشون
 في جميع البيان اي خاصون متواضعون متواضعون لا يفتنون ولا يفتنون
 ايضا من غير مواضع تجودهم ولا يفتنون بميما ولا شيا لا يورث
 ان النبي صلى الله عليه وآله راي جلا يعين بالجنة في صلواته فقال
 اما انه لو خشع قلبه لخشعت جوارحه وفي هذا دلالة على ان الخشوع
 في الصلوة يكون بالقلب والجوارح اما بالقلب فهو ان يفزع قلبه
 بجميعها والاعراض عما سواها فلا يكون فيه غير العبادة والمعبود

في

واما بالجوارح فيغض البصر والاقبال اليها وترك الالتفات والعيش
وفما ذكره غرض البصر مطلقا فامل اذا لم يستح النظر الى موضع السجود
حال القيام الى اخرها هو المشهور نعم ورد غرض البصر حال الركوع في
رواية حماد وفي رواية زرارة النظر الى يميني الرجلين وحمل الايدي
على الثانية بانه اذا لم ينظر الا الى يميني رجله فلما غرض بصره ويحمل
العمل بهما كل واحد من الغرض والنظر مستحبا اختياريا وايضا كون
الاقبال اليها من الجوارح غرضا فامل وفي الكشاف الخشوع في الصلوة
خشنة القلب الزام البصر موضع السجود لعل مراده حال القيام
وبالجمل انظر انه حضور القلب وتأثره وخوفه وطعمه ونظره في الله تعالى
بالعلم الى الصلوة والى الله بحيث البكاء والاضطراب في القلب واستعمال
الاعضاء الظاهرة على الوجه المندرج ترك المروءة مثل العيش
بحسنه وتبانه والالتفات يمينا وشمالا بل النظر الى غير السجود والقيام
والتمطي والتشاور والفرقة وغير ذلك مما بين في الفروع وورد في
الاصول يعني لا يفعل المكنوفاً ولا يفعل المندوبات في الصلوة والذين
غرض اللغو معصون واللغو لا يعني كقول او فعل اللغو في
وما نوحى الى المرأة الفاحشه يعني ان يترك الخوض في العبادات
يشغلهم عن التزكيا ولما وصفهم بالخشوع في الصلوة استعمل الوصف
بالاعراض عن اللغو ليجتمع الفعل والترك في تشاغلهم بالانفس
ها فاعدا تباين التشكيت وانت تعلم ان الخشوع في الصلوة كان مشتملا

على الفعل

على الفعل والترك وترك اللغو اي مالا يعني مطلقا فعلا كان او تركا
فترك ترك ما يمتنع ايضا داخل في الاعراض عن ذلك لا يترك البها
ايضا فعلا وتركه كما في حيث ذكر الاشتغال بالعبادة دائما فامل فقلت
على التخييل الخشوع بالعلم المتقدم منها حتى كاد ان يكون له خسر عظيم
في الايمان اي في كماله فذلك على استحباب بعض الافعال الصالحة
البعض على الاجازة وتفصيل يعلم من الاخبار ومذكور في الفروع وكذا على
الترغيب بالاعراض عن اللغو بل نفهم وجوب تركه حيث ان له دخلا في
الايمان اي في كماله وقارنه بفعل الزكاة وترك الزنا ودلت ايضا على
ان فعل الزكوة وترك الزنا كترك حيث قال عاطف على الذين والذين
هم للزكوة فاعلون والذين هم لفروجهم حافظون الاية المراد بالركوع
منها المصدر فيكون مثل ما توارى فاعل المضارع باضافة الفاعل الى
الاحداث كما هو المتعارف من ان يقال من فاعل هذا يقال زيد والله
او خلق الله قوله والذين هم على صلواتهم يحافظون في مجمع البيان او يغفون
او غفرتا ولا يضيعونها وانما اعاد ذكر الصلوة تنبيها على عظم قدرتها
وعلو رتبته عنده تعالى اولئك هم الوارثون معناه ان تركها كان مخرجا
الصفات واجمع في هذه الحلاله هم الوارثون يوم القيمة
من اهل النار من الجنة فقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فاعلم
فاحد الآلهة منزلة من الجنة ومنزلة النار فان فات وحمل
النار ورث النار الجنة منزلة وقيل ان معنى الميراث هنا انهم يصيرون

من اللغو كما في التباين والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام

جمع فاعل

الى الجنة بعد الاحوال المتقدمة ونبيته امهم اليها كالمراث الذي يصير
 الوارث اليه ثم وصف الوارثين فقال الذين لم يتوبوا الفريسيون
 هم فيها خالدون الفريسيون اسم فراسم الجنة وقيل هو اسم راض
 الجنة وقيل هو جنم مخصوص قال في ذكر الصلوة هنا مكررا بل
 لانها مختلفة اذ وصفوا اولها بالخشوع في صلواتهم واخرها بالمحافظة
 عليها وذلك لان السهو عنها ويودها في اوقاتها ويعتبر اركانها
 ويوكلوا انفسهم بالاهتمام بها وبما ينبغي ان يتم به اوصافها
 والصفات وحديث اولها بالخشوع في جنس الصلوة اي
 صلوة كانت وحديث آخر التعداد المحاط على اعدادها وهي الصلوة
 الخمس والوتر والسنن المرتبة مع كل صلوة وصلوات الجمع والعيد وال
 جنازة والاستسقاء والكسوف والخسوف وصلوة الضحى والتهجد
 وصلوة التيسير والجمعة وغيرها من النوافل اي وليك الجامع
 لذلك الاوصاف الوارثون الاحقاء بان يسبوا وارتادوا من عدائهم
 ثم يحرم الوارثين بقوله الذين لم يتوبوا الفريسيون فحجاء في حجة جلاله
 لانهم لا يخفى على الناظر معنى الاقضية من سورة مريم ان الفريسيين
 على ما ولى الجنة وهو البستان الواسع الجامع انواع الثمر وروى ان الله
 عز وجل بنا جنم الفردوس لبننة فذهب ولبننة فضم وجعل خلاها
 المسك الاذفون في راية لبننة فذهب فذهب فذهب فذهب فذهب فذهب
 فذهب الفاكهة وجيد الرحيان فيفهد لاله على الرغيب في الجنة

لغات

الصلوة

الصلوة بالمعنى المتقدم وان لا يدبر محققا فطمة جميعا حتى يكون من جنس
 ارب الفريسيين والخلود في المتصف بها بخلاف الخشوع فانه يكفي في الواحد
 ايها كانت كاذبة وان جميع ذكره الصلوات في غيبة الصلوة الضحى
 فانها عين عندنا في دليل الصلوات الخمس والوتر
 وفيه ما يتقن الصلوة لدلول التمسك الى غنى الليل وقول
 العبد ان قران الفجر كان شهودا في الليل فتجدي به نافعة لك
 يبعثك ربك توما محمودا في ف ذلكت الشمس غابت وقيل ان
 وروى عن النبي صلى الله عليه وآله انما في جبرئيل لدلول التمسك في
 الظهور واستغفار من الذنوب ان الانسان يدرك عينه عند النظر اليها فان كان
 الدلول الزوال فالله جامع للاوقات الصلوات الخمس والظهور ذلك
 يدل عليه اللغة والرواية التقدم وكذا روايات الخاصة ولكن متوقف في ذلك
 على كون الغنى غير دخول اول الليل بل الظلمة الشديدة ولو تضمن
 كما يدل عليه بعض الروايات الخاصة فيفهد لاله على الكسوف في وقت جميع
 الصلوات الخمس على الاجمال فيخصص في بعض الاخبار والاجماع
 على الوجه المتقدم المطافا مل في الكسوف والغنى والظلمة
 وقت صلوة الغنى وفيه احوال حيث عدم معلوم اخذ الوقت
 بل والله ايضا وقال فيه ايضا وقران الغنى صلوة الفجر
 وهو القراء لانها ركن كما سميت رسوعا وسجودا وقنوتها لعل
 بالركن هو الواجب الذي يتركه تبطل الصلوة لاسمها ايضا كما مضى

الاصحاب مشهورا ثم ان ملائكة الليل والنهار وهذا ان فعلت في اول وقتها فنية اشارة الى المبالغة في فعلها اول الوقت وعند بعض الفقهاء ليس الوقت الا الاخر في جميع الصلوات المأتم وفي بعضها في اول الوقت فهو مقدم عليها عليه ونحوه في خروج عن النص الجوهري فاما في قوله في الحديث في الدلوكن فقال قوم زوالها والمروى عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام ومعنى الدلوكن التمس عند لوكها وقيل غسق الليل سواء اوله والليل غوايبا عباس قيل هو انصاف الليل عن ابي جعفر وابي عبد الله ثم قال اول وقتهم واوصيا بنا بالايام على ان وقت الظهر من موع الى اخر النهار ان سبحان او حيا اقامة الصلوة ووقت دلوكها الغسق الليل وذلك يقتضي ان بينها وقتا ولم يرضيه الشيخ رة ابو جعفر قدس الله روحه قال في الدلوكن هو وقت الشفق وقران ان الدلوكن هو الزوال امكنه ان يقول ان الراد بيان وحى الصلوات المحس على ما ذكره في الايام وقت صلوة واحدة واقول انه يمكن الاستدلال بالايام على ذلك وسعة الوقت على الوجه المشهور بان يقال ان الله سبحانه وتعالى جعل دلوك الشمس الذي هو الزوال الغسق الليل وقتا للصلوة الرابع الا ان الظهور والعصر مشركا في الوقت والزوال الغسق الليل الوقت والمغرب والعشاء الاخر مشركا في الوقت والمغرب الغسق واقد صلوة العشاء بالذكري قوله قران الفجر في الايام بيان وجوب الصلوة وبيان اوقاتها وبوبه ذلك رواه بالاسناد عن عبيد

البيضة

زاراه عن

الى وقت اضلال الظلم الذي هو روع في الحقيقة
 للذين يتاملون في ذلك وهو مشهور في بلاد العرب عند من يتامل ذلك كما قال الله تعالى

زاراه عن ابي عبد الله عليه السلام قوله تعالى اقم الصلوة لدلوكن الشمس غي الليل
 قال ان الله فرض اربع صلوات او وقتها زوال الشمس الى انصاف الليل
 ومنها صلواتان او وقتها زوال الشمس الى غي الليل الا ان هذه قبل
 هذه وان كان ذلك هو المقتضى علم الهدى قدس الله روحه اوقات الصلوات
 وهذه الرواية موجودة في الاصول وبوجود غيرها انصافا وتعلما في كتيبه
 وقاربها وقال الزجاج ان في قوله قران الفجر فائدة عظيمة على ان الصلوة
 لا تكون الا براءة لان قوله اقم الصلوة واقم قران الفجر قد امر في ان
 يقيم الصلوة بالقراءة حتى يسمت الصلوة قرانا فلا يكون الا بقراءة فيه
 كما في قول الكشاف حضوره صافي قوله وقتها فانه ليس شروع الا في
 بعض الصلوات عند عدم ما للوتر والصبح وجزء مستحق فاما في قوله
 الليل فتأيد الآية دليل على صلوة الليل وانصافه صلى الله عليه وآله لم يمنع
 في التماس فيه اتم الصلوة طر في النهار قبل ان طر في النهار
 وقت صلوة الفجر والمغرب وقيل غروعة عشيته وبها صلواتا الصبح والعصر
 وقيل والظهر ايضا لان بعد الزوال طمعت وسبغ عند الغروب فيدل
 على سعة وقتها في الجملة وينبغي ادخال العشاء بين انصاف النهار
 الليل قبل العشاءين وقبل اتي ساعات في الليل وهي ساعات الغروب
 عن اخر الليل لنهار وقيل زلفا الليل اي قربان الليل وهو ما عليه هذا
 التفات يعطى الصلوة اي اتم الصلوة واقم زلفا الليل على معنى
 واقم صلواتك سعة بها الى الله فوجله في بعض الليل فليكن ان يكون اشارة

فيها صلواتان او وقتها
 لانه ان الله قد جعل في

هي ام

الى صلوة الليل المشهورة ان الحسنة نذير من السياتي على وجهين
 تكفيره فكيف انذرت بالطاعات فهي صريح في وقوع التكفير وكذا غيرها من
 الايات والاخبار واللفظ يعني ان الطاعة موجبة لتوكل المعصيات
 كذا في الجاهل بسببها ان الصلوة تنهي عن الغشاش والنكود ذلك
 ذكر في اللذان ان ايا ذكر في قوله فاستقم الى هنا عظم المتقين ثم جمع
 الى ذلك بالتذكير بالصبر بقوله اصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين
 على الحث والتخويف والترغيب على الوعظ والاعتناء وعلى الصلوة والاعتناء
 وبسوط فيحان الله حين تمسحون وحين تضيحون والحمد
 في السموات والارض وشيا وحين تظهرون سئل ان عباس بن محمد
 الصلوات المحمدي القرآن قال نعم وقوله هذه الآية قال تبيح تمسحون
 صلوة المغرب والعشاء حين تضيحون صلوة الغيم وعشاء صلوة العصر
 وحين تظهرون صلوة الظهر ويحتمل ان يراد بالاول المغرب وعشاء
 العشاء وتظهرون الظهرين وغير ذلك قيل ان يراد بالغيب المغرب
 والعشاء وتبيحون العصر وتظهرون الظهر فقط وعشاء عطف
 على حين فيكون ولم الحمد معترضه ويحتمل عطفه على السموات ولكن
 يبعد في فهم الصلوة ويحتمل ان يراد من الحمد الصلوة الا انه حم الصلوة
 في السموات غير ظاهر وعطف العشاء وحين تظهرون الصلوة على السموات
 غير مناسب وحين تظهرون مشعر عطفه على الاول وترك حين في عشاء
 كانه لعدم محي الغفلت امل فاصبر ما يقولون في سجدة الحمد

ريك

ريك قبل طلوع الشمس وقيل غروبها معناه في الكساف فكانه قاصدا
 بعد قبل طلوع الشمس يعني صلوة الفجر وقيل غروبها يعني الظهر والعصر
 لانها واقعت ان من النصف الاخير من النهار في فرياد ناله على وجه
 الصلوة الثلث وسعة وقتها وعدم اختصاصها بالوقت
 قال لقول ان وقت صلوة الفجر الى الاسفار والتمسحون كما هو قول
 بعض اصحابنا غير واضح وكذا اختصاص الظهر بالوقت كذا العصر
 بالوقت وقتها وبسوط بناء على تفسير التبيح بالصلوة واما على الاحتمال
 يكون المراد من التبيح حقيقة فلا دلالة بل المراد من التبيح
 على تبيحها وتزويجهم هذه الاوقات الشريفة وفرائد الليل
 وفي اطراف النهار فكل من حتى قدم الظهر هنا على الفعل على الاول
 لان تمام فعلها لا بد من شغل الفجر ولانها استوفى محتمل كون
 في معنى في وايتدائية وقيل في الكساف وقد ثبوت التبيح آتاء الليل
 صلوة الغنم وفي اطراف النهار صلوة المغرب وصلوة الفجر على التكرار
 ارادة الاختصاص كما اختص في قوله حافظوا على الصلوات والصلوة
 الوسطى عند بعض المفسرين ويحتمل ان آتاء الليل ارادة صلوة الليل المشهورة
 ايضا او مطلق الصلاة تدل انما عبادته مطلقا وادارة
 نافذة الفجر ايضا وكذا في اطراف النهار ايضا كذا العمل على وجان المطلق
 فتأمل وسبح كذا قبل طلوع الشمس وقبل الغروب
 وفي الليل في سجدة وادبار السجدة اي في سجدة ريك قبل الطلوع وقبل

الغروب وسجده ايضا في بعض الليل وادبار السجود والتسبيح على
 ظاههم او على الصلوات فالصلوات قبل طلوع الفجر وقبل الغروب والظهر
 والعصر والليل العشاء ان فيها دلالة على وسعة وقتها وادبار
 السجود التسبيح في اواخر الصلوة والسجود الركوع يعني بها على الصلوة وقبل
 التوافل بعد المكتوبات وعن علي عليه السلام الوكيعان بعد المغرب وروى عن
 النبي صلى الله عليه واله من صلى بعد المغرب قبل ان يتكلم كسبت صلوة
 في عشرين ومثلها موجوده فطرقنا ايضا والظان المراد قبل ان يكلم
 بكلام اجنبى التعقيب وهو نفس الرواية الصحيحة والادبار جمع ديور
 كسبت من صدر او الكفر ادبرت الصلوة اذا انقضت وقتها
 وقت قضاء السجود لم تثبت كخفوق الفجر والغروب في الاية في الطو
 و سجد ركعتين يوم اى سجد ركعتين تقوم في اى مكان وقيل
 في مكة فقبل تقوم الى الصلوة المفروضة قبل سجدتك اللهم
 ومحمدك اللهم لا انت اغفر لي وتسبعا وقد روى مرفوعا انه لقاه
 المجلس وروى عن علي عليه السلام من احبني بكيا بالليل الا وفي قلبك افر
 كلامه سبحانه ركعتين ركعتين عما يصفون في كلامه على المرسلين
 والمحمد بن عبد الله بن عثمان وقيل انما ذكر الله سبحانه كسبت تقوم
 الى الصلوة الى ان دخلت الصلوة في الليل فسيح وادبار النجوم
 بالكسب قبل المراد الامم يقول سبحانه الله ومحمدك هذه الاشياء
 وقيل يعني صلوة الليل وروى زرارة وعمران ومحمد بن مسلم

عن ابي جعفر

عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام في هذه الاية قال ان رسول الله
 صلى الله عليه واله كان يقوم في الليل ثلث مرات فينظر في افق
 السماء فيقدر اعمى في اى مكان ان في خلق السموات والارض
 الى انك لا تخلف الميعاد ثم يفتتح صلوة الليل الحزينة وقيل معناه
 صلوة الغر والعشاء والاخر وادبار النجوم يعني الركعة قبل
 صلوة الفجر وهو المروي عن ابي عبد الله وابي جعفر عنه وقد كان حين
 تدبر النجوم اني حين تغيب تصبوا الصبح وقيل معناه صلوة الفجر
 المفروضة وقيل معناه لا تغفل عن ذكر ربك صباحا ومساء
 وتذكر جميع احوالك ليلا ونهارا فانه لا يغفل عنك في حفظك
 وفي هذه الاية دلالة على انه سبحانه قد ضمن حفظه وكلامه حسي
 بلغ الرسالة الله ما علم حقيقة كلامه وغيره ويدل على رجحان القيام
 للصلوة عن المضاجع والصلوة بالمعيل ودعا الرب خوفا والعقابة
 وطعنا في الثواب والاتفاق مما رزقه الله تعالى قوله تعالى سبحانه
 جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفا وطعنا وعمار زقناه
 نفقوت ترتفع جنوبهم عن واقع اضطرارهم لصلوة الليل ولهم التمسك
 بالليل الذين يقومون عن فرشهم للصلوة وهو المروي عن ابي جعفر
 وابي عبد الله عليه السلام فهو القيام في الليل لصلوة الليل والتسبيح
 المشهور ظاهر الاية انه يقومون للدعاء خوفا وعدم الاجابة
 وطعنا لما كان الدعاء في الوقت وغيره وقيل لهم الذين لا ينامون

حتى يصلوا العسا الاخرة قال اني نزلت فينا معاشر الانصار
 كنا نضل المغرب فلا نرجع الى رحلتنا حتى نضل في النبي صلى الله عليه واله
 صلوة العشا وقيل لهم الذين يصلون ما بين المغرب والعشا
 الاخرة وهي صلوة الاوابين وقيل هم الذين يصلون العشا والعجزة
 جماعة يدعون ربهم خوفا وطمحا فرغنا يا الله وطمحا في رحمة الله وما
 رزقهم الله فيفقدون في سبيل وطاعته واعلم ان صلوات النبي صلى الله عليه واله
 فانه فرضه ربات الدين مع الآيات الدالة عليها في غاية الاجا فكلان
 تركها البقي ولكن ذكرنا بعض الآيات في ذلك البيان الوقت ونفي التوايد
 الاخر في القبلة وفيه آيات قد نرى نفعها جرك
 في السماء فلو نيك قبلة ترهناها في وجهك طر السجدة الحرام حيث
 ما كنتم فواو هو حكم شرطه وان الذين اتوا الكتاب ليعلمون انه الحق
 ولهم وما الله بغافل عما يعملون الروي هنا يعني العلم والقبلة نحو القول
 في الجهات والقبلة هي للعبادة للقاء على المشاهدة على سبيل العبادة والعبادة
 الجهة على ما هو المشهور الرضا هو المحبة التولية هو التقدير والشرع والشرط
 هو الجائز والخو والجهة الحرام هو المحرم كالكتاب يعني المكتوب والحق هو
 التي هو وضع والقبلة هي السور في بعض الاشياء المقص ان الله تعالى يقول النبي
 الله عليه واله اني قد نرى تدد وجهك في جهة السماء اي توجهك نحوها انظر
 نحو القبلة النازل منها نحو كل الى قبلة تحبها وتستحق اليها الاغراضك
 الصحيح التي في نفسك ووافقت في كل شئ الله وحكمته وهي قبلة ابيك

ابراهيم

ابراهيم عليه السلام وادعى الى الايمان لاننا في حقهم ومطافهم فانعطيتك
 القبلة المفضية ثم سبها بقوله فول الى يا جعفر توليت وجهك حيث
 المسجدة سمعت واحوا في نحو المحرم في القبلة واخراج النبي صلى الله عليه واله
 وباقي ما يحرم على المحرم يعني اجعل قبلك التي تتوجه اليها للصلوة وغيرها
 تلك الجهة ثم اشار الى وجهك على كل خلف في كل مكان بقوله ترجع
 ما كنتم فواو هو حكم شرطه ولعل في التبعية نحو والمسيح والبيت
 على وسنة اموا القبلة وانها الجهة الواسعة لا البيت كما سئل عن اختيار
 المسجد المحرم مع انها اذل لبلدانهم كون المحرم قبلة للعبادة كاقبل
 على انه يحتمل ان يكون المراد المحرم ويكون التعبد عنه باسم الله في اجزائه
 فيكون تسمية لكل باسم الجزء او على ان حكمه حكم المسجد وحسب التعظيم
 ويوجد وصفه بالحرام ويحتمل ان يكون التبعين البيت بالمحرم
 تسمية للجو باسم الحقل فيكون القبلة للقرية تسمية للعبادة حيث
 كما هو مذاهب اكثر الاصحاب وعلى التقادير لا تفاوت في القبلة المتعينة
 للعبادة فانها ينبغي ان على العلامات الموضوع لها شرعا على ما ذكر
 الفقهاء مثل جعل الحوي خلف التكب الايمن وهو مجمع الكنف والعقد
 وقال المحقق الثاني وهو الكنف وذلك غير بحسب اللغة والشرع
 والدليل وما على القدرات التي يتوحد كائنها انما لكل اقل من جهة
 هي اليمن والجانب لاخوذ للتوجه الى القبلة المعينة في الاموال المعينة
 على الوجه المقرر في العلامات المتعينة له اما دليل سوى او على كاشير اليه

للعرب

واحد

نعم

وقد ذكرنا ما بناه تاريف كثير لها وكاد ان لا يكون واحدا منها سائلا مع
انه لا اعتداد بتحقيقها اذ الواجب استعمال العلامات فقط وليس
واقعة النص حيث لم يتحقق لم يحذ لنا التوجه الى القيل وهو امر
ظنتم انه قال في مجموع البيان ذكر ابو اسحق التعلبي عن كنانة عن ابن عباس
انه قال البيت كله قبيلة وقبيلة البيت الباري البيت قبيلة اهل المسجد
قبيلة اهل الحرم والحرم قبيلة اهل الارض وهذا موافق لما قاله اهلنا
انا الحرم قبيلة فمناء عن الحرم اى الافاق انتهى لعلمه برب بعض
الاصحاب هو ان يمتنع وقد ضعفه المتأخرون اذ دليله بعض الروايات
الغير الصحيحة وتدل على كون القيل بهى البيت دلالة صحيحة ان كان في افادتها
تأمل الا انها تتم بضم امر اخر مع انه يترجم عن الضعف عن القيل اذ اراد
الحرم الا ان ثوبه الحرم في التراجع في القرية يستجوز الشيخ قدس سره
التوجه الى البيت التوجه الى الحرم مع العلم بانهم غير موافق للبيت وكذا السيد
على انه ينبغي ان يقول من خرج من نائى وايضا كون الباب
قبيل للبيت غير واضح ولا مطابق لكلام اهلنا بل ايضا فكل الامور
غير واضح ولعل الاسناد اليه غير صحيح محمول الا فضلية وايضا امر القيل
على ما فهمه من قوله اوله مع اهتمام الشارع ببيان احكام شجرة بيت
الحلما واسم جد ابي بصير بل فيه رسم وقناعة باني التوجه المناهضة
الى جهة البيت كما يفهم من كلام بعض اهلنا مثل المحقق الثاني في
لا بد من حصول زوايا بين قايدين في الخط الخارج من بين يمين الصلي

اعلم

الحج

الواصل

الواصل الى الخط الذي هو الوجه مع انه ما خرج بين الخط الجهمين
وكلامه المذكور في فرائض لا يجوز الا تخوف ولو قليلا واما قوله الاول فظاهر
اذ الآية الكريمة غاية الاجمال اذ لا يعرف ان نحو المسجد نحو ما مع انه
ورد في المدينة الشرفية فاذا علم ذلك هناك بيان فتلطف ابن القيم حال
جميع الاتفاق مع الاحتياج الى كل صلاة ليلا ونهارا اذ انما لم يصلح وان
والاحتضار والدفن والاستحاضة المحلوس والدعاء والتخريف في
الحلما وغير ذلك وليس من الاخبار الا ان الاخير واحد في سب في نهاية
ما يكون من ضعف السند فانه قاله عن الطاطري بغير واسطة
عن جعفر بن سماع عن علي بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
قال سالت عن القيل قال صنع الحديث ففك وصل وطرق اليه
غير واضح وهو ضعيف جدا علم ما ذكره والطريق ضعيف من سماع
وهو ايضا ضعيفا واخر في الفقيه بغير اسناد قال رجل الضاعف
عم اني اكون في السق ولا احدث الى التسمية بالليل فقال ان عرف
الكوكب الذي يقال له جادي قلت نعم قال اجعلك بينك واذ كنت
في طريق الحج فاجعلك بينك وبينك وسماع ما في سندها في غاية
الاجمال الكثرى واستبعد الحكيم العالم ان يكلف مثل هذا التكلف من
الساق هذه الادلة فقط واما ما يدعى عدم الضيق في بعض
الاخبار اصبحت مثل قولهم عليهم السلام بين المشرق والمغرب قبلة

الجهنمي

كان يظن قولهم تعالى ايضا وله المشرق والمغرب الآية على الظن
 وان كان مستحيلا الا ان المفصلة تفويض امر القليل الى علم الهيبة
 فعلى تقدير انهم قد علموا ايضا علم دقيق كغير المقدمات على ما فهم
 فربما ان اهلهم ولا يكون الوصول الى التحقيق به الا عسقم كثير في
 زمان طويل والسكينة ايضا بعيد عن الشرع وقوانينه ولطفه وكونه
 شريفا بهل سيجي والتفويض الى تقليد اهل ذلك العلم ايضا بعيد
 عدم من تقليدهم مع عدالتهم لو لم يكن قواني الشرع اذ الطائفة لا بد من الاتفاقات
 الى قول بعض الحكماء الذي لا يعلم اسلام فضلا عن العدالة وان امكن
 وجوده ويعلم عدالته مع علمه به فغير اخذ من تقدم من الحكماء فهو
 نادر جدا ومع ذلك لا يحيل العلم بالبيت بل ولا ملكه بل ولا الحرم
 ايضا نعم يدعي بعضهم القدوة عليه مع وجود الآيات كمنه بحيث
 لا يمكن استحصالة الاعتبال السلطان ومع ذلك كيف يمكن في
 البوادي والقرى التي لا يعلم عن حضرة وما رصدها في البلد المصدق
 ايضا فانهم يشبهون عن حضرة البلد في موضع معين في البلد فقلوا
 البلد فيبقى ما ياتيه البلد في تفاوت فلا يبعد الاتحدا مع انه في
 الاصل تخميني اذ التحقيق على ما يظهر في كلامهم ما عسى حسدا
 بل لا يمكن لعدم مساعلة الآلات على انما يجد الاختلاف فيها
 والاختلافات بينهم ايضا في المسائل والتشبهات نعم قريب ذلك للمهرم

السليم

في الجمله ولكن لا يسمى لايقين فوجوع وايضا ما تعرف وجه فهم الاحكام
 مشرقا للاعتدال وقدرته الى العلامة العراف مع ان الطائفة قبلتهم
 ليست قطبة الجوف كان يظن ان المشاهدة في مكة وتعيين الحدي خلف
 المكتبة مع انهم يقولون حتى كونه علامة به وافتح النقطة
 الشاهلية التي توافق خط نصف النهار والنقط فيكون حدي بين النقطتين
 فكانه بالنسبة الى بعض البلدان وايضا جعل النجم الصغير الذي بينه
 ونير الفرقين قطبا لكونه عند كان يظن ان كلام العام ايضا
 على ما رايت في حاشيته على المحرر غير واضح على ما سمعته في بعض اهل هذا
 العلم الذي هو خالي الذي لا ينظر الى اليوم وهذا العلم بل يقول ان
 القطب قد بين من الحدي جدا وايضا شاهدته كما قال في نظرت
 وعلمت علامته ورايت هذا النجم الصغير يحرك كثيرا ويطلع دائرة
 كبيرة وحركته الجدي كانت قليلة جدا ودائرة أقل فدائرة تلك النجم
 كبيرة اذ ورايته كان ما يتحرك في اول الليل الى نصف تخميناتم تبين
 ان لمحركه قليلة وايضا كلام اكثر الاصحاب خالي عن تخمينه وطائفا
 رايته الا في شرح الاشارة لان زين الدين رحمه الله ثم جعلهم فضيل
 قبله خراسا مثلا مثل قبلة العراف كاللكن في بعيد ايضا لانه
 شرقا بالنسبة الى الكوفة فمكة مع انهم يقولون ان قبلتها بقبينة اذ ثبتت
 بالنوازل صلتى المعصوم بتلك القبلة والعجيب اذ انقضى الحدي في الكوفة

نظم

خلف المنكب اخلف الكتف كما قال المحقق الثاني وجعل قبلته قدام
 واكثر بلاد النجف على وضع الجدي خلف الكتف وغير ما كان على غير ذلك
 ذلكم الله الظخفاف وان ما فعله بعد جسد اخصوصا في خراسان
 الله تعالى وسد المشرق والمغرب من ما تولى اوفيه
 الله ان الله واسم علم المشرق من الله متعلق بقدره من الغرب
 عطف على الفاء للتدريج وايضا المكان وما زاده كما في حيثما
 تضمن الشرط وهو منعوا فيه لتولوا وهو فعل شرط خذونه
 بالجزم وفاء ثم الجواز حرام الله متبدا ونه ظرفا فخره والحمد لله
 والمقصود على ما بينهم من الكشاف ان البلاد والارض المنقسمه الى المشرق
 اي النصف الذي فيه محل طلوعها والغرب اي النصف الذي فيه محض غروبها
 كلها ملك بعد فني اي مكان فعلتم التولية بمعنى تولية وجوهكم سطر
 المحرم دليل قولهم فاعلموا وجوهكم سطر المحرم وحيث كانت قلوبكم
 وجوهكم سطر فتم حرام الله اي ثم جهته التي جعلها قبلة لكم فاعلموا
 ان تجعلوا وجوهكم اليها حيثما كنتم او فتم ذاته تعالى يعني عالم بما فعلتم
 فيقبل منكم ويستيبكم ما انا لكم في المحرم وببيت المقدس يعني انكم
 اذا منعتم ان تصلوا الى المحرم او في بيت المقدس كما في الآية السابقة
 وهي في اظم الآية فانها قبلها بلا فصل فقد جعلت لكم الارض مسجدا
 فصلكوا في اي بقعة واي جزء منها اردتم فان الكل لله وافعلوا التولية

في وجهها

اولا وجوهكم سطر المسجد فان ذلك ممكن في كل مكان ولا يخص جهة مكان
 دون مكان ويريد ان يدفع ذلك وهم من يؤمنهم عدم المكان التوجه الى
 جهة واحدة فجميع الامكنة ان الله وسع الرحمة يريد التوسعة واليسر
 لعباده علم عصبانهم فان المصلي الى صله للصلوات في تلك الجهة حاصل لهم في اي
 مكان وحصول التوسعة واليسر في كل جهة لا يخص جهة ولا ضرورة ولا
 بالبنو اقل مطلقا او حال السفر كما بينهم في سائر التفسيرات انهم في كل
 كان اليهود انكروا تحويل القبلة الى الكعبة بيت المقدس وقيل تركوا
 في النطوع على الراحلة حيث توجهت حال السفر قال في مجمع البيان
 ثم قال هذا مروي عن ابي عبد الله عليه السلام روى جابر انه قال بعث النبي
 صلى الله عليه وآله سرية كسب فيها واصابتنا ظلم فلم نعرف القبلة
 فقال طائفة منا قد عرفنا القبلة هي هنا قبل الشرا فصلوا
 وخطوا خطوطا وقال بعضهم القبلة هي هنا قبل الحنيفة فخطوا
 خطوطا فلما اصبحوا وطلعت الشمس اصبحت تلك الخطوط بعين
 القبلة فلما رجعوا فرسوا ناسا لنا النبي صلى الله عليه وآله عن ذلك
 فسكت فاتوا الله تعالى بهذه الآية وقيل كان المسلمون حين
 شاوروا في صلواتهم وفيه تركت الآية ثم نسيت بقوله تعالى فوالآية
 ونعيم فرأيت جابر انه لا يحل الصلوة حال الهجرة الى الكعبة حجاب
 واحد ويكفي الظن الى جهة وان لم يكن فعلامات شرعية وان
 العلم قبل الفعل ليس بشرط بل اذا حصل الظن وفعلوا وكان موافقا

سائرهم

كان وجهه الى القبلة

لنفسه كان محزوناً لا يحتاج الى الاعاده كانه فيهم عبارته الاضحا واما الحكم
المتعارف الاله بناء على الاول فهو اماحه الصلوة في أي مكان
كان وعموم التوجه الى المسجد ارام واما ما يستفاد من ظاهره ما قبل
التمام فهو عدم اشتراط التعميم مطلقاً وتعميد بحال الضرورة
او التام على الواحدة من الماتر وغيره لكن يحتمل عموم النافذة فامل
في قدسنا آخر للصلوة وقامات

يا بني آدم قد انزلنا عليكم لباساً اي خلقنا لكم بتدبيرات سماوية اسباب
نازلة نظره قوله تعالى وانزل لكم في الانعام وقوله وقولهم وانزلنا
الحديد فاشار الى ان الامور السماوية مثل المطر خلقا في حصول
اللباس وقد يكون اشارة الى الرتبة فقط فان حصول اللباس كان
بامر الله وحكمته فكان عالياً فصارت اذ لا في الاعلى الى الاعلى بوارى
سواء كنتم صفة لباساً بغير عورتكم روى ان العرب كانوا يطوفون
بالبيت عزاء ويقولون لا تطوف في ثياب عصىنا الله فيها ورسا
عطفهم على لباساً وهو لباس النحل ففي الاول اشارة الى وجوب
الغور باللباس مطلقاً لقوله بوارى سواء كنتم فانه يد على قبح
الكشف وان السروراد الله تعالى وفي الثاني استيحار النحل
باللباس ويكفي فهم استمر لما كون اللباس مباحاً لان الله تعالى لا يمتن
باعتبار الحرام والباسم التقوى اي خشية الله والاعمان اوليا يقصد
به العبادات الخشعة والمواعظ كالصوم والشراء وطلق اللباس

الذي ينبغي به من الضرر كالحرق والبرد والمخرج مبتدأ اذ ذلك غير خبره بان
يكون ذلك مبتدأ ثان وجزء خبره والجمل خبر لباسين او ذلك صفة وخبر
خبر اي لباس التقوى المأربية خبره وقوله بالفضة عطف على لباسا كانه
يريد على الاخر لباس تقوى على الحر والبرد والمخرج والقيل دون اللباس
الذي لا يستر عورته او يتجمل به فاللباس ثلاثة قد امتس الله تعالى على
عباده بخلفه وجع في ذلك خبر تامل ويمكن كونه تامل وعلى كونه خبراً

لانه يحصل له السر والمخاطبة ايات الله لعلمهم بتذكرون يا بني آدم لا
تقتربنكم الشيطان كما اخرج ابويكم من الجنة بغير عذاب لباسها
ليراها سواء لهما انه بواكم وهو قبيلهم رحمت لا ترونها ان جعلنا
الساطين اولياء الذين لا يؤمنون الى ان انزال اللباس في ايات
الله ليتذكروا الانسان ويتعظوا وصي الى بني آدم ان لا ينجس الشيطان
ويتلبس به لانه يوقعه في ذنب بوجوه قوله النار ونزع لباس
وبسبب عورته كما فعل بابونه وانما نراهم وهم لا يرونهم فاحذر كل
الحذر منه ولا بد من عدم الغفلة وقال ان الشيطان هو اولياء
الذين لا يؤمنون فلا يجوز للمؤمن ان يأخذه وتباً واذا فعلوا
فاحشوا قالوا انا وهدنا عليها اباءنا واسلامنا بها كان المراد
بالعشمة الذنب الفاحش قال في فعله منها هبة في القبح
والعشمة عبادات الصنم وكشف العورة اذ فعلوها يعقدون بالجمع
باتباع الالاء وان اسماهم بها عوذ الله تعالى بان قال قل ان الله

الحق والبر
مخلوقها فاحذر
المرء الى
اللباس عظم
ثم انما يعلم
ذلك

الامور بالفتنة والمنكر فتولوا الاشعرى ان المحض قول الشارع
 افعل والفتنة قوله لا تفعل باطل وهو واضح والذوق صدق
 على الله تعالى بقوله انزلون على الله ولا تعلمون قلامه في العتق
 وعلوم فبح الامور بالفتنة وان الامر ليس بمفقط ففهمنا ان الله
 على نفي القبح عن الله وكون الفعل قبيحا في نفسه فهو حجة على الثاني
 يا بني آدم خذوا زينتكم اي لباسكم حيث
 انزلنا للعبادة فهو زينة عند دخول المسجد كل مسجد لطواف
 او صلوة او طلاق دخول المساجد ويحتمل ان يريد اخذ ثياب
 التحمل فيها فان الزينة اخلاق لله تعالى فعل الاول دليل وجوب
 شرب العود في الصلوة والطواف وعلى الثاني استحباب
 الزينة فيها او يطلق المسجد في المشط والسواك فالحكم
 والسجادة والسجدة ثم عقد الامر بالنسب الامور بالاكل والشرب
 وعدم التنزه عن ذلك بقوله وكلوا واشربوا ما طاب لكم استند
 ما خلق الله لكم من كل الثمرات الا تشربوا ولا تاكلوا مما لم يذكر
 وبالعكس في المأكول والشرب في الملبس فلا يجوز اكل وشرب وليس
 يجوز ولا ينبغي بالابتداء بحاله وهم لباس التحمل وقت النوم الخ
 ونحو ذلك كسفن في تحصيله او في الاكل والشرب حتى يكون اشارة
 الى كراهة تحريم كثرة الاكل والشرب المودى الى المصنوع وهذا قيل
 جميع الطب في تصفاته وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ان الله لا

على عدم فتنة المنكر فتولوا الاشعرى ان المحض قول الشارع
 افعل والفتنة قوله لا تفعل باطل وهو واضح والذوق صدق
 على الله تعالى بقوله انزلون على الله ولا تعلمون قلامه في العتق
 وعلوم فبح الامور بالفتنة وان الامر ليس بمفقط ففهمنا ان الله
 على نفي القبح عن الله وكون الفعل قبيحا في نفسه فهو حجة على الثاني
 يا بني آدم خذوا زينتكم اي لباسكم حيث
 انزلنا للعبادة فهو زينة عند دخول المسجد كل مسجد لطواف
 او صلوة او طلاق دخول المساجد ويحتمل ان يريد اخذ ثياب
 التحمل فيها فان الزينة اخلاق لله تعالى فعل الاول دليل وجوب
 شرب العود في الصلوة والطواف وعلى الثاني استحباب
 الزينة فيها او يطلق المسجد في المشط والسواك فالحكم
 والسجادة والسجدة ثم عقد الامر بالنسب الامور بالاكل والشرب
 وعدم التنزه عن ذلك بقوله وكلوا واشربوا ما طاب لكم استند
 ما خلق الله لكم من كل الثمرات الا تشربوا ولا تاكلوا مما لم يذكر
 وبالعكس في المأكول والشرب في الملبس فلا يجوز اكل وشرب وليس
 يجوز ولا ينبغي بالابتداء بحاله وهم لباس التحمل وقت النوم الخ
 ونحو ذلك كسفن في تحصيله او في الاكل والشرب حتى يكون اشارة
 الى كراهة تحريم كثرة الاكل والشرب المودى الى المصنوع وهذا قيل
 جميع الطب في تصفاته وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ان الله لا

بحر

بحسب المرفوع اي يغيثهم فينبغي حلا ولا تسرفوا على الاسراف المحرم ثم اكد
 ما تقدم بقوله قل فحرم زينة الله اي قل يا محمد ما حرم الله زينته
 اي الامور التي خلقها الله كزينة عبادة التي اخبر الله لعباده خلقها
 لعباده واخرجها من النبات كالقطن والكتان وواحيوان كالخشب
 والصفولا والطيبا والرزق المستلذات والمأكول والمشرب واللباس
 ففهمنا دلاله واضحه على ان الله خلق على الابصار دون المحرمات غير
 كاضح به في الكشف في اول البقرة في قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما
 في الارض جميعا اي لا تشفعكم جميع ما خلق فيها بل هي وفيها الحاد اعلم
 العقل فافصح الآن العقل والتفكير على ان الاصل في الامور الابدية
 وغير ما يحتاج الى الدليل فتأمل فلهذا للذين امنوا اي الطيبات ثمانية
 للمؤمنين مع ما ذكره الكفار لهم في الحق الدنيا حالهم لا يمتنع
 بهم يوم القيمة في الحق الدنيا متعلقة بمعلق للذين ويحتمل بانها
 في حالهم من غير الطيبات في معلق للذين ويوم القيمة في
 حالهم ثم اشارت الى اخرى الحصر المحرم الاضيا في بقوله قل
 انما حرم زى الفواحش الفواحش زاد محشوشة وقبحه وقيل ما يتعلق
 بالزوج ما ظهر منها وما بطن جهرها وسرها والام اي ما وجب الاثم
 تعميم بعد تخصيصه وقيل شرب الخمر واليغى الظلم والكبر تغير الحق
 متعلق باليغى فوكوله وان تشربوا بالله ما لم يزل له كسلطانا تنكسر
 بالمشركين وتنبه على وجب اتباع النبي فان حيث فهم ان لو كان على

تحكم

الموت قبل الى وقت الموت يحتمل ان اراد به موت المالك وقيل الى
 وقت البلى والفتا وفيه إشارة الى انها فانية فلا ينبغي للوفا
 ان تحتار بها كذا في مجمع البیان والاو بعيد والله
 جعل لكم ما خلق ظلالا لاي وجعل لكم ما خلق في الاشجار والانبية
 ظلالا لاسباب تستظلون بها في الحر والبرد وجعل لكم الجبال اثنا
 مواضع تسكنون بها فرفق وتقبه تاوون اليه بها وجعل
 لكم سوايل فيضها القطن والكتان والصوف تقبكم
 الحر ترك البر لان ما يقبكم بغير ما اختاره على البر لان الخاطئين
 اهل الحر وليس عندهم البر الا قليلا فالحفظ عنه الله عندهم
 وقيل ان الحر يقبل دون البر ويحتمل ان يكون البر يكثر دفعة شيئا
 مثل النار والذوق في البيوت بخلاف الحر كراجل دروع وجوشن
 تقبكم باسم سدة الطعن والفرج في الحر ويذوق عنكم سدة
 اعدائكم وفيه ساد لاله على اياحه هذه الامور ويخونها ويهوط
 فتا مل يعرفون نعم الله ثم نكروها في الكساف قيل انكاد
 النعم هو قوتهم لولا ظلال ما اصبحت كذا البعض نعم الله وانما
 لا يجوز السكوت بخلافها اذا لم يعفد انها في الله وانما امرها
 على ذلك لان وجعل سببا في ثبوتها فيدل على محرم هذا القول
 بل قريب الكفر ويدل عليه بعض الاخبار ايضا فلا بد من الاحتياط
 والاحتياط

اسم

اسمه وسعي في خواصها او لكل ما كان لهم ان يدخلوها الاخافين في الدنيا
 اخرى ولهم في الآخرة قدر عظيم المنع هو الصد والميل في قاضي
 مجمع البيان الظلم اسم ذم لا يجوز اطلاقه على الانبياء والعصوة
 كانه التقديس وظلال العبد والخروج عن طاعة الله تعالى والسعي هو
 الكسب الفلان يسعي على عياله اي يكسبه له وضد الوقوف والركن
 والخزان هو الدم وفر لا يستفهم الا انكاد من متديا واطم اخص
 ومساعد المفعول الاول كمنع وان ذكر مفعول الثاني ويحتمل ان
 يكون في محذوف عن ان لان حذف حرف الجر عن ان قياس محذوف
 ان يكون مفعولا له بخلاف المضاف اليه كرايته ان تذكر كذا في
 الكساف ومجمع البيان ولا بد عليه انه تعيد تحوم المنع المعامل
 والعقد لا المطلق فيعلم انكاد في الجملة لانه نهاية ما يفسر
 منه انه منع لا ذلك لا يكون اظلم من توخيه هو اظلم ولو كذا فلا
 يحتاج الى انها للمبالغة فيكون المبالغة اقل من المنع للكراهة
 ورا في مجمع البيان احتمال كون المذكور بدلا عن مساعد بدلا
 كانه يقول ليس احد اظلم ممن منع ان تذكر في مساعد الله عز اسمه
 بعلة علاقة الاشكال مثل اشكال الظرف على المطروق والتقدير
 اظلم ممن منع الناس مساعد الله كرايته ان تذكر او ذكر الله وفي
 جعل مساعد ممنوعا كما وقع في الاحتمال الاول فالحكم في هذا القول
 بخلاف المضاف وواقعة المضاف اليه مقامه فكان الاصل حتى ذكر

مساحد الله فلا بد ما قيل ان منع بعضي مغفول ولا يمكن ان يقدّر
 الا الذكرياته المنوعة على ان الذكر ممنوع منهم والناس هم المنوعون
 والمقصود بحسب المنع ذكر الله في المشايخ اي مسجد كان وما في ذكر
 كان وان كان سبب التزوا فافهما بان كان التزوا في الروم حينئذ
 في بيت المقدس وخرقوه او في المستوطن حيث مغفول الله تعالى عليه
 ان يرضى المسجد عام الحديبية فتأمل ولا يسعد ان يرد به
 مطلق العبادة لظهور العلم وتدل الآية على تحريم السعي في خرابه فيجوز
 ان يراى الطريق الاول في ذكر السعي الجواب بعد المنع اشعار بان
 يكون السعي في الذكر فيها تحريما والعبادة فيها تعمير فدخل الذكر
 فيها في تعمير المساجد واماد لانه تمه الاية على تحريم دخول الكفار
 كما قيل فليس يطل في معناها التي عن عكس الكفار وعلية في دخولها
 اذ قد يكون معناها كما هو الظاهر ما كان في بيعة فيهم الدخول في نفس الامر
 ولا يلتزم في ذلك الا في حق اذى المسلمين والاخراج لهم وصار الامر
 الآن بان ينعى في الواقع ما يستحق الدخول الا في حق اذى المسلمين
 وهم يتعدون ذلك ويمنعون المسلمين في الدخول كما دل عليه ايضا
 اخبرهم في الدنيا اخرى ولهم في الاخرة عذاب عظيم وعلى كون ذلك
 الدخول فيها هو الخوف في الدنيا واعطاء الجزية من يديهم صانعون
 ويكون العذاب العظيم في الاخرة استنارة العذاب يوم القسم
 وهو عظيم اي عظيم نفوذ بانه منه قيل في الآية احكام ما عرفت انها
 بل ان

بل لم يظهر كون بعضها حكما في نفس الامر مثل وجوب اتخاذ المساجد
 كفاية ووجوب عازة ما استهدم منها ووجوب شغلها بالذكر ونحوها
 كل واجب كفائي عيني فتأمل وهو اعلم انما يعبر عنه
 الله فراض بانه واليوم الآخر واقام الصلوة واتى الزكوة ولم يحش
 الا الله فعلى ان يكونوا من المهتدين فيها حقت عظيم ونز عظيم بل
 على تعمير الجسد وان لم يشاءا كثيرا عند الله حتى انه لا بد من انصاف
 فاعلم بهذه الاوصاف الجليل والافعال كعدم فينبغي ان يكون السعي
 فمن يقيم الصلوة ويؤتي الزكوة ولم يحش الا الله فقد عميره في تعمير
 مرضيا والمراد بالمبالغة والافعال تعمير او مطلقا للشارع من كل
 موسى ويزيد عليه ثوابه الذي قوره ولكن قد يكون فيه الزيادة الاضاح
 وانصاف فاعلم ما يافعال احسنه ولا بعد في ذلك لهذا قيل
 حسنات الابوار سيئات القريين فكانت استارة الى ان الموت
 الكامل لم يستمر شيئا من العبادات بل يجعل غير الله معوما حتى لم يحش
 ما يملكه في الانس والجن ويجعل خوفه وطوعه محض ارضه تعالى ومنع ذلك
 برحانه ان يكون من المهتدين ثم انه قيل بجمل كون المراد بالتعمير المبالغة
 باصلاح ما يستهدم ونزيبها وارائه ما تكونه النفس قبل كسرها
 فانه روي عن كثر مسجد ابوم الخليل الجمع واخرج في الزاير مقدار
 ما يدر في العين غفر له والاستباج فيها روي ان من اسرع في مسجد
 سراجا لم يزل الملائكة وحله العرش يستغفرون له فادام في ذلك المسجد

والصحة

ويحتمل ان يكون المراد شغلها بالعبادة مثل الصلوة والذكر وقراءة
 القرآن وتجنّبها في اعمال الدنيا واللغو واللعب وعمل الضايعة الحديث
 فانه روي الحديث في الحديث في الحسنات كانا كل النار لحظتها قبل المراد
 اللغو من الحديث وايضا قد ذكرنا ان منع المحل من العبادة فيه
 تحريم حتى اطفاء السراج ويمكن ان يكون المراد كمالها ولا
 يعز في ذلك لوجود الدليل عليها كما عرفنا مع امكان الصلوة عفا وروعا
 وان لم يكن لغة وعرفا عاما الله يعلم حقيقة الحال وسنابات اخذ
 فتعلق بالحد ذكرنا انية منها وافهموا وجوهكم عند كل
 مسجد وادعوه فخلصي له الدين اي توجهوا الى عمادة الله تقيين
 غير عادتين الغرها واقتموها نحو القبلة في كل وقت سجود او مكانة
 وهو الصلوة او في اي مسجد من الصلوة وانتم فيه لا ما هوها
 حتى تعودوا الى صاحبكم فيتم استخراج صلوة النبي عليه ما قيل
 فما ملتم امرهم بالذغا عند كل مسجد مخلصي له ذلك وقنه لا اله الا
 الحق على الدعاء في المساجد ما ايها الذين امنوا لا تتخذوا
 الذين اتخذوا دينكم هروا ولعبا والذين اتوا الكتاب من قبلكم
 واللفار اولياء وانفقوا الله ان كنتم موقنين يعني الذين يتخذون
 دينكم لهم اولياء لهم او يتخسرون دينكم من الله الكتاب والذين
 لا يصح ولا يجوز لكم ايها المؤمنون ان يحبوهم وتوكلوهم ويكون بينكم
 وبينهم حبة ووداد وان تكونوا اولياء لهم ويجعلونهم اولياء لكم بل بينكم

ويستم

وبينهم النقصاء والقتال فان محبة الله لا تجتمع مع محبة عدوه وانفقوا الله
 في مواليتهم اعداء الله ان كنتم موقنين فان الايمان يعاند موالاة اعداء
 الدين ففيه اشقة شعاع بعدم جواز موالاة الفساق والمعاصم معهم
 بحيث يشعروا بالصدقة فانهم واذا ناديتهم الى الصلوة
 اتخذوها هذوا ولعبا ذلك انهم قوم لا يعقلون اي لا يتخذوا الذين
 اذا ناديتهم الى الصلوة اتخذوا مصاداة الصلوة اي الاذان هروا
 ولعبا اولياء قيل كان رجل من البصري اذا سمع اشدان محمد رول
 الله في الاذان قال حرق الكاذب يعني الموزن فدخلت خادمتي اي
 جارية بنار ذات ليلة وسوايهم فتطايروا منها شرارة في البيت
 واخترقوا به واداهم لعنه الله قيل فيه دكا ليل على شوت الاذان
 ينص الكتاب بالتمام وحده وفيه تامل اذ فيه دلالة على ثبوت الشرع في
 الكتاب لا اله الا الله كان في الشرع ذلك ما ثبوت بالكتاب فلا يعقلون
 لا كان لعنه وهزوههم وافعال السفها والجهلة قال لا يعقلون فانه لا عقل
 لهم في مقامات الصلوة وفيه ايات قد استدلت على
 وجوب القيام والنية والتقنوت بقوله تع وقوموا الله قانتين وفي اياته
 لما تامل لا يخفى وكذا استدلت على وجوب تكبير الاحرام المشهور على الوجه المنقول
 بقوله تع وكبر تكبيرا وبقوله وركب فكم وفي دلالة خفا فافهم
 واستدل بوجوب القراءة حتى السورة ايضا بقوله تع وهي الرابعة فافهم
 ما تيسر من القرآن وبقوله تع فاورا ما تيسر منه في تمام الاستدلال ايضا

تأمل يعلم التأمل في تقديره مع تأمل في الآية وتفسيرها وقد فسرت الروا
 بصلوة الليل وهو طسوق الكلام أو تلاوة القرآن في الليل أو مطلقا
 استحياءا أو هو بالحفظ المعجز وغيرها والمخاطبة هو صلوات الله
 مع طائفة معهم وأما القرآن في الصلوة فلا يقيم فتأمل
 يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون
 ليس شأنا لعل على استحباب السجود عند قراءتها بل وجوب الركوع والسجود
 كأنه في الصلوة وعبادة الرب في الصوم والصلوة والحج والقراءة وغير
 ذلك ثم أمر بفعل الطاعة مطلقا مثل صلاة الرحم وفي النساء في صلاة الرحم
 ومكاد الاضلاف وافعلوا ذلك كله لعلكم تفلحون وانتم راجعون الفلاح
 طامعون فيه غير مستغنيين ولا تسكوا على أعمالكم وعن عقوبتكم
 قال قلت يا محمد روي في سورة الحج سجدتان قال نعم فلا تقراهما
 وان المشائبة فلا تدعوا مع الله أحد افضل المراتب
 الاعضاء التي يسجد عليها واي يقول صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد
 على سبعة ابواب امر اعضا وقد روي ذلك عن ابي جعفر عليه السلام فالغنى بها لله
 ان خلقت لان يعبد بها الله فلا تشركوا معه غير في سجودكم عليه فاما انظر
 انها المشايخ البور كما قيل فالمعنى بها تحضيم الله تعالى فلا يتعبد بها
 مع الله غيره وقيل المراد بتباعد الارض كلها لقوله صلى الله عليه وسلم جعلت
 الى الارض سجدا فلا يعبد فيها غيره وقيل السجود الحرام غير المساجد لانه قبلها
 الساجدة وهو يعبد الله يعلم فعل السجودات جميع السجود بالفتح مصدر او المراد

عا
 عا

يجب السجود لله فلا يفعل غير
 فبفتح باسم ربك العظيم وشهك
 اسم ربك الاعلى روي في طريق العامة انه لما نزلت الاولى قال النبي
 صلى الله عليه وسلم اجعلوها في ركوعكم ولما نزلت الثانية قال اجعلوها
 في سجودكم وفي طريق اخرى الصادق عليه السلام انه يقول في الركوع سبحان
 ربى العظيم وفي السجود سبحان ربى الاعلى العزيز واحد والسته
 فافهم والروايات بان على كون الذكر الخاص فيها ولكن بخلاف
 سجدة وسر غيرهما على زيادته وهي بقوله كما شئت في الاصول وكذا
 اجزاء مطلق التبعيض مطلق الذكر وذلك غير بعيد فالاصطفا
 قولها ثلاث مع زيادة ومحمد ولا يحسن صلواتها في
 بها وابتغى به ذلك سبيلا قال في مجمع البيان في معناه احوال احداهان
 معناه ما ساعته صلواتك عند من تودى ولا تخافت بها عند من لم يحسها
 فنكر عن الحسن روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى فخر في صلواته
 فسمع المشركون فسموه وادوه فامرهم سبحانه بترك الجهر وكان ذلك
 بمكة في اول الامر وبه قال سعيد بن جبير وروي ذلك عن ابي جعفر
 واما عبد الله عليه السلام والحق في ذلك فانه لا معنى لقوله ولا تخافت
 بها وانتبه وعلل الرواية عنها غلط وتويد نقل خلاف ذلك عليه السلام
 او الاخفات محمولة على عدم حديث النفس بحيث لا يطرأ الخوف والانتفا
 على وجه الاستيعاب في تودى ويستمع فقامر وتامنا ان معناه لا تخش
 بدعايك ولا تخافت به ولكن طلب به ذلك سبيلا والمراد بالصلوة

الدعاء لا يخفى بعده فان التبادر منها الصلوة الشرعية وان الافتاء
في الدعاء مطلوب قال الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية وفي موضع آخر
وحيفم دون الجهر من القول وفي الاخبار ما يدل عليه كثير قالها ان
معناه لا تجهر بصلاة تكلمها ولا تخافت بها كلها وابتغ نية ذلك سبيلا
بان تجهر بصلوة الليل وتخافت بصلوة النهار ليتمكن التبايع والجماع في
الغرضية والقيام للنافل ايضا بعيد وغير مفهوم مع انه لا بد من فعل صلوة
الغجر في الليلة وصغير العت والاضيرة والمغرب في النهار وهو الاصح
بوجه وابعها لا تجهر به انما يتقل به من يصلي قريبا ولا تخاف حتى لا
تسمع نفسك عن الجبانى وقرب منه ما رواه احمد بن حنبل عن ابن عبد الله
السلام قال المحرم يرفع الصوت سريعا او المحاففة ما لم تسمع اذتك
وابتغ نية ذلك سبيلا اي قراة وطر من الجهر والمخافت فانه هو السداد
فالله في هو الجهر العالي جدا بحيث يخرج عن كون قاربا في الصلوة والافتاء
الحق في حيث يلحق بحيث النفس يخرج عن القراء فلا يجوز الافراط ولا التقصير
بل في الوسط والاقتصاد والعدل ما بين الافراط والتقصير ولكن
علم ان السبب فيه اختيار بعض افراد هذا الوسط في بعض الصلوات
بالجهر في اجمل الوجوه في الصبح والي المغرب والعشاء وجميع النوافل
الليلية والافتاء في غير هذا ولكن كون ذلك على سبيل
الوجوب غير معلوم الويل اذ لا دليل على وجوب التخصيص المشهور
ويؤيد علم الاصل والرواية الصحيحة وظاهر الامة وخفا في الجهر

والافتاء

والافتاء وبيانهم في الرجل يحث بعد فراجه او الافتاء لا
يسمع القريب يحث لا بعد فراجه اذ لا بعد افتاء وان كان
ما يسمع القريب بل البعيد ايضا وفي المراه لا يسمع الا الجني
غير معلوم الماخذ مع عدم الوضوء والبيان فان فيه خفاء فتمكن
حل الرواية المجمل في الجهر والافتاء على الاستحياء للجمع كما هو مذهب
علم الهدى في الانتصار الى ما يعلم بحقيقة الاحوال الصواب وقال في الكافي
بصلواتك بقراءة صلواتك على حذق المضاف لانه لا يلبس من قبل
ان الجهر والمخافت صنفان يقتضيان على الصوت لا غير الصلوة
افتاء واذكار وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يرفع صوته
بقراءته فان اسمعته من كون لغوا وسبوا فان كان يخفى في صوته
والمعنى ولا تجهر حتى يسمع الشريك ولا تخاف حتى لا يسمع خلفك
وابتغ نية الجهر والمخافت سبيلا وسطا مذهب عدم ظهور
لا يوافق السبيل اذ ليس ايماء مورا باسماع وخلفه بل مورا
في بعضها يترك اجمل وفي بعضها بعدهم وذهب قوم الى ان الامة
مشوشة بقوله ادعوا ربكم تضرعا وخفية وابتغ السبيل
قتل لانتفاء الوجه الوسط في القراء فيها ما تقدم مع زيادة
لزوم العلم ان غير لازم لا مكان الجمع قائل
ان الله ملائمة
صلواتك على النبي وآله الذين امنوا صلواتكم عليهم اجمعين

الصلوة والسلام على رسول الله او اللهم صل وسلم عليه في الكساف
 معناه الدعاء بان ينزل عليه السلام وسيل في رايته كعب الاصبار انا
 قد عرفنا السلام عليك يا رسول الله فكيف الصلوة فقال قولوا اللهم
 صل على محمد وال محمد صليت على ابراهيم وال ابراهيم طاهره وحب
 الصلوة والسلام عليه في الجملة فيحتمل ان يكون الصلوة هي خبر الشهد
 والسلام حال صوته وقد يكون واحداً ويكون مندوباً كما سئل
 عليه اخرج الصلوة بقول السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
 او يكون بمعنى التسليم والالتفات كما قيل او يقصد بالسلام المخرج عن
 الصلوة ويحتمل وجوب الصلوة عليه كما ذكره كادل عليه بعض الاخبار
 وبالجملة لانهم وهو باق في ذلك قال في الكساف الصلوة عليه واجبة قد
 اختلفوا في حال وضوئها فمنهم من اوجبها كما جرى ذكرهم وفي الحديث
 ذكرت عنده فلم يصلي على فدخل النار فابعده الله عن مريم
 فخطت ايضا مع غيرها وروى انه قيل يا رسول الله ارايت قول
 قول الله تعالى ان الله ولا يكتبه يصليون على النبي فقال الله هذا من
 العلم للكنون لو لا انكم سالتوني عنه ما اخبركم به ان الله ولا يكتبه
 يصليون على النبي وكل من ملكه فلا اذكر عنده فلم يفضله على
 الا قال في اهل المكان عفو الله عنه وقال الله ولا يكتبه هو اما لا يكتبه
 الملكين ام لا اذكر عنده لم يسل فلا يصلي على الا قال في اهل المكان

كذا

لا غفر الله

صحيح

لا غفر الله كذا قال الله ولا يكتبه جواباً لذكر الملكين امين ومنهم من قال
 تجب كل من وان تذكر ذكره كما قيل في السجود وتسميت العاطي يكتبه
 كل دعا في اوله وآخره ومنهم من اوجبها في العزم وكذا قال في اطاها
 الشهادة بين من والذي يقتضيه الاحتياط الصلوة عليه عند كل ذكر
 لاورد من الاخبار انتهى والاخبار من طرفنا ايضا مثل الاول
 ايضا وجوده مع صحة بعضها ولا شك ان احتياط الكساف احوط
 واختار في كذا العرفان الوجوب كما في كذا قال ان اختيار الكساف ونقل
 عن ابن بابويه وانت تعلم انه لم يفهم اختياره ولكن اختيار الوجوب في
 مجلس مره ان صاع اخرا وان صاع ثم ذكر تجب ايضا كما في تعدد الكساف
 يتعدى الموجب اذ اخلت ولا فلا ولا لعل دليل عدم الوجوب
 الاصل والشهرة المستند ان عدم تعلية المؤمنين وتركهم ذلك
 مع عدم وقوع تكبيرهم كما يفعلون الآن ولو كان لتعليل فتايم قال فان
 قلت فما تقول في الصلوة علا غيره قلت القياس يقتضي جواز الصلوة
 على كل مومن لقوله هو الذي يصلي عليكم وملككم وقوله وصل عليهم ان صلوكم
 سكن لهم قوله صل الله عليهم اللهم صل على ابي اوفى ولكن للعلم تفصيلا
 في ذلك وهو انه ان كانت على سبيل التبع كقولك صل على النبي واله
 فلا كلام فيها واما اذا كان افراده غير من اهل البيت بالصلوة كما يرد هو
 فلكونه لان ذلك صريح في ان لا يركب رسول الله ولا من يواليه

بالرفض ولا يخفى ما فيه فان ما ذكره برهان لا قياس والبرهان من العقل
والنقل كما بآؤ سنة كما فعله ومثله قوله ويشتر الصابرين الذين اصابهم
مصيبه قالوا والله وان الله الراجون اولاد عليهم صلواته من ربي
ورحمته فانها تدل على ان صلوات الله على من يقول هذا بعد المصيبة
ولاشك في صدوره في ذلك عن اهل البيت بل غيرهم ايضا فان اثبت
الصلوة من الله فيقول بذلك لهم وهو ظاهرا اقتضا جواز
مطلقا بل الانفراد بخصوصه فلا مجال للتفصيل ولا ينبغي جعله
شعرا كما ايضا صله الله عليه واله ولا في ذلك ما نعا مع انه لا مانع
معنا للحاكم بكونه ثابت بالبرهان العقلي والنقل كما بآؤ سنة
من الترغيب والترهيب بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا سيما
جعلهم في ذلك صله الله عليه واله ومنعهم لغيرة صله الله عليه واله ومع
ان كون اهل بيته مثله في هذه الحال مما لا قصور فيه كما هو عند
الاجتماع وانما شعرا الرضا لانهم فعلوا ذلك وترك غيرهم لغيرة
وجهه والافهم مقتضى البرهان ومع في ذلك لا يستلزم كونه شعرا
لهم ومتداولا بينهم تركه ولا يلزمهم ترك العبادات كذا لا فانها
شعرا لهم وبالجملة لا ينبغي منع ما يقتضي العقل والنقل جواز بل
استحبابه وكونه عبادة بسبب ان جماعة من المسلمين يفعلون
هذه السنة والعبادة فان في ذلك تعصب وعناد يخفى وليس
فيه تقرب الى الله تعالى وطاعة لمصنائه وعمل لله وهو وظ ولا يناسب
من العلم العمل بالله ولهم امثال في ذلك كثيرة مثل ما ورد في

تفسير

تستقيم القبور ان المستحق هو التسليم ولكن شعرا للرفض فان التسليم
خير منه وكذلك التثنية باليمين وغير ذلك ومنه ذكر على بعد قوله صلى الله
عليه وعلى اله وترك لا لا لا صلى الله عليه واله مع انه مرغوب بغير نزاع
وانما كان النزاع في الافراد فانهم يتركون الا لا صلى الله عليه واله ويقولون
صلى الله عليه واله العجائبهم الا لا صلى الله عليه واله حديث كعب الاحبار حديث سالة
عن كيفية الصلوة عليه صلى الله عليه واله قولهم صل على محمد وال محمد
كما صليت على ابراهيم والاراهيم الى اخره فتأمل بل لا بد ان اداء
الله ورسوله حرام موجب اللعن ايضا قوله ان الذين يوذون الله
ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة واعتد لهم عذابا مهينا ويدل على
تحريم اداء المومنين اي المسلمين بغير استحقات وجباية
ينبغي ذلك وسيجبه قوله تعالى والذين يوذون المومنين والمومنات
بغير ما اكتسبوا اي بغير جباية واستحقات يبيح ذلك فقد احتمل اثبات
وانما مبينا ويدل على ان النفوس وهو الاتيان بالامور التي انما
عن الخاصي والقول السيد اي قولها قاعدا لا موجب لا صلاح
الاعمال او غفران الذنوب قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا
الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر عنكم ذنوبكم والمراد
اللسان في كل باب لان حقيقة وسداد القول ان خير كلمة والمعنى
راقبوا الله وحفظوا سنتكم وتصدقوا قولكم فانكم ان فعلتم ذلك
اعطاكم الله ما يوفقكم اليه الطيبة فيقول حسن تكلم والا يا ايها الذين

وفرغقة سياتكم وتكفرها وقيل اصلاح الاعمال التوفيق في المحي بها
 صالحة مرضية
 في المندوبات وفيه ايات
 فصل لربك انحر قبل المراد صلوة العيد فيكون دليل على وجوبها
 ويكون تنفذاً من السنة الشريفة ولويد وانحر على العقد من المذبح
 الاكل كما قيل ويمكن ارادة ذبح ما ذبح ليدخل الساه وغيره اي صل صلاة
 العيد واذبح اذ ذبحك ويكون المراد بالذبح الواجب يكون وجوبه
 مخصوصاً به صلى الله عليه واله للاجماع المنقول على الظاهر على عدم وجوبها
 على غيره بل هي سنة مؤكدة للاخبار المذكورة في محلها وان نقل الوجوب
 عن ابن الجنيذ في الدرر قد روي الصدوق خبرين بوجوبها على الواحد
 واخذ ابن الجنيذ بها وقيل المراد صلوة العجى بالشعر وذبح الذي يعني
 وقيل المراد الصلوة مطلقاً وجعل نحو المصلح الى القبله فيها وهو كناية
 عن استقبال القبلة فيها فكانه قيل صلى الى القبلة ويكمل كون
 المراد رجحان فعل الصلوة للذ مطلق والذبح لم ويكون التفضل
 بالوجوب والند من الروايات و قد نقل في مجمع البيان اخباراً دالة
 على ان المراد رفع اليد بالتكبيرات في الصلوة الى محاذات نحو الصدر
 وهو اعلاه كالنحو وموضع الصلاة قال في القاموس هي رواية عن
 يزيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في فضل لربك انحر هو
 رفع يديك هذا وجهه في رواية عبد الله بن عثمان عن عبد الله بن
 قيس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في فضل لربك انحر

فكره

ففكره هكذا يعني استقبال يديه خذ وجهه القبلة في اقتراح الصلوة
 وفي رواية مقاتل بن حسان عن الاصمعي عن نياتة عن ابي الحسن عليه السلام
 قال لا تترك هذه السورة قال النبي صلى الله عليه واله ليجري ليل من هذه السورة
 التي امرني ربي بالبيت بنجره ولكنكم يا مكر اذا عرفت للصلوة ان ترفع
 يديك الى الكبريت واذا ارعفت واذا رعت راسك من الركوع واذا سجدت
 فانه صلوات وصلوة الملائكة في السموات السبع لكل شيء ذنبه وان ربه
 الصلوات رفع الايدي على كل تكبير قال النبي صلى الله عليه واله رافع الايدي في
 الاستكانة قلت وما الاستكانة قال الاستكانة ان لا تقرب هذه الالة مما استكانوا
 لربهم وما سقرعون وقال في مجمع البيان بعد اوردن التعليم في الواحد
 في تفسيرها فيكون المراد مطلق الصلوة ورفع اليدين الى هذا الوجه
 واتخذ حاكماً لكونه مستحيماً كما روي اكثر الاصحاب ويؤيده الاصل
 والسمع والاعمال لانه لا يرفع الايدي في غير الصلاة ولا في غير الصلاة
 الطولية فانه تركها رفع اليد في تكبير السجود كجلوس السجود على
 عدم وجوبها لانه في تمام التعليم وكافي صحي على بن جعفر عن ابيه بن
 جعفر عليه السلام قال على الامام ان يرفع يديه في الصلوة ليس عن ان يرفع
 يديه في الصلوة والطمان لا يلبس يرفق قال في كافي محمد بن الحسن المعتمد
 في هذا ان فعل الامام اكثر فضلاً واستدراكه ففعل المأموم وان
 كان فعل المأموم ايضاً فيه فضل على ما بيناه انتم يدرك على المأموم في
 المصنف والرواية الاخيرة فانها تدل على انه في رتبة الصلوة وانه في التضرع

والخضوع فيها ومعلوم وجوبها فانما زائدان على الاصل والاحد
ان لا يترك فانه نقل عن السيد الشيرازي وجوبه كما انه لما تقدم في معنى رواة
عبد الله بن سنان فانما صح في التذنيب ولرواية اخرى صحيحة في
ارادة السيد بالوجوب استحباب فانه قد يطلق ذلك عليه بوجه انه
ما نقل عنه وجوب التكبير من غير وجوب الرفع به مع عدم وجوب وجوب
ذلك شرطاً ولهذا قال السيد رحمه الله انه كان قابلاً بوجوبه التكبير ايضا لان
وجوب التكبير مع استحباب الاصل وفيه تامل معلوم وبطل على عدم ايضا
بعض الاخبار ويمكن استحباب التقوى بالله واخذ العود من الشيطان
والجن والانس وسحرهم وقرعهم في العودتين ايضا يمكن استحباب
الاستغفار والتوب الى الله تعالى مع عدم العلم بحصول الذنب فلما بعد
الفعل المستحب في ضرورة النفس وغيرها استغنم الله بغيرها
واذا قرأت القرآن فاستغفرب الله من الشيطان الرجيم لما ذكره العمل الصالح
فيلزم ان يكون العمل الصالح المذكور وانتهى وهو موافق الآية ذكر الاستغادة
في الشيطان اللعين عند تلاوة القرآن اشارة الى ان الاستغادة
في حلة العمل الصالح اي اذا اردت تلاوة القرآن فاستغفرب الله من الشيطان
الرجيم فانه يوسوس في غيبطك فيسبك ان تقول اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم وعن ارادة الله بالقرآن للظهور والساد كما يقال اذا اضطرت
فقل هذا الدعاء واذا اكلت فقل هذا واعمل بكل المواد قبله كقول
واذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الاربعين وعن عبد الله بن مسعود قال قرأت

ساركون

على رسول الله صلى الله عليه واله فقلت اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان
الرجيم فقال لي قل اعوذ بالله من الشيطان الرجيم هكذا اقوالهم جبريل
عن النبي عن الامام عن المحفوظات هذه الآية الشريفة بانهم ان الامر للوصي
يقيد وجوب الاستغادة عند تلاوة القرآن بغيره لو قطعها في الاشياء
ثم اراد ان يتراءى فيستغيد ثم يقرأ ولو كانت كلمة الحاصل ان
يستغيد دائما فيقرأ الا في الاستغدام فيلزم وجوبه في كل ركعة
بقوا فيها ولكن الظاهر ان ما ذهب اليه بعض العلماء من ان العمل بالوجوب
في صفة صلوة عليه وآله نعم نقل وجوبه عن ابي علي حسن الطوسي عن
ابن فرات عن الركنة قبل الحمد فقط محتيا بما ولاد الله فيها عليه مخصوص
وكانه نظر الى انه يعلم الوجوب دائما وما ذهب اليه احد فيخص بآية التوبة فلا يكون
المراد الا ذلك وهو بعيد اذ قيل في ذلك ايضا غرض وازادة قرات الركعة
الاولى في الصلوة في ذلك ايضا بعيد لا نعم في غير قراته والله اعلم فلا يمكن
انه تعالى ذلك في كل الاستحباب اياها كما هو الظاهر بوجه بعد التحصيل المذكور
وقرأت الا في الصلوة لو كان محالاً مع كثرة ركنة وكونه ثم فبقى الآية على ما
وبعد وجوب الاستغادة مع عدم القابل في ارادة الامر المذكور يعني قرات
القرآن اذ لا يرجع بعد في ايجز القرآن اصلاً فكيف الاستغادة ولهذا
قالوا لا يجزى العمل مثلاً الا اذا كانت غايته في الصلوة ودخول الصلاة
وقرأت الغزاة واجبة فلا يجوز ان يفسد الصلوة وغيرها وسواء وصح
فما مل والاصل وقول اكثر العلماء وعدوها في تعليم الصلوة كما هو حالها

فما تامل قال في جمع البيا والاشعة انما استغفار الادنى بالاعلى
 المنفرد والتدليل وتاويله مستغفار بغيره فيكون السطحان عند قراء
 لت في الصلاة في الزلل في التاويل في الخطا والاستغفار عند التلاوة
 مستغفار واجب بلا خلاف في الصلوة وخارج الصلوة فكلها على الاستحباب
 بعيد الا ان الظاهر ان الاستحباب في اول كل ركعة وما رايته قايلا متافكا
 حتى الدليل مثل الاجماع وان فعل واحد وقراءة واحدة مع انها ليست
 في النجوم بتلك كل ركعة فتأمل في الاخبار ايضا طاهرة في الاستحباب
 في اول الركعة فقط حيث عاكر غير قايلا وبالجملة المسئلة لا يخرج اشكال
 ان نظر الظاهر لانه فان ظاهرها الوجه او الاستحباب اياها وما يجد
 قايلا فانهم حلوا بها على الاستحباب اياها واخوهما غير الركعة الاولى في سائر
 الركعات للاجماع ونحوه قاري وانما هو ان الاستحباب في كل ركعة على
 ان الصلوة يستعيد في كل ركعة لان الحكم المرتب على شرط يتكرر في كل ركعة
 قبا ساء وهذا بعيد الا قوله قياسا لطلانه وعدم ظهور الاصل والعلم
 فالتكرار والعموم للقياس على العموم العرفي المفهوم من مثل هذه العباد
 عرفا كما في قوله تعالى واذا قمتم الى الصلوة ايات متعده
 بالها المنزل قم الدليل ان قليلا نصفه وانقص منه قليلا اورد
 عليه قول الزاين ترتيبا اصل المنزل بترتيب اعم النساء في الزايد كما هو
 المشهور في المنهج اي قم الدليل ايا المنزل بالثبات او بعبارة النجوم
 للصلوة في جميع الليل وان القيام بالليل كناية عن الصلوة بالليل وقار في جمع

البيان

لا الاستثناء والاحتياج لا التكميل في الاستثناء والمبدل وفي
 او انقص او زد ولا يسعي في هذه السورة من قوله ان ربك
 يعلم انك تقوم ان يمكن ان يكون هذه الآية استارة الى وجوب
 صلواته عليه صلى الله عليه واله كقوله ومن الليل فتسجد
 به نافله لك اي يجب عليك التسجد وهو الصلوة بالليل زيادة علي
 علي باقي الصلوات مخصوصة بك واثبتك علي ما قيل ويكون
 ويكون المراد بالترخيص المفسر من قوله تعالى في آخر هذه السورة
 فاقرو ما تيسر من القرآن وقول فاقرو ما تيسر منه التحفيف في
 الوقت لا إسقاط الصلوة بالكلية علي تقدير المراد من القرآن
 الصلوة واما علي تقدير حملها علي القراءة فقط فيلزم السقوط بالكلية
 فيمكن حملها علي عدم القدرة فتأمل وعن ابن عباس يكون مندوبه علي
 علي لانه دليل الاختصاص من الاجماع وظاهر الآية الاخبار مع الاصل
 ان ربك يعلم انك تقوم ان في اي اقرب واقل من ثلثي الليل ونحوه
 وثلاثة وثمانون علي ان في اي تقسم اي تقوم نصف الليل وثلاثة وعشرون
 الجوعظ علي ثلثي اي اقل من نصفه واقل من ثلثه وكذا يقوم طائفة من
 الذين معك تغل في جمع البيان وروايه انه كان علي ابن ابي طالب
 عليه السلام واثاني روي للبخاري الليل والنهار يعلم مقدارهما فيعلم
 القدرة الذي يقومون فيه وهو القادر علي ان القدرة بر العلم
 بحيث يوافق ما اراد النصف والناقص والزائد علم ان

في مخصوص علم انكم لا تطيقون احصاء الوقت المقدر علي التحقيق والارادة
 علي ذلك سهل في كتاب عليكم اي خفف عنكم ولا يلزمكم عقابا وانما علي
 ذلك لا يلزم التاييب بل رفع الذنب والتيسر في ترك ذلك عنكم كما رويها
 عن التاييب فاذا راد بالتوبه لازمها فدل على سقوط العقاب فاقرو ما تيسر
 من القرآن اي اقروا في صلوة الليل مقدار ما اردتم واحببتهم بالمعنى
 وغير عن الصلوة باللغة لانهما جزء الصلوة وتبطل الصلوة تركها عمدا
 كما تيسر بركوع والسجود عنها قال في ن وهو قول اكثر المفسرين كما ان
 المراد بنقص الليل صلوة الليل باجماع المفسرين الا بالاسلم فانه قال المراد
 وقراءة القرآن في الليل وكانه يريد الاشارة الي ان في قول ان قيام الليل
 هو الصلوة فيمن ينبغي ان يقول المراد بقراءة وهو صلوة الليل وقال
 فيه نصا والظاهر ان معنى ما تيسر مقدار ما اردتم واحببتهم وهو ما تيسر
 ارادة التحفيف ولانه التيسر لان في ذلك فظن ان لا يمكن الاستدلال
 ما تيسر ونحو لانهم المتأطباء لا ذلك فظن ان لا يمكن الاستدلال
 بنحو علي وجوب السجود علي ما هو المشهور كما اشترت اليه في حمله فتذكر
 واثار الى اعذار اخو التحفيف بقوله علم ان سيكون فيكم فوضي واخرون
 يضربون في الارض يتبعون ففضل الله كان المراد بالارض
 السفر للتجارة ونحوها ما يحصل به المال او التحصيل العلم والحج او الزيار
 او صلة الرحم وكما لله في المشي والسفر وقد ورد آيات كثيرة في الغيب

على التجارة فطريق العام والمخاصة مذكورة في محالها فافق في قار
عبد الله بن مسعود ايام جليل شيئا الى مدينه في مدينه المسلمين
صاير محتسبا فباعه سبعه يوم كان عند الله عز وجل الشهداء
ثم وراء واحزون يضرهون الآله واحزون تقاتلون في سبيل
الله هذا اخرون فان المقاتله تمنع من الصلوه بالدليل فاحل عند التحقيق
ولقد رتب عليه التحفيف قال تعالى فافروا ما تيسر من اذى القرآن
تاكيد للحكم المتقدم وعلى كل تقدير لا ينبغي ترك الحكيم فمكى الله
بمنه الاما على وجوب الدليل على النبي صلى الله عليه واله والاشهاد
امته في الحمله سواء كان في محله الدليل او بعضه ولا ينبغي الاقل ثلثه
عشر ركعه تسهرون ولا يسقط صحة البعض ببعض ولا يلزم فعلها
كلها بل يكون تخيرا في العمل والبعض الذي يطلق عليه الصلوه وحل الصلوه
وليفهم عدم سقوطها سفرا ومرضا ايضا وذلك من عدم الاضمار
الاجاع ايضا ويحتمل ان يكون صلاته الدليل في المقدار المتقدم وقت
ثم نسخ الوصية الا انه يقول ان ترك الآيه تختص بغيره وبالبقاء
عليه صلى الله عليه واله بالاجاع ويقول تعذر الدليل فتمسك بالآيه
وان يكون مستحبه ثم خففه رخص بعض سقوط تاكيد ذكر المقدار
مطلقا خصوصا عند الاجذار ويحتمل ان يكون المراد بقرا
قراءة القرآن بالليل احيانا بالليل فان قراءة القرآن مستحبه مطلقا

مضمون

في الليل ويدل عليه الاخبار في العام والخاص وان قيل ان قراءة
القرآن واجبه كفايه للحفظ في الصدر لبقاء الاحكام والعجز
واذله اصول الدين فيجعل عليه قيلان القيد في يصيروا قائل
فان جمع البيان ثم اختلفوا في القدر المستحب للدليل المراد منه
الآيه فقال سعيد بن جبير حسن آية وقال ابن عباس مائة
ايه وعمر الحسن قرا مائة آية في ليلة لم يحاجم القرآن وقالوا
قراءة مائة آية في ليلة كتبت في القائلين ويشي في ان يكون المراد
ما يصدر عليه وما تيسر لا فتره وكما زاد وهو احسن فان زاد في
الحسن حبيب وما ورد من المقدار في الاخبار على التاكيد روى عن
الصادق ع انه قال قال رسول الله صلى الله عليه واله من قرا عشرين آية
ليل لم يكتب من القائلين ومن قرا خمسين آية كتب من الزاكرين ومن قرا مائة
آية كتب من القائلين ومن قرا مائة آية كتب من الحاشعين ومن قرا ثلث مائة
كتب له قطار من يرد القطار ثلثة عشر شقال من القاصد والمعال او بعد عشرين
قرا الا اصولها في جيل امروا بكمها ما بين السماء والارض وقال الصادق عليه السلام
من قرا في المصحف متعة له وفقره والديه ولو كانا كافرين ثم انه ينبغي القراءة
من المصنف كما دل عليه الخبر وان كان حافظا وعنه عليه السلام ان النبي
لم يزل يقرأ في المصنف من القرآن في المصنف نظر والمصنف في المصنف
الشيطان وقال السجستاني عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت فداك
ان احفظ القرآن على ظهر قلبي فاقرا على قلبي فضل او انظر في المصنف قال

واعلموا الصلوة واتوا الزكوة والى القروض المعروفة أو عطلوا الاتفاق في سبل الله
 لم يطلع الحسانات فافهم بقوله واقضوا القرض ما حسن على وجه حسن معروف
 خال عن الاذى والمثله والربا ما يتقدم الا قسم من ضمن من سبل لم يطلع الا على
 كدوه عند الله هو ضيق او اعظم احب ما هو صول فممن لم يطلع الا على
 مع صلته وقبوه ضمن بمنزلة الخبز وهذا مفعول الاول لقوله او عند الله وهو
 فصل من مفعول الاول ومفعول الثاني هو ضمنا افكاه وهذا شرط الفصل وهو
 كون ما بعده مرفوع لان ضمنا استعمل بين لان معناه ضمنا ما تفرغ منه الوقت
 الوصية واليه اشار في ما روي عن عيسى العابد قال قلت لابي عبد الله
 اوصني فقال لا تخشاك وقد زادت وكنت وصي نفسك ولا تقبل لغيرك يبعث
 انك بما يصليك او من مطلق ما تدرك اتفاقه وفعله من التقربات والطاعات
 واستعمل بين بمنزلة التفرقة ولهذا لا يعوق بالتمام مع انه قد يوصي مع كون ما بعده
 كثره ايضا المراد الباب واعظم عطف على ضمنا واجمعا بين عن سببه وبيان
 ما عنده ضمنا واعظم قال ي هو تأكيد وفضل وفي التركيب فضل او بيان او تأكيد
 فيه انه يلزم تأكيد الموصوف بالمرجع وبسببه عنه وقال في جميع البيان او صف
 كما فيه ان المستور الضمير لا يوصف ولا يوصف ثم اشار الى وجوب الاستغفار
 واتوب بقوله واستغفرا الله في جميع الاحوال فان الانسان لا يخرج من تربطه وتقصير
 وذنب دأبا ان الله معقول ربه وسئل وهو بلا استغفار يعني لم عليك ذلك
 فانه فينفع لكم فانه سائر لذوقكم وصومكم عليكم ربه بكم عليكم فلا تنكوه فقلت
 على وجوب الاستغفار واستغفروا عني دأبا وان لم استغفر بالذنب فكيف استغفار

التوبة

التوبة دأبا من غير شعور تصدوا الذنب ويدل على قبول التوبة ايضا
 في اكله من مقلده سئلوا بالصلوة وفيه ايات واذا اصبحت
 بتوبة محمدا با حسن معها اوردوها ان الله كان على كل شئ حسيبا قال
 مجمع البيان التوبة التوبة التوبة السلام معالي حتى تترجى اذا سلم قال في القاموس
 ايضا التوبة هو اللطم قال في مجمع البيان المعنى اذا اصبحت بتوبة محمدا
 با حسن منها امر الله تعالى السلفين برد اللطم على المسلم با حسن ما سلم ان كان
 مؤمنا والا فليقل عليكم لا ينس على ذلك فقول با حسن منها السلفي خا
 وقوله اوردوها لاهل الكتاب عن ابي عبد الله فاذا قال المسلم السلام عليكم
 فعلت وعليكم السلام وركعتا او ركعة فقد حبيت با حسن منها وهذا
 من اللطم وقيل ان قوله اوردوها السلفي ايضا الى قوله وجدا في لما روي
 عن النبي صلى الله عليه وآله قال اذا سلم عليكم اهل الكتاب فقولوا وعليكم وذكر
 على من اباهم في تفسيره عن الصادق ع ان المراد بالتوبة في الله السلام
 وغيره من السبب وذكر الحسن ان رجلا دخل على النبي صلى الله عليه وآله فقال
 السلام عليكم فقال النبي صلى الله عليه وآله وعليك السلام ورحمة الله وبركاته
 اخذ وسئل عليه فقال السلام عليكم ورحمة الله فقال النبي صلى الله عليه وآله وعليك
 السلام ورحمة الله وبركاته فجاءه اخذ فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وعليك قتل يا رسول الله زدت الاول والثاني
 في التوبة ولم تنزدني فقال انك لم تنزلني من التوبة شيئا فزدت علي مثل
 وقال في الجمهور على انه في السلام ويدل على وجوب الجواب اما با حسن منها

التوبة

وهو ان يرد عليه وجهه الله فان قال له المسلم ادوب بطانة وهي التباين وامارة
 مثل لما روي وقيل ان رواية المتقدم القول ومنه قوله قبل او لم يرد من ان في
 المسلم بعض التباين ومن ان في تمامها وهذا الوجه هو التباين ومنه السلام
 مشروع فلا رد في الخطب وقراءة القرآن وفي الحمام وعند قضاء الحاجة وفيها
 والتحية في الاصل مصدر صياك الله على الاضمار من التحية ثم استعمل للحكم والوعا
 بذلك في قول لكل خطب في السلام وقيل المراد بالتحية العظيمة واوجب التواضع او
 الرد على المنهية وهو قول قديم لما في قوله تعالى في الاضمار بها ان يقول
 وعليك السلام وجهه الله اذا قال السلام عليكم وان ردد وبطانة اذا قال
 وجهه الله وقيل ان رواية المتقدم فقد يكون الله وقيل لا يرد في التباين
 ان الرد وبالله صريح التحية التاليفية المتعارفة من المسلمين بعد دفع ما كان متعارفا
 في الحال عليه وهي السلام المتعارفة بينهم فاحل عليه اوبى من اكل على العظيمة في موضعها
 او ردها كما قاله الشافعي في القيل لانه خلاف التبادر والاصل عدم وجوب
 عوض العظيمة وجوب رد حال ردوها من مضموم سرعا جدا فلا يكون الايجاب
 بمثل هذا الاستعمال وكذا جعلها على السلام وعلى كل من لا يقل عن نفسه على ان يرد
 نعم لوصف الرواية المتقدمة في تفسيره بكونها على الوجهان المطلق والوجه
 اذا نظر عدم العمل بوجوب رد بعض كل ردوا حسان وهو معلوم من الروايات
 ايضا قائل وكذا حكم على كل تحية بالسلام وكونه مثل صياحكم ومساكنم وكذا
 لعدم التبادر ومما بينهم وعمم الوجوب والاصل عدمه وليس يلزم من الآية قائل
 بنفسه ولا في التحية والاسلام يستعملون بالجملة الذي يتبادر من الآية السلام للمسلمين

بين المسلمين وهذا الاختلاف في وجوب رده فهو على الآلة وغيره غير طاهر كونه
 من اذ التباين فيكون بالاصل والاحتياط لا يترك وانما الذي ان كل صيغة صحتها رف
 في العرف بالقول على المقارنة موجب وجوب الرد مثل السلام فقط كما هو متعارف
 بين بعض الناس بخلاف الجوف في ما بين الصديق والتحية عليه ايضا على ما خبرت
 وكذا القدم للاصل وعدم كونه متعارفا سرعا وعرفا عاما وعمم العلم بكونه
 في الآية لا سيما غير صريح في العموم لا محالة وان كان طاهر صاعا ما عرفه ان
 الظاهر وجوب الرد بالمثل او بالاضمان كليا لا خلافا فيه ومنه على الاحتياط
 ايضا فالاجماع والخبر يوجب ان الآية والظاهر ايضا ان قوله على ما لم يكن من كل صيغة
 ويدل عليه الفاعل فلو ترك يانم وبق في ذمة مثل سائر الحقوق وهذا موجب لغوية
 حقوق الله من قائل وليس بعيد لانه المتعارف والمطلوب من المسلم عليه ايضا
 كذا الاسماء وهو ليس مواضعه ان يكون من بعض الاضمار التي هي في وجوب الاسماء
 وانه يكفي ان يرد في نفسه كسب السمع المسلم الا ان يكون اعمى ما وول الاخبار وايضا
 ظاهرهم ان الوجوب كفاي وظاهر الدليل خلافه بل الوجوب العيني لانه السباد
 من الامر الذي للوجوب لانه اذا اخطأ ب كل واحد منهم وجوب عليهم عدم رد
 مسقط عن البعض بفعل البعض لكن الظاهر ان الاجماع الامع على ذلك ولانه انما سلم سلاما
 واحدا فليس له الا عوض واحد ولكن الظاهر انما يسقط بقول من كان ذلك في المسلم
 عليهم ويكون ذلك حكما بالاجواب فلا يستلزم من لم يكن كذلك فلو مضى بعض
 من الجماعة لم يرد على من مضى ولا يسقط عنه رد غيره وايضا لو رد عن الكل ولو
 كان خلافا فليس يسقط عن الباقيين لانه قد ورد على كل واحد منهم ولربما ادب اذا لا

على غير ما يقع فخصتم له العدم ويمكن ان يقال فلو لم نعلم عدمه وهو داخل في موصوف
 ايضا بالسلام فكل من المسلم اوجب الرد له كما يكلف من عيبه لو اوجب وعين
 واجب مكانه ما اتي بالوجوب او انه لما قصد المسلم عيبا عن الكفر فلو لم يعلم عيبه عن الكفر
 وجهه قائل ما اوجب لو سلم غير انما جعل الرد بقصد الخلة وقد هو الراجح وجوب
 رده كالباقى وقيل لا يرد لعدم كونه مكلفا وافعاله شرعية وليس له المكلفين والرد
 غير ظاهر ولو قيل ان افعال الصبي شرعية لا هو الظاهر والراجح والوجوب قوي و
 الاضطرار واضح ثم انه معلوم ان وجوب الرد انما يكون في المسلم المبرور وكن
 الذي عصى المبرور عيبا فكل المانع من الرد حال الخطب والعدا والحمام و
 الخلا فان ذلكا هو استيجاب ذلك كلفه ومشر وعينه الا ان يكون في اقل
 من بعض الافراد الا انهم ان ثبت كراهة العلم في هذه المواضع بمعنى كونه
 من وجوه عدمه ويكون الجواب مخصوصا بالسبب والارجح له رد الرد ولكن في
 الآية اليوم ولهذا قيل بوجوب رد سلام الا جنب مع القول بالتقديم قائل
 والظاهر ان كراهة هذا المعنى لا ينافي الاقل في ايام من رد آخر كما قال بعض الاصحاب
 انه لا كراهة في العبادات الا هذا المعنى وظاهر الاصحاب الوجوب كليا عفا
 بالاجماع وعموم العرفي المنع من الآية والرواية ونوده ما اورد من الرد
 في الصلوة مدلل على المنع وعينه بل الوجوب اذا عدم نفى عنه فبما فلو لم يرد
 وهو مدكون في الرواية الصحيح يقول السلام عليكم يقال السلام فالظاهر هو الوجوب
 قائل ما اخطأ ان الرد بالمسلم مندفع لسلامه عليكم اذا قال السلام من غير
 اشكال ونوده الرواية للتقديم وعلى الظاهر والظاهر لا يرد عليكم الا بتقديم

المبرور عدم اتقاوت من العدم والواجب ولما تقدم في الرواية المذكورة في ردك في
 وكذا بالاشك والقرين وسلام الله وكذا في الرد وان الاضطرار
 فصل بضم ووجهه اصره ورجا مع عدمه في الاول وان الانسان معني في الرد بغيرها
 بظاهر الابه وغيره ولكن خصص الاخص بالمسلم كما قيل ان معنى الابه ان الاخص
 المسلم والمثل للظاهر والكتابي خلاف الآية والاصل عدم وجوب العوض في
 فكلما جاء المسلم يجوز والاخص حسن وفي الكتابي يمكن المثل لما تقدم في الرواية
 مع احتمال خصص الامر بالمسلم فلا يرد في الكتابي ايضا كما لم يرد لعدم حسن
 عليهم بل في النقص وعدم المحبة لمن حارب امر ورسوله وينبغي تتبع ما في الآية
 الرواية مثل وعليك قتال فانه ذكر البعض ان السلام على المسلم مستحب وليس
 كانه للعموم وانه اذا سلم على من رد ولو تركه يمكن ان يبطل صلوة ان كان وقت
 السلام مستقرا لا يرد من ادركه الصلوة كما لقراءه فان ذكر كلام لغزير الجواب
 فيكون كلاما اجيبا معقيا والنتي في العبادة مبطل لها ثبت في الاصول واست
 علم عدم صراحة العموم ولهذا قيل ما كراهة في الخلا والامام معارض وعلى مدرسه قالوا
 في حق ما على افعال الصلوة ثم لو وجب الجلالة في القراءة مثلا فورية وعلى تقدير
 وجوبه قد يكون مساويا وبين المسألة وبين المبالاة وعلى مدرسه ان رد في حق من
 الكلام عن ان الامر بالنسبة مستلزم للمعنى عن صفته انما هو وقد حققناه في وصفه
 ثم انه على مدرسه ذلك سعي ان يكون النهي شاملا لافعال ايضا اذا استمر في الرواية
 الا ان يرد فيبطل الصلوة مطلقا الا اذا علم عدم امكان رده ولم يستغل قبله بشيئا فانه
 الا ان يقال لا يرد في جواب الا ان يرد ويبطل فلو تعارضوا سقط وجوب الرد وتبين

الا شتغال بها في حال الفل وإضا فيني ان يقول بالطلان مع معدن اذا
 تكلم بذلك وقد عكر ان رد السلام من غير ابطال للصلاة بان يصح حتى يصل
 اليه الرد فقطه المراد ثم ان كون الكلام الاضني مختصا بالصلاة لا يستلزم بطلان
 لانه متى بطل اذا انتهى في العبادة معناه ان يكون المنهي نفس العبادة فيبطل في ذلك ولو تكلم
 الانسان في الصلاة بكلام اجنبى منى عنه بان يعرض كالغنىم لم يزل على البطلان في
 لو تكلم بمنزلة واصب منى عنه وانتهى بذلك ولم يدارك في وقت بطلان ذلك الجزء فيبطل
 يبطل الكل من جهة ترك الجزء لا من جهة انه انتهى في العبادة فيبطل في الصلاة المذكورة
 على معر تسليم المنهي عن كماله حين ترك الرد لو عاد بعده في وقت ما فات
 المولات التي هي شرط واعداد ذلك الكلام لم يطل صلوة الا ان يثبت ان الكلام
 اجنبى حرام ومطلوب وان كان قرا او كرا او ذكر غير ثابت بل في التي ما يدل على
 اختصاص ذلك بغير القرآن وكذا الواقع بالاذن المستحب قائل بجاهدا
 على ان صلواتي وسليتي ومحاسني وتمامي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك
 امرت وانا اول المسلمين على المراء فيسكني سائر العبادات فتوهم بعد تخصيص
 وفعل احوالها والمراد بالحياتي والمهمات العبادات الواقعة حال الحيوة والحي
 بعد الموت بالوصية مثل التدبير او كون نفس الحيوة والموت يتردى العبادة حاله
 له والحيوة والمهمات خاصة لا يتصور عليها ولا يفعلها غيره وبذلك امرت
 ان يقول المذكور او بالا خلاص في الامور التي في نفسها وقد استنبط منها انه
 ووجوب كون العبادة كذلكا لغيره فيهم بالمعنوم تولى الشرك الظاهر للعبادة
 الاضنام والكواكب والحق وهو الرب والسنة وسلك ادخال قصد حصول الثواب

كتاب المزكوة وفيه اثنا عشر وجوبا وحملها وقسمها الى
 ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ان لم يكن
 والفضل المفضل كل من عرف الوجه في الصلوة لم يزل في
 مضى في الصلاة لا يكون الخطا فيكون الخطا فيكون
 اجنبى او يكون الخطا لا يكون الخطا فانهم ما اكرهوا
 الخوض في امر القبلة حتى حولت زاد على طائفة
 ان الرب هو الله فلو قيلت فاليهود عن ان الرب هو
 التوهم قبل المشرق والمغرب ان لم يكن
 المشرق قال الله تعالى ليس ان ذلك بل الرب المفضل عليه
 هو ربكم من ربكم باسم الامم فمنها المضاف مخذوف
 اولي وجعل الذين يجمعون انما لموافق ليس البر ان
 باسمه وجميع صفاته في العلم والارادة والقدرة
 الصفاء التوهم السليم كان ذلك كله مراد بالامان
 باسمه قال في مجمع البيان في جميع ما لا يمتنع في
 الاسم كونه خيرا في العالم الخ وصدق يوم القيمة
 وفيه الحسن والعقار والحسن والنشر والميزان ونظام
 الكتب جميع الامور الواقعة فيه وصدق بوجود الملكة
 وانهم عباد الله يعبدون حيث يومرون وبذلك المشرق
 بانها حق وتثبت ومن ان الله تعالى عباد الله وان من الله حق
 وصورة ذلك التقدير بالانبياء بانهم يفتنون في الله تعالى
 وانهم معصون في الدين واما في قوله تعالى وان الله اعلم

على أمن ان فاعطى المال مع غيره المال مع احب اليه كان
 عنه ص لما سطر الى الصدقة افضل وان توتيه وانت
 صحيح صحيح فاعطى العيش تحتى الصدقة او على الله
 لوجهه والفقير به بل الله وهذا انقله في مجمع الباعين المبيد
 المرفوض والى ما يقع الم احد وهو نكاح النكاح في حق اقيم
 او حيا الاطعام والتجارة والجرور والوفور القوي او فانه المعطى
 او قراية البنين فانه ورد التوار العظمى لا عطوا والقراية
 لانه تصديق وصله الرحم وكذا اصله قراية رسول الله صلى الله عليه وسلم فانما
 تصدق وصله رسول الله صلى الله عليه وسلم والى الله في الاخر لا انما لا
 يبلغه ورفا في الحيوان ما ليس ام كذا اقله في مجمع الباعين وغيره
 وفيه ايضا فيحيى ان يكون معطوف على الغنى فيعطى المار من
 تكلفه لانه لا يصلح ايضا الى المار لا يعقل او يكون معطوف
 على ذوق الكون فيعطى المار انفسهم فبلا غنى الغنى طاروا اليه
 ومنع اعطى المال لما طفا كسبا المار غير طار له الا ان يكون
 الواجب كذا السكل اعطاه لكل في تكلفه حيا ان يكون ولما
 فيسعى الا اعطى للولى ولا يعبد الا اعطى على تقدير عدة لا يعجز
 عليهم وهو المعطى انفسهم عليهم غنى تقدير عدم العز في مال الكسب ليس
 لم تقدر السكينة والقوة والى السكينة في العظمى لسفر على اهل يكون
 غير قادر على الزواج لاهله وان كان غنيا لاهله ولعله شرط
 عدم قسمة على السفرة في حاله الذي يملكه يبيع ويشتري والى اهل

الفقر

الفقير الذي ربال فهو اخصر المسكين الطان الفوسط
 في الجميع على تقدير الاطعام والى حيا في ترك لعدم
 الاشياء كما قاله في ذوق الوفا الى اعطى المار من
 الوفا ريان كسرة العبد والاما وتعمق طلبا او
 تحت الشراء او المكاتبين فقط والاولى والى والى
 وكذا البرير فاقام الصلوة بحدودها واولى والى
 الشراء المعينة فاما ورفا في الزكوة مع الرضا
 فاما اقيم عطفه على امن كما قبلها والموفون الى الم الموفون
 بعدهم فهو من سيداء مخدوف الى الذين ذكروا واصحاب
 البرهم الذين يوفون بما عاهدوا الله ويمكن ان يعطى العبد
 والفقير ايضا بل لا يعجز عنه لم بما عاهد الله في الصدقة وهم
 الصابرون ايضا الى الحاسون انفسهم ما كسبه في طلب
 والى الصدقة المولى الفقير والوجه العلم وحسن العباد والى
 الصابرين في جهاد العدو او التمدد والى الصلوة والصحة
 الصابرين في قيل مضبوط على المديح الى اغنى عن ذكرناه
 فصار في المصور بالمدح والمرفوع به لانهما صفتان في
 الاصل ولعدم ما عطف عليه ظاهرا او كانه استناد في
 ان يكون الموفون عطف على اقامته والى الصابرين تقدير
 الصابرين عطف على اقامته ولكن في الاول اخذوا الصابرين
 الصلوة والى الصلوة الى اقيم على حاله كما في ادم من الله
 يعرف الى تقدير عطف الاخرة كما في الموفون عطف على

امن واخرج الصابر من مضمون ايا الاضطرار والاضطرار
 الفضل القوي الشايد وقهر الصابرون وقهر المؤمنين
 والصابرين اولئك الذين صدقوا الله والذين صدقوا بالضم
 المتقين هم الذين صدقوا الله فماتوا وعاشوا وصدقوا
 القتال اولئك الذين صدقوا افعالهم بناتهم وهم المتقون
 بقوله عن ما وجدهم وسائر القدر او على القدر كما في القدر
 المملوك ويحكم ان يكون وان المملوك ان يكون المملوك
 والمقدور والاضطرار وانما الزكوة اسارة الله او يكون
 كمالها في الوصل لا في البيان المصروف والناحية لبيان
 العبد ففقد او يكون الذكر على هذا الوجه والتكرار لا في
 فاما في جمع البيا والايه لانه على وجه اعطاء مال الزكوة
 الموقوفه غير ان عند الاعتبار بغير الزكوة على وجه
 والفقير في فعل المذكور في ذلك انهم غير واقفين
 واعلم ان ليس الامم دلاله على وجوب الزكوة ولا على وجوب
 في المذكور في غير غيبه وتكرير على الامم المذكرة
 فيعلم الحق في موضع آخر في كان فيها احكام بعدد ما
 وان هذه الاحكام في غير ما مفصل ولكن ذكرتها
 لمسانة في عدمنا العجز بها كواستعمالها على قوا حتى
 تاتي والايه حلفه للكل الا ان اية بار بها والايه
 صرحا او ضمنا فانها لم تكن بها وتوحيها في حقها
 صرحا او ضمنا في الحق وان في ذلك الحق في كل
 الاو كيقوله من ان الالبس في الثاني بقوله

واني

٥٨ واتي الى لقوله وفي الرقاب والايه البالي بقوله واقام الصلوة
 للآخر بها وذلك وصف المستحج بها بالصفة تطالب
 ايمان واعتقاده وبالقبول باعتباره ومعارضة الخلق
 وتهدد افعالهم ونقاصها وكان الله اسار بقوله في عمل
 هذه الآية فقد استعمل الاليمان فيها وفيه دلائل اعظم
 اعتبار الاعمال في الاليمان كماله الثاني وقيل للمسلمين
 الذين لا يؤمنون الزكوة وهم بالآخر لهم كافرون
 فيها دلائل على وجوب الزكوة على الكفار لانه منهم
 ان لا يصف بعد ما يتا الزكوة وخلا في ثبوت الوتر لهم
 ولكن على هذا الجمع وغير عدم الصم منها لا بعد لانه لا
 علم بالاجماع سقوطها عنهم بالاسلام ويدل على ذلك المذهب
 الاسلام كما قبله واما دلالته على كون مستحج بها
 كافر فيها كحقا في وقتها اسرار به وقوله في الآية
 هم كافرون فانهم يدركون كفر اليهود في عدم الاليمان وذلك
 لم يكن الا مع الاستحلال بالنصر والاجماع ولكنها لم يكن
 فيلقوا الاليمان في الاليمان كما لو انهم كانوا في الاستحلال
 في كل من البالي والذكر كثر في الذم والقسم والاعتقاد
 في سبيل الله فيسبهم بعد ان لهم يوم يجرى الحساب
 المذخور في الارض ولعل المراد منها حق في عدمها في سبيل الله
 ولا ينفقونها ما كان لهم ولعل الضمير للمؤمنين والاموال
 او لعل واحد في الذم والقسم والناحية ما صار في القصد او اعتبار
 التعدد والكنه وقيل للقسم والاعتقاد في سبيل الله في كل الذم

سورة التوبة

الذي يصل عليكم وقوله وصل عليكم ان يصلوا منكم من قول
 عم الامم صل على ابي ابي وحي ولكن المعلن التفصيل في ذلك
 وهو انما ان كان على نبي الشيع كقولك صل على عمي ابي
 فلما كلام فيها واما اذا افرد عن واحد اليك بالحق
 كما في قوله صلى الله عليه وسلم صل على ابي ابي وحي
 ولا بد من الالزام بالرفق والحي وفتح هذا الكلام وافهم
 لا يحتاج الى التفسير اذ لا معنى لجعل الالزام بالرفق
 وجعل الالزام بالرفق ومع ما مر في الامم وروى نحوه
 بل هو جوهري لانه شعار النبي ولام شعار جماعة لان الله رول
 كما قال في الحديث ومع ذلك نوبها اليها فكانت منع علمها
 حفتها عليها فقد في ذلك نفوذ اليه وذلك كونه شعار
 لرسول الله لانه جواز الغرض على انما انما صار شعارا
 لمعهم ذلك ولست شعارا لم وحده بل يدور مع الامم حتى
 فلا وجه للمنع لانه صلى الله عليه وسلم قد مر في الامم حتى
 فتذكر وروى عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بها اليه ان الركوع نظير اليه وتتم ووجوب الدعاء على الامم
 وان دعاء ما يسن الله فلو لم وتظهر ولا بد من
 الدفع اليه والالزام بالرفق والحي وفتح هذا الكلام وافهم
 امر الالزام بالرفق والحي وفتح هذا الكلام وافهم
 وجوب الالزام بالرفق والحي وفتح هذا الكلام وافهم
 خصوصية الالزام بالرفق والحي وفتح هذا الكلام وافهم

وعلى رسول

وعلى رسول النبوة وقوله الزكوة على الله كسائر العبادات
 العلم بذلك وكذا كونهم حيا ومن ان جماعة يختلفون
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجهاد فيقتلهم ثلثة وقتلهم لمعهم
 او نفوا انفسهم على سوار السيف لا يبلغها ياتون في
 المختلفين فاقنعوا بالاملاك فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فصل كعتق في جاز عادية ذلك كمالا قدم في وقت كان ذلك
 يستحق لكل واحد ذلك ما ورد به الرواية وذلك الذي في
 عنهم فذكر انهم اوسعوا بالاجلوا انفسهم حتى يحلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان اؤتمروا لا احلهم حتى اؤتمروا فمقتل الامم المستقيم على هذه
 واخرون ائتمروا فمقتلهم فاطلقتهم واعتذرهم فقالوا امار رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هذه اموالنا التي جعلت لنا عندك فصدفها فاطلقتهم فقال
 يا امرئ ان اخذت اموالكم شيئا فمقتلهم فاطلقتهم فقالوا امار رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاقنعهم التوكيد المقدم شرعا بالانتم بالانتم فاطلقتهم فقالوا امار رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اتفقوا وطيبا ما كسبتم اجمعين فاطلقتهم فقالوا امار رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المؤمنين بالانفاق لانه المستغفون به كما في بعض طبعوا اليهم
 سوار كما في بعض طبعوا اليهم فاطلقتهم فقالوا امار رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كما انما قاله قوله فاطلقتهم فقالوا امار رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الاخر فمقتلهم فاطلقتهم فقالوا امار رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاطلقتهم فقالوا امار رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الجهاد بالربوبية والحرمان والحلالا مطلقا وينفقون كانهما
 عن فاطلقتهم فقالوا امار رسول الله صلى الله عليه وسلم
 منفقين منهم اوبان ينفقوا عنه فيكونت بيانا لانه او يحل

الموت
نوره

ان يكون منه مفعلا يستحقون ويكون حاله الاغنى والخصه
 راجعا اليه وفيه خلاف ولست ارجو ان يكون ذلك لاننا قد
 الجنب في عوض حقوقك اذا كانت لبعضكم على بعض الرأفة
 الا ان تغضوا عنه وانما اخذ الجنب للخصه
 فالاغراض مجاز في المسامحة فلا غرض من اذا اغضض فكما انه
 اذا كانت الغرض غرض يغضه يغضه الورد والمحبوب لعل العلم فكل ذلك
 اذا ساج فكما انه لا رغبة ورأفة وتلك في المرام ايضا
 لكن في الاول الظاهر من ان غفرت لهم انهم كانوا استحقوا
 بحسب الترتيب وراة فهو غفرت واعلم ان الله عنى اتفاق
 بالحيد والورد وانما ما هو كالمصلحة وانفعا على وقيل
 اما عن الاتفاق وقبول فهو حقيق الحمد وغفرت وبيان
 لا انتفاعهم ولقد اعقبه بقوله السطون بعدكم الفوق والهم
 بالفتح او الله بعدكم مغفوة منه وقبلا وابدع اعلم ان
 السطون بعدكم الفوق عن الاتفاق يعني بقوله لا يستحقوا فانه
 اذا انتقم نصيرون في الحجابين ويا ربكم بالفتح الى
 المحو يا غفر الاتفاق والاتفاق للورد والحرمان غفرت الغفر
 وغفرت ذلك في المصداق والله بعدكم مغفوة منه لو توفرت قبلا
 ان خلفا افضل ما انتقم في الدنيا لغيركم تركتم المال
 الحرام والتقصير في العمل في الاخرة والامر العظم والثناء الجليل
 والله افضل من انتقم علم ما تفكر في الحقا والورد
 والحرام والحيد والحلال فيجوز ان لا يعلم قطره وما هو جوب
 اتفاق

٨١
 اتفاقا بالمعنى المتقدم فحتم ان يكون ارشاد
 اخراج ما خرج الزكوة في الحلال والحيد المكنت يكون المكنت
 عبارة عن المال الذي يجب فيه الزكوة والغنى والوفاي
 والغنى والورد والامانة فانها يحصل بالكد والعمل والنجس
 في جميع المكنت فلا يجوز اخراج الحرام ولا الورد في الرضا والعبادة
 عن غيرهما ولا تكون مجزية ايضا لانه المقيم في الله ووعده
 العلم بحصول اية الزكوة مع العلم بالاستيفاء والذم
 بقوله ولا يستحقوا الى ظهور الزكوة في الغنى وبغض التمار
 وجميع النجس في الارض والنجس ايضا حتى للعاون والكتف
 الا انما اخبر بالدين والاحياء والاصحاب كما اخبر جواز
 الورد على تقدير كون ما يخرج منه كرم او بالقيمة السوية
 على ما يقولون وقوا في اخراج القيمة فالله ذلك على وجوب
 اتفاق بغض ما مكنت وما يخرج الارض وتكون المخرج والطيب
 ويحتمل ان يكون المقيم فيها وخور الزكوة والنجس على الارض
 فيستخرجون الزكوة النجاسة ايضا لكنها غفرت بالاصل
 وخبر ان ذر وسومارواه زراة في الصحبة فالنساء عدا
 غفرت غفرت له عن غفرت غير انية حق فافترار ان
 ابذر وعثمان تنازع على عهد رسول الله فافترار ان
 كل ما افترار وضمه بدار وبعاد ويجوز فيه فقه الزكوة
 اذا حال عليه الخواص في مال او ذر اما بخر او ذر وغفرت
 الزكوة فافترار في ذلك رسول الله فافترار في مال
 ابو ذر والحريفة وكون المراد هو الرخا المطلق

في هذا الخبر على ما هو عليه في نسخة
 في هذا الخبر على ما هو عليه في نسخة

فيمثل الواجب الذي يكون المحجوز في المكس تجاها الذاقيل
 وفيه بعد الثالثة فان في القوي غم والمكس وان السيل
 ان يعطى حق يولد الحق في القوي صلبه الرحم بالنفس والماء على
 الرحم الذي يملكه فيلقح ويحمل في وقت الاقار ويخصصها
 بالابوين والاولاد والحق في الاجزاء واختارهم هو المكس
 وان السيل يحمل ان يكون الرحم وبابلقادامه في المكس
 وابن السيل وقيل معناه بان يعطى ما يحق حقوقي ودوي
 قوايتك التي جعلها الله لهم ~~من الاجزاء~~ ^{من الاجزاء} ~~والاولاد~~ ^{والاولاد} ~~والحق~~ ^{والحق}
 سعيد وعنه انها لا تنزل ملكه الا على النسيخ اعطى فاعطى
 عم قد كان في النسيخ وهو المروي عن ابي جعفر فان عليه عم
 وقيل انه خطا في ولعيه والماء الذي في قراية الرحم وتولد
 بصله الرحم بالماء والنفس في المكس والمسا في المحتاج
 ما فرض الله لهم في ذلك كما ذكرناه او لا فيحمل ان يكون الامر للزوج
 ويكون المراد اعطى انفق الواجب الابوين والاولاد في الرحم
 المكس وان السيل يحوز ذلك ما يجب باجماع ونحوه والحق في المطلق
 في مثل اصل الواجب المندوبه للاقار وعنه في مثل التقبيل
 والنياف وغيره في ذلك من الذين يردون وم الله واولئك في القول
 ان يعطوا الحق في حق ما خير لم يريد منها الله دون الرأى والسهم
 فانه شرا لم يرد بها واولئك في ذلك يردون حرامه القايرون
 يتوارى به والقر ليدى وما انتم في روى التوازي وهذا الرأى
 قولان احدهما انه باحلال ولو لو طوط الرجل العظيمة او يدر العبد

ليشتر

ليشتر اكثر منها فليقبل امر ولا وزر عليه غير انهما في طائفة
 وهو المروي عن ابي جعفر غم والقول الاخر الرأى المأخوذ
 يكون كقول مجاوسه الرأى او روى الصدوق في قولهم يردون
 وجه الله ولا على شرط الا ان لا يتفق في كفاية النسيخ
 فاجبهم الرابع انما القصد للنفس في فيها دالة على ان حق
 المروي وحضر غم في عليه الا ان لا يتفق في كفاية النسيخ
 والتعلق لا المكس - لا مصلح للمكس كون الامام لا يردون
 الرأى وفي سبيل الله فان في المكس ليشتر انما جعلها في المحتاج
 بيان المصق والاحتقاق لا المكس والاطم البسط على جميع
 الاضمار وفي الشرك منهم ونز المالك في الاحتقاق فيهم يوازىهم
 بل لا يعطى بعضهم في الاحتقاق فيهم يوازىهم بل لا يعطى بعضهم
 لا العوى ونحو ذلك في مواضع المكس في التورم والحق في خلاف
 الاجماع على الاط والمراذع في المكس او المكس في الواجب على
 للمالك في الاقارب منها للمكس في الاساء والمراذع في المكس
 فقول النسيخ ولغيره الواجب فيهم لولا الصلح في المكس
 هو الذي يحجز الرحم ولا يشترط فيه الا العمل بظاهر الآية الموقفة في
 الطائفة في التفرار التي يعطون فيهم في المكس في التفرار
 في شرط فيهم في الاذكار في الرأى في المراد للمالك في شري
 في التورم وتعلق في شرط البعض فيهم في المكس وتعلق في المكس
 وظاهر الآية خلاف ذلك وينبغي ان ينعقد الامام او المالك في
 الوكيل بعد شرا او يحمل في حق الشرا او العارم في التورم
 علمه دين وليس عونه وظاهر الآية عدم شرط فيهم في التورم

سورة التوبة

ان الصدق في كل امر
الصدق في كل امر

الصدق في كل امر

والبحر وهو بها جميعا ولا انقضاء احد منهما بالآخر اذ ليس
الباقى بطريق الطارى او في انقضاء الطارى لبقاء الباقي
والخلاص لا يحتمل انوار الطبيعة للعقاب العاصي فتم تظن
اولا انه لا دخل لقوله ولا يجوز الخ في بطلان الاحباط ان يرى
وبما يعلم قدم ذكر ابطال ارتغابها ونالنا التقصير في اجاد
المعروف وبالعكس وطران الصدق كما قيل واربعا الى ان يرى
حجج الثاني والطارى على الثاني الاول وخامسا الى ان يرى
الكفر بالانوار والعكس هو صريح القرآن والاختيار وقوله عليه السلام
بل وجود الاحباط مطلقا فيها وسأول ان هذا بالحقيقة
نظان استحقاق الثواب والعقاب لا الاحباط فامل وانما
ان الخلاص ليس محتمل فانه ليس بطارى الاحباط لانه انما هو
الاستحقاق وانما ان الاحباط ليس على تقدير الاستحقاق الشرعي
وما اطله حقا بطل الاحباط مطلقا وقد كان لاطلاق ذلك
يفضي ان يقولوا لا انقضاء الباقي بالطارى كما يقتضيه دعاه
ودليله والا يصير الدليل اخصر من الذي هو ظاهر فامل وانما
ان لا معنى لتقوى الاستحقاق العقلي اصله انما هو دليله في الشرعي
ايضا فان القابل لم يدع الاستحقاق عقلا او غير مشروع بل يدعي
العقل حكمه في الوجود الا ان الكفر بالله العلم في ذلك
والقرآن في حق من لا يصدق انما كتمت لغاها وبما كتمت
ذلك كتمه من لا لا تلوهم مدغم ان ليس في ذلك الاستحقاق لا عقلا

الصدق في كل امر

والصدق في كل امر

ع ٩

ولا استبعادا قال الله وان في آياتنا لآياتا لعلهم يحذرون
ليست آية استحقاق في غير تقدير العقاب فليعلم مدرك
في ذلك وهو ان تقدير العقاب ليس اختيارا من واثق فامل
هذا الكلام فان الآيات والاختيار يستحق بهما
العبد انما يتكلم به وهو ان لا استحقاق للثواب
لا حتم لا يفضل فلا معنى للعقاب بغير استحقاق
وسقط في الخلاص لا معنى لتقوى الحق في تقوى العقاب
ولا لعدم استحقاق الثواب والعقاب بالعلم وهو انوار
السلطان وسائر القضاة الحية والاشياء والاشياء
كالحق في الاشياء وان ما يدعى على الاحباط فتم جدا
والثواب وما تقدم فامل وانما يعلم به ما يعلم به
الاستحقاق او مطلق العمل شرار جهل الله وانما
وتقوى ويجازى على ذلك العمل على قدر الاستحقاق
على تقديره لا يفضل ثم ان الظاهر ان الله اعلم
اخفاء الصدق مطلقا وبعد علمه بعقوبة الوان
الهم مثل صدقة السوط في غضب الرزق وطفق الحظ
كما تطفق الماء والنار وتدفق سمعة الجاهل والماء
وتقولهم سمعة ظلم الله يوم لا ظل الا ظله الامام
العبد او من كان في غيبة الله مع ورعهم والهم
مغلق بالسمعة في غيبة الله ورجلان يحيايان في الدنيا
علمه في غيبة الله ورجل وعنه امرأة ذاك منصفه من فقال
انها والله عز وجل ورجل صدق في صدقه وتفتانها حتى
تفهم بيمينه فاستحق سبحانه ورجل وكوا الله خالها الى هذا

في الخلق ففاضت عيناه والمهتدون الصغار الاظهار
 2 الغرضية اولى سيما في المال الطاهرة ولكن بحسب القيمة
 لرفع القيمة عدم الوقوع وبعدد عي الرباء والان شغل الناس
 في ذلك الاخفاق في غير ما التمس الرباء والمروءة انما هي
 ان صدق التطوع اخفاها هذا افضل وانما الموضوع فلا بد
 الرباء وتلك هي القيمة المنع اخفاها في اظهار افضل وباراه
 في جميع السبل على ان ابراهيم يمتنع من الرباء والافضل
 الزكوة الموضوع يخرج عن انية وبقية على انية وغير الزكوة فيها
 سواء فهو افضل فانما هي القيمة او هي من تلك الامور
 وتفصيلها والافضل على ما هو معلوم وهو الرباء الزكوة
 الموضوع كالي سائر العبادات الموقوفة ولهذا استمر في
 القيمة عليه ولو كانت القيمة كانت مخفية عنهم التالى
 سورة انور فيمنع الاخر وفيه ايات الاول وما تنفقوا من خيراتكم
 فيها كمال على الاتفاق في الخير كانه الملائكة ذلك تنفق
 لا للمنفق عليه وبانه في جميع القيمة الاجرة واستمر في القيمة
 والاعلام لاننا نطالع ان الملائكة تنفق قواها مستقيمة
 التي هي القيمة فافهم العباد للفقير الذين احروا في فضل
 تغذي اعدوا للفقير او لملا ما تنفقوا من الفقير او كفى
 غير المبتدأ محمد وواله صدق في الفقير او لا لا اتفاق
 الذي هو خير اذ ان ربي المنفق عليه الذي لا اتفاق عليه

غير

غير فقال للفقير احتمل ان يكون الفقير هو الفقير الى عطاء
 للفقير اخيرا او سعي كون ذلك للفقير كاحقائه ان لا يكون
 ليس لهم تنفقوا في نفسه لا وقوع واحصر والفقير في سبيل
 الله يعني تنفقوا انفسهم الكسب الحرام وغيره للملك
 للجهاد او لطلاق العباد ولا تنفقون على الرواح
 في التجارة والكل لا يشتغل في الجهاد والعباد مطلقا
 في التجارة على حالهم اغناهم عن فقيرهم وعدم سواهم
 جملهم لا يستطيعون جملهم احصر او في سبيلهم الذين
 او حال ذلك انما في فقرهم بعلاماتهم والضعف
 وصفة الوجه كان الخطا في سوا الله لهم وكل من
 يتامل في شأنهم ولا ياب القوت العاشر كما في الجاهل
 اما مصداق الا الحاق في سوا الخصال من السوال بحيث
 لا يارم السوال حتى يعطيه ولا يبارقه الا باعطاء في حاله
 يعني مخلقة في الفقر لا يابوا اليه من ان يابوا في الفقر
 فلا يابوا في الفقر ولا ينفقون عليه وقيل المراءى في السوال
 والا الحاق جميعا وتقل نظام العرش في سبيلهم
 لو فهم والمراءى في الفقرهم يسألون انما في الجاهل لا انهم
 يسألون ولا ينفقون وما يحمل ذكر الا الحاق في الفقر
 بل في الوقوع ووقوع فقرهم وثمة في فقرهم في الحديث ان الله
 يحبي المحي الحكيم المنفق ويحبوا الذين لا يبال في الفقر

للقول ان الله به والظفر اموال جميع الاموال ودر علمه
 القول ايضه وكان معنى الآية الاتفاق في النهار
 وعلمانية وكذا في الليل وعلى حصول الترتيب في ذلك
 للالاتفاق مطلقا والمبالغه في ذلك في عدم تركهم
 جعل شيئا في الاتفاق والافان اما ليل او نهار وكذا
 العلمانية وبالعكس في ايامهم في قولهم في ايامهم
 عند زعمهم ان ذلك بالاتفاق وفي الواقع الغرض والادراك
 السري في احوالهم فيقولون ان العلمانية
 يستحق شيئا بعلمه بالاطلاق وتضمن الاجر والتمتع
 وان ذلك امر بالاتفاق وانما لا يجوز عليهم اموالهم
 ولا هم يحرمون فيه مع علمهم به في ذلك انهم في حوزة الناس
 فيه كما لو املوا في الايات والاحكام في حكمهم وبالحكم
 عند الله اليوم سلمة معلوم في الدين في ذلك لا يخفى
 للادراك في وقوع ذلك المنفق المذكور ان في ذلك
 كمال بالاتفاق والمذكور في الاتفاق امر عظيم
 عند الله وان الله تعالى في الافراد في الاخبار في
 ما يدرك علمه العالي فيكون ما اذا يتفقون في اموال
 طلب الجوار وما لو انه يصنع في نفسه في
 جمع اليه في غيره والتقيد انظر في الامور والافان

٩٧ اخراج التي عن ملكه بيع وبقية وصلة وغير ذلك وقد غلبت الوف
 على اخراج ما كان في الملك غير اوزق ولعل المراد بالاولى
 اعلم كل من يواسط او بلا واسط او عتيق او غلبت
 اقرار المصدق غيرهما واليتيم طفل الالة والمكنت بالبيع
 تقسم الا انما السيد في المنفق به ما اذا يتفقون في
 وذاتهم وبما عدا ذلك لفظ واحد يتفقون وما في
 متفقين بمعنى الشرط وانفق صلتها ووسايل ما في
 العايد المحذوف فلو والذين خبر سيد المحذوف في مجموع
 وصح دخول الفاء لتضمنها معنى الشرط قال في الجمع
 انها تلي في معنى الجحيم وكان شيخا كبيرا اذا ما كان
 يا رسول الله بماذا الصدق وعلم في الصدق وقابل الله
 بهذا الالة والمعنى يسألونك يا محمد اي شيء يتفقون
 كان المراد ما يتفقون على وجه كما في قول المنفق
 عليه ايضه والقرينة انه كان في سؤاله وان المقصود
 وانهم قد كلفوا الجوار في الحق كمالا ما يدل على
 والمنفق عليه لانه ما ان كل ما اتفق به من اذ
 انما المنفق لا بد ان يكون خيرا ان لا فهو قد يوافق
 العلم بما يسمى خيرا وما في طواف الله لا احد فلا يخفى
 ان يقال انه ترك المنفق في الحق مع ان الذي
 المنفق لا يمانه لان الاله هو ما ان المنفق عليه في
 السوء عنهم لا عن المنفق فان ان شيء كان في حق الله قال

والكشاف عن السيد بن شيخ بعرض الزكوة
 واعتبر على القاضي انه لا ينافي الزكوة في شيء
 والظان المراد انها كانت نازلة في الزكوة ثم نسخ
 بيانه فيها بآية الزكوة ولهذا البت في عرض الزكوة
 بيان المفرد ويؤيده ما قاله في جمع البيان
 الآية واراد في الزكوة ثم نسخ في بيان مصارف
 الزكوة فالمنافاة حاصله بالتمسك بالاتفاق على الواجب
 مع عدم حوازا عليها اتفاقا فاعلم ما قاله كذا
 بعض الافارسيه الاولاد فالحكم جعل على الزكوة
 الواجبه المتعارفة الآن فالحكم جعل على الاتفاق
 الواجب اعم من الزكوة والنفقة الواجبه للوالدين او
 يكون المراد مطلق الاتفاق الواجب في المندوب
 والواحد المندوب يكون اعم والواجب يكون مخصوصا
 بغيرهم او يكون المراد الاتفاق المندوب لا غير الله
 اعرف بعلم ارادة الرابع لو كان اذا استفقوا ان
 ان كبر نصيبا منهم ومن مجموع ما النبي صلى الله عليه وسلم
 عن النفقة في الجهاد او الصدقة او كمال الامور التي
 ينتفع بها العفو او انتفع العفو وهو افضل عن
 الاملاء العباد او الفضل عن العفو او الوسط

فغير

فغير اسراف ولا اتقته وهو المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 او اتقته عن قوله النبي صلى الله عليه وسلم عن الباقر ع قال في شيء
 الزكوة وبه قال السواد اطيب الماء افضل كذا
 في مجمع البيان ولا يترك في بعد الفسخ لا يخلو
 الاصل والمنافاة غير ظاهرة الا بالناويل والاشارة
 العفو يقتضي الجهد وهو ان ينفق بما لا يبلغ اتفاقه
 منه الجهد واستفراغ الوسع يقال للارض السلام للعفو
 وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه ان رجلا اتاه ببيضة من
 ذهب فباعتها فبعض الغاري فقال خذها مني صدقة
 فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاناه الحجاب
 الا بغير فقال صلى الله عليه وسلم فاعرض عنه ثم اتاه من الجانب الاخر
 فاعرض عنه فقال بآياتها بفضيلتها فخذها مني صدقة
 بل خذها الواصية لك او عقر ثم قال يجزيك بما لم
 كلم بصدقهم ويجلس يتكلم في الناس انما الصدقة
 ظهر عنى ولا يخفى بعد هذا الخبر انه بعد خلقه صلى
 الله عليه وسلم ذلك فغيره ثم بعد ذلك قال في بعض
 وايضا في الاخبار ما يدل على انه في الصدقة عن جده واجه
 والاخبار التي تدل على مواساة الاخوان والتوسيم
 فيما في ذلك ويكفي في ذلك فاعلم ان المؤمنين واسلمهم عليهم السلام
 حتى ليت سلا في وقتهم ويوترون على انفسهم ولو كانهم

ايها جبر ولكن يوافق الاول ولا ينسبطها كل البسط
وقيل خير الصدقة ما انفق غنى ولعل وجه
الرجوع اعتبار الاستحسان فكل من يقدر على الصبر
ولا يخرج الصدقة السوال وارثا لم يحذور
بما يصدق به بجهده افضل وقل لمن كذا فلا او
بالفطنة العيال والابلاء وعدمهم الله يعلم كذا بين
الله كذا الايات والى فامر النفقة والى والى
المذكورين في هذا الآية او يطلق احكام الشريعة على
مثل هذا البيان او يبين لك الايات والآيات التي
الدرج والدين في ذلك صفة لتفوقوا مطلقا
لكي تفكروا في انواركم ودينكم وتفهون بها وحقها
ما هو الاصل وانفع لكم مثل العفو على الجاهل
في الدارين فيؤثرون العبادات والبر بها تنفعوا ويحيى
ان يكون اشارة الى قوله انهما لا ينفقون الى
ففي غفلة الائم في الاخوة والنفقة في الدنيا هي لا اختيار
النفقة لتقليل العيال على العيال العظيم الى ما
الذين امنوا اتفقوا انما رزقناكم فقبل ان ياتي يوم
بيع فيه والاخلد ولا شفاعة والكافرون انظر الى
اي اتفقوا ايها الذين امنتم محمد وما جاء في مكان
خصصهم لانهم المنتفعون فان التنازل ايم

مكلفون

مكلفون بالوقوف على المذهب الصحيح فكان امر والحياب ٥٩
بإخراج النفقة مثل الزكوة ونفقة العيال الواجبة
ضمن المال الحج ومن سد جوعه المأكل وبالحكمة جمع
الواجبات المالية فبذلك علو وجوه الاتفاق في التحمل
وحسن فهم الاجتماع في الواضع الغنية فقبل ان ياتي
يوم القيمة الذي لا يكون فيه بيع اهل البيت كذا
فانتم بالاتفاق في الدنيا والثواب العظيم وانقاط
العقارب الاليم والاخلد اي ولا تحبوا خيرا بغيره فلا
واجبا لكم ورايكم على ذلك في الاصل فبذلك
المتفق كما قال الله تعالى الا خلا ليوثنا الا
عدو والا المتفق ولا شفاعة هناك الا ان ترضى او
اذن لم الزكوة ليشفعوا لكم كطما في ذلك اذ قد لا ياذن
الزكوة لكم بالشفاعة ولم يكونوا اولا بها او لم يشفعوا
وتاركه بالاتفاق مع الظالمين فغيره عن تارك الزكوة
بالكافر للمبالغة كما يبين تارك الحج فيه في قوله وكفر
فان الله غنى والعالمين انهم خسران فليس فيهم
للمنافع والاشارة الى كمال الاهتمام بحال الاتفاق
وحيث ان يكون بينه حيلة مستقلة ويكون انفسه
بان الله ظلم عظيم كما قال الله تعالى ان التوراة تكلم
عظيم لانه ظلم على نفسه الكافر كما ان غنى العباد
والوقوف على الشفاعة الابدية في العلم وان يوم

به الذين ظلموا انفسهم لا الله ظلمهم ولا يحتمل ان ينهم ان
 ترك الاتفاق وظلم لكن الظلم ظلم عظيم وهذا
 بالنسبة اليه ليس ظلم ولا يحتمل ان يكون الاتفاق
 سائلا للواجب والندب كما قيل وليس كذلك بعد
 امر يعلم ان مثل الذين يتفقون احوالهم كمثل
 حبة خشب تسبع سنابل في كل سنبل مائة
 والله تعالى من ربه واسم علم ان مثل حبة
 الذين كمثل حبة او مثل الذين يتفقون مثل راء
 حبة اخرى تسبع سنابل في كل سنبل مائة حبة
 يعني ان التفرقة في سبيل الله اي الجهاد او طلاق
 الفريضة تسبع سنبل واسم فيها غفران اي يغفر
 هذه الزيادة لم يرد وانما زيد على هذه التي
 واسم واسم علم اي هو لا يتفق علمه بالتفضل
 والزيادة لا خلاف المتفق وقد اتفقوا وتعين
 في حصيلته فثبت علم يعلم حاله ويمكن ان
 يكون هذه باعتبار التفضل والمثل باعتبار
 التفاوت حال المتفق على الامور والاختلاف
 المتفق عليه مثل اضطراره وصلاحه وقرائته وكذا
 وطوبى الاتفاق فيكون سواي لا يكون صاحبهم فلا

ينافون

يمكن ان يكون
 اعتبار الاتفاق وسما

٧٥
 ينافون في حجاب الحجة فلو ثبت اتفاقنا واعلم ان هذه
 وما قبلها وما بعدنا فالأبنا للشيء مدرك الغيب
 والتحرير في الاتفاق وانما لا تدرك حاله
 وخالفنا في الربا والمزاج والافانها يتطلم ان
 قوله تع الذين يتفقون احوالهم كسبيل الله لا
 يتبعون ما اتفقوا بينا ولا اذ لم يأتهم عن
 ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون الميزان يعني ان
 غفر الله اليه ان يقول اخي السبيل او لا فقال الابرار
 ان يتطاولوا علمهم برفع ما اتفق عليه وبالحكمة
 معلومان وما ذكرناه لغفر افراد بها ومن يدعونهم
 الاجرة مع الابرار كما نوضح في الآخرة سيجي ومنه
 تأمل سيجي ولا يبعد انهما كما يطلان الاتفاق بطلا
 غيره ايضا والاشياء ما يوافق كان متلفضا حجة
 شخصي وتعلم وتخلصه فحجة وتعلم ورغبة
 وتوحيده واستعمال الخلق الحق بغير ما في حقها فاعلم
 بالنسبة والمكافاة قد علمه وبالحكمة جميع ما يمكن ان
 نعوذ بها ونعوذ بها للاجر والحاصل ان نقصنا
 الامور الموجبة للتقوى الا ان كثير من الناس
 يذكر غيره احسانه وعدمه بغيره وهو لا يعلم ما

فيكون في مثل هذا الصانع التي هي محل الخلق والقول بانها مثل
 على وجوب الخلق كل فائدة ويخرج ما لا يحيط به بالاصحح ويبي
 الباقى فيكون الخلق واجبا في كل فائدة الا ما عرفت الدليل
 عدم فيه فخصص به لا يخرج في بعد وان كان محجبا على
 قوايته الاستدلال لعدم ظهوره لا به وجود الاحتمال
 والعقود ارادة الحاصل النوان كمن عرفت ولعلهم احد
 اياها بانها وعدم ظهورها في الاصل الدال على عدم مع
 بعضها لا با والاضواء وعدم مثل هذا السطيف الشاق
 وكأنه لذلك ما ذهب هذا الحمل والاستدلال على الظاهر
 نعم قل في مجموع البيا بعد نقلنا منه في المعنى موافقا
 في المعنى ان معناه اللفظي ذلك قال بعض اصحابنا
 ان الخلق واجبا في كل فائدة يحصل للانسان والمخاض
 وارجح التجار او في الكسوف المعاد في الغور غير ذلك ما هو
 مذكورا الكتب يمكن ان يستدل على ذلك بهذه الامة فان
 عرف اللفظ مطلقا على جميع ذلك اسم الغنم والغنم والظان مراد
 ما ذهب اليه اكثر الاصحاب في الامور السبعة فانه لا يحتمل
 والظ بين جميع الاكثر وليس جوبه في كل فائدة فلا احد
 منهم على الظ واليف فالقوله في الكتب وليس كذلك في
 الكتب فكانت استدللا على الاستدلال بالكتاب
 بالآية الشريف الرضا للعامة فانهم يحضون بغيرهم دار
 الحرمة غير بعيد عن العلم الثانية قوله تعالى يا ايها الذين

امنوا

امنوا انفقوا وطيبات ما كنتم وقاتلوا الله
 في الزكوة وكذا قوله تعالى فان ذاك القرى الامة الثالثة
 في ذلك غير الانفال قبل الانفال به والرسول
 قبل المراد بالانفال الغنائم فالرسول عن احكام الغنم
 وكيفية قسمتها وانها تلت حرا خلتها الفاس فسمتها
 وان القام يكون الانصار والمهاجران فان لم يكن
 الله والرسول ما يراد به في فعل ما يريد مما امر الله به
 به وهو الاحكام المذكورة مفصلا في قسم الغنم في
 كتب الفروع ويحتمل ان يكون ما هو المتعارف عند الفقهاء
 وهو الامر القائل الذي هو خاصه النبي صلى الله عليه واله
 والامام بعده كما ورد في الرواية الباقية والصاعم الذي
 يعينه على ذلك يقول في فعله او لا فعله كذا وكذا
 ثم امر الله به بالفقير يقول فانفقوا اسما فانفقوا الله
 في الاختلاف والتشاجر والمنازع في الغنم ما يطلقنا
 في جميع او امر الله ونوايه واصحابه اذ ان ينسب الى قوله
 ايها النبي ينسب اليه بالمواساة وسأله بعضكم بعضنا
 فيما لا يقلم الله وشر الحضيض والمنازع بالصلح والجمعة
 والسادد وسلم امركم للارادة والرسول او اطعوا الله
 ورسوله ان كنتم توفون ولا تحرجوا عما انتم به فان
 الايمان يقتضي ذلك وفيه مبالغته حيث سئل عن الخراج
 عن نظام الله ورسوله فيمن لم يترك الفقير واصحابه
 ذات البيت ايم كذلك ولا شك في ذلك مع الانكسار

بعد شدة ذلت على الغنيمة التي منها المخلع الاول
 ويخصف الانتقال به عن الثاني كما يقول
 اوصياري وتبين الاجز اليه على ما في
 المرح على التات وعلا وجود التفتون واصلاخ
 ذات بين مطلقا وهذا قد يكون واجبا ويا
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اذ كان خلافا
 واجبا ان اركب احد احدكم ذلك وقد لم يستح
 لا يوجب عدم كونه حصوله فتنه رغبه عليه
 بليغ في اصلاح الخلق والمواصاة والمناجاة
 غير هذه الابه والاختيار نحو انه بذلك
 الخروج عن عمد ذلك الامر وفيه الله عز وجل
 واجبا به يالغ في التفرغ والخشع والخوف حتى
 انه يقوم منه ان الايمان لم يحقق بدون العمل عند
 ذكر الله بقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله
 وجلت قلوبهم لذكر الله ويحتمل ان يكون المعنى الخوف
 والطمع عند ذكر الله وتوابعه وتقدم عقاب الامتار
 والانتها والامتحان فيحتمل ان يكون ذلك طائلا
 الايمان فيكون المراد انما المؤمنون الجاهلون في الايمان قال
 في الدليل عليه ذلك هم المؤمنون صفا وفي الدليل
 تامل فان حقا يكون يكون لا مطلقا فيكون تامل

لضمير الجليل كما ذكره ايضا تامل في قوله شرط المطلق
 الايمان فان شرطه قبول الامر والنهي عن المنكر
 والطمع التوكل والخوف والعقار كحقوق ذلك عند
 واذا ملك عليهم اياته زادت ايماننا عند اذ اقر عين
 انه فرايات اسم العالم على الله وصفاته زادت ايماننا
 وهذا دليل على قبول الايمان الزيادة والتقصان
 ويدل على انه لا بد من التوكل في الايمان فلو لم يعمل بهم
 يتوكلون على الله اذ ذكر اسمهم كما قيل وعلى هم متوكلين
 يتوكلون لا يلقونوا بهم الا الله اسمهم وقته
 ولا رجوع الا الله ولن تحتمل هذا التحتمل وما افاء
 الله على رسوله منهم ارجا الا ان يوافوا الله اعباده واجمع
 واعطاه اسمهم ولا هم من الكفار وجعل فيهم
 ما اوجبتم عليه اي فاجروهم على حصله وتقدم وهو
 الوحيد وهو رغبة في الخير والاركار ولا تقم العقار
 عليه وانما منتم ارجلكم والمعنى ان ما خول الله رسوله
 اموال من التفرغ لم يحصلوا بالعقار والعقل ولكن
 الله لم يسلط رسوله على ذلت الله على طي قد
 ولكن لم يسلط الله على ما في ايديهم كما لم يسلط الله على
 في الامر فمؤثر اليه فهو حتمت بعض انه لا يوقم العقار
 التي لم يسلط الله على ما في ايديهم فمؤثر اليه فهو حتمت
 فمؤثر اليه فمؤثر اليه فمؤثر اليه فمؤثر اليه فمؤثر اليه

فان ظاهرها انها خبر يكونه ما من وجعله المعنى الامر يعني ولكن
 يكونوا قد دخلوا في التفسير والى بعد ذلك انه قيل معناها ان
 دخل عارفا بجمع او حبه الله عليه كان ما من يوم القيمة العقاب
 الذي يورثه ما روى في الكافي في الاثرين من عبد الله بن
 قال انتم عقوب الله عز وجل وقد دخله كان امنا البتة عن ابي
 فان دخل الحرم في الناس حراما او خطا لله ووجهه
 والطاهر انما لو ان يهاج او يورث حتى يخرج من الحرم
 كواحد منكم وفيها لا يملك عدم حرمه بل لا يستحق العقاب
 في الاية بل ذكر الحكم فاعلم وقيل ايضا انما كانت تلك
 عن افعال الله اليك ما من يحمل ان يكون المراد منه التخييل
 وغيره والاقوال في المجمع روى عن ابي الحسن ان الحكم
 ابراهيم قد دخل مع ابراهيم في الحرم كان امنا فاصفوا
 ابراهيم فذلك هو والله ارادة الحرم منها فقام ابراهيم
 او راجع الى ملكه واراد الحرم الارادة لا يخرج بعد بان ارادة الحرم
 باطلا لا في الحرم على العمل او وجود معنى اليك الحرم في الحكم
 فاعلم واعلم ان هذا الحكم ولبس لا يملك الاحتياط عن
 الناس فيهم وان الظاهر قد ثبت في الاستصحاب
 مع الوجدان فالعقد على الاداء انما هو الحكم وكذا في
 الناس لادته وهو بالحدود وقد عرفت الناس في الحكم

الله وانما قطبا في سببه كانت وعدم شمول هذه الادلة
 له للاهتمام في الاية بان لا يكون هذا الحكم اصلا او الاختيار
 والاصح في الحل لظاهره في الخبايا المحمية للحدود والتعريف في الاعمال
 الله سبحانه وتعالى وانما الخبايا في الحرم موجودة في الاحتياط
 الضعيف ومع ذلك يمكن حملها على عدم القطع لا اخذ المال فاعلم وان
 الظاهر ينبغي للحاكم اعلام الناس بما يحسن لا يعطى شيئا من الحكم
 لعدم الاعطاء بالحكمة فالنقص الذي لا يفيدهم من عدم بالحكمة
 بانه يعطى ولكن لا يجوز ولا يصبر على قسمة بعيد وان امكن
 علم ما من قنابل الترانة ان الذين كفروا وصدروا عن سبيل الله
 في ما يصدرون بمعنى صدوا وبويعه قول والذين كفروا وصدوا
 يكون المعنى ان الذين كفروا وصدروا الان وفي ذلك ومعنى الاستمرار
 والتبعية وتعلقهم بشيئا من مقتوا الناس عن طاعة الله وطاعة
 الطاعة التي احسنه عز وجل المسجد الحرام وطائفة او الطواف والعبادة
 فيه وان جرحه حذف في الدلالة ما سأل عليه ان يذيقهم خذلانهم الذين
 جعلناه للناس سواء العاكف للقيم الملازم للحكم في ارضي الاحرام
 والباد الطارئة الواجب على المكان من القيمة وفيه والاراسه وهو
 صلته وهو من المسجد الحرام وفيه سواء بالصفحة من قوله
 العاكف وفيه والبادي وبالرفق الجملة فيقول بان له وفيه اجمالا
 للناس والاراسه العاكف على الاداء في قوله نعمت المبتدئين في
 والخبر يعرف على ذلك فان سواء ان مبتدئا او كان جعل للناس

بما لنا صلته له لا يغفل ولا يحتمل ان يكون مغفولا بآياتنا متعلقا
 بآيات جعلناه مستقرا وعبد الله في سواها بالانفس
 استوى في العاقبة والبادي واما ما عساه وفي صورته اجملة
 لا يصح وصفه غير مسلم كما يشهد بمجمله ويكون العاكف مستدبراً
 وتعامت بغير السور الا استوفان المطلوب منها السور
 والمساو والمطوفات في حتم ان يكون اجملة بدلا او عطف بيان
 جعلنا للتاسعة منها ما يشاء على كون المراد بالحق الحرام في كل
 احرف اجزائه ولهذا قيل في اسرى يعجز عن المسح الحرام ان السورة
 في سعة اوطاها المسح الحرام جعلنا الحرام متروكا وتعيد ان كان
 لم يحضر بعضا به دون بعض فيكون المقيد فيه والطارف مستوفى
 بل سائر التفريق ولا يتكلم احد ولا يكتفي اولى من خارجة الخرج عن
 منزلة الدين في حق كل من التا والاقواق العام فلهذا كانت الارض
 التي للمسلمين كافة وفتح عنوه وهذا يكون التوسعة التي اشار
 اليها بقوله سواء العاكف فيه والبادي فانه لا شك في ان كل واحد
 فتح عنوه للفقير مستوفى بها التاس العاكف والبادي بمعنى لا يمكن
 ولا يصح معها التوفيق اولى بها فادام فلما بعاد ثلثون ارضا
 وله التصرف فيما يخصه والعمارة والحيث والعمارة وما قبل
 عن بعض الصحابة وان كرا دور ملك حرام فلما قلناه لا لاننا

سواء

سواء ولا لان ملكها او الحرم مسجدك نقل بعض الاحبار فانه
 بعيد بل لا يفهم له معنى للزوم بخواتم الحائبة والنجاسات
 في المسجد وغير ذلك في التا وهذا يحتمل ما تقدم وقيل المسح
 الا ان في البيع والجار ونحوها اذ يحتمل ان يعتد بالخص
 مثل العمل في الاصفى عليه الحكم ملكه ولا بالحرم يحتمل ان يكون
 جعلناه قسمة لصلواتهم وغيرها مثل الانوات والذخ في تنكا
 كجهم والطواف فيه وصلواتهم فيه فالعاكف والبادي فيه سواء
 ونوطا ووديع ما نقل ان المسح يكون بغير الحرام عن الصلوة
 في المسح الحرام والطواف بالبيت ويدعون انهم اربابهم وولاهم قوله
 فقل لا اله الا الله على التوبة كونه المسجد الحرام معبد لا يحل فيه البيع
 العباد او المسجد الحرام كما في قوله في اطلعه في بيعه بعد الله وورد
 فيه اي في المسجد الحرام كان المراد الحرم بالجماد نظم في التا في الحاد العزل
 عن القصد بها حال الان قرأه ان اكل منها حاله في محله ووقعوله
 مترك لئلا يؤول له تساؤل كان قال وفرد فيه في اعداد لا عن قصد
 ظاهرا لئلا يؤول الواجب على كان فيه ان يضطرب في ذلك طريق
 السداد والعقد في جميع ما يسميه ويقصد وهذا الاحاد في الحرم متفق
 التماس عن عمارته وقيل الاحتياط وقيل قول الرجل في المباحة والاعراف
 اجاز حيث ما ظهر ليعين العاقل فيها ان معنى الاحتياط في الحرم الظاهر
 بل لا لاجل اذ فانه على قوله تعالى ان المسجد الحرام في قوله وورد
 يعلم فكل الذنب مطلقا ويكون مطلقا للذنب فيه كبره فوعدا به

بعض الاحبار فانه
 بعيد بل لا يفهم له معنى
 في المسجد وغير ذلك في التا
 الا ان في البيع والجار ونحوها
 مثل العمل في الاصفى عليه الحكم
 جعلناه قسمة لصلواتهم وغيرها
 كجهم والطواف فيه وصلواتهم فيه
 ونوطا ووديع ما نقل ان المسح
 في المسح الحرام والطواف بالبيت
 فقل لا اله الا الله على التوبة
 العباد او المسجد الحرام كما في قوله
 فيه اي في المسجد الحرام كان المراد
 عن القصد بها حال الان قرأه ان
 مترك لئلا يؤول له تساؤل كان قال
 ظاهرا لئلا يؤول الواجب على كان فيه
 السداد والعقد في جميع ما يسميه
 التماس عن عمارته وقيل الاحتياط
 اجاز حيث ما ظهر ليعين العاقل فيها

العقاب الباطن ان يكون للملأ ارجح ان يكون ملأ بالحاد
 بل ملأ بالظلم ايضا فان العدو ان القصد بحمل ان يكون
 حجة معقول مشروعة غير عدوان في ايراد الرأي بحسب المعنى
 الظلم وتقر به لزيادة فيه وظهور لا يرت عليه نذرة فتأمل
 ان الباقي الحاد زائده تقدره وفرد في الحاد او الباقي بظلم
 التقدير ونقل ابياتا ابا زائده وهو محل التامل او هو كقول البيا
 زائده لم يظهر كونها للتقدير بظلم بل جعلها للملأ والحال كما قلناه اولى
 ايزيد عدوانا عن القصد حال كونها ملأ بالظلم فلا فيه الحاد
 العدو من القصد لغته واختلفت معناه فهنا كقولنا والبرك
 وعباد غير اسد عن قماره فكانه قال وزيد فيه ميل عن الحق ان يعبد الله
 ظلم او عدوانا وهذا هو الملأ والحالية وقيل هو الاخلال
 للحرام والركوب للنام عن اربعة اركان الضمان زائد كان المراد اربعة
 بسبب الحرام اعتقاد حواجز تحريم وعدم كونه حراما من حيث هو
 عليه من حيث هو وقيل هو كل شيء لا يمتنع حتى يتم الحرام فيه لان الزيادة
 اعظم وقيل هو دخول كل نوع حرام عطف ان ذوقه غير ان الملأ هو ان يظلم
 غيره ان يقر ذلك لغرضه عدايا جميعا او تفكيره بفساد المحمل
 معلوم ان سلاسله وكذا الاستفاد بعض الاحكام من كل دين
 فيه موجب للعدا للنام فتدبر من الملأ هذا الذي قيل على ان
 القصد والحرام فيه في حرام بل كونه قد يعارض بكونه محل الحاد ملك
 او السجدة فيكون كل الحرام بهذه المتابعة مع احتمال كونه لا يعلم

محمدا

مما سبق قال في وجوب ان يحذف الالاف حواجز
 عليه تقديره ان الذي كثر وادب يدور عن المصلحة التي
 فخرنا اليهم وكل ما يتكلم فيه ذنب او كذا في سبيل
 يقول عن سبيل وعن المصلحة وقيل في قوله وطهر الى ابراهيم
 سبيل الى البيت الذي هو القبله على الظلم للطائفة الثانية
 والركب السجود والاله على حونا زلة التي سمع عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ادخالها بطلعا وفيه تامل في وجوه ذنوبه ما قال في جمع
 البيا وطهر سبيل في الشرك وعبادة الاوثان عن قماره والاد
 بالثابت المتعمد وقيل القصد في الصلوة عن عطا واذن
 في الناس ان يادوا ابراهيم منهم بالحق بان يقولوا انما التمس
 او عيسى بالحق وورد انهم قد انا قديما في الناس حواجز
 وعن الحسن انه خطا له ولا الله امر ان يفعل ذلك حجة الوداع العيا
 اعلم بوجوب الحق في ذلك التماس على الاحكام والهي وعمل الاول والابن
 انضام ان ليس هذا من خواصه وانما هو اجتماع الاستعانة مع الله تعالى
 ابراهيم عما يذكرون ان يكون الحكم حلالا ان شاء الله تعالى وقام
 وعلمه فلا يرد كما تعلم كل الملأ في طوفه على الخلال بغيره
 قيل حلالا ولا يمان والقصار الامل الضعيف عن ان يعاين ان يمان
 ملك الملأ لا يمان الا ان يمانه صفة لكل من لا يمانه تعني الجمع
 كونه ضيقة واما الا ان في كل في عميق ان يمانه تعني كونه
 متناقضهم ان يحفظوا طائفة اليه ما فيه تقوى وان ذلك المتناقض لا يمان
 متناقض في هذه العبارة دينة ودينه لا يوجد في هذه العبارة

وقيل ان النافع التجار وقيل التجار من الدنيا والآخر
 التواب الاخر وقيل من نافع الاخر ومن الغنى والمغنى
 عن سعد بن الربيع عن ابي جعفر الباقر عليه السلام
 ان فيه آدالا على غير الحق مطلقا بل لا ينفك عن
 الركوب ولكن يفتد بقوله مع استطاع الكسب لا يفتد
 فترت بل زاد والراجله لاجتماع الاحياء على ما نقله الامام
 فجل جلاله على ما يشاء مع استطاع الكسب لا يفتد
 على الحق المطلق الواحد المبدور ولعله قد تقدم جوابا
 باقتضائه المسعى على الركوب والروايات مختلفة في بعضها
 مع التوفيق بينها قال في رد المحتار عن غيرنا عن عيسى
 انه قال البنية يابى حجوا فتركتم ما حثي جعوا الهابى
 فاني سمعت رسول الله يقول للحاج الراكب كل خطوة
 راحلة يسعون ستم وللحاج الماشي كل خطوة خطوة
 من حسنة الحرم فتراهم سائرا في الحرم فالا حشم عليه الف وقيل لاله
 على تقصير الحشم عن غيره كما كان الذئب في الضعف وذكروا ان
 في ايام معلومة في ان كفى عن الحج والذبح فذكر اسم الله لان اسما السلام
 لا ينفلون عن ذكر اسم الله اذا حرموا او ذبحوا فذكر اسم الله لا ينفلون
 منها على ما ذهب اليه المصنفون ومنه عرفة كالحنيفة فانه لا يقول بالاربع
 والاحور ثم قال في وقت تنبيه على ان الوقت الاصل فما يتقرب من الله
 ان تذكر اسم الله في كل صلاة فانه يجمع من قوله ليذكروا اسم الله

وقوله على ما رزقهم فيهم من الانعام ولو قيل شيئا من ايام
 معلومة كانت بهيمة الا انعام لم يرد شيئا من ذلك والاربع
 والايام المعلومة ايام العشر عند ابي حنيفة وهو قول الحسن
 وقيل انه وعند صاحب ايام الحج العدة وملكه والذبح
 والحج تحققت هذه الايام الاربع فلا معنى لقوله لا يفتد لان
 الماذن ذكر اسم الله على الذبح والمغنى كما ورد في قوله على ما رزقهم
 وورد في بعض رواياتنا وقول بعض العلماء ان المراد به الذكر الحسين
 يوم العيد واما يوم التشريق وفيه اختلاف هذه الايام في الذكر
 فيها فقول من ايام العدة وقيل له المعلومة للحرم على ما هو في وقت
 الحج في اخرها والعدد ايام التشريق من الحرم فاجاب وقيل من ايام التشريق
 يوم الحج وملكه العدة والعدد ايام العدة عن ابن عباس وهو المروي عن
 ابي جعفر عليه السلام والراجح في الروايات ان الذكر منها ايام التسمية
 مني لقوله على ما رزقهم فيهم من الانعام ان على ما رزقهم
 في الايام والبقوة والنعمة وهذه الايام تحصى بذلك ولا شك ان الايام
 هو الحق المروى والقول ان على ما رزقهم ولكن ينبغي ان يقول يوم
 الحج واما يوم التشريق فلا ايام التشريق ثم يفتد بهيمة وبهامة بعد
 فان العيد ليس بهيمة في ايام التشريق على المصنفين ولكن في الرواية
 كذلك لقوله تعالى اذ ذبحوا فذكر اسم الله فانه لا يقول بالاربع
 عم التفتت عن عفت من عشر صلوات او ما صلوات الظاهر يوم الحج
 يقول اسم الله اسم الله لا اله الا الله والله اعلم ولا يقول بالاربع
 الحمد لله على ما رزقهم من الانعام فانه في قوله

بهمة في كل ذات اربع في البر والبر في بيت الاقوام وهو الاكل واليد
 والاضا وهو الغرام بالاكل منها والاطعام على وجهه نيا ويطرح
 في قاعه غير بقوله فكلوا منها من الاقوام واطعموا اي اعطوا
 لشيء منها ويحتمل بالبر في الاكل بل هو الاكل في القول
 وتبادر الذنوب للبر في تقديم وهو النعم المذبح الماكون في الباي
 اي الذي اصابه بولس في شدة الجوع والعوى وقيل هو الذي بال
 بكفة الفقير هو الذي اضعفه العسر وعدم المونة كانه انفسه
 في عدم ما يعين من الجوع والعوى فقر الابد له على جوارحه
 في يطلع الحج فخصه بالخير والقران الواجب الذي فيه كانه للاجتماع
 والظاهر في ذلك لم يكن اهل حاضر المساجد فاما على جوارحه
 على الذبح لقوله وتذكروا اسم الله اذا التقدر وتذكروا والامم الجواب
 فقوله اضعفه وغيره بالاستحسان بعد وعلا تون ذلك في ايام علوية
 مفسرات بالبعد وتكون متوسفا وعلا هو الاكل وهو الصدقة
 على الفقير او الاقوام المذكور للاظهار في الامور التي هي في تقديم
 ولا ما هو بقوله لم يقصو انفسهم فممكن تمام الاستدلال على المشهور
 تفهم هذه النسخة انما الاكل في البيت والصدقة بالبيت على الفقير
 والاسد بالامر للموت وسينون ان يكون فقرا به على وهو الاكل والفقير
 وكان كل في ايامها بالبقية المذكور وما توفى وجهها لقوله في الامور
 سور الاصل واما في هذا الاكل بالية ونذير ليس هو الاكل

لوجود

وقوله بوجوب الصدقة حيث قال بعد الحكم بان الاكل نذير
 واطعموا النازي الفقير فما مل وكلهم في قوله الاكل بالاكل
 منها امر بالية لان اكل الحاكم عليه كانه الاكل بالاكل
 ويجوز ان يكون في الماينة في سادة الفقير او بواستهم ومن
 استعمال التواضع وفيهم استحب الفقير ان ياكل الموضع
 اخصيته بقدر الملك وقد عرفت دفعه ما سبق ومعلوم
 دلالة ما ذكره على يقين كونه للاجتماع وللندرة هو طاعة
 امكان ذلك الاحتمال في دفعه ما يقتضي الوجوب فما مل على ان
 في قوله ينافي الاول الحكم بان الامر للاجتماع ثم يجوز الذبح
 وتعليق بقوله الفقير بالندية المذكور يجوز كون الامر
 مع ان كونه للندرة في كونه للاجتماع غير جسد النية على
 عند الكل وهو في ذلك السالبة استخبار اكل بقدر الملك
 فانه ظاهرة كونه والامر الاكل منه ونوطا في ذلك الحكم
 بالاسحاب كالفعل العلامة وعنه مشكل لان ظاهر الاوجه
 الاكل الا اعطى الفقير كذا قوله تعالى فاذا وجبت حقوقها فكلوا
 منها واطعموا القانع والمعدة وهذه ايضا ما دل على التفسير
 المشهور ان يكون المراد باطعام القانع البصيرة على الفقر
 وباعطاء المعدة الاسداء للزم المودة ولكن في ذلك مشكل ولو كان
 في الامور بالامر في المعونة واعطا الباقي في الفقر الباقي في القانع
 والمعدة كانه القول به جدا وان كان ثانيا في مقتضى الية
 وما احفظ الان الاجابة في الظاهر ان لادلاله فيها على المشهور

تم ليفضوا التفتة في فوضنا التفتة فكل شار والاطفال
الايط وفيه لم يلواف في الاحرام فقليل طفر واخذت
واستعمل طبيب وقيل معناه ليفضوا فكل شار والاطفال
عسا في ابن عمر قال الزهراء فوضنا التفتة فكل شار والاطفال
الاحرام في الاحرام والمراد به فوضنا التفتة فكل شار والاطفال
الشعر بار وحم كان وليوفوا نذره وليطوفوا بالبيت
العتيق ويحان يفعل ما وجب عليهم الحج بالنذر واحضونه كما
منعوا فان تنذروا اعمال البر فحجهم ولا احضوهم اياهم فانه
يحجب افعالهم بطلانها وان يكونوا كونه مكانا شرعا
وزنا بالذبح ضاعف في الاعمال الحكيمة وبالوفاء بالحق
تلك الازمة لذلك فذل اعلمه وقت التفتة وافضلته المكان
والزمان قال ابن عباس هو خزانة وافر النذر وقيل
مانذروا فاعمال البر ايام الحج وما نذروا ان زعم الله الحج
بمقصد قوا وان كان على الرجل نذر مطلقا فالافضل ان يني
بما ينسأل ويحيطه فاستدبر في الاحرام وهو القيل في التفتة
لانه او استب وفتح للناس وقيل عز ذلك انهم وقيل المراد طواف
الزواجر وقيل طواف البيت وحكمه ما نذر وقيل طواف الوداع
وحكمه التحلي لجاز او الطواف الاول حيث كان الكلام في الحج وانه ذكر
بعد التحليل والذبح ويمكن فهم وجوب التفتة في الحج وانه ذكر

فانهم

فانهم ذلك خرسا محذوف من الامور ان ذلك في اي
مكان الحج وانما نسك وفريضة حرم الله منواي العظم
خير له عنده في الاخرة واحرمه ما لا يحل بغيره وجميع كل ما
عز وجل بهذه الصفة فمنا سكر الحج وعزم فحتم ان يكون ما في
جميع التكليف يحتمل ان يكون خاصا كما يتعلق بالحج وعن نذر
الحج ما شغل التكليف الحرام والمسجد الحرام والبلد الحرام والاشهر الحرام
والحرم حتى يحل فينفي عظم الحرام بغيره جميع وهو مشغول بالعبادة
ومعنى التفتة العلم بانها واجبة الحرام والحفظ والقيام بحجها
واحلت لكم الانعام بغير جميع الانعام حلالا الا ما يتلى عليكم اية
تحرمة مثل قوله في سورة المائدة حرمت عليكم الميتة والدم وحمل الحرير
وما اهل الغرابة والتخفة والموقودة والمبردة النطحة وقا
اكل الايام ذكيتهم وما دح على النصف الامة ويحونها واصل ان
استدقوا حل لكم الانعام كلها الا ما استنتاه في كتابه فحتم ان يحل
اعم من الايام يعلم انه حرام بالوجوه كان التام وقرا وكلامه
ويحذوكم في حقا فطو اكل سدوده وانما ان يحرم ما اهل الله
كثير من عبدة الاوثان البخر والاسرة وغير ذلك وان يحلوا
بما حرم الله سبحانه كاحلالهم اكل الموقودة والميتة وغير ذلك فكل ان
فقد استعمل الحكم المذكور فيها واحتسبوا الرخص والاثوان في
الحجستوا الرخص المذكورة الاوثان في نياتهم ورواها ايضا ان

ان الله طمخ والزهد وسائر انواع القمار ذلك هو غير
 واضح وكان للموتى معنى اخر بعد قوله حقيقة او محازا
 وقيل انهم يلطخ الاوتان بدما قرابتهن فسمى بذلك
 واجتنبوا قول الزور وهو الكذب وقرابتهن انما انهم يحلفون
 وسائر الاقوال الملهمة وروى ائمة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انه قام خطيبا فقال يا ايها الناس قد نزلت شهادة الزور
 بالله وراى في قلوبهم قرا واجتنبوا الوجه المايل
 انه قد جمع في النبي شهادة الوتر وشهادة الزور وقول الزور
 شهادة الزور وقيل هو الكذب البهتان وقيل قوله هذا
 حلال وهذا حرام وغير ذلك فافتراسهم في تلك الحجة على تعظيم
 حوائجهم واحمد وتعظيمها استعمل الامر باجتناب الاوتان وقول
 الزور لان حيد الله ونفى الشرك عنه وهذا القول اعظم حقا
 واسبقا فخطا جميع الشركه قول الزور في قران واحد وذلك
 ان الشرك في بار الزور لان المشرك ذاع ان الوتر يحول العباد
 فكانه قالوا اجتنبوا عبادة الاوتان النبي صلى الله عليه وسلم
 واجتنبوا قول الزور وكل لا تقربوا شيئا منه لئلا يذم القبح
 والسريرة وما ظنكم بشي ففسلم عبادة الاوتان وسمى
 الاوتان حيا وكذا كل الحرف في الامم عايطوا التشبه بعض
 انكم كاشفون بطبا علم عن الرب فاجتنبوا فليعلم ان شرفوا
 عن هذه

وا
 ع
 ا

عن هذه الاشياء مثل تلك النفرة وبه علم هذا المعنى بقوله من
 علم الشيطان فاجتنبوا قول الله في اجتنابها من حرام الرب
 يجتنب وفهم هذا المعنى كله لا يخرج عن قوله فافهم وعلو الله
 علمها فيها والاحكام على كل الاقوال فلا يحجج للرب في هذا ولكل
 امة جعلنا اى سرع الله لكل امة نسا كما يدري ان يكونه لوجه الله
 وعلى وجه القربة وجعل العلم في ذلك ان يذكر اسم الله تعالى المذكور
 اسم الله علمها فيهم فسمي الانعام ففهمها ايضا ولا اله الا الله
 وذكر الاسم عليه وكذا في غير هذا ايضا والبدن جمع بدنه وهو البدن
 جعلنا ما لكم فرشعا لله في اعلام سرية التي سرع الله واصفا
 للاسم الله تعظم بها فيها خيرا في فاع الدنيا والآخر لان في احتياج
 الى اثبات سرها وتكلمها كبرتها فاذكروا اسم الله عليها وذكر اسم الله
 عن ذكر التسمية عند الفخ كغيره من صواب قائما ولهذا قالوا لا
 تخربها فاني قد صنفتم اسمها وارجلها فاذا اجبت وقعت جنوبها
 على الارض ان ماتت بالبحر فكلوا منها واطعموا منها الفقاع الذي يفتح
 عما يعطى والمعد الذي يعترىك ويسالك ان تعظمه قدس التي فيه
 التي في انواع افعاله وشمي في احكامه وقسمه بالانواع والاولى انما
 والعم لله فان احصيت في اسف الدارين ولا تحلقوا رويتم
 حتى يبلغ الله تحله فمن كان في نفس او مبر اذ في فراخه استسبح
 فقديمه وصيما او عذبة او شره فاذ انتم في شئ بالعمه لا يحج فاستسبح

والله في كل يوم مضيا من الدنيا يوم في الحج سعة اذا جئتم تلك كابل
 ذلك من بين اهل حاضرتي للحد منكم وانقوا الله واعلموا ان الله
 شديد العقاب المريد بالحج والعمرة فبما السوء المتفرد
 عند الغفلة ولما افوا في خصوص معلوم فالغفلة وانما
 معنى انبواها ما من مجموع تلك الطوائف جميع الناس وما ذلك
 ما فيها كما ذكر في قوله في جميع البان الى المراء الايتان بقا
 لا الا تمام بعد السوء فبما ونوده قرا في اقصا الحج والعمرة
 والاقاضي وقيل انما هما ان يحرم بهما ذرية الله او تفرد لكل
 منها سقرا فان ذكرها ولا تشوبه بغيره بنوا وان لم يكن
 حلالا وفي الخبر الصحيح ان الاحرام من النساء في تمام الحج وفي سنة
 عمر بن اذنية قال كنت لى عبد الله بن عباس بعثه معي الى مكة
 وبعضها مع الى العمرة وجاءتني بان لا يبرع سالت عن قول
 الله تعالى ولله على الناس الحج البيت الحرام استطاع اليه سبيلا يعني الحج
 والعمرة جميعا لانها مفوضان والسنة عن قول الله تعالى وانما الحج
 والحج لله فلا يفتى بهما اداها وانقضاء ما سبق الى فبما
 وسالت عن قول الله تعالى الحج الاكبر يعني بالحج الاكبر فقال الحج الاكبر
 الوقوف بعرفة ورمي الجمر والحج الاكبر العمرة وقال ان وقيل
 معناه اقصا ما الى اخرها فيها وهو المريد من امر المؤمنين على ما يحسن
 وعن

وعن عبيد بن جبير ومروق وسدر الله بن ابي جهم
 الحج والعمرة ليدن وافعلوا بها له خاصة لا انتشارا من وقتا فقه
 ارادته وتوابعه كما قيل في النية فعمل ففقه النية كما بان
 الاية على وجوب الحج والعمرة ابتداء وان لم يكن شيء فيها وانما
 انه الاختلاف عند ما يقيم ويدركه للاختيار اليقينية وفقد وجوب العمرة
 في فعلها ففهم وجوب النية فيها وفي سائر العبادات القابل
 بالفضل كما هو من طهنا فان دفع بها في الاختلاف ففهم وجوب النية
 وعدم وجوب العمرة واماد الله الحاج على انما الحج المستوفى وانما
 الحج الواحد القاسد والعمرة كذلك كما قيل ففقه الواجب لا يمكن
 نورا بعد وجوبها في القاسد بديل وجوب اصلها او اصل مقدم
 الباقي في الافاد والاصليان وكل في الاية مع قطع النظر عن
 التنافس التي تفوت وجوب انما بها بعد السوء فيفقد وجوب
 انما كل منها بعد السوء فبما نذبا او مع الافاد روح الاكبر
 وجوبها اصله وقيل السوء والعرفه صاعده في انما في الحج
 والعمرة لله بانبواها ما من كانت منها سكاها وانما بها
 لوجه الله ففقه تعالى ولا نقصان وسلم ان الامر بانما بها
 امر بانما بديل قرا في قوله وانما مع انها غير طاهرة في ذلك
 والعمرة غير ثانية وسلم انما ان الامر للوجوب في النية في النية
 لوط واحد معنى الوجوب والندب سلكا ففقه الفاروقية
 فلا يكون وقرا فان قلت ففقه في ذلك على وجوب العمرة قلت ما هو

الا امر يا ايها ولا دليل في ذلك على كونها واجبة او تطوع غير فقد
 يومين تام التوا والتطوع جميعا الا ان نقول الامر بتمامها امر
 بل لا فائدة في قوله او اقموا الحج والعمرة والامر للوجوب اصله الا ان
 عندنا دليل على خلافه وهو قوله في قوله فاصطادوا فانتصروا
 ذلك فتعارى ذلك فقد دل الدليل على ان الوجوب هو ما روي انه قبله
 رسول الله العمرة واجبة للحج والاول دليل الذي ذكرناه في العمرة
 صم الحج جهاد والعمرة تطوع وقالوا الدليل الذي ذكرناه في العمرة
 خصم الحج ففعل الحج وحده فيها فثبت ان قوله في قوله
 وصية الحج فانك تتركه بغيره وتطوع واجبا على من اوجبه
 يقول ابن عباس ان العمرة لله الحج بان عناه القارئ يبينها
 او انها يقربان في الذكر فقالت في الحج واجبة في الحج ففعل الحج
 قالوا في حديث الحج والعمرة يكتوبن على من اهل البيت
 نسك بان الحرف في المكتوب قوله اهل البيت لانهم اهل البيت
 او لا يغير الظاهر كونه حلالا في الخبر الذي نقله من قول الله تعالى
 الوجور والندم معا وقالوا انه القارئ يبينها في الحج ففعل الحج
 حمله على ما لا ينبغي بل هو الظاهر فان ظاهرها الامر بالامر
 بعد التردد وانتشار الله بقوله ما هو الامر يا ايها ولا دليل
 انه مناف للمعنى الذي ذكره او لا وهو موقوف على ان يتغير دليل الاجماع
 الا ان المعنى قطع عن كونها بعد القول بذلك المعنى في قولنا

عل

وحمله على المجاز عتبل مدين الحزن المدين بها غير معلوم الصواب ولا
 ظاهر من الدلالة بحيث يقتضي ترك القاطع بسببها اذ في قولنا
 مثل وجوب الحج لا يدل على نفي مطلق الوجوب لانه يقتضي ذلك كذا
 الايمان بالعمرة حبرا لا ينفى وجوبها بطلقا وكذا كونه الحج جهادا
 تطوعا لاصح التطوع وجوبا لا يكون ففعل وجوبه جهادا مع انه لا يكون لهما
 ان يكون غير متبع ففعل الحج مع عمرة مفردا او قارنا او متبعا للمعنى
 لا يحج عمرة اخر غير التي لا بد منها مع الحج ففعل الحج مع عمرة مفردا
 معارضتها بقول ابن عباس وعمر وبالحج ترك القرآن القاطع لا يمكن
 الا بقاطع اما فحيث المتن او الدلالة واما الحكي عن المعارضه
 يقول ابن عباس وعمر انها غير وجهه اذ قد يكون ذلك رتبة الدلالة
 سنة النبي صلى الله عليه وسلم لا يسلم من الوجوه وكذا السليم غير مكتوبة مع انها
 مبينة بانهم يحجوها باعتقادهم وفيهم سنة ولانه لم يصرح في الحديث
 بحج النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يطرع قوله عند قوله ففعل الحج ليس في خبر ابن عباس
 انها قارنان في الذكر او القارئ يبينها بل انها قارنان في الواقع
 السبع وهو موقوف وايضا لم يسلط لغرض التلخيص وهو اوضح ظاهر
 فانه مرتبة عليه وانما يفتقر بعض النسخ فاسلكت في المعنى والعرض
 انه سلك في الوجوه حيث قالوا في قوله ففعل الحج جهادا مع انه لا يكون
 اسلكت في تفسيرها ففعل فانه سلك في الدلالة على الوجوب وهو موقوف في الاخبار
 هو المنع كالتصديق والاصداد قال في القتي حصر احواله حصر على ما في قوله قال

عل

ما احرم فاراد الرجوع الى الله رجوع وتكريره او اقام مكانه حتى
 يرا اذ كان في عمره واذا نرا فعله العزم واجبه وان كان
 به الحج رجوع او اقام فغاية الحج فان عليه الحج فقابل فان
 يتبع صلوات الله عليه يخرج بعد الفريضة الطريق قبله عليا
 ذلك وهو في المدينة فيخرج في طلبه فاذا ذكره بالاسما
 وهو مريض فقال يا بنى مات مثل فقال الشئك انسى فذه على
 عم بيدته فيخرج بها وحلق راسه ورده الى المدينة فلما را
 فوجده عظمي قلت ارايت حيز را من وجهه فبان فيخرج
 الى الغيم حله النساء لا يحل له النساء حتى يطوف بالبيت
 وبالصفا والمروة قلت فابار رسول الله خير رجوع
 فالحديث حلت له النساء ولم يطوف بالبيت والبيت
 سواء كان النبي مصدودا او الخسر من مفسود او تبلى
 صحيحة ايضا قال سمعت ابا عبد الله ع يقول المحضون
 المصدود وقال المحضون هو المصدود هو الذي رده
 المستركون كارد وارسوا الله ليس من مرض والمصدود
 يحل له النساء والمحيى يحل له النساء وغير ذلك من الاخبار
 ولا شك في دلاله الاخبار على المطاوعة ولكن في

الرواية الاولى في دلاله على حوز الخمر وجوبه موضع الحكم
 ولا يحل البعث وهو خلاف ما ذهب اليه الاصحاح وايضا
 منها ان ثبتنا حتى انه يوجب المنافات مراولنا
 مما نقل من فعله بالحسين ع وانما فيها تغيرات في التفسير غير الد
 الكافي وفي الفقيه غيرهما فان فيه انه فعل ذلك بغير الامر بالمشورة
 فيها زايده بعد قوله فان عليه الحج وقابل فان ترد والامر عليه
 سدا بخونه وقد احل ابن عليه شي ولكن يبعث وقابل وعكس ذلك
 حله في فعله محله ولا يبطل احلاله ولكن يبعث الذي في القابل وبذلك
 عاكس كنهه المحرم بحسن البعث وسما ما في رواية غير صحيحة في الكافي قلت
 له اني لا جعفر ع ارايت ان ترد واعلمه رده ولم يدخو عنه وقد احل
 النبي قال فليعدا حتى يهدي ويكسك الا ان يغيث الله اذ البعث
 فقال بعض الفقهاء لا يجوز الا ما بعد تحقق التحلل في بعض الاحياء
 وقال بعض انه لا استبعاد بعد وقوعه في النص وانما يقال ان قوله ع
 فان ردوا الله عليه ع لا يدل على انه محض حتى يرد الاستبعاد في جميع
 السكف ودفعه بالظان معناه ما عليه في ولا كفارة ولكن يبعث ويكون
 محرم ع كما علم بك عنه كما كان قيل البعث اذ قد راد بقوله
 وقد احل انه فعل انور المحل واعتقد انه محله ويومر فاني انما
 في الثانية على ان هذه الزيادة لم تكن في وجه التمهيد في الثانية في
 فلو لم يكن لهم دليل على ذلك وخواص وكيفية بعد التوصل الى كراهه
 فيه في الاصحاح كما انهم علموا القول بالتحسين المحضون والحق
 عم بالحسين ع على القول وكذا ثبت معنى هذا القول في الواحش

حتى ينفذ النسي في الروايات اياها من اول هذه الروايات واخرها كما وقع في
 اسكان في فانها فاعلم ان المصنف علم وسواء الذي كان الحصر
 فانما قيل باليقين فالمعنى على ما تقدم في الروايات فاستغنى عن
 الال والتعميم بعد ذلك من جهة ما واراد من الاحلال او نطليا
 هو الطواف واللفظ هو الثاني يكون الاحلال بالبدن او جيا
 رد التحلل ام لا وعلى الاول على تقدير الارادة والثاني هو المفهوم
 فظاهرا لا يرد الا وهو المفهوم وظاهر الاصل فاعلم ان
 عليكم او فاذبحوا او اسجدوا او اجلسوا للتحلل بالاشياء
 نوع كان البدن اياها او يفرق ان شاء الله اي فحلوا اذ اخطئتم في
 المدي فماذا يستد اجزاء محذوف او غير مستد محذوف فاعلم ان
 محذوف والجملة غير الحصر ويحتمل كون المصنف المطلق كان في اللغة
 المصطلح عند من قبله من التقدير والاحكام في كل معنى بلغة المدي
 محله ان يعنى كل ما في الارض حتى يذبح في حمله ان كان النسي بالعدو
 كما وقع في الحديث فترك في الباب لوقوع في الحديث وطهرهم وبيان
 بالاختيار كما في سائر الايات او كحل بلوغ المدي بحمل النسي
 حصوله في حمله في العدو وحمل المدي في الارض فنام ويكون
 ذلك ان استغاد او اخبر به ان غير بعد من المدي لئلا
 العمل على عدم المصنف بالعدو وغالبا ولو لم ينعزل ولا يخلعوا
 وروى عن النبي الذي حمله لا يخلعوا فاما من ولا يخلعوا واما
 عن النبي الذي حمله لا يخلعوا فاما من ولا يخلعوا واما

ذبح او نحر فيه بمعنى عدم التحريم فلا ينافي في الجواب في كل محل ولكن كان
 محميا بالعموم وفي يوم النحر ان كان محميا بالتحريم فالحكم الذي هو اقول في
 به الاحلال اطلق واريد منه ذلك او يكون بمعنى ان لا يخلعوا
 ذلك الوقت ويعني غيره ايضاً بالمعيار او يقتدر ولا يفعل شيئا
 محرمات الاحرام ولقد الاول وان لم اعلم ان هذا الحاشا الاول
 المدي واجب على المتوعد مطلقا او مقفدا بالارادة ان يخلعوا
 الاول فيحذف النسي والتحليل ايضاً وتقيد في غيره الاية بقول الناصح
 التحلل كما استشر بالبدن غير الوجه الثاني من هو مخصوص بصيغة
 وقت الاحرام بقوله حلني حيث حبستني او مطلقا لظن هو الثاني
 لعدم التقيد في الاية وعدم ثبوت المحض من جهة الاستراط المدي
 اذ قد يكون فائدة من حصول التواب او غير والاولى هي التوبة
 وهو يقتدر عنه لعدم حرجه عن الاية الا يقتضي واليقين وهو غير
 ايضاً وفي رواية من حرمان الذي ما وثق بقوله كتاب باب التحصن
 الفقيه سئل الوعد بالبدن على الذي يقول حلني حيث حبستني فقال
 حل حيث حبس الله عز وجل قال اوله تقولا لا سقط الاشارة عن
 وكذا في حصة من المدي في باب الاحرام هو حل اذ حمله شرط او لم
 بشرط دلاله فاعلم سقوط المدي مع الشرط وبدونه ولكن يعيدان
 بالاية ويؤيد عدم السقوط من الشرط بالافعال على الظاهر
 محمد بن مسلم فاعلم ان عبد الله بن ابي قال القارن بحجره فذبح
 ولا شرط لخلع حيث حبستني قال يعقوب المدي فلما سئل منع في قال
 قال ولكن من حله قبل ما من منة فان فيه دلاله على عدم السقوط
 وفيه دلاله ايضاً على عدم اجزائ التمتع غير القرآن فلا يصح العدول مطلقا

الوهم في الخبر كما فيكون محيزا للبعث والذبح وكما
 كما هو في الخبر كما فيكون محيزا للبعث والذبح وكما
 والقارن وغيره بأن يكون البعث واحدا في الأول
 الذبح في الثاني ولكن الظاهر بعيد لأن الالام يقتضي
 في بعض الحاج والمعم أي القارن منها وانما ندفعه
 بحجة كالتفريق في الحقيقة بآثارها من غير أن يكون
 بدنه ونحوها في مكانه وكذا الحيل في القطع والواحد القارن
 من كلف من القارن في هذا المظهر لا يبعد ذلك في بعض
 الاخبار كما في معنى محدود زاعم وغيره من الوجوه
 أو غير الاثنين وورد به رواية في معنى فقولنا في الحقيقة
 فيحمل القارن على وجه السوفيق في هذه والآفاق
 أن الواحد يكون كما في التامع من حيث تقييد هذا المظهر
 التامع أو هو في كل على القارن لا يمتنع الظاهر
 ملكا له للأصل وانما وجه الذبح وهو لا يدرى في الآفاق
 أن الغرض في وجه حصول التامع للفقراء لا حرم الذبح ولا كون
 بدله من التامع بالحق ولهذا لا يمتنع من وجه الاحتياط في مرتبة
 لكن مع نية الاستداف في نية وفيه التصديق في النية والتصدق
 بالباقي العاشر لو ظهر خلاف المواعيد بأن يكون نية ذبح
 القارن أصلا أو ذبح بعد علمه فالظاهر عدم في هذا الظاهر
 بالاحتمال

بالأصل لا يحصل لظن البلوغ فأيضا في عدمه وعدمه
 ظاهر الآية والأخبار من حيث هي من غير أن يكون الزيارات
 الهندية وأخبارها كحسب قال فيها وأنما حصلوا في المعاد
 لم يضر أن من آتاه الله مع تلكها مقصود وزعم واقفي وأن
 نفع الآلة بعينه موجود في معنى يعويز عن عمار في الحقيقة
 بأخبارها فيكون أن يحل على عدم حصوله من حيث لا يبعد
 لكن يحل عليه بغير هذا احترازا أن يكون ذبح أصلا ويكفي
 عن محرمات الاحرام اما وجوب البعث أو ضد باقي محمل
 الوجوب من حيث البعث والافعال من غير النية في حقيقة كالمع
 ظاهر الاخبار في تولده وجود الآلة بعد البعث في
 الرواية الصحيحة ولغظة الآلة إذا بعث في غير النية على عدم
 وجوب كفارة بمعنى ما صار محلا للذبح لا في غيره على حمله
 مع العمل بالماضي ولكن لا يفعل بعد ما صار الآلة
 حتى يبلغ مثل ما كان وليس بعيدا في الآلة والاعتبار في ذلك
 كون الآية حتى يبلغ الدر محل في نفس الآلة ولكن يتغير بالظن
 ما لم يعلم خلافه فبما في الحاد غير هذا المظهر لا
 في غير ما هو في وجه العلم بالدر في الآلة في ذلك وعلم الجيد

خلافه وظاهر الآية مع الراجح ولكن لزوم الحج والضيقة للرجوع
 والسلم يدل على منعه من الحج والرجوع وكذا ما عويده نهاره لا
 بعد ان يقال في حجة لان وجوبه هو ايهام بين هاتين ايهام على ان
 عم انه قال في المحصول ليس في الدار قال في كرويه فان لم يجد في هذه
 صام اي يذبح الذي في حجه وان لم يجد في هديا ولا نسي صام بدل
 ويجوز ان يكون الصوم له ويدل ايهام عليه في عويده من عار في التقييد
 قيل فان لم يجد هديا قال اي ابو عبد الله صوم كل ركعة في الفارة
 لعل لا يابل الفرق واما مقدار الصوم فيحتمل عام لان بدل الهدي ويكون
 الصوم ان الهية او نكته او ما يصدق وهو اظ للصدق واصل عدم
 الزيادة والاول احوط واحوط منه اليقاضي تحقيقا واثباتا فيقول
 ما احرم في احتمال الاستفاد للعموم المعزى كما يقول الاصحاب في فاح
 وهذه الحجة على وجوه التي في مكانه المحصول او الذي في كرويه
 التحلل الثاني عشر سئل انما محضوم بالبرق او جاز في كل من يخرج من
 العدو مثل الكور او فانيك النقة والضياع الطرقات لا ذلك
 لعموم الآية وبعض الاصحاب وان كان في البعض فحق بان المحصول هو
 في حجة البرنظر المذكور في زيادات في الترتيب بعد اختيار المحصول
 من بين العم والكا وايم ولم اجد في كرويه في كرويه في كرويه في كرويه
 ان في حله وان في عليه والبرق في كرويه في كرويه في كرويه في كرويه

والطبيب

والطبيب فقال نعم فجميع ما يحرم على المحرم وقال اياها لمالك فقال اي
 عبد الله نعم وطلعت حلت حبس ثني بقدر الزجر قد نزل على
 قلت اصلح الله ما تقول في الحج قال لا بد ان يحج فابا قال قلت
 في حيز من المحصول والصدود بها سواء قال لا قلت فاجزي عن حيز سواء
 حيز في المشركين فصرح في المشركين فقال لا ولكنه اعتمر بعد ذلك فحلم
 تقييدها ببعد ذبح الهدى او البعت للحج ومع ذلك سعى الحكم
 بحل النساء وغير طوافه فحما لفا حكم المحصول الا ان يحل ما يدل
 عليه على الاستحباب وهو غير بعيد باللاية لكن الظاهر
 ما ذهب اليه احد الاصحاب في المحصول تلك على غير المشروط
 عليه كانه ظاهر فيه ولا يبعد افرام من ذلك في خصوصية حكم
 المحصول للحج وجعل الباقي تحت المحصول الظاهر للذبح وخص المحصول
 في المضرك في بعض الروايات وظاهر عبارات الاصحاب ان التغليب
 واردة في غير المشركين بالعدو وحسب قولنا ذلك وبالحكم هو احسن
 لان الامران ثابت والحج في غنة شكل وبقاؤه كذا في كرويه في كرويه
 والضيق المنفر عفا لا وشرع عام بموت المحصول لغة بل عرفا فاقبل
 ولا يحقرانه ففهم فهذا الجواب الفرق بين المحصول والمصدود وانه
 لا قضاء للعموم او لا وقت له وكذا في الحج وان الاشتراط هو حبس
 في الحلة في غير محل وان الاشتراط لا ينبغي تركه فيما قبل التاكيد
 قال بعض الاصحاب ان الحلة المذكورة في الحج تغيب كرويه فواته فاذا حبس
 حرقا في الحج فعليه للحل ان يتقرب منه في الحج للحج والعم او انه يتقرب

فمنه يشبه واختار على الخلاف عندهم واذا احصر عنها ايضا فمحلها عت
 العم بالمدى وظاهر الابه واخبار احصر عام عن مقتد بذلك
 والروايات الدالة على وجوب العم على وفاته الحج على تقدير صحته
 وتكليفه دلالة غير دالة على محل النزاع بحسب تخصيص الابه والاعتبار
 الصحيح كما قلنا في شرط تخصيص الكتاب بالنسبة فتذكر الرابع
 عند انه لو لم يحل والنحو فادر كالحج بالوقوف الحجري كالحج وان
 ذبح بغيره ان كان احصره وان كان العم فذلك وما اذا اقامت
 الحج في الاول سبغ جوار التحلل بالمدى بناء على قلناه في العم بالمعوم
 الابه والاختيار وعلى ما يفهم فقولنا الاصحى بحسب التحلل بالوقوف
 كما قاله الدر المنثور واه معونه بن عمار الصحيح في الفقيه بانه فاته
 الحج في ايامه من قال فادر في فاته فادر كالحج وقالوا بما قال
 او يوقا في مقتد فاته الحج فالحج للعم وعليه الحج فانه يمكن
 تخصيص بغير المحصر واخبار احصر يمكن العكس فيه وفي الاحتياط
 مع كثرة الاحتمال لكن الاحتياط باطل على ان فيه الضرر عن داود والرق
 صحيح قال الكنت من ان عبد الله بن عبيد الله بن عمار رجل فقال ان في ما
 قد نوا وقد فاته الحج فقال رسول الله العاقبة ان ان يهر توكل
 واحد منهم شاه ويحلق وعليه الحج فبان ان الضرر هو الاله لانهم ان
 (ما هو اصل مقتضى ايام الترتيب بل هو نحو جوار الله وقت استمر كالحج
 منه واعمر وان ليس عليهم الحج فبان ذلك تذا على عدم وجوب العم

وراد
 رواه
 بن عمار
 صحيح

عن النقيب

عن النقيب فيمكن جعلها على المحصر وفيها امر اخر فاما الحج فانه لو لم يحل
 وكقوله فاته الحج وقد ذبح بغيره قاله الدر المنثور في الاحتياط بالمدى
 قلت الظاهر هو الاول لكن ينبغي مع مقتضى ونسب التحلل به على ما نقلنا
 وبعض الروايات المتقدمه وهي من ابي زيد في باب اداء الحج البتة
 في اخبار احصر ان من عرف ان قدم مكة وقد نحر بغيره فاعلم ان الحج
 فابر والعم ان قدمها بغير الذبح ووقوف محل الحج فذلك الحج
 مع عمره في القابل على الظاهر السداد عن سبغ تحصيل احصر
 تحقير بالنسبة عن الوقوف معا في الحج والظهور عدم التحقق بالمعوم
 فقط فلو ان حصره عن عرفه فحصل له وقوف المشا وقد بان حصره
 ويدل عليه ما ورد في الصدوق في الفضائل بوجه الفقيه في الحج
 المذكور في زيادة الحج والتذنب بعد اخبار احصر او في ذكره في
 في الكلام انصرف في احصر قاله الشافعي الا في عرفه من حصره في حلقه
 في حصره طاله يوم عرفه فبان ان يعرفه فبعث به لانه في حصره
 يوم التحلل سبيل كمن يصنع قال الحق فيقف نحو من يفرق كمن
 في عرفه ويحلق ولا شيء عليه فانه حال عرفه يوم الكاين كيف
 يصنع قال هذا قصد ودع الحج فان كان حصره فمقتضى بالعم
 الحج فليطوف بالبيت بسبعين مرة ويسبغ ويحلق ويسبغ ويدع شاة
 وان كان حصره فمقتضى فليس عليه ذبي ولا حلق ولا طواف ولا شيء عليه
 وذلك وان كانت في الصدق لكن الظاهر عدم الفرق بينهما في ذلك

فلا يمكن في حقيقة انهما يتحقق عن المحصول كما في عدم التيقن عنهما
 في فقط بل عن الطوائف ايضا سواء كانا قبل التحلل او بعد لما في الخبر
 الاصل وعدم العلم يتحقق بوجه وعدم الفرق في الخبر فصار فان
 عدم الفرق في هذه الاحكام بينهما واما حكم المصدود فان قلنا
 بما روي في الخبر كما استرنا العلم وقاية جمع البيان حيث قال وقولان
 عصم فيه قولان احدهما معناه ان منع جوف او عدوان وض
 فاستغنى لذلك عن بيان مجاهد وقفا وعطاء وبنو
 عن حيثما علم وفيه بحث تقدم وما رايته رواية اصلا لعل في
 الاصل فلا يجب في وجوبه في المدر على الظن وان لم يفرق بينهما
 فلكذلك ايضا لنبوء الاحرام وعدم العلم بالتحلل الا بالذبح فيبقى بدو
 على المنع ومع تحقيقه كما هو الظن في ذلك الصياح واللباس فيستر الله
 واله فما فعل في الحديث كاد عليه حتى يعونه نوحا وايضا قال
 يعوي حتى يعونه في الغيبة وقال الصادق ع المصدود
 ينحر ان يذبحها في المكان نظر ان فيه وهذا كما روي عن جعفر
 على المصدود ويدل على جواز التحريم المصنوع كما ذكرنا في الاصل
 اذ قال في الامام ج وايضا روي عن جعفر في المدر على المصدود ان رواه
 في الكافي باخر عن ابي جعفر ع قال المصدود يذبح حيث صدر وجوبه
 فيا في الشاة المصنوعة الخ وكذا رواه عن ابي جعفر ع قال
 رسول الله ج من ذبح ما حرمه فصر وحل وحل لكنه لم يصر حيث
 الا انه علم بان الاصح ان يذبحها وان كان في ذلاله لا يحرم

ماثل

ماثل وايضا فيها دلالة على عدم الرتبة في النحر والتقصير والربط
 لغريها وللأحشاء وانما وجوب التحلق او التقصير كاحدا من تعاقب
 الاصل في قبل التمهيد في الدور في قبله غير ط والعلم بان
 ما مع الفارق وظاهر الاية مع ورود ما روي عن
 عن قول الله الاية التي تدل على عدم مع الاصل والتمسك
 منها وايضا ط لا يقتصر في الواجب فاذ كان فيه الحلق او التقصير
 ذكر في المدر على علمه وايضا تدل على ما روي في صحاح
 في بيان فعله صلى الله عليه واله يوم تحمسه نحر واصل اذ طاهر
 الا حلالا بالبحر فقط نعم في رواية حرمان التقدم ما روي في
 ذلك لكنها غير صحيحة ولا صحيحة في انه فعل على سبيل الوجوب
 بدليل الباري نعم الاحشاء يقتضيه والاسخار غير معتد ولما
 في وجوبه في المدر في المكان الذي صد فيه ناهيا وان كان
 طاهر صحى معويه ورواية زيارته وجوبه فيه ولكن خلوعها
 عنه وجواز الذبح بعد جوعه للمذبح المصنوع كما في صحاح
 مع عدم تعقل طاهر في وجوبه في عدم الوجوب في ان
 قلنا ان الاحلال بالمدر واجب لا يجوز كمال الله ما ثبت في
 ولا بعد جواز فعله في منزله ايضا بعد ان رجع اليه كاحدا من الوجوب
 ويعلم وكذا لم يصر في الدار في سرج السراية وجوبه في المكان الذي
 صدتم الظان انما في الدار في سرج السراية التي استنوا اليها في المصنوع

عدم الفرق بين الشرط وعدم وجوده وحور بعد الذي لو كان
 حوكان واخيرا يندرج فيه وان اجابنا بالنقص عدم التداخل
 لبعض الخواص المتعددة من الزين الذي لعدم الدليل الا قد
 جازا الى محله يندرج بديا وهو عام بل انما يندرج الذي
 الحو ذلك في وجوبه في الناحية لا يندرج في عدمه مع عدم
 وكذا العزم وغير ذلك في الاحكام التي تظهر بالظاهر اما الحكم
 فيما لو اصبحت فعل الاحكام انما لو حصل احد ما بعد حصول
 التحلل بالاول واللاحق وان احتمل وجوب الحلق او التفصيل
 تقدر عدمها لو كان الاول والصد واما لو احصل معا فاعلم
 ذكرناه في الجزء مكان المنع فيها لا بعد وجوب اختيار حكم المحصر
 لم يوجب الحلق او التفصيل على الصد ووجوده لا يوجب تحققا لغيره
 ووجود افعال الصد فيه والاعتناء في محتمل وجوب احكامها معا للحق
 لكنه بعد اذا نظرنا في الغرض المحلل وندرك في الفروع والاول
 التحلل في استبعاد ذلك البعد لو كان التبعين والاعتناء
 في المكان والتفريق في الصد ولا يمكن ان يكونا في محتمل
 لوجود وجوب الحلق والتبعين الاحتمال وعدم تحلل الفروع
 بطور في محتمل كون الامر كذلك لو تدرج في بعض افعال احكامها حصل
 الاخر قبل اتمامه او لم يسرع اصيلا والظاهر ان محتمل الاول
 لوجوده او لا واستقر بعد عدم تحقق الاخر لانه متفرع بالاول محتمل
 تحقق

يتحقق المنع في الثاني وهو لو اذ المرض الذي لا يقدر على الذبح
 لا يخرج مثلا اذ احصل له عدمه وينبغي ان لا يقدر براه لا يبراه
 انه منع العدو وقد تحققت فيهما ما في قول الذين
 لاصح الاحصار والصد فالان تغلب الصد لانه
 المحتملة ويحكم الحنفي وتظهر الفائدة في الخصوصيات والاحكام
 الاخذ بالاحتمال في احكامها ولا فرق بين عروضاها او غائبات
 بل لو عرض الصد لغير المحصر والاعتناء بعد ذلك المصغر
 فترجح ما في السابق قوي فيما لم يماز كثره وفيما ذكره يظهر
 ما فيه مما يتم ان الاحكام المشتركة بينهما كونهما في الفروع
 وكذا المختصة والفوقية فلا يميز ذكرها فانه بطور او لا يميز
 مسلمة فتمنع به البلوى فداو لم يطلعه العلم فتكون عن سبب
 وهي انما اذا فعل ايها ما يسيطر في شئ من الطوائف او فاعلم
 على الوجه المجرى وسئل عن ان لو توفى عدا او جهلا او وقف بعرف
 وغير شئت الدليل وعنها ما ينفوت في وسبقه على الاحرام في
 للرعية يمنع قطاع الطريق عن الذهاب لانه حكمه وعدم حصول الرفعة
 والدليل ونحو ذلك هو مصدور في محتمل في الصد والتفريق لانه لا يصدق
 عليه بعد وجوبه للرعية يمنع انما ما يقدر على الذهاب لانه لا يصدق
 عن الطريق في هذا باق فان الاطلاق يندرج في المصغر والمصغر
 بالعد وبعد الاحرام وعرضه وكيفية منوعة عن ملكه فقط والوقوف

قبل دخول مكة وترك شي من المناكح وخروج منها مع لزوم عدم عليه
 هذا ليس كذلك وهو موضح ان قطاع الطرق لا يمنع عن النكاح
 بل يوافق ماله وكذا غيره من الموانع وانما ترك النكاح في الحرم
 لكان يتيسر له اما عمدا او جهلا حتى الامع للمنع او ايقظ
 ما يجد عن ما هو صدق يمنع العدو ويمنع لا يكون له الميل اليه اصلا
 اما لعدم قدرته او عدم تقصده وايضا هو جالس بينة والمفروض انه
 هو في الطريق وصدقه ويجعل الجرح في هذا في مثل هذه المسئلة
 مشكل ولعله قد قيل لا ينبغي ايجار التقصير او الخلق بعد الذبح ايضاً على
 من يسهل وايضا ايجار تقصده غير ظر الا ان يقول ان ذلك الاصل والظ
 انه اخذ في كلامه الدرس حيث قال لو وطن انكس في العدو ورضي
 نذا فانما ستم تحلل بالعدوان لم يخف الغوات والافعال والعدوان
 في الحرم الغوات فقد عن آياتها ما تحلل ايضاً وكذا لو قلنا يتقيد
 احرام التمتع بالغوات وعلى هذا الوضار كل بلد وما تحلل وتقتل
 العود في مقامه خوفاً الطريق فهو يصدق في التحلل بالذبح والتقصر
 وانما يقال ان كلامه الذي لا يند عليه ان كلامه في صفة عقره وحق
 الحرم الغوات نقلاً وانما نقل الله او اراد انما بها فقد عمنه ولم تحلل وخرج
 بلده فدخل الحرم المصدور في الحرم وانما على تقدير الحاقه بان المصدور وانما
 لمحق المصدور في الحرم لو قلنا بان حكم كل فرقة انما يطلق المصدور
 كانا وغيره ان يعين بان يستقل بغيره اليها او يستقل بغيره في الحرم
 افعلها

افعلها للتفصيل فاذا حصل له صدق او حصر عن افعالها ما في افعالها
 بشرط ان يقصد ذلك بحيث لو لا المانع لكانت لا يصدق
 النكاح جازية كتم وعدم التحلل حتى يتحقق المنع الا ان يكون
 علما لا طين فقامل وانما لو ارتفع العدو بالمال لا يصدق وهو الذي
 هنا وان قلنا بعدم وجوبه اصلا كما يراى في قوله ودفع القصد
 لفعله العدو هنا وتقصير في لو جهلا لعدم اقل ما يصدق فقامل
 سيما في الجاهل وقيل انما يان قد يصدق اما دليل الا ان يكون في يوم
 وجوب العرض على فاته انما في ما يصدق معوسه زعمار التقدم المنقول
 عن الفقهاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال فرار من خوفه فادرك الحج
 واما فادرك او يصدق او يمتنع قدم وقد فاته الحج فليجزم بالحديث
 وفيه كدلالة على ادراك الحج بالمرء ولو كان افضل اكله وعلمه
 صحيح على النظر وهو على الاشتغال في غير احتياج للالتفات بل
 وينقسم اليه عموم ادله الصدق العمري فانه يصدق عليه فقامل في بيان
 النظر والاختيار انما على الذي قدمه بعد يقين بان الحج العمري
 وهو غير كاف في ما نحن فيه تارة وان صدق الصدق عليه في غير ظاهر
 الامر وان كان مملكتا ونسباً بالتبعية بالسهل وعدم الحج واليقين
 والجواز في غير اشداء ووجه الاصل في غير ان يفعل عن الخلاف وانما
 الحج العاصم بعد هذا من غير نظر وقد يكون له اوله وثانيه وما
 اعلم به هو النظر الى العسر والميسر واما تقصير فمن كان في الحرم

يعلم من قوله علم ما هو المأمور به من صحة التهذيب والفتية وفي الكافي
 ايضا كمنه غير صحيح رواه حماد بن عمار عن ابي عبد الله عم قال امر رسول الله
 صلى الله عليه وآله على كونه عروة الفاضل والعلامة في كل
 امر فقال ابو عبد الله هو انك تفعل ما لا يضر الله ولا الناس
 ثم ايضا اوبه اذن فراس فدية فحسب ما اوصى او صدق او نكح
 وانما في رواية اخرى صلى الله عليه وآله وسلم على كل من اكل من طعام
 ايام الصدقة على مسكين كل يوم طعمان والنكاح ثلثه وقال ابو
 عبد الله عم وكل شيء في القرآن او قضاه بالخير بخلاف ما شاء
 وكل شيء في القرآن فمن لم يجد فعله كذا افاض بالخير فذلك على آية
 على نقد حصوله من غير اذن في الراس سواه وان لم يكن صا
 يحسن الحق وفعله لا يخرجه من فعله اذا كان ذلك الاحرام
 في سببه للمضار اما حصوله في زيادة كلفه او كما وبالحكمة ان يكون بحيث
 يفيق منه ان مثل هذا الضمان يمتنع ولا يتحقق عادة فان قدر
 فله ان يفعل ما يراه من دفع عنه الضرر والاذم من الاحرام والافتن
 الذي يحرم عليه فعلها فيه لو لم يكن كذا امر ضار ولم يكن له اذن في ذلك
 وان فعله ففعله فيه فلا بد من عمل وجوب الفعل في غير حال او
 لم يتغير في قوله اوجبه عليك فدية وغيره من غير مقتضى
 وجوب ذلك الفعل المنه عن الاضام اذا كان ما في غير مقتضى
 بشرط الفعل مستكره لا يحل الفعل وتوطؤه في مثل
 في فدية

في فدية ورايم اخر في المراء باليد الى فعله بل يقول بتمام
 في سببه او غيره محذوف وحمل الفدية والتقدير في الواجب عليه
 وهذا اول دليل على سببه في الجملة جزا الشرط ان كان في
 صيام مع ما عطف عليه بيان ذلك باليد واليد في الجملة
 النكاح شاه وان الصدقة اطعام مسكين كل واحد
 مدان وهو من سببه في الجملة وانما الجسد على ما ذكره في اليد فان
 الصوم ثلثه ايام وهذا التفضل في كل يوم في الفدية
 وجميع البيان انهم مع الاشارة فدية للامانة واولى حركات
 المروءة ان يتسارع ان الصدقة على مسكين وروى عن مسكين
 بهذا والمشهور عند اصحابنا اطعام غنم مسكين كل واحد مدان
 وقال في الدين سببه في الجملة وكذا في الاصل في الدين سببه في الجملة
 للشرع هو الخير الصالح كما نزلت الا ما ذكرناه وروى عن مسكين
 مسكين ما رواه عمر بن زبيرة عن ابي عبد الله قال قال الله في كتابه
 فمن كان منكم فريضا او به اذن فراس فدية فحسب ما اوصى او صدقة
 او نكح فمن عرض له اذن او وجع فليستطاع بالاسبق لا اذا
 كان صحيحا فالصيام كله ايام والصدقة على مسكين مسكين
 الطعام والنكاح شاه فدية فاطم ويطعم واما ما وجدنا
 في ذلك من غير الاصل وليس في يد الله ايام والتي كذا في الفدية
 في كنية الاطعام كل يوم هو مخير في الجملة فان كان ذلك في
 الاصل كما ذكره السيدان في خبر اخر عن زيد عن ابي عبد الله

قال اذا احصى الرجل فعبه يمد به فاذا ان ركب قبل ان يخرج منه فانه
 يندرج في شاة كان الذر احصى فيها ويصوم او يصعد على
 سبيلين والصوم ثلثة ايام والصدقة نصف صاع لكل من
 هذا ايضا يدل على الاول الا انه في المحصورين والذين في الطريق
 الاية ايضا الا انها حملت على الاعمال كما مر لعموم اللفظ والزيادة
 والظن عدم القابل بالفرق ثم ان الظاهر الاول للكنة الاخبار
 وصحة الخبر مع ثمة رواية فانها منقولة في الكتب الاربع مع
 سبعة روايات الثاني لانها رواية الا في التهذيب في اول التهذيب
 على قدر كونهما شيئا يعتد به في الجملة وفي الصحيح في الكتب الستة
 على ان روايته الثاني شمله على حوازي الاطراف للكنة للملك ولاحق
 الظ والمزور وعلى القطة ينبغي وهو لا ينبغي وايضا ليس فيها كراهة
 مد كما هو المطلوب الاول زيادة فائدة وهو ان يخرج اذا كان
 والشيء ان كان في المحدث وان الاول هو المختار والاولى في
 منه بطلان فذكر ما يدل على خلاف ذلك كما قيل في كتابه في بيان
 وحاصل كفاية هذا صيد النعام وبني يمد به وقع الخبر فيكون
 ويقتضيهما على البر ويصدق به لكل من كان في ان ولو خرج فقام على
 مدبر يربوا وان خرج صيام ثمانية عشر يوما فان لم يوفق يوصل
 بالبر والصدق بالخبر وكذا في غير ما في الباب وايضا في الجملة
 الخبر في مع التوراة والاولا في رواية في ثمانية عشر فيكون في غير

مد ان يكون التجنب به عند المنفعة لا عدد الامداد كما ذكره وانهم
 الاصل والاحصاء طمع الاول بغير مناسبي وسوان ظاهر الاية في
 هذا الحكم في كل من مضى من نفع بفعله ما نفعه المحرم كما حتمت بناء
 على ما تقدم وقصني الآية وحصة محرم البيان والبيان في تفسير
 القاضين من مجموع ذلك كالحق قوله نفع فاذا استتم ان فاذا استتم
 الموانع والعدو والمضرم وكل ما نفعه كذا في جميع البيان وفي تفسير
 القاضين والكتب في استتم الاحصاء او كنتم في حال امن وفي تفسير
 فيه الاحصاء بالجيش المنع المطابق للمضرم والعدو والحق في كراهة
 منه في الحنفية وفي القاضين المنع بالعدو كما هو في تفسيره في كتابه
 على ما مر وظاهر ان الاول اول الا ان ظا البلوغ واستتم ياتي عنه
 في الجملة كما استمر فيما سبق وغير بعيد حملها على ما هو في احوالها
 البلوغ فقد مر واما المتن فكل من فركت في جميع البيان فان
 اخلو في المصرا من وكذا عدم الحوز وايضا المصرا في حق من هو في الصم
 امر في جميع ما است رالية القاضين بقوله في حال امن وسورة العجوة
 انه مع تحصيل الاحصاء بالعدو ويحتمل امنه في ذلك فاذن ذلك
 فكانه في ذلك في واخذة تقليد لغز غير كذا في الا ان في غير القاضين
 الذي ذكره في الكتب في فذكره في تحصيله انه اذا احصى وانفقوا
 وكنتم في حال امن فاذن من على ان من نفعه ان استتم وان نفع
 بالعدو امنه في كراهة واستتم في اليوم للوقت ان استتم
 بالعدو في كراهة فكل الانتفاع بغيره اليه باج وقد عدا اصل

فمن انتفع بالسياسة ما كان حراما عليه ان يحرم بالحق فوجبت عليه
بما هو من اوصاف الدين ومن يهمل المتعة ودم النفس الذي
هو الوجه المقتضى بديها او يتخيرها في يوم النحر فوجبت
فيما اخلق او التقصير وفي تقسيم الامانة كانت مقتضى على
التقير واخره يدرك اليومين ويؤكد في الاخر اما واجبا او نذرا
خلافا وقدم في سبب حقيقة ان الله وولم يجد ما قالوا
عليه صام ايام ثلثة تنو اليك لاجتماع ظاهرا واخرا ويؤيد
الفرار وان كانت شاذة في الحق وسبقه فطلبنا بعد الوقوع
فمن شرط فعله حرامه ولا بد من العزم الذي هو عدم وجوبه
اصلا او فقدان ثلثة بمعنى عدم وجدان سبب زائد على ضرورة رايه
عادة حتى يبارك على ما ذكره ولكن لو تكلف فاشترى ثلثة ثمانية
اجزا قال في الدرر قيمة فاعلم انه لو صدق عليه الوعدان لوجب
ولا تقبل الصوم ولعل نظر الدرر في ان الصوم حرام لا غير
او كبح الدين بعد بيع ثياب التجهيز فاعلم ان الظاهر المعتبر في الوقف
فلم ينص على بيعه ولو كان ثياب تحمله او غيره لا بعد وجوب
بيعهم ورايه لظاهر بغيره فاعلم ان لم يجد الدين وتزوج وحيد
التميز خلفه عند تقديسه بغيره بغيره او يتخير بطور الحق ان يكون
والا في الثاني فلو كان الثياب الاحبار وان كان ظاهر الالباب يقتضي العمل
بالصوم على تقدير النحر في العمل عن الدين ورايه بنفسه كما هو في باب

الحسن

الحسن يراحت نقل عنه الاطلاقة وجوب الصوم بعد النحر عن الدين
ونذره بغيره او رايه وهو الظاهر الالباب فلو لم يكن دليله على خلافه
لا يخرج عنه ولا يتجاوز النحر اليه كما هو في التقصير والوجه
حرز ولا يتغير الخروج عنه بغيره وايضا ظاهره باخرها مقتضى
الدين فانه اذا كونه ثلثة في التقير وهو ما دخل في الثانية
الا بانه دخل في الاولى وفيه الفاضل ما كمل له سبعة عشر وقيل
وكذا شرط كونه تاما فلا يخرج من الاعمال والمرصع الاعمال التي
عجزه ولا الاحبار ولا ما كمل له من الداخل ولا تقطوع الاذن
ولو قيل لا ولا التحصير ولا المجموع كذلك الشرط اكونه كسبا بمعنى
التمسك على طهارة ولو كان بالظن مع طهارة فلا ينقض الخطا
المعلوم بعد الذبح بالاختيار ولعل الاجماع في البعض فاعلم
فان ط الالباب خلاف ذلك فاعلم ان لم يجد ما يصح للاخراج والتقصير
على ما علمت لا تفعل فانه لا يجوز الخروج عن الالباب وتقصير الالباب
الصلاصة كذلك يوجب وكذا اخره بغير واحد عن النحر واحد مثل
سبعة او بعض سواء كانوا او اياهم في اجزاء او اجزاء الالباب
او الاضطرار والاضطرار كما اختار البعض خلافا لظاهر الالباب فان وجد
ما يصح لاجزاء من الالباب بثلثة والافلا ولا يسعد جوار الاستنابة في
التميز كما صرح لان الظاهر ان المقصود هو الذبح وان فاعلم ان كان للامانة
في بعض الاخبار مثلا اخره بغيره في الضال عن صاحب مع فساد وجوب
النسابة فيكون عيانا كما ذكره الاحبار ولكن خشي من وجود الدليل
على الاستنابة اذ لا ينافيه في العيان الا انه لا امره في الالباب على

فعل الذبح بنف على الذبح ايض فلا يسعد سماعه تخرج الصلاة
 بوجود الدليل في الجملة ولذا انقضت بانه ومكانه ومراعاته وظهور
 منحه واما زمان الانقضاء في الصوم فبما ان قول الذبح
 لا يخطر بالبال قبل التناول وتكون في وقت سابق ذراعي زمان
 منه وذلك ايض غير بعيد عنهم بشرط اعتقاد عدم الوجوه
 محله والظاهر خلاف فيه دلل عليه الاخبار ايض واما قبله
 بعد الجوع قليل والبناء على وجوب المذبح اجرام المذبح ظاهر
 على ما نقله في الدرر وهو بناء على ان قول ايض فيه عن الخلاف ادراك
 المذبح في الحرم المحج بالاخلاق وتحت الصوم قبل اجرام المحج بقصد
 اذا انظر في حرم المذبح بالعموم المحج وهو في الواقع لا يمتنع
 زمانه وايض الظاهر ان وجوب الصوم انما تحقق بوجوب تحقق
 العجز عن المذبح فكيف يجوز قبل وجوبه فانظر في عدم الصوم
 حتى ياتي زمان المذبح وقدر منتهى كانهم في ظاهره يوجب الاعتقاد
 لعدم المحل وايض قول الاخبار بسقوط الصوم بعقب المذبح يوجب
 ذبايح ولا يصح بعيدا من خلاف طال الية على ما يفهم من الصوم التمسك
 في الحج يعني في طمه وكانهم حملوا على ايام وهو طول ذراعي وقت
 وفي الاخبار ما يدل على سقوطه غير بعيد ولكن الانتقال الى المذبح
 يحتاج للدليل فلو علم اجزاء او اجزاء بانفسها واما ان فلا بد
 تكون في حرم الا انهم قالوا ان اقام في مكة فليس في حرم الا انهم
 او مضوا شهرهم للصوم للاخبار ولا بد من ثبوتها واقعة في الحرف على انها

الرصوع
 سبع

شان

شان الصوم بما الواحد ولو وجد المذبح بعد الصوم فالظاهر
 للامه والحج وحله في محل الذبح قوله في حرمه كماله في حرمه
 ان الصوم تام في اليد عليه بحيث لا يقض لو اياه عن ثواب مبدله وهو
 وهو يروي عن ابي جعفر عليه السلام في التهذيب وقيل في كونه للمنا
 كما يحفظ الحجاب وقيل لا دفع لوجه كونه الواجب ويحكي او في قوله ويحكي
 في غير هذا المحل وقيل يحصل علمان اجمالي وتفصيلي وذلك في حرم
 التمتع عندنا وعند ابي حنيفة واصحابه لان الحرام في التمتع وهو
 عنه كالمذبح والصوم اذا عجز عنه كاسور اياها في حرمه
 يجوز التمتع لاسهل منه ايض ولكن لا يلزمهم المذبح ويكون التمتع
 ممدد ولا يلزم عدم الوقوف من اجزاء على التمتع او المذبح او الصوم
 وهو مناف لظ اول الالام في التمسك وتخصيصه بغيره لم يكن بعيد
 فوقف كلام ابيه في نعم انه في التام في ذلك فارجع دين
 الى التمتع عندنا في حنيفة لانه لا منع ولا فرق بينه وبين
 واصح اذ ظاهر الالام عدم التمتع فقط لان القرآن ايضا في قوله
 فما من الايام احرام الحرام على الالام لا العكس ايض فيها وجوب
 على من تمتع او قرب فلا يلزم للحنابلة عندنا في حنيفة باجوز في الاكل
 منها بخلاف التمتع والافاق وذلك في خلاف ظاهر الالام وغير واضح
 الدليل والصحيح والاصح عدم وجوبه لانه لا يثبت بدليل في حال
 فالتمتع فرض في حرم الحرام اي غير حاضره وهو في حرمه في حرمه
 فقدر زمانه واربعين يوما عند اكثر الاحباب وعندنا في حرمه

ساعة كذا منها ومنه في جميع البيان وسئل يقول صلى الله عليه وسلم
ويوم العيد وانما جعلت في جزء منها وفيه تأمل واضح اذا التفت
نماطاً لانه جعل في المأزاة لغيره طافا للردية ويوم الجمعة
طافا الزمان لفعل الاستلزام وقوعه في كل ذلك الزمان غفلا
في المكان مثل قولك هلست ببلد كذا او في بيت كذا او في محل كذا او
كذا ما لا يتناهى فيها نحن فيه جعلته في الحج حراما ووقته كذا
قال فان الحج له في الحج وهو في هذا المقام ظاهر في الغنى
ففي الاول ما سألني بخلاف الثاني لو لم يرد قوله تعالى وقسم
سنة كذا المكان مسلم في المصحح على كونه قد فسح فيه لظهور
دونه فان المبدأ من لا اقل حجة لعقد افعال الحج في زمان كان
وما لا يقضي منى قال وذر العقول ونسج ذراحي بكلمة التي عندينا
والعصر عند الحنفية وذو الحج كل عند مالك في هذا الخلاف المذكور
وقت احرام ووقت اتمامه وقت احرام او ما لا يقترن به والماست
فان ما كالم الحرام بعينه ذراحي وابو حنيفة وانما احرام
قبله والافعال استلزامه ووقته انما الظاهر لا يصح بالاحرام
للموقت يتحقق فوعده فان الوقت في كل من الا ان يكون
عنده كذا ما لم يصح بعينه المأزاة والى وانما يرد في
العمامة جميع الناس غير الحج في هذه النسخة انما يرد في مالك

وايه كذا به الاحرام بالعمامة عند مالك الاستلزام القول بان طول
ذراحي كل من الحج بمعنى ان لا يحسن فيه فلا يكون او ما يقول مالك
كما قاله وقت قالوا وجهه ان العمرة غير صحيح فيها عند عمر بن الخطاب
فخلص الحج لا يحل فيها للعمرة وعن عمر انه كان يحقق الناس
بالدوم ونهاهم عن الاعتناء به فان الطواف سجد وقوم
لا كراهية وقوع غيره فيه لو كان حراما عنده لكان فاسدا
في الجملة مع ان قول عمر لم يرد فان قول الصحابي لم يحرم وانما لا حجة
لقوله وايضا من الناس لعقد مكره لا يجوز فاعل كان عنده حراما
لكنه لا يصح وجها لقوله مالك فكان في قول صاحب اللسان قالوا
استأثروا في هذه الامور حيثما استدلوا وايضا قد وجه كلام مالك
ما استأثروا به بقوله وقالوا العلى في وقت حرام حراما
طواف الكعبة للآخر السنة وهذا مود لما قلنا وهو انما خلاف
كما هو الظاهر وان لم ينظر كونه وجها له الا بقوله ووجه وايضا يجوز
الى حنيف الاحرام بالحج فكلوا انما اللام وقوله بالكلية
لا يتحقق ولا يحرم عن النسخة انما الظاهر ما بعد حوان انما الحج
في غيرها والنسخة التي ذكره البضاوي وبعضها ذكره في اللسان
لغيره استأثروا في فرض الحج حيثما يقع الحج فطلقا الحج المتع
وعنه مختصا واجبا ففعله وسفله وانما ما يقع وحرم
علته محرمات الاحرام بالنسخة مطلقا او بالاعتبار او بالتعلق
اذا كان ساقا كما دل عليه صحيحه ومعه المتقدم قد دل على
التبعية اجملة وان الاحرام لا يتبعها الا بها خلافا لبعض الفقهاء

بدونها وانما ليس بركن كما قلناه عن الدعوى وقاله في جمع البيان
لا يعيد وادلت ايضا على اخر التمسك بطلان احد ما للفقهاء
فضعف خلاف بعض الاصحاب في تعيد احد ما للفقهاء بعين
التمسك للغير ونبه وادلت ايضا على وجوب اتمام الحج بعد
انقطاع بالحرام كما هو في كتب الاصحاب فان لم يتم على
ما ذكره القاضى في تعيد ولا يعيد ولا التمسك على وجوب اتمام
حج التمسك بالشرع وغيره لانه قد ذكرنا في الجمع التمسك
ثم قال من فرض اى فرضه مطلقا بالحرام فهو عليه الاثم
ولا يعيد فرضه بغيره لانها غير متحدة واحدا فانهم
المستوفى فليست العزم على كل واحد من تلك اصابعه لانه لا يرد
احرام في هذه الشقوق فوعد بها في عدم واحد بخلافه
العزم في غير الابدان ولبس الاخر وادلت ايضا على عدم صحة احرام الحج
الا في هذه الشقوق في التمسك ايضا فلا رقت اى الاجزاء والافاق
ان لا تزد في الاحداث اى قول لا والله وبلا والله محققا متفورا
على الظن كاذبا وصادقا هذا هو المستوفى بين الاصحاب وعليه الروايات
في الحج اى في تلبس البقاء والحج وفرضه على الوجه المذكور ويحتمل
ان يكون المراد فلا يحسن ايضا والكلام كما هو الرتبة في اللغة
كما في القاضى فلا حرج او فلا يحسن من الكلام وصاحب الكتاب
ايضا ولكنه يعيد له قوله تحت قوله ولا فسوق بالمعنى الذي ذكرناه
ولا يعيد

ولا يعيد حمله على الجاء وما يتبعه من الحجم فالن في الاحرام قبل
التقبل وغيره حتى العقد والتهادة عليه كما هو المذكور في الكتب
بمعاونه الاخبار وقال ايضا ولا يخرج عن حدود التمسك بالبيان
وارتكابا المحظورات بل في فلا رقت ايضا بالمعنى الذي ذكرناه
المحظورات ايضا لئلا يلزم التحصيل بفعل المحرمات وخرج من الوجوه
ايضا وقارن في في تعيد والفسوق والافاق عن حدود التمسك
بما في السائر والتمسك بالالتزام وكانت اشار لان التحصيل
ليس بيبين والتعمد اذ في يتوكل ذلك وان موافق للمع فانه في القبح
الحرفي عنها الطاهر كما قاله في جمع البيان وكان القاضى هو من قوله
ورق التمسك ايضا فليست تحيد وعلى كل التبادر بحرم ما كان فيها
حراما مطلقا في حال الحج للتمسك بالمعنى في تحريم ما كان فيها
وما كانت مستغنى في انفسها ففي الحج ايقع كل حرم في الصلوات
والنظير بقراءة القرآن والتطهير من الصلوات وكسبها لعل
المراد القضا المحرم الا ان تكون ذلك مطلقا مما اعتد القاضى
وصاحب الكتاب في وقال في تفسير الاحوال الامروا مع عدم
والرفقة كان المراد لا مفهوم ولا سائر الاغضار على
جهة المحام كما ذكرنا في مجموع البيان ونسب لما في كتابين
سجود واخر في غير ايضا في نفس الاحوال وانما لا خلاف
ولا شك في الحج وذلك ان وقت كانت كالفسوق
فتقوى المستوفى الحرام وسائر التوريعون يعرفون وكانوا

يشتون الشر فيقيدون الحس وبخسرونه اخرى ولكن هذا
المعنى هنا قراءة الاولى بالنصب بمعنى النهي والثالث بالرفع
بمعنى التحسين كما فعله في قوله وقال كما انهم نفى التثنية على قصد النهي
في الالف والدلالة على انها حقيقة بان لا يكون يعني اراد النهي
من هذه الالف في ايام الحج وذكرها بطريق النفي للدلالة
على نفي الخبر والحقيقة المفيدة للجمهور والمبالغة للتاكيد والاهتمام
بعدم وقوعها فلا تنفي الخبر ويحتمل كسبي على الفتح وفي الحج
متعلق بمفعل مفعول مفعول او جازية او محتملة جازية الشك
ان في الحج والعابد محذور في مثل او يرتفع نفي لا يرتفع ويحتمل
ايضاً واليا في عطف عليه مع تكرير التاكيد في الكلام بالرفع
والعنى واحد والتركيب ايضاً الا ان لاح بمعنى ليس وليس كسبي
لعدم حواز الرفع للكونية تكلم ففرد والواو ايضا كما لان
النكس في سياق النفي تفيد العموم فادات العوم كالتنوين
في حمله فنقول صاحب مجمع البيان بان دلاله الرفع على العموم لان
يعلم في المحذور انه ليس في رقت واحد لكنه جميع ضروري في الحج
الا ان يريد ان لا يكون في رقت واحدة او في جميع ضروري في الحج
فخر بقوله ايضاً ويا تفعلوا او ان نوع في الجنس او كالحج وغيره
وسواء كان فعل من او ترك في رقت ولا يبعد إطلاق الفعل
اعتباراً للرفع وغيره ويدل عليه ذكره بعد النهي في رقت وغيره
وتنكير خبره بجايزكم به الله المتكف جميع صفات الكمال العلم
والقدرة

والقدرة والعدل في وضع علم بالعمل المستحق للجزا كان الجزا
مبالغة زائدة في عدم قوته وتوفيره وحسنه على فعل الخير
بعد النهي كما ان في تنكير خبره وذكر ما المصنوع للجمهور والاهتمام
تم البيان وذكر لفظ الله المستحق لجميع الصفات والدلالة على كماله
وقائه وحسنه على الخير عقيب النهي في الحج وان يستعملوا
القبيل في الكلام المحسن وكان الفوق البر والتفوق وكان
الحمد والوفاء والاعلاق الجميلة اذ يجعلوا فعل الخير
عبارة عن ضبط انفسهم لا يوجد بينهم ما هو اعين ويضربون
نفساً وتزود وافان خير الزاد التقوى ارجعوا زادكم الله
اتقاء القبايح فان خير الزاد اتقاء بها والنعم اول الزاد
لعمادكم التقوى وهو كما فعل الطاعات ونزل المعاصيات فانه
خير الزاد اي خير وكل زاد ولا يبعد جعل الخطاب للجمهور المكلفين
وكانه ذكره من ان الحاج لا بد ان ياخذ زاد السفر قصراً أو قسراً
الزاد للامر البعيد حق واول ويرجعوا خذ به انه النفي وانتهى لما
ياخذ الزاد فستكمل عليه فام ياخذ خير الزاد فانه لو اخذ ذلك الزاد
ولم ياخذ التقوى لم يكن بالجموع اما ظاهره في الدنيا ما ان تقوى في الدنيا
سريعاً فيبقى بلا زاد وحقيقة في الآخرة فلا يبعد ان يكون
استان للزاد والزيادة للمجاويز والمائل والمستند والركب
ما يجتاز اليه المجاوز بحسب التصريح بما كالتعريف والقابيل انتم الله

والاعتماد على اذ النور سواء الراد الحقيق دون غيرها والطبع
 الثاني الذي من مظهر التلخيص وهو هذه الاحتمالات العديدة
 الحار وقيل ترتب في اصل النور كالتواخي ولا يتبع وروى
 ويقولون نحن نتوكلون قتلونون كذا وعلا الاوتقلا
 على التفسير فانهم وان تزودوا وتتقوا السوا والاشغال
 عليهم وانقوتون اي انقوتوني وخافون كذا واليا والالتفات
 بالسكر وهو كثر في ان عاقبة او اتقوا معاصي التي هي سبب
 العقاب وانقوتوني فيما اترككم به ونهيتكم عنه المجمع واحد
 يا اولي الالباب لا تدعوا العتول لكم العقل بالبلدان لم يزل
 خاضع لبلدان الان اعقله وبه يفوز بالسفاد كلها
 وخضعت الخطا لانهم الامم لا تدعوا فان خضعت العقول الله تقواه
 فكان فيكم شقاسة لا عقل له وسوءه من العقل والنقل
 وفيه تالكيد اخر وكثره على التقوى وان لا يكون المعقود
 هو الله حيث قال انقوتوه فان التقوى اذ المكن لله من كل يقول
 بل على البين والحق وهو المعصود او التمر من كل شيء
 وهو مقتضى العقل الجرد اليك والتميز فليدرك من الخطا
 به بدونه الساكنه لم عليه عينا ان يتقوا فضلا عن ان يكونوا
 قسمة فخرات فاذا ذكر الله عند المجد الحرام واذا ذكره كما لم يكن
 وان كنتم

وان كنتم من قبله الضالين اي ليس عليكم ذنب مخرج وانتم وان
 تطلبوا الخذوف خروا الحجر عن ان قيسا وهو بعد منقوب
 بنزع الحافظ وفضلا لا تفعلوا يتقوا اي عطا ورزوا بالحق
 قيل كان المسلمون يتحاجون في الحج والاول الاسلام لرغم ان الحج
 الحج وهو فعل الحجاب عليه فرفع الله سبحانه بهذه الامة لانهم
 وقيل كانوا يتحاجون الاجرم في الحج فرفع ذلك فعل التقدير
 صريحة في عدم المساواة بين الحج والتجارة وهذا الاجرم
 انه مناف للاخلاص والامانة فانه يقصد بفعل الحج القرية ليس
 خارج عنه كحصيل المار فان العمل الذي له الاجرم سدا للحد من
 بداخل الحج وليس بعبادة بل قد يحصل التواري والاحكام كما يقصد
 كحصيل المعاش الواجب او البذر او يوحى في الحج وغيره كما يحصل
 المار والتواري به عليه الروايات وكان التواري بعبادة فعمله
 مشروع وبانه لو لم يسرع في الفعل ولكن حضور القرية المعصية
 مشكل منافا بل فانه لا يخذل في بعد سوية بالنظر في القرية يكون
 غير الذر اعين بعض الاصحاب في غير هذه الصور انما هو بعيد
 الحصول فان فعلها بعد الاجازة فيكون لليق فقط اذ لا يحصل
 سي حيث وجب فعلها بعد عقدا لاجازة فانه فعل من اجلكم
 المستفاد من الامة هو جواز التماس والاجرم والذم مع الحج
 وقيل لغناه لاجتماع عليكم في طلب المعصية وقال في جمع البيان

الاول وور عن ابي عبد الله عليه السلام والى ان غنى عن ابي عبد الله عليه السلام
اللعن فاذا افضتم غزواتكم فقمتم عنها بعد الاجتماع فيها من
نقص الماء اذا صببتم بكمز واصل افضتم انفسكم في ذوق النقص
لما ذوقتم في البصر اي ذوقتم نفسكم وعرفتم جمع غزواتكم
لا في المحض كقولهم ما نوتن مع من انصرف للعلم والنائب
لان ثبوتها تنور العالم وهذا التنوير غير متوقع في غير محض
عنه هو تنوير القلب انما يمنع من ذلك لان متوهمات المنع التنوير
ولما يمنع التنوير يمنع التابع اية ما يطول الاول من ذلك
بغيره او في غير العاقل وقال في ورايه ان تاهي للنائب
بل يوجب الا ان علم الحجة والسناء مقدم لان المذكور يمنع من
كافر النسب وغيرها والطاويل حكم النائب حار عليه والذاهب اليها
الضمير الموت ويصوبه ولو باعتبار معانيها وسر الارض المحض
او انها ما يفرد بها ويريد عليه الا في فناءها واما ذلك الموت
يعرفه او عرف فقبل لانه وصف لابي ابيهم ولما راه قال في وقتها
جبريل يعلم الناس في هذا الموت قال عرف فقبل لان آدم وحواء
تعارفاهما بعد ان تعارفا و قبل لان الناس يعارفون بعضا
وقبل لانه راى ابراهيم في المنام ذبح ولده وتعلم انه ابنه لانه لا وراه
ثانية قسم اليوم الاول يوم الروم والثاني يومه وهذا المقدم في اليوم
لا المكان يقيم وجه المكان ايضاً قائم واما وجه المقدم الاخر في المقدم

فقط لانه علامته للناس والعباد ومعلم للحج والدعاء والصلوة
والسبب عنده وتسمي جميع لانه جميع في جميع والعباد
او جميع انفسهم والمزلة لانه جميع لانه جميع في جميع والعباد
مخبر في المازن ولا واد في نفسه واما في صفة الجرام بحسب
والجرام المراد منها الوضوء والذكر في بعضه غير متوقع في الناس
وهو متوقع في غيره من غير في ورايه في ذلك ايضاً في الناس
ابراهيم في من في ان يعطيه الله فداه بكم فكان الله
الله عز وجل اذا افضتم اي اذكروا الله في العلم والكتب والفتا عليه
والدعوات او صلوا في العباد واذكروه في العلم والفتا
الله بالثبات وان شئتم في العلم والفتا في العلم والفتا
الله واذكروه في العلم والفتا في العلم والفتا في العلم والفتا
المسألة في العلم والفتا في العلم والفتا في العلم والفتا في العلم
او قبل بعث محمد صلى الله عليه واله وهو بعد لقطا ومعنى لقطا كانت
اي الحاصل بالانما والطاهر والمناسك فان من مخفف في المنفعة واللام
من التاكيد في الفارق من النافعة والمخفف او منها او من الرتبة في ذلك
نظامها وقوة في العلم والفتا في العلم والفتا في العلم والفتا
والا فانه منها في العلم والفتا في العلم والفتا في العلم والفتا
نظامها وقوة في العلم والفتا في العلم والفتا في العلم والفتا
غير في العلم والفتا في العلم والفتا في العلم والفتا في العلم
المراد بالوقوف منها وهو ايضاً في العلم والفتا في العلم والفتا في العلم

١١٢
 عن رجل وقف بالموقف فاصابته دابة الناس فيني تنظر الى الناس
 ولا يدعوه حتى افاض الناس فابا احرز فوفى عن قال الله تعالى
 لعرفى الظهور والعرضت ودعا قلنا بل قال ففرقنا كل ما وقف
 وقت الجبل فهو افضل والاخر ولا ذكرنا الموصلي قال يا سبحان الله
 عن رجل وقف بالموقف فاتاها فغابته او نفي بوضوءه او خروجه من
 ان يذكر الله كسرى او يدعوه فاستغفر بالجمع والكاء عن التمام او
 فقال لا اراى علمه شيئا وقد اسألتني فقلت نعم انما هو احد اهل
 الموقف بحسبنا اهل الموقف جميعا فوفى ان يفيض حسنة ثم يوفى
 دلاله على عدم الاستغفار والتواضع العظيم للصبي الامام
 الدائم على الجواب فصح رحمه الرابع ثم افيضوا حيث كان
 واستغفروا الله ان الله غفير رحيم فبذلوا جميعا وعرفوا ان المذلة
 فهو امر غريب يوفى عرفهم بالمذلة كما هو الواجب على سائرهم
 ما كانوا يفتنون بعرفهم الناس فوعا عليهم يقولون نحن اسلم الله
 ولا يخرج منه مثل الناس لا يفتن بالموقف فامر وانتم في ذلك ففعلوا
 يفعلهم الناس قال في مجمع الباء وهو المروي عن اهل البيت ويكون
 ثم في التقاض بين المشتري نفعي اذا افضت فعرفت ثم ليكن او ختم
 باقريل ايضه فعرفت كسائر الناس لا المذلة فقط فان ملكه ام
 ومنه واجبة فينبها بعد كثير يقولون انما ليك ثم لا يفتن كسرى
 لا اشارة لا تفتن وانما الاحسان للالكريم والاحسان لا يفتن هكذا
 فيلك الكسوف وغيره ولا يخفى ان الامر بالا فافهم فعرفت ثم بعد
 ذكره

١١٢
 ذكره او الاما لا تناسب وان المعطوف والمجرى ام لا فيعلق
 في المعطوف في المعطوف عليه بل من فعلهم واما وانه
 ففادى وانه ليس احسن من الناس ثم لا يحسن ثم لا يحسن ثم لا يحسن
 وقيل ان لم افضت واما المذلة لم يفتن بل يكون الامر كذا ان
 المراد بالناس آدم او امراة اسمعيل وغيرهم من الانبياء
 والامم المتقدمين يعني ان يوفى المشرك والانافضه كل من
 شرع فقدم لا يغيب ويوم وهذا هو الناس المعنى ثم ووفى
 الاية حيث قال فاذا افضت فعرفوا للمذلة فكونوا بالمشرك
 افيضوا عنه لا من ففهم الموقوفان فزواضه ففهم البيان
 عن ابي عبد الله عليه السلام في تغفل السرع وفعل المحرمات والواجبات
 الذنور التي فعلتم في تغفل السرع وفعل المحرمات والواجبات
 بالقدم على ما سلف والعدم على العدم فبعد ان اسلمت للمقدم
 والرحمة ويغفر ذنوب المستغفر ويغفر عليه ويدل على الاو فصح معويه
 من عما عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غفرت شيئا فافضت به
 الناس عليكم السكين والوفاء وافضت بالاستغفار قال الله تعالى
 يقول ثم افيضوا حيث افاض الناس واستغفروا الله والظن ان الاستغفار
 يكون بالمسح في طرية على الاول ويحتمل في عرفه كانه الواسع
 الثاني يعني وطريقها وكونه بالمسح بعيد ويهبط الا ان الظن
 انه ما ذنبت احد الا وهو الاستغفار والذكر في فيم على الاحكام
 او على الدعاء والذكر في قوله المضمون في قوله واذا غفرت شيئا فافضت به
 او على حور النسيم بطلها ان شربنا الله وقيل والله هو ولي كل
 الله الى ما اذا افضت ثم فاذكرنا الله كذا كذا او اسد

فمن الناس من يقولون ربنا انتا في الدنيا واما في الآخرة فخلق
امر اخر ومنهم من يقولون ربنا انتا في الدنيا واما في الآخرة
فخلق اخر والناظر اخرى ولكم نصيب مما ليسوا
سويون الحكيم ان اذا فرغتم من عباد الله انما تحموا الا انتم
منكم ومن يطلع على العباد اطلاق المصدا المفعول او يكون
بمعناه المصدا اي اذا فعلتم افعالكم التي كانت عبادا او يكون
اسم مكان اطلاق علمها او يكون المضاف محذوف اي علمها
فما كذا فاذكروا الله كذا كذا اي ان ذكر الله كذا كذا
فكذلك كذا في علم النفس المفعول فطلق محذوف او كان
الحاف بمعنى مثل اسم مضاف او حرفا متعلقا بغيره
الذكر وانما مفعول كذا كذا اي يكون ذكر الله اما ساو
لذكر الله او اشد واكثر واعل ذكر الله الا يا ذكر الله
استدركه يكون في حقيقته ذكر الا في حقيقته فهو دفع التثنية
وان كان بعدا في قوله طار زبد فافهم ويحتمل جعل
الذكر بمعنى الذكر كذا كذا في قوله مجرور او مفعول الذكر
على فقد جعل الذكر بمعنى الذكر مجازا للمبالغة وعلل انما
بمعنى او كذا كذا قوم كذا او مفعول كذا كذا او على
ان مفعول كذا كذا هو كذا او كذا او كذا كذا كذا كذا
والله اعلم بالصواب ههنا فان العلم كذا كذا كذا
بعضه غير جليل غطف على الله والمراد بالذكر هو التذكير
والله باقيد او يكون الانسان للرجاء الدعاء مطلقا في تلك
الاماني

الا ما كان في الدنيا وما ذكر في الدنيا ما روي عن ابي جعفر
عم انه ان قرنته كانوا اذا فرغوا من الحج جمعوا بين
مفاخر ابايهم وذكرهم ابايهم القديم وابادهم اجتمعهم الله
ان لا تذكره في حقهم في هذا الموضع واشد ذكره او زبد
على ذلك ان يذكره الله تعالى وبعدوا الاله وشكروا الله
والاله لا ابايهم وان كان الله اعلمهم لا بد من لان الله اعظم واماد
عندهم انهم لان الله سبحانه هو المنعم بتلك المآثر والمفاتيح عليهم
ابائهم وقيل ايضا فانتم نعموا بالله وافرغوا اليكم بغير العبي
للله في جميعهم ويستقل بذكره فيقول الله في الناس قالون
هذا تفصيل للذكر في الناس من حيث لا يتفكر لا يطلع كذا الله
الاستماع الدنيا وتكثر بطلبه من الناس والمراد به الحج على الله
والاستاد اقيم ارجع اعطاه في الدنيا وما هو الا في الدنيا
فانسان فيهم مقصود على الدنيا فطغى او ما لم يطلع على
والاول اوله لما ذكر سبحانه دعاء من في الدنيا فوطي
تلك المواقف السريفة والارضية عنهم يا يسالم المؤمنين فيها
في الدعاء الذي رغب فيها فقالون فيقول ربنا انتا في الدنيا حسنة
يعني اعطنا الصم واللفا ووفيقا في الدنيا وفي الآخرة
والرحم وقيل نعم الدنيا ونعم الآخرة وعن ابي عبد الله انها نعم
الرزق والمعارف من الخلق في الدنيا ورضوان الله وخيم
وقيل المآثر في الدنيا والآخرة الحسنة وروى عن النبي صلى الله عليه وآله
اوتي قلبا ساورا اول ما ذكره روي عنه تفصيله على ما روي

عن محمد بن يعقوب الكليني في العباره مجمل بحمل تعقيبكم
ثبت او لم يثبت ثبت كبر التكيه المعلوم او لفظه
وغيره لكن فلا يكتفى بها التاويل فيما هو المحقق في الامر وايضا
ورد في بعض الروايات في تكميله عيد الفطر فلو رآه
النفاش عنه مثل ما تقدم الاخذ فاسد العلم ما روي
الحج بن يوسف بن عمار عن ابي عبد الله عم بكلمه الفطر
الفطر كما يليك العشر فلا يفتد ان يكون المراد هنا
الجنبايات ان لا قول تكميله عيد الاضحى علم ما نقلنا في الفطر
ويكون ليالم الفطر وصحيته ان لا يبعد كسر الفاء
ليسه العيد وعقبه الصبح وصلوة العيد كما هو المشهور ويكون
المراد بالعدد يوم الغاشر وما بعده فبذلك في مجمل الامر
الخصم هو ان الفطر الاول في اليوم الثاني في ايام التشريق وهو
الثاني عشر والافضل ان يفتد في الفطر احدى اليومين
وسواء ايام التشريق اذ الفطر الاول لا يبان في بعد
الشمس والغروب ويغزى في ذلك اليوم فلا خوف من
الوقوع وان عارض ذلك في الفطر الاضطرار الى اعلان
الوقوع فليجوز في الفطر ما هو في ذاته من غير
الزمان وما في مجمل بين دراجه عمه كانه الضاع
عمه في يمينه وقيل ان في عمه يقول في الفطر
التي لم يفتد بها فقلت لم يفتد في الفطر كما روي في بعض

عليه في صفة معوية بن عمار قال ينبغي ان يتجلى في يومه ان يترك
عن الصدقة في تقضى اليوم الثالث فيمكن حلها على الاحباب
ويكون ذلك هو ما يجمع اليه يعلموا ان الله تعالى واتقوا الله اي
احسنوا بعبادته واعلموا انكم اليه محشرون واي
تحققوا انكم بعد موتكم جميعون الى الموضع الذي يحكم الله عليكم به
عن اعمالكم فقيهكم بمرئوسه وتغيبه وتختوفه وتزيت الساعه
واجعلنا البيت مقايمة للناس وامنا واتخذوا مقام
ابراهيم مصلوا وعندها الامم ابراهيم واسماعيل انظروا اسمي
للطافين والعالمين والكونين السبع في اللغة والدين
والمنزل والمراد منها ان البيت الحرام اعني الكعبة المقام بها النبي
الذي يتبارك اليه فياز يتوارى مقامه وقتا با اذا خرج او وضع
العوارب ترينها لو ركبها واعتارها كذا قال القاضى في صفة
في تفرها ذكره اولاف غفر الاستحقاق للعوارب بالعباد
عليه في الاما كثيرة فان العوان العزير ملوثة مثل جزاء
بما كانوا كثر تعلمون وقيلما يوجد صفة في الصنف لم يكن
فيها ما يدرك عليه كذا الاحقاد النبوة والامامة
المستورة بل العقل الذي يدركه فقايل والطائفة الذي
حوال السيرة والعالم المقيم على السيرة اللازمة كذا قوله
والع واليه يرجعون والبيت مقايمة مفعول جعلنا وامنا

عطف

عطف على سبابة والناس متعلق بمتابعة او بمقدور صفة لها واتخذوا
يتقديروا قلنا اتخذوا عطف على جعلنا ومصل مفعول اتخذوا
وفتح عمل السبعين متعلق به بمعنى جعلوا بعض الكائنات
في المقام او نفس مصل او للمائدة او للتبدي وكونهما زيد
احسنوا والعمد منها الامر كما مر به قال القاضى امرنا
ولعل المقام كون البيت معبدا فيمكن فيه وجوب عبادة غيره
ولعلها تكون الطواف وصلواته وباقى المناسك انما اذا كان
بغيرها وكونه موقفا من فيمكن فيه وجوب جعله كذلك فلا يفرق
لكن النجاسة في الحناء خارجة كما قال الزهري واليه يفتي
على ما نقل عنه القاضى ولكن فنهما مائلان الى كون البيت
بمعنى المرجع وامنا بمعنى اذا امن في العوارب الامم فان
النجس ما قبله على ما نقل وبمعنى ان لا يتعرض له بالخرار ولا الاكل
بالاذا في تحمله بحيث لهم ذلك يحتاج للرسالة فان استقامت
مطالبة الامم والامم تمثل منها بعيد مع انهم يقولون بذلك
اذا النجاسة الحرم لانهم في الامم الا المصلحة للبيت الا ان
يقال المصلحة للحرم بل هي للبيت او يقال انها المراد بالبيت
هو الحرم لان المنزلة المقامة والمرجع لكن بعيد الا ان الاحباب
ما يدرك عليه والاختيار يحتدل على انه المقام والامم وكان
لاختلاف تقدم فيه ويدرك عليه وقد علمه كان امنا كما يجي

وكذا قوله تعالى اجعل هذا بلدا عبدا وكن في الدلائل
فما مل الا ان لم روايات فبينه وكون الصلوة المخصوصة
في المقام المخصوص وكان المراد به ما هو المتعارف والمعلوم
للصلوة الان اذ الحقيقة لا يصل فيه ويؤثر عليه بعض الاجتهاد
ايضا او حمله الحرم فيكون من التسعير وكون المراد ببعض
وهو المقام الان فبقية وجوب صلوة وكونها في المقام وبني
ركعت الطواف في ان لا وجوب لغيره تاويله عليه السلام والارباب
ايضا واحيانا تطهير البيت على اربعة واسمى على الطائفتين
حول المئذنتين وللعاكفين والمعتكفين بالمعنى
المتعارف للاعتكاف والمصلي في الاضيق والاضيق في الوجود
بعض الاصحاب من وجوبه انما الذي هو من حيث هو
وعنه ما وكذا في قوله تعالى انما المشرعون وهم
شعراهم وقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا اولادكم على ما
مشكل لان جواز الازالة عليها او البيت على قدر ما يحول
النظر من النجاسة فان احتمل التطهير في الاضيق بالنجاسة والعاكف
احتمال الجمع وقد كثر التفسير في الاستدلال على ما هو
الاشكال في الاصل بوجوبه وقدم البيت في انما المشرعون
تغطية شعراهم بجملة ما وجوب الازالة المطلقة في مفهوم
وجوبه كاستدلاله على جواز التطهير في النجاسة المتقدمة
لا خلاف فيه ولا دليل على غير التام ان الصفا والروعة

من شعراهم فخرج البيت او اعلم فلا جناح عليه ان يطوف بها
وقد تطوع خيرا فان الله تعالى انما كان عليه السلام
في المسجد الحرام وبها الان دكانا معروفا في مكانها فالحج
هو القدادة وشرا فاصد البيت على اليوم المخصوص في
اليوم والمعم له الزمان في كل عاز يارته كذلك في جميع شعراهم
وهي العلامة في هذا اعلام فصار كانه وتعداته والحكام هو
الميل في الحق والطواف هو الدوران حول البيت وليس هو المقام
بما لا يتصور وقيل للتطوع هو التعبد بالنافذ في الطواف
الانقياد والمراد بالانقياد انما الذي يحذر بالانقياد في حيازة
شأنه اجمازا كما لو اقبلها فان ثنا الله وانما هي حصة
على الطاعة في كل وقت وفي كل حال ان كان مكانه نشأته
واصله يطوف بطواف قلبه الماء طاء وادعته ونصحه
اما لانه صفة تصدق في اي تطوع اخر او لانه قائم
بقام المصداق الله اي تطوع من تحذف المضاد واية هو
قائمة اعز بعباده او ففعلوا تطوع فانه يتصرف في فعله
النافع في طاعة والغير انما في فعله عباداته فالذبح او غير
فلا يخرج ولا ميل في الحق بل الساطع في كل حال في كل وقت
المتقوله انما في ذنوبه زائدة على وجهه عليه السلام والاعمال
والاعمال فان الله يحسنه ولا يفسد فانه محار ونحوه في البيت
وبغير الخرافات في حارن بها وانما لا يليق بحاله عدم اياته وفعله

خير اطعنا ذلك لانه كرم فمكن الاستدلال به على جواز الزيادة في
 الطواف والسعي على الواجب والموظف بل جميع الحركات والافعال
 حتى تكرار الصلوة والقيام والحج كما هو العادة في الجموع
 الممات فقاموا على كون السعي بينهما عبادا لانه قال تعالى
 اسرار محل العباد والذين يظفرون ان تلك العبادة
 الطواف والسعي بينهما وتخرج واللائم لا ينافي الوجوه
 لا يثبت فيه وكيفية ثابتة بعين واعتبار هذا اللفظ المعنى
 بالاباح لعدا المكلف كذلك على ما روينا انه كان عليها اقصا
 في الحيا عليه واسلمها كانوا يطوفون بها ويحجون الاصنام وكان
 ذلك انما وقيل ان هؤلاء الباطل واليهود كانوا يعبدون
 ولما انكسرت الاصنام زال ذلك ولكن ما كان للمسلمين
 فتحجروا عنه ما كانوا فعلت بعد فزع عنهم ذلك وانما يقولون
 وعلم الله ان يعلم ان ينكم الحجز وانما ان يكون المنعقدون
 ان كرم نخله واسلمها لم يكن معنى كون تطوع ونحوه
 الذي هو الطاعة يعني ان نفعها في حركاتها وانما والاصنام
 اجزى له ولقد علم ان ذلك يكون عند التطوع بمعنى الطاعة
 واجبة او مذكورة لا اله الا الله خاصة فانه في الماصلة والطاعة
 الانقياد كما هو متحقق في التقلد والواجب وانما هو في
 وكيفية كما يقول به اصحابنا في الحج والعمرة فالتقيا فبانتقام

للاية

للاية السيرة في النبي والائمة عنه ولعلم اجماع الطائفة ان
 واجبه ما لا بد ان نفعه على الرخصة بقوله صلى الله عليه وسلم
 استمعوا فلان الله كتب عليكم السعي في فريضة عليكم ان
 كذا في روف وانتم تعلم انتم لم ير على سوا الوجوه وانما لو
 ركنت بحجة لو ركنتم فليطلل الحج والعمرة فلا دلالة فيه فليست
 يد على انتم واجبه لا بد ان تقول انتم حنيفة انتم واجبه
 لانه يقال علم الوجوه فليطلل الحج والعمرة فليست
 فيك على الحج والائمة انهم للحج ان الظاهر الحجة انهم حنيفة
 فيكون المراد بانها فريضة وانما بانها علامات العبادات
 وهي السعي فيها وانما لاجتماع انهم صدقوا واجبه عليكم فقولوا كما
 روي في اية التقيان المقصر صدق عليكم فاقبلوه وسلكوا احسن
 ان ترد عليه صدقنا في الحج بل يفتا في حجهم عدم القول فيجب
 بالائمة وان لم يعمل بوجوبه بالائمة فلا يضر ما استدلنا الله به
 الوجوه وهي كسرة فريضة عدم الحلا وعندها لم تنقلها وكذا نقل
 في جميع النساء عن ابن عباس والرواية حنيفة انهم تطوع والطاعة
 بمعنى السعي فممن ذلك والظاهر انهم واجبه عند حنيفة
 وسفر عند جماعة فليطلل الحج والعمرة فليست
 محتمل انقول فلا احتياج فانه فممن التخصيص انكلاها وانتم تعلم
 عدم دلالة التخصيص على السعي ولعل وجهه ان الظاهر ان الحج هو التخصيص
 كغيره من الاعمال التي هي في حكم الوجوه فليطلل الحج والعمرة فليست

ثبت تحريم الصيد مطلقا وقتل ما اواصططاد او اعلانا ولو انا
ودلالة بالاجماع والاحياء ويمكن ادخالها في الالبسة يتكلف بعض
قتل منكم شعرا او اكلوا انتم تحرم ويحرم عليه قتل الصيد
مثل ما قتل النعمان فعليه او فالواحدة عليه او فوجه اخر ان
رفع بالابتداءية او ان يخرج بها والفاعل يضاف للقول وقتل
عليها وقتل صلته والعايد مفعول المحذوف وقيل ان
النعمان قتل اي كفارة قتل ما يماثل قتل الجسد ارفع وروى
مسلكا لرفع جزاء المتولين فهو صفة جزاء الالباس المتكسرة
بالاضافة لكل ما لا يرفع ويحكم به صفة مثل قضاير ان المراد بعلية
في الجنة في الجمل لبيان المثل بالنعم لا في القيمة كما هو ثابت
في حنفية ولا بد ان يحكم به واعد منكم على قول المراد القم لان
التمايلة الخلقية ظاهرة للجنس فيحتاج للحكم العدواني لانواع
قد تسم وتماثل بعضها بعضا فيحتاج الحكم العدواني
قد راد بحكم واعد على تقدير الاستيلاء مثل ان قتل صيدا
وما علم قتل العدو العلم به فيعلم حكم العدو والحكم لا في التملك
والعلم بالنعمة وتم الاثم فثبت المراد المسلمة الخلقية والافرى
فرد لا حكم به على كونها في المقدار القديم ولان تكريم الخبيث الاثمي
الاخر فيوطى على قدر عدم بلوغه في قتل في يد قاتله قتل قتل
اسقط قول في جزاء ويح وهو ظاهر لئلا ذهاب قيمتها كثر الفقهاء وتبين

هذا اذا علمنا اطلاقه على الحيوان او كفارة طعمها كمن اورد الخ
 صياها فانه كالصريح وان اعتبرنا الاول بعوضه كمن اورد الخ والمثل
 في تخلفه لانها قيمة ولا انها صريحة في الحقيقة مطلقا وليس
 كذلك اذا قال لا يوجد نعم يكون قيمة فتم الصدق بل لا يوجد نادر
 وفيه تامل فتنبه على اعتبار العدل في قولك والراوى وانما لا بد
 يكونا والمسلم واليكفى العدل في منعه فانهم ولقطة الحكم غير
 المراد الحكم ولكن المقعد بآياه وانما ان يلقى اليهودي في الحكم
 والاطلاق الحكم على الشهادة غير تعذيبه فتنبه على عدم اعتبار حكم
 الحاكم مع الشهادة بل يكفى في الشهادة باعتبار ما في الوضع
 اليهودي كبحاج للعدل باعتبار الحق معها في مثل الدعوى على
 الميت فانهم يمدحوا في غيرها او ضمنه وبالعكس الكعيب
 لاننا اضافنا في القسط فمعنى بلوغه في حكمه الجور في القسط الكعيب
 ان كان في كفارة العزم وشعره ان العزم وبني ان كان في كفارة
 الحج للرواية بل للاجماع وانما ان في رد الدعوى لا يكفى بل لابد من
 التصديق به لانهم عظموا في القسط فلا يحصل العزم في رد القتل والدعوى
 ولا في التبادله لكونه لوجود الطعام ولا في الجور كانه لا يعلق عندنا
 وعندنا الاكثر وعندنا ان حقيقته يكفى في رد الدعوى اخذنا ظاهر الامة
 المستقيم في البراه الاقلية او كفارة طعام ما كانت غلظت عوار
 على القدر الاضافي البسامة وعدمها واول طعام يرد بها او
 حبر يبتدأ في رد الدعوى في كفارة يقوم بحراة الذي يلهو المذنب فيصا

ثم نعلم ان الاوسط ما يطرأ وهو الترتيب والاولى هو الكفر بعد ذلك
 نقص من بين الايمان ونوزاد لا ينفصل هكذا قال الامام في الاوسط
 فوالثاني كانه للاجماع والاختيار او عدل ذلك صيا ما يقدر
 فاسا ووطعام ما كان في صيام يوم لكل ما يدر التقوم او القصد
 البر في صوم على الطعام كل ما كان في ذلك من مال امره كان متعلق
 بخذوف الحكم ذلك في الخبز او الطعام او الصوم ليدور في فوا ذلك
 نفل فعمله كونه عاقبة من حرم الاحرام عفا الله او قتل الصيد
 محررا على ما ساد مع الكفار او مع التوبة فقط مع العجز في المرة
 الاولى وقبل ان يمسك في الحايطة او قبل التوبة فانه لا يحتاج
 للالعفو لعدم النية في عام فبينهم انهم في تركه لا يقتل
 الصيد بعد ان قتل ذلك ثم انهم من بعض امرى من عفو
 عنه كفارة وغيره بل لا بد له من الانتقام فهو تقابل لقوله
 عفا الله عما سلف الطاعة في قوله الكفار في قوله فوا
 قبل مقتدا اذ لا تترك في قوله الحية وليس في قوله ان يخرج من الاوسط
 فينتقم الله منه وهو لا ينافي ان يكون الجمع من الانتقام وهو الكفار
 لغو ذلك ويكلم ظاهره انهم في قوله الحية في قوله فوا الكفار
 لعدم الممانعة ولكن في بيانه ان لا بد من الانتقام فوا لا الكفار
 وايضا في قوله عفا الله عن كل ما كان في الحرم اذ قتل الصيد فعليه
 جزاؤه ويتصدق بالصيد على من كان عاد فقتل صيدا اخر

لم يكن

لم يكن عليه جزاؤه ويتصدق الله منه والعقوبة الاخرى وتجدد العهد
 بعقوبته الاية الرواية وروايت من امر عن بعض اصحابه عن
 ابي عبد الله عن قال اذا اصاب الحرم الصيد فخطا فاعلى كفا
 فان اصابه ثانية خطا فعليه الكفار ابد اذا كان خطاء ف
 اصابه مقيدا كان عليه الكفار وان اصابه ثانية متعمدا
 فهو من يتق الله منه ولم يكن عليه الكفار يد لان على السوط
 ح وكذا رواه حفص الاعرج عن ابي عبد الله عن قال اذا اصاب
 الحرم الصيد فقتلوا له هذا صيد فقتلوا وانما
 فان لم يرفع فقتلوا ان الله يقتل من يقتل النعم فان
 لا فاحكموا عليه جزا ذلك الصيد ولا الكفار لحياتهم فقتل
 وقتا تاركتهم في الصيد يقتل الله يقول اهل لا يقتل
 اراهم من صيد الحيوان الا اصطفا دقت نكروا منه حرم والامر
 وصيد البحر فهو الذي لا يقتل الا في حلاله الا ان كان في حلال
 مثل ما بينا في قوله لا يقتل الا في حلاله الا ان كان في حلال
 والحرم وطعام او طعام الحيوان ان يكون المراد بالصيد
 الا اصطفا ورمي بالصيد بالاصطفا والانتقام به
 او بالاولى كقوله بالثاني ان يفسد القدر بوبه فقتل
 تمتع الحاضر في نفسه لانه يقول له ولست ان عطف
 لم اؤى ولسا فيكم تزدرون قديركم كما يطور عند قديركم
 عليكم صيدا من ما صيد او الا اصطفا قال في قوله الا ان كان
 على الحرم ايضا باضافة الحلال وان لم يكن في حلاله او في حلال
 حله لكونه في الحرم الصيد حلالا لم تالم تضادوه او يحد لكم

على التحريم مطلقا لا اجماع واخبارهم وكذا ما قيل الحرام على
 الكل لا يكتفي به المقتضى على الاكثر فصار ما دونه حراما
 قد علم ان الصيد بقصد البر لا مطلقا فكانت الاولى
 فحمل مقتضى قوله اكل لحم الصيد الحرام ويقتضيه قوله اكل
 ولطيف كما في تفصيله عن هذا المبدأ ان اشارة التقوى الخوف
 فاما الذل المبرح والحق والاعظم البيت بانه المباح
 وانما قيام القياس على ما هو سببا لما يشتهر وتعادته يكون
 به الخلق من فيه الضعيف كمن في الخار ويوجب المباح وكذا
 ان التحريم والعبد والعلامة يقولون تعوا الله الذي اليه
 تحشرون جعل الله للكعبة البيت الحرام قياما للناس والشهر
 الحرام والهدى والعلامة وتفسيرها سياحي الثانية اما الذي
 امنوا بالكلية استغفار ربهم ولا الشكر اولا الهدى والعلامة
 ام البيت الحرام يستغفرون فضلا عنهم ورضوا ان يكونوا احل
 ولا يكونون شنان قوامه عدم عمل الحرام ان يقتدوا بالكلية
 محرمات الله لا سيما ولا العكس لا يقتدوا به ودان على
 بينا بحمل السعير على المعالي هو دانه واوامه ونوايه
 وقيل في ارضه وقيل في جميع شعيرة اعلام الحرام ومواقعها
 تركها كذا الله علاما فقتلوا وقيل لا اورد من الله لقوله
 بغير شعيرة الله في نفسه ولا الشكر الحرام لا اكلوا الشكر الحرام
 بالفضل كذا وبالكلية يتبع الاكثر الحرام ولا العبد والكلية الله

لا الكعبة

من الكعبة او مطلقا جمع بدنه كجدي في جمع حوله برج القبايل
 تخلوا ذوات القبايل من الهدى جمع قلايده ومن اطلق
 الهدى على الامم لتكون بدنها من القبايل وغيره وذكر الهدى في القبايل
 بعد ذكر الهدى لانها استوفى الهدى فمنه في القبايل او لانها
 ضمن الشعار ثم في الهدى ثم في القبايل ثم في الهدى ثم في القبايل
 ويحتمل ان يكون المراد نقل القبايل وجعلها غير حلالا لغرض التمسك
 مشرعيها او تحريمها وعدم اقتضاها والتفريق بينا ان كان
 يملك ولم يمتد او يكون المسمى بهذا المبالغة عن التمسك في القبايل
 في الهدى في نظيره ولا يبدن زينة ولا امر البيت الحرام ولا على
 المقصود لوقوع البيت والحرام انهم يستغفرون فضلا عنهم
 بطريق الله التوارى والفضل وضاه عنهم والهدى في كل ان يكون
 المراد بالفضل الزوق بالحج والدينا وبالهدى وضاه في الهدى
 او كلاهما في الهدى وعلى الاولة فائدة الحمل الاشارة الى علم الجمع
 والمبالغة فيمنع عدمها يحتمل جواز التمسك في قبايلهم وعلمهم
 الثالث كونها تذكير غرض ويحتمل ان يكون للكلية ان لا يمتد
 قصدهم في الدنيا الا الاخرى لا اكل التمسك حرام البيت الحرام
 اذا كان مقصودهم الاخر فهو بالغ ويؤيد ان مقتضى في الحج
 وحجاج الهامة بحج البيت الحرام ان يستوفوا البيت الحرام
 كانه في الخطر من شعيرة وكما في استاق سرة الهدى في
 قصدهم في الدنيا كذا انهم في وفوقه قال الا لا يقتضيه قوله
 واقتلوا من اكل الشكر بعد موتهم وغزوهم واحصوهم امر عبد الله

وحيلوا بينهم وبين النجس الحرام ما يدعون على منع الكفار عن دخول
 الحرام فلو كان ثلث ثلثي ان يجر واسا جوارحه وانما المالك
 فلا يقرىوا المالكين وفيه انه يحتمل ان يكون المراد من
 التضرع من جهة ان يقدّم به الحرام للان يصلوا اليه والنجس
 والنجس الذي لا يجوز في الكفار فيه فيكونوا يصلوا الى نجس
 او يكون المالك فيكون من جهة التضرع ولو لم يبالى به
 بل العام والخاصه المفسرين ان المائدة اخبرنا ان قلبي من جهة
 فثابت بالجملة الظاهر من القول من السليم المطلقا الا ان
 مثل ان تقدم في الحرام المذكور الواقع ذلك او انه كذلك والآثار
 لا انه يجوز التضرع الى المكن ذلك فلو كان في المحل سيقون فتقابل
 نعم اذا وصل الكفار الى موضع لا يجوز لهم الدخول منعهم الدخول
 فقط فيكون المنع خارجا الى بلده فيمنع الابه وان جعل في حائط
 اذن في المنع للاصطحاب بعد ذلك الا ان المانع الدار الحريم
 نقول لا تقتلوا الصبي ثم هم وهذا لا يوافق كون الامور الحظ
 مطلقا للاب والجد والابن لان منته قد يكون مخصوصا بالام
 لوالد والجد والجد والابن فلو ان قوم لا يملكوا او لا يملك
 من بعض قوم وعداوتهم فلو ان منته قد يكون مخصوصا
 لا المنع او الدار والابن في قولنا ان منته عن الحرام لان

صدور

صدوركم عام الحديسيه حدود في الحريم او على الشك
 وبين ان لم يقرىوا المالكين شرط وان في جوابه قوله
 يجوز منكم وليس المالكين فيخرج الحرام ان فعلوا انكم في زمان
 المالكين ان اقامتم لا تقتلوا في المقتل انهم كذا ان يقتلوا
 لا انتقام منهم فافعلوا انكم في زمان مقتولكم منكم فافعلوا
 من واحد الى اثنين كذلك في تجاوزوا على الزنا فيكونوا
 بالعفو وما يوجب الامر بالاعتذار او في الف الف فليعدوا
 بوضع بعضا على الاثر او اجبت العاصي فيقتل الاول
 ويحتمل ان يكون امر بالمعروف مطلقا او غير مطلقا فيكون
 ولا تجاوزوا على الامم والعدان للقتل والانتقام والظان
 المارد الاعانه على المواقف في القصد على الوجه الذي كان في
 كذلك من ان يطلب الظالم العاصي فيقتل في ظلم فيعطي
 او يطلب منه العلم للثبات في ظلم فيعطي اياه ويحوز ذلك فيكون
 معونة عرفا فلا يصيد على العاصي الذي يخرج ليحصل منته
 للظالم العاصي فيقتل العاصي ولا على الحاج الذي قد منعه
 في طريقه ظلم او غير ذلك مما لا يحصى فلا يوجب صدور ما على او ان
 شر ان لوقد الذكور عليه البيع وعلى بيع العتق فيعمل
 خيرا او الحسنة فيعمل منها او كذا في الروايات التي في حوائج
 وعليه الاثر ويحوز ذلك مما لا يحصى فماتوا في الامم ذلك ان

يؤمنون بالغيب لان عندنا خزائنه وما ننزله الا سرا ودرجات
 بها واعد عندنا عذابا و قد ذكرنا ان الغيب في بعض
 يؤمنون بالغيب فلما لم يذكر عندنا ان الغيب في بعض
 القاصي وخصا بعضهم الى بعض الذكر على تقدير جعله في قوله
 في قوله عيسى امه مسلم لكل المستعصم لما اعلم ان في ذلك من العلم
 وعلما ان الحكيم لا يعمى في الاتفاقي على الاطلاق الا في
 الحكم على السرفانه ما يتوكل على الله و لا يتركه من الايمان
 كنه الدنيا انه وفيه تامل اذ يفهم قوله ظلم انهم اخذوا السلام
 خلافا للظلم وهو الكفر والفسق فلما يلقوا بها الايمان والعلم
 وفوقه وعلما ان الحكيم الحارث ان الايمان وعنايه الاعمال الحكم
 بحيث لا يمكن مع الاتفاق عليه في العلم فليس عطاونه للعلم
 فلا الحكم بعد هذا المعنى الفهم ويمكن ان يكون مطلوبه
 الكل كما اخذت من قبله من روع النوع الكل على وجهه من
 تعلم وقصد العلم بذلك التقدير ان يفقد بعضه ويعتبر
 عياله وبقا النوع وكذا في الجاهل وغيره فيقصد بقا النوع
 ومعاونته بعضهم بعضا النوع بعضهم لعماد آخره الاعمال
 مثل طلب العلم وغيره فكلوا الايمان والاعمال على وجهه
 سواهم الظان يقول يقتضي عدم الاتفاق ولعل التراجع
 مع لفظه ليس هذه الاما في الاحكام ما يعتد به
 واعلمنا ذكرنا تبع الامم لاسباب

كتاب الجهاد والايام المتعلقة على النوع الاول وهو قوله
 كتب عليكم القتال وهو كرم لكم وعسى ان تكتبوا شيئا وهو خير لكم
 وعسى ان تجبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون
 اي فرض الله تعالى ووجب عليكم الجهاد مع الكفار والحال ان ذلك
 شاق عليكم فاطلق المصدر على المفعول للمبالغة بمعنى انه محال
 لطاعتكم وصعب عليكم وجهه ان البشر خلق على ان يحبوا
 والنجوى والميتلذات والجهاد يتنافى ذلك كله او يكون بمعنى
 كرمها لكم قبل التكليف الامر به او يكون بمعنى الاكراه مجازا انهم كرموا
 عليه لانه مستغنى مثل حملته امة كرمها ووضعته كرمها وعسى ان
 تكتبوا شيئا تكتبوا شيئا الى ان ينظر الى الطبع وهو خير لكم انما
 كما تكتبون الجهاد لما فيه من الخاطرة بالروح وهو خير لكم لان الجهاد اصل
 الحسين اما الظفر والغيبه مع ثواب المجاهد اما الشهادة والجنة في آخر
 من غير انتظار للقيام كما هو مشهور في الشهداء وعسى ان تكتبوا شيئا وهو شر
 لكم لانه ينفكم عن السعادات الدنيوية والاخروية وكذا جميع التكليف
 والعبادات المفترضة والمنها في المعصية المحللة والله يعلم مصالحكم ومصلحتكم
 وما يضركم وما ينفعكم فمنكم من يعرفه من غير علمكم في المنافع والنواهي وهي
 مخفية عليكم بظاهر نظركم وما تعلمونها لقلة تدبيركم وكثرة الشهوات

انما الجهاد الجهاد في الله ورسوله والجماعة التي تدين بالحق

التي تستر بها الكسل الذي يزين عذرها ولو ازم البسمة التي تعكسها
 فهي صريحة في وجوب الجهاد على الاجمال والتفصيل مبني على كسب الفقه
 الثاني يستلزم عن الشتر الحرام قتال فيه قل قتال فيه وصد
 سبيل الله وكفر به والمسي الحرام واخراج اهل مكة من البيت
 والفتنة استدف القتلى ولا تزالون يقاتلونكم حتى يردكم عن دينكم
 وفر يرد منكم عن دينه قيمت وهو كافر فاولئك حبطت اعمالهم
 في الدنيا والاخرة واولئك اهل النار هم فيها خالدون اي سئلونك يا
 محمد على القتال في الشهر الحرام هل هو بايزام لا والبالون اهل الزك
 على جهة التعيين على المسلمين باستملائهم القتال في شهر رجب بناء على
 زعمهم الحقيقة كانه من سبيل الميرزا وقل ان يكون المسلمون يعلموا
 الحكم فقتال به عن الشهر بدل الاستمال اذ الزمان متمثل على ما فيه
 قل ان القتال في الشهر الحرام ذنب كبير وامم عظيم لكن الصد سبيل الله
 اي المنع والحج وغيره والعبادات كانت تعلمون والكفر بالله
 وصد المسجد الحرام واخراج اهل المسجد الحرام واخراج اهل الحرم
 فلكم حتى يهاجروا الى المدينة الكبر اعظم ذنبا ووزرا عند الله
 فصد نكته بوعود مبتدأ وكفر كذلك عطف عليه والمسجد الحرام
 كذلك بقدر صد ويحتمل عطفه على سبيل الله وفيها قصور لان حذف

الثاني
 المضاف

المضاف وانقاء المضاف اليه مجرور رابع كونه المقتدر المعطوف
 قليل بل عن معلوم الوقوع والتفصيل من المجرور وما يتعلق
 به بالمعطوف عليه بعيد وقيل عطف على المجرور في ما به
 ان وكفر بالمسي الحرام ففقط على المجرور من مادة الجار وهو ما يزيل
 واقع في القرآن العزيز من قوله تعالى ان الذين به والارواح كجر الارواح
 فقولهم في انهم ضعيف باطل فانه من لغة المتواترة وفي اشعار
 الغصم واليه واقع فينبغي القول به اذ لا دليل على نفيه لا عقلا ولا نقلا ولا
 ذكراه من انه يلزم العطف على ما هو كقولهم لا يصح دليل على كونه
 يلزم تاويل الآيات والاشعار والكفر بالمسي عدم اعتقاد كونه عبدا
 والفتنة اي الكفر فانه فتنة في الدين الكبر في القتال الذي وقع في الشهر الحرام
 في المسلمين لا يزالون يقاتلونكم معنى ان الكفار يقاتلونكم ايها
 المسلمون دايما حتى يرجعواكم عن دينكم ان قدر واعل ذلك
 وفي يرد دواعي المسلمين ودينه ولم يثبت حتى مات على الارض
 فاولئك صارت اعمالهم باطلة كان لهم من ولم ينتفعوا بها
 في الدنيا والاخرة وسمى اهلها حبيط لانهم في الاصل كلوا اذا
 اكلمه الماشية بلحونها الفاسدة في رطبتها وبقا حبيطت الابل حبيط
 حبيط اذا احباها ذلك قاله في مجمع البيان وقال فيه ايض معناه
 انها صارت بمنزلة عالم يكن لا ينفذ عنهم اياها على خلاف الوجه

الثاني
 المضاف

ان اجبنا العبد والباطال عبادة عن وقوعه على خلاف الوجه الذي
 يستحق به الثواب وليس المراد انهم استحقوا عمل اعمالهم
 الثواب ثم حبطت لانهم قد دل الدليل على ان الاجباط على هذا
 الوجه لا يجوز اقوال المشهورين الاصحاب ان مذنبه الاجباط
 والتكليف باطل وقد ادعى عليه الاجماع وقد استدل عليه في الحديث
 سلطان المحققين بديل عقلي ونقل اما العقل فهو انه لا معنى
 لكون ذنب قليل تحبط لعبادة عظيمة وبالعكس حتى لو فعل
 الانسان دائما جميع العبادات الى قرب موته ثم اذ فعل
 اذني صغيره يبطل تلك بالكلمة ويستحق به العقاب الدائم والعكس
 وسواء به لطلان ومذنبه بعض المغفرة واما استحقاقه
 بالساوي وابقاء الزيادة كما هو مذنبه بعض الاخرين فلما
 يدل دليل العقل عليه واما العقل فهو مثل في جعل مثقال ذرة
 خيرا من غيره في جعل مثقال ذرة سيرا من غيره في ذلك انهم يامل
 اذ في فعل خيرا واسقط له به عقاب يصدق انه رآه وبالعكس
 وشكارة وبالحكمة الاخبار والابا منظاره في وقوع الاجباط فانكاره
 لا يمكن فلا بد من التاويل لوصح عدم حوازه والتاويل الذي
 في مجمع البيان غير واضح اذ لا معنى لوقوع الفعل على وجه
 يستحق فاعلم الثواب والموج الا لا يثبت على الوجه المأمور

سرا

سرعا يعني الايمان به مع جميع شرائط العبد في صحة
 حين الفعل وقد فرض الايمان على هذا الوجه ثم ارشد
 ومنع هذا الايمان في جميع الصور التي اطلق عليها الاجباط
 بعيد ومعلوم ان عدم الارادة فيما بعد ليس شرطا صحة
 الفعل حين القاعم ذكره القاضي بطلان عند الاصحاب
 الا ما نقل عن الشيخ الطوسي انه يبطل الحج بالردة وصدق
 ويدل الالية انهم على ضعفه وعلى تقديره انهم لا ينبغي توقفه على التق
 كما يظهر من مجمع البيان والظاهر ان هذا التاويل انما يصح على ان
 المسلم ما يرتد ولكن ذلك غير واضح وايضا انه ما يحكي فيما اذا
 كان اجباط بعض الاعمال البدنية بالبعوض مثل ان شرع الحمر
 يحبط كذا او كذا او الزنا كذا او كذا او ان الصلوة تكفر وقت
 كذا او كذا او الحج كذا او كذا او غير ذلك مما لا يحصى فلما بعد حمل قول
 الاصحاب بطلان الاجباط والتكليف على الذين ذكروا بالهتيا
 في الاول وادعينا ظهور بطلانها وان ارادوا غير ذلك فغير صحيح
 الدليل كما عرفت نعم يمكن ان يقال لا استبعاد فيما نحن فيه
 ان يستحق الانسان ثوابا ويكون وصوله اليه موقوف على عدم
 صدور منافعه عنه في الردة او يكون العقاب على الاما سوطا
 لا استمراره وانقاعه به ويكون الاجباط عبارة عن عدم ذلك

انهم واستأقوا العير وكان فيها تجارة الطائف وكان ذلك
 في غرة رجب وهم يظنونهم فرجاء كما لا يخبر فقالوا في
 استحل محمد الشهر الحرام فشق ذلك عن اصحاب الروايات
 ما يبرح حتى نزل ثوبت بن اقرنل ورد رسول الله صلى الله عليه
 واله العير الاسارى وعن ابن عباس ما تليت اخذوا
 الغنم وهي اول غنم في الاسلام والبايعون منهم المشركون
 كتبوا اليه بغير او تشييعا وقيل ان حرتم البعث في الشهر
 الحرام وعند محمد الحرام نفوذ بقوله تع واقبلوا اليه
 حيث وجدتموهم وقالوا لهم حتى لا تكون فتنة وفيه صلوات
 الاخيرة لنا حكمته تامل اول بيت في كل مكان وفي كل زمان
 وفي الاولى بالنسبة الثانية كذلك بعد المسلم التخصيص
 النسخ وانهم بعد احكامها فيه فلا يكون مناسخة قال
 في مجمع البيان وعندنا انه على النسخ فيمن يرى لذلك حرم
 ولا يستد ونا فيه بالقتال فيكون التحريم مخصوصا
 بهذين بدليل اجماع او خبر تركنا تفصيل احكام القتال
 لوضوحها في الكتب الفقهية مع عدم الاحتياج اليها ولقد
 تركنا اكثر الاماات المستعملة على بعض احكام الجهاد ولكن
 ذكرنا البعض بقا للاصحاب ولنفذ العوائد النافذة
 وجاهدوا في الله حق جهادهم في حقهم وما فعل عليكم في الدين

من جرح يدل على جوب الجهاد وعلى نفي الضرر والحرج كأيدي عليه
 والعقل ايضاً ولكن فيه اجمال الرابعه وقالوا في سبل الله
 الذين يقاتلونكم ولا تغتدوا ان الله لا يحب المعتدين ان قالوا
 الكفر في دين الله وطريقه الذين يمتنعون لكم لتقتلوا الله عليه
 ان قالوهم لا اعلام كنهه واغراز دينه حتى يسلطوه ويجمعوا اليه
 امره واقتال الرجال الذين يقدرون على القتال عاده دون
 النساء والصبيان والشيخ وقيل المراد قتال اهل بيته الذين
 حاربوا المسلمين من قبل وذلك موافق لما قيل من سنة الآيات
 حيث قيل انها نزلت في صلح الحديبية وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 والمهاجرين هو واصحابه في العام الذي ارادوا فيه العمرة
 وكانوا الفا واربعماية فصاروا احلى ثلثوا الحديبية فقتلوا
 المشركون عن البيت الحرام فخرروا الهدى بلحوتهم حتى
 المشركون على ان يرجع في العام المقبل ويحلوا له مكة فلكه
 ايام فبطون البيت ويفعل ما يشاء فرجع الى المدينة فلما
 كان العام المقبل تحضر النبي صلى الله عليه واله واصحابه العمرة
 القضاء وخافوا ان لا يغتدوا المشركون وان يصدوا عن البيت
 الحرام وتقاتلوهم وكره رسول الله صلى الله عليه وسلم قتالهم في الشهر الحرام
 وفي احرام فأتوا لاسم الآيات او قاتلوا الذين يقاتلونكم دون

الذين

الذين لم يقاتلواكم وقيل معناه الكفر كلهم وان لم يقاتلوا المسلمين
 فانهم يصدون قتال المسلمين وعلى قصد ولا تغتدوا ابداً القتال
 او يقتال المعاصدين او المفاجاه فغير دعوة للإسلام او القتل
 الذين لا يجوز قتل المشرك او قتل النساء والصبيان وغيرهم ولا يحل
 لا تغتدوا ما لا يجوز ان الله لا يحب المعتدين ولا ترميهم الحزن
 بل يريد ابطال الشر ليهب قتل الآيات على وجه القتال في
 الجبل وعدم حوازل التقدي والطلم ولا يبعد نعم بحسب
 تشتمل وجوب القتال مع المخاد بل يقاتل الانسان على الله
 ونفسه ويحرم التقدي في اذلاله والتفريط وعدم جواز مقاتله
 من لا يريد ذلك وتركه هرباً في سائر اذكرة الكتب القديمة الى
 واقتلواهم حيث تقتلهم واخرجوهم من حيث اخرجوكم والفتنة
 اشدهم القتل ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلواكم فيه
 فان قاتلوكم قاتلوهم كذلك جزاء الكافرين قيل نزلت في بطون الصفاة
 قتل ابطال الكفارة الشهر الحرام فغير المؤمنين لذلك فبين سببه
 ان الفتنة وهو الشرك اسهل واعظم من قتل المشركين في الشهر الحرام
 وان كان غير جائز ثم امر الله واوجب قتال الكفار حتى يصدوا
 وادبروا في الحلال والحرام وغيره الا ما يخرج بالخصيص
 واصل الفتنة الحذرة اذراك التي علموا وعملوا وهو ضمن المعنى القلبية

واخر اجهم منكم في مقابل افعالهم المستعصية عنها واخر ان الفتن
 الى المحنة التي يفتن بها الانسان في الاخراج من الامل
 والوطن استند في القتل او ان سركهم في الحرم استند
 عليه التناول او ان صديقه المسلم في الحرم استند في قتلهم
 اياتهم ولا يستندونهم بالقتل في الحرم حتى لا يلزمكم استند
 حرمة الحرم فان استندواكم بالقتل فحاروهم به فان اوبال
 عليهم حجت ائمتهم وانتم تشارون وتقدلون فليعلم
 به سركهم ولا يلزمكم استند الحرم وسركهم في الحرم
 بالقتل في الحرم واخر اجهم منكم كما قاله الفقهاء انهم
 في ذلك حجت قالوا لا يجوز اسكانهم في جزيرة العرب
 لا يجمع في جزيرة العرب ثمان وكان لهم جزيرة والخبار في قتل
 المسد في الفتنة فان استندوا فان الله عفو رحيم
 ان استغفوا عن الذنوب والقتل والاخراج وما يوافق
 الله يغفونهم ما اسلفوا ويرحمهم فذلت على قول القوم
 وقيل العبد ايقظ الله السرك الذي هو عظم منه يقتل التوق
 عنه فالطريق الاولى كذا في جميع البيان وقية تأمل
 فانه على بعض التفسير والاحتمال ومع ذلك كل باب
 القتل العمد حق الناس وان ورد في الخلو في افسار
 وهو يسهل الغائب عنهم فلا يلزم من سقوط سقوط لان الله

والوطن والامل والدين في قتلهم من غير قتل
 وعقد حرمهم من غير قتل

قد ينفوا

قد يسقط حقه بالبؤبة ولا يسقط حق غيره الا ان يكون
 المراد بعد الخروج عن الحق الذي للمقتول يقتل بؤبته
 فحتمه فغل الحرام العظيم وحقق ما يدل على قتلها
 بغيا ليايب ثم ينزل الوجوه في احرار بعد ما وفاقهم
 حتى لا يكون فتنه ويكون الدين كله لله فان استندوا
 عدوان الاعلى الظالمين فنبه الله غايه وهو القتل
 بانها عدم الفتنة الى السرك وكون الظلم والانقياد لله
 فوط فان استغفوا عن الكفر واعنوا بالاسلام وقيلوا
 فلا بعدوان ان الله اعفوه الاعلى الظالمين الى عفو القتل
 والاخراج في الدنيا وعفو الاخراج بالثبوت وغيره على
 الدوام الاعلى الظالمين الكافرين المقتضين الظلم والكفر
 وقتها انما ولا على عدم حوار القتل في الدنيا وعفو الاخراج
 فلا يجوز استرقاقهم ايقظ بعد الاسلام ولا اخذ ما لهم من
 من العقوبات فاحذوا لما في غير السرك من الحرام
 ما سرك الحرام والحرمات فاصح من اعتدى عليكم فاعندوا عليه
 بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا ان الله مع الصالحين
 ان الحرام هو الذي فيه يحرم القتل ويحرم الحرام
 وهو ما يحرمه ولا المراد به شاذ والعفو وهو العفو
 عام التحريمية لا سرك الحرام اربعة سرك واحد فردو

بانه لا حقيقة لذلك ولا يقولون المنى اليكم السلام اي حياكم بحجة السلام
وقوي السلام اي استسلم لكم وانقاد فلم يقابلكم فظهر لكم انه اهل
ملككم است موثنا اي لا يلائمنا بحقيقة وانما استخفنا من القتل يفتنون عرض
الحياة الدنيا اي المال والمنافع الذي لا بد له فان جميع منافع الدنيا عرض زائل وقيل ان
الدنيا عرض حاضر ومنه العرض المقابل للجوهر فلهذا الدفء كثيرة اي مستورة لا تتأخر وروى
ان اطعموه نيامكم وقيل معناه ثواب كثير لمن ترك قتل المؤمن كذلك كنتم من قبل اي كنتم اعداء
كم الله وقلمتم لا اله الا الله محمد رسول الله فحليتم فمن الله عليكم باظهار دية قاتله وقوله
بعد لکننا من اهل الزكوة فليكن قبلكم فليكنوا اعداء لنا كيد بعد ذكره اول الكعبة
بعد ذكره ان الله كان لم يزلنا نعلمون خيرة اعلينا قبل ان نعلمون ولا يغفر عليه ان قصم ليس الا
ابقاء عرض الحياة الدنيا والمنفعة وانما نزلت في اسامة بن زيد واصحابي بعينهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلقوا رجلا قد اصابه لغم له الرجل وكان قد سلم فقال لهم السلام عليكم
لا اله الا الله محمد رسول الله فبرز اليه اسامة فقتله واستقامت عنه وفيها دلالة على قبول الايمان
من قبل ان يقطع من غير تعذر انه مكره او فاسد لذلك وهو حقيقة لا وعدهم الحسن بل اسامة
الامور بالطرق الاول ويدل عليه كرم النكاح والابحار وعملهم في الجاهلية والابو
ما قصص عنه والسرعة اليه والعمل بالابدية الثابتة والتوقف حتى يظهر حقيقة
الامر وعدم العمل بالظن في الحال كما في غير الناس الذي لا يدركه الله والاباء وايضا
يدل على علمه اعتبار الدليل في الايمان وعلى عدم اعتبار الظن في معرفة الله بعد معرفته

النهاية

الشهادتين بل القول به بانه ليس بمؤمن مني فافهم واعلمها بتدبر
على عدم المواظبة في الدنيا بمثل هذا القتل ولكن القتل ^{الغيب}
نقض الدية والكفار على ما تقدم في الآية المقيدة ان الخطا يعقبن
ذلك ولا تستكان ذلك خطأ فكانه معني عنه في اول الاسلام لعدم
جراه الكفار وعدم اعتناهم المسلمين عن القتل والقتال او
ان الدية سقطت لعدم وارتدت او كان عاجزا عن الكفارة
او اداها او ما كانت واجبة بعد قال اي وصلى في البيت
المقداد ويرجل في غنمه فاراد قتله فقال لا اله الا الله فقتله
وقال وقد توفرت باهلك وما له وفيه دلالة على صحة ايمان المكره
فان المجتهد قد يحيط فان خطاؤه مغتفر انتهى وليس واضح
فانه لم يظهر كونه مجتهدا ومعلوم ان كل من فعل شيئا خصوصا
مثل هذه الامور ليس مجتهدا لم يعلم صحة الايمان غيبا
يريد بها كونه مانعا وخاف الدية وايضا لم يعلم كونه فان
الا ان سوي الكلام يدل على انه يعلم لو لم يوفى لقتل ولو ظاهرا
الكفار يقابلون ويخوفون بالقتل والضرب والنهب والسرقة
انهم لو اسلموا القتل ظاهرا لم ينفصلوا عن الايمان اذ اختار اعتقاد ان
وعلى ايقين وهو ظاهر الثاني ان الذين توفوا من المسلمين كما في
والضاربين فيكون توفوا منهم كجدا واحد الناس ويؤكد الاول

ولكن لم طمع وتوقع عفو قطعاً لا طمعاً عنهم فالله ولي على
 ان ترك المجرم مع العقوبة كبراً واثماً كبيراً حيث فرض الله
 واستثنى العاجزين ويمكن ان يكون مخصوصاً بمثل قوله
 الله عليه واله لا يخرج بعد الفسخ ان كان متواتراً والاولى
 جعله مخصوصاً بالماضي فقط ولو قيد بفرض المجرم لا يحل
 للشيء ولكن تكون مجزئة غير مبنية الا بمقتضى الفصل وقال في
 الآية دليل على جواز المباحرة في موضع لا يمكن ان يحل فيه
 اقامة امر دينيه وفيه دليل على ان الرجل اذا كان
 في بلد لا يمكن فيه اقامة امر دينيه كالبحر لبعض السباب
 او علم انه في غير بلد اقوم بحوائله وادوم على العبادات
 عليه المباحرة في حق الفتي علم من دينيه والرضى الاضطرار
 شريطة ان الاضطرار يستوجب الحجة وكان رفقاً به ابراهيم
 وتبني محمد صلى الله عليه واله في الدلالة حجتاً فانها تعدل
 بكون المجرم في نفسه كالتقديرات في الدنيا ناسيها اهل
 مكة اسلموا ولم يهاجروا حيث كانت الجرم في نفسه وقوله في
 انفسهم يعني لو توفروا في ظالمات انفسهم فالوعد معلوم
 يموت وهو ظالم ترك الجرم الواجب صارا لسبب الموافقة
 الكفار ومساعدتهم وترك اظهار الاسلام بل اظهار الكفر

كالهم

كما يفهم من سورتها وفروني ويمكن ان يكون مع عدم
 اعتقاد جوازها وحليتها حيث صار الى ما هو عليه
 وسأنت مصيراً وذلك ليس الا فيما يكون كذا وكذا
 غايته ما يفهم منها وجوب المباحرة في مادة خاصة بسبب خاص
 فلم تعلم ان كل مجزئة واحدة وكل يترك لها ظالم الا ان يقاس
 بالسحر اجماع العلم واثباتها في الفرع وان في ذلك فساد
 ان ترك هذه الجرم كبير وفيه ما تقدم من المبالغة التي
 كادت ان لا توجد في غير هذا وكيف يكون غيرها كذلك مع انه نقل
 ان لا يجرى بعد الفسخ في بقية ذلك الحكم وعلى تقدير ذلك لا
 على الاول فما يحل كيف يدعى لالها على الثاني ما قوله
 كما وعلم الخ وكان كذلك قال في حقه وما صرح به في حق الفرض
 لان لفظ حقت بمعنى الاولى والامر هو الشائع والكتبة
 وهي حقيقة فيه ولكن البضاعة في كل واحد منهما وكانت
 تطرأ للقياس فالله لا علم بقدر امكن آخر اجماع القياس
 وحجة لانتهم عند اصحابنا حيث لا يقولون به وكانت لذلك ما
 ذكر في كتاب كويته حواشي القيمة بل وجوبها في غير ما وسم
 في بلادها من غير اظهار شعار الاسلام ونظر علماء فيها
 على وجهها بل ولها ما شرط البعض عدم المذوم فيما ورد به
 المفرد في خصوص القيمة كالكتبة وعمل الرجلين نعم لو ال

المع
ان عدم دعوى

الامر للعدم اظهار الاسلام ولو لم اظهار الكفر والموافقة
 معهم في دم الشرع وما عداهم يجب الغفران منهم وان لم
 يغفر الاية للعقل والنقل ويكون فقه منها ايها العاقل
 والحاصل انه اذا علم ان الكون حرام لعدم امكان فعل
 وقول ما يجب عليه مطلقا وليس يجوز فيه وليس ما فيه
 العقبة وليس بدل بحيث لا يعاقب بالكون في الغفران والجم
 للكل يمكن في ذلك لكن ابيات ذلك مستكل لان كل الواجب
 متروك بالامكان وعدم المانع والضرر مع عدم الامكان وجوبها
 للحجب ذلك الامر بل يكون حراما فلا يعلم عدم جواز الكون
 في ذلك يجوز السفر للكل العقبة والى محل ما يغزو الاول
 بفعل اختيارا الا انه معلوم في بعض الامور كمثل الكون في محل لا
 يتمكن فيه ففعل الصلوة في مكانها في غير ذلك المحل مع العقبة
 اليه وقد علم من كلام بعض الاصحاب تحريم السفر يوم الحجة لولا ان
 مع وجوبها ان كل ما يوجب سقوط الواجب فهو حرام وفهم بعض
 الاختصاص انهم قيل الرواية المشبهة على انه وقع تحريم السفر يوم
 فيها الا الباعث فعال عليه التمسيم به ولا يعود الى اصل الله
 التي توثق اسمها ولكن ما قالوا هم بل منقوض في الرواية محل
 التامل اذ يجوز التمسيم والذهب الى بوضع لا يكون فيه الما للصلوة
 الا ان يقال التمسيم بما يباح او لا وبالذات مثل الراتب يجوز

التمسيم

وكذا

وكذا انما كانت تلك الارض وانما اذا استبان عمدا دون الايجوز
 التمسيم الا اضطرار اصل الباعث او يحل على الاستحباب لا يستحب
 ان الغفران لم يكن له مانع وحسب راجح في البلد الذي لم يتمكن من
 اظهار جميع احكام الايمان والاسلام والى بلد يمكنه ذلك
 بل لو علم انه فيه اولى مكانه في اولى وكان له ذلك استار النقل
 عن التسديد قد كره انه يجب الغفران في بلد التسعة ان صح محله الجواب
 على الاستحباب او على الوجوه المقدمة بالوجوب في ذلك وتاملك
 ثم اشارت الى ان المباح في سبيل الله يقول في الجحود في سبيل
 مخرج الله ورسوله ثم تذكر الموت فقد وقع اجره على الله
 وكذلك الذين هاجروا في سبيل الله ثم قتلوا او ماتوا الزهيم الله
 رزقا حسنا وان الله له وحز الرازقين والطاهر ان كل من سافر
 في طلب امر لمصرعات الله فهو مخرج في سبيل كابدل عليه بعض
 وظاهر الاضافة فلهذا خصوصية الجهاد في المهادنة في بلاد الشرك
 في طلب العلم داخل في الاضافة وكذا زيارة الائمة عليهم السلام بل
 الذهب لوصولهم وزيارة الاخوان في الله سبيل الله
 ويحذركم بظاهره قال في حق ما لو اكل لحم فلفرض في تحت
 طلب علم او حج او جهاد او فرار من بلد يزداد فيه طاعة او قتل
 او زهد في الدنيا او اسقام رزق طلب في مرضه في الله ورسوله
 وان ادرك الموت في طريقه فاجر على الله والطان هذا حق وليس

مختص من العجم في اية وفخرج بل في جميع الايات الواقعة في
 سور البقرة الحج كما استرنا الله المستاتبة ليعبادوا الذين استوا الى ارضي
 واسعة فاما في فاعبدون في معنى الالهة الذين استوا الى ارضي
 لم العباد في بلد يوقيه ولم يمشي له امر دينه كما يحب فليهاجر عنه
 بل يلد يفر تارة فيه اسم فليهاجر واصح دينها والشر عبادته
 واحسن دعا وعن رسول الله صلى الله عليه واله خرف في دينه
 من ارض الى ارض وان كان شبرا من الارض استوجبت له الجنة
 وكان رفيق ابراهيم ومحمد صلى الله عليهما وعلى الهما وقدر في
 المستضعفين يكتسب الذين تول فيهم لم يكن ارض الله واحدة
 فهاجروا فيها وانما كان ذلك لان امر دينهم ما كان يستتبع
 طهر في الكفر في من بين نعم انه لا عذر ترك طاعته فليهاجر
 الاله فاهربوا في ارض من تشاء من الامان والاحلاص في
 عبادتي وقال ابو عبد الله عليه السلام اذ اعصى الله في ارض
 انت فيها فخرج منها الى غير ما فعلت ان يستدل به عن
 الحج من دار الكفر الى دار الاسلام على اظهار شعار الاسلام ولا اعلم
 على الحج في الدار التي تكون كذلك فبمثل الواجبة الذين يهاجروا
 في الله اي تركوا استازله ونواضعهم فحق الله ولو جاز بعد
 باظلموا اي من بعد ما ظلموا بعد ايم مثل المشركين وغيرهم لغنوا
 في الدنيا حسنة اي لنسكتهم في الدنيا بلدين احسن مما خرجوا

سورة النحل

الذين هم في الدنيا
 الاصل من الامم
 والذين هم في الدنيا
 والذين هم في الدنيا

فيها جروا عنه وللجزا اخره اكبر اعظم واحسن اعظم في الدنيا
 لو كانوا يعلمون اي الكفار ان الله كرم لها من ارض الدنيا
 والاخره ليعرفوا في دين الاسلام وتركوها من المؤمنين فاجروا
 اذ لو علم المؤمنون ذلك كالحج وما اعد لهم في الجنة لا زادوا
 سورة الاحزاب اعلم انكم في الدين الذين صبروا وعللهم
 يتكلمون هم الذين صبروا على المهاجرة والمجاهدة ونذر النفس
 في سبيل الله وتولي المخالفين هم الذين يتكلمون على راسهم لا
 على الغير في اهل على كبار المهاجرة او وجوبها عن دار الكفر والخطيئة
 لو ظلموا او اودوا ولم يتمكنوا فاقامة لوازم الدين وعلى
 كره الاجر في ذلك على الصبر المتكلم في سوطها وان كانت
 في حق جماعة تختلف بعد مهاجرة رسول الله صلى الله عليه واله في مكة بل المدينة
 بلال وصهيب ومن ان صهيبا قال للمشركين ان انا جليلنا
 كنت معكم لم نفعكم وان كنت غلبكم لم اضركم فخذوا مالي ودعوني
 فاعطاهم ماله وبالحمد لله ولا الله له وان المراد بالجنة هي المدينة
 والمهاجرة عنها من مكة حرم الله الذي هو محرم كل القلوب فكيف يعلق
 من كان مسقط راس لعموم القوم وعدم التخصيص بالرسالة في الاصول
 فتقول في وغيره والذين يهاجروا هم رسول الله صلى الله عليه واله
 فغروا بدينهم لراي الله في قوته وقبيلهم الذين كانوا يحبون دينهم

بعد بجزء الروايات عليه واله وكلما خرجوا بغيرهم فرددوا
منهم بلال وصهيب وخيار وعمار يحملون سنانا النبي
لا حصول المراد منهم الخاف وان طائفتان من المؤمنين
استلوا الحج والتذكير المعنى فاصبحوا استلوا بالفتح
والطلب لا حكم الله فان تعبت لغدت احداهما على الاخرى
فقاتلوا التي تبغى حتى تفي لا امر الله على رجع حكم الله فان طائفتان
فاصبحوا امينها بالعدا واستطوا اعداوا في كل الامور ان الله يحب
المستطيلين العاديين يدل على وجوب المصالحات بين المؤمنين وانما اذا
لم يصطليحوا في قتال الظالم منها حتى يرجع عن الظلم لا امر الله
ويدر عليه ايضاً قوله انما المؤمنون اخوة وحيث انتم اتفقتم
اصلاً واحداً والامان الموحى لجميع الالام وهو تعلقيل وتبرير
للامر بالمصالح ولذلك كرهه فقارفاً صلحوا بين اخوتكم وضع
الظاهر موضع الصريح فاللما رى للمالعة في التقوية لا يخصه
وخص الاثنين لانها اقل من ان يقع بينهما ما يوجب الصلح والالتقاء
وانتوا الله في مخالفة امره وحكمه تعلمون على تقويم الامور
باها الذين امنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات لانهن فيها احكام
منها اذا جاءكم من الكفار بل المسلمين فادعوا الى اسلامهم ثم ان
تخير فان علم انهم مسلمة لا يجوز ارجاعها الى الكفار ومنها ان الكافرة
التي

التي اختلفت لئلا يجلال للنفار وبالعكس ومنها انه يحصل الفرقه
بمجرد الجمع ولا يحتاج الى الطلاق ومنها وجوب المهر الذي
اعطاه الله ومنها انه يجوز نكاحهن للمسلمين مع ائمة المهر الذين
ذلك شرطاً بل ولا ذكره استراة لئلا يظن المهر الذي
على زوجها من حيث المار وان مجرد الجمع كافيه ولا يمنع التزوج
الابن ولا الكفر ومنها عدم جواز تزويج الكافرة كالمسلمة تطلقاً
منقطعاً واداماً حرة وكذا فيه وفيه تفصيل فيكون في الفقهاء
ومنها طلب الذي اعطيت ان ذلك منكم امر ان الكفار كما كانوا
يطلبون منكم اداجاكم امر انهم كتب الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر وفيه آيات منها وتكسر مفيدة تدعون الى الحق بامرون
بالمعروف ونهي عن المنكر واولئك هم المفلحون ولتكن جماعة
بعضكم من بعضهم كما هو الظاهر تدعون ذكره باعتبار جملة علماء
جماعة في الذكور وان دخلت النساء فيه تغليباً للرجال الذين
او مطلق الامور الحسنه وعادوا عقلاً والمعروف ونهي عن المنكر
فيكون مجزئاً لتفصيله ويا مرون بالمعروف والنهي عن المنكر
يكون للرجال مطلقاً اعم في الذكور والوجوه فيمنه عن
المنكر بخلاف الطاعة فيكون مكرهاً وجراً ما يكون الوجه في
الذين سبقوا في الامور ولا يمكن وجهه في الفلاح في الامور
والناشون المفهوم وقوله واولئك هم المفلحون باعتبار المجموع

في الامور
التي

وبعض الافراد ومحمّل تخصيص الامر بالواجب والتميز بالحرمان فيكون
 صريحاً في الوجوه واما تفصيل الوجوه في تراكم المعنى في وجوده
 في الكثرة القدرية والافترق كثير في الحق في الوجوه عينا وكفايا
 والاول منه في ذلك كون الحق عن كونه عقليا او نقليا والظاهرة
 كفايا كما هو ظاهر هذه الامم وكون الغرض هو ان يرد على الفتح
 والبعث على الطاعة ليرتفع القبح ويقع المأمور والحسن والادليل
 في العقل يدل على الوجوب مطلقا نعم يمكن كونه واجبا عقليا
 في الحيل وعلى ظاهره فمحمّل بمعنى ترتيب الذنب على الترتيب سواء في
 ظاهره فممكن القول بان عقله لا يأتى له على ذلك كونه مبدءا
 نعم في هذه السور كثر خبراته اخر حجة للناس بامور بالمعروف ونهوا
 عن المنكر الا ان وجدتم خير جماعة فخلوكم او اخر حجة في العدم
 الوجود لتأمر بالمعروف ونهوا عن المنكر فتسعون بازاء حجة
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الايمان بالله فبما ان الله
 يامر بالعدل وهو الانصاف في الوسط في جميع الاعتقاد والافعال
 والاقوال وعدم التفريط والافراط والميل الى احد الجانبين فلا
 يكون اعتقاده في حق الله تافصيا ولا فوقيا لا يجوز ان يعتقد به
 الشرك والافراط والانصاف بالصفا الصفة والانصاف النبي بالانصاف
 وكذا في الامم وكذا في العباد لا يجعلها ناقصة الوظيفة
 ولا يمنع فيها فوق عينية الرفع وبالحكمة لا يخرج عن الشريعة

الرتب

الشريف والارحم للغير وهو التفضل وتفضل من جامع
 لكل خير الا غلبت استعالة في التبع ومحمّل في العباد اذ قيل
 انه احسن في الطاعة وهو اما بحكمته فيفعل النوافل والكيفية
 كما قال الله عليه والم الآمن ان تعد الله كأنك تراه فان
 لم تكن تراه فانه رآك واستادى القزويني ان الله يامر باعطاء
 الاقارب ما يحبون اليه صلة الرحم وهو تخصيص بعد التعميم فلا يعم
 بل الآمن انه كذلك فالرحم وهذا عام وقيل ان المراد بذلك القربى
 قربة الرسول المستار بهم في قوله لا المودة في القربى ولذا قال
 في تفسيره المودعة ان ابن جعفر قال انهم كانوا اساءة الى ذلك
 ونهى عن الفحشاء والمنكر في منابذة القوة الشفوية كالتوا
 فانه يبيح بالافعال اجوار الارواح واستغناء والمنكر بانكر على
 فاعلم في جميع المعاني نعم بعد تخصيص البعدي الاستعلاء والاستبلا
 على الناس والنجس والتكبر الحرام لا يميز له الكفر قبل الفحشاء ما فعله
 الا ان في نفسه البعدي ما لا يظن لغيره وقيل العبد المستوء
 السرور والعلو والاركان المستورة من العلانية والمنكر
 ان يكون العلو من السرور بعضه لعلنا نذكر ان معناه
 بعضه الله بما في هذه الالة الشرف في تكريم الامم والافراد
 الامر والمنزلة المميز بين اجزاء الشرف على معطوف وتذكر

وتتفكرون في يوم القيوم وتعلمون به وعياني سوع
 هذه الامة اجمع انه في كتاب الله قال في فضل العدل هو الواجب
 والاحسان هو الغلب والفكر ما جاء وهدود الله والمنكر
 ما ينكر العقل والنقي الطاول بالظلم وحسن العقول
 الخطيئة لعنة الملاعين عمل امر المؤمنين رضي الله عنه اذ
 الامة تقامها ولعمري انها كانت قاتلة ومنكر او بغيا فبقا
 الله في منها غصبا ونكالا وخرنا اجابة لدعوة نبوة وعادته
 قال المحشي يريد بعبدة الملاعين من لعن عليا من بني امية
 مروان والذين اسقطوا لعنة عمر بن عبد العزيز والذين
 ذلك معوية انتهى واستار بدعوة النبي صلي الله عليه واله لما وقع
 في يوم الغدير فدعا به لم يدركه في يومه وفي الكوفة طوعا
 وهذا الكلام قريح في لعن معوية وفي موضع وفي نظره بعض الممك
 وانه ما كمل الحق وما كان جهاده مع علي باجتهاده ولا بعدد رايه
 بل بعدد اوطالها وحكم جورها ما منها ما ذكره في اخر سورة
 واصح حتى حكم الله وبنى حكمه وروى ان ما نادى تخلف عن
 تلويغهم حين ختم المدينة وقد تلتهم الاضداد ثم دخل عليه فقال
 لم لا تخرجي فقلت اني انا من عند نادى واراقا فان التواضع قال
 قطعا ما في طلبك وطلبك يوم يله وقد قال رسول الله ما معشر

الاضداد

الاضداد شلقون بعدي اثرة قال معوية فماذا قال قال
 فاصبر واحسن تلقوني فان اصابك الاذن تصبر فاعبد
 الرحمن من الا ابلغ معوية من حرج امير الظالمين
 كلامي يا صابرون فتطوقتم نيل يوم التغابن وكفها
 ومهاق ساروا الى معوية وروى اني في العباد التي هي
 لمعوية عظيم فيكم وموجبه لدخول دار المنفعة والمنفعة
 احلها لهم وحسن عرضها السخيم والارض اعلى المنفعة الذين
 يتفقون في السر والبر والحاكم الغيظ والعاقبة من الناس
 والله كالحج بغيره افضل الصلوة في سائر العبادات اول اوقافها
 والمباركة التي فيها وكون وكسل الاما يستثنى لولم يزل
 العباد من الزلفه كما هو المستطوع محال ويستفاد منها ان
 الغرض للاضداد وبنوا الحنفية ودخول المنفعة من مطعون في روم
 يترك المعاصي وقول الطاعة كما ان الغرض من خلق النار وحول
 التلقا فيها كما قال تعالى فيها وانقوا النار التي اعدت للكافرين
 فلا ينافي في حوائجهم بغير فضل الفسق ودخول الاطمان
 والمجانين والنبأ الحنفية كذا في فضل اعظم الاعداد ان الشان
 والموصوف به بخلاف الضد فلا اعتبار للناقص عند الله فان دخل
 الحنفية والضم ان لوضع الانفاق في الغرير والفتن والفقير محلا
 عظيما في ذلك كذا في الاحياء والكثير مدح السخا ودم الجمل
 والحق اول ايعاد الله سبحانه واحدا هو الله الحنفية السخا وما يولد
 ذلك من الاحياء وما رواه الحسن بن مالك عن النبي صلى الله عليه واله انه قال

السخا شجرة في الجنة اعضاها في الدنيا وتعلق بعض
 في اعضاها وآداة للجنة والجنة شجرة في النار
 اعضاها في الدنيا وتعلق بعض في اعضاها وآداة
 للنار وقال عليه السلام الجنة دار الاسحيا وقال السجى
 فرسنا الله وقرنت الجنة وقرنت الناس بعدة النار الجبل
 بعينه فرسنا الله بعدة الجنة بعينه فرسنا الناس في الجنة النار
 وشكها في الكافر عن ابي عبد الله عم وورد احدا كثيرا في ذلك
 في الكافر يشكر ان رسول الله ص قال السجى في الجنة الجنة
 الارض خلق فطنته عذبه وخلق ماء عينه من ماء الكوكبة
 والجبل يفيض في السموات وخلق فطنته من ماء الكوكبة
 وخلق ماء عينه من ماء الكوكبة وعن ابي الحسن عليه السلام السجى
 الحسن في كنف الله لا تسجد الله منه حتى يدخل الجنة وما بعث
 الله نبيا ولا وصيا الا تسجدوا وما كان احد من الصالحين
 الا تسجدوا ما زالوا حتى الى بالسجى حتى مضى وقال السجى
 في النار الركوع تام في وضعها في موضعها الا لم يزلوا في النار
 ما لم يركعوا وروى ابي عبد الله عم في صيافة ابراهيم قال السجى
 ارسلني ربك الى عبد من عبده يخذله خبيلا قال لا اراهم علمي
 فيهم اخذهم حتى اموتوا فانهم قالوا لم يزلوا في النار
 لا تات احد استياقظ ولم تات السجى فقلت لا وعنه
 قال اتي رجلا النبي ففكر يا رسول الله اي الناس افضلهم

قدر

فقال انبسطه كفا وعنه عم قال لبعض جلسائه الا اخبرك
 بشي قريب من الله ويقر من الجنة ويباعد من النار
 فقال لي فقال عليك السجى فان الله خلق خلقا
 برحمته ثم خلقه فجعلهم للعرف اسلا والجنة موصفا وللناس
 وجها يسرى اليهم كل يومهم كالحج المظهر الارض المحذوم ولكل
 هم الموتون الا منون يوم القيمة وعن ابي ابراهيم رفعه قال اوتي
 الله لى موسى الثقيل السامى فانه سعى وعن ابي عبد الله عم قال
 شاب سعى في الدنيا فاعجب للاله فرسنته عابدا بحمل
 وعنه جميل بن دراج عنه عم قال خياركم سحيا ومو سحر ابراهيم
 وفضل الص الايمان المير بالايوان والسجى في جوارحه وان العار
 بالايوان تحبه الرعدة وفي ذلك سرعة للشيطان وتخرج
 عن النيران ورجل الجنان يا جميل اجبر بن داود انهما قد
 جعلت في ذلك من راضى قال الباردون بالايوان في العبر
 والعسوة قال يا جميل اما ان اصحاب الكسب يكون عليهم كد وقد
 مدح الله في ذلك صافيا لتقبل فقال و يورون على انفسهم
 ولو كان بهم خصاصة وفي يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون
 الاخبار في الاتفاق وخدم النجار وما ورد في غيره الكتاب
 في ذلك النقيض وغيره وان كظم الغيظ مثله التيقن والاتفاق
 الخ وان جاز عطف على الذين ولعل الاول والاولى والاكابر

المناسب ويظهر ان الغيظ عطا على سيقون قال في مجمع
 البيان اصل الكلمه قد راس القوي عن بليها تقول
 كظمت القوي اي ملاها ماء ثم حذرت بلسانها
 وفلان كظم فكقوم اذا كان محسلا خريفا ولو اذا
 كان محسلا غضبا لم ينفقه والظام القياد التي
 تجرى تحت الارض كيف يتأكد لا محسلا ياحي الارض
 وفي غرض الحديث لا ان يفسده انه راي النبي صلى الله عليه
 وآله اني كظمه قوم فتوضيحه على قوله والفرق
 الغيظ والغضب انه هذا المرعنا وهو ارادة العقاب
 المستحق بالمعاصي ولعنه وليس كذلك الغيظ لانما يحا
 الطبع فلهذا ما يكون في المعاصي ولهذا يقال غضب الله
 على الكفار ولا يقال اغضب الله بهم وكان في التبعية عدم انتقاد
 الغيظ وترك العمل بعقوبته بالكظم بالمعنى المذكور اشارة الى عدم
 حزمه من منه اصلا ولو قليلا فان المطلق قد راس القوي
 بحيث لا يبين شي منه شي اصلا والالم كحصيل الغرض بل هو
 الما ويبل ما تحته وحرب فتأمل وكذا العفو عن الناس هو
 عدم عقابهم بما يستحقونه بفعلهم ولكن ينبغي ان يكون
 له نفع وحسب الا يؤول الى ابطال الحدود والمقررات الشرعية والربا
 فيها ووافق من روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال لا ي
 في ايدي قبيلا الا فرعون الله وقد كانوا كثير افي الالم الى رحمت

وفيه دليل

وفيه دليل واضح على ان العفو عن المعاصي قد ينفرد
 اليه ان لم يكن وقال النبي صلى الله عليه وآله ما عفي جز
 عن نطفة قط الا اراده الله به عز او الله المحسن
 والمحسن المنعم على غيره على وجه عار عن وجهه القوي يكون
 ويكون المحسن هو الفاعل للافعال الحسنة وهو الطاهر
 والبر لا يبعد كونه اشارة للموصوفين المذكورين
 كانه قال والله يحبهم يغفر عنهم يهديهم الى صراط مستقيم
 ايضه وعدم الاختصاص بذلك الاوصاف فدل على تحميمه الله
 نعم لهم وهو فوق اعداد الجنه لهم فذلك الام على لور القوي
 والالتفاق وكظم الغيظ والعفو عن الناس الا الحسن
 الذي يحسن العقل وبينه التسرع عبادات وقرآن
 وكذا آية امر اليها بمنزلة عظيم عند الله وهو طاهر ويزيد
 عليه الاخبار ويحيد العقل ايضه في حزم الله كظم غيظه من غير الكفا
 والعفو عن الناس واهم والاحسان اليه ملا الاتفاق عليهم
 اتفاق وكظم وعفو حال عن وجهه في فلا يميز مع امر الناس
 الصغفان به وكونهما محبو باعنه ثم قال في ن ما جاء فيه من
 الاخبار ما رواه ابو امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من
 سقته على انفاذه ملا الله قلبه رضا وفي خبر اخر ان الله
 عليه السلام يوم القيمة انما ايمانكم قال روي ان جارية لعن الحين

نفس الطاهر
لله

عليها ان جعلت تكسب عليه الما ينهيها للمعلوم فقط لا يبق
 فيه ما يفتح فرفع راس التما فقلت له الجارية ان الله يقول
 عا الكاظم الغيظ فقال لها قد كسبت عني فقلت عا العا
 عن الناس قال قد غفر الله عنك فقلت والله كسبت عني قال لا شيء
 فاستخرج لوجه الله ووجهه الرأيه دلاله على عموم الناس بالنعمة
 وهو من قدره مثلها عن الحسن على عليها السلام انه جامع بين
 طبعه للضيق وهو من علمه الم فوقه الفرق بينه على عليه السلام
 فنظر اليه فقال العبد الخ الله تعالى جعل راسه لانه قيل يغني
 عرضها السموات والارض كعرضها ولكن البصر عن مطلق المقدار وهو
 ونقل على ذلك الاستحسان في ان اوانه لما علم ان عرضه الذي هو
 في الطول عظيم على ما هو علم ان طول الارض يكون اقل من عرضها
 اما كونها مع ذلك في السافات ان المراد يكون بعضها فيكون
 البعض الآخر فوقه او يكون الواحدة منها ارفع من فوقها او يكون
 غير متبوع لارتفاعها او يكون ان السائر تحت الارض فيكون
 دلاله على ذلك ما قالوه وظاهر الابه انها مخلوقة وكذا النار
 يد على بعض الاحياء وقوله الاصحاب ووجه به المفسد
 في بعض ما يله وقال ان الجنة مخلوقة وتكون سبعة الملائكة
 في الابه على حجاب المساء لللطائف والانعاف في الابه
 حسن الخلق في الغنى والعفو عن الناس والاحسان مطلقا
 كما وردت به آيات كثيرة مثل العرف بل كل احد فان كان في
 والامانة

له الا انك تعلم انه والذين اذ افعلوا في اوطالوا انفسهم
 وذكروا الله في استغفروا الذنوبهم وغفروا الذنوب الا الله
 ولم يغيروا على ما فعلوا او لم يعلموا اولئك هم الذين غفروا
 من ربهم وحسب محرمي فحسبها الا انها رعا الله فيها ولو لم
 العاقل في الذين اما عطف على المتقين كما قاله في بي
 او على ما عطف عليه مثل الكاظم الغيظ ان الجنة اعد للمتقين
 والذين اخرجوا من الجنة بعد المتقين والنايبين وهم يكونون الغرض
 الاصل في خلق الجنة فلا ينبغي كونها لغيرها انهم بالمتبع كما ان النار
 معدة للكفار ويدخلها النيران ايضا فقوله وفي الابه
 فاطم ان الذين امنوا على ثلث طبقات متقون وتابون
 وصبرون وان الجنة للمتقين والنايبين منهم دون المصيرين
 خالف في ذلك فقد كان بر عقله وعاند رب ما يطل كما قلناه
 ولغير ما يدل على دخول غيرهما فيها والالامات متكررا على
 العفو والتفضل والاحسان والمغفرة لمن تاب ورجع صالحا
 بجزية وسائر ما يدل على ان الابه لا يباع ان الايمان موجب لدخول الجنة والا
 خيار العام والخاصة للابن في النار من دخلها فلا بد ان يكون له اجر ولم يثبت
 وهو بعيد جدا وان ما ذكره سبي على ان لا قرب كفر المحيط لما قبله وها باطلان ولان
 قوله تعالى اولئك جزاءهم كالجزاء فان ذلك جزاء علمهم فذلك على ان الجزاء هو
 العمل الموجب لدخول الجنة بها فلا بد ان عدم دخول غيرهما متفلا واحسانا

وعفو او كذا للغيظ التي هي مجبوبة لله تعالى وحسن علمها
عباده فيبعد ان يمنع نفسه القضاة الكاملين
ترغيبه العبد الضعيف الذي لا انتقام كالحق والطبع
لم عل ان ليس الدلالة لا بغيرهم ضعيف كما يبلغ الامور واليد
قال الله سبحانه في سورة الحديد يا ايها الذين آمنوا انزلوا
عن هذا كبره من السما والارض احدت للذين آمنوا بالله ورسوله
فعل ان ذكر المقتل للاتمام او غيره لا المحرر وانه معنى اخر
وهو الذي لم يثبت ولم يصر باعالم او جاسلا الا ان يسمى تارك
التوبة مطلقا بصر او انما جازم ويحتمل كونه عطف على الذين
اي اعتدت للمقتل الذين كذا وكذا والمقتل الذين كذا وكذا
ولا نفي في صدور الذين مع التوبة وعدم الاضرار بالوصف
بالنقوى قبله ويعدوه اضر واما بعد او حرة او تارك ان يكون
مبتدئا ثانيا وحرا لهم بالثنا وعفو فخره والحمد لله رب العالمين
خبر الاول ويحتمل ترك الفاقم في قوله ذكره الله سبحانه للذين
مطلقا بالصدق عليهم ذكر الله والتوبة كاف سواء كان بعد بلا فضل
او مع فضل كثير قالوا الما بالفاضة الزنا وبالظلم بعد ثباته
وعينها او الفاحشة الكبرى والظلم الضعيف او الفاحشة الضعيف
والظلم القوي ويحتمل كون الفاحشة اظلم على الغير بمصروف
الله تعالى ومعنى ذكره الله ذكره اعقابكم وعندهما تقوى

نزلوا

نزلوا عن مواضع عدم العود فيكون كناية عن التوبة ولم
يصر الزيادة تأكيد وبيان له او يكون الاستعقار
طلب العفو من الله بالعدل لان مثل الله اعفون
وعدم الاصر او يكون كناية عن التوبة وطلب العفو
ان لا يقدر الذنوب الا الله لان الاستغفار انكار
ما قيل المعطوف والمعطوف عليه الذين هم المحكم شي احمد
للاخبار بان الله يغفر للاغفار غيره وما اذا كان كالمجاهد
الا هو لا يغفر الذنوب الا ما هو اذ الذنوب ليس هو عصى الله
لا يمكن ان يغفر غيره فلهذا يستغفرون اقتضى ان يغفر لهم
ولا يعاقبه بسوء ما فعله تفضلا واحسانا واما ما للوعدي
الانما والاعذار على ذلك فتقول التوبة وسقاة العباد
بما عفا محض التفضل ووجهه معنى لانه وعدم تفضلا
وكونا فلا نافي كونه تفضلا كما قاله في ثبوتها التفضل او
اجز او ثقل الاجماع قبله على انه واجب لا انه واجب
لان قبول العذر واجب عقلا كما قاله المفسر ونهم القول
اذ العقل لا يتبع الانتقام والانتقام لا يرد على عدله وان قبول التوبة
كما استار اليه سلطان الحقيقة في التوبة او العذر او واجب
بوجوب العفو للمسلم لان العبد اذا جاءه العذر او العذر
العفو والحقا ومن اظلم فقد عرف ما قد عفا عنه العفو
اجماعا ونفى التوبة فافهم قاله من الاصر اظلم التوبة

كوار اجماع الوجور والتمسح عقلا

وان قبول التوبة
واجب
عقلا

الصدق والبر وقا ايضاً لم يقيموا على المعصية ولم يواظبوا
عليها ولم يلزموا في ذنوبهم ولم يقيموا على فعلهم غير
متغذين فالذي فهم منها ان الاصرار هو المداومة
والمواظبة والاوام على الفعل فلو فعل مرة او مراراً
في اوقات لم يكن مصراً وان كان في غمرة العود لا ذكر وهو
بعد ان الظاهر ان ذلك في وقت واحد للعدا والمعصية
المعنى للغير ايضاً فانه اعم من ذلك ويمكن الفهم منها ايضاً انه
ترك التوبة حيث قال لا يغفر الله ذنوبهم الا ان يأتوا بالتوبة
تغير الاصرار في ان يتوب يكون مصراً وهو ايضاً بعد اذ
يلزم عدم التوبة من الكفر والضعف في الاعيان الالهية
وتكون بدورها فاسقة غير عادلة وانما المشهور في الفقه
ان الضعف في بعض المعنى للغير ايضاً لان احضار التوبة
يكون المارد هو المواظبة على التوبة او التزم عليه ما يباع التذكر
فهو مناسك المعنى للغير وقواعد الفقه والمعنى المتعارفين
يعلمون حاله ان يعلمون الخطية الكون كما غير ما يدين وانهم
يعلمون انهم في الخطية وهي علم حاله وفي المعنى للغير
ويستطاعون والايام ذلك على تحريم الفاحشة والظلم ولو علم
ان يخرج نفسه ونفسه بغيره ثم كف عن الاصرار وتحريم
مغفرة الذنوب الا في الله والاعمال عليه فلهذا وجب
وجوب التوبة وجوب قبولها على الله بالمعنى المتقدم وتكون

بدونه

الجاهل

الجاهل بمنزلة ايل الاله ايضاً وان التائب عن الذنوب لم يلازم له الاصرار
الاخبار فيكون عدل المحرر التوبة فيقبل شهادته بعد ما بالافضل لانه قد
المستعان وعطف عليه بل يحتمل كون نفسه كاذباً ولانه بعد من شهادته
من شهادته تعالى بالمغفرة وما بعد ما فاما مل ولا يحتاج الى ضم العمل الصالح الذي
هو مذكور في بعض الآيات بعد التوبة ومذكور في بعض الكتب ايضاً مع عدم
ظهور معناه فقوله الشيخ قدس سره ثبت اقبل شهادته ذلك غير بعيد الا ان تعريف
العدل بالملكة لا يستلزم ان تحقق ذلك مجرد التوبة بل يحتاج الى العلم بها
فيتم كونه العمل الصالح اشارة الى حقيقة افعالها ويجعل الدوام على التوبة
وعدم الاصرار على الذنوب واردة على مطلقا اي على مثل تصديق فليس
او صلوة على النبي صلى الله عليه واله واعلم ان الظاهر انه لو فعل احد صغيرة
ثم انبغى عنها لم يخرج عن العدل ولا يحتاج معاشرة والخروج عن نهي المنكر
الى العلم بتوبته ولا يكلف ذلك على ما ذكرناه من معنى الامور والمعنى الاول
الذي نقلناه عنهم بخلاف الثاني فان العزم والعودة مرة اخرى شرط وجوب التوبة
وصيرورتها كبيرة والاصل عليه بخلاف عدم التوبة فان الاصل حقيقة وجوبه
انه لم ينقل تكليف فاعل المعصية بها بعد توبته وانتهائه عنها لا فاعلا ولا فاعلا من
العلماء والفقه بالظاهر كما لهم انه لا يجوز توبته بل ذكر انه فعل ذنبا بعد الانتهاء
وهو كذلك لانه ذكره فاحشته له وشبهها غيبه له نعم يمكن المنع واطهار علم
العود على مثله لو علم منه العزم على ذلك على ذلك بالجملة بانه معصية او علم مع عدم
المبالاة بفعل افعال وان التوبة ليس لكونه منها بل عدم البصيرة ونحوه والظن
انه يحتاج الى التوبة فعل الكبيرة فمجرد ذنبه وانتهائه عن المعصية لا يكفي حتى يعلم
التوبة والندم ولولم يعلم لم يقط وجوب الامر والهي بدونها ولكن ينبغي

تأخر في

الملاحظ العام في هذه الحجة لا يحصل له الا في غير الحق
 وتبعد الترتيب والاختصاص لا تستلزم النفس العقل بها
 كما هو معتبر في سائر العبادات والاعمال فيما رغب
 فيهم لنت لهم قالوا الباء متعلق بملت واما زايده
 اي ما كان لينه لهم الامور فاعلم اي ربط الله على قلبه
 وتوقف الموقوف على ان نعم لهم بعد ان خالفوه
 لانهم سبواهم وتكرار الحجج البراهين وتقرى عليهم
 على وجه التفقه واللفظ في بعض احوالهم وتواضعهم لهم
 فتجاوزة عنهم وعدم مواخذتهم انما هو حجة الله سبحانه وتعالى
 حيث جعل ليناً من الخلق في ذلك على ان حسن الخلق انما
 هو عطاء الله ولا يحصل الا بتوفيقه وليس العبد مستقلاً
 وليس يفتي فيهم كما امر الامور الموعود به ونوطاً به ولو
 كنت فظاً غليظ القلب لا اتفقوا او هو لك ان لو كنت
 حافياً لك لاسى الكلام فاسى القلب صعباً غير ان لم يفتوا
 وخلقوا وحولك فاسى ايك ولا يجاد لو اعدو عدوا فلما
 يتم لك الامر فقه شارة عظمه لا فائدة من الخلق ظاهراً
 وباطناً فاعف عنهم واستغفر لهم وحمل ان يكون المراد
 منه وفردك للذين لا يعفون عنهم تايبين فيهم فحقنك
 فلا تتردد فيهم بها وان تستغفر لهم الله فيما بينهم ومن الله
 يستغفرهم بالستغفار ولا تفرق عنهم بحجة ذنوبك والحوار
 بل اصلح حالهم عن خلق وشرورهم في الامر عمل ان الدنيا

والمراد

والحرب ولما العدو في مثل ذلك يجوز ان يستغفر لهم
 يستغفر بيدهم وقبالتهم والعدو ويحتمل ان يكون المحرم
 اظها والذين في المثلطف لا العمل برأيهم وقولهم لان
 راي على الله عليه والمصوابا على به لانه رايه وانه صواب
 والامتن خطاتم واطهر واما مصوابا عندهم ايضاً فاشاور
 لا تستلزم العمل برأيهم والاعتناء بدينهم ولا علم لئلا يورث
 في متاورث الناصب او روي وخالفون بل في ما فائدة
 الا في اعراسهم اذا وقع امر السوءهم ويطلب لقلوبهم وحياتهم
 لهم واطها واعتبارهم وحسن المداواة والخلق بهم كما في وعيد
 لئلا يورث المتأورثه كما في الاخبار وايضاً فاذا اعلمت فتوكل
 على الله ان الله يحبس المتوكلين قالوا اذا او طنت نفسك
 على سعي بعد التامل والتورك فتوكل عليه وفي نهاء امره على
 ما هو الاصلح والالتفات الى الغايات ما هو ملاحك لا يعلم الا الله
 لا انت ولا انت وورث يعني لا تعتمد على رأيك ولا رأيهم وفلك
 ولا فعلهم وان احببت الحق بذلك بل ان فعلت ذلك لم تنفد
 ان الذي لم يوصل لك فعله فحصد لك انما هو يستسلم
 رايه لك والها بك عليه واعلامه بانه الاصلح حتى لمقت وما
 هو الاستاد وكان الذي اقتضاه رايك ام عرق فان
 الاصلح لا يعلم الا الله وانما آتيت اليه وكلت فطاعة الامر
 الذي تحب فاعفوا واما في نفس الامر لا يعلم الا الله
 فالذي يجب في التوكل عليه صلى الله عليه واله وعلى غيره كما قيل

عليه ما بعد ما وغيره حتى ان في بعض الايات ان
 لا توكل الايمان له كقوله على الله فتوكلوا ان كنتم تؤمنون
 هو التوكل بهذا المعنى يعني بتوكل الامر لله والاعتقاد
 الذي تفعله قول لا وفعل او بجد صوابا لا يجب فعله بل
 انما هو بغاية الله تعالى وتوفيقه لم اياك انما انت تفعل
 ما يظهر كونه مشروعا وانما لك مع اعتقاد ان احكام الحق
 والصواب انما هو بتوفيقه تعالى وببشهادته فليس كالحق
 فيه دخل الا بطريق الالية والمحملة والمفاعلة فكان هذا
 معنى التوكل الواجب الذي في شريعة بانه اظهار العجز
 والاعتماد على الغير في التوكل على الله هو تفويض الامر الية
 والتفويض بغيره واصلة الامكان في فعل ما يحتاج اليه
 يستند اليه فمعنى التوكل هو تفويض الامر الية يعني جعل نفسه
 كالغرض والمقدوم في فعله مثلا ان في الجود للرزق او رزق فوض
 الامر لله بمعنى تعينه ان رزقه الرزق والمال والرزق هما
 يفعل به يفعل الله في الفعل والمستعمل عليه والحافظ للفعل البعد
 والمال تحت قلته فلو لم يوفق لم يحصل له سعي في الرزق والحاجة
 الا التوكل والحيلة التوكل بالحقيقة مع توفيق الامر الية تفويض
 والاصح قرأته فيتمتع على الله اعلم قوله ويعتقد ذلك فليس

التوكل

الواجب

الواجب لا يفعل شيئا أصلا ويتوكل عليه بان يريد الرزق
 والرزق في غير عمله وقول انما متوكل على الله فانه واجب
 او يريد الرزق بغير طلب كذلك او يريد المال العدو
 والفتنة عليه بغير قتال والتدبير في ريد الخفا عن العدو
 لا يحتج عنه بما يفعله علم بطلبه له او تفويضه اليه
 ولا يفعل بل يقول الله يحفظه وانا متوكل عليه لان الفعل
 والسعي انما يطلب به واجبه بعض الاوقات كما توكل في الغاء
 النفس في التملك حرام وان الله تعالى لا يفعل شيئا ذلك
 غالبا الا بالاسباب التي تكلف العباد بها نعم قد يفعل ذلك
 بلا سبب بالنية للزلازل والابواب والاول ما ان اراد فاذ اعلموا
 ذلك فانه ان يفوضوا الية بالحكمة كورد في الاحكام والنية
 بعض الائمة عليهم السلام في عدم رزقهم عن الله وقوله انهم لو فوضوا
 الله الشخص تفويضهم لاجل الله لكان الله لا يترك فعله بل يفعل
 غيرهم ولا يحكم قوتهم كلها فاورد ان التوكل على الله هو ان لا يخاف
 احد اعرض الله وعلما ان عزم الله لا ينفذ ولا يسئل احد شيئا
 ويقطع عزمه تعالى كما انه ما ولى ما فلكناه فانه المانع والقادر
 على دفع الضرر وان اراد النفع ينفذ في غير ما نفعه وكذا الضرر كذا اذا
 على دفع العدو وضربهم او انه لا يخاف عزمه خوفا بوقوعه في الحمايات
 وترك الواجبات وكذا يعتقد ان عزمه ينفذ في غير ما نفعه فيها كذا كما قيل
 مثل ذلك في التوكل على الله في الرزق والمال والفرج بما يهتدي به من انبياء

بالاية الشريفة والسند الكريم وغيرهما من الآيات والاخبار التي هي باو
 مثل ما ورد في وصف المؤمنين وما اتى ذلك ان الانسان مخلوق
 ضعيفا وبالطبع يخاف ما يؤذي ويضره ويريد ويميل الى ما
 ينفعه ويستريحه ولهذا اكلوا وارتبوا طعنا وتركوا نقصا ولهذا
 كان بعض الانبياء يخافون من الاعداء ويهاجرون بيناهم فكم
 العظمة المودعة المسترخية وخاف موسى على شيبه وعلية التلم خصاه
 حتى قيل لا تخف وتقل انه بعد ذلك اخذ بكه وغير ذلك وكذا وجبت
 النقية وبالجملة عدم وجود التوكل بهذا المعنى الذي في الطوارق
 بل معلوم كونهم حرا اما اذا كان حملوا والدعاء في المهلكة فلا بد من التوكل
 اما بما مر وكما هو او تحفظه على بعض الوجوه والاحوال والازمان
 كما استونا اليه ان الله يحل التوكل في كل معنى التوكل والمؤمنين
 والمنفقطين والواكبين امورهم للطف وتيسير ثم قال في هذه
 الاية دلالة على اختصاصه سبحانه بعباده عليه السلام بمكارم الاخلاق ومحاسن
 الاعمال وقرئ بحسب ما صلوات الله عليه واله انه كان اجمع الناس للدواعي
 المتوقعة فكان ادناهم للامور المتواضعة وذلك انه كان يرفع التوكل
 ويخصف التوكل ويركب الحمار ويعلق الناضج ويحيي عصفور المذموم ويكس
 على الارض ويأكل على الارض ثم في الاله احكام تقتضيها الاحكام قال
 في قوله لا اله الا الله عز وجل في قوله لا اله الا الله عز وجل في قوله لا اله الا الله عز وجل
 منهم وعلى ما ذكره بعضهم تعضبا فيما يورثهم من الامور ومنه عن العظام
 في القول والعظم والحق في النفاذ وعما به التوكل عليه وتوكل في الامور
 اليه وفيه اليقين دلالة على القول باللفظ لانه سبحانه بعباده لولا رحمة

لم يبع الله المتواضعة ولو لم يكن كذلك لما اجابوه فيها ان الامور
 المنزلة متفقيه عنه وعن ساير الانبياء وما يحرم من غيرهم في هذه
 على الخلق وهذا يوجب ترويحهم ايضا عن الكبار لان التفرغ في ذلك
 انتهى كلامه رحمه الله وهو كلام كاشف يري ان فيه الاستحسان والاعتراف
 التقدير بالوجوه على الظاهر ما كان واجبا عليه فيهم صلي الله عليه واله
 ويحتمل الوجوه وكذا الحق من الاستغفار والتمسك بآثاره ولهذا في
 يعقوب بن يوسف عن اخويه واستغفروا لهم وكانهم يريدونهم عن
 العظام التي تحرم فانه على الاستحسان في حصول الاذن المحرم وعدم
 حصول الغرض المطلوب اذا كان في فعله او امر او نهيا وديعاه
 التوكل الوجوه المعنى المتقدم او الاستحسان بالنسبة الى بعض الامور
 فيما لم يأت من ما قبل هذه الاية مع ما تقدم من انه كظم الغيظ ففهم ان
 كظم الغيظ والمداورة خلق الله خصوا بها على التوكل والتمسك
 الذين يريدون ارشاد الناس في مواسم عظم البصير الى الاين
 وفتح الله واسار في في المعنى الاول في تفسير الاية الى بعد
 وهي ان ينصرفكم الله فلا غالب لكم وان تخذلكم في ذلك الذي ينصرفكم
 من اعداءه وعلى الله فليست كل المؤمنين لما امر الله سبحانه بتيقن عليه السلام
 بالتوكل من معنى وجوه التوكل عليه فقال ان ينصرفكم الله فمن ناواكم فلا
 يتقدروا على عليكم وان كنتم من ناواكم فقل عودوا وان تخذلكم اي
 يمنعكم نفوسكم ويحكم بينكم وبين اعدائكم لمعصيةكم الياء فلا يقدرون
 احد على افسادكم والى اعدائكم للاسم الله على الظواهر والمعنى على اخذ
 المضاف الى في بعد هذا لان الله والظان لا يحيا في الاخذ

كما قال في فريضة بعد ذلك انه او هو فقولك ليس لك فريضة اليك
 فبعد فليان نريد اذ اجابوا عنه ويحتمل ان يكون المراد بكل
 على الله الاتكال عليه وتفويض الامور اليه تحقيق ترك العمل والاقتناء
 بغيره في الامور ولكن لا كله بل بعد فليان وفي الشريعة
 مثل البر من العبد ووجهها انك اذا اظن او علم انك الله او
 صديقه ثم اتاك عليه الفاني بمعنى عدم سماعك لشيء فاد
 خاف عود الاستعانة بالله في غير الله مع ولا الاستعانة
 من الزواجر والنجس ولا يتصور الاستعانة والاساطير
 من دفع الضرر الموثوم فالنفع الفاني الواجب ولكن في حجية
 سريعا بهذا المعنى ما لم ينسب تركه لغيره فلو كان تركه واجب
 غير طاهر فمكروه لا لا اذ الاستعانة على الرحمان المطالب بالكل
 فانه قد تضمنت هذه الالة التنبه على فريضة او فريضة
 ان يفرغ من هذه العلم وقد صحت الرواية عن الصادق عليه السلام
 انه قال عجب لمن خاف لا يفرغ الى عمله حسنا الله ونعم الوكيل
 وحال فاني سمعت انه سبحانه بعد ما فانقلبوا صغرة فريضة
 الالة روي عن ابن عباس انه قال لا خير كلام ابراهيم عليه السلام
 في التناهي حسنا الله ونعم الوكيل وقال نبيكم مملوكا ولا اله الا
 ربنا الاله قوله تع الذين قال لهم الناس ان الله قد بعثنا
 نبيا فحسبوا فريضة ايماننا وقالوا حسنا الله ونعم الوكيل
 فانقلبوا صغرة فريضة فضل المسبوق الاله والنسبة
 بعيد زينة الانعلاء بعبادة وتفضل وعلم المسبوق حسنا

الله

٢٥٥ والرواية صحيحة في بيانها فعمل عدم اخضاعه لجماع
 السابقة وعدم دخلة الرواية والرواية موجودة في الفروع
 ولكن ما عرفت محبتها ونبوا واولاد الله في خوفه سبحانه
 والانتخاف منهم وخافوا في ان كنتم تومنون على عدم اخوف من غير
 الله والخنوف عنه فوط مطلقا لان المراد على في التفكير
 عدم الخوف في الجهاد والكفار بعد وعد الله بالثبوت
 والعلم عليهم والخوف فانه ترك الجهاد وغيره فاما فريضة
 وقد تزل على القرآن ان اذا سمعتم اذان الله فاستمعوا
 اي يذكرونها وتستتر بها ان هي الخيفة واذا للشرط ولكن
 واستتر حالان عن المفعول في الحكم شرطه ولا يتصور انهم
 حتى يخوضوا في حديث غيره فريضة او غيرها صفة فريضة
 في الالهيات والحكمة فريضة فاعل ترويضه من المؤمنين
 عن محال المعاندين والمستهين وقت اطهار العباد والكفر
 والاستعداد بالامانة الله في الائمة ان فريضة عمل الفارق عدم
 المحال نعم او في الكفر والاشتراك وان رضى الله عنهم
 المحال نعم المصطفى في الكفر الفاعل فريضة فريضة
 ان كنتم تحسبوا ذلك فريضة فريضة في محرم المحال مع حجة
 الكفر والاشتراك ولا يبعد فريضة فريضة فريضة المحال فريضة
 فريضة فريضة فريضة فريضة فريضة فريضة فريضة فريضة

في نون وفتي كانوا ارضين بالكفر كانوا كفارا لان الرضا
 بالكفر ففتي دلاله على حور انكار المنكر مع القدر على ذلك
 وزوال العذر وان ختم مع القدر عليه فهو محظى ان ذنبها
 ايضه دلاله على محرم مجال الفياق والسيد عيسى بن جعفر
 قال جماعة من المفسرين وخرقوا ذلك اذا فكاحلة بكثره فيضرك
 جلبه فليخط الله عليهم وروى العباسي بمشاده عن
 علي بن موسى الرضا عليه السلام في تفسيره انه قال اذا سمعت
 الرجل يتحدث الحق ويكذب او يبيع في امله فقم عنه ولا تقعد
 ان ظانرا لا يبر حوازي حيا بينهم بعد ذلك عدم انصافهم وان كانوا
 كفارا او ستم من لقوا حتى يحضروا الى محلي سرعوا في طرقت غير
 الاستزاء لانه غاية للجرم قال في ففلا تأس ان يحالجه فلا
 يحرم مجال العياق في غير وقت الفسوق بالطريق الاولى وهي
 خلاف المشهور في القدر فانه يقولون يحرم بالفسوق الرابع
 ووجه اللغز في عدم تحريم الميل اليهم محبتهم وكودتهم ولا يفتوا
 عنه ولكن يمكن ان يكونا حتى يحضروا على الله في التقيد و
 معهم حتى يتركوا ذلك فان اكلوا من عندهم قد يكون شيئا لذلك
 قد يريدون ان يغيظوا المسلم فان لم يكونوا معهم تفعلوا وقد
 يكون اكلوا من عندهم بوجوب الذكرا لاهم فزيدون انقام ذلك
 فيكونون يستهزئون بابايت الله واليه اشرع قوله في الاستبوا
 الذين كفروا فقتلوا الله عدوا بغير علم وهذه صريح من عدم
 جواز فعل سباح بغير اجبه كان موجبا اليه لاهم ونحوه فلا يخل

ان الله

شيئا

شيئا يلزم منه ذلك فثبت آلهتهم وغيبي مثلهم وب
 اصبها بهم اذا كان موجبا اليه النبي صلى الله عليه واله والائمة
 عليهم السلام والمؤمنين وهو طاهر عقلا انهم والمراد بانزل
 ما هو المذكور في الانعام بقوله واذا رايت الذين يحضرون
 في اياتنا فاعرض عنهم حتى يحضروا في حديث عنهم واما مسندك
 السبط فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وان
 ان في السبط انهم غفرت مجال السهم فلا تقعد عنهم بعد ان ذكرت
 قبل النسيان ففعل الله اضعف السبط المحرم عاداته في فعل
 النسيان عند الاعراض عن الفكر وروى السبط الظاهر
 ان الحظرات هي الله عليه واله وبحمل ان يكون في فضل فابقي
 ليجاز او تسمى عدم الاحضار وتسمى اليه الفعل انشاء فلا
 بد على ان السبط الانبياء قال في ن قال الجبائي
 وفي هذه الامة دلاله على بطلان قول الامامية حوازي التقية
 على الانبياء والائمة وان النسيان لا يجوز على الانبياء وان
 تعلم انه لا يدل على عدم جواز التقية فانه ما طلعت بحون
 تقيد بها بعدم الخوف والضرر وعدم المقدح مع انهم لا يجوزون
 التقية على الانبياء وقد عرفت حكاية النسيان انه قد
 حوزت لغتهم غير الاحكام وقد فضل في ذلك القدر وقد ذكرهم
 بفضل انهم في ن حيث قال في جواب الجبائي وهذا القول
 غير صحيح لا يستقيم لان الامامية انما يجوزوا التقية على الامام

للقول واما الله هو والنسب فلا يجوز وما عليه فيما
يودونه عن الله نوعا ما سواء قد جردوا عليه
ان يصفوه ويسموا عنه يالم يورد ذلك لاختلاف العقل
وكيف لا يكون كذلك وقد جردوا عليه النوم والاعماء
وما في قبيل السهو وهذا يدل على عدم الخلاف في ذلك عند
الامامية فيما مل فيه وحتى فيها ما يحتمل ما قلناه
والمراد بالحق صريح الايات الكفر بها والاشتمال بها كما
فيها مان الايمان بدلائل على اجتناب الكفر بها التفرقة
بالفراق على انفسهم لانهم ما هم جوا بان المراد الذي
نهم الكفر به بل الذي يجوز في الاما لا يجوز فهو فلا يكون
فقط فقط وان كان ظاهرا لانه الاولى في ادعاء
الكفر فيما مل ان يبدو ان يظهر اخيرا في حكايا خلاف
القول والعقل بالنسبة واما اليكم بل اعلم او يخفون
ان تنفعلوا ذلك سرا وخفية او يعفوا عن سوء اي
عن اساء اليكم مع العذر على الانتقام والاحقر والم
بالقول بالسوء ولا ما دني فذلك وافون فان الله كان
عفوا قدس اصفو جامع العذر على المكافاة فانه يعفو
مع ذلك فهو كالمه فانه مخجلون للعفوة فيعني ان
تفعلوا ذلك بالطريق الاولى لانكم ان عفوت عنيته ورحمته
وهو ظاهر عقدا وسرعا وعذو جزاء ان يبدو او اليكم تعلم
ما فيه

ما يفهم منه ذلك مع وضوحه والتعليل فيها حيث يطلق على
العتو بعد ما حرض له في الانتقام حلا على كالم اختلاف
كما اشترنا اليه ايها الذين امنوا لا لئلا الواعظ شيئا ان
يقول لكم تسونكم وان لا الواعظ حيز في القرآن سيدكم
الشرطيان صفتان لا شيئا قبل اي الكفر
ما يلزم رسول الله صلى الله عليه واله عن تكليف شاق
عليكم ان اقامكم بها فيحكم كما في حكمه سراقه وان لا الو
عنه في ما ان الوحي وما دام الرسول في ظهركم يستدرك
التكاليف الشاقه فتورون بها فتقضيون انفسكم كفض
الله بالتعويض فما عفا الله عنها تمكن كونها صنف اخر كالكفر
اي لا لئلا الواعظ الا شيئا التي عنيته لا الواعظون عليها
ولم تكلفوا بها روي انه لما نزل قوله على الناس فتح السيف
سراقه من ذلك الكفر عام فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه واله
فقال لا اولو كلفتم لو حبت ولو حبت لما استطعت ولو تركتم
لكفرتم فارتكوا في ما تركتم فقلت قال الحاج السويدي
بل ينبغي البناء على الظاهر وذكر الله في المضي وقد تفرقت
في حكماته العفو كالمه مذكرة في محلهما وتحتمل ان يكون صنف
للمسئلة المفهوم في السؤال لئلا الواعظ عني عما قلناه
ولكن لا تعود واقطاع بها ان السؤال المتقدم بل السؤال

تكليف

ثم يطلق من الاشياء التي تظن ان نظرها ظاهرها
 للغير حرام لا تظن ان الله يحتمل ان يكون للآخر
 يقين من السر طيب ولا شك في الاحتياط احوط والله
 غفور رحيم انما جعل العقوبة ما تظنون وتعتقون
 على كبره قد ساء ما قوم من قبلك الضمير للمنفوق
 قيل وقيل متعلق بساكنها وليس لهيفة لقوم والجار
 عنه لانه ظرف الزمان لا يكون صفة حيث والجار
 عنها ولا خير عنها وقد تامل اذ ليس المعنى الاعلى كونه
 وصفا للقوم ولا متعلق بالسؤال قيل قد ترسلنا
 ذكره يمكن تأويل القوم حيث يوجد منه تعني
 ولا تكون حيث تحضه مثل الموجودين في ذلك الزمان
 ثم اصحوا بها كما قرئ بسببها حيث لم يقرأوا بها
 مجوز او متكررا متعلق بكافرتين وقرأ الآية وانما
 استأخر لئلا ان الحاصل معذرة وان عقاب العالم اعظم
 فانهم ما جعل الله في حجة ولا سببا ولا واسعا
 ولا حرام رد وانكار ما استدعاه الحاصل لم يوافقهم
 كانوا اذا انجحت النفاق عذبهم على الظن اخرها ذكر
 يحرموا اذ نزلوا الى قلوبها وغلوا بسببها فلا ترك لا تحل
 وكان الرجل منهم يقول ان سيف قناني سانية يحفلها

انما هو في الدنيا والآخر

كالبحر

كالبحر في تخريم الانتفاع بها واذا اولت شاة اني
 فهم وان اولت فهي الهتهم وان ولدت بها واصلت
 الانبياء انما ساء فلا يذبح لالههم الذكر فاذا انجحت من
 صلب النحل عس انظن حرموا ظهورها ولا المنعوى ساء
 فوات ولا امر عمر وقالوا قد عصى ظهره ومعى يجعل ما شئ
 ووضع ولذا بعدى لا يقول واحد هو الحريم وما
 عطف عليه وقرأ به ولكن الذين كفروا يفترون على الله
 الكذب والكذب لا يعقلون اى الكفار يفترون على الله
 الكذب يجعل الحلال حراما والقول يقولون الله جعله كذلك
 ولا يعرفون الحلال من الحرام والمبيح من المحرم والامر عسى
 ولكن يعيدون ايهائهم ولا يسمعون المعقول كما انهم
 فر قوله واذا قيل لهم تعالوا الى ما نزل الله والى الرسول
 قالوا احسننا ما وجدنا عليه ابونا او لو كان ما وجد
 لا يعقلون شيئا ولا يفتنون الواو للحا والهم
 دخلت عليها الكار الفعل على هذا الحال اى احسنهم
 ما وجدوا عليه ابواهم ولو كانوا احملهم فضال عن المعنى
 الاقتداء انما يصح عن علم انه مهتد عالم وذلك
 لا يعرف الا بالبحر فلا يكون غيركمها في العقيدة علم ان في
 هذه الايات دلالة على ان تخريم سبي تحريمه بغير سبي

حرام وان كل ما يحول الاثر على نفسه فخراج ما عني
 الانتفاع لقوله وفعله لا يخرج بذلك عما كان وان جعل
 ذلك مقابله نعمة فمثل شفا عن مرض ما لم يكن عليه
 دليل شرعي ينفذ ونحوه وان جعل ذلك على النفس
 بغير دليل او شرع على الله بالكثرة وان التقليد غير جاز
 مقابله الدعوى لله والى الله ولا يرد مطلقا ما لم يكن
 العقل ممتد فمتد على جوارحه مع العلم انه ممتد فقله
 جوار التقليد الجمله وذلك غير بعيد وكما يتبين حقيقة
 لا يعلم انه ممتد وان من اتبعه كذلك الا انه لا يرد على ان
 المستوع والمقلد ماد وممتد وفي اتباعه هداية
 ورشد وحق يخرج عن العقل المذموم بل عن العقل
 فان حقيقة ما يولد له لا فرق في اتباع الدليل
 بين ان يكون المشع شخص او غيره ولقد اقالوا العقل
 فتوا قول الغير بغير دليل على القول بان تقلد الانبياء
 بل تقلد المجتهدين بل تقلد ما استدلوا به في المجتهدين
 فسله بغيره وانما يقال له العقل في آخر غير المعنى الذي
 هو مذموم وغير مجوز في تقلد المجتهدين جاز بل واجب بعد

وجود

وجود دليل على ذلك كما جهنم المجتهد وهو ظاهر
 في الامور وهو المراد بالتقليد المذموم فلو كان الامة
 وامثالها والذين لا يجوزون مذموم كما يدعي عليه قوله ولا
 تنقل ما ليس لك به علم وامثالهم لا تنقل ولا تفعل الا
 ما تعلم جواز ان فالمراد بالتقليد في غير دليل فانه التقليد
 وبه يحكم بجواز التقليد وجواز العمل بالنظر وعدم
 العمل بالنظر والتكليف بالعلم ان العمل بالنظر يحجب
 الاستفتاء والتقليد ويراو بالتكليف بالعلم ان
 النظر الى اصل من دليل كالمجتهد لا يحمل ما يقيد النظر وجواز
 التقليد على الفروع والتكليف بالعلم وعدم جواز النظر
 والتقليد على الاصول الكلامي كما هو المشهور لا يدل
 عليه لعدم الفرق نعم لو لم يثبت ان لا بد من الاصول
 في العلم اليقيني في جميع ما يلزم في الفروع لم يكن نطق
 الظن بغير ذلك وهو مستكمل في شخص بعض الظن
 دون بعض بحسب الحال او يلو ويترك ما اول لا ما
 قلناه على اننا قد ادعينا حصول العلم للتقليد
 في الفروع وعبر اذا كان عن دليل لتقليد المعصوم

وعدم جواز عدم
 جواز النظر
 بالنظر

كما قالوا للمجتهدين انه نقول هذا ما افني به المفتي وكل ما
 افني به المفتي حق واوجب العمل ومقدم الاول معروضة
 والتمانية باتباع الدليل وبالغرض انهم فالنتيجة علمية
 فتأمل وقوله ان يتبعون الا الظن وانهم الا
 يتبعون بوجاهة عدم العمل بالظن في الاصول لا لزوم
 الذين يمتنع على الظن لان معناه عما في ان يتبعوا
 الاظنه انهم شركاء في ذلك انهم الا يحسدون ويقدرون
 ان يكونوا الشريك في تقدير باطلا لان صدور الالام
 دل على نفي صلاية شي للرؤية فان قول الا ان يثبت
 في الاستدلال في الارض وما يتبع الذين يدعون زور
 الله شركا ان يتبعوا الا الظن وانهم الا يحسدون في
 ويدل على عدم جواز تقليد الجاهل والمفتول ومثوبتها ووجوبها
 للمجتهد في قوله الحق بيد الحق الحق ان يتبع الحق لا الله الا
 ان يهدي يهدي ام الذي يهدي الحق حقيقة بالاتباع والتمنية
 فالحق بمعنى اصل الفعول الذي لا يهدي بنفسه ولا يهدي
 غيره الا ان يهدي غيره فالاول على قواه يهدي يهدي
 الدال وفيه الماء او كسرها لان اصلها يهدي فليس الشا
 والاولاد تحت فيها وحركت العا بالفتح بغير فتح العا اليها
 بحر امر يهدي الحق

للمفتي

للمفتي والكسر للفتاء ال كنين وعلى قراءة التحقيق فان يهدي يهدي
 كثير والمارة على قراءة التحقيق فقط فانه يهدي المفتي بنفسه وهو كثر كقوله
 باللام والاسماء على سبيل الامكان يعني معلوم ان الهادي بنفسه حقيقة لا غير
 فانكم كيف تكون بين ما يكون الا بالحق لو انصتتم اي معلوم ان الهادي بنفسه
 الحق بغير الحق فيمكن ان يهدي به ما على وجوب اتباع الله على اتباع الافضل فيما
 هو افضل به دون المفضل احضروا اذا كان بيز وهذا العلم والافضل وان
 كان المفضل والجاهل يتكلمان في العلم بما علم العالم والافضل بالعلم فيخرج
 منه عدم جواز تقليد الجاهل والمفضل على تقدير وجود الافضل وان
 كان اوزع وهذا قال به بعض العلماء وقال تقدم الافضل في
 الصلوة وكذا الرواية ويمكن التمسك به وان سلم ان الالام
 في منع الكفار من اتباع الاوثان دون الله كما قرئت
 ون فان سبب المورد ليس يخص بل المدار والاعتقاد على
 ظاهر اللفظ كما هو الحق المستقيم في الاصول ولا شك في عموم
 اللفظ وان العالم والافضل تقدم في كل طاهر ان
 يهدي انها في غير الاوثان لعدم قابليتها للتدبير ونحوها ويمكن
 ان يستخرج عدم جواز الاجتهاد للفقهاء الامام حيث يدوران
 على كفضل العلم في انهم تعالى وكذا عدم الاجتهاد في مقتضى على
 الاخذ بالعلم منها بل عدم جواز الاخذ بالظن مطلقا في العدة
 على العلم ويدل عليه وما يتبع التزم الاطباء ان الظن لا يغني
 عن الحق شيئا قال في المراد بالالكسار جميع الكفار المذكورين سابقا
 قال في ان الصواب في انهم او المراد من يهدي منهم لا يمكن
 وتظهر من كلف بالتقليد الذي فيها بامل اذ اطلاق
 الاكسر على الجميع بعيد ولا بد لكل من يهدي يهدي محقق التقليد

انما جاء في
 كلامهم دون الجاهل واللام

بحوم بذلك فكان المراد غير القليل الذي هو نادر جدا ولا اعتداد
 به اعتداد وجوده وعدمه سواء وان لم ينفذ حزم الا ان ذلك لا يفتح
 ان الجرم بمعلوم البطلان وفي غير دليل باطل الا انه يمكن ان مراد
 ان الاكثر ينظر في العلم والاعتقاد مع ان ليس له الا الطرح ان
 المراد بطريق الاجتهاد والافعال الباطل فان الكل ان كان لهم
 ظن لكنهم لم يثبت اجتهاد وقياس فاما في نظر بل مجرد تقليد الاباء
 وكانه مراد من وقد يتوهم فطائر لانه انما يدرك على المنع في العلم الظن
 واستماع مطلقا لظاهر كونه ان الظن لا يعني فان المتبادر منه
 عموم فان كان معزدا محل بالدلائل ليس للعموم على الظاهر ان كان
 الكلام مع الكفار بالبنية المتعقبات بل اصول الدين في رفع الظن
 في مثال ذلك فلا يجوز العود والقبول عليه لانه دليل اقرب واسا
 دلالة على الجواز من دلالة على المنع كما ثبت ذلك في المسائل
 الفرعية اجتهاد او تقليد او العقل في لزوم الخروج والفوز للمنفذ
 بالعقل والنقل المكلف على الاطلاق وبعض الاباء والاختار
 بل بالاجماع اذ قد انقضت القائل بفتح التقليد في اجتهاد
 عينيا الا ان يقال الاجتهاد علم فان دليل العقل قطعي ولكن في
 القول بمسألة التقليد فيه أمل فمات في منها ويمكن ان يقال المراد
 بالظن ظنهم المتقدم قبل ان ياتوا بالامام عوضا عن المضائق اليه
 فيدرأ ويقال ان الظن لا يعني في العلم شيئا الا ان كان المطلب
 علما لا يقوم الظن مقام وهو ظاهر فمات في قوله لانه لا يجب التمسك

كان المعنى ببعضهم بل على تحريم الاستكبار والتكبر وما يدل عليه
 كثير من غير منصوص التكرير ان من سار في منازعة تكبر في
 الدنيا على الناس يوم القيمة ادع الى سبيلك ان ادع بما في الناس
 لا الا لاسلام بالحكمة ان بالبعالة الصبي الحكيم ومن الرهات
 الموضع الحق والسر للثبته وقال في رتبة من الله ومن صفاته
 او بالقران وقيل بالمعرفة لم اتب الا في افعال والاخلاق والمواعظ
 الحسنة هو الصواب عن القيمة عارضة الرغبت تركه والتمسك بفعاله
 وفرد كذا كسب العقل ما يوجب الخشوع وجاهد لهم من كل امرئ
 ظاهرهم بالقران وجرمن ما عندك من الحجج وتقدم الحكم الراسخ
 في الموعظة الحسنة اي ادعهم اليه بالمعقودات النفسية التي تفيد ونفوسها
 تنفعهم ومرت يجوز ان يدعى بها القران لما ادعهم بالكتا الذي
 هو حكمه وبلغه طمسه وتحمل اراد مطلق الدليل الاقناع كما مر
 وان راو منها حرف العلة او الجواز فيكون الاول مقدما عقلا والآخر
 محسوسا وجاهد لهم بالنسبة الى حسن اي ادعهم بالقياس الحكيم الذي هو
 اياد معتدات مسكلمة لخصه وان لم يكن حجة ان حجة طرق الجادل
 والتمسك والمارات بحيث لا يكون فيها مكاره ولا اعيان بحيث
 لا يفيهم الخاطيء لا اعراض وتتميم ولو يقولون انهم كانوا العادة
 بينكم الميسرين لعلما والطلبه ودر ما هو غير حق من مقتضى
 بطر يوجه حتى تزداد منهم لانا كسوتهم والمكان ولرد
 بالصياح خو انهم لا يحياح ليل الجواك في غير ذلك ويحكم تكون

سورة النحل

في غاية الرفق واللين غير قاطم ولا تعنيف فانك اعلم
بمن ضل عن سبيلك وهو اعلم بالمشدين اى الله وعلم الخير
ان كل طريق الحق المطيع له والقابل للحق والمنكر للظن
الذي لا يورث فيه شيء فيجازى كلا بعمله وليس عليك الاما بعدد وليس
عليك الهداية اليه في وقت ربيك اعلم بهم فمن كان منهم فكل
كفاه في الموعظة القليلة والضحك السيرة وفي الخبر فيه عجز عن
الحيل فكانت تفرغ عنه في حدود يارود وفي هذه الآيات ان
جواز المماراة الحسنة الحوت وبيان الحق بطريق الحق والبيان
من قانون الميزان الثلاثة الاقسام المقبولة في هذه المماراة والخطا
والقياس المحكي في ذلك ان القياس لا يجوز ان يكون مقبول ومنه ما
ما ذكره من ان الله في قوله وما علمناه النورانية في قوله
قيل وكذا السقط والاحتياج في الحق من الموقر والقول ان
ظاهر فانه مما يتوقف عليه القياسات فصار المماراة مقبولا
بالكتاب كذا قيل ففتها دلاله على حوار المماراة الحسنة
دون المظلمة وكذا سورة الكهف فلانما رفته الامراء ظاهرا
كاد عليه الاخبار والكثرة من الامراء وان القوم لا يراى اعادتها
الله وانما عن اسالها والواقي قوله في وما كنا نقدر حتى يغيب
رسولا ولا علم لهم كون الحق واليقين عقلي لا لا في قسمة
في الاصول من عشرة اوجه وقلت بل فيها دلاله على كونها عقلي
او سورا لبيان ان ليس بها الغبار فالزم على قول قبلي في سورة

وبيان

وبيان قسمة ذلك القبيح له وان ذلك العقاب غير جائز عند العقلا
بل هو كذا في قوم وقبيح اد للعاقب اعراض بقول لا دفع له بان
يقول لولا انك ارسلت النار رسولا وهو غير الحق واليقين العقلي
وان ليس ما يفعل وان كان في حق وان لا يصح الا ما في حق الا يقين
الا قوله لا تفعل ولا تح الا قوله افعلا وهو ظاهر والا فلا معنى
في قوله لولا انك ارسلت وكان عقابهم معقولا بل لا معنى للحق والحق
فما لم قالوا المشاوي او بعض نوم قال في وفيه دليل على
الاجتهاد والقول بالظن العالي وانهم لا يكونون كذبا وانما
ان يكون خطا وفيه ما مل انهم ان يظهر واعليكم رعون او بعيد ولم
في ملتهم ولن تفعلوا اذا ابدوا في اوبد خلوك في ملتهم بالكره التعنيف
وبصيرتهم اليها والعود في معنى الصبر والكره في كلامهم يكونون
افعل كذا يريدون ابتداء الفعل ولن تفعلوا اذا ابدوا ان دخلتم في
دينهم في ان قيل من اكره على الكفر فاطهر فانه مقول فكيف يصح
الاية فالحجور يجوز ان يكون في ذلك الوقت كان لا يجوز البقية
في الظاهر والكلف بمعنى لو اظهر باللسان وان لم يكن بالقلب يكون
ما توموا وكافرا لا انفع الايمان بعده وفيه بعد عقلا ونقلا
قالوا وسقيت فظاهر الاية كما قال في في ان صريتم للملتهم لن تفعلوا
ابد اعني اجبتا لكم بعد تكليف لولا انكم فقيهم دليل على عدم القول
توبة المرتد فاما في محتمل التعبد بما دسستم كنتم في دينهم غير راجع

للادين الحق وهو ظاهر في اهل ولا تمارقهم الامراء واطهار الادي
 فلا تجادل اهل الكتاب في شان احياء الكفار لا يجد الاطهار
 غير متفق فيه وسوان نقص عليهم اوجي الله اليك في فلا تزد
 غير تحصيله ولا تعنيفهم في الرد عليهم كما قال وجاهلته بالمي
 احسن نذره تلك على جواز النجس والحديث العلم بطريقه
 وعدم جواز لا على ذلك لوم الرضى المحرمي محضه لما دل على النهي
 عن ذلك في النجس بحكمه مثل الامار فان المؤمن لا يمارى ويطهر
 واذا قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس كان يعجب
 ففسق عن امر ربه في وقت كان في الحزن كلام متنافجا جازي
 التعليل بعد استئذان ابليس الى احدين كان قابلا قال يا لم
 يسجد فقال كان في الحزن فسق عن امر ربه والغال للثابت
 جعل كونه في الحزن سببا في فسقه يعني انه لو كان ملكا لم يكن
 سجد لادم لم يفسق عن امر الله لان الملائكة يعصون امر الله
 لا يخوف عليهم حق على الحق لا انكر كما قال لا يسيقونه بالقول
 وهم يامرهم بعلوون ومعنى فسق عن امر ربه خرج عما امر به
 السجود والوصار كافر ابليس ربه الذي هو قول كجانه
 اسجدوا لادم هذا مني على من يدعي العقله ان كل من يفسق
 فانطأ الى معنى الآية فسق ابليس عن امر ربه فتر الامر به
 فسق وهو ذنبه في مخرج على الطاهر فهو عيبان فيهما دلالة

على كون

على كون الامر للوجوه كما في قوله تعالى في الاعراف ثم قلنا
 للملك اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس كان يعجب
 قال يا منعه لا اسجد لادم لانه لم يكن لانه حيث في نزع عن ركي السجود
 الامور به يجوز ترك الامر وهو على استدلاله وهو ظاهر
 بقى متنا سوال سوان طاهر الا ان يكون ابليس غير ملك
 وقد مر في تفسيره به ولم يكن داخل في الامور في باب ولا
 في باب السجود استثناء ولا معنى للذين فيها التوسيع فيمكن ان
 يقال انه كان داخل فيهم وانما عبر بالملائكة لعلهم يعلمون
 ملكا ولكن لم يكن كائن في تلك الا انفسهم لا نفسي ربه وقد عصى به
 فكانه ليس بملك بل احسن ولم يثبت كون كل ملك يعصوا
 الله يعلم قوله لا قولنا لست احطاب موسى يردون
 بان يكافوا كرمون ويكلفاه بالايان بالله ولكن يقول
 لست بلام ايمان رقتا به في الدعاء والقول ولا يقول
 لم في ذلك قبل بعثه كنيته وكنيته ابو الوليد وقيل
 ابو العباس فيل ابوالحسن قال في وفي هذا القول
 دلالة على وجوب التوق في الدعاء للابليس في الامور
 كذا في اسرع للقول اتعد في التوق فلا يعذر في قول
 التعليم والمباحث العلمية غيرهما في قوله وهو ظاهر
 وفقنا الله واياكم كذلك قال في القول لست بحقوله

محمد بن الحسين

تسائل لك ان تتركى واسدك لى كى فتحتى لانظاير الكتمان
والمشورى وعضى بافيه الفوز العظيم وقيل عناه عداه
شا بالايهم من بعده وملك لا يتزع منه الا بالموت
وان يبقى له لذة المطعم والمشرى المتكحل حين موته
ونرا في ن واذ لما دخل الجنة فاعجبه ذلك وكان لا يطعم
امراؤا بهامان وكان غائب فلما قدم بهامان
بالنداء اليه وانى ريد ان يفل منه فقال بهامان
قد كنت ارى ان لك عملا وان لك رايما تبت ان تبت
وتريد ان تكون مريوبا وبنت انت تعبد وتريد ان
تعبد فعليه عن رايه وفي الواقع صدق بهامان لو كان
لم عقل ياتى اوج كرم هذا الامر فان بهامان
ايضاه عقل وقال ايضه في وقت وقيل لا يجبهاه كما يكثر
والطفاله في القول كاله من حق ترسيه موسى وما تبت
له فضل حق الابوه والاوالا حسن فان لطفه وكرمه وناديه
عباده تقيضى الامر بالتلفظ والى الكلام ولا يوجب
للايمان لا الحق لم يقيقى فامل ثم قال لعلمه التزجي
لما اى اذ بهما على حياء لكما وطعمهما وياى الامر
مباكر من رجاو اذ يطعم ان لو تير علمه لا يجيب عيه

لهو

فهو يجتهد بطوره ويكتد بافضى سم يولج هذا الاسلوب من
التاديب في دعوتى للايمان نهايه شفقة تكمى بعباده كما ان تمام
بايمانهم باختيارهم وخلاصهم فرعقابه وتعيدهم لم يستغوا به
فرا الامر بالقول اليك مع النظر بالرجا حتى لا يضر فى الدعوه
كما تبت ثم علمه بقوله تذكر وتامل فيبذل النصف في نفس
والاذعان للحق او يحشى ان يكون الامر كالصفاء فيحذر
الطهاره لى الملك وكذا قال في ن وكان يحى من معاذ يقول
يذا رفقك بمن يدعى الربوبيه فكيف رفقك بمن يدعى العبوديه
قال في ن وجدوى امرس التمايع العلم بانه لن توثر الزام
الحكم وقطع المعذره ولو اننا اهلكناهم بعذاب من قبلهم لقالوا
ربنا لو لا ارسلنا اليك رسولا فبينت اياتك بغيره المبانيه كالمطهر
ولطهاره الشفقه واللفظ والبطا لا دعوى انه لا يوجد الكيفار
الا الكفر فان ليس من العبيد الا شرعا بل قولا فاعل ولا تفعل
وهو ظاهر واعلم ايضا ان في قول موسى معارضه فرعون لسبح
السبحه لله والى واصح على كون الح والبق عقلان وطلان
الحام الانبياء عليهم السلام وعدم حكم الجوارى من حقن نفوس الجب
عليك الشطوط والى تنظر ام لا سطر وان شرط السكنت بالوعقل
واقا كان المعرفه لاحصول العلم مكلف به لكل مكلف والادار
وهو ظاهر وهو في ايات شتى مثل ولقد ارسلناك بالبين

سور الانبيا واي قال اجئت الاليه وذا النون اذ ذهب مغاضيا اى
 اذ كثر ما محمد بن يوسف بنى وقت ذهابه عن قوم من صفاق
 خلقه من وعظهم ودعوتهم وعدم الغناظهم وقبولهم حال اليوم
 مغضيا اى اغضبه بمغافرة له لم خوفهم تركوا العذر عليهم
 عند مغافرة وقوى مغضيا ويكمل ان يكون بمعنى بغضيا لم
 ايقم معه مع انه ظن ان ذلك يجوز له حيث ما فعل الاله فهو
 بغضيه ولعل كان الاولى له الصبر وانتظار الاول والآخر
 من الله فاصبر فظن ان لن تغدر اى ظن ان الله مع ما قدر
 عليه وما فرض له المعاتبه والتوبيخ عليه او ظن انه لم يفعل
 الله معه فعل القادر ولم يستعمل قدرته في عتابه كظنه بالله
 او مثل عدم فعله تعالى انما كان جازيا له بمن لا يقدر عليه فهو
 تمثيل واستعارة قاله في قوله وقال في ظن ان لن
 نصيق عليه فامل وهذا مروي عن الائمة عليهم السلام قال الجراح
 ضيق الله عليه الطريق حتى جاءه الى كربلاء فخرج فذوقه
 فاستلغته السمكة قبل استقامته وتقدره افظن ان لن
 تغدر عليه فنادى اى ذى النون اى الظلمات اى ظلم الظلم
 الحبيب الذي بلغه بغير حوش اخر فضارت ظلمات وظلم الظلم
 اوسدة الظلم فكانها ظلمات كثيرة ان لا اى بان لا اله الا
 انت اى لا اله الا الله فان معنى اى في الاول ما تقدمه سبحانه

منتهى
 وان كان الحق
 وظلم الحق للظلم

المنة

انى كنت في الظلمات اى ذى النون وجدته الظلم قاله على سبيل
 الخسوع لان جنس البشر لا يتبع منه وقوع الظلم ولم يكن
 في بطن الحق سبحانه العفو له لانه اعداؤه والبغى له بعد
 له بل على وجه التاديب فانه يجوز المكلف غيره كالصبي لعين
 العبد وكنت في ظن فاستجيب له وبخبتاه والتم وكنت
 بنحى المومنين اى ليت بمجسوسهم به بل بنحى كل يوم من سبيل
 دعاء عن النبي ص ما من مكروب يدعو بهذا الدعاء الا اجبت
 وصريح في قوله تعالى وكنت بنحى المومنين في وقت عجز ما يحتاجه
 والله الا اقراره على نفسه بالظلم في هذه الآية ترغبه دلاله على
 الرغب في الحق يصح على الصبر والتحمل وعدم ترك الذكر والوعظ
 وعدم ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والمداينة في ذلك جدا وكبرا
 لعدم الامر وعدم ترك الامر الله به الا باذنه لا بظن عدم التاثير
 فينبغي عدم ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في ظن عدم التاثير
 كما هو المستودع فانه يحتمل اصابته عذار عفاة عظم لذلك
 كما فعل ذى النون عم فذل غل انه لا بد ان يكون الانسان على
 حوز عظمه اذ فعل به عم ما فعل مع كون فعله ترك الماوى مع ظن
 ان فعله كان لله فكيف الظلم بنا الا ان يكون من جهة عدم
 الاعتداد بنا فاحسبنا وانفسنا نفوذ بالله فذلك ايضا
 وعلى الرغب على الاقرار بالذنوب الظلم وان له دخل في تجاينة

الدعاء على كبريائه الاية الشريفة عند الكبر ودفع النجوم
 كما ورد به الروايات عن ابي عبد الله عليه السلام انهم قايمة نقل
 ان حيا في الانبياء لم اسمان ذو النون وتونس اسير
 ويعقوب عيسى ومسيح محمد واحمد ذو الكفل والياسر
 ذو الكفل هو زكريا وقيل يوشع بن نون وكان تسمى بذلك
 لانه ذو الحظ في الله والمجد ود على الحقيقة وقيل كان له
 ضعف عمل الانبياء في غايته وشفق بوائمه وايضا يد على
 استجابة الدعاء والرحم لو قال الان ان في دعائه يا قفل عن
 ابو علي عليه السلام وابو اي اذكره اذ نادى وقت نزاهته انه انى يابى
 منى الضرب في كل سبي او بالضرع اليه في كل ضرورة
 وانت ارحم الراحمين الطوبى لاسمك ذكركم في كل حين
 وبه بغاية الرحمة ولم يصر بالمطلوب فاستجاب بقوله يا نجينا
 لم فلت غنا ما به خضر اشياء اهلهم ومثلهم ففهم رحمة وغنى
 وذكر للمعابد من وجع للابور الصحة واعطى الاموال والاوال
 كما كانت بل الكبر والسطوة المتفانية ويد على تحريم الافعال على الله
 بانه لم يتركها بعلها او ولدا او زوجا ويحوز به كذا على تحريم
 الحق بعد العلم في طهره فندل على تحريم المحادله في الحق وانكار
 الحق اذ كان في هذا خصم وزيغ في الجلال والمراحم في حيل
 ما يمكن ان يوجه كلامه ويركف كلام خصم كما هو المتعارف في زماننا

سنا

سورة العنكبوت

سنا قوله تعالى واطلهم على افرى على الله كذا او كذا بالحق
 لما جاءه اليهم من موسى الكاظمين استقام انكار فكاين
 جعل المجادل الذي يرى الحق في بد خصم ونكلم ولا يصدم
 والمغربي على الله كما فرضا مل في رب اي الاطام اظلم اضايف
 الى الله عالم نقل في عبادته الاصنام وغيرتها او كذا في الحق اي القرآن
 وقيل يحمد هم وعمل النجوم كما هو الظاهر والذين جاهدوا
 ارجاءهم والكفار في ابتغاء رضائنا واطاعتنا او جاهدوا
 انفسهم هو ما خوفوا وقيل معناه اجهدوا في عبادتنا
 رغبة في ثوابنا ورغبة في عقابنا لئلا يندم منهم سبلنا المصلح
 قواينا عن ان يعبدوا غير الله فيلحقهم لارادوا الطاعة وليراد
 ثوابهم وقيل معناه والذين جاهدوا في اقامة السنن
 لئلا يندم منهم سبل الحجة وقيل معناه والذين يعملون لوجه
 لئلا يندم منهم بل لا يعلمون وان الله مع المحسنين والمقام
 في دنياهم والتواب المغفرة في عقابهم وبالله التوفيق للعامل
 والتعلم ووصية لقمان لابنه انه لا تشرك بالله ان لك
 نظما عظيم واقامة الصلوة في اوقاتها ابطاها واما العز وانه
 عن المنكر وامر بما اصابت فيها او في الدنيا مطلقا وعلو الجحيم
 من الامور بل هو بها والصلوة ايضا بمعنى تحريم الرضا والظلم
 ما يوجب سخط الله ووصي الله تعالى بصايا لقمان ولعله تركه لكونه

لقد ذكر

اما الإشارة الى انه لا بد من ذلك ايضا وان وصيته مثل وصية الله
 تعالى في وجوب الاتباع وقد بالغ في ذلك حيث علم الوصية
 بهما وما تضمنه بشي دون آخر ويحتمل ان يكون المراد شيئا من
 موضوع آخر وصيته في الوصية بهما بال شكر لله بال حمد و ثناء
 باقتداء الاوامر وترك المناهي وشكرهما بالبر والصلة بل الطاعة
 فكانما استيقنا الله وجور الطاعة والشكر واداء الحقوق
 فالنقد في وصية الانسان بنا وبوالدين ثم يفسر بقوله
 ان اشكركم ولو بالدية فان فسرته فان المعنى وانما الانسان
 بي وبوالديه اي قلنا لا اشكركم ولو بالدية ففيه زيادة
 بالوالدين لا يمكن فوقف ذلك على جعل الوصية اليها وصية اليه
 وشكره شكرها وغير ذلك الذي ذكره خصوصاً اجابته
 لكثرة حقوقها واستقامتها بقوله حمله امه وبناتها على
 وبه حمله حاله معتق وعطف عليه وقضاه في عامته اي صفاته
 او ثقله اعل ثقل فان الحمل كلما زاد وزاد ثقله او ثقله
 وكذا رضاعه طول الحولين فانه موجب لشدة تزايد حضانته
 في تلك المدة ومعنى فضاله في العاقل ان يعطى له في انقضاء الحق
 وبعد مصنيها فيدل على ان الحولين غاية الرضاع ولا يكون
 فوفهما فلا يكون محررا ايضا ولكن يجوز الاصحاح رضاعه
 او تربيته بعد ثمالها خبارا والاجماع والاحتياط في الاول

ويمكن

ويمكن حمل ذلك على الضرورة نعم يحتمل الاول بقوله والوالدان
 بر صنف الاولين حولين كما يمكن ان اراد انهم الرضاع
 ثم أكد بالمبالغة في ذلك الوعيد بقوله والى المصيرى جميع
 المطالع والى الشكرى ولها والعاصى وكافرا النعمة والعاقبى الى
 فالحار يكلها بعلمه وبما يستحقه ثم بالغ مرة اخرى بما هو كثر
 الاستشناء اي تطعمها الا في الكفر حيث قال فان جاهدك
 علم ان تشرك بي باليسر لك به علم فلا تطعمها اي بذكر الامم بهما
 فان تعبد غيري وتشرك بي معبودا غيري فلا تطعمها
 وفي ذلك فان ذلك طاعة فيما ليس لك به علم فان العلم محال
 فانه محال فاستار نفيه بتقوى العلم وقوله اشارت الى وجوب
 متابعة العلم وعدم متابعتها غيره يعني لو كان له علم في هوش
 الشرب كان اجاز او يجب عليك تبعيته والوالدين في ذلك
 فكيف غيره ولكن ذلك محال والدمعة اخرى بعد ثقلها
 في الدنيا معروفة فانه مع كونها كافرين وجاهدا في كفرهم
 لانه كل الاحباب معها بل استعمل معها تعرفوا حسانا خلق
 جميل واحتمالها يصل اليك منها وبر وصلة بها مقتضى
 العرف والحسن كما في الدنيا مع قطع النظر عن اجرها وافضل
 بهما في نفس الكرم والمروءة والاحسان واشيع في ذلك وعزم
 سبيل في تعلم ان له رجوعا وصحرا الى وكيفية ان
 العاقبة التي هو سبيل المؤمنين لا يسيل الكفار وزاد ذلك

يقول فانتم تعلمون وبالجملة فيها البنية
 التي فان بيني الامر في تفسير قوله تعالى ولا تقل لها اني
 قد كرم الالهة في الفروع وقبور الوصايا في عباد الله
 الامانيات بل يدور عدم كون ما زاد من ضاعا محميا لعدم
 كونه مستوعبا والمحمي انما هو الشرعي فيما مل فقول اني
 ان مدة الرضا فيكون شهرا باطلا فانه في الف لظاهر الدين قائم
 وظاهره في قوله صاحباه وقال لا يقول الشافي والاصحاب انه حلال
 وكون مدة اقل الجلس ستة اشهر فيهم قوله تعالى وحله ووضاه لثبوت
 شهرا فانك اذا اوجت الحولين الكالمين من ثلثين شهرا الرضا يبقى
 ستة اشهر للمحمي فان لا وجوب شكر نعمة المنعم منه طاعة الوالدين
 وبرها وتكريم العقيق وثبوت ذلك بالنسبة الى الكافرين وعدم
 متابعتهم في اي شيء كان فانهم ومن وصية ولا تصغر خدك للناس
 اي ولا تقل وجهك من الناس تكبرا ولا معرض عن تلك استغفار فان
 اي قبل على الناس بوجهك تواضعا ولا تقولم شق وجهك وصفيته فيغير
 المتكبرون من قبل هو ان يكون بينك وبين الانسان شيئا فاذا
 لقيته اعرضت عنه ولا تعش الارض رحا بظرا وخيلا الله اي لا تمزج
 مرعا او يكون مرعا لا فالمصدر في الناعل ويجوز ان يكون بينك
 مفعولا لا اي لاجل المرح والاشراك في كثير من الناس لك الكفاية
 وسماحة في اذخ قوله تعالى ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بطرا
 وسرا والناس ان الله لا يحب كل مختال فخور اي يتكبر فخور على الناس في المال

مقابل

مقابل للناسي من حيا وكذلك الفخور للصغير من كبر
 كذا في قوله وفروصته ايضا وما قصد مستين
 واعطف من صوته ان انكر الاصوات لصوت
 الحية في اي اعدل فيه حتى يكون شيئا من بين
 رائد ديب التماوت بين المصنوع الذي لا حركه
 لهم او الصنع المصنوع ولا تثبت في السطار قال
 الله عز وجل المني تزينها المؤمن واخضع من هو بك
 وانقص منه فان انكر الاصوات ان اخضعها ما انكرت
 المنفوس من كبر عنده والاصوات هو قس الحمار وقيل
 الاصوات هو الحمار وسد الاصوات هو قس الحمار وقيل
 الا ان الله تعالى اعطا الحكم ونقل وصيته بحسب دل على
 وكذا غير من الرضا به فكل ما يدل على التحريم فيها كونه
 ظاهرا ان امر لقمان ابنه يا اقصا كلام الله تعالى وكلام الوالد
 زيد من علمه ان الله تعالى لا يقصد في المني والظن وروى عن
 بالجملة كما استهم لانعام في قوله تعالى انما كان لجهنم
 اي قبوا الله عز وجل انعام في قوله تعالى انما كان لجهنم
 بالحدث رفعا في اي الا ان يكون داعيا او يفرق القرآن

فيدل على عدم صحة الدعوى بالقرآن مطلقا
 مع قوله ادعواكم تصرعوا وغنية دون الخبر القول
 بالعدو والاصناف فيا بل يدعي ان القول لا يثبت
 بالامور بل الانتهاء عن المعاصي والقول لا يثبت
 على الامور بل اصلاح الاعمال وغفران الذنوب قوله
 واتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ولا
 لكم دنوبكم والمراد حفظ الناس في كل باب لا يحفظ ولا
 القول رئيس الخبر حكم والمعنى اتقوا الله وراغبوه في حفظ
 السنتكم وتدق قولكم ان فعلكم ذلك اعطاكم الله ثوابه
 الطلبي فيقول فتدق قولكم والامانة عليها في حفظها
 وتكون بها وقيل اصلاح الاعمال التوفيق في المحي بها الصالح
 مرضية في قوله يا ايها الذين امنوا لما تقولون ملا يتقون
 كمرصفت عند الله ان تقولوا اما لا تفعلون معناه لا تلام
 على ان هذا القول صفت عظمه كانه حقيقة ومن كل عظم وهو
 استدلاله بغضه بالغه في قولكم كثيرا على القول في قول
 العلم به فيدل على القول الواعظ مستظلا والظلاله
 كما هو المشهور فيمن ان لا يكون المنع في القول في قول
 العلم به فيدل على العلم به في قولكم وهو في قولكم
 في قولكم

هذه وعن بعض السلف انه قيل له حدثنا نفسك قيل
 له حدثنا فقال انما رويته ان اقوالا لا افعلها فاعجلت
 اسدوان يكون المراد والهي عن قول العمل لا يعلم معنى قوله
 بشي وفي نفسه عدمه فيدل على تحريم خلف الوعد لا مطلقا
 مع احتمال الاطلاق فيما بل اعلمنا الله والامانة ووقفا للعلم
 والقول والعمل كتاب الحكمة في قولكم في قولكم في قولكم
 الاول البحث عن الاكساب يقول مطلق وفيه ايا الاول في الارض
 مدوناها والقينا فيها رواسي وابنتنا فيها كل شي فوزون
 وجعلنا لكم فيها معايش في قولكم لم يراقت وان من شي الا
 عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم اي وحسنها ووسطها
 ووضعتنا فيها ما يرسلها ويسكنها في الجبال الجبل ونحو
 لكم وليستقروا عليها وليكنوا فيها وجعلنا لكم فيها في الارض
 ما تكسبون من الزرع والنبات والثمار المطعم للشارب
 والملايشى ما يوحى في العالم ما يقوم به معتمدين
 الطيوع والحيث في ما في الهواء والسمو ما يدركه الارض
 وقبله يتصرف في سائر الزرق مودة الحيوان فيقول الاول المطامير
 جمع في قولكم ما يفتش به في قولكم في قولكم في قولكم
 لعدم الخ في قولكم ولبعد هذا الوزن وفي قولكم لم يراقت قيل
 معطوف على قولكم وهو النصيب ان يقول لم يجعلنا اي
 جعلنا معايش في الارض لم يراقت في قولكم في قولكم في قولكم

والعبد لا ماء بل والروايع الذين يخشونكم انهم ترزقونهم تخطون
 فذلك ان الرزاق سوا الله فانه يوزق هؤلاء مثل ما يوزقكم
 فظنكم انكم ترزقون باطلا فليس هو كذلك بل انما هو على ظاهر حال
 بعض الجاهل انهم يظنون انهم الرزاقون بل يظنون ذلك ويمنون
 على هؤلاء ويقولون لو لم يكن لما قدمهم على المعية فبما يظنونهم ولما
 على بطلان ذلك عدم المنع في ذلك كله الا الله وان الله لا يعنى المنع
 ولا التوقع الكافي والاشياء في مقابل ذلك فان كل ذلك رزاق الله
 استار في بعض الاخبار عن بعضهم عليهم السلام قال البعض اصحاب الماد كانه
 يدخل عليه الضعيفان والاخوان ويطلبون منه ان الله لم يملك ذلك
 ذلك وانا اطعمهم ما في ذلك من المنع على قال نعم لانهم ياكلون رزاق الله الذي
 رزقهم ويحصلون كل التوارك الاجر ويحتمل ان يكون رزاق المزدحم
 ايضا فانهم قد يظنون انهم رزقونهم ثم اعلم ان في جعلكم مغفلا
 كجعلنا انا ملا وايضا في اسم داخل فيكم الان يخصص الخبز فيظن
 انه احد رزق او يظن احد رزق او يظن يكون الذكر بالجنس
 للاستار في ذلك اليوم المتقدم ولا دخل في ذلك وارضى بل فحتم ان
 يكون مغفلا عما هو ليس فيه انهم الباطل الذي في غير حرام
 النكته الا ان يكون بالنسبة لبعض فيهم مثل الاولاد والانتظار
 في حقيقته الاستعانة في المعية فبما في ذلك في العقول على
 غيرهم على تقدير اخفيها من هم كالموتى فيقولون انهم لا ياكلون
 العطف على معاني محلا بل هو على العطف على الضمير المحرور فيكم ولم

يثبت

يثبت اقتناع العطف عليه في إعادة الجار وقد جوزوا الفاء
 وانما في ذلك نقله في جميع البيان وخير الكوفيين في علم
 الكوفة عار الكوفة في وقت والرضى في ذلك قوله تعالى
 وكفروا بالمسيح الحرام ولبا لونه الارحام بالجر في قوله حمز ولا دليل
 على عدم عقله ولا نقله حتى يضعف فراه حمزة بالجر مع كونه يثبت
 كما فعله في ويترك التحولات المعنى ضرورة ان لا يتقدر
 حواجره لا يعلم تقدمه كاهل الرضى على انه يصير في لفظ
 وهو ط والتقدير لغو المعنى ولم يثبت المنع اللفظي قوله صلى الله عليه
 واله من مستفيض بحيث لا يمكن الكار في الاخبار وكلام الامام
 وفي الاية دالة على ايجابية التسمية في الارض مطلقا بل التفرقة فيها
 مطلقا حتى يمنع من ليد وعل ان خلق الامور والاشياء الموزونة
 الى المقدم بقدر تنقيصه المصالح للامان واباحة كل ما خلق لهم
 كأول عليه العقل ايضا نعم قد يحرم بعضه ليدل عقل بان يكون ضارا
 مثل السموم المخلوقة لغير ذلك لان او نقل الى او خيرا او اجماع
 وان يحرم بعض الاشياء كالميتة والدم والحكم الخنزير وعلى ايجابية
 اكل ما يثبت في شرب السموم فيصالح بها او ساكر الاستغفار الا ان
 يخرج من دليل فيما مل فان من سقى العبد نارا من الله وما تراه الا بعد
 معلوم قبل المعنى وما مني يتقرب به العباد الا ونحن قادرون
 على المحاولة وتكونه والانعام به وما نعطيه لا بمقدار معلوم
 نعلم انه يصليهم فخير الخبز من هذا لا القدرة على كل عبدة وفيها

دلالة على ان المخلوقات مباحة للانسان فالاكل مباح حتى في الاصل
 عقلا ونفلا وهو ط الثانيه باليهما النار كلوا مما في الارض
 حلا لا طيبا ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لم يرد من
 قال في مجمع البيان الاكل هو البلع عن مصنع وبلع والذوق المضمون
 وما يشبهه ليس بالاكل والحلا هو الحايض في افعال العباد وطيبا
 يعني طاهر او كل شبيهه وفيه شريطة تهو المسبقه
 وفيه هو المستند وفي مجمع البيان ان الخطوه بعد ما يرد في
 الناسى خطوات الشيطان اماره والعدوه هو المباحه عن الحيه
 لا الشيطان وحلا لا اما ضيقه مصدق في اي اكل حلا لا او اسما
 فنقول كلوا واما حاله عن ما في قوا وطيبا ضيقه حلا لا او اسما
 في الاعراض ومن انا بتعريضه اذ لا ياكل في الارض كما قيل في روى
 او بيان به الحلال او ابتداءه متعلقه بكلوا ولا يلزم اكل الحرام المراد
 الاكل مبتداء في جميع ما يمكن اكله وهو ط ومعتاد على الظاهر الغيب
 والتحريم على الاكل او اباحه بمعنى عدم التحريم الا على الاقسام الاربع
 في جميع ما يخرج من الارض في الارزاق التي يلزم اكلها حال كونه خلقا
 وطاهر اوله يد او بعيدا عن الناس او لانه حلال طيبا يعني المذكور
 فلا تنسى فيمنعون انفسهم عنه كما قال في مجمع البيان ان غير سببا
 نزولها انها تترك في حقيقه فانه عامر بن ضعفته وفيه يدخ فانهم
 حرموا على انفسهم في الحرث والافعام والبحر والابيه والوصيله
 فنهاهم الله عن ذلك فيكون كلوا الوجوه ثمانية لا بد من الاكل او زرع اعتقاد

حسن

حسن الاجتناب وتحريم اتباع الشيطان في افعالهم
 لانه مبعد للامان عن الحيه ومقر له لئلا يتركه كونه
 ظاهر فيه عند ذوي البصائر منهم لانه بين عداوته لهم
 لهم بل انما هي قترك الطاعة وهو ط وان عداوة يكون طاهر
 منها وفي مجمع البيان في بيان خطوات الشيطان بعد نقل
 الاقوال وروى عن ابي جعفر الى عبد الله عن ان من خطوات الشيطان
 الحلف بالطلاق والندم المعاصي وكل من يعزله وهذا يدل على
 تحريم الامور المذكوره حتى لا يكون الحلف بالنبي حراما حايضا الا
 ان يوحى به ما اخرجه الدليل وليس له نعم صحة الحنيفة طاهر فلا يثبت
 التحريم لكن الاطوار الاجتناب هذا حين الاستدلال بها على اجابة
 اكل كل ما في الارض لكل احد حتى الكفار والعصاة الا ما اخرج
 الدليل في العقل والنقل فدل على كون الاستيا العبر المضرة على
 الاباحه وهو ارجح الما كولا تغير معتقد الحق حتى الكفار بعد
 القبول بواسطة فضعف منع البعض كما مر لكن هذا يدل على بعض
 التراكيب وهو جعل حلا لا مفعولا له او حلا لا يمانا وتركه فاجعل
 لا على تقدير جعلها حلا لا مفعولا له وفي بعضه حاله عن حلال
 وسر ويمكن الاستدلال ايضا بما على تحريم الاستيا المذكوره في الروايه
 لو صحت واما دلالة الاستيا على تحريم متابعه الشيطان فصحى وكذا استنباطه

وكذا ما يعم كل عدو في الله والدين كما يظهر العلم وقوله
 انه لكم عدو وذلك معلوم واضح اذا كان المبتدع معلوم
 التحريم ولا يحتاج الى الذكر ولعل الآية على ما مخصوصه بغير المعلوم
 القائل في المعلوم فلا يبعد استدلاله بما على عدم جواز ما يوجب
 اعداء الدين فيما لم يعلم جواز فلا يجوز ان يصلح حكمهم في ما يحكم
 ونقل الرواية عنهم وغير ذلك مما مل التالفة كلوا طيبا ما رزقنا
 ولا تظفوا فيه فيجمل عليكم غصني ورجل عليه غصني فقد سوى الرابع
 وترتلف السماء مباركا الآية وغيرها والآيات التي تدل على اباحة
 الاستبوا بالحقيقة لا دخل لها في الاستفهام وانما ذكر البعض
 للمبتدع وبعض القواعد وان لم يكن كسائر التالفة في التفسير استباح
 التكنيف وفيه آيات قبل الاوراق اجعلني على امراني الا امراني
 حفيظا عليهم ولا تنال على ما يحرم التكنيف غير ظ الباطنة سماعا للكتاب
 الكائن للشيء في ذم جماعة السجدة والشيء وعمن علم هو الرسول
 في الحكم ومهر البغي وكسب الحجام والسجل وعمن الكل وعمن الحكم
 ومن المينة وحلوان الكائن والاستغفار في المعصية غير عظم الصبح
 والسند وبعض ما فيه معدود في المكره والآلة ولا يكره في وقتها
 على البغى ان اردن كحضنا لنبتغوا عن ضرب الحيوة الدنيا ومن
 يكرهه فان الله فبعد الاكره لعقور رحيم ولا يكرهوا انفسكم
 انما ماكم على الزنا ان اردنا كحضنا لغفنا وتردحنا لنبتغوا اي لا

سورة

ق

نوف

ن

يكرهوا

يكرهوا الطلب متاع الدنيا اي ما يحصل فكبير وسوا حرة الزنا ومن
 اولادهم ومن يكرهها وفي بحر من على الزنا فان الله فبعد الاكره
 عفورا للمكره وها رحيم بهن ويحمل للمكرهين بعد التوبة فان المكره
 ما ذنبنا من اذ لا ذنب مع الاكره عقلا ونقلا فلا يحتاج الى كون
 الله نوع عفورا رحيم لمن فسا مل اي مطلقا ثم ان فيه ما دلالة على
 تحريم الاكره علا الزنا بل تحريمه وتحريم اجزائه فهو حرام مطلقا
 كان ان اردنا كحضنا لنبتغوا اي لا يكره الاكره الاكره فاما
 البضاض ومن ولا اعتبار بمفهوم ارادة التحصين لا بمفهوم طلب
 المنفعة فلا تدل اباحة الاكره بدون ارادة التحصين ولا على كونه عدم
 طلبه عن ضرب حيوة الدنيا لان المفهوم على تقدير اعتبار انما يعبر
 اذا لم يكن للتفتيد وجه اخر سوى عدم الحكم في المصروف وبنحو
 وبين في محله وقد مر ايضا ومنها التي تدل على الواقع كالتفتيد
 بل نقول ان مفهوم منها فان يحرم الاكره مشتق على تقدير عدم ارادة
 التحصين لان الاكره مشتق مع عدم ارادة التحصين ولا يلزم جواز دالته
 على تقدير امكن الاكره انما يعبر المفهوم عدم المعارض الاقوى
 ولاستحسان الاجماع منطوق الكتاب السنة تدل على تحريم مطلقا
 فهو مردود بها وفي كانت اما واهل الجاهلية سماعا لنبينا
 وكان لعبد الله بن ابي راس النفاق في جواز ما يكرهه من على
 البغاء وضرب غلظين ضربا بفتك فتنا من لشر ولا الله

فتركت ولكن بالفتى والغناه عن العبد والامه وفي الحديث لا يقبل
احدكم فتاى وفتاى ولا يقبل عبدى وامنى فان قلت تراجم
ان اردت تختصا قلت لان الاكراه لا يتأتى الا بالمرادة المتحصنة
وامر الطاعة المراد بالبيع لا بالاسم كبرها ولا امره اكرها كان
ينبغي ان يقال امر غير الكربة لا يسمى كبرها ولا امره اكرها لم يستل
فتأمل ثم قال غفور رحيم لهم اولتن اولهم ولهن ان تابوا واصححو
والاولى لهن اولهم ولهم اولهم ان تابوا فاعلم الاكراه كان
ما اعتبرته الشريعة من اكراه يقبل او يماخى فيه كلف او ذهاب
العضو فصير عفيف او غيره حتى يسلم فالانتم ورياضه عن احد
الذي تغفر فيه فيكون امته وهذا جواب عن استكمال عدم الذنب الاكراه
فلا يغنى لكون غفور رحيم بالنسبة الى كبرها ولا ياكس به وان كان حلقا
الطاهر المستبد ونفى الاكراه تطلق والغفران عنه على تقدير
قال بي غفور رحيم لهن اولهن ان تابوا والاول او فوق للطاهر لغفران
ابن مسعود وزيد اكرهاهن لغفور رحيم ولا يرد ان المكروه
غيره فلا حائل للمغفر لان الاكراه لا يتأتى الا بالمرادة المتحصنة
حرمة المكرم العبد ووجب عليه الغفران فيه ان يكفى ان المكروه غير امته
لعدم ان الغفران اليها فانه لا معنى للمغفرة مع عدم الذنب لا شك
انها ليست امته بالنسبة لاجماع بل العقل وقد سلم انهم ولا يندفع
بعدم انما فاه لم يالذات لوجود الذنب في العاقل فيمكن ان يبق

غفور

ويمكن غفور لهن باعتبار ان حصولهن يسلط الاثبات بعد الاكراه
فان من لا يملك كبرها يغفر الله الذنب الناسى لغفر
به بعد اكرهاهن او غفور لهن في سائر الذنوب التي لا يملك
الزنا او يكون للاقطاع كما يقول المعصوم اللهم اغفر لي قتال
او انه غفور رحيم حيث تجاوز عن عقاب المكروه عليه بالمضطر
في قوله تعالى فمضطر غير باغ ولا عاد فان الله غفور رحيم
الرابعة يا ايها الذين امنوا انما الحرام والميسر الانصار الاربعة
قد مر فتذكر الحائض على الحيض والاعرج والاعرج والاعرج
ولا على المريض والاعرج والاعرج ان تاكلوا وبيوتكم ترقوا عليكم
تعلقون اني ليس ببول ولا رجس وطهروا في الامور فانه يغفر
ولا عليكم ايها المؤمنون حج وصديق واتم ومنع والتمس
والاكل في بيوتكم بيوت عيالكم وزوجاتكم وبيوت المراء كنتم
وبيوت اولادكم لان بيت الاولاد كنيت لآباء واموالهم كما قال الله
ويدين عليه رسول في قوله صلى الله عليه واله انت وما لك لا يملك
عند حضوره ولدمع والدم وهو اصل الله عليه واله ايض ان اطيعنا
ياكله المروفر وان ولدك وكنيت لذلك ما ذكر بيوت الاولاد
وذكر بيوت الاقارب فيحمل ان يكون الترك للمعظم بالظن الاول
وذكر بيوت غيرهم بقولها وبيوت اباكم وبيوت امهاتكم وبيوت

اهل انكم او يتو اعماكم او يتو عاكنم او يتو احوالكم او خال انكم
 او مالكم ففاحكم قبل فغناه او يتو مالكم او المفايح
 جمع مفتوح وهو ما يفتح به لان ما زال العبد فلو مالكم
 فيكون مالكم بمعنى بيت المالين فكانه لذكر من البيت
 فيمكن جواز الاكل في بيت المملوك وتوفيل بانه يملك فمامل
 وقيل ان مال الرجل اذا كان له عليه ما قيمه ووكيل يحفظه لم
 ان ياكل في منزله حايطه وستره لئلا تسكنه والمفتاح
 كونها في يد حفيظ فالمراد بمالكم كالحايط او الماسية التي
 سماحت يد الوكيل والحافط والراعي وهذا هو البيت
 فيجوز الاكل لهم وقيل اذا ملك الانسان المفتاح فهو خازن فلا
 بأس ان يطعم لست البيوت بعد تملك الى احد فانه والعبد لو يكون
 واحدا وجمعا وكذا الخلق والعبد والعبد هو الذي هو
 في مودته وقيل هو الذي توافق باطنه باطنك كما وافق ظاهره
 ظاهره قال ابو عبد الله عمه هو والله الرجل في بيت عبد يفتح
 فياكل طعامه بغلانه وروى ان عبد تقي للرسول ختم وعمل
 بتركه واكل طعامه فلما عاد الربيع المتراخض جارية بتركه
 فقال ان كنت صادقة فانت حرة وفي عن احد بالبراء
 الضحاك ولعنهم البدرين وكان الرجل منهم يدخل الارض بنية

وهو غايب في الجارية كيم فياخذ ما يشاء فاذا حضر لاها
 فاجرة اعتقها سرورا بذكره عن جعفر بن محمد في عظم حرمه
 الصديق ان جعله لغيره من الناس في النقة والانباط وطرد
 احسنه بتملة النفس في الاب والابن والابن ولعل ذكر الابن
 اشارة بل وحوله في الاله اما في بيتكم او بمفهوم الموافقة ثم قال
 وقالوا اذا دل ظاهر الحال على رضا المالك فام ذلك مقام
 الاذن الصريح وربما كبح الاستئذان وتقول كن قدوم اليه
 طعام فاستاذن صاحب في الاكل منه فيه اشارة لكل سب
 جواز الاكل مع عدم جواز التصرف في مال الغير اذ من
 عقلا ونقلا وهو حفيظ الرضا بقوله الابوة وغيره وهذا
 المقدار قد يعيد علما بالرضا وذلك كانه مع انه قد يقال
 يكفي الظن بل لا يحتاج اليه فان الله قد جوز وهو سب
 فمامل وقال في هذه الرخصة في اكل مال القربايات
 وهم لا يعلمون ذلك كالرخصة لم يدخل حايطا وهو بيع
 ان يصيب ثمنه او ثمن في ثمنه لغنه وهو عطاء ان لا يرب
 في رتبته بوسعته على عبادا ولطفاهم ورسولهم
 عن دناة الاخلاق وصيقا العطف قال الجاني انا لاله
 مسوخته بقوله لا ادخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن
 لكم للطعام غير ناظرين اناه ويقوله لا يحل لنا ان نسلم

الا يطيب نفس منه والمروء عن ائمة الدين عن ائمة الدين
 لا بأس بالاكل لولا وفيت من ذكره الله تعالى في حقهم
 وقد خافهم من غير اسراف وانت تعلم ان حصول الحرام
 لمن دخل حيايطه انهم فعل النامل وبجوزهم بعض الاحباب
 ومن جوزها قنده بالجايح ولا بالحايطة بل قال لما روى القصة
 وغيرها ان اكل منها فاني ما رايت جوارح من سرب اللب
 وانه لا منافاه به الا بئس حتى تكون ما هنا منقحة وهو
 ظ وعدم صلاحية الحيز للناسخ اظهر وان المروي عنه متبع
 وان كان عند الحاجة الذي في ياروي عنه غير ظاهر والاية
 ياطاها يتناول على عدم تبع الابد في عدم الاسراف والتضييع
 كما في غيرها ولكن حمل ذلك على عدم التضييع لا على عدم
 به وايضا ظاهر بتأخير شرط الادن بل عدم التضييع
 ثم اعلم انه يمكن فيه حوازا فيكون ادنى في الاكل بالموافقة
 كالصلوة في سوتهم ووجوبها بغیر ادنى اذ الم يكن فيه احد
 يجعله سكتا والصلوة على نفسه وفي لباسهم غسل
 والوضوء بياهم وفي سوتهم وهو طه فيهم والظن والاية
 انه يكفي في عدم الرضا بل ظلمه في لباسهم غسل
 الاكل في طه بوجوب انهم انما لا يجد التقييد بذلك
 فبيح ذلك عقلا وتعللا وان المراد من الاظلاله

ذلك

ذلك حيث انما ذكره نطقه الرضا والاذن الله يعلم قول
 في هذا حكمه انما يكون اذا علم ضا صاحب البيت ان
 او قربة ولذلك قصص لولا فانه يفتاد التضييع
 او كان في اول الاسلام قننه فلا احتياج للحنفية
 به على ان لا قطع سرقه مال المحرم باطل فانه اذا علم
 ضا صاحب المال يحجز الاكل في سوتهم في نفسه الاسلام
 وغيرها والتقييد بقصد فالنسخ بعد ذلك لا يقتضي
 له لعدم المحرم على ان التضييع لا يقتضي الاذن وغالبا لا يقتضي
 العلم ولا الاستبعاد في الشرع فاذن التضييع مع عدم العلم
 برضا صاحب الاحمال كون القوايه والظن موجبة لذلك
 وابتعد ذلك احتياجا كحنفية فانه لا دلالة في هذه الاية
 على ذلك اصلا ونو كانت فيها دلالة فيكون في هذه الاية
 لا في المحرم فبما قبل جميعا او استثنائا اي لا بأس في الاكل بحسن
 ومتفرقت قيل قلت في نبي لم يمت في عمره من كانه كالنواحي
 ان ياكل الرجل وجدة قويا فقد فستقل بنار هلال الليل
 فان لم يجد من يوكم اكل ضرورة وقيل في قومه في الاضداد
 كانوا اذا نزل بهم صيف لا ياكلون الا ما في صيوتهم وفيما يحرموا
 عن الاجتماع على الطعام لاختلاف الناس في الاكل والادنى

بعضهم على بعض في معناه لا بأس بان يأكل الفتي من البقي
 في بيته فان الفتي كان يدخل على الفتي في ذوق قراته
 او صدقته فيدعوه الى طعام فيخرج به فيخرج
 الوجوه ان ليس المعصم الاكل في صوت المذكورين
 جميعا او اشتقا كما هو ظاهر الآية قد لا يكون جواز
 الاكل وحده بل عدم شيء فيه فانتقل في الاخبار ان
 في المعصومين من يأكل من ماله وحده يمكن ان يكون معناه
 لا يبيح منه المحتج من يابس دمه او يكون عند العطش
 فيسحق لزاومكروها اذا الاكل حلال فكلوها وذكر الفتي
 للبالغه كالنساء وحل والايه يكون للجواز قطعا علم انه
 قد قال في ان اصله من اريد على الاصح في كل مكان
 احدهما ان المعصوم ليس عليه في مواضعه في لانه كانوا
 محرمون في ذلك يقولون الا على لا يبيح له كل طعام
 والا عرج لا يمكن في كل موضع الا على لا يبيح له كل طعام
 وثانيهما ان المسافر اذا غرق في البحر او في الماء الضيق
 المغايبة ويحلقون له الاكل ويخرجون عنه ذنبا لها ان
 الموتى كانوا اذ يبيحون له ما كان له صوت اذ ما هم واقاربهم
 المذكورين

المذكورين في طعنهم وكانوا محرمون عن ذلك وقيل قد
 يتحمل المعصومون ايضا لخرج في ذلك فتفي ذلك عنه وقيل
 منه الوجوه يكون ان يأكلوا معصما قبل قوله ولا على الاكل
 وخرج بعده ورابعها ان المعصوم ليس له ان ياكل من ماله في ترك
 الجهاد والتحلف منه لانه معذورون في ذلك يكون الجواز
 ان يتركوا الجهاد يكون اكل قوته فيكون اكل الكلام
 ترك الجهاد والتأني في الاكل في وقت لا يتصور فيه لانهما
 في نفي الجرح ومثال ذلك ان يستغنيك سافر عن الاكل
 في رمضان وجاز ماله في تقديم اكله على الجرح في كل حال
 المسافر جرح ان ينفذ لاعداء الكايج ان يقدم اكله على الجرح
 ولو كان على ترك الجهاد فذكر الكايج فكله فكله في كل حال
 ويحكم ان يكون المعصوم ليس له ان ياكل من ماله في ترك
 مثله قوله ذلك في انما نحن فاذا علمت بيوتنا في وقت من البيوت
 الاكل في يد وابل اعطاهما الذين هم فيكم ديناد قراته وظاهر
 اعم اي بيت كان فأي شخص كان ومثله في كل حال في كل مكان
 فأكبر وجه فيه بل لا يخرج عن اكله في كل حال في كل مكان
 على بعض كقولهم اكلوا الفتي وقلنا معناه في كل حال في كل مكان
 في كل وقت وفي كل مكان اكلوا الفتي وقلنا معناه في كل حال في كل مكان
 في كل وقت وفي كل مكان اكلوا الفتي وقلنا معناه في كل حال في كل مكان

السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وقال ابو عبد الله
 وتسلم الصلوة على اهل البيت حتى يدخل ثم يردون عليه
 فهو سلام على انفسكم بحجة فاعند الله ان يهلك بحجة
 الله الله تعالى عن ابن عباس في تفسيره علمها واستوعبها لكانتم
 كانوا يقولون نعم فيها حاتم وهذا بحجة يقولون فقال بباركة
 طيبة التي تنمو بها كثر خيركم وطاب اجرهم وقيل يورث حسن
 جملة عن ابن عباس وقيل انما قال بباركة لان تعني السلام
 عليكم حفظكم وسلمكم الله والافات فهو دعاء بالسلام
 الدنيا والاخرة وقيل طيبة لانها طيبة العيش بالواصل
 وقيل لانها في ايام الخيرة والتوارث العظيم كذلك كما بيني
 لكم هذه الاحكام والافات من اية الله في الآيات الدالة
 على جميع ما تنبئكم به لعلمكم تفكرون اي تعقلون تعالون
 في ان تحجة فاعند الله ان يهلك بباركة مسرعة فلهذا اولان
 التسليم والحق طلبة لامة وحياة للمسلمين والحق عند
 الله ووطئها بالبركة والطيب لانه دعوة يوم لا يجرى
 بها فلهذا زيادة الحق وطيب لانه في قوله وقالوا ان لم يكن
 في استلزامه فليقل السلام علينا ورضا السلام علينا
 وعرفنا الله الصالحين السلام على اهل البيت ورحم الله وعن
 ابن عباس

ابن عباس اذا دخلت المسجد فقل السلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين بحجة من عند الله وانتصبت بحجة بكونها من
 يعني تسليمك لتوكل بعدت جلوسا والظان ان مراده اذا لم يكن
 في المسجد هكذا ايسر والافعال المتعارفة وحتم العزم والظ
 فقيتها وجوز السلام حين دخول بيت ما حلت على الاحباب
 للاجتماع على عمنه وكذا في الكتاب بايات لها فتنسبه
 به ثم ان ربك للذين علموا السوء بجهالة خطاهم اي يا
 محمد ان ربك الذي خلقك للذين علموا العصية السيات بجهالة
 في موضع الحال اي علموها جاهلين غير عارفين بالله وبعباده
 او غير متدبرين للعاقبة لعلمته الشهور عليهم وفيها بداعي
 الجهل فانه يدعون للبقية كما ان داعي العار يدعو للخرس وقيل
 بجهالة هو ان يعجل بالاقدام عليها وبعد كف التوبة منها
 او بعد العالم بجهالة الجاهل حيث لم يعلم لعلمه فان العالم
 بالسيئات والقبائح مع فعلها هو والجاهل سواء بل هو عما
 ثم تابوا فذلك العصية من بعد ذلك واصححوا انما هم وافعالهم
 ان ربك من بعد ما اي بعد التوبة هذه تاليد لما قبلها وفي ذكر من
 بعد بها مع الصيغة لاجل التوبة اشارة الى ان الاصل لا عيب
 عن تمام التوبة بالاصلاح وعدم العود بوجه واطهارها بالحق
 الصالح ليعلم انه يحتاج بعد التوبة للغفران وغيره للاصلاح العمل

الملائكة والخطاط النفس فاضف الجناح للذالك
 حاتم للركبوع على معنى واحضض الجناح الذي هو
 ويحكم ان يجعل لذه جناحا خفيفا كما جعل للثعاليدا
 وللقرة زمانا عابدا في الدلالة والتواضع بها قال في
 واذا وصفت العرايس انا بالسهر وترى الاما قالوا
 منوها فاض الجناح وقال ابو عبد الله عم معناه لا تمل
 عينيك في النظر اليها الا برحمة ورافة ولا ترفع صوتك
 فوق اصواتها ولا تدك فوق ايديها ولا تقدم قدماها
 من الرحمة في مظهر حنك لها وعطفك عليها لكي لا يفسد
 اليوم للفران افق خلق الله اليها بالاسم قال ولا تكلف
 بالخشوع والرحمة كما اذ لابق العائنان رجاها رجمة الما فاعمل
 ذلك جرا ورحمتها عليك في صغرك وترسيتها لك ربك علمها
 في نفوسكم في ضمايركم وقصد البر للوالدين واعفوا
 ما يجب كما في التوفيق ان يكونوا اصالحين فاصدق الصلاة
 والبرية وطلت منكم في حال الغضب وحنق الصديق وغز ذلك ما
 لا يخ منه البتر فضله في يوم الارض والوالدين ثم يتم الله
 واستغفرتم منها فانه كان للوالدين عفو رافان الله عفو
 للتواضع عنه تهدد علان لغيره ان تولد له كرايته واستغفرا
 عند صديق الصديق عذبتها وفيه تشديد عظيم وبالحكمة فيه

وذكر في كتابه في بيان ما في قوله تعالى ولا تدك فوق اصواتها ولا تقدم قدماها من الرحمة في مظهر حنك لها وعطفك عليها لكي لا يفسد اليوم للفران افق خلق الله اليها بالاسم قال ولا تكلف بالخشوع والرحمة كما اذ لابق العائنان رجاها رجمة الما فاعمل ذلك جرا ورحمتها عليك في صغرك وترسيتها لك ربك علمها في نفوسكم في ضمايركم وقصد البر للوالدين واعفوا ما يجب كما في التوفيق ان يكونوا اصالحين فاصدق الصلاة والبرية وطلت منكم في حال الغضب وحنق الصديق وغز ذلك ما لا يخ منه البتر فضله في يوم الارض والوالدين ثم يتم الله واستغفرتم منها فانه كان للوالدين عفو رافان الله عفو للتواضع عنه تهدد علان لغيره ان تولد له كرايته واستغفرا عند صديق الصديق عذبتها وفيه تشديد عظيم وبالحكمة فيه

بالمعنى

بالمعنى كبره وسبحه سورة لقمان زائدة تكملة وبالمعنى
 الاخرى انها وفي الاخبار ايضا موجود منها ما روي عنه من
 رضي الله في رضى الوالدين في سخطه في سخطها وفي رواية
 اخرى قال في مخاطبة الابن شيخا انت وما لك يا سيدك انت وما لك
 لاسك يستلم بوجود في الاخبار الصالحة اسئل النبي وفيه عن
 ص انهم وعفوق الوالدين فان الجحيم يوجد ترجمها في سورة الفعالم
 ولا تجد ترجمها عاق ولا قاطع رحم ولا شيخ زان ولا حار اذ اراه
 حبل او ان الكبر يا الله رب العالمين لا روي عنه وفيه في ان يفعل
 ابيه ما يات انا ان يفعل فلن يدخل النار ويغفل لعاق ما يات
 ان يفعل فلن يدخل الجنة والرواية في ذلك فيها وفي غيرها الكثير
 قال في ف قال الفقهاء لا يذنب بغيره بل البيعة واذا بعث اليه فيها
 بجملة فعل لا يباوله الجبر وما خذ منه الا اذا امر بها وعن ابن عباس
 اذا امر ان يوقد تحت قدمه وفيها لم يختر ما وقده من الفضل
 بن عباس عن ابن عباس عن النبي فقال ان لا يقوم لخدمته عن كل
 وسيل بعضهم فقال ان لا ترفع صوتك عليها ولا تنظر سورا اليها
 ولا يري منك في الفم وطاهر ولا باطن وان تقرب عليها وادعولها
 اذا ما ناولها تقوم بحذوها او اذا ما فربها ففقر النبي من ان من
 ابر البر ان يصل الرجل اهل وروايته ومنها رواية الحسن بن محبوب
 عن ابي ولاد الكناط قال سألت ابا عبد الله جعفر بن محمد عن
 عن قول الله عز وجل وبالوالدين احسانا ما سئل الا ان
 فقال الاخر ان يحسنه ما وان لا يكلفها ان يسألها
 يحسان اليه ان كانا مستغنيين ان يقولوا ان يسألوا البر

حتى تنفقوا ما تحبون ثم قال ع اما ان يبلغن عندك الكبر
احدهما او كلاهما فلا تقل لهما اف ان اصغر اكل ولا تنهرنهما
ان صرباكن وقل لهما قولاً كريماً والفقول الكريمة ان تقول
لما غفرا الله لكما فذاكى منك قول كريم واخفف من اجسامك لئلا
فر الرجم وسوان لامتلاء عينيك من النظر اليها وتنظر
اليها رجمة ورافة وان لا ترفع صوتك فوق اصواتها ولا
يدن فوق ايديها ولا يتقدم قدماهما وهذه صحيحة الفقيه
في نوادر الكشاف في كبر في الفقيه ايضاً فيها فاحذر من والديه
فقد عتبا وذكروا في الكافر اخباراً كثيرة مثل يحيى المولى
المستقدم ورواية محمد بن محمد بن ابي اسحق اما عبد الله
يقول ان رجلاً اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اؤضني فقال
لا تشرك بالله شيئاً وان حرقك بالنار وعذبك الا وقلبك
مطمئن ووالله لا يطعمها ووالله لا يطعمها وورثها حين كانا
او يستين وان ابرك ان يخرج فرايتك فمالك فافعل ان ذلك
في الامتحان وعين منصفون خازم عن ابي عبد الله ع قال قلت
لما لا اعلم افضل الا الصديق لو فنها وترانو الدين في الجاه
في سبيل الله وعن درستي ان يصور عن ابي الحسن ع قال
سب لرجل رسول الله صلى الله عليه واله فاق بالعدل وله قال ان لا يحميه
باسمه ولا يمشي بين يديه ولا يحل قبله ولا يسبك ولا يحل
من خلا وقال قلت لابي الحسن ع ادعوا لوالدك اذا كانا
لا توفين الحق قال ادع لهما وتصدق عنهما وان كانا حيا
الحق فدع لهما فان رسول الله صلى الله عليه واله يعني بالرجل لا تقول

ورواية جابر عن ابي عبد الله ع قال اتى رجل رسول الله
فقال يا رسول الله اني راغبت في الجهاد وانشيط قال فقال
له النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد سبيل الله فان كان تقدر فكن جدياً
عند الله ترزق وان عنت فقد وقع امرك على الله وان
رجعت رجعت فوالله لا نور لك ولدت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان لي والدين كثيرين يزعمان انهما يانسان في كبريت
خروجي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرج والديك فوالله نفسي
بيده لا ينسها بك يوماً وليله جن من جهادته ورواية محمد
بن مسلم عن ابي جعفر ع قال ان العبد لم يكون باراً بوالديه
ثم يموت كان فلا تقضى عنه ما ديونهما ولا تستغفر له فيكفيه
الله عاقباً وانه لم يكون عاقباً لهما غير بارهما فاذا ما
قضى دينهما واستغفر لهما فيكفيه الله عز وجل باراً
والاخبار في ذلك كثيرة جداً ثم لا شك في ان العقوق
كثير عذب منها في الاخبار اني نكده فيها الكثير من
طريق العام والخاص ذكره الكافي له باباً في ذكر العقوق
على من بعد ان عد في الكافي في الاخبار كثيرة منها رواية
حديث من حكمه عن ابي عبد الله ع قال لا ذنب للعقوق الا في لو
علم الله شيئا لم يوز منه في كبره عن ابي عبد الله بن
المعتمر عن ابي الحسن ع قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كن باراً
واقض على الجنة وان كنت عاقفاً فاقض على النار ورواية

يعقوب بن عيسى عن ابي عبد الله ع قال اذا كان يوم القيمة كرس عظم
 فراعظته الجنة فوجدتها وكانت له روح فمسيرته خمس ايام
 الاصف واحد قلت فمهم قال العاق لو الدير ورواه شيبان
 بن عمير عن ابي عبد الله ع قال في نظر للابوية نظرا قسنت
 وسما ظالمات لم يقبل الله اصلوه وفي رواية عن ابي عبد الله
 ع وفي العتوق ان ينظر الى جبل والدير فيجد النظر اليهما
 وفي رواية عبد الله بن سليمان عن ابي جعفر ع قال قال ان
 ابي نظر الى رجل ومعه ابنه عيسى والابن منك على ذراع
 الات قال فما كلمه ابي فقتله حتى فارغ الدين ويدل على محرم
 العتوق بايدل على محرم قطع الرحم وهو ظاهر بايدل العقل
 ابيه عليه وبالحيلة العقل والنقل يدلان على محرم العتوق
 وبغيره وخواتمة الوالدين وطاعتها قول الامام والاضاح المتقدم
 وصححه بعض العلماء ابيه قال في ن وابو الدير احسانا
 لم يقضى بالوالدين احسانا او اوصى بالوالدين احسانا او
 واحد وخض حال الكبر ان كان الواجب طاعة الوالدين كل
 حال لان الحاجة اكثر في تلك الحال وقال لا تفقهوا في كتمان الله
 منع الولد عن الغزو والحما والم تعين عليه بتعيين الانام
 او هجوم الكفار على المسلمين بضع ضعفه وقبضه نحوها قال
 ستره فيع وجايعين اذ في الحما ويغيب سائر الاسفار اليها
 والمندوب في الواجب الكفاية مع قيام فرض الكفاية فالسفر

البلد

لطلب العلم ان كان لمعرفة العلم العيني كاتبا الواجب وما
 يحل في جميع والنبوه والامامة والمعاد فيقول لا اذنها
 وان كان لا يحصل الزايدة من علم الفرض العيني كدفع الشك
 واقامة البراهين المروجة للدين زيادة على الواجب ان
 فرضه كفاية فحكم حكم السفر لئلا ينال في العلوم الكفاية
 كطلب الحقيقة ان كان هناك قيام بفرض الكفاية لئلا ينال
 وهذا في زمان فرض بعد فان فرض الكفاية في الحقيقة
 لا يكاد يستطاع به فانه في جهنم العالم وان كان السفر
 في العلوم بالادب مع عدم جهنمها توقف على اذنها بعد كل اذالم
 يحذر من ذلك وتعلم ما يجب في الية بحيث او كذا الزيادة بعد
 بها لذلك بالوجود استا وكذا يسبق بلوغ الدرجه التي
 يجب فصلها سبقا بعدا به والا اعتبر اذنها اليه ومن تعلم
 وخواتمة بعدا حتى يحل عليه ترك الواجب الكفاية في الكبريات
 مخصوص من السفر فيحمل ان يكون غيره كذلك اذا استعمل على كفاية
 والحاصل ان الدير يظهر امراته على وجه علم حوائز ذلك
 ستر عاقل الشهاده علمها مع انه في ذلك يقول
 لان يقول لها انه عليها الكفاية لعقوف وحرمان كبر في الحزن
 ونظر في الابه وطاعتها يجب ولا يجوز مخالفتها ان لم يكون

انتفع له وبشر بحاله دنيا او دنيا ونجى عن ذل اماله وقما
 منه ولا يتيق بحاله بحيث تذهب العقلا ويغير قوا الحق
 ان لا يكون كذلك ولا حاجة له في ذلك ولا حاجة له في ذلك
 العموم انما اخرج الدليل بحيث يعلم الجواز شرعا لا جمل
 ونحوه كذا ترك الواجب العينية المفردة والمجمعة
 طاعتها بقصد واعيا فدل الواجب ترك المعصية للزوجة
 وغيره فان ذلك واجد الطعموم ذلك في الولد والوالدة السيد
 في قواعد فاعند تتعلق بحقوق الوالدين لا بالملك او الموم
 او بحال جانب كرم او بحال الموم وينزوان بانور لاوا كرم
 السرايباج بغل ذنبا وكذا السرايباج فيل يجوز سف
 التجار وطلب العلم اذ لم يكن مستيفا التجارة والعلم بلديها
 كاذرناه في بانه السال قال بعضهم عليه طاعتها في كل فعل
 وان كان شهية فلو اراه بالاكل عليها في حال عيقة شهية
 اكل لان طاعتها اوجب ترك الشهية التي السال لو دعواه في فعل
 وفيه خسر الصلوة فليأخر الصلوة وليطعمها لما قلناه الرابع
 له منوم الصلوة جماعة الا ان لم يكن لها منوم مطلقا في
 بعض الأحيان لما يتق عليه ما قلناه كالسعي في طلب الدنيا

والصحيح

والصحيح الخاسر ما منعه فالحكماء مع عدم التغير لما جلا
 قال رسول الله ابايعك على النجوة والجهاد فقلنا سلف
 والدين اعدا قالوا نعم كلاهما قال لا تنفع الاخر والله فقال نعم
 فان ارجع للوالدين من صحتهم انما هو الاول ان لها
 منعه في فرض الكفاية فاعلم فقام العيز اوطن لانهم مع
 كالحكماء الممنوع منه الساب قال بعض العلماء لو دعواه
 في صلوة منها فله قطعها عما هو عن رسول الله ان امرأة
 نادت ابنها وهو في صلوة فالت عليه فخرج قال اللهم احي
 وصلواتي فقال لا يموت حتى ينظر في وجهه المومسات
 الحديث في بعض الروايات انه قال لو خان جرحا فقتلها
 لعلم ان آياتها ام افضل في صلوة وهذا الحديث يدل على
 قطع آياتها فله لاجلها ويدل بطريق الاول على حرمة التمسك بعيشة
 الوجه فيه اكثر واعظم وهو كذا ثبت برودة القطر اليها والاشبار
 الساف كذا لا بد منها وان كان قليلا بحيث لا يوصله الولد
 اليها وينع غيره والصياح كطائفة السامع ترك المصوم
 نذيا الا باذن الارب لم اقف على نص في الام العاشر ترك
 البينة في العهد لا ذنبه انما يمكن فعله واحدا وترك
 محرم في العقد على فاضل ان يقال هو بمنزلة النكاح
 عن الملك الا باذنه تبين ان الوالدين لا يوقف على الاسلام

اي حتى تنظر
 في اولاده اليها
 على عاتق
 المولى

مقوله تع وديننا الان بوالديننا وان
 على ان تشركوا بالدين به علم فلا تقصروا
 في الدنيا معروفا وكونوا فيه لا على محالها
 في الامر بالعصية وهو كقولهم لا طاعة لمخلوق في عصية
 الخالق فان قلت بالصنع بقوله تعالى ولا تعبدوا
 ان تشركوا به وهو لا يملك الا بالامر والامر
 فلا يكون طاعة واجبه فيه او منع والمصلحة
 المستحق قلت الله في الارواح ولو سلم الشك في ذلك
 في ذلك محتمل الفضل والوجه فيه ان الله عز وجل
 والمصورين وادفع من افعاله الشبه والخوف منها لوقوع
 في الحرام وقطع سبل الخلق لسلطان عنده بالملك واداء
 الحق وقام على الايات والالفاظ كما وجد العبد في
 الحكمة النكاح في في تركه تعرض لصبر في نبي او دين
 ومثل هذا لا يحل طاعة الا بوجه ويمكن احتياض الدعاء
 بغير الكافر من الان رتبة الدعاء بالوجه في حيواتها
 بان يوفق لها الله ما يوجب ذلك من الايمان فصاحبها والاطلاق
 ان ليس لادى الحاصل لها بحول من الخوف من الله

عليها

عليها لقوله تع والوالدين فيقبل هادئة عليها
 القول بوجوبها عليها مع عدم القول لان القول
 تكليفها بعد ذلك وان قال انه يعفو واما ما
 بالمستحق فلا يجوز من اذنها لصدق العقول للدين
 قاله الفقهاء واما فعل المنذور في انطوائهم
 الا في الصوم والسنن على اذكاره وحقيقة الفقهوات
 في القربى عليه والمسكين واليتيم والفقير ان
 المنذور كان اخوان السباطين وكان الشيطان لربه
 كغفلة من نعم الله ما تعرضت عنهم اي تعرضت لولا
 الذين امرت باذاعتهم عندهم ما يلزم اكل لا ياكل
 شيئا يعطهم حيا من رزقهم بغير شيئا يعطهم رزق
 رزقها بالطلب الفضل في رزقهم التي تقدر مع الاعطاء
 وتحمل ان يكون مقلدا بحول السوط اي ان تعرض عنهم
 قتلهم قولهم لا يسوا الا بغير رزقهم في اطلب وجهه
 رزقهم بالرجوع عليهم او مقلدين بالسوط اي وان تعرض عنهم
 رزقهم في رزقهم رزقوا ان تفتح لهم فتم الرزق والوجه في رزقهم
 رزقهم اعملا وبعدهم عدة حسم وكلهم قولهم لا يسوا
 وفيها مبالغة في المبالغة في السؤال طبعه في ان لا يكون
 الا تعدد الوجهان مع طلبهم ثم مع ذلك لا بد من القول بالمحيد

اعد لان عودهم ملتهم ما انزل الله وقد ذكرنا مثله في قوله
 هم في احوالهم والامساك ربك ثم قال وهذا اني تأديت الله
 لنبه حين قالت اليهود لعزيس يا لوء على الروح وعلى اصحاب الكهنة
 وذين القربى في القوه فقال اسوي عذ اخبركم ولم يستجبوا
 عليه اوجي حتى توعى عليه ذلك كذبتة فترس قطاها بدهم فخرم
 الاخبار بعقله في المستقبل الا ان يعاونه يقول ان ساء الله
 على احد الوجوه والفايلة غير معلوم فيجب ان يكون عصفه
 عم او يمتوخوا او يكون النهر للكرامه والنادى كفا ورك
 وهذا اني تأديت فامل اما السفيه فكانت تاكل بعلون
 في البحر فاراد ان اعجبها وكان وراهم بكل ماخذ كل عصفه
 حوار عن قوله اخبرتها التفوق سلها حاصله انه قال الخنا انما
 خرفت السفيه اخذت لوجنت من تحتها لان من يد بها كان بها
 ماخذ كل عصفه عصفه فلوراها الملك محرفه ثمرها ويصلها
 اسلمها بقطعة خبز فانفقوا بها قالوا واد انما بغير القدام
 وهو لغه حات في الاشعار والامساك لو كان بمعنى الخلف
 كانت السفيه بعدت الملك فاما ماخذها وقيل يحتمل كون
 الملك طريقه عند الرجعة وعلم الخضر وعلم عذرة وتويعيد
 ويحتمل ان يكون الملك في خلفهم في البحر انهم فتخذوا علم
 انه يستفاد في هذا ورافقه الجدار وخواتم حوار القصر في
 في مال الغنى اعلم انه او في عذره ومنه اخبار دار الغايب

ركن
 سوره
 الركن

اذا كان

اذا كان اولي وكذا بعض ما ليكم ومع بعض اسمايه المشرف
 على النصف ونحو ذلك ينبغي ان يبين في الحجاز ومع تقدم
 لا بعد لاحاد المومنين الموقنين في كذا كذا الآية ولانه
 احث ما نوربه والفاعل محسن وما على المحسنين
 وكذا اما الاطفال والمجانين والسفهاء وذي الاطفال
 اخبار صحيح مخصوص بها ونزل عليه ايضه ولا تقربوا الى البيت
 الا بالثبتي بهي احرس وقد مر فاعلم وتذكر واعلم ان ذلك من خصوصيات
 بشوع موسى فخصر عليها لم وان كان سر غفر قبلها ليرحم
 لنا لان سوق الاسم يدل على كون الحكم معقولا وان العقل يفتقن
 ذلك موافق للشرع فلا خصوصية له بل هو دون ذلك
 فامل ثم ان في حكمته ما عني اخرج ذلك على امور اخره الاصول
 والقروع مثل حوار قتل خضر لرفع نفسه وتصلح اخرى
 وقال في ذلك وهو يدل على وجوب اللطف كما هو منسب اليه
 فاعلم ثم قال انه يجوز لكل احد ولكن هذا مع العلم والعلم
 انما يحصل للانبياء فلا يجوز لغيرهم وان كان محتمل ان
 يعبر المفضل ويراقبه بالعقل ولكن مع عوصف للمع فلا خور
 وانه يحتمل ان يكون المصلحة ودفع المفسدة في العقل لا بالحواس
 بوجه اخر وغير ذلك مثل السفيه الذي لا يميز بين عم وجبان
 ليس نادى في حركته العقل بل النفس تنطق بالسفيه لنطق النطق
 وقيل النفس النورية التي هي في حركه العقل والحواس ليس كذلك

ذكره فاما ما فيه فان فيها سطر واستعمال الالاد في العلم
 والمعلم وقد ير السعيد الثاني وجوبها من كثرة في
 ادراك التعليم فليجمع اليه المريد فالسلام عليك استغفر
 لكن في الاله التي قال انهم ذلك وعلا اليه وسلم عليه
 على حوائج التعليم على الارز والكدع والاشغفار له وان يملك
 منكم وان طردوا كولد ففعلت ما كان يعلمون التعليم
 وما منع سوعا فجازا او يكون الدعاء يوفق الاسلام
 فيعلم بعد ذلك يدرك على الاول وما كان دعاء اهل
 الاعتراف بعد ذلك يدرك على الاول وما كان دعاء اهل
 وقال استغفر لكم يا كريم لم انه فاضل النار ترك
 لكن فاعذ الاصح يقتضي عدم التوركون اذ رايها ففعل
 كان عجم وقد سلم العجم وبوده ما ذكره في التابو اذ راسم
 علم ابراهيم وابا ابوه فكان اسم تارخ وقال في هذا الحاء
 وفضل الدنيا تارخ كادوم ابو ابراهيم كليل عم ان الذي يحون
 ان السبع في الدين السوا الله غوار الهم في الدنيا والاخر
 في القابوس القابوس الزنا وبالسند في الدنيا والنور وطما اليه
 عنه غور وروى في النسخ والفاضة افراط في كوني الدين
 يسوع القابوس في ظهورها وقصده ان اعلمها واستنها في الدين
 تقضي اليه ووزن فيكون ويظهر في الراد القابوس في الدين
 امنوا بان ينسبوا اليهم وبعد قوم بهالهم عذاب الهم والدين
 باقاة

سورة

ابراهيم
 ازرعهم
 وابوابهم
 تارخ

النور
 سورة

حسب الرأى
 والمصل
 اليه

باقاة الحمد عليه كما ينبغي والتعزير الا ان اراد بالجماع وفي الاخر
 هو عذاب النار فلهذا دلالة على تحريم القصد المحرم الا ان راد المصنف
 كما في نحو ولا تقربوا او اراد استماع الفلاس والمجوس في
 والمجوس في المومنين واستماع الذنوب في ما ملوا ايدى انما في الفلاس
 وانهم لا يعلمون فاعرفوا في الدنيا على ما دل عليه الظاهر
 والله سبحانه يعاقب عاصي القلوب من حيث الاستماع ولا ياتل
 اولوا الفضل منكم والسعة هي الا تخلف وفيما لو سمعوا ففعلت
 ايها المومنون ان توتوا اول القرني والمساكين والمهاجرين في
 سبيل الله ان علم ان لا يعطى هؤلاء المذكورين بل يعطى فان علمت
 فيكون التعذر ان لا توتوا وحذروا ولا توفيلوا ولا تاتلوا
 لا يفسد الا ان الهم وان كان بينهم سبحانه وخباية اقر فيهما
 فليعودوا عليهم بالعبوة الصنف وليفعلوا الله تبارك وتعالى في فعل
 الله بهم مع كثرة خطاياهم وذنوبهم وهو يعني قوله وتغفوا
 وليصيحوا الاتحون ان يغفر الله لكم والله عفو رحيم الشاكر
 ما تصحون ما تصدقتم في اذن عاركم الا افتقار غلبه في
 مع جملة والمناقض وقد ذكره في تفسيره ان الذين جاوروا انك لا
 فلهذا الاله ترك في شان رطل وكان ابن خال له الى بكر وكان
 فقير او فقرا في المهاجرين وكان ابو بكر يفتق عليه في كل وقت
 ما فرط الى بكر ان لا يفتق عليه ولما تركت تغفر لا ابو بكر بل اوجب

ان يغفر الله لي عاد ابو بكر لما كان فانفق على ما كان
 يتفق عليه وقال والله لا اتزعجها ابدا وفيه قيل
 في أبي بكر وتقبل ما في من على ما تقدم وقيل تركت في يوم
 كان في حجر أبي وحلف لا ينق عليه وقيل تركت في جماعة
 من الصحابة فسموا ان لا يصدقوا على رجل شيئا من الاكل
 وفي الآية دلالة على عدم حواز الخلف على ترك الاعطاء
 ولو كان المعطى عليه فاسقا فاجر ايلنا فقاموا في
 القرآن الكريم يحزنوا ما اكلت كل منهم فاية الافك وعدم
 انعقاده على تقدير وقوعه واعتقاده احوال فانه حرم
 فالنظر لما في نفس الامر لا اعتقاده احوال فانه حرم
 لا المولى ان كان ذلك هو حيث لا احسان الله له وترك تركه
 موجب تركه ولا يبعد استغاده عدم الخلف فاحتمل وعدم
 انعقاده في كل ما ثبت انه حرم احسان وعلى جميع الاحكام
 وفيه ترغيب جميل على الخلق وعدم ترك الاحسان للامانة
 وهو ظاهر قال في ونعم ما قال ولكن في داعية الى الخلف
 وترك الاستغفار بالمكافاة للمع على حواز الاتفاق على الاتفاق
 بل الكافر وانه لا خصوصية للوقت ولا للمكان ولا للمهاجرين
 في سبيل الله بل كل واحد كافيه للاختلاف كما يظهر من الآية قال
 في تفسيرنا انما كان في المهاجرين من حزم البدرين قال في

فقه

فقه على دلالة على انه محب ان يقع المعاصي ثم يبدل
 وصرح به الفخر الرازي في تفسيره فلو انما عدم كون
 الصحابة كلهم عدولا وكذا ادلت على عدم بقوله لكل
 المهاجرين فان من كان منهم مع انه حله ولعله
 غيايب عظم الدنيا والاخرى ولا غير ذلك فما ودر في هذه
 الايات الشريفة للفتنة على باين فما ودر في هذه
 محضه او شروط بسلامة العاقبة او هو التوبة
 وهو طوعا وعدم قبول كل المهاجرين والافاضة على ان
 الرعي بالبرنا كثر وفيها مبالغة زائدة في العفو والعفو
 وعدم ترك الاحسان والاتفاق ولو على المسمى حيث
 الله ابا بكر فعدم اتفاقه بالمع على مطلق الذوق
 انية زوجته رسول الله وقذفها ما وعد التار وان الله
 الفاذ في ملعون في الدنيا والاخرة وله عذاب عظيم
 قال في وقيل ولو فقتلت وعيد الله القرآن في حرم
 اغلظ ما في في افك عاتق وبين في في المبالغة في وقوع
 كثر وانما ما وقع في حق عبدة الايمان فله وفيه ان
 ذلك لعظم شأن رسول الله في فيها رجاء عظم عظمة
 الله وعفوه وكفاه فانهم لم يمتوا لانهم ان في الآية
 ارضى بفضل ما وسم على الخلف واليمين على ترك الاحسان
 للذوق في الآية والمساكين والمهاجرين في سبيل الله في

وقع منهم واساؤه بالنسبة اليه ولا يدل على افضلية ابي بكر في اربعة
 عشر وجهاً على ما توهمه الفخر الرازي في تفسيره الكيس وقدسيا
 في رسالة عليهم وليس فيها دلالة على تقدمه ومن بعض كلام
 اجمع المفسرون على ان المراد بالوا الفضل ابو بكر عليه السلام
 بالتواتر وانما يدل على ان ابا بكر افضل الناس بعد رسول
 الله صلى الله عليه وآله الفضل المذكور في هذه الآية اما في الدنيا
 واما في الآخرة لانه بعد ذكره في موضع المدح فانه يوحى
 في هذه في الدنيا غير جائز لانه لو كان كذلك لكان قوله صلى
 الله عليه وآله تكبروا في حق الله تعالى في الدنيا فلو كان غير
 مساويا له في الدرجات لم يكن هو صاحب الفضل لان المساوي
 لا يكون فاختلافها انتب تعال الفضل مطلقا غير مقيد
 بشخص دون شخص وحيث ان يكون افضل المخلوقين في العمل
 في حق رسول الله صلى الله عليه وآله فيبقى مفعولا في حق غيره بعد اعطائه
 فان مفعول الابعاد كونه وهو غير محقق على قوله صلى الله عليه وآله
 وليس بها دالة على ما ذكره وما ذكره في ذلك ظاهر الرطلان فانه ليس
 في مقام المدح وعلى تقدير الابعاد في ذلك في هذا المقام وعلى تقدير
 كون الفضل مخصوصا بالذي لا يتم كونه افضل ويجوز المساواة
 ان يكون فاختلافه وعدم تفضله الفضل بالنسبة اليه لا يتم
 افضلية عن كل مخلوق وهو ظاهر وان لم يتم لانه على افضلية
 بنياته وسائر الانبياء وهو باطل وناق الاول كلام وايضا يلزم
 اذا قيل زيد اولو الفضل يكون كذا في مبطوطة فاعلم وان غير

مجمع

مجمع عليه كون المراد به ابا بكر فانه نقلت انما ترتب جملة
 في الصحابة جلفوا ان لا يفسد قواعدا على رجل تكلم بشي في الافق
 ابن عباس وغيره وان التواتر وان ذلك ليس له كمال الاجماع
 الاجماع والتواتر دون شرط القناد وعلى تقدير التمسك
 الدلالة على افضلية الجمل فضلا عن جميع المخلوقين ولا شك
 في عدم اختصاصها بابي بكر لقراين لقطبة وحقويه وان سلموا
 في حق ابي بكر وسطح فان الدار على عموم اللفظ فيكون كل واحد
 وسعه يكون افضل جميع المخلوق فيكون اكثر المخلوقات افضل
 الكل ويكون الاكثر فضولا وفاضلا وفاضلا ووضح ان
 يبين نعم غاية ما يمكن ان يقال يدعي ان الفضل ما ان جعل
 الفضل على امر الدين والسعة على الدين كما قاله البيضاوي
 مع ان الظاهر والتبادر في هذا المقام هو الفضل في المال
 والسعة عطف بيان له وذلك في القرآن العزيز غير فافكر
 ليس سبب ذلك انما كان كماله كماله فيض من فضل هذه الآية الترتيب
 التي اراد الله تعالى بها حجب المؤمنين عن الايمان بالنسبة للمسيح
 ودفع التهمة عن كماله والانتقام طمعا في المغفرة والعفو
 عنهم كما اشار بقوله ولعفوا وليصفحوا الا يحسن ان يغفر
 الله لكم مع جميع اولي الفضل وجميع اولي الغنى والمساكين والمهجرين
 في سبيل الله وليس ذلك الا لتوفيق عفو الحكيم تعالى عن كل من استغفاد

منها منة الى بكر حيث خلف عنى عن ويكر وعوت وام
 بالعفو والصفح ثم عوت ان من يفعل ذلك لا يجيب
 يعقدهم وفي الحج ايضا انه ذكر ان ابابكر افضل من
 علي لان الطعام لم يكن لوجه الله بطريق التواضع
 والقيام بخلاف انفاق الى بكر فانه فاضل بهذا
 فان انفاق ابى بكر لوجه ما فعل وجهه الطهارة
 لقنائه وانه لو سلم اية وما لاصد عنه في وجهه
 لا تدر عليه ايضا نعم تركه انما كان عليه في وجهه
 نجرى الامانة فقل الله ولو وجهه بخلاف ما فعله على
 قال الله عز وجل يقول تع انما اطعمكم لوجه الله ولو لم يكن
 مثل هذا الكلام الا التعصب والتزول عن الحق وما يجد
 لم بعنا الله يعلم فان اردت تفصيل ما ذكره وما ذكرناه
 فارجع الى تفسيره والى ما ذكرناه في الرسالة الموقوفة
 والصلوات والبر المرحوم والمائب وتلك الدار الاخرى جعلها
 للذين يريدون علوا في الارض والافادوا للعلم المتقين
 في تلك تعظيمها في دار الاخرى والجنة وتختل بها يعني
 تلك التي سمعت تذكروها وتلك وصفها ولم تعلق بالوعود ترك
 العلو والفساد ولكن ترك اذنها وميل القلوب اليها كما نزلوا

تركوا

سورة

تركوا الى الذين ظلموا فقلق الوعد بالركون وعمل
 ان الرجل ليخاف ان يكون شراك تعلم اجود من شراك
 بفعل صاحبه فيدخل تحتها وعن الفضيل انه في امها
 ثم قال في بيت الاماني ههنا وعن عمر بن عبد العزيز
 انه كان يرددها حتى قبض في نعلوا الى نجر او بكر
 عن عباد الله استكبارا عن عبادة الله ولا فساد الى
 عملا بالعامي قيل هو الدعا الى عبادة غير الله وقال
 حكيمه نواخذ المال غير حق ويعلم منه عفا عنه ذلك فافهم
 والاول العبد ولا بعد عيوبه كانه في كلامه لانه
 لو لم يكن في نفسه خصما وحسدا تسلط على المساكين
 يريد ان يكون شراك تعلم احسن شراك بفعل صاحبه
 حتى حقه نعلوا والمجد والفساد ونقصه عن ذلك لانه
 يريد لنفسه شيئا حسنا فقط لانه لو كان كذلك كان لا
 يريد الا لنفسه والافسنة ويطول من فافهم ووصيا
 الان ان اولد شيئا اى امرنا الا ان ان بفعلوا الله
 ففلاذ احسن فيجيبها ولو كانا كافرين انهم ليعلم
 ونسلي قوله وصاحبها في الدنيا معروفا وان جاسدا
 على ان تركه الى ليس بمعلم فلا تطعمها وشبهه على عدم
 اطاعتها في المعاصي لو ارادها لان كل حق وان غظم راطا

وتبينه او احسن ذكره وبالمجمل هو الذي يحده العقل الحسن
 والاولى ذكره وهو مقتضى القول العقل والاسم بذل على
 تحريم الامور المذكورة خصوصها النقص في مال البنية حيث
 عن النبي عنه بعدم الفرض ولذا عد خصوصهم في الكبار
 واليتيم غير البالغ الذي لا ارب ويمكن اذ حال غير الرقبة
 بل ان يركب لاحتمال ان يكون معنى حتى يبلغ السن يبلغ
 سنة وقيل حتى يبلغ ويصير بالغاً وسواء كان كفو بالغ
 والاول لان امانة الظاهر ان غاية النبي للفقير ولو كان اذنا
 الا ان يكون باذن الولي وعلوم انه بعد مجزى البلوغ لم ينه
 المنع عن التصرف وان كان باذنه ايضاً لعدم الرشد والفقير في
 ماله مطلقاً بلونه وبدونه حرام بل ان يركب ويبلغ وبذل ايضاً
 على جواز التصرف في ماله ان كان له فليس كما لا يخفى لان
 ما يتلف في ماله يجوز حفظه بأي نوع كان واذا خضع لغيره بغير
 واقراضه في ماله من السهو والرهين ان لم يوجد احسنه وان
 يعبر عنه وان يبيع ويحفظ الخراج نحو ذلك وبذل العلم
 ايضاً ولهذا قال الفقهاء بذلك وجوز ان يكون بعض العود والركب
 الوص على تقدير عدمه بان يجعل الخاتم وصياله في ذلك فاذا لم يكن
 الحاكم ان يفعل ذلك في الجمل الاول مقدم فان لم يكن فالوصي
 فالحاكم فالعود فيمكن جواز الاستراضة وتسلم التمن اليه ونحو
 ذلك وجعله بمنزلة الوصي فتأمل وامان كان في ماله ثمانية
 اليه يمكن كفاية كونه اميناً موثقاً بغيره بل مطلقاً في حفظ

وما هو يقيناً احسن على من لم يولد الاية ويؤيد كوارثه
 الاية في القرآن العزيز وموافقة العقل وحداثة
 حسنه والاحتيال لا يترك بدل عليه ايضاً الامانة التي
 فيها من حكاية الجفوة وموتى عليها لم تحت ذلك العقل
 بغير الاذن فلهذا حرر السفيه واقامه الجدار ونحو ذلك
 وسوق الجواريد على عدم اختصاصه بذلك بغيره وان
 وهو وظ ويؤيد العقل وح لا بعد جواز التصرف
 مال غير اليتيم ايضاً اذا كان احسن بان كان محتوناً او غيباً
 ويكلف ماله ويمن عذاره ان لم يوجر فهو جرمها بقصد العود
 وكذا دوابه وبعض الامانة التي تتلف يقيناً او تتلف بحزم
 كل عاقل ان يبيع او احرارته او يبيع ماله العاقل ان
 الله تعالى يوصله بها بالبعد عن الحق ومع تعريضه
 فيه كل عاقل ويؤيد كونه مقدراً ولا يلج المسكين فيقولون جواز
 ذلك عن المشايخ ولكن في الاحتيال العام بل انما احتار
 لما كان ان اتكن وتسلم ماله للبدانين على وجوه ذميمة
 وبالمجمل فمراعاة الاحكام وتسلم الاية من اهل المحسنين
 وسبيل ولا على انفسهم ان ياكلوا الاية اذا كان للمنفعة
 الاية جواز الاكل ولو لم ياكلوا الاية جاز ان ياكلوا
 هذه الفقرات بالاطروا الاول ويؤيد ايضاً في الاحتمال ان المومن

اخ المومن وان يحول نفسه كنفه وماله وعرضه كماله وعرضه فقط
 واوقوا الكيل والميزان بالتقطيع عطف مثل ما تقدم اي كذا
 الكيل والوزن بالعدل والسهولة كان مستكلا اردفه بقوله لا يظلم
 الله نفس الا اوعها ان الاما ليعها وتقدر عليه فخرج من صنف
 فذلك الحمد تحصيل الحق وما وراؤه ذلك معنوع عنكم واما
 فيقول ان يعطى زائدا ولا يخذ ناقصا ومع الشك في كبره
 فربك الميزان الكيل والوزن ومع عدم او مطلقا الوهم
 وزخيف جانب الكيل والوزن لان الزيادة في طرفه اسهل حيث
 ما يعطى الثمن غالبا وانه العادة الاكبر واذا قلتم في حكمكم في
 بل مطلقا فاعدوا فيه اي استعملوا العدل والحق في ذلك القول
 ولو كان المقول ذا قرني اي فراتيه القابل بل لو كان نفسه فيعني
 يضر في الدنيا فان ذلك نفع لم يحقيقة وان كان يحيط
 يرى انه مضر فغيره دلاله على وجوب الشهادة على الاقرار فطلقا
 حتى الايا والامها وتوكلها وتعمد الله سبحانه على ما عذر
 او قوا للثابت والمبالغة في المستفاد اي كمال ايفاء ما عهد الله
 للكم المكلف لا يغفل الا يضر لغيره ويجعله معارضا وبتركه في
 دلاله على وجوب ايفاء الشروط والعهود والتدور والعقود
 والاسان بجميع ما اقر به في العمل بالعدل في القول والفعل وايضا
 الكيل والوزن وغير ذلك وكبره مندها وبسبب عطف على المناهي

كامر

كامر ذلكم اي جميع فاقدم اوجها الا يغا بعهد الله فانه
 يعمل على ما تقدم ونزاد ما وصاكم الله به بحفظ العمل
 بمقتضاه لعلكم تذكرون رجاء تذكركم الله وعقابه
 وتوايه فتعطفون به وفيه تأكيد بالغ وان هذا امر طي
 مستقما يحتمل ما تقدم وفيه اشارات لاما ذكر في هذه
 السورة فانها باسرها في اثبات التوحيد والنبوة
 وبيان الشريعة وتوحيده فاتبوه ولا تتبع السبل
 الاذيان المختلفة التابعة للابوي فان مقتضى الحق واحد
 ومقتضى الاسماء تختلف لا اختلاف الطبايع فتعرف
 بكم فتعرفكم عن سبيل الذر وهو اتباع الحق واقتنا الهيا
 ذلكم الا اتباع او الصراط المستقيم وصاكم به لعلكم تتقون
 والتعرف عن الحق ولا تتركوا كل الذين ظلموا اي اعتلوا
 للفرع جدهم الظلم وقسا ما ادنى سبل فان الركوب هو السبل
 القليل كما لترقى بهم وتغظم ذكوتهم واسد انفسهم فان
 فعلته فتمت النار موكونكم التهم فاذا كان بالسبل اليسير
 منه وقسا ما ليس بظلم فاجلوا النار فما ظنكم بالسبل الكبير
 التهم والظلم التهم والظلم قال اي ولعل الاية المكية فاتبوه
 في النهي عن الظلم والتهديد عليه وخطاب الرسول ورجعه
 في الميمنة بالتمسك على الاستقامة التي هي العدل فان
 الرسول اعلمها بالسبل لا احد طرفي افراط وتفرط فان ظلم

سورة

على نفق وغيره بل ظلم في نفسه وهذا الكلام مغرابة في نظر الظالم
 بطلان الذنب كما في قوله تعالى وفي سورة ص ود الله قد
 ظلم نفسه ولكن يمكن تقييده بالكبير فصار قوله
 الذي كنت اول للاخطا في مساوئهم والافظاع اليهم
 ومساوئهم وحجاستهم وزيارتهم وهذا منه في الوقت
 ليعلم ان التقسيم لهم والكبرى لهم وفي العشر من كل
 ذكروهم بما فيه تعظيم لهم وبما مل قلوبهم ولا تركوا فان
 التكون هو الميل اليك قوله للذين ظلموا من الذين
 منهم الظلم ولم يقل في الظالمين ثم نقل عثمان الوقت
 في الصلوة لما قرأ الامام هذه الآية فيها وسئل عن سب
 الغائب فقال اذا كان هذا حال المالك لا الظالم فليقل
 به ونقل ايضا كتابه صديق للزهد انه لما خالط الظالم
 وبالبح في ذلك فبه اخذ بالظالم وذكر امور كثيرة منها
 عافانا الله وبالله الفتن فقد اصبحت يحسب في كل
 عنك ان يدعو لك الله ويرحمك ومنها من لا يترك اخذ الله
 الميثاق على العلماء ومنها واعلم ان الربا ركن من ركن
 ما احتملت انك انت وجملة الظالمين في سبيل الله فيكون
 ممن لم يود حقاً ولم يترك باطلا ومنها ما ايسر على الله
 حيث ما حزنوا عليك ومنها انك قد دخلت في
 وثني زادك فقد حضر الشفيعين وما يحسن على الله في سب

في الارض

في الارض ولا في السما نقل الاخبار في ذم الاختلاف لا في
 الظلمة قال سفيان في جهنم واد لا يسكنه الا القوا
 الزايرون للملوك وغنا الانواع ما من شي انفس
 الله في ارضه في عالم يزور ظالمنا عن محمد بن سفيان الزاير
 على العند احسن من قاري على باب مولانا وقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في عا الظالم بالحق فقد احب ان يعصى الله
 ارضه ويوبد ذلك ما في عنده بطريق المعام والخاصه
 كما في اختلاف ابواب السلطان فصار حياح الاخوان
 وكلام في ان المراد بالظالم هو كل من اجور في ذلك
 بعيد لانه المتبادر منه ظلم الغني فلا يعد كونه غنيا
 واصيل الى هذه الرتبة وماروي في اخبارنا مثل ما ذكر في
 القصة في باب حله في كتابي النبي صلى الله عليه وسلم في قوله سلطانا
 جارا او محققا فيضع طعنا فيه كان قومه في الكار
 وقالهم قال الله عز وجل ولا تركوا الذين ظلموا الا
 وقالهم في ولي جارا اعاجورهم كان قومه بها فان
 في جهنم ويجعل الظلم على الغني طلقا او مطلقا الظلم
 للموحد على كل امر وقا في ان لا يميلوا الى الشرك
 في شيء منكم عن ابن عباس وقيل لانه استوا الظالمين
 السدي واما يزيد وقيل ان التكون للظالمين
 المعنى هو الدخول معهم في ظلمهم او اظهار موالاتهم فاما
 الدخول عليهم وحال الظلم معكم ثم دعا اليهم فاجابني

عن القاضي وقريب منه ما روى عنهم عن ان الركون هو الموده
والرضي والطاعه لهم الا والعبود والناي قوتنا
ان المراد هو حكمهم الجوهري معلوم ان محال الطاعه لا يقع منهم
حاز عقلا ونقلا ويحتمل ان يكون المراد الميل للباطل والظلم
فخصت الظلم كافر الله الاشان ولهذا قالوا يجوز دفع من
يسحق الذم بوجه اخر بوجه لا يستلزم مدحه على القبيح كقول
عليه العقل وبالحكم المراد بالمبالغة في المنع عن الميل للظلم
والظلم خصوصاً على ما ذكره في في وفي واللا يلزم كون الميل
للباطل بعض الكابر الصحابه موحياً للشارع لانه قد وجد
منهم الظلم والكفر قبل الاسلام والاستدلال بهذا
الاية على اشتراط العدالة في الوصي لا يوجب الزكوة والحق
وعدم جواز اعطاء عتق للغير العدل للوصي وهو ظاهر
نعم يمكن الاستدلال بما على تحريم اخلاء الظلم ومعاشرتهم
ووجوب التنفير عنهم وحبسهم مطلقاً خصوصاً حكم الجور
في سائر خصائص الظلم والذين لا يولوا عقداً في جرحهم لا يملك
الشريعة وقتنا الله وابلهم للاستقام وعدم الخروج عن الظلم
ارسله معاً يرتفع ويلعب في اناله كما قلون استجاروا اليهم
في اللغو وقد اجاز لهم فذل على عدم تحريم اللغو مطلقاً الا بما
ثبت تحريمه خصوصاً لان يقال انه محض قولهم انهم اذا ثبت
حجية شيوخنا او يقال المراد للعباءة من قولنا استباق

والاستعداد

والاستعداد حتى يتقودوا انفسهم لئلا يعدوا بديلنا
ذهبننا استباق كما قال في وقت ولكن لا يحتاج اليه لما
تقدم فاحتمال احضار احد الايام بدية ولا لا فوك
حتى يتقودوا على ان في باصة الاستباق تاملاً الا ان
يريد الاستباق بالعوضي ونحوه ولكن الظاهر ان المراد
هو الاستباق بالاقدام فيحتاج للاجتماع وخصائص
دين يعقوب عم قال ان اراد به اللعب المباح مثل
الرجي والاستباق بالاقدام وقد روي ان كل لعب حرام
الا لينة لعب الرجل يعقوب وقد روي انه لا يملك السند ظاهر
وفي المستثنى والمستثنى منه تاملاً وفي قصر الروايات منع
يعقوباً خصوصاً على اخوته معللاً بانهم يكرهوا الكفا
دلالة على جواز قصر الروايات وانها قد يكون قصد عدم
القبض ولو كانت على ما رويته من محض قبيل قبل
في قوتهم بعد اجعلني على خراسان الارض اري ولتجران
ارضك اري اجعلني وتبلاً وحالاً على ملكك اني حفظ علم
امير احفظ ما استحقطني عالم الجوهرة البقر في كلام على
حوار مدح النفس في كبرها ليس صلبه في لغز من كبره مثل
التولية لا ايضا الاحكام الشريعة واقام الحدود ووسط
العدل ورفع الظلم وبالحكم الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر وعلم حوازل طلب التولية والقضاء وحكام الجور اذا علم
انه قادراً على اجراء الاحكام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر على

في عليه كاذكره الفقهاء بل قد يجب حيث علم عدم حصول
ذلك لا يطلبها لنفسه والعقائد عليه ولا يحل له
الايم مع انه فرع حجية شرعية فقلنا وقها عن النبي
ص عليه وسلم يعلم مع انه كان مستقلا لا عالما ولا نبيا
وقرر في غير محبت يكون عالما بخلو توليته عن جميع
المفاسد فقلنا وغيره لا يخفى فلو اذ تجرد في الخلق
الحكام والتسلط على الناس بحرب الدين وبالجملة كل
ذلك اذا كان معلوما عنده انه يفعل انشاء في حقه
كان علمه في نفسه بامر الله لا شك في جواز ذلك وجوبه في
جعل القيام في حقه لاجنه لياخذ في التذات والتمسك
وعاين ويخفى ذلك في حقه على جوار انما في استيعال
التوبة اذ ذكر في التفسير انه عم وري ولكن لكل ما تقدم ولقد
الضرورة ولا نذكر ان كان يحكم الله تعالى ان كل ذلك كذا
ليوسف فيجوز ذلك لغيره فقلنا في الفارق فلا يخفى في
عدم منع يوسف ويعقوب ابنايه وركب استنائه في حقه
حتى خاف عليه الفول في باب واحد فقلنا دخلوا في التوبة
دلالة اوضح على جواز ذلك فقلنا في نفسه ما علمه في حقه
لهم دلاله واضحه على ان العنوج حرم وصاحبه محرم وظاهر
عقله لا نقلا كما يواكب فقلنا في حقه في كل وقت اعلام
ابيه وباراهم في ذلك للرفاه في قلته عليه دلاله على
صحة العلم بمثل ذلك كان ذلك بامر الله تعالى يعلمها

الله

الله فلا يتأسر لهذا انقل في قرآنه لما ادخلناه في حقه
القدر الطيب قال يا بني ما اعطاك عندك بهذه القرطاس وما كنت
لعل ما في امر احل قال امر في جبريل قال او ما تسلم قال انما تسلم
اليه مني فاسأله قال جبريل اسأله مني بذلك لتعلم اني اقول
ان ياكم الذبيح قال فقلنا خفتني فيه دلاله على التوكل وعدم الخوف
الا من الله مخصوصها الانبياء والاولياء ونقل في العلم
ان سبب خفتها انه في حقه شأنا فقام بينه وبين العلم وان
استرى جارية فباع ولما بافك حتى غيب في حقه في حقه
ويخفى عدم دلاله واضحه على جوار البكاء على مفارقة الايمان
ولهذا بكي في حقه على ولده ابراهيم وقال القلب يفرغ والعرض
ولا تقول يا سيدي الرب قال انما نبينا في الصياح والنباه وطمع
والصدق وتزوق الشياخ كما يفعل الجهال ولا يفي عن الصواب في حقه
وعند الحزن لا البكاء فقلنا في البكاء على الميت فامر الله تعالى في حقه
الصلوة به كما قاله الفقهاء ما لم يتم في حقه البويرة دلاله على حقه
المجد لغيره بكنز التفتيح للعبادة فيه ما تقدم على انه قد يكون
شكر الله لاله كما قاله في حقه انهم قاتل انما يذكر اولو الالباب
ايضا في حفظ وتوحيه ما تقدم الذي عملوا على انفسهم فقلنا في حقه
والبرون عن قسائمه الا في معارضة الوهم الذي يكون له في حقه
في حقه ما عده على نفسه في الشهاده في حقه واستدانه على حقه
الربك والوهاب في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه

المواتيق بينهم وبين الله والعهود النذور والايام وغير ذلك من خلقهم من
 الافاريق والتعود والشروط وسائر ما فتر معهم فهذا تقدم بعد
 تخصيصه ويحتمل ان يكون معناه واحدا ويكون الثاني كالتدليل الاول
 قال في ذلك انما ذكر الميثاق ان دخل جميع الامم والنواحي في لفظ العهد
 لئلا ينظر في ذلك خاص فيما بين العبد وربه واجزاء ما بينه وبين العباد
 في الميثاق كذلك في الوجوب والذم فيمكن جعله لئلا ينظر في
 الوفا بالعهود والعهود والشروط والوعد والذين يصلون ما بين
 الله به ان يوصلوا الارحام والقرابات من في التقدمة على
 موالده ولداي عبد الله عم قال كنت عند ابي عبد الله ع حضره الوفا
 فقال اعطوا اخي الحسن الى بن علي بن الحسين الاقطر سبعين دينار
 قلت لم اعط رجل حبل عليك الشفاعة قال وعلمنا نقر القرآن
 قلت بل قال سمعت قول الله تعالى الذين يصلون ما امر الله به في وصل
 ويحيون ربهم ويحيون سوء الحشر في هذا لاله على حكم الاقطر
 وعوان اعطاه الفسوق والافلاس وساء الظان به جل في
 وصل قرابة رسول الله ص وقرابة المصنفة النائية بالقران صلوا
 مع الامم في القران واما المؤمنين افعوا وبالاحبار المتطافين
 والاحياء بالاسماء على الطائفة ونهضتم والذين عنهم الشفعة
 عليهم النصيب وطوبج التوفيق بينهم وبين انفسهم وافتت النعم وعبادة
 برضاكم وتوحيدهم ربه ومنه ما تحقق الاحبار في الحزم والجرم والرفق
 في السفر وكل ما يتعلق بالانسان بسبب الله والدعائم وعن الفضل

كوفي

بن عياض ان جماعة دخلوا عليه بمكة فقالوا انهم قالوا فاسألوا
 قالوا انفقوا الله وكونوا فرحيت سبتم واعلموا ان العبد الحسن
 الاحمر كله وكانت له دجاجة فاساء الله ما لم يكن في الحشيش
 كلمه من و فيه في الغنم وهذا دليل على ملاحظة صلة الرحم والاخوان
 والحيوان وفي الاخبار المختارة لك مع ما لغز الله هذا التبر
 ويحيون ربهم اني وعيده وما يترتب على عصاة والعقوبات
 ويحيون وعندها المحض صرود الحاشية على الموالاة في البيت
 نقس ان يحاسب كافر الاخبار قبل ما روى عنه من انه قال وهما صا
 قبل ان يحاسبوا والاخبار في الوعد والوعيد على محضه من قول
 الضمير قال له الراوي اوصني فقال اعتد جهار من و قد مر ذلك
 وكان وصي يترك ولا نقل لغيره يبعث اليك بما يصلحك روي في الحاشية
 عن محمد بن عثمان عن ابي عبد الله ع لما استقصى حاشية حقه
 وحاشية شكي الى ابي عبد الله ع فقال له قالك واجبك قال قلت جعلت
 فقال لي عليه شي فاستقصيت منه حقي قال ابو عبد الله ع اخبرني
 عن قول الله عز وجل ويحيون سوء الحاشية بالقران صلوا
 بظلم الله وانه ولكن خافوا الاستغناء والمذاقة والذين صر واعل
 الطاعة واحسن المواساة ما تكررهم النفس في الله الموالاة استغناء
 وجرهم قبل طلبها لتواضعه وطلبها المراضاة واستتالا لانه
 مخلصا لذلك لا تغضبه من راء وتعلم ان يقال يا اصيل لان
 على البلا واما احمد وليلا شئت الاعدا لقول بعونه حسن على الله الم
 لما عاده في مرضه وقام اليه بجمل من لست شئت اراهم اني لرب الله المضعف

وان الحى من سائر هذه القصيد واذا المشية ان اطلق بها
 القيت كل تحية لا تنفع وانما رالت في الطوار والحق ان غواية
 ان الشاة فيما فعل اكثر لانه اظهر انه صنفه لما تجدد لعدم
 الشاة وفيه غير الشاة وعدم حياء واذا حصل في البيت
 قاي في حبه واطلق فيما يصير علم والمصائب النقص الا ان
 ومن في التكاليف انقضاء وجه زهر لا النفا واصبر واحمل المواز
 واوفهم عند الرزاق لا ليلنا بول بالجنح ولا في الاعداء
 كقولهم بجلد ملك اسنارهم ولا لانه لا طاب له الهلع
 ان الحرج ولا مرد فيه للغاية ونقل غرام وار وكل عمل جوه
 يعز عليها فعمل الموح ان يتوسلها ما لم كان حسنا عند الله
 والالم بنحو التواضع وكان فعله كما فعله انهم لم قد يكون
 معا قبله بالفعل بل قد يكون شر كما قيل في الريا فالفعل
 ليس كما فعله فيها دلالة على الرغب بجميع العبادات والصلوات
 جميع المقنا في الافعال والبروك والافعال وغيرها وعلى حجب
 النسبه والاخلاص رزقا وايامه واقاموا الصلوات ففعلوا
 على ارجح المامور وقيل داموا على فعلها وانفقوا في سبيل الله
 وجوا او ذبا ما رزقناهم ان في الحلال المذبح كذا الارزاق
 والانفاق ومنه اذ الحرام لم يكن له في رزق منسوب اليه
 في تقيصه ان الله لم يرد في الانفاق الواجب على النفس
 والزوجه والابوين والاولاد والزكوات والصدقات والاعمال
 والمندوبات ففعلهم الاقارب والافوار ومطلق يعرف انما يتبع

سرا وعلايته ان لا يلاحظ هذا عند الناس وينبغي ان يكون
 في الخلوه والسبيل بفعله لله سرا وعلايته واجبة كانت
 او تزدريه ولا يخرج ان لان التخليص اذ قد عرف ان المذبح
 على الله والاخلاص وهو امر قلبي لا يخص به ولا حياء وقد
 الرى في الاحياء اكثر في الجبهه وتحت ان تكون المراءى لا ان
 القصيد في قولهم والذين يتقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية
 مع قولهم لم يمتنع حينئذ صم عز وجه التقصير في الليل والنهار والسر
 والعلاية وكتم التقصير للواجب الذنب كاذب او يكون للواجب فقط
 والتقصير بالنسبة لا في كبره فان له مال والى فلم يعرف به كاذبا
 وليا يجيدون ويدرون الجنة التي يدعون بفعل الطلوع المعصية
 عن ابن عباس يدعون بالحسن الكلام ما يروى عليهم في سعي غيرهم وعن
 الحسن اذا خيروا اعطوا واذا اطلوا اعفوا واذا قطعوا وصلوا والى
 هذا استاذ في الاخبار عنهم عليهم السلام ما قطعوا في حق ذلك وقيل
 اذا ذنبوا تابوا وقيل اذا ارادوا منكرا امروا بتغييره وكتم ان يكون
 اشارة للتكفير او اللطف من قولهم ان الصلوة تنهى عن الفحشاء
 والمنكر وان يكون عاقبة لدفع جميع البقاي على الوجه الحسن ومقابلته ودفع
 بالحسن الجليل او لتكليم عبي الدابر عاقبة دار الدنيا وما ينبغي ان يكون
 عاقبة لاسلمها فان الاخرة هي عبي الدابر منها ما وهي الجنة التي وعد
 المتقون والجنة خير الموصلات ان رفعت بالابداء وان فعلت
 صفات لا في الابدان فاستيناف لما استوجبوا بتلك الصفات

جنات عدن بدل فرعتي الدار اوسيداء جنات عدن وخلقها والعدون
 الاقام ابن جنات لم يموتوا فيها وقيل هو طبقات الجنة وورثها
 فراياهم وانزاجهم ووزياهم فصلة للدخول منهم عطف على المرفوع
 في يدخلون ويحتمل ان يكون كمنعوا المعنى فصلة للجلود منهم
 والمعنى انه يلحق هؤلاء كان المراد بهم المخرج من الكافر والعتيق
 لان مجرد الان لا ينفع بل لا بد من صلاح في العمل وهو الامانة
 وليس المراد الصلاح الكلي والا فلا يحتاج للدخول بل الاول ايضا
 يدخلون فيكم فطاهر الاله ان يتفوقهم اصدق هؤلاء الاول
 هذه الصفة فيها دلالة على ان الطاعة تنفع المطيع وهؤلاء الاله
 ان تغرب ان يقع لهم فكيف مع الشفاعة الطاهرة هؤلاء الاول العبد
 ولان الشفاعة يدخلون هؤلاء البصر والملائكة يدخلون عليهم وكل من
 ان في ابواب الجنات او ابواب الفتوح والتحق قايلت سلام عليكم
 مبشرين بالهدى ما يصيبهم فتنه عتي الدار يا مغلق بعليكم السلام
 او تحذرون او هذا ما يصيبهم او مصدرة او مصولة بصبرهم ولا تترن
 عينكم كل ما مقتنابم ارجوا منهم ان يرفع عينكم لا فاعتقنا الكفار
 وانعت اعلمهم امية الا انهم من الاولاد والاموال وغير ذلك من سوا
 الدنيا فانها في موضع الزوال والفتنة مع ما يستقرها من الحسن والنجاء
 وعلى هذا يكون ارجوا مصوب على الحال والمراد به الاشياء والاقبال
 وقيل ان معناه لا ينظر الى ما يتبعهم والتم الى من استاءت بعضه

توراجح

نور

بعضا فانها انعت عليكم وعلى استعبدكم انواع النعم ومن النبوة
 والقرآن والاسلام والفتوح وغير ذلك كما رواه في ما استقام
 وقيل معناه لا تنظر في ولا يعظم من عينكم ولا فاعتقنا الكفار
 مقتنابم اصنافا من المستركت والافواج اصنافا يكون
 ارجوا على هذا معقولا من غير ان يكون له من النعم في الدنيا
 فخره عليه ان يمد عينيه اليها وكان يرسل اليه ما ينظر الى ان يتركها
 فكما قرئت وعلى هذا على تقدير وجودها في حرم على الله ان يفت ذلك
 الا ان يكون في حرمها يصح وليس يعلم ولا مشغول في حرمها المراد
 بالنظر انتهى النظر الراغب الطاف فيه كاصح به في وقت ويحتمل ان يكون
 على وجه الحسد والسلب عن غيرم وحصوله في غيرهم في غيرهم عليه
 وعلى الله بغيره في فاعل ولا تحزن عليه اي على كفا في ريشهم
 ما امنوا او ريشهم العذار ولا تحزن عليهم بما يصرون اليه من
 عذاب جهنم ودلالة هذه الاية على تحريم ذلك على الله فكل ما تقدم
 وتقرئ قوله ولا تأخرونها وانه قد قرأ الله وقوله واخفض خدك
 للمؤمنين ان الف لم جانبيك وارفق بهم تداعل وجوده على الكل
 كما تقدم واما قوله واصدع يا نور ان اظهر ولا تخف خوقا وفتنة
 لان الله يعصمك في الدين فانظر الى هذه حفاصهم اذ يحيط عليهم القبة
 في محملها او تحمل على غير محملها واما التي غيبا للشيخ فهو سبحانه اسم
 وتحمده عند ضيق القلب والجموع الغم والكون والذين يسمون الله
 وحده ويتوجهون الى الله بالجموع والكون على العباد لان
 لا المستعمل قايدين عليه قوله لا تعبدوا ذلك ولقد علم انك يفتق

ضدكم بما يقولون في محمد ربي وكنوا حدين واعلموا حتى
 ما تنكح البغيته امر الموت فانظروا انتم لن تجدوا من الله عليه السلام
 وعباد الرحمن منذ احبهم ما حي في اخر المودة ولكنكم تحبون
 الى الذين يستولون على الارض هو فاصنعوا لعداؤهم الرحمة او حزم
 واولئك هم الذين استلوا عباد الرحمن ويجزى من الخ خيرة فمن فزع
 هذه الاضافه للتعريف والتشريف فزيدوا فاضل عبادهم كما تقرر
 ابني الذين يطيعوني وانما ارضعتم فلا تانا او تكون توتجتا
 بان تغيرهم ليسوا كذلك فعباد الذين لهم عباد وبتوهم راضين
 المذكورون والموصوفون بالصفات المذكورة منها المشي
 هو نواهيهم فيكون حاله او شيئا منها فاضف بقوله اطلق
 محذوفه هو انكسبه والوقار والتواضع قال ابو عبد الله
 هو الرجل يمشي يستحيه التي جيل عليها لا سلك ولا يمشي وقيل
 معناه علماء وحلاء لا يجادلون وان جادل عليهم عن الحق وقيل
 اعفاء انقياد عن الضياع واليون الرق واللبس
 الحديث اجمع بينكم هو انما وقوله صلا الله عليه السلام الموتون
 هم منون ليعنون والمثل اذا غاهاوك فمن وتغناه اذا
 عاشر في ايمهم والمعنى انهم يموتون بسكنية ووقار وتواضع
 يضربون باقدامهم ولا يحفظون ببعالهم اسرا وبطرا ولذا ذكر
 كره ليعلموا الركوب الاسواق ولقوله ويموتون في الاسواق
 كذا في قيل على من جوحية التحريم غير ما ينافي الموت بالمعنى

حرام على بعض الجموع ولا تنس في الارض وجا منها اذا خاطبهم
 الجاهلون بما يكذبون او يتقيل عليهم قالوا في جوابهم سلاما انما
 في القول لا يثاب بلونهم بمثل قولهم في الفتح وقيل قولهم الموت
 عن الاثم والايذاء واليها منكم وبتا ركة لكم لا خير فيها ولا شر
 ولا يحاكمكم ولا يملككم شيئا فاقم ذلك السلام بتمام النبيل ولا
 ينافيه اية القتل كتنسخ فان المراد هو الاغضاض عن القتل
 وترك مقابلتهم في الكلام والمراد بالجهل منها الرواية الادب
 وسوء الرعي فيدل على من جوحية مقابلته يحمل بالجهل ومنها
 والذين يسيئون لربهم سجدا وقياما فمن استنوتة خلاف
 الطلوع وهو ان يدرك الليل نمت او تم وقالوا في اتيان
 القرآن في صلواته وان قل فقد يات سجدا وقيل في اتيانهم
 وبعد والقائلون غير ظاهرين ثم قال وقيل في الركعتان بعد
 والركعتان بعد الغت والظاهر انه وصفهم باحياء الليل كله
 او اكثر بقا فيلان نظار صابما وببيت قايما والظاهر
 ورايهم تحق بالاكتر في الليالي والليله اذ الكل تعيد في كل
 مشكل وتلعبون في حال قتلا حق كما تد عليه بعض الاخبار في ربه
 قوله يا ايها الذين آمنوا لا تلهوا عن الصلاة والذكر والذكر
 عليه وفي الذكر ان الاطباء يحصد بعضي كثر الليل والذكر التوف
 اذ افعل في اكثر ذلك تعال اليه فغدا ذكر فالمراد انه واصلون في
 الليل ولا يجدون فيه وفي وقت ينبغي ان يسجد ويقام فيه يقولون
 ويسجدون في غيرها من احوالهم ويحتمل المصنف انما قال في احياء
 القيام للروم وكيفية التسيوت لان العبادة بالليل اخر رايهم

فقل على هذا الوصف وهو حجة خلافه في قال النجاشي
 كل من ادركه اليقين فثبتت له امواله والعتق من الرقاب
 في الصلوة والحدود وقام عليه طالع من الرقاب في الصلوة
 في مواضع السجود وقام في موضع القيام ومنها الذي يقولون
 ربنا اصر في عنا غدا حتى نعلم ان غداها كان طراها اي يكون هذا
 القول انما يثبت من غير او مقام ان من جهم من موضع قرار
 واقامة من في غراما سلاكا وحسرا انما لا يلازم ومنه
 الغريم لا يحاجبه ولا يراه وصفهم باحبيا لليل لحدوث فليمن
 ثم عقبه بذكر دعوتهم هذه انما بانهم مع اجتهادهم كما يقولون
 منهلون لا الله في ضرر الغدا غنمهم كقولهم والذين يوتونوا
 وقلوبهم وجله ساء في حكم نبئت وفيها ضمة منه تفسيرا
 والمخصوص بالذم محذوف ومعناه ساء مستقرا ومقاما لم يقدل
 على قول هذا والدعاء به في كل من ليس في الرقاب من الرقاب
 اذا انفقوا الميراث فلو لم ينفذوا قبل الاكراه في النفقة في العاقل
 والافتقار والافتقار هو الله عز وجل في قساده وقيل في
 مجاوز الحد في النفقة والافتقار انتقص عن الادب عن ابراهيم الخليل
 وروى عن معاذ انه قال سالت رسول الله فقال اعطوني في حق
 فقل سرف في منع فرغ حقه فسد قرو وروى عن امر المؤمنين
 عم انه قال ليس المال والميراث سرف وان كثره كان سرفا
 او كان انفاقهم في الاكراه والافتقار لا اسرافا في حلو البذر
 ولا تصنفا في ضرر به في المانع لما في هذا هو الحد في القوام
 والعشر ما اقامه في غنالك وقيل القوام بالفتح العذر والكر

ما يقوم

ما يقوم به الامر ويستقر عن تغلب وقال ابو عبد الله في القوام
 هو الوسط وقال عليه السلام اربعة لا يتجارهم دعوى قوله
 ورجلا كان له مال فافسه فيقول اربا اربا فيقول
 الميراث بالانقضاء في الفتر والافتقار والنقصان
 الذي ينفق الاكراه في الاكراه في الحد النقصان
 الذي هو في العلو والنقصان بمسألة امر ولا الله ولا العمل
 يد في قوله فقل عتقكم ولا تبطلوا بالبرطوق في الاكراه
 اللئيف في المعنى فاما في العرف فلا اسراف وسبع حلال
 فيقول لا خير الاكراه فقال لا اسراف في الحد وروى في النجاشي
 الصريح في لعنهم واما الصديق فحدثني عن ثوبان سرف فلم
 يترك في القوام العذر السبب لا استقامة الطرف واعند
 سرف ثم قال القوام لا استقامة السوء والاسوء في قولنا بالكر
 ونظر القوام في الاستقامة السوء والاسوء في قولنا بالكر
 وهو ما يقام به الشيء يقال انت قوامنا يعني ما يقوم به خبر من
 ولا ينقص المضمون ان اعني في ذلك قواما جاز ان يكون
 معا وان يجعل في ذلك طرفا العوا او قواما مستقرا وان كان الطرف خيرا
 وقواما حالا موكدة والذين لا يدعون مع الله الا انا وليكم موفون
 بتلك الصفة الجودية في هذه الصفة القسمة التي انفقها
 اعلم انهم المسترون بانوا في سرف قبل النقصان في حرف والزنا وروى في ذلك

بضائع لم اتم اربائهم بالشرك وغيره ولم يخلدون في الدنيا
 الا بالسياسة التي عملوا فانهم يبدلون السياسة حسنة
 التي هي سياسة بالتوبة ويثبت مكانها الحسن والطاعة والتقوى
 كذا لا يشهدون الزور ولا يجلبون ولا يحضرون مجالس الخطايا
 ولا يلقون بآثارها وصيانتهم لذاتهم لا تزل بالباطل والظلم
 به شرك فيه ولذلك قيل في القرآن لكل عالم تسعة اشراك
 شركا فاعلم في الآثم لاضيقهم ونظرهم دليل الاضيق وهو قوله
 لان الذي سلم على فعله لم ينجح في النظر وغشمة البصر
 ويحتمل ان يكون لا يشهدون شهادة الزور اي لا يكذبون في الشهادة
 فحذف المضارع اقيم المضارع المقام واذا امره باليقين والكرام
 اللغو كل ما ينبغي ان يلقى ويخرج والمعنى واذا امره بالعدل والوقوف
 به وادع صنيعة عن مكرهين انفسهم عن التوفيق عليهم والحق فيهم كقوله
 واذا سمعوا اللغو اعرضوا عنه واذا ذكروا بايات الله اذ اسمعوا
 بها اكملوا عليها حرا صاعدا واطبقوا استمعوا للعلم بها والسمع
 بها بالاضم والاعم يدعون ويقولون في دعائهم ربنا تب لنا وارزقنا
 وذرنا ما كنا نعبد غيرك من الاولاد وارجوا
 واعقابا يكونون قرة اعين لنا نسرتهم فتكون عملهم الطاعة والتقوى
 وما اعتبروا به واصولها للثبات اما ما وان يكونوا للثبات المتابعين
 للثبات الطاعة اما ما لم يصدقونهم فيهم للعلم والعلم والكرام
 للجزاء العظيم المذكور يقولون نعم اولئك الذين الآثم وبالحكمة الايات التي

دالة على الرحمة بهذه الاوصاف الجوهرية وان لها دخلا في كل الايات
 مثل مرورها بالحق كراما ومحو حيزها الصفا القبيح من الشكر والرضا
 فلا بد من الاضيق بالاولى في ترك التواني وانته الموفق وفي قوله
 والسمع ايتبعهم الغاوي من المزايا في كل واحد منهم وانهم
 يقولون ما لا يفعلون دلالة على كون الشبهة ذم وكذا انما
 السمع او يدل عليه الاخبار ايقض حتى وردا عاودة الصور لفرقة
 ما زاد على كونه ايات الا ان يراد ما هو الباطل منه ورفق
 السمع ايتبعهم الغاوي من جنسهم ومعناه انه لا يتبعهم
 على باطنهم وكذلك وقضوا قلوبهم وما هو عليه الهوى وتمتدق
 الاغراض القدر في الآثام وادفع فلا يتحقق المدح ولا يستحق ذلك
 منهم الا الغاوي من قاصدها ويؤيد التحصيل وهو انما يستجار
 عن العباد والصالحين عن الاعمال والظاهر انه اذا كان مستملا
 على البصيرة والحكمة والمناجاة والحق والمراة والمدة لا اله الا الله
 عم لا يندم ويدركه قوله نعم الا الذين امنوا وعملوا الصالحات
 وذكرهم الله كثيرا في استغنى الشواهد المومنين الصالحين الذين
 يكثر في ذكر الله وتلاوة القرآن وكان ذكرا غلبت عليهم الشكر
 واذا اولوا استغوا قلوبهم في توحيد الله والتقاء عليه والحق والاعظم
 والاذا احسنهم رسول الله صم والصالحين وصالح الآثم وبالايمان
 به والمعاني التي لا تلتحق بها يذنب ولا يسلبون شيئا منه
 ولا ينقصه اي ويدل على عدم الخوف في الامور غير علم وكذا
 القوامي السعادية في يوم حيا وملك عليه الايات والاحكام والبر
 علم وجوبه في الدنيا قوله نعم لا تقرب ان الله لا يحسن

ان
سورة

وكنا فليعضنكموا قليلا وليسكو الكثر اذ في وقت وقد كان لا ينجح
 في الدنيا الا فرضي بها واطمان اليها قاما في قلبه للآخر
 وتعلم انه مغارق ما في نفسه فثبت لم يحسنه ثوبه بالقرع
 وحالها من ليشري لها الحديث لفضل عن سبيل الله تعالى علم
 ويتخذها نورا او تذكرا من غداية هذين في وقت اضافة الله
 الى الحديث معناها بالتيين وهي الاضافة بمعنى في الاضافة
 ويجوز ان تكون الاضافة بمعنى في المتبعضه مكانه فلو ان
 الناس في ليشري بعض الحديث المذكور في الله تعالى واليه
 كل ما طرأ اليه عن الخبر وعما يقضي وهو الحديث نحو ما
 بالاساطير والاحاديث التي لا اصل لها والتحدث بالحق اوان
 والمضاهكة في قصور الكلام وما لا يسمع من كان وكان يحق
 الغنى وتعلم الموقر وما اشبه ذلك في حديث النبي صلى الله عليه وسلم
 بيع المعنى ولا تراءى ولا التجار فيهن ولا امانة وعنه
 من جليل في قصور بالفتاء الا ان يعنى الله عليه سلطانا احدهما
 على هذا المنكح الاخر على هذا المنكح فلا يزالان لغيره من رجلها
 حتى يكون هو الذي يملك وقيل العا سبعة للما في خط
 للمرقة في القلب الغنى من هو في كل ما في الفوقها ونحو
 اذ لا تقضي له شوا قيل هو جميع الصورت المطر وما اعتمد
 المطر بعضه والاصل ان يحريم بآية في كل ما في الغنى
 فهو حرام الا انما يشي مثل الحرام فان كانت احسانا لجميع
 والطريق في الغنى هو المحرم فقط وما تروى والا في كل

والاحتيال

والاحتيال في ترك الكل في قبال المراد بالحديث المتكر
 كما جاء في الحديث في الحديث في السجدة ياكل الحنات كما ياكل الهميش
 في نواكث المفرد من المراد بهما الحديث الغنى او هو قوله
 عباد الله من سعادته وغيرهما وهو المروى عن ابن جعفر والي عبد الله عن
 واني الحارث بن عاصم قال لفته الغنى وروى ابن جعفر عن ابي عبد الله عن
 انه قال هو العطش الحق والاشترائه للقول ففعل هذا فانه
 فيه كل شيء عن سبيل الله وعن طاعة في الاطمان والطمع
 والمعارف ويدخل فيه التحريم بالقران واللغو فيه وكل هو ولو كانت
 الكاذبة والاساطير الملمية عن القران والظاهر انه يدخل فيه القصاص
 والحكايات السابقة الذين لا يدين تحتها بل جميع الاشياء التي ليس
 بعبادة فامل وتكر في بعض المعاني فاملوا في ذلك ولا ادرى بكم
 من خفا في الذي ينكح وبينه عداوة كانه ولي عيم وما يلقها الا في
 صبره او ما يلقها الا ذو حظ عظيم في يعنى ان الحرام في قضاوتان
 في انفسها في هذا الحنة التي هي احسن من اخذها اذا اعترضت حنة
 فادفع بها اليه فزد عليك فترفع عدايته ويبارك في كل حال
 اليك اسوة فلك ان يعقوب عنه وانما ليس من حسن مكانه
 اليك مثل ان يزدك فتمده ويقتل وذكرك في قضي ولده في
 عدوه فانك اذا فعلت ذلك انقل عدوك اليك مثل الولي
 الحية مصافاة لك ثم قال وما يلق في هذه الحنة في المحرم في قضاة
 الاشياء بالاحسان الا اصل الصبر والارادة في وقت خط عظم
 في الحيرة بحيث يكون لا زايده والمعنى ليس بآية وبين وعدم الغنى

السجدة
سورة

يومية والاخر يوم الاول واما ان عندك في الشيطان فاستغفر الله
اي منه وسوا جميع العلم واكد العلم منك السجدة بانه ان منك
وصرفك الشيطان عن تلك العلم المحرر الجليل الاخر الفطري فانه عدو
يمنع عنه فاستغفر منه فانه يدفع عنك وقتها جزاء عنك
فتلكها فمن عفى واصلى فاجزى على الله والمعنى انه يحيا اذا قولت
الاساءه ان تقول بعبادته عز وجل فاذ اقال له اخر اكر الله
يقول اخر اكر الله عن النبي ص اذا كان يوم القيمة تادى بنادى
كان له على اهل فليعلم قال فيقوم خلق فقال لهم ادخلوا الجنة
يحيى السجود قراءة كنز الاله وقرآته الليل والنهار والحمد لله
لا اله الا هو والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله
تعبدون فان استكبروا فالذين عند ربك يسجدون بالليل والنهار
ولا يسمعون بالانصاف والافخاع وقيل تعبدون لغزبه الامم يسجدون
فيه تأمل فان هذا الامر لا يدل على وجوبه عند قوائمه وهو ظاهر
وقيل لا يسمعون وهو ذهب الاكثر لتمام المعنى ولا ان اصل
عبد هو وجوبه كحق بالافخاع ولعل الفعل لا يحيط اذ هو
فوق ما تحت تصرف هذا المقدار من الخير للاحتياط فغيره
كون الاحوط السجدة وجعل لكم العقل والاعتقاد كونه
على ظاهره ان يكونا ويركونه عند القيس والاول والآخر
لست تودا على ظهوره ظاهره مختص بالانعام وكما العموم
فان ظهوره يكون وهو الفلك والانعام ثم تذكر التوبة ثم اذا

سورة الفاتحة

السنون

استوتتم عليه تكرار اللبابة وتقولوا سبحان الذي سخر لنا
هذا وما كنا له مقرنين واليه منا المتقلبون ورد في اخبار
اسرار البيت عليهم السلام قراءة هذه الآية وبعدتها الحمد لله
عند الركوع وكذا الآية كسم الله بحجها في السجدة ومعنى كونها
الله عليهم ان يذكرونها في كل وقت معرفتها بصلواتها بحجها
عليها بالسنن وهو ما ورد في الخبر النبي صلى الله عليه واله انه كان
اذ وضع حجره في الركوع قال الله فاذ استوت على الدابة قال
الحمد لله على كل حال سبحان الذي لا قول له المتقلبون وكبرياء
وسلمة بكت او قالوا اذ اركب السجدة قال الله بحجها في الركوع
ان اركب لغفور رحيم وعمر الحسن بن علي صراة عنها انه كان اذا ركب
دابة فقال سبحان الذي سخر لنا هذا فقال الله امرت فقال ولم
امرا قال ان تذكروا انتم ربكم كان قد اغفل التمجيد فنهله عليه
وهذا هو سرها انتم لا ادرك الله وحافظهم على حقيقة جليلها
جعلنا الله والمؤمنين منهم وسائرهم فقرنهم بطريق
لنقلون ان احصون لئلا ينكروا انهم كانوا قد تولوا للامم
فقد امروا ان يذكرها ويحفظوا انفسهم كالملك الراجعه لله
والنفس عود الغفل عن الله في كل حال والملك قد نادى له عز وجل
تكون الانعام وانما التوبة في الله على عباده وانما ذكر الله
بعد الوصول اليها والتكبر عليها واستحسان قول سبحان الذي
لا اعرف بعد الركوع في العادة الحمد ودر غير انجاس من مفتح

السجود بانظارهم لكثرة قوله ^{سماهم علامته في حروفهم}
 فانه السجود منهم الخ وفي قوله يا ايها الذين امنوا لا تقربوا
 بين يدي الله ورسوله في كل مستعار مما بين يديكم من المتشابهات
 والمعنى لا تعطفوا امر اقتل ان يحكم الله ورسوله فيه ولا يحكموا
 بامر من امور الدين قبل علمكم بانه بينه الله ورسوله فلا تقولوا
 ولا تفعلوا شيئا على انه امر من امر الدين الا ان تعلموا انه
 مما قاله الله تعالى ورسوله فذل على حرم الفعل والقول غير علم
 لعلمه يريد العلم بعلم الظن المعلوم في الكفة او بول ذلك العلم
 كما مر في اورد على عدم حوازي المؤمنين وحرمة قوله يا ايها الذين
 امنوا لا يسخر قوا ما قوموا غدا ان تكونوا خير منهم ولا النساء وتساء
 على ما يكن خير منهن اي لا يسخر بعض المسلمين بعضا وانما انفسهم
 الا اولئك المسلمين الذين التابوا على المسلمات للوقوف والكلمة الموقرة
 المستحقة خيرا عند الله خالبا حروفها انما القوم مخصوص بالاحكام
 كالنساء بالملوك وحملة القوم من المعامل ولا يلزموا انفسهم الى
 لا تعذبكم بعضكم فان المؤمن من الكفر واحدة والامر الطبعي بالسبابة
 ولا تتنازروا بالاعتبار ولا تدعوا بعضكم بعضا باللعن السوء ولا
 رض من بعضكم لبعض في بعض السوء في انفسهم القسوة وقد
 اتفقا ان يدينوا بالامان والفق فلا يطلق على المؤمن او غيره
 بعد ما الاجتماع بينه فاقبل وقل من بين عاتق عنم فاولئك هم
 الظالمون موضع العصباء موضع الطاعة وتقرض النفس للعدايل
 يا ايها

يا ايها الذين امنوا اجتنبوا لفظا من لفظا الظن اي كونوا على جانب
 منه وانما ذكر الكثرة لحياط في كل ظن وتيا مل حتى يعلم انه من
 امم قبيل والظن فان منه ما يحجب بقاءه كالظن حيث لا قاطع فيه
 والتعليل وحسن الظن بالله ولا يحرم الظن في الاشياء والنبوة
 والامارات وحيث تخالف قاطع ظن السوء بآية المؤمنين
 ومباح كالظن في امور المعاش ان بعض الظن انما يقلل للايم
 والاثم الذي لا يدرى بحق العفاب ولا الجسوا ولا يحتمل
 عن عوارض اليك الاخبار كثيرة مثلا لا تتبعوا دعوت المسلمين
 فشيخ عوارضهم تتبع الله عورته حتى ينفهم ووجوده بيته ولا يغيب
 بعضكم بعضا الى ما يذكركم بعضكم بعضا بالسوء قولوا وفعلا اشارة
 وكفاية وحرما وبالحكمة من ما ينفهم في قوله هم خير منكم عن الغيبة ذكر
 اخاك ما يكره فان كان فيه فقد اغتصبه وان لم يكن فيه فقد بهت به لعل
 المراد بالذکر اظهار ما يكره بالذکر او غير ما ذكره العلماء اوضح
 به في الروايات ايجادهم ان ياكل لحم اخيه ميتا عبثا لما يقال
 المغتصب من عرض المقابر على وجهه من قبيل الغيبة الاستغناء
 المعنى والاسناد دلل احد فانه للتعقيب وتعلق المحنة بما هو غايبة
 الكراهية وعيشيل الاعتبارات لكل كمال الاتيان وهو الذي يحكم الاح
 الميت وتقف ذلك بقوله فذكرهم في تقرير او تحقيق الذکر والمعنى
 ان صح ذلك او غير ذلك عليكم فقد كراة قوة ولا يمكنكم انكار رايه

مطلقا جزاء الاجزاء عمل الزن و ليس فيه تصرف بان لا يحد الا
 جزاء عمله فتأمل ولا عني استكثر قبل وقوع لفظا
 محلا عن الحالية عن فاعل عني اريد لا تعطف مستكرا او اربا
 عادلا كما تعطف كثيرا عظيما معتبرا في نظر كل واحد حقا كمالا
 سني ويحتمل كون الممن يعني بطلان الحق قال في القانون من
 عليه من انتم واصططع عند ضيعة ومنه امن كما ورد في
 الروايات ان الحسن ان يبعد انه للغير حق بل كما قدم
 وبنيته بخلاف الاحكام البينة يبيح ان يعود عظماء ولا يسه
 وان كان قليلا او غيرا لا استكثر قد يكون حراما اذا لم يكن
 على الوجه المأمور به خصوصا اذا استكثر في المعطى فضيل مالم
 ويحصل العقار من جهة الذي والاسراف والسرف والتم
 استني في قوله تعالى ولا تبطلوا صدقاتكم بالبن والاذى تم لا تتبعون
 فنا ولا اذنى فيكون النهي للحرمة والجمع للالتفات في وقطالها
 لغرض كثر في الموهوب فيكون نبيعا عن الاستقرار وهو ان يمت
 شيئا ويطلع ان يتعوض في الموهوب كثر في الموهوب والظاهر ان هذا
 جائز في قوله ان يمت اليه بالحرم فيكون النهي للترك والكره
 او يكون حراما ويحتمل ما به من كراهية لغيره فانه في وقطالها
 ولكنه في فعله لكرهه اذا كان رضيا فان العطف طريق المعاضة
 رضيا الطرف لم يظهر وجه كراهيتها واما قوله ان يمت اليه وياعيد
 فخصما ليه ان يمت ان يكون عندهم كذلك بهذه الآية واما في

التم

ايضا انه في مضموا يقدر ان وقد في بها ويحتمل حذفها
 على تقدير الرفع ايضا مع ابطال علمها رور القرائن في العصر
 في قول الشاعري الا انتم اللامى احضر الرعي من ان حذر الحذر والموت
 وقد ايضا بالجرم بدلا من فليجزم بلا مثله ويكون في قوله تعالى
 لا تتبعون الاية وعلى الاول في العطف كانه ظرف وفه تأمل
 اذ قد عرفت ان الاول في الاول كون معاني مطلقا لا ان استطاع
 الموقوف في غير ايضا يهيج العطف وان قراءة النصف التوازي اذ
 مع اظهار ان وعدم وان هذا ان يخصص ما به عدم العمل اذا لم يكن
 ظاهرا ويكون الامر بلبس غير محسوس على كلام العرب وظاهر
 حذفه في السوفان من دون تقدير لا معني لم وان البدر ان كان
 جملة عن جملة اخرى لا على لفظ البدر ما بعد لفظه فان البدر
 الذي يعرف بغيره من مدته في التواضع المعربة باعرب بقدرها ومن في
 المفرد بلا الاسم كانه قد كثر في البوينة المستهزئة والظاهر ان حكم
 التواضع غير محض صرا بالاسم وان خصه في الكافية به لانه محرم في
 الفعل ايضا وهو كثر في الدان وغدا في العطف نعم لا يكون ذلك
 في الجملة الامع وقوعها في محل الاعراب ويحتمل ان يكون
 الجرم اجرا حكم الوقوف الوصف ايضا فانه في وقطالها في قوله تعالى
 ولا تتبعون وهو بعيد ولربك قاصيرا في يوم الله والعرب به واستكر
 ارادته للغير اصبر على جميع الشا في التواضع لفظ الطاعة وذكر
 المعصية مضمون ما على كماله في الاذ في التبليغ والامر بالمعروف والنهي

عن المنكر بحيث لا يظهرك شكك فيه وسى بوجوب الجحيم والنار فان
اجل الصبر كثر انما يوفى الصابرون اجورتهم بغير حساب فاعلموا
الصبر على المحرقات انتم كذلك فيمكن عدم سقوط الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر كحصول اذ قليل فما بلغم ذكر الله تعالى في هذه
السلوك على وجوب الصلوة ووجوب اطعام المسكين ومجمل من
في الباطل على الكفار ايضا وان خلافا من حيث لا يفهم ان يقول
لعل نسا لون اى اهل الحنة الذين هم اصفى النعم الذين
يعطونهم ما ياتهم يوم القيمة روي في انه قال الباقون هم نحن
وتسعتنا امتنا الحيت في جنات بيت النبوة عن الجنت عن ذنوبهم
التي استحقوا بها السلوة والوقوف في النار وتعلم ان هناك ملكا في سفر
قالوا لم نكن من المصلين تركنا ما و لم نكن نطعم المسكين تركنا اطعامهم
وكننا نخوض مع الخافضين قالوا المراد ترك الصلوة الواحدة وترك
الركوع والخوض والسرعة في الباطل مع فيقول ذلك ويحتمل التهمة الا
ان العقاب بما ترتب على ترك الواجب فعل المحرم ويمكن في الاطعام
كونه سائلا للكفارات والاطعام حال الضرورة وبالحكمة ينبغي العمل
بالعفو لا بغير ما استثنى به دليل وبذلك التاكيد في حال الاطعام
في قوله تعالى في سورة الحاقة ولا تحض على اطعام المسكين فان ترك الغيب
والحرص على احضار اطعامهم جعلوا من عدم الايمان بالاعمال
لجور الخي والكون في سلسلة ذرعهما سمعون ذرعا وعلمهم
صديق ذرعيهم له وعلم طعام الافعس ليس الذي لا ياكله الا الحيوان

المدينون

المذنبون فكيف تارك فعله فلا ينبغي ترك اطعام مكنت ان قلته خصوصا
 اذ اسال وانه الموفق في اعظم الرغبات لا اطعمه ما فعله المصنف
 فترك بذلك كونه الموفق فانه في وروده عن ان يترك الحوائج تحت
 مضاعف عذابها كولا الله من في نارهم فاعلوا يا ابا الحارث فترك
 على ولد فترك على وفاطمة ونفسه حاربه كما ان يراها ما بها ان تصورا
 بلبنة ايام ففيا وادعهم فاستقروا على شمع فون اليهودي الخبير
 تلكه اصوع كمن غير هذا فاطمطاعا وغيره اخبرته في آراءه على
 عدهم فوضعوها بين يديهم ليعطوا فوقف عليهم سايل فقالوا له
 عليك يا ابا محمد وسكت في ذلك لم يزل اطعموني اطعم الله وادع
 الحنفه فارزوه وياقوت لم يذوقوا الا الماء واصحوا اصحابا فلما اسوا
 ووضعو اطعام كرايهم وقع عليهم فارتوه ووقف عليهم
 الثالثه ففعلوا املا في ذلك فاصحوا اخذوا على يديهم ففعلوا
 للرسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلوا ففعلوا ففعلوا
 قال يا ابا سوزن فاذركم وقلتم فانطلق معهم فاذركم
 محميا فاذركم ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا
 جبرئيل عليه السلام ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا ففعلوا
 وهذه صريحه السهر الفطيمه بالحاصه والعام في كونه اذ
 مع ذلك كنت مكتبة بعض المواضع حتى عنوان السهر في ودي
 ونقل الاله للطبرسي الروايات عن ابي عبد الله في الطبرسي

نزلوا به اسد كان بما اوجب له عليه او في مخافون بوما كان من منظر
 متبسط او يطعم الطعام على وجهه قال قتيبا الضمير للطعام الاستيلاء
 والحلم اليه ويخوفه وان الما على وجهه لن تنالوا البر حتى تنفقوا
 مما يحبون ويحبوا الاطعام والله تعالى على ما يشاء بصير
 وتدل على المبالغة انما يطعمكم الله لا يزد منكم حرا ولا شكورا
 قال في قوله ارادة التواضع ان يكونوا قايلا في مخوف ان يكونوا
 بالذات مع الله على المحاربات بمثلهم او بالذات في ارادة
 القول بالانكار والمقال ان ارادة التواضع في وقوع المكافاة
 المتضمنة قبل ما علم الله كونه خالصا لوجهه لا التسوية في الاغراض
 وما ينقض التواضع انما انطعمكم ما اكلتم وهو الما وبارادة القول
 وان الما لا تشاركه الا انه يمكن ان يتبع في ان يطعم الطاعة ان لا يفعل
 الا اسد ويري غير من الما في غير ما عيذ بك طمعا للجنة ولا خوف من النار
 بل ويري ان اسد لها فبعد من انما تخاف من النار ان تخاف وتقصده غير ما
 في الغذاء بوعودها ان يعلش في حرمه فيريد بطاعة اسد غير اسد وغيره
 في الطاعة ويحب ان اسد الطعام هو مخوف في حرا اخذ من قومه الله حفظ
 اسد خوفهم عن ذلك التوهم في حفظهم عن الطاعة وترك المعاصي غير ذلك
 التوهم العقاب فيه واقته كثره وكرور اعطاهم به اسد في المخارجات
 نفقة اكل استات وسياها في الحرام وكذا في القبول في الحرام
 حرام بما صبروا قال في قوله يصبرهم على الاثبات ما يودي اليه الحرام والبر

سنان

بسنا نغفر ما كل يهمني وحرير اضيقه ملبس عني وقال اي يصبرهم على
 اداء الواجبات واجتناب المحرمات وانتار الاموال اجتهاد سنانا
 بوم كل منه وحرير يلبس في ثمن ثمن ايتهم ثم باهتقار ما في الحرام
 وبما في الاثبات قوله من شكور او من كثر او علمهم علمهم السلام والطان ذلك
 فخصوا صبرهم علمهم السلام وما وقع في الاثبات وعينهم بالبر ايقع الا في سلكهم
 كما في التقدي في ما لا يتم في الصلوة والصدقة والكثرة على ما فان ذلك
 لا يتحقق الا بهم ثم ان في قوله في حرام في حرام الضمير للمني هم في ادب
 المستر كثر او اطلوا الناس في ترك المعاصي وقول الطاعة وفي العلياء
 بقوله فاصبر حكمهم من غير من في ثباته للثبات والتمني بقوله ولا
 تطعهم منهم انما او كفوا ثم امر باسم ذكر ايدي بقوله واذا كرر اسم من
 بكرا اي اول النهار واجبلا من العشي وكما في قوله العشر في كونها اثار
 لا صلوة الصلح العشر في وقت او الوقت او الما او يطلق الذم كما
 هو الظاهر في هذه الوقت من سنان في ما لم لا الشك فطلق لليل بقوله
 وفي الليل اي في بقية ما تجد له في سنان ليل الطول ولا بعد المراد بالطول
 الطول في الحرام ان سنان في قليل لا تشاركه في ان لا يصغر صبره سنانا
 كله في النوم والغذاء ويحتمل ان يكون بطلان في سجود التيسير الليل
 لانه محتمل اخل النفس في جميع الخاط والتيسير في سجود الذم في بقول
 او وان يكون صلوة المغرب والعشاء في وقت الصلوة النافلة
 في الليل قال في قوله من يرد المظنة بعد المكتوبة وروى عن الرضا عليه السلام
 احمد بن محمد عن هذه الآية وقال ما ذلك التيسير في صلوة الليل فيدل

الربا لا يقولون الا كما يقولون الذين يتخبطون الشيطان المذموم بانهم
 قالوا انما البيع مثل الربوا واحل الله البيع وحرم الربوا فخرجوا
 موعظه من قلوبهم فلم يمسلفوا من الله فاعادوا ولين
 اصحاب النار هم فيها خالدون نحو اسم الربوا ويرى القصد والله الحيكل
 كفار اسم الذين يبيعون لانيقون والاللاستنا واما
 مشتني والمشتني منه مخذوف في التقدير قياما الا قياما كما بينا
 نحن قيام المصروع والجوار والمجور وسبق في قوله صفة له المحذوف
 واقم مقامه وبالعصبة وفي المسحوق اما بالانيقون
 او يقولون او يتخبطون وذلك مبتدأ واما قالوا فخرجوا وانما البيع
 مثلا الربوا فخرج من مبتدأ وخبر يقول قالوا واحل الله البيع
 لانكار قولهم وفافى في التبعيض ومن مع صفة مبتدأ وهي جاء
 مع مفعوله ولما علم وهو موعظه وتذكيره للفصل وكوتانيتها
 غير حقيقة وكوتانيتها بغير الوعظ ولذا قال في موضع اخر جاتته موعظه ومن
 ربه متعلق بمقتضى صفة الموعظه اي كايته فربيه وفانته عطف على
 جاتته فلم يخرس سلف الجملة خبر من ولما علمها معنى الربوا وهو حوال الفاء
 فخرجهم وامرهم للالله عطف على ما سلف وهم فيها خالدون على حاله
 وقبيلها متعلق بخالدون بمعنى انها الذين ياخذون الربوا وينصرفون
 فيه فغير الاكل في آخر الا انه لا يفرغ لباوا الاخذ كما قال في قوله
 لفظه كالسلطان الحار واحد التقدير والقضاء بالمباطل
 اكلوا احراما او التفرغ لانه العمد ويمكن ان يكون عقاب الله
 ويكون

ويكون محرم غير بالعلم المشار اليها وبالاجماع وبالاخبار ويقولون
 حرم الله الربوا لا يقولون اذ البعوثا والبيعون يوم القيمة الا قياما
 مثل قيام الشخص الذي يتخبط الشيطان ايم جعله مصروعا
 والمجنون وهذا بناء على زعم النيران الشيطان كخط الان
 فصرع والمخط ذهاب الارض عن غير الساق مثل العتوى لا
 يصير ليللا والمسكر المجنون وهذا ايضا بناء على زعم النيران ان
 الان يتخبط عطفه فصرع والحاصل انه لا يقولون فيقولون
 لا المحذوف التبريد ونزول وتقبله عليهم فليكن قيام هي العقل
 بل مثل قيام النجاسة فيقطون بآية وتكون على غير الاستقام
 اخرى ولا يعيدون على القيام اخر فكلان ما اكلوا من الربوا
 او في بطونهم وصار شيئا لنفسه على طوبى لهم فلا قدرون
 على ما كانوا قادرين عليه القيام المستقيم على الاستقام وقيل
 يكون ذلك علامة لهم بالقيمة يعرفون بها كما ان بعض العاقل
 علامة لورثها بغيره بها وكذا الطاعة وذلك انهم جعلوا الربوا
 حلالا لبيع السبع وقالوا انه مثل الربا يعني كما ان في البيع الذي
 لا ربا فيه يحصل كرج وهو حلال وليس له سبب لحمل ذلك
 كذلك في البيع الذي فيه الربا يحصل ذلك ارضه فترى في معنى العكس
 ولكنهم اختاروا هذا للمباينة فكانهم جعلوا الربا اصلا في كل واحد

التقرف فيه فيكون العود للربا كسائر اكل الربا في قولنا تحليل
 كما كان قبل فانه كان يقول انما البيع مثل الربا وعلى تحليل جميع البيوع
 اذ المبادىء من العموم فاكافا لواءا للبيع ظاهر في اللفظ في الكتب القديمة
 وغيرها واما الربا فقل انه في اللفظ بمعنى الزيادة وعلو الميزان
 هنا فقل المراد الزيادة في البيع بل البيع المشتمل عليها ولهذا اقل في
 التفاسير ان معنى قوله انما البيع مثل الربا ان البيع الخالي من الربا
 مثل المشتمل عليه فعمل هذا يكون محرم الربا مخصوصا بالبيع ولا يكون
 سائر المعاملات مثل الصلح على تقدير كونه عقدا في البيع ولا يكون
 بعض الاضمار ويدل عليه الاصل وعموم الاقراء بالعقود ومع عدم دليل
 عليه سائر المعاملات ووجود الاجماع في البيوع وغيره وقيل هي الزيادة في
 مطلق المعاملات وهو نكاح الاكثر فالظن عدم حواجز الزيادة في البيع
 المعوض عنه ايضا فامل ودليله انه الزيادة مطلقا وخرج منها ما يجوز
 اجماعا وبغيره من غيرها والظاهر ان لا تكون المانية بالمعنى اللغوي
 والشرعي غير ثابت ولكن الاحتياط وظاهر الاية فيكون المراد الزيادة
 المعاملة مطلقا بل المعاملة المشتمل عليها يقتضي من قبل الاكثر وتخصها
 بالبيع بخلاف ذلك الاكثر وايضا علم التحريم الموقوف اليها في الاخبار وتبين عموم
 نفوس اصطناع الموقوف بالعرض المحذور في الموقنين في بيع المعاملة
 فلا يوجد الربا بالتحريم في كل ما بخلافه اذ اخصيص البيع وتوجد
 اخصر في الصلح وان كان باجتهاد على ذلك التقدير انما يقتضي اعملا

ذكرها

ذكرها لكنها كجمله لا تخفى شبهة ثم اعلم ان الزيادة في الشيء المحكي
 مثل الزيادة الاجل وعمل صنعة وغيرها وايضا حصة في استحقاق
 باجماع ونحوه حتى قالوا ان الذي يحرم فيه الربا اجماعا هو استحقاق
 الحظ والسفر والتم والماله والذهب والفضة والاراضي قالوا بشرط
 ان يكونا متجانسين ما كانا او يوزن في الموضع خلافا وكذا
 في غير المكمل والموزون اذ ابيع منه خلاف وكذا في غير المتجانسين
 وبالجمله المسبلة بحقيقتها وشرائطها وتخصيصها يحتاج لكل
 نظير كثير وهو محل عقودنا متناع وجودها في غير هذا الجمل الا
 انه ينبغي ان يعلم ان ظاهر الاية خالية من الشرائط فبعد تنوع معنى الربا
 فكل دليل يصلح لتقييدها تقييدها بما لا فلا عملنا من قراره تحريم
 القياس وان لم يكن تحريمه اذ لو كان كذلك كما ساء الدم عليه وان
 خطأ المستعمل كما هو الثابت في الاصول الا ان يحل الاية على انهم
 قالوا ذلك مع شوش تحريمه وهو خلاف الظاهر خلافا في قوله في الزيادة
 وهو انهم كانوا يقولون الربا ولا يستعملون فيه ويقولون بالقياس
 المذكور في الحديث وخطابه استثناء ذلك وقالوا انما كان القياس
 وخلاف الظاهر قوله في حواجز اجماع في بيانه قوله في ان قوله واصل
 اسد رة لقوله وانما وليقياسهم وان قياسهم باطل لمعارضه النص
 وان القياس بعلوم النص انما جعل الدليل على بطلان قياسهم احوال
 اسد وتحريمه الا ان يقال يريدان ما قلناه في هو بعيد ما هو وتدل على
 تحليل الربا في بعض الاوقات في الجمله وان كان كذلك فذلك بعد الاخذ
 والقياس بل الظاهر بعد الاية في الثاني ما يدركه نفي

الزيادة
 قوله لا ان
 قوله لا ان
 قوله لا ان

ويعلم منها وما سبق ايضا ان الرب لا يملك به كون فعله حراما
 كون البيع مشتمل عليه باطلا كما نقول الاصل ان الشافعي وغيره
 الا ما نقل عن ابي حنيفة في صحة البيع اصله ونظائره في الربا
 ووجوبه بدلتها فيهما فلهذا وليد الا حرام اجماعا وحيثما
 وان الذوق وقع عليه النواصي ما انفقت اجماعا متناوفا في حقيقته
 وما وقع التراضي على غرض وهو شرط في النجاسه وايضا ان
 الذي علم حوائره وكونه مملوكا وصحى السويع الحامي والربا
 وغيره غلط والاصل عدم حصول المالك للمال عند اداء الطائفة
 اراد الله في الامر بالعبود كبا والاياف الا ما اجازها وصحها
 منها لا غير وفيه علم ما تحمله دليلنا فاعلم ان في الآية التي بعد
 تأكيد الامر بحريم الربا بانه بحقه الله اي يفسد ويدنس كونه
 في العاجل ويقاوم علمه في الاجل وانما ملك الصدقة ونوطتها
 البركة فيها وتزبدتها بان يمولها في العاجل روي انه ما نقضت
 التزبد عن مال قط اي بانقص شي بالاجرة حيث عنه فطلا عطاء
 الله البركة فيه ومقتضى علمها في الماحل حتى انه غير فاعل الربا
 بالكفار الاتية ان المصالح حريم بالحق والله في ارتكابه في التي
 بعد ما دلاله على كون الصلوة والزكاة وسائر الاعمال الصالحة توجب
 للاجر العظيم وعدم الكفر والخوف على فاعلمها والمجمل بحريم الربا
 معلوم في الدين الشرعي وقد علم فيه في بعض الآيات الاخر الباطنة
 يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بين يدي الرب ان كنتم تعلمون

كون البعد

فان لم

فان لم تفعلوا فاذنوا بحرام الله ورسوله وان تبتم فلما روي ابو الك
 لا تظلموا ولا يظلمون اي اتركوا البقاي التي شرط على الناس ومن الربا
 فربما ينسج او يتعلق ببعض فيكون ابتداءه او تعلقه بالاول
 اول ان صدقتم بحريمه فان العلم يمنع من عمل المحرم في الآلات
 بعينها كما هو مقتضى العقل فان قيل المجرم فكأنه جاهل
 غير مقصود في العلم الذي لا يعمل بمقتضاه هو الجاهل وسواء
 بالعبودية في اداة تنفع العالم من خلاف ما يقتضي علم تقييده
 بالايان يكون لذلك او يكون على ظاهره اي يحل عليه ترك ما بين يدي الربا
 بعد علمه بالبحريم فالذي فعله واخذتم قبل العلم لا يحسد له الاضاحا فم
 في قوله ولا ما سلف قبله وان كان لتقف ما على بعض قوت
 وظالمهم عند المحل بالماء او الربا فتركت فان لم تفعلوا اي ان اتركوا
 ذلك فاذنوا اي فاعلموا بحرام الله ورسوله فاذن مال في العلم وكذا
 فاذنوا اي فاعلموا بها عنكم والاذن يوجب استماع فانه فطر والعقل
 قبل التنوير للقطعة كانه المنع من الله ورسوله لان المعنى به عظم
 فالحرم عند الله ورسوله ويحتمل كون حرمها واحد او هو المسكن
 معهم حتى يحدوا كون حريم الله في الاخر فادخله في النار وحر الزكوة
 في الدنيا لا في الاخرة فاذن فاذن على حوائره قبل العلم على الربا
 حتى يرجع فقلنا انما الزكوة وغيره وعلى حريم اخذ ما بين يدي الربا
 الذي شرطه الله بحريمه ولا بد من كونه لاخذ من قبل ان كان تركت

قال شريف لاندريه لاجل الله ورسوله الى لاطافة لندا وانتم ارجو عن
اعتقاد حل الربا كما فيهم والبعضا وما عمل الربا كما هو ظاهر وظاهر
الايه ايضه فليكن راس المال فقط لا الزيادة التي تستطيق لا تظلمون
معاملتكم بخذ الزيادة والربا ولا تظلمون انتم ياخذوا النقص
عن راس مالكم ولا تخفى ان مفهوم الشوط المعنى عندكم الاصوليت
يعني عدم جواز اخذ راس مالهم مع عدم الرجوع وهو محل العمل وفكر
القاضي وهو سديد على قلناه اذ المصلحة على التحليل وتداوله
في وقته وقالوا يكون ماله في المال فانه كثر العرفان
قال ابن خلدون والقاضي ان لم يملك يكون من المال على العمل
فيكون من ثرا وقال في وليس شي لا يمنع انما اذ الربا يكون
صحة من ثرا وان لا يقبله ويعتقد بحكمه وفيه ما ذكرنا ان الرخص
ما قاله بل يفكر عن قوم وقد يكون ذلك القابل بقوله كذا على ان
معنى قوله ان يتم حقه عن تحليل الربا كما يقول القاضي فلا ريب
ما اورد مع انه ما خرج ما كثر زيادة بل قد يكون له وجه في ذلك وما القاي
فانه خرج بان معنى يتم حقه عن تحليل الربا فكون ما كثر من ثرا عن
شك فلا معنى لاننا علمه انما يفعل مع اعتقاده التي لم نعمل انتصار
ما قاله ليس شي لان دليله لان دليله ان مال المرشد في المال قاضيه
لان ان كان ملكا فالماق على ملكه الا انه محقق وان كان فطر
فما يستقل للروايت فانه غير الموصلة الى المال والاحكام
ادلتهم احكامهم والروايت فان كان من بينهم ايضه كذا كذا فليس ذلك
والا يترك الاصل عدم خروجه من ذلك التحصيل عنه ويتبعه خروج ملك
ملك تحضر عن ملكه ولا يملكه وارثه بحرمه الرده فيكون ما احكامهم

وقول

وقول التوبة الا لا دليل ظاهر وهو غلط وايضه المفهوم معتبر مع
عدم ظهور وجه التحصيل وما هو اقوى منه فاذا عارضه اقوى منه
اوله وجه تحصيله لا يعنى هناك قد يكون كذلك قبل او بعد
ان الشوط هو حصول الراس فقط ومفهوم عدمه وهو كذا كذا
العقارب مع وبوطاير ويمكن ان يقال ايضه ان الشوط الاية ان
التأخير عن فعل الربا او تحليله تمام راس مالهم حال كونهم عن
ظالمين لانفسهم يترك التوبة وان كانت المحرم ولا الغيرة بطلان تجوز
عليه ولا تظلمون بنفسه ماله ولا يحصلوا عقابا عن ذلك انفسهم
يظلمون حال كونهم بها ان غير التأخير ليسوا بهذه الحال لعدم الشوط
عند عدم الشوط وهو كذا كذا لانه ليس راس مالهم في حال المذكور
مع نفسه بافانه لو كان لهم راس مالهم يكون حال كونهم ظالمين لانفسهم
بل غيرهم ايضه وظلمون ايضه فظلم انفسهم وهذا المعدل لمن التحصيل
المفهوم ولا يلزم رفع جميع ذكر المذكور وهو غلط ففعل ان ما قاله
ليس شي الحق قلناه لا كما قيل فانهم الرابع ما اهل الذين
افسوا الا تاكلوا الربا اصنافا مضاعفة قد مضى ما هو
بحريم الربا ولعل التكرار لكيد والمبالغة في التحريم وايضه انما
فان الذي مضى كان في الظاهر او لغط ذنب الله القوم والاطل
اصنافا مضاعفة وكان الواقع كذلك ولكن نضرب على القائل
وكان الاكل كناية على اخذ الربا وهو معارفه يقال فلان ما كل
الربا يعنون به انهم يفعلوا واخذوا ولا يحتسبوا لانه ما كل
حقيقة فيحتاج الى قاي غير عليه ومعنى اصنافا مضاعفة قد ان

اركان
سورة

واخلاقهم وما آتت بهم وبسهل في غير كلهم ولا تداقهم ولا
 تطلب منهم الجهد وما يلقى عليهم حتى لا ينفذوا القول علم
 يستروا ولا تعسروا والعرف المعروف والجمل في الافعال
 واعرض عن الجاهلية ولا تكافوا في السفها بعين شتمهم ولا
 تمارهم واحلم عنهم واعرض عما يسوونهم وقيل لما تركت
 الاية سال جبرئيل علم فقال لا ادرى حتى اسال الله عز وجل
 يا محمد ان ربك ليرى انك تصلي في قطعك وتقطعي عن كل تقفو
 عن طمأنينة وعن جعفر الصادق عن الله عن امر الله بنسبهم
 الاخلاق وليس القرآن اجمع كما ارمي اخلاق منها فنهذه
 داله على حجاب الخلق والعقود كالحجاب في ذمة
 الغرض الحقوقي وغيره واستعمال الله والملائكة في العبادات
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والاعراض عن الجهال في عدم موافقتهم ما فعلوا
 بالنسبة الان ان يوبده واذا ضابطهم كما يكون قالوا
 سلاتنا وعلينا ان قاعطا الراية واخذنا ناقصا وعدم
 الرجوع على المعصية والاحتكام بطلان الحق ونحو ذلك
 الاحتكام الى الله ولو جعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا
 قال من قبل فسر اقول المراد ان يجعل الله للبهائم على المؤمنين
 نصرا ولا ظهورا فيلزم الاحتكام وان جاز ان يغلبه البهائم ولو علمنا
 على الغلبة كان صحيحا لان غلبة الكفار على المؤمنين ليس
 لكافرا في حق اي في الاثم او في الدنيا والمراد بالسبيل الحق

سورة

بسم الله الرحمن الرحيم

ب

به اصحابنا على فساد شرعي الكافر المسلم والخليفة على حصول
 البينة في اي من الزوجين والزوج من غير الايراد وهو ضعيف لان
 لما ينبغي ان يكون اذا عايد الايمان قبل منى القوة الاستدلال
 على عدم جواز الشراء بعد قوله والمراد بالسبيل الحق تامل ان
 على العموم هو الظاهر الاستدلال صحيح وكذا يمكن في الاستدلال
 بما على عدم تسلط الكافر بوجوب على المسلم بجماعة وعنده وعينه
 مثل الرسل وقد استدلال بعض اصحابنا بما على عدم التملك انهم
 وقال البعض يجوز التملك بان اسلم عنده ولكن لا يمكن التملك
 للامية بل يباح عليه ويمكن الاستدلال بما على عدم تسلط الكافر
 على المسلم بوجوب تملكه واجازة من غير تملكه في سبيل النفي لانه
 تفيد العموم فلا يسي السبيل الى على المسلم وهو مستدلال الخليفة
 ايض لان الزوجية تسلط وسبيل واضح والغرض من النفي
 بالامية والعجز في انه منقذ بعد القول باستدلال اصحابنا
 بانه لا ينبغي ان يكون اذا عايد لانه اذا انقضى السبيل في
 بوجوب كمال فكيف تقوم الزوجية بغرض عقد ولانه قد سلم زوال
 لانه سبيل منقذ فغرضه يحتاج لا دليل له في رفع المزايا والمانع
 لم يكف بل يحتاج الى البقعة في عدم رغبة ان لا يكون زوجا
 على الزوج عرفا اثم فلا بد اعلم هؤلاء العقد بغير ادراك
 والا يلزم انقضاء الرق وجوز التملك على المولى بغير
 لو قيل ان قبل وجوب النفي سلطنة وايم قد يقال

اي الاستدلال

مكرر عام

كتاب الدين
اضحية
سورة
الصدقة

يكفر في رفع السلطنة عدم يتصور احكام النكاح والخل
وغيره حتى يجمع للاسلام فيكون الرده ماله في حرمه
كانت قول اصحابنا على التفسير الذي ذكره فاما الكتاب
الدين وواجب وفيه اثبات الاول بايها الذي استواء اذا
تدانيتم بدين الاجل فسمي فالكسوف وليكنتم بينكم كما يقول
ولا ياركانت ان يكتسب كما علم الله فليكنتم في قوله والله
بكل شيء عليه خاطب الله المؤمنين للتفقه فيهم والاستمام بحكام
وعدم التعلق بغيره بانه اذا تدانيتم اي اذا دارن بعضكم
بعضا كذا في التفقيه بدين ال دين كان وما في علم
وقفت بينكم فترد كونه مفيدا بوقت معلوم يقضوا بانيه
لا يعمل بدين الحجاج بحيث يكون العوضان او احدهما دينا
اي بالاول الذي هو لا يمدد لكن الدليل دل على بطلان الاول
عندهم ويقع الثاني ويند ابيان للمفقه وتفضل التدين
لا يبيان لمفناه اللغوي ثم يرد عليه انه فرق في التفضل
والمفاعلة فان الاول لازم والثاني معتد وقد يفسر
احدهما بالآخر كما اورد في كمال العرفان عامه في حرمه
انه قد ينع خصم الاول لللازم والثاني في المتعدي ولعل
فهم بهذا التفصيل حكا او حكا كروني مع انه معلوم
قوله تدانيتم وقتها ذكر يكون في جوب التفسير في قوله
مقصودهم ان ذكر الدين غير حسن وارجاع الصبر الى الصلوات

اما

انما تركب للضرورة مع ان المقصود قد يكون التفسير بكتابة
الدين الذي يقع عليه المعامله وذلك بقوله بترك فلا يتر
عليه ما اوردنا ايضا بقوله فيه نظر لا يانع وجوز ذكر الدين
لاحتمال عوده الى المصدر وقيل لا ينع احتمال التدين بمعنى
المجازاه كقولهم كاديين تذان في قول الاستنباه ونقل
مراده خراول الامر والايضول بملاحظه ثمة الاية وقيل يحرم
التاكيد كافي طاريطي بحسنه فالكسوف اي الكسوف الذي
لانه او تون التفسير في الحق والمديون وان التدين فيه
مصلحة الدين والدنيا لم فذلك على احكام الاول لا يانع المعامل
بدين من اجل اخذ واعطاء ما ي نوع كان المعامله وسلفا على
واجابه وقصدا وغير ذلك والثاني يفسر ان المعصية الاجل ان يسي
اجلا اي اياما او شهورا او سنوات بان يسي اجلا لا يقبل الزيادة
والتقصان لا يعمل مثل عضو الحصاد وقدوم اتحاج في شرط
اللقط ولا يكتفى كون ذلك مقصودا لم فبابل والبالغ عدم حوا
التجاوز عن ذلك مثل ان يطالب قبله او يخر بعدا وعدم لزوم التدين
قبل اذ الطان فائدة الاجل وتبينه ذلك الاما اخره دليل
مثل وجوز الاخذ قبله وعدم لزوم في الغرض على ما قاله الرابع
استحسان الكفاية او كونه للارشاد لاجلهم على عدم الوجوه والاربع
الطمان الغرض حفظ ماله وصلا حاله فاذا ارادوا ان يترحم
لانه يحرم ان لا يترحموا اصلا فامل وعمل وجوده ما يدل عليه

عليه والا فالحكم وامينه ووال اليه المحتل والمرم والدي
 بقدر على الاملا لاول جاسر الله والآخر على
 بالدين عليه سواء كانا حاضرين على المعامل او هما
 من عليه الحق ولكن شكل الكفا الكاتب على من
 واحد واحد واحد فانها في الحقيقة اهدى على ما
 زعمه او على قرائن في لا بد في كون كل واحد على
 على ما اعتبره في غير هذا المحتل الا ان يكونا معياط المعاملة
 او يكون الكاتب عالما بالمحال وهو شكل ايضاً جسد
 لا يحتاج الى المحلل وال تقدير تعاطيا ايضاً ما قلنا
 ان يكتب كونه في ذمة المديون بقولها وهذا الاشكال
 وانه في الكل اذ يجز اوله في كيف يكتب بنبوت المال
 في ذمة المولى بمرجع اليهود لانهم يعتبرون لا اعتبار اليه
 في الذمة باليهود انضمام حكم الحاكم اليه وقيل الصلح فالحلل
 وتية بعد ارجاع الحق الى صاحب الدين وهو بعد الاشكال
 فيه اقول الا ان يكتب تذكر له اقول انما انما يتوقع يكون
 حجر له ورجح كفاية مثله وان سولاء الدين مضى ايضاً
 ولا اشكال فيما قلنا هذه على حوز اقراره على الحق
 لا ان يكتب في ذمة عليه وهو كونه على ما هو عليه وكذا على
 الا وليا على ان سولاء المدونين في النفي والضعيف

بعدم

وفيما يقيد لا يضي اقرارهم ولا يعتبر قولهم فلا يجوز معاملتهم
 وان لغيرهم عليهم ولا يه جيل عليهم ويقبول قولهم منهم
 وتصرفهم في سواهم فيكون المعامل معهم وهم المذكورون فانما
 علم ان لهم اولياء وليسوا غير هؤلاء المذكورين اجماعاً
 فلا يكونون الا لهم ويتم اعلم ان هذه التاكيدات في امر
 الكتابية يدل على انها معتبرة وحجج شرعية ايضاً
 يقولون بعد اعتبارها فانها كانت للاجماع والاختيار فيكون
 للتذكير وهو بعيد ويمكن ان يكون حجج مع نبوت ان ائمة
 عليهم الذين وانهم يكتبون بالعدل وما دخل عليه التغير والتور
 باقرار ارباب اليهود وهذا شرط الاملاء منه فليس على اعتبار
 الكتابية اجماعاً وشكها معتبرة عندهم فخصيص عدم اعتبار
 الكتابية ودليله ان كان لغير ذلك فاذ قال خص هذه وضعتي
 واعلم بجميع ذمها من ان صلتك ينبغي قوله وانها عليه
 والعمل به والذين ظهر في ذلك خلافه وهذا ينبغي قوله
 ائمة فافهم ان شئت شهدوا شهدوا ان اطلبوا ان يشهد
 على الدين من ان مقتضيان بان يكون في حال المومنين
 فان لم يكونا ان يمكن ان حلت في حالكم في حال اقرار
 اي فليشهدوا في حالكم وامر امان في حال فاعل فعل محذور
 او خير من بد محذور في امر امان وعطف عليه من رضون
 من هذا يشهد انهم بان رضوا دينهم وانياتهم كما فيهم في الرواية

بان يطلق البيع ويراد مطلق المعامل لكن الاكثر على ان
 كل ما يملكه الانسان من امواله التي هي في يده الا ان يملك
 عند الله لا يملكه وفي كل امة للوحي من حيث احتساب احكامها
 وشيخها وفيها مثل اذن الظاهر في قوله ان الله يراه
 انما كانت عندهم انهم وكذا انكنا به بالولد والامثال
 فصاحب الحق والولي في كل امة اخبر في مال ولا يضار
 الاضار كاتيف ولا يملكه الا انكنا به بالولد والامثال
 والد والمفقول كاتيف الرضاة وموتهم ما على اقرار المالكين
 بولدهما بترك الاجابة والحق في النقص والزيادة او في
 الضمن ما مثل اسبغ حاشية من هم ضرر من وعن يحصل المعاد
 وتكليف النقص لا يملكه الاضار والوحي عليه وتكليف النقص
 او مدار او قسط ما في الاجابة على النقص او ما في كاتيف
 وغير الضرر الاضار فيكون في حق المالك على نفسه في المدين
 ما يضره الدين كما قيل فان تفتلوا الضار فانه
 عنه فانه في حقكم من غير الظاهر من كاتيف
 اسفي مخالفة امر من يملكه وتكليف احكامه المتضمن الحكم
 والمصالح واسه كل شيء علم كاتيف ان الله يحكم المالك
 لا يستعمل الا فان الادب في حق النقص والوحي عليه

بالنوام

باعقائه والمالقة لمعظم شأنه ولانه ادخل في التقويم الضمن
 فذلك على التقويم لمعظم كاتيف الاضار المعنى الذي في قوله
 بان فعله في حقكم ليس بعقد فمكون صاحبها فاقا فلا يكون
 عادلا ولا على وجوب التقويم والوحي والوحي التامة وان
 كان في عسرة فتنظر في الميسر اي ان وقع وتنت عنكم
 ذو عسرة فكان تامة وما صلبه ان كان عنكم فمقام اي
 الذي عليه حق والمال في عسرة اي فتنظر في الميسر والكملة
 شرطية والجرا فتنظر في الميسر اي ان يكون احد فتنظر
 او فتنظر في الميسر والوحي التامة وهو قائم بقام المصدر
 اي الاضار ومثله كاتيف الميسر والميسر في السار
 والتقم والسعة كذا في مجمع البيان واختلف في هذا العبار
 وروى عن ابي عبد الله نعم انه قال هو اذ لم يفتقر على ما
 يفضل عن قوته وفوت عياله عن الاقصاد والظان يريد
 فوت لومر والعيال الذي يجب عليه نفقة الزوج والمملوك
 والاباء والاولاد على ما ذكره في الاحكام وايضا كاتيف
 بحمل وفهنة وخادم ان كان في اهلكه وداره وما عرفه
 ولعل بالاعتبار والروايات كاتيف الميسر والميسر
 والاحكام عنده فيقدم ذلك بتحقيق الميسر والميسر
 ايضا في الدين الذي يحكم الظاهر صاحبها ان كان مورا فقبل
 مطلق الدين لذلك فتنظر كلام الاضار بل ظاهر التامة
 والوحي عن ابي جعفر واي عبد الله نعم وقيل انكم فتنظر في الميسر

الاعمار

المعنى بالدين

الربا لا يوافق الاية قبل الامم مخصوص به والباقي كذلك بالقياس
 كذا في مجمع البيان وان تصدقوا اي تصدقتم عما لكم على التزم
 بالاراء او تصدقوا التصديق والاول الصق بمعنى والباقي لفظ
 اذ لا يوافق التصديق في عرف الفقهاء لما في الذم بل الاراء احقر
 اي اكثر ثبوتها وانظارها واما ما اخذتم من عضاضة ثوار ودره
 فان تصدقتم بها فاعلموا انكم قد اذنتوا بل المصطفى حرم
 ان كنتم تعلمون حقيقة الخير والشر او حقيقة الصدق وتوابعه
 ورافيه فالخير الجليل والذكر الجميل والانتظار ورافيه او ان كنتم
 فاعلموا العلم والتميز تعلمون ان التصديق حرم لكم وفي الحقيقة
 علم بان الصدق حين يعلق على علم بالمعاني المذكورة للخصم
 التصديق في نفس الامر كما هو الظاهر في الآية دلالة على ان التصديق
 يطلق على الاراء وفيها الاراء بالصدق مطلقا الا ان
 يظهر دليل غير قوام وانما حرم الانتظار ولا استبعاد
 في فضلية المذنب على الواجب والظاهر ان يقال
 كثيرة ولا يمكن ان يقال ان التصديق يشمل الانتظار
 انهم في الحقيقة الخيرية الواجب التصديق في الواجب قبل
 اذ لا معنى للتصديق في غير الواجب والصدق في الواجب قبل
 المراد ان زكوا لظلاله اذ لا انتظار في الاراء وصوره لعل
 زكوا لظلاله التصديق على الغرض الذي هو الغرض
 في موجب الانتظار وتحقيقه في اربابهم فهو موجب للثقة
 التوابع

لكثرة التوابع في انما يترك واجبا ذاتي بما هو الغرض منه وفتح لك
 فاعلموا ان تصدقوا به اكثر ولا تصدقوا فيه بوجه وعلى ان اذا
 علموا ان صاحبها لا يجوز الظلم والجور بل لا يظلم ولا يظلم
 ان الاراء احر وجيز وان الانتظار واجب وان كان بالثقة فان
 بكافره وعاصيه مع غناه واعماله ائمة وبالجملة يدركان
 الاحكام وان لم يكن المح اليه من اسببه ويدركه ما تروى عنه
 اصنع المعروف في كل احد فان لم يكن له اسلاف انت امر لذلك وعموما
 قوله عم انظر انظر بمراد وضع عنه اظلم الله في ظلمته
 يوم لا ظل الا ظله وعنه ايضا من انظر بمراد كان له بكل يوم
 وفي هذا الحديث ذهب بعضهم الى ان المراد بالصدق في الآية هو الاكراه
 وهو بعيد ولا استبعاد ايضا في فضلية الاراء والانتظار
 مع بقاء المال في الذم وحصول كل يوم بل كل ساعة صدقة فيه
 مع ان الفرض افضل من الصدقة لاحتمال خيرية هذه الصدقة
 بخصوصها بالنظر في الاية الشرعية والاخبار ثم الدلالة على ان
 للاطاعتين الصلة والانتظار والتميز عن فعل الموصى
 يقولون والتوابع يوم لا يكون فيه الا ان يوم القيمة او يوم الموت
 فتأهبوا للصبر اليه ثم توهم ان كانت اي تستوفي فيه
 اجر كبير حيث راو شراؤهم لا يظلمون بفرض ثوار الاعمال
 وزاد في عقاب الموصى وعن ابن عباس انها اخراجه من ثوابها
 حذر من علم وقالوا في من المائتين وما ينزل من البقرة

فقر

وعاش من الله بعد ما احدثت من نورا وبلا اعدا
 وتماثل وقيل سبعة ايام وقيل ثلث ساعا كذا في
 وفي ظاهر الحديث ان الله لا يموت ولا يتغير ولا يظلم
 وفي مجمع البيان في عاين ما كان وان عمره انما هو في القرآن
 اي الربوا والظاهر ان الاول لا يوجد عدم هذا الخبر في كل
 محل الفوت وايضا في جامع الجوامع ذلك ان كلامه مثل كلام الكشاف
 فاما الثالث من هذا الذي هو الله فربنا حسنا فضا عفا
 لم اصفوا فالكثير هو الله يعقب ويحيط واليه رجعون واستلها
 مرفوعة بالابتداء وذاخرة والذين صنفوا الورد في فضا عفا
 مطلق بمعنى ان فضا عفا صفة او بمعنى ان فضا عفا فيكون
 حاله ان فضا عفا قد كان المعنى يحتمل في غير ما افترض الله
 ولعل المراد بقراضة الاعمال لوجه الله وكان نزل النفس في احد
 او السعي في العلوم الواحيا والشمى قضاء الحوائج في ايام فضا عفا
 او في الميراث في الزكوة ونفقة العيال ومصرفه الله على اي وجه كان
 فضا عفا او غير ذلك كان شعبة العمل الذي يتبعه العبد والجزاء
 والتب بالوقت الذي هو قطع المال ودفعه ليعقوب الله ويكون
 المراد اقراض المحتاج من الله فضا عفا وعلل المراد بحسن
 العود فضا عفا ليعاين غير وجه الله تعالى فضا عفا فضا عفا

الله ويطيب النفس في غير كد وربة وكل ما يغير من ولا اذ فضا عفا
 بتجارته فضا عفا كثيرا انما لا تتم الا بغيره الا الله قبل
 الواحد سبحانه وافقوا قاصص صفه وتضمن على الحال في الصفين
 المضمون في المفعول الثاني لتضمن المضا عفا معنى التضمين
 المصدر على ان الضعف اسم المصدر وجمع للتوابع ويعلم ان اسم
 المصدر مقام ويجعلونه بكلمة وكان تانيث اللفظ للزيادة
 للمجمع فضا عفا بالتضمين لكونه حوائج الاستفهام لان فضا
 يتم له يفرق الله احد فالقيد فضا عفا فضا عفا والله اعلم
 بعض ويوم على بعض عفا ما افضاه بصلحتها فلا يتجملوا
 عليه باق عفا عليكم ولا تنوافق من عليه عفا فلا ينبغي لمن قرأ عفا ان
 يخرج عن الرضا والمخرج عليه ان يتكبر او انه يقبض الرضا ويخرج
 في العفو او انه يقبض على البعض بما يحبته ويبسط على الوارث واليه
 رجعون فالمرجع هو الله فيجازيكم على اعمالكم ويحذرون ما فعلتم
 لم ولا غيره ويخوفون الذين يفرق الله فضا عفا فضا عفا فضا عفا
 كبريم وان المصدر والمصدر قوا او فضا عفا الله فضا عفا عفا
 كبريم وقوله تعالى ان ترضوا الله فضا عفا فضا عفا فضا عفا
 فضا عفا الله فضا عفا فضا عفا فضا عفا فضا عفا فضا عفا
 شعبة فضا عفا فضا عفا فضا عفا فضا عفا فضا عفا فضا عفا
 بالواحد عفا فضا عفا فضا عفا فضا عفا فضا عفا فضا عفا
 وضلاحه وعلمه وقرايته وعفا فضا عفا فضا عفا فضا عفا
 فيكون دليله سبحانه فيقوم فيقوم فيكون دليلا عليه وعلى جميع

مورد
از
مورد

الاجتناب مثل كلف الكبر عن المساء وقضا حاجته وادخال السرور
عليه وما يدعي عليه في الكتاب والسنة كثير جدا ويدعي عليه العقل والفكر
توابع الدين فمن انواع الاول الربوبية وفيه آية واحدة وهي وان كنتم
على سفر لم تجدوا كتابا فوهان بقبولته فان امن بقبولته فقبول
فليود الذر او تمت امانته وليتق الله ربه ولا تلحقوا الشهاده
وهي كمالها فانه اثم عليه واسمها تلحقون عليه يعني ان كنتم ايتها
التعالمون بالدين الموجه بقرينه فليحدوا كتابا فان الكتابه
انما كانت فيه ويحتمل في مطلق المتعالمين بالدين وقا ان
ايها المتدائمون المتبايعون والمجتمعون عن شدة ويكون فليحدوا
الحج اشار في شرط طهيات الربوبية في جميع انواع الدين فانه
وحيد لم يحتج في الموحدين او يكون اشار في طهيات الكتابه مطلق
الدين على سفر اي ثابتين في السفر فليحدوا اي ان كنتم مسافري
ولم يكن معكم فليكتب لكم ولا شهداء بهم ذكره في مجموع السائل كانت
يريد ان الله تار يقول لم يحدوا كتابا في جميع السائل كانت
من قبيل سابق وهو الكتابه والشهاده فليحدوا اي فليحدوا في الاول
وهذا كلف في حاجه اليه فانه يحد شرط اخر للدين وانه ليس
كذلك بالاتفاق على الظاهر ان مقتضى هذه ان قالوا بان
ربان بقبولته او فليحدوا اي فليحدوا في الاول او فليحدوا في الثاني
او فليحدوا في الثالث او فليحدوا في الرابع او فليحدوا في الخامس
منه ان يكون موهوبا والربان مجموع من يحدوا في الاول او في الثاني
الدين بالضم وهو ما يوثق في الظاهر استراط الشرع وعدم

كاتب

كاتب شرعية الربوبية في جميع انواع الدين فانه
اليه اذا لم يحدوا في جميع انواع الدين فليحدوا في الاول او في الثاني
مقولته في التعلق لاستراط الشرع في الاربعين للقبول فانه
التوثيق بالكتب في السفر الذي هو شرطه لعلها تقتصر المكتوب
غياطه ولعل عدم الكتاب شرطه عند وهو بعد ان كلامه
على حد خطبه السفر اقل ويحتمل ان يكون مستحاج فقط وان كان
حاجزا بالاجماع والجماع ان قطعه بها الحروف ولكن الظاهر ما
اليحد فيجعل على الاستحباب والامتنان مثل الكتابه الا انه لا يبعد
كون المخاطب بفعله والمرد فيه المريد للدين الحق والذي عليه
كل في الكتابه والشهاده او تفرقه بينهما ومعنى الدين والعقيد
يعلمون كتب الفقه وكذا سائر الشرط فليحدوا على اجماع الربان
بالكونه من غير ما احدثوا فليحدوا على كون العقيد شرطه
الدين وتفرقه فليحدوا عليه قال القاضى في المجموع الاستراط غير ذلك
وهو من شرط الاجماع فانه ان لم يقتضى استعفاء بالاجماع
وكانه يريد الاكثر ولم يقتضى المخالفه فهو بعيد او ان في اختلاف
وموضع في البسط والعلامه وان ادرى من هو الاكثر شرطه وقال
في كثر العرفان المحققون في الاجماع عليه اي في جميع احواله
الا انه يحدوا في جميع احواله الا ان كان في بعض احواله لا يحدوا
منه الا ان كان في بعض احواله لا يحدوا في بعض احواله

جعفر عليه السلام قال لا يبرأ الا بمقتضىها وان كان فيه محمد بن قيس
 المشترك فيه العدل وغيره اذا نظر فتوى الاكثرية فمقتضى
 الفتوى بخبر غير العدل انه هو العدل فيما ظن فيه نعم عليه السلام
 روى عنه عاصم بن محمد وهو يلبس التمام فليس الضيق في حكمه الكافي
 بل هو جود من كونه وعنده صحة الطرقة اليه وانواع الواسعة
 المترتبة على الاحكام التي حكم الشرع مثل سقوط سلطة الحاكم
 عن ملكه وجعله تحت سلطة غيره الاصل عدمها لا العمل استناد
 الا بالسرور لان امره يحتاج لكل دليل سرور والى قوله ولا يلزم فيه
 الاصل والعقل والذين علم انه كذلك لا يحتاج والآن والخبر هو البرهان
 المقصود وغيره في مقتضى عدم اليقين في عموم مقتضى او فوا
 بالاعتقاد اذ كون البرهان اليقين عند استناد مقتضى منه
 في العمل داخل في غير معلوم ولا يفتقر مع ما ذكرناه وانما ان كان المراد
 بالاعتقاد الصحيح فلا خلاف في مقتضى العقد الواقع بدور اليقين اذ لا
 ان كل ما وجد عليه العقد في الجملة انه عقد صحيح او لا خلاف فيه انه صحيح
 اذ لا شك في اعتبار الترابط الزايد عليه وليس خصوصها معلوما ولا مطلوبا
 وبالحكم في اعتبار الصفة في كل من هذه الصنفين وان كان الامر
 او الفساد في معلوم عدم دلالة على عدم استراط المقصود في العقد الصحيح
 على انه قد قيل لا يجوز ان يكون المراد بها الامور الظاهرة في الاعمال
 بمقتضى مطلق العقد صحيحا كان او فاسدا فالحكم بمقتضى الصحيح في الفساد
 بمقتضى

بمقتضى الفساد اذ لا بد من مقتضى الحكم شرعا فاقبل فان او بعضكم
 بعضا ايمان وثقة واعتمد صاحب الحق صاحب الحق عليه الحق ان لا
 يحجج ولا ينقص ولا يماطل لم يستوثق من هذا هو الظاهر الكلام
 على تقدير عدم وجدان الكاتب لان الامر بالبرهان كان على ذلك التقدير
 وبما امرت عليه في ارفاق القاضي واستغنى الامانة عن الامانة
 وزاد في مقتضى الكتاب ولا يعجز زيادة مقتضى الشرايق ان مقتضى
 الامانة عن الارتباط خذ البرهان والكتابة الشهادة فليود الذي
 ائتمن به الذي عليه الحق امانة اي منه الذي او عنه عليه كاه امانة
 لذلك والظاهر ان غير سرور وبالعدل عقلا وفكلا واداء واعطاء
 واصالة لل صاحب غير محذور يحتاج الى الاثبات ولا ينقص شيئا
 ويعطيه محله في غير مطلق وتوقف ما اراد بالامانة ما او عنى عليه
 فهو مقتضى مقتضى القول وليتق الله في احيائه وعلمه واداء
 الامانة او مطلقا في مخالفة الله وفيه مبالغة زائدة ولا يلتزم
 الشهادته اياها الشهود عن الاداء وهو اداء ما دعوا فليامر
 بهم او مع فعله الحق فيكون شهادته على نفسه ففهم ما او
 هو فقط في محله اقل والسو يسبق ووليته ما فافهم مع
 ان الامر في ايمان وقيل فاعل اذ ان قلبه مستعد وان حيزه
 مقدم والجملة خزان خبر من فانه هو هو مع فعله مستعد
 وليست مقتضى الشرايق في حصول الفاء في خبرها وهو للمانع في الخبر
 عن ترك الشهادة فانه ما التفتي بالبرهان بل اعاده مرة اخرى

بان من يفعل ذلك ياتم عليه واسناد الاثم للعلت لان الكتمان
 فعله لان العزم على الكتمان انما يقع بالعلت لان اضافة
 الاثم للعلت ابلغ في الذم كما ان اضافة الايمان
 للعلت ابلغ في المدح كذا في ت واسم بالعلت وانما الكتمان
 واطهار الحق علم ويجاز الكل بحسب تعليم فيه رغبة وتوسيع
 فقلت على جواب اداء الدين بغير تقصير على ما مر على الذر او غيرها
 وترك اخذ التوبة منه وتعلل التوفير في ذكره بخصوصه وشرط
 الامانة في ذلك بآية الممانعة والاولوية والافواه على كل من
 عليه حق الغير عند تطلبت القدر اجمعوا وعلوم منها انهم اتبه
 بقيد منها لذلك لانه كان محل الحجب والاكراه اذ دفع
 بخصوصه تأخير الوفاء بغيره ويمكن استفادة ان محضات
 المحسنات لا يمكن كونها مستحقة فافهم ويمكن كون
 اسان للوجود اداء كل امانه التي صحتها لا يحصل منه دين
 ولا دين ولا بالمراتب والمرتبة فيسمل الدين في يد الزمان
 والمرتبة وغيرها والدين مطلقا ويجعل ان يكون المراد ان كان
 الدين سيد الزمان اعتمادا في المرتبة عليه وعلى امانه او على
 صلا وجوز التوفير على وجوب محرم كتمان السها الثاني
 في الكتمان وتعلل فيه اسباب الاول في وجوبه حمل بعد انا به
 زعم الثانية سلمهم انهم بذلك زعم وانت تعلم دلائلها على الفهم
 المستوع عند الفهم شيئا الاخير فدلهم الاجماع والخبار زعم

الاول
 كونه نوي
 الثانية
 كونه نوي
 والثالث
 كونه نوي

والاول

في الاول اشارة بالاسم ودعيه الجعل وضمانه قبل الشروع في العمل
 في سعة قبلنا في الاستصا ومن فقه دليل على جوار الجعل
 وضمانه الجعل قبل عام الغد وفيه تأمل الثالث الفصل ونقل
 فيه ايات سنة الاول الاخر في كثير من جوامع الى سائرهم
 وهو انهم لا ينسبوا كالدعوى الا في امر صدقة فان في جواه
 خبرا وموقوف في معنى به ابواب البر لا عرف العقول بها وان
 اهل الخير يعرفونها واصلاح من الناس انما ينف عنهم بالمودة
 ودفع التراجع بل اصدار النفع للناكس طلقا اصطلاحهم
 في الجملة وظاهره اصطلاح ذات الدين وحمل العود وتعلل
 لونه ما ذكره في نون وقال على من ارادته في نفسه حكمتي
 التي عن ابن ابي عمير عن حماد عن ابي عبد الله ع قال ان الله عز وجل
 التحمل قال فقلت وما التحمل جعلت فقال قال ان يكون
 وجهك عرضا لوجه اخيك فيحمل له وهو قوله لا خير في
 كثير من جوامع الاية قال حدثني ابي رافع الامم الموصي انه قال
 ان الله فرض عليكم زكوات جبايتكم كما فرض عليكم زكوات ما يملك
 ايديكم الثمانية واتقوا الله واصلحوا ذات بينكم وقد مر تفسير
 في بيان التحمل لانه قوله تعالى ان يريدوا اصلاحا فوفوا لهم بها
 اي ان يريدوا الحكم ان اصلاحا فوفوا لهم بها والزوج
 يوفوا الله منها للصلح والسادد ورفع التفاق والتفاق
 او يوفوا الله منها للصلح كمالها ولا يقع منها خلاف جمعا
 على اصلاحها فيصدق ذلك من الزكوة والبر والزوج والزوج

والاول

اصلاحاً يوفق الله بينهما او بين حكمها المتفقاً على اصلاح
 وسداد ولعل يوفق الله بينهما اخيراً فقد اعلنا ان ينبغي
 الصلح بل ان يريد شي بطلاق ينبغي ان لا يريد الاخر او انه
 اذا كان كذلك وتوافق ظاهرهما بطلان يحصل بطلان هذا
 قيل وفيه تنبيه على ان من اصلح نية فيما يتجره اصلح الله
 يستغاه ان الله كان عليها جليل بطوار الامور وواطئها فيعمل
 اتفاق كيف يرفع الاتفاق ويوقع الوفاق على وجه الحكيم والمصلح
 بدفع خلوص البينة فانه لا يمكن اخفاء شيء عليه فلا ينبغي اظهار
 الصلح بل لكل احد بموافقة علامته سره الرابع وان امره جاز
 من جعلها شقراً او اعراضاً فلا جناح عليه ان فلا يخرج ولا اثم
 على كل واحد الزوج والزوج ان يصالحا بينهما اصلحاً بان يترك
 المرأة يوماً او تضع عنه بعض ما يجب من نفقة او تسوة او غير
 ذلك مستقطعة له بذلك فتدبر المقام في خيالها بذلك امر واقع
 لانه يلزم الاحتياط لا يمان بما يجب عليه ترك ما يحرم عليه الجواز
 صاحب الحق بان يوطئ عتيق حتى يستوفى الحق وعلوم الائمة
 وعدم الحرم عند تحمل التام ولا شك في مخير الاعراض والنفقة
 اذا كان غايح عليه فيمكن ان يحصل على ترك بعض الامور المتعارفة
 المنداول بين الزوج والزوج في المظنة من المتعارفة والمنداول
 الواجب بان يتركه وعمل بحض الزوج المتعارفة عنها وتوافقها
 غيرهما ما يجد فيها من التوافق فلا جناح ان يستعطف المرأة
 فيبدل له ما يريد حتى يتوجه اليها بالمعارف وحسن العشرة والمحببة
 الزائد

اصلاح

الزائد على الواجب ترك المحرم او ان المراد بان يصالحا صلحاً
 لا يتلزم فيهما ثم قال والصلح غير معناه ترك الحق من
 طلب الزوجة او من النفقة والاعراض وسوء العاد وهو
 في الخصومة في كل شيء والصلح غير الحقين كما ان الخصومة شر
 الشرور فليس فعل التفضيل بمعناه بل استعماله بمعنى
 اصل الفعل وهو كونه هذا اذا كان بطناً لنفسه
 فان لم يكن كذلك فلا يجوز الا ما يسوغ في القيام بالكيوم
 والنفقة والقسم والاطلاق فدل على الرغبة في العادة
 بحيث لا يوقع منها النفقة والاعراض على تقدير الوقوع
 رفعها وطلب اداء النكاح دون الطلاق والمقارفة انه
 ينبغي تركه وانه يجوز اخذ عوض ترك النفقة مع طلاق
 الحق للزوج مثلاً وليس يحق فيه قياساً فاطماً بل
 النفقة والقسم لفظاً وبقية من ظاهر التفاسير لفظ
 باسقاط قبل وقتة ايضاً فدل على جواز اسقاط ما لم يجب
 فاذا سقطت ليلتها او وسمتها الغيرة بقبلتها لفظاً
 كما نقل فلفسودة بنت زفره بالنسبة للعتات قتائل
 الخ من المومن اخوة واصحاب اخوة ثم السارقان قال
 واصلحوا بينهما بالعدل فمضمونها الرغبة في المودة والصلح
 واعلم ان في ذلك الحكم على الصلح الشرع المذكور الفقهاء في
 كتاب الصلح تأملاً واصحى الرابع الوكالة واستدل على

في الشرع

كونها

موروث

مشروعيها بثلث آيات الاولى ان يعقون او يعقوا الذين
 بيده عقد النكاح فانه ثلث للموضع والوكلة وسالحيها
 الطلاق الثانية فاليقون احدكم بوزن درهم ثلث المديونة
 ايها الاله الثالثة فلما جاوزا قال الفداء استأذنانا
 ظاهر الثانية لا يخرج عن دلالة ما وفي الاولى والاحتمال لادلاله
 على ما يقسم فافهم كتاب قيل فيه حله والعقود
 وفيه مقدمة واجبات اما المقدمة ففهم انه واحد مسلمه
 على احكام كلية فاما الذين اصنوا او قوا بالعقد الوفاء
 والايضا القيام بمقتضى العقد والعهد والعقد العهد
 هو المسمى بالشرع والاثني عشر في كل عقد عهد دون العقد لعدم
 الموثق كزوم الشرع والاثني عشر في العقد العهد هو عقود الله الي
 عقد ما على عباد والرفها ايها فمواحد التكليف احرم
 ويحكم كون المراد العقود الشرعية الفقهاء ولعل المراد
 اعظم التكليف في العقود التي نزلت بها من غير ما لايمان
 فالالايف بالكل واجب الاله وليزوجهوا كل شيئا فله ان اصل
 في العقود المرفوم احلت لكم بهم الانعام بحمل ان يكون اشارة
 لبعض فضيل العقود قاله في قول فالانعام بمثل الواجب
 اعتقاد حله اكلها ووجوبه مع احكام ويحكم ان يكون المراد
 اياها اكلها او بطلان الانتفاع بها فله بهم كل ما في العتمة
 مقيل كل ذات اربع واصنافها تلك الانعام لكن بيان ان البهائم
 والالوان

في الانعام ومن الارواح الثمانية والحق بها الطيبا وبقر
 الوحش وحمام وقيل في المراد بالبهائم هذا اخصصه عن واضح
 فان الظاهر يمتد بها جميع ذات الاربع او كل حي لا ينزله ولا يعبد
 اراوة ذلك في الانعام ايضا ويكون وكذا لما كلفنا البهائم
 في مجمع البيان فتدلى على ابا حنيفة كل ذلك مثل الحمار والفر والسبع
 وغيرها وتخرج ما علم بحرية بدليله من حيث علمك المسئلة وتوعد
 العموم قول الامام علي عليه السلام ان الذي يبيع عليكم امر بحرية او يبيع
 ما يبيع عليكم لقوله جرت عليكم المسئلة الاله غير محلي الفيد فله
 فكم في ملكه وقيل في صفة او قوا وفي تفسيره ايضا وحل التهمة بامل
 وقيل استئنا وكانه عن بهم الانعام وتقف لفظ القود كان فيه
 استئنا محلي اليهم بهم وانتم تحرم حرام عن صير محلي الحرام جميع
 حرام اي المحرم ان الله يحكم ما يريد ويحكمه ويحكمه ان الله لا يعدم
 السؤال في العلم والعلم لا يحيا الوفاء واما ابا حنيفة واستئنا
 ما حرم لعدم المنفعة كما حصل عندك ففهم استأنا لطلان
 الفياض في استخراج العلم فلهذا تدراجا لما على الاثني عشر
 بجميع العقود فلهذا كرايد ايضا او ظاهر اعلا ذلك هو انواع الاول
 التحريم وفيها ايمان قول الامام استئنا من نجره وقوله اني اريد
 ان اتحكم احدى بعني هاتين على ان يجرني ثمان حجوزة لاله
 على مشروعية الاحكام في الجملة في شرع وقيلنا وجهها عندنا في
 على كونه حججه عندنا وليس بتأنيث وتحقيقه في الاصول والاعمال اصل

حرام
 حرام
 حرام

عدم الفسخ في دلائلها عليها عندنا وكون ذلك العقد مما يتوق عليه
 حفظ البقوع ان تم فليس بدليل على دلالتها عليها بل هو دليل عليها
 وفي الاختلاف دلالة على جواز جعل المهر على الزوج بل هو دليل على جبر
 عدم تعيين الزوجية والعقاده بقوله اريد ان انكح الامة
 وفيه دليل على صحة عقد الامة الثانية حتى العاني الشرع وفيه
 ثلث ايات الاولى فكلوا مما غنم هذا الاطيسا فانها شرعية
 القامت في العتود الثانية فهم شركاء في الثلث وكذا في المهر والموا
 لاقتضائه المحذور انما الثانية انما الصدقات للمفقروا المساكين
 على القول بالبيط في دالة الاولى منافاة والاختلاف لادلاله على ان
 لا قابل بها في الركوع عندنا لاقتضاها لوزم الشريعة مثل اختيار المساكين
 في تعيين الخبز وجواز صرفه بغيره اذن الفقراء وعدم حصول النماء
 لهم وغير ذلك ولا يدل على القول بوجوب البيط انهم على الشريعة وهو
 وليد ذلك منسأ عليها ايض بل لا معنى للقول بانها تدل عليها على
 القول بوجوب البيط نعم الثانية ظاهرة في ذلك والحيثية كقولها
 للامانة احكامها فانما دلالة المفسار فيه وفيها انما
 ايات الاولى في انشور وفي الاخرة واستغوا ففضل الله الثانية
 وانما فيهم الامة الثانية واخرون يقولون في المارض يتفقون الامة
 لادلاله فيها بالعموم بعيند وانه البيط الخارج اذ منه المفسر
 في اصطلاحهم دفع اخذ الفقهاء في خصص فيكون ويكون اخف من
 الرجح الرابع الاضباع وفيه رعية ايض ثلث ايات الاولى وقال

سرى الركن

الاضحية

الحجج
المزول

لعمامة

لعمامة اجعلوا جنبا عظم في حاله الامة الثانية وحيثما بقضائه
 وفيه دلالة الثانية ولما افقوا انما عظم روت اليهم عدم دلالتها
 على المطالب اذ في فانه دفع ما لا احد كبحه لم يحالوا ومعاون
 المراد في الايات ما لا يخفى بل هو في انما عظم روت اليهم طوعا وما كان
 هذا لا يحتاج الى الاية واطبق ان ايات التجار والوكالة اعدل
 الحاشية الاضباع وفيه ايض ثلث ايات الاولى ان الله تعالى
 تودوا الامانات للامانة الثانية فان افي بعضكم بعضا
 فليؤدوا النذر التي امانة الثانية وفي اهل الكتاب فان امانة
 الامة تضمنون قوله ان تودوا الامانات وفي اهل الكتاب ما يدل
 على التعبد ايض فان روي الامانات كل بالامانة وقول
 والظاهر في روي الطلب في خلاف ويمكن تعينه لاداء جميع الواجبات
 كما تعلمون وفيه تفسير فليؤدوا الذي امانة في روي الاية
 التي العارية وذكر في رويها اما ان الاولى تعا ونوا على البر
 والتقوى اي فليعاون بعضكم بعضا على احسن احوال
 المعصية وامتنعوا الاوامر والثانية وكما تقولون المأمونين الاولين
 دلالة ما العموم وفي الثانية تأكيد عظم وفيه اما عون على الطاعة بحيث
 لا يمكن حملها على طاعة فانهم انما يفتقوا الربا وهاجرت التوريق
 المراد بالمعونة ما يستفاد به الربا والربا رامة وفيه ايات
 الاولى واعذوا الله استبطعوه فوقع فكل من روي الثانية قالوا
 يا امانا انا ومننا استيقوا في كتابي فتعبد معا عتبا الثانية
 فتا اذ جفتم عليه فخير ولا ركايب ودلالتها على معاها التوريق

سورة الاسراء

النسب
العمل

سورة النور

سورة الاسراء
سورة النور

تأمل ظاهرهما الاخيرين الثاني ان تقع يمكن ان يكون يستدل عليه
 بايات لا قد يحصل بالبرهان فيستدل بما يدعى على وقوعه
 كقولكم نعم ما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله ولو شاء الله
 لاعتصمكم وقوله يريد الله بكم الدين ولا يريد بكم العسر وقوله فما
 ولنا الامايات دلالة عليها علم ما يقسمه فاما في الموضع المعلق
 ولم يرد ما يدعى كخصومهم عليها بل عموم كونهما وتوابعهما في القول
 في استيقوا الحجة يدعى عليه لكن على القول بالماضي كقولكم
 نعم فانقطعت الزعمون وقوله لم يقطعت بعض الباطل التي
 يعيد احد اقامته ذكرها انها في محاورها لم يرد وقوله فكيف
 تدخل في الامر بالبعاد ونحوه العاشر الغصبي ويدعى عليه قولكم
 نعم ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقوله وان كثرة احوالها
 والربها ان ليأكلون اموال الناس بالباطل ويدعى عليه خصوص
 وعلى حوازي القاصه قوله نعم اني اعتمد عليكم فاعتمدوا عليه
 بمثل ما اعتمد عليكم وقوله وحزاء اسم سمعتموها وقوله نعم
 ونزل ينص بعد ظلم قائله ما عليه من سبيل المظلمين فيقول
 الغصبي وما يدعى عليه غير ظاهر فيما مل الحاد عن الاقرار فيه
 اما الاولي فاعرفوا انهم في محال الحجاب السور الباتية
 واخرون اعترفوا باندونهم الباتية قالوا قد علموا ذلك امرنا
 الرابعه قالوا انما الحجة قوله كونهما في الموضع المعلق
 من انهم ولم يرد انهم دلالة غير الاخير على الاقرار
 المطلوب غير ظاهر نعم الاخير ظاهره فيه وكان
 ينبغي

واحد

ينبغي فقل هذه العقود لهذه الادا ولكن بغيرها اشاعا
 والظاهر عدم فهم الدلالة على ما فهمت الثانية الوصية فيها
 قلت ايات الاولى كتب عليكم اذ احضرتكم المائدة
 خيل الوصية بالوالبين والاقربين بالمعروف وحوا على المقت
 المحضوع الذي يجب يمكن ان يدعى بالخبر هو المال لغته
 واختلف في تقديره هنا فنقل في مجمع البيان عن بعض ائمة
 فليلا او كثيرا ثم نقل عن امر القصة نعم انه دخل على مولاه
 وله سبع مائة درهم او ثمانية فقال الا اوصي فقل لا انا قال
 انه سحابة ان كل حشر وليس له كثير من هذا هو المأخوذ
 به عندنا لان قوله حجة وان قلت نعم انه اذا قيل المراد بالام
 وجوب الوصية كما قيل انها كانت واجبة ونحو او المراد
 الاحتجاب الخاص لا اخذ به سيد ان ثبت واما اذا
 لم يكن كذلك فالعمل به بشكل فان الوصية ليست بعدة عقود
 والامر ولهذا ما يجد تعيد تها في العفة نعم محققا عن
 استحبابها بطل هو بالثبوت او التحمل او الدكر وقالوا
 الرابعه اولي في البيت والخمس اولي منه ويدعى عليه بايات
 ليسوا محلهما والتفضل لغيره وعدم وجود الوارث المحض
 وعدم غير بعد ثبوت البعض في سبيل الاخر على الغصبة
 العقل والدليل التبعي والمعروف هو العدم الذي لا يكون
 ان يثبوت ولا حقيق فقيم ولا يكون والمعنى على الظن فرض علم
 يا ايها الذين آمنوا اؤكل من فضل الحطاي ان اظهر عندكم اسبابا

سبح الوصية

الموت وامارته بالمريض والهوام والوباء وغير ذلك مما ينظر الموت عليه
 ان كان لكم مال ان توفعوا للفقراء الذين والافاقرب تسمى منه حق ذلك
 حقا بوجه الاتخضوع عن الترفع كما الوصية لم قبل اخراج جميع
 الواجبات وحرمان الصغار فاذا اظن حصر الوصية فترفع
 بكتب والتذكر لانه يتاويل ان توفعوا والا يصدا اوامير
 وانما ذكر الضم في قوله عن بدل ويدلونه او يكون التباين
 غير حقيق واما ما قاله في من ان سميت تكثر الفعل يعني كتب
 وقوع الفصل بين الوصية فقد قلت انه في الاجتهاد اليه
 على انه لو لم يكن الفصل لم يصح مع انه يصح لما في وقيل
 معناه فرض عليكم الوصية في حال الصبي ان يقولوا اذ حضرنا
 الموت فافعلوا كذا وكذا او بتويعيد حقا بقول مطلق للفقراء
 في ضمنون الجملة للمساكنة يعني ثبت ذلك وجوب وجوه فاجاب
 وثابت على الذين يتقون وغياب الله ويفقون فعاصيه فحاشا
 حصرا بعد فهم التويعيد عليكم الشرف وكثرة انتفاعهم وصلاحتهم
 الله تعالى والعرفان ما يتعلق بالوصية او بمقتضى حال غناهم اعلم
 انه قال في ان الوصية كانت في تدوا الاسلام واجبة فقلت
 بانه المثلث ويقولون ان الله اعلم كل ذي حق حقه الا الوصية لوان
 وتلقاه الام بالقبول حتى الحق الجواز وان كان الاحاد وفيه
 اذ الامتافاه بين الارث والوصية كما انه لا امتافاه بين ميراث الدين
 فتخرج اول الدين ثم الوصية ثم فوطى الارث وانما تدكون في الارث
 غير وارث فكيف يمكن بالحق وانما قد ينفع الوصية وبقى الجواز الا
 او الترفع على ما قيل فلا تحرم الوصية لم كما يتوعدون وانما يكون الجز

صحي

صحي او متواتر اغترظ وبقية كلامه ايض وتلقى جميع الامم غرض
 بل انظر عدم بل الاكثر ايض مع انه ليس تحت منعه بها لوان
 القطع فيمكن في حمله على تقدير تواتر الوصية الغير الجارية
 كما اذا زاد على الثلث كما قيل في حمله على الاحكام غير بعيد
 فلو حكم بقبول التخصيص بالاباء والافاقرب تكثر الحكم فقلت
 يعني في دليل الاجماع على عدم الوجوب اصل عدم النسخ والروايات
 فيمنع منها الاستحباب المؤكد المذكورين وفيهم من الالية التي تعدى ما وثق
 بذلك بعد ما سمعنا فانما ائمة على الذين يدلونه ان الله يجمع عليه بحرم تبديل
 تلك الوصية كما هو الظاهر لا تحرم جميع الوصايا وكما يعلم للفقهاء الظاهر
 وعدم القابل بالفصل ولكن الاول قد يمنع واذا كان الاجماع ثابتا
 فلا يحتاج للضم هذه الالية بل يستدل به او لا فاستدل بالاضمان
 سيما المحقق الثاني على تحريم تبديل الوصايا مطلقا والحد والموقف
 وغير ذلك محل الدلالة بعد ثبوت اعتبارها وعدم نسخها انما في الغناء
 للثبوت في سيد اوصونه فتنضم لغرض الشرط وبعد ظرف التبديل
 مضافة للام المصدرة ويحتمل الموصولة وتكون عبارة عن
 الوصية المسبوبة وهو تغيير الحق عن موقعه وانما حرامه
 كما في مانعة العمل كما في حديثها وعلى الذين متعلق بمقتضى
 خبرائهم وهو مبطل او انضمام كل الوصية لا حصة ائمة فانه اجمع
 لان العمل خبره ولا بد فيه وعابد وليس عنه اقرح اجمع للتبديل
 اي بتبديل هذا الاعتبار بغيره او انه راجع للتبديل الى تبديل

صحي

الموصي اي الايصاء الغير يكون على المدين ^{عائده} الا انه ذكر في الوصي
 ان العايد قد يكون وجع المظهر فتصنع للمضيق وهذا المدين ^{المعقبة}
 فكلما قال فانما ائتم عليه اي الغير مني وعلما اني الدين للبر
 ووصف المدين والتبديل او جمع لان المبدل كثيرا وقد يكون
 وارثا ووصيا او شرا او غيرهم ان الله كسبه عليه وعند
 وعيد للعامل بالوصية بل سائر العبادات او ما سائر
 وانه يعلم السر واخفى وبان تحققاته فيجازي بما عمل
 وعلما في قوله بعد سمعته عليه عزم حوازل التكليف والامم قبل العلم
 كما يدل عليه العقل ايضا ثم اعلم انه قال في هذه الآية دلاله على
 ان الوصي والوارث اذا اوطق في الوصية وغيرهما لا يملك الوصي
 بذلك ولا يقصر في اجتهاد شي وانما يجازي بعد على غيره وفيها ايض
 دلالة على بطلان قوله فيقول ان الوارث اذا لم يقصر دين الميراث
 بواخذته في قبره وفي الآخرة لما قلناه وانما يدل على ان العبد اذا
 يجزى غيره اذ لا اتم عليه بتبديل غيره وكذلك لو قصي عنه الوارث
 وغيره ان يوصي لم يزل كذلك عتابة الا ان يتفضل الله عليه ببقاء
 عقابه وانت تعلم ان الدلالة غير واضحة فان يقضي ما الله تعالى
 التبديل على الميراث وذلك لا يدل على ان اتم الوصي به في الاموال
 للزكوة او الدين او الحج او الصلوة والصوم بل في الوصايا الوصية
 بالصلوة وغيره من النذور والعهود وغير ذلك مثل الحمل والعين
 والعبادات الاجبارية وما والاها من الغل او وصي وغير ذلك

والوارث

مما لا يبعد ان يخص على المبدل اعل الوصي وانما يبق للوصي شخص
 في اخراج الاموال والحق في الوصية كالزكوة والحج واكمل احوال
 الناس عسبا وطلايقا بقطع الطريق والسرقة وغير ذلك ثم اوصي
 بغيره فذلك الحق في المكنة ولا يبقى على شي وكذا في قصر
 اعطاء النقص لمن وجب له القضاء مثل الزوجه في اكل الرزق
 وقصر واخذ الزكوة وانما يفسد بحاف وغير ذلك ثم اوصي
 لا يكون عليه اتم ذلك كله فانه بعد حرجا وانما قد يفسد
 انا افعل هذه المذكورة كلها ثم اخلف بالوصي
 من لا يخرج يكون الا انه على المبدل لا يقول الا في احوال
 الحق لا اهل له ويبطل حقوق الناس والاموال والعبادات
 الموصي بها ايضا فانه على ذلك التقدير ايضا انما لا يفسد
 واجبة على الوارث في الميراث والميراث لا يحازر احد العقل
 غيره الا ان يرد على العقاب على التبديل لا غير وهو
 في نفسه ولكنه تعبد في كلام وكذا يرد بقوله فيها ايضا
 دلالة على انه لا يقطع عقاب التبديل بعد ذلك
 الاصل الدين في اتم بل طاهر كلامه بل على علم الاحكام
 بل لا يفسد او يتاخر بعد ثم الطاهر ان يعاقب بالتأخير والاحتكام
 والتأخير الى الموصي ما لا يرد الوصي على نفسه وفوقه من
 الحيلولة عليهم وبما قاله من تقديره لا يتاخر وكما للوارث

للاوارث

ان نشي في فذ يكون المبدأ الذي يعاقبنا و مواخذنا على مقدار
 نقصه سواء كان شأنا او وارثا او وصيا او مانعا او اخراج
 الوصية على امر او وجهه كان ولو كان باعنا النظام او غير ذلك
 لمن لا يصح له او عدم بيان الحكم الذي على ان يكون في تقديره على وجه
 فربما الحوكة وكان موثوقا عليه فانطأه فواخذ في ذمه وفي الاخر
 عندنا بالبدن في غدا لا يخرج من النظام لو ادعى عنه الوارث بل لا يجزي
 ايضا ما عليه المحقوق ان يطعم او يهاتمه او اخرج وصيا ما له ان يهوى
 الاخراج عنه بمراد في تلك الحقوق والوصايا او غير ذلك لا ينفذ
 عليه زنا الا نوال الميراث و امره او ما بقي لا يملك عنده شي لا يوجب
 ولم يوافقنا في لوقته الاداء والوصية الواجبة يعاقب في الاقل
 والحق ما ذكره قدس سره في غرضه الا قوله لا يجزي في تقديره
 صحت وهو ما دل عليه العقل والنقل بشرا ولا تتركه و انما في ذلك
 وهو لا يخرج وما دلا له هذه الآية عليه ايضا ففرضه فان لا اله
 ان لا يترك المقتضى لهذه الوصية الخاصة الاعلى قبلها فلا بد على
 الكلمة الا ان يتركه اخرى وما دلا له هذه الآية على ان لا يترك
 ذمه المديونية بالوصية كذا اعقاب كل جبر او غير ذلك واضح كما
 من اذ قد جمع ضمير في الوصية الخاصة وهي الوصية المنبذة في
 فانه ينهانا ان على الموصي ان يتركه فلا يجرم ان لا يكون
 منها انما الاعلى قبلها وهو مطلق ما مخرجه الاستبعادات
 وغير ما في الامور التي لا تجزى ثم انه ينبغي ايضا التحيف والتفصيل بان

الحق

الموصي

الموصي بكونه مقصرا او لا وكذا المبدأ لوطا انه لو لم يقصر المبدأ
 لم يكن عليه اثم وضمان كما يعلم بالتقيد في الآية وفي كلام ايضا
 ومعلوم عدم الاتم على الموصي ايضا على تقدير عدم التقيد والتفصيل
 ولكن بحمل الضمان بحيث يعطى العوض كما انه يقع في الدنيا
 كسائر الضمان مع عدم الاتم وبهذا في الموصي ايضا فيصير بعد
 التقيد ولكن تضمنها ما بعد فانه بعد التقيد في الاجرام
 مع عدم التكليف ولا يفتقر امر الاخر بما لا يتفق مع مقتضى
 فوعه يعقل على ما يحضر نص والتقدير كصالح يعلمها الله فقط
 فيسعى في ان لا يضيع حوصلا حيث الحق ايضا ما يعطيه الله العوض
 الله يعلم في خفا ومن موصى حيث او امانا فاصلا منه فلا
 اثم عليه ان الله عفو رحيم اجنب الحق وهو المبدأ الحق قاله
 ان او قال ايضا ان في معلق عقيد حاشا في حيث ان اجنب حاشا
 كونه كانيا عن موصي وكان له نصيب للتقديم وكما ايضا
 يعلقه بخافو والمعنى على الطمان وعلم لا يخاف حاشا بقوله
 قبل في التفاسير فموصي ان يفعل جودا وغيره في الوصية خطاء
 او امانا يعني بفقد ذلك عند اتمام الموصي له وبهم الولدان والاقران
 في الوصية المذكورة ويحتمل ان يكون المراد في موقع ونظم حيث
 الموصي ان يجوز الوصية فاصلا لكنه قال في الاو اعلم ان الموصي
 ونقله عن ابي جعفر فاني بعد الله في الاثم عليه ولا يثبت ولا يصح
 على المبدأ في الباطل الحق فان الله عفو رحيم فليفتن في الادب

لم تكن كما كان ميدلا والتبدل كان حراما وانما وقع هذا
 اليوم وذكر ان الائم على التبدل الباطل لا الحق فذكر عدم
 والمفهوم والرحم لذلك المقابل الذي لا يملكه والاصل في الخبر
 وتوارى عن ذلك بل لو لم يفعل كان عليه انما قال في جمع البيان وروي
 عن رسول الله انه قال في حضور الموت في وضع وصية على النار الله
 كان كفارة لما صنع فذكر انه حيوية ولعل المراد حقوق الله واما
 سقوط حقوق الناس بالخطية فمجرد ذلك فحل السائل ولعل هذا
 الخبر واما ما تقدم من سقوط العقاب عن الموتى فمردود
 فيما قبل الثانية ايها الذين امنوا شهادة تنكروا الاكاذب الذي
 شرع بينكم وامرهم به في شهادة اذا حضر احدكم الموت اي وقت
 حضور الموت واسراة عليه قبل ان يعترف او تفرقكم الوجة
 على السك والوصية خير الوصية يمكن كونه بدلا فاذا حضر قبل اذ
 حضره شيء والاول اولى ويمكن كونه ظرفا لآخر كانهما اثنان في الشهادة
 او في العمل او في الشهادة على المضاف على التقييد اي شهادة
 انسان فحذف في المضاف واقم المضاف اليه مقامه واعرف به
 ذوا عدل فكم اي صفة على انه حال كونهما تعضدا الى الموتين
 فهو صفة اثنان ويحتمل ان يكون بنية صفة ذوا عدل وتعلق
 في اعتبار البعد والعدالة في الشهادة فلا يكون في الجملة الا الظن
 اذ لم يقيد في الشهادة فذكر عدل الذي هو شرط في كمال الشهادة
 وجابت او اخوان وغيرهم وتعلل المراد او اخوان كذا في ذوا عدل

عزل

عدل وغيركم فهو عطف على اثنان مع التزام حذف العادة ولا يرفع
 كون العدل المعنى في مذنب الاخر ولعمري ان المخرج من ذلك لعله
 ويحتمل جعل عطف اعلائكم وسوانسب المعنى ولكن نصيب الاخران
 كالزائد ويحتمل كونه للتضييق والمبالغة في عدم ترك العدد وان ترك
 العدد له الحقيقة ويحتمل الاكتفاء بغير العدل في الخبر ان لا يقيد
 اخوان بذلك وهو محتمل وان كان للضرورة لا المبالغة في العدل
 لا يكتفي بغيره فغنى بالطريق الاول وحمل الاخران باهل الذمة كاقبل
 في حديث قول للمباحث على قدم كمال شهادة الحربي عدله بل يطلق
 الكافر الا في هذه المسئلة عند اهلنا واما غيرهم فتمنع ان المراد
 وغيرهم هو المبعوث الاجنبي ومنكم الافاروق ولو بعد الاستدلال وغير
 او انه ينسوخ لوقوعه في الاجماع على عدم كمال شهادة الكفار نظرا لعل
 حاله في الاصل والاشياء يعقلى العدم والجماع ممنوع لقول علماء
 الامامية وروايتهم ولكن شرط بعدم المكان المساء العدل كاشع
 ان انتم صرتم في الارض اي ساكنيها فاصابتكم كصيبة اي بآية
 الاجل فليس شرط المطلق هذه الشهادة بل اشارة الى شرط الاستعمال
 وشهادة العدل من المسلمين كانهما غيرهما فبما كان الشرع حضور الموت
 غالبا سببا لذلك الكافي في ذلك يعلم في قول الاصحاح كان له لعل لعل
 ذلك والفاء للعطف والخبر محذوف عن حذف قوله واخراين وغيركم
 او هو حراء مقدم واعرف الشرط بالوصوف في الصفة اي كونهما قائل
 صفة الاخران اي يقوئهما ويصيرونها للاشارة الى ما قلناه ان سماع
 شهادة الغير شرط بالشهادة فانه كما يفهم في صريح في عدم كمال

القرى وغيركم البعيد ومن عدم نسخ الآية فاما اذا المحض
هو الفورية فيعلم به ما دام وحده فهو متساو في البعثة
الغير بعد الصلوة قبل صلوة العصر انه وقت اجتماع
الناس في صلوة الصلوة وهو الظاهر في الآية فبيان
بالله اير الاخر ان اريتم اي ان اريتم ذلك لو اريتم
في صدقهم او الحكماء فهو اعراض بناء على ما عدهم من العلم
والعلم عليه ان لا اريتم به ثبوت اي قسلا يعني التثبوت
بالقوة او بالبدعي من الدنيا وهو المراد بالعلم القليل فان
كلما في الدنيا قليل بالعلم للآخر وعقد بها صلبة لا يخلو
بالعلم كاذب بل طبع الدنيا لا يشانه لان العلم لا يورث
والك فاما لو كان ذا قوت في العلم فيقول ان لا يخلو بآله
كاذبا ولو كان المحلوف له قريبنا قال في جوابه ايضا محذوف
اي لا يشترى وفيه انه من صلواته الجاهل لا يقدرا خيرا ولعلم بناء
على عاونه انه دائما يجعل الجراء محذوف لا يقدرا وناقد في
سواء كان المحلوف له بعيدا او قريبا فاما في الآية
الله اي العلم الشاهد التي امر الله بها وحقها عظم على
المحلوف عليه ان لا يشترى وحقها الاستيفاء والاول اظهر ان اذا
اللا يبين ان كتمان الشاهد هو استمرارية كتمانهم يقولون هذا
انصر في شهادته ان علمه العلم على انما كتمانهم انما هو
استحسانا بحسب في شهادته فيقولان ولا تسبح شهادته فخران
يقولان

يقولان فاعلم ما في الذين استحق عليهم الاوليان ان يقوم
اثبات في العود الذي هي عليهم فاعلم ان يقوم مقامه في العلم
الاوليان اي الامعان بالشهادة للقرابة والمعرفة
هو خبر ميتة محذوف اي ما الاوليان او يدركهم في العلم
في بيان الاوليان بالعلم لشهادته احق بالقول في العلم
اي شهادة الاخران والغير وانما اعذرنا بحقوقنا الحق في العلم
انا اذا الظالم ان اعذرنا فحق الظالم يوضع الباطل
موضع الحق او الظالم لا لنفسنا والى معنى الامانة
ان المحض ان اراد الوصية ينبغي ان يشهد عدلين ذوي نسب
او دينه على وصية او يوصي اليها احبا طافا ان يجد بها بان
كان سفر فخران وغيرهم ثم ان وقع نزاع وارتبكت
على صدق ما يقولان بالتعقل في الوقت فان اطلعوا على انها
كذبا بامان في وظيفته حلفوا خرا في اولياء الميت والحكماء
ان كان الاثنان شاهدين فانه لا يحلف الا شاهد واحد
بيمينته الواحدة بان كان وصية وراثة في العلم
اما الظاهر في الوصية فان تصديق الوصي بالعلم لا يثبت
لغيره الدعوى وفيه ان الظاهر في الآية الا شاهد واحد
للمتوفى لان اراد الوصية بعد ذلك احبا طافا وبقول الاما
في الوصية يصنع ويصدق ذلك غير خافا ان الذي ذكره

ان الوصية
راية في
العلم
في العلم
في العلم

فقد ذكر اولاً انها من جهة على تقدير كون المراد باخوان الكفار
 ومنها ذكر انه من جهة على تقدير كونها من اهل بيت مطلقا لعدم
 الخلف ان اهل البيت ايضا طائفة الامة انما هي اهل البيت
 وفسرنا به لان نوصي الله اهل البيت اجمعين واهل البيت
 في صفة كونهم كافر البتة كما ذكرنا في غير هذا الموضع
 كلفوا الوفاء اذ هم حلفوا لا يخلفون للمؤمنين وكونهم اهل البيت
 ايضاً غرض اذا اوصي الله اهل البيت لانهم لم يخلفوا في شيء
 وهو ضابط الامة لا يخرج منه بدليل ولا يعارض به الوفاء فان
 جوزه ذلك لم يزل وهو الامة فيما هي جوارح في الامة ايضا لا بل
 هو اولى ظهوره في الامة من قوله او التعيين الذي هو
 ان يوصي الله اهل البيت وكونهم اهل البيت اجمعين
 ما يقع في حقيقة طائفة من اهل البيت واولى الامة
 ان يوصي الله اهل البيت وكونهم اهل البيت اجمعين
 انما هو حقيقة في طائفة من اهل البيت واولى الامة
 اهل البيت وطائفة من اهل البيت واولى الامة
 قلت فلو كان رسول الله قد صلوا العصر عند المسح فسلموا
 ثم جددوا الامة في يد سائر اهل البيت من غير ان يذكروا الا ان
 منه ولكن لم يكن لنا عليه شبهة فذكرنا ان نؤمنه فرفعنا ما كان
 الله من ذلك فان عمره قائم عمره من العاصي في المطلق
 فقام السهيان وحلفوا لا يخلفون للمؤمنين وكونهم اهل البيت

فانما ذكرنا اولاً انها من جهة على تقدير كون المراد باخوان الكفار ومنها ذكر انه من جهة على تقدير كونها من اهل بيت مطلقا لعدم الخلف ان اهل البيت ايضا طائفة الامة انما هي اهل البيت وفسرنا به لان نوصي الله اهل البيت اجمعين واهل البيت في صفة كونهم كافر البتة كما ذكرنا في غير هذا الموضع كلفوا الوفاء اذ هم حلفوا لا يخلفون للمؤمنين وكونهم اهل البيت ايضاً غرض اذا اوصي الله اهل البيت لانهم لم يخلفوا في شيء وهو ضابط الامة لا يخرج منه بدليل ولا يعارض به الوفاء فان جوزه ذلك لم يزل وهو الامة فيما هي جوارح في الامة ايضا لا بل هو اولى ظهوره في الامة من قوله او التعيين الذي هو ان يوصي الله اهل البيت وكونهم اهل البيت اجمعين انما هو حقيقة في طائفة من اهل البيت واولى الامة ان يوصي الله اهل البيت وكونهم اهل البيت اجمعين انما هو حقيقة في طائفة من اهل البيت واولى الامة اهل البيت وطائفة من اهل البيت واولى الامة قلت فلو كان رسول الله قد صلوا العصر عند المسح فسلموا ثم جددوا الامة في يد سائر اهل البيت من غير ان يذكروا الا ان منه ولكن لم يكن لنا عليه شبهة فذكرنا ان نؤمنه فرفعنا ما كان الله من ذلك فان عمره قائم عمره من العاصي في المطلق فقام السهيان وحلفوا لا يخلفون للمؤمنين وكونهم اهل البيت

وفيها

وفيها الله بعض القواعد الفقهية فلو تجدوا الدعوى بعد
 الاحلاف واخذ الامر فيما لم يات به يمكن انطباعه عليها وحلف
 المدعي يمكن جعله مثلاً للشك ولكن لا يمكن ان يكون عليه
 عيشة الميت فكانتم القضاة بالخط والقرائن او على نفي العلم
 ذلك فإني ايا الحكم المذكور بعدم ان يخلف الامة من اهل البيت
 لا ان ياتوا بالبرهان على جهلها على حملها في غير حجة حثية
 فيها او يخافوا اهل البيت لان يخافوا ان ترد ايمانهم بولايائهم
 ان ترد واليمين على المدعي ايماهم فيفقد صحتها بطريق الحثية
 واليمين الكاذبة وانما جاعل اليمين لا حكم بيمين اليهود كما هو هذا
 نصريح منه بان المراد بالشهود لا الاوصياء وانما الله تعالى
 ما تركنا ايمانهم وتركنا ايمانهم واقبلوا ما يرضون به سمعوا
 راجعاً بقوله لا يدين القوم الفاسقة اي فان لم تنقوا
 ولم تسمعوا انتم قوماً فاقبضوا اي انتم لا يدينكم الله ولا
 طاعة الحق بمعنى انه تركهم وانفسهم حتى لا يختاروا من تلك الهداية
 بل الضلالة وليستع انظر حال الاولاد وحفظ اموالهم وامن
 النعمان اليانح وفيه ايات الاول واول السامع اموالهم
 شئت لو انما طيب قلوبهم لكانوا اموالهم لكانوا اموالهم
 انما الله تعالى اولاً المكلفين الذين يدينهم لكونهم ابناء الله والاطفال
 بان يعطوهم ايماناً لكونهم ايماناً ان لم يكونوا اولاداً

رطوبتهم ان كانوا اوليا او اليهم ولكن بعد البلوغ والرسوخ
 بالبدن العقل والنقل وهو شرط فيكون اليهم حجة حازما
 لانه في اللغة فقامت ابيوع مع عدم بلوغه باعلينا ان كان
 وعبره ثلاثا مع عدم الناحية بعد حقه تمامه
 عن استبدال امواله التي هي غيبية كبرى الى البنية الاخرى
 به الحرام وان كان حجة اضعف في الدنيا باموال انفسهم
 الجلالا لطيف لا تنصرف في امواله بدل تصرفكم في اموالكم
 فهو مني ثم تنصرف امواله واستجارة تمل ان ذلك حبيب
 في اموال انفسهم طيب لان الطيب يكون باختيار العاقبة
 ويحتمل ان يكون معناه لا تبدلوا الطيبات اي لا تعطوا
 التي من اموالكم بالطيب امواله قبل ان توافوا اخذون الطيب
 التي اموال الايتام ويحلون بدلهم الحديث انه زول اموالهم
 فنهوا عن ذلك ثم انما يحرم بعدم جواز اكل امواله ولو كان للمساكين
 التصرف مطلقا ويكون الاكل كفاية عنه بانضمام اليها امواله
 فينفرد بالظن الاول ويحتمل انه كان الواقع ذلك فنهى عنه
 فانه يان ذلك لا اكل كان ذنبا غضا وهذه محضصة اكل فقار ابيوع
 المسئلة او ما يجيبه العلم بوجوب ما دل عليه قوله فلياكل بالبروف جائز وكذا
 اكل امواله بالانضمام مع الختم بحيث يعلم عدم اكل نارة على امواله لا
 انه لا يترك هذه الاكل بوجوب اكله المتساوي في شوقه عليهم فسلوا ذلك
 لا يجوز ان يتركه فانكر الله سبحانه وليتوكل على الله في كل اصلاح

خيرة الاله قال في ت وهو المروي عن السيدين الباقر والرضا
 عليهما السلام في مل الثانية وابتلوا السامع للقول حسا الايتلا
 بالاختيار والامتحان وهو هنا يتبع اموال السامع في شوقه
 حاله في الشوق فان ثبت يعطوا امواله والافترق في شوقه
 وقد بينا في شوق الارشاد كون الايتلا قبل البلوغ او بعد
 قوله فان اتم المح كونه بعد البلوغ لانه اوجب له مع دفع الاول
 اليهم بعد ابتلاهم لئلا يكون الايمان قبله لما جاز ذلك
 فكيف اوجب ولا يدل السامع على كونه قبل البلوغ فان
 اطلاقه على ابتلاؤه خصوصا التي في حال البلوغ المنوع
 المنصرف في حاله باعتبار ما كان شايع ذابوع كاسر ولكن
 يدل على كونه قبل البلوغ دلالة واضحة فيقيد الذوق بما بعده
 ايضا قوله نعم حتى اذا ابلغوا النكاح اي جدا للبلوغ بان
 لا تدروا على الوطى الذي يحصل معه المنى يحصل المنى او الن
 وهو عند الاصحاب بلوغ خمسة عشر سنة في الذكر وتسعة
 الانثى على المشهور للاختلاف ودلالة الآية على عدم البلوغ حتى
 يبلغ النكاح او الحكم وهو شرط في عدم الحصول الا بالجماع
 خمسة عشر والتسعة الجماع كما في حصول المنى وبقي الباقي وذكر
 يدل على الاقل بعض الاخبار ويمكن الجمع بالجماع الشرعي في كل
 وتكرن ظاهرا حصوله بارتقاء عشر وعشرة عشر وكان صحيح على
 تقدير توفيق الحسن تعالى الوت او هو لا يابس به ولكن

عما تقدم مجرّد خبر مع عدم توثيقه صريحاً ونقل الشيخ استكان
 واقفياً ثم رجع بسجل لا اثم يظهر كلامهم عدم التوقف
 في توثيقه كذا فانه يسمى موت الخبر الذي هو في نفسه
 ولا يذكرون ذكر الشيخ اثم كان واقفاً ورجع وكأنه للرجوع
 ركوبه قسماً بل ويمكن حملها على الشروع في الخوض ولا يمكن
 ظهور على اثم غير قسماً بل او الجبض الاثنى ولا لمصلحة الدعوى
 نظراً في نفسه ولا اثم علاقة ببق البلوغ ولا يحصل البلوغ
 لان المراد ما يعلم به بلا فصل وسو جاصل او الاثبات فيها
 عما ذكره ويمكن ان يكون المعنى فان اثم بعد البلوغ بل
 هو انظر منه وان كان الامتحان قبيل والدفع بعد الانكاس
 الكسب لا يستلزم كون الامتحان بعد الاصل ان يكون
 قبل حتى علم الرشد ويؤكد انه لا يلزم من منع للتحقق
 حقه قسماً بل والخطا فيها ايضاً قبيل الاول ولا يستلزم كونه
 لمن يبيده حال اليقين ويمكن اطلاق الولي عليه ما يحتم فكل من ادعى
 القابل للخطا الاول ولا يذكر في الموضع قبل النكاح كفاية
 عن البلوغ وهو يحصل ما تقدم والمراد بانكاس الرشد البصيرة والقول
 به في سيج ان الظاهر ان المراد الصلاح الفاضل بحفظه وعدم ضربه
 فيما لا يمتنع بحاله وانما يمكن عالمه في الفعل فيما ينبغي عدم
 معرفته بالعرف عدم قدرته على ابداء تحصيل التوال وانما لا
 يعين فيه العدالم وقيل باعتبارها من حصول الرشد ونقل الاجماع

على عدم

على عدم اعتبارها في بقا الرشد في التذكير وقد ادعى عليه الاجماع ايضا
 في ذلك وقار المراد به العقل واصلاح المار وهو المروي عن الباقر
 فرأى ما قلناه وقد حذف العقل في تعريف الرشد في عبارة
 الفقهاء لان العدم حصول العقل بل البلوغ ايضاً وبيانها
 بعينه بعد ذلك وهو اصلاح المار وانما تعلم انه لا يحتاج
 الى التقدّم على الكسب ايضاً عدم الكسب بل تركه وعدم تحصيل المار
 على تقدير القدر ايضاً ولا القدر على تحصيل المار بل لا بلوغ
 على العاقل لا يتغير في الحفظ فقط بحيث لا يعد حصوله وان
 لا يتغير فيه فغيره لا يتجالح ولا يحتاج الى كون ذلك كلامهم بل
 للاصل وسبوت تسلط المالك على ملكه بالفعل والفعل وخرج الموضع
 بالدليل وبقي الباقي وحصول المعصية ولان كل احد له من الكسب
 او قدره على تحصيل المار والحامله فاذا ذكر في كتب الفقهاء
 الشرايع محل التاويل وقد حققنا الامر فيه من شرح الارشاد في الاية
 تدل على جواز الامتحان حتى يعلم البلوغ والرشد على مبدع
 المار وجوب الدفع بعد ذلك ولا يحتاج الى الحكم والولي لا
 بل الطلبات في الحقوق قبل الدن كما ينبغي ان الامانة
 الشرعية ولا يبعد ذلك الا ان رضى بالحق عند وفاء
 ولا يبعد القولية ايضاً بل طبقاً لمقتضى الاحتياط بالبقاء
 بعد البلوغ وانما هو الرشد وسبقه الاستعداد عند الدفع
 لا قاله في اخر الاية وطاهر الوجوب ولكن حلت على الارشاد

ويجعل الاستحباب للبالغ في حفظ ماله بل الوجوب لو قال قائل
 لانهم يقولون يجوز حفظ الماله ونحوه التضييع وكذا لان
 قد يترك اليه والظان ان الاراع فيه مع حقوقه لا يرد له
 بالمعروف الذي هو شرط بل هو الغاية ايضا لان قيل
 يعني قوله حتى يبلغ النكاح كما عتقك وكله وهو المالك
 او يحرم البلوغ والعقل ليس بغاية التمتع وينبغي ان كان
 العقل واصلاح الماله بالبرئ كماله في وقوله ولا
 ثوابا لغيره بالمنطوق صريحاً على ما عطا المالك
 للقسما حتى يبلغوا ويرشدوا فيهم تدويراً وانما
 منهم وصادقاً كبيراً وقوله الى حين بلوغه باعطاء الا
 بعد من غير سنه او سنه من الرشد والاولان
 البلوغ يحصل ثمانية عشر سنه ويحصل بعد سنه ثمانية عشر
 في احوال الناس لقوله من ردهم بالصلوة اعطاهما العقل عنه
 في الكساف ملكه انظر حاله في القرآن العتق والعقل
 السلم في غير ذلك والذكر المذکور في قوله فان لم يكن البلوغ
 في ذلك فموتهم وبعد السلم حصول التغير مهم وعمل التغير
 هو التغير في المذبح وتلك القران في المذبح لا بد له
 على ذلك في التغير في المذبح لا بد له في القران وان ذل

عبر

بحسب ما يوجب بغيره بل الجمع وعلى تقدير دلالة على غير ما
 كان هو انما سأل الرشد فلا معنى لقوله او سنه من الرشد لان
 وارضه حلالاً قالت سألته لانه يوجد في ذلك الرشد
 فانه انما هو صحيح فلا يحتاج الى الاستدلال بالتغير في المذبح
 الا انه فان لم يكن ذلك التغير انما هو الرشد فلا معنى لاعتبار الاعطاء
 المالى مع بقا الرشد الموجب لعدم الاعطاء بالنقص والاجماع والعقل
 بل يمكن ان يقال بلوغه في الرقة عشر بل حوزا لاعطاء الرشد
 فانه يحصل التغير في المذبح بل الرشد ويحمله هذا القول مع هذا الدليل
 في الغريب والعجائب ثم هي عن الكل بالاليتيم مسرفاً في ذلك فاكراً
 بمعنى مرفق حاله عن الاكلية ويحتمل ان يكون المراد بلوغه
 عن المعروف الذي يجوز اكله بالاله او مع الغنى فان اكل بالاليتيم
 مطلقاً وان كان وصياً مع غناه اسوأ وغير صحيح لقوله فليست يفتق
 فاولاد بالكرام لانهم وصيرون البياح وان كان المراد معناه الوفاً فلا
 خصوصية له حال الاطفال والظان ان المراد بالاكل الاخذ والتصرف
 اي ما يرون في وارضه حاله او غير ما سأل اسوأ او لم يدر ذلك كرههم فان
 يكرهوا في ما يرون في المصنفين في ذلك فيكون تنفقاً في ذلك
 يكرهوا ويأخذوا المالى في ايديهم او يحتمل كونه مفعولاً لا مفعولاً
 ان يكرهوا ويأخذوا المالى في ايديهم وهذا القيد لكون الاكل حراماً
 والاحتياط لكونه في حرام الاكل كذا في الاولين في جمع مقيداً به
 الاستعفاف عن القيم والمصرف في مال اليتام وهو الاستعفاف عن اكل

مال الايتام واخذته اذا كان غنيا غير محتاج وفوقه يحمل الراد الغنى
 الموقوف الشرعي هو فقيه على قوت سنة او لغيره الذين
 ضد الفقير الشرعي فلا يجوز الاخذ للثمن بمال الايتام وان كان
 فقرا فما يحتاج للاربح فلا يأخذ بها ايضا هذا هو صواب
 المال اشد ما يحتاجه او صار وصيا لك ذلك اما غير بان جعله
 احكام فيما تمسك له جواز اخذ جزيء المثل وجواز تغير احكام
 ذلك له اذ لم يوجد الباد بالغير عوض فيفيد بالوصية للثمن
 دون فلا يستاجر احكام واما الفقير فلا يأخذ والاطل منها الموقوف
 يحمل ان يكون المراد به ما هو معروف في الشرع والعرف اخرج
 الذين لم يحفظ الاولاد والاعوال فلا يجوز الاخذ للمنفعة والارحمن
 ذلك كله وان كان زائدا على الحاجة اليه فمسك الحمله وحملها انما
 يحتاج اليه ولكن سبب جواز اخذته مع عدم الاربح او زادته عليها
 ويحمل الفكر الاخرى في الاول اظهر الا ان يكون مفعولا او جديدا للشرع
 فلا تملك اليه الايتام والاموال الاربح بل سبب للمنتفع نعم ان
 جعله الموصي وصيا لا يبعد ذلك انظر ان الاكل هو الوصية والذل
 جعله احكام وصيا وقما ويحمل الذي كان المال اشد بعد موت
 انظر مع عدم الوصي وتقدر احكام للموكل ايضا انظر ان الاكل
 مع وجود الاولاد يقر به ان يكون او يحكم هو ان الفقير والارحمن
 مطلقا بحمل المال كذا تارة عنه ويحمل الارحمن من به كافي
 اية تضمنت في سورة البقرة وغيرهم ويحمل جوازهم مع عدم
 الاولاد

الاولاد انهم لم يتركوا مع قطع النظر عن قرينة انكروا
 فاعلم ولا شك ان الاحتياط احوط والظاهر ان
 الامر للاباح كما ان الامر بالاستبراء للارثاد ويحمل
 الاستبراء مع عقبة بان اشد بكون حسيبا انما حسيبا
 وعلمنا ان كافيا في الشهادة عليهم باخذ اموالهم ويران
 دسكم وسواك انهم لم يعدم وجوز الاكراه فان الله
 كاف وسامد فقدر على جواز الاستبراء عن الاعطاء
 في اخرى بالانذار عن الحكم واليمين بها وحسيبا
 حال ويحمل الثمن في الباز ايها العالم والحق الذي
 تركوا الالة الذين قاعل ونجس وتركوا فعل شرط فاعلم
 صحت الذين وذرته مفعولهم وصفا فاقا صغارا صفتها
 وخافوا عليهم خراء الشرط والجمل صله الذين على معنى حالهم
 وصفتهم انهم لو تركوا اعل ان تركوا خلفه اولاد صغارا
 خافوا عليهم كيلا يكون الخاطي بهم اولياء السام والفقير
 نحو نعمهم والمفسر فيهم وفي اموالهم على غير حق ويؤيد
 في من عن موسى جعفر عن قال اشد اعد في مال الشتم عقوب
 اما احدهما فمفعولته الدنيا قوله ونجس الالة قال تعالى كن
 نجس ان يخلو في رتبة تصنع بهم كاصنع بهؤلاء الايتام والارحمن
 ان القاميه ان الذين وروايت في المصنفين الصادق عن قال ان في
 الالة كافي فوجدنا

الذين

كتاب علي ابن ابي طالب ع الله اكل بال التيمم ظالم اسير كره وبالك
 ذلك في عقبه وتبعه لم يخف وبالك ذلك في الدنيا فان الله
 يقول وتنجس الدين الاله واما في الآخرة فان الله يقول
 ان الذين الاله ويحكمون الحظائر الحاضر من عند الله تعالى
 فلا يتركون ان يوصي بحب لغيره ولله وانه يقول
 لا تقفوا على اولادهم ويحكمون في ذلك وحصل التيمم في الدنيا
 الا ان تقفوا اولاده او نفسهم واولاده عند الله تعالى
 على الاولاد ويرسم ويعمل بالصالح لهم ويخاف عليهم في الجنة
 الا ان ذلك لا يشترط ان يخاف على الثاني ويخاف ان ينقض
 حق الثاني بقصره في الاول في الخبر ما يدل على كثرة العقل
 عند الله حتى وان زني زني في الدنيا لم يبدل عليه الاثام
 للقول ما نصه لا يغير بل يحسم تركه في فعله ولا يضره في الاولاد
 وغيرهم وذلك غير بعيد عن الامر المعروف والله اعلم المتك
 ثم كذا يقول فليستوا الله رعايته المستور والمنهي عن الاثام
 الاولاد من الثاني بل الاصل هو العاقبة ثم امرهم بان لا يتركوا
 سيد الايمان كما يقولون لا اولادهم بالشفقة في الادب
 فدل الاله ع على حاله في الثاني بالقول والفعل الاولاد
 بحالهم كاهنهم في حكمه ويحكم ان يكون المراد ان يقولوا قولا نصبا
 وضوايا ووافق للشرع والفعل الموصوف في نصبا من جهة الزايد

ع الدنيا

عني انك تطلب يقول ما في الروايات ان الملك كبر والربيع الحسن
 اولي وان التمر لا اولادكم حتى لا يتكفوا اولي واما ما نصه
 ما علمه وما لم وبالبؤس وغيرهما فامل بل القول بالاسد بك
 المذكور في احد وعامل حاكم ان الذين ياكلون اكل فظلم يحتمل ان يكون
 حاله ان ظالم في الاكل ويخبره في جهة الظلم ويحكم ان يكون المراد بالاكل
 التصرف بطبقا كما في قوله ولا تاكلوا الربا ولا تاكلوا أموالكم بينهم
 بالباطل وغيرهما فان التبعين يطلعون التصرف بالاكل كثر ولعل ذلك ليطبق
 للمالك في كل طريقه في حقه ويحكم ان يكون ظلم اللسان والكشف
 فان اكل مال التيمم انما يكون ظلم في يعملون التيمم لغيره او لانه
 قد يجوز اكل مالهم بالحق فيترك الاكل بالمعروف والحق ان عوضا عن القوي
 الذي اقرضه اياه او استوفى من مالهم وان امكن تأويله بان ذلك مال
 مالهم لانه يكتفي بذلك المقدار لدفع التوهم والمراد بان اكل مال التيمم
 النار ويحكم ان يكون اكله بوجه اكل مال التيمم انما ياكل ما يوجب
 النار وان المراد منه كفايته عن دخول النار فاذا دخل النار اكله
 حتى يخلصه نارها وانما ياكل ما يوجب دخول النار وان المراد كفايته عن
 دخول النار للكون القصة النار في يومه ما روي عن الصادق ع قال
 قال رسول الله ص فليقتل ناس في قبورهم يوم القيمة ما حج اقول الله
 فيقول رسول الله فيقول الله فيقول الله فيقول الله فيقول الله فيقول الله
 المستعمل ويقاسون حرمات فقال اصل الامر في حرمه والتيمم المستعمل
 استعمل النار والتميم بهذا الحق يبين الاول في لا يتوهم
 السخا امواكم لاقوا معوقا قد اختلف في تفسيره في قوله
 استاد رضى غير الرضا عني المبدع قوله ورضيها فيما لا يستعمل ولا

باصلاحها وتغييرها والتميز فيها ولذا قسم في غيرهم وقد
فكر في الكتب الفقهية ايضا بمبحث صار حقيقة في ذلك عندهم
وهو قريبي عنده اللغوي فيعتبر حمله عليهم لوجاهته على
سائر قائل فيه ان لا دليل عليه ثم ان الظاهر اكثر المعنيين
بحجج ان المراد باموالهم اموال السفها واطارها ولبائهم
والعموم اظهر والذين يدر على ان المراد اموالهم قوله تعالى وارزقوهن مما
فان الصبر ارجح من السفها فلو لم يكن المراد اموالهم بلزمت الحجاب
او زوايا السفها على غيرهم مطلقا او على الاوليا على اموال السفها
ولا قابلية والتقدير ان كانوا ممن يحس نفقتهم تكليفهم بل عليهم
قوله وقولوا لهم قولوا لهم وفاقا فان الظاهر ان الخطا لا وليا
او لمن يدرى ما في السفها لا تتم فسر ان يقولوا لهم قولوا لهم وفاقا
سريعا وعقلا ان يوعدهم وعدا حسنا مثل ان صلحتهم ودرهم
سكننا ائتم اموالكم واذا حكم اعطيتهم او ان يتلفوا في الغار
كم كلامه والتميز وسهولته على ذلك كسر درهم النبي بطريق
حسنة وعقود ذلك فيكون اضافة الاموال اليهم للملازمة لكونهم في
عليها وتصرف فيها كالملاك ولذا استأن الى انه لا يدرى المالك
في حفظها كحفظهم اموالهم ولا انه وحده اموالهم التي بها قام الحكم في
قوله تعالى ولا تغفلوا انفسكم مما ملكت ايمانكم فربما يزلزل الله
الارض وجميع ما كنتم تعملون فلو كانت الاموال التي يملكها المؤمنون
التي لا يملكها غيره كسبهم وقسمهم فقط ولعل ذلك كان هذا
التميز في الاصل الذي ينفقها اذ في ملازمة ولي فاعمل الاموال
للمخاطبة فقامت ويد اعلم انهم بالبعد الانية فانه في بيان احكام
الائتمام

الائتمام والتميز وفي بيع المال وهو مريد للمعوم الذي قلناه
وقال القاضي في الاول لبيان ان يكونوا الذين يملكون
اموالهم لا قوله وهو الملازم للانية المتقدمة والمخبر كان مريد
بالمقدمة قوله وانما الائتمام اموالهم وهو بعد لانية يدرى
علم حوار تسليم اموال السفها اليهم بغيره فانه في بعض المعطى
مطلقا على الظاهر وجوابنا فهم وكسوفهم في اموالهم فسر
ويمكن اذ حال سائر الضرورات مثل السكنى في الانفاق وهو
في الولي ظاهر وفي غيره اذا كان له مطلقا فهو غير له فالا عطاء
اليه اعطاء اليهم واذا لم يكن والى الصلح لا يبعد وجوبه على المهر
كالقول مع عدم الطمان ويشترى الاكراه ويقدم منه انه يجوز
المال في غير شرط العدة الاذن الولي والحاكم ويمكن سخر الاموال
مع الامكان في خارج ويدل عليه على وجوب القول المعروف في عدم حوار
قول يوزيهم بما يجرم ويحتمل كون الامر للندى علم ان ظاهر الاموال
وقوله تعالى واليتلوا التبارى للقول فبان ان تسليمهم سريعا والى
تقديم في اخر البقرة وكان سفها او ضعيفا فليملك له
ان السفيه يجر طوبى سفيه محجوب عليه في ماله مطلقا فلا يجوز
المالية ولا تسليم ماله اليه لا اخذه منه فيجزم من اموال
بالمعروف او لاقتل اليه الزكوة والحسن وغيرها وقد مر تفسيره
فلو صرف ماله فيما لا ينبغي عقلا ورعا وان كان له فائدة يدرى ودرهم
فانه يضيع لذلك المال سريعا ويبدد سفيه وقد ادعى الاجماع في التبرع
على ان صرفه في مجرم مثل الخمر سفيه واستراف وظاهر اجماع الامم في وقت

في غير قوله ولا يتنزه بتدبير ان المندبر كانوا اجلسوا
 وكان الشيطان لم يره كفورا التذير ثم نقلا في الاية في قوله
 على وجه الاسراف وكانت ايجالته تخرج اليها وتباعد
 وتندبها اليها في الغنى والسمعة وذكر ذلك في اسرارها فامر الله
 بالنفقة من وجوبها ما لم يره منها وراد عن عداها هو انفاق المال في
 غير حق وعن محاسبته لو انفق مدا في باطل كان تندر لو فاقه في حقهم
 نفقة في غير ذلك فقال صاحبها لا يخرج السر في قوله لا تفرق في الحق ومن عدا الله
 عمر من قوله لا يجمع بعد وهو يتوضا فقال ان هذا السر في قوله لا يفرق
 سر في قوله وان كنت على غير جبار وصله من غير ان المومنين انما
 قال في قوله التذير كفروا المال فيما لا ينبغي واصلا ان نفوق كان في التذير
 الا انه يختص بما يكون على سبيل الافساد والاراد به ان الشيطان
 في السرايم ومنه غاية المذمة لانه لا سر في الشيطان او لم يصدقهم
 لا يطيعونهم فيما يأمرونهم من الاسراف اوهم قروا وهم في الكار كونه
 الوعيد وكان الشيطان لم يره كفورا كان الشيطان كما في قوله لا يفرق
 ان يطاع فانه لا يدعوا الا مشل فعلة وهو من كبر وكلم التذير الاتفاق
 وفيه بيان في ذلك حيث ان المندبر كان الشيطان في الشرور والحقا في
 فافهم انه قد جعل السبع والتمس كل قاي في شهادته وتذير الى سطا
 العواك من الكسب وتذير الى الكسب ورايت روايت في الكافي في قوله
 ان شارب الخمر سفيه الا انه يقال عن النبي ان ذلك في ابتداء التذير
 وتذير الى السفيه واما اذا ارتد فلا شر في تدارك فلو لم يكن
 ان يكون سبيدا او فاسقا بل قد اذن ذلك الاجماع والتذير وان قد مر

بغير

بغير الاصح اصل العلامة في بعض تصانيفه بانه شرط
 في الكسب وعدم جواز تصرفات السفيه المالية بحكم الحاكم
 على حصر بقوله جعلتكم محجورا عليه وتحمون ولا يكون ذلك
 مجردا عنه كما ان المفكر في ذلك فان مجرد زيادة الدين على المال
 ليس مجرد وجوب بل انما يصير محجورا عليه بعد حكم الحاكم ودليل ان العقل
 والنقل لا على جواز تصرف العقل في امواله الا ما يخرج باليد
 ولا دليل على ما قد خرج فانما انتم اليه حكم الحاكم والاجماع في
 غير ذلك الجواز وان يلزم الكسب والفسق فان التذير ليسوا
 انما انهم قروا فانه قال ان الاية لا تفرق في حقهم
 مطلقا بل سفيه او اية الموقر فلان اطلاق التذير الى الملاية
 في امر السفيه كما يدل عليه تنكير سفيه باليد بل انما مطلقا
 وهو ان السفيه لا يملك امواله الا ما يخرج باليد في امر واحد وهو الا
 في حق من يملكه او يكون النفق سفيه خاص ويكون المراد السفيه
 الذي هو سفيه في نفسه لا يملك بالبلوغ ولا نزاع في عدم تدارك
 حصوله في هذا السفيه الحكم وحصوله مجردا في قوله لا في
 في امره بدونه وفي فهم الاجماع على ذلك عدم النزاع فيه في بعض
 كتب الفقه على انه قد فرس في سفيه في سفيه في قوله لا يفرق
 المعنى فاسات من هذا الحكم في قوله بان يدان الطائفة العموم
 وان العلم بالسفيه وان لا يكون في قوله لا يفرق في الاية والبيان

وعدم فروق معقول بحسب الحكم او علمه مشكل اذا لم ينع
 والى محذور النفس خلاف ما ثبت بالدليل العقلي والفكر
 والكتاب والسنة والاشاعرة ومثلهم لم يجر ما قابل
 في الكتاب والسنة والاشاعرة لما قبله من عدم اعطائه
 وكذا يجوز لبعضهم ان لا يثبت الدليل على جواز تصرفه في المولى
 ما لا ينفك اليه حتى يثبت الدليل على عدمه في المولى
 مطلقا لاحتمال ان المولى قبل البلوغ والمفضل بالبلوغ
 ما قبله فيكون الخطاب في المولى التفصيلي لا اذ قطع
 المولى عنه بعد البلوغ فاستند وان جعلنا الخطاب في
 بيده مائة فلا يملكه مطلقا لاحتمال عدم جواز اعطائه
 اليه وجواز تصرفاته المأثمة في المولى اذ وقت جواز
 فيه بان يهدى وزر حتى يفتقر الى ما يملكه لا غنى
 اصلا لغاية الامران لم يحرم ذلك في المولى
 والاهوال انه لا يجوز له ان يعطى ماله لاهل بيته
 للمولى ويمن جوارا لاخذ حقيقة او جوارا تصرفه فيما هو
 فيه ولو كان بعد التملك الغير المحذور في الالة المأثمة
 في اختصاص النفس ماله في التملك فيه البلوغ
 في شئ الارشاد انه محقق وبالحكم المصلحة مشكلا
 الفن وتوانست لالات الاحكام بعض من المأثمة
 بحكم الحاكم وادقة النظر في ما هو المتعارف في الحقيقة

النظر

القدر عن قوانينهم واكتفاهم ببعض المقدار مثل ان
 لا قابيل بالفرق والظاهر العموم وان الظاهر عدم
 الفرق وان النسبة اذا كان موجب الحكم الحاكم لا اثر له
 فيقتضي الاشتراك والاحتياط لا يترك ان الكلي الشئ
 في استعدا عبد املا ولا يفتقر على شئ هو اسير
 قد استدل بها على كون المملوك محجورا عنه جميع تصرفاته
 وعدم صحه شي منها الا باذن سيده لكن هذا العموم مخصوص
 بتصرفاته قبل طلاق زوجته وتنفذ اوقامه بالمال وسبعه
 ويقبل قول المأذون في زوجه وراثة المأذون فيها
 وكذا علم انه لا يملك شيئا اصلا وملكه مولاها ام لا لانه
 عنه العدة مطلقا وليس حقيقة فيكون المراد تملك
 لا يملك المأثمة وفي الاستدلال نظر فان عامة دلائلها
 على وجوده عند مملوكه لا تدل على وجوده عند مملوك
 قادر في المصلحة فاني لا دلالة على عدم التملك لمملوك اصلا ولو كان
 الاختيار وملك المولى وغيره فله حمل ذلك ان يكون عبدا
 عاجزا ولا يملك المولى او يغير اذن المولى او المولى لا تصرف
 وغير ذلك او يكون المراد المحجور عنه جميع المأثمة فيكون
 ماله والمحجور عنه كالحصن فان كان المفضل لا يغير على كذا ماله

نحو

بل بين كونه محجورا عليه وغيره ما كنت في الجملة فان
المتان من الاول الملكة الالهة متوقفة في التفرقة
والفعل في النسبة فتأمل ثم انه يدل على التمسك بوجه
والنحو الا لا ياتي بفكر الصالح من عباده واما ان
يكونوا قسرا فيعلمون ففضلهم فانه لا يفسد
الصحيح وان دل على عدم ايضاً بعضها ويكن الجمع بينهما في علم
بالجمل في التمسك والحج وقد فضلنا المسلم في الارشاد
الثاني عشر العطاء بالخير كالوقوف في الصدقة والسكنى
والغيره وما ليس به من غيرها بالخصوص
على فعل الخيرات وقد ذكر الراوندي وغيره ايات الاول
لن تالوا الي حتى تنفقوا مما تحبون السابعة وما تقدموا
لانفسكم فخير مما عند الله هو خير او اعظم كما في الثالثة
ليس البر ان تملوا في حوزكم قبل المشرق في كل يوم واما المال
على حبه ودر الفري والنيامي واليا كين في البر السيل واليا كين
وفي الزقارب وقد مر تفسيرها والآثار الاخبار على ذلك لا بعد
ولا يحصى فغلبت الاحتياج لان كونه الرابع في التمسك
والبر في هذه ايات الاول التمسك في ايمان الاول وما تقدم
فمنه او تندر في تندر اي كل ما فعله في تندر او تندر

ما تسم

ما اوجبه على انفسكم بالتقوى ومحبة الله ايضاً بعاد
الله يعلم وانما الظاهر في انفسها ففعل السجدة في
للانصر وتبته فاعلمه فيجازيه على ذلك ان خير اخوان
شراوترا فلا يبعدد لالهة في انفسها ففعل التمسك
ان في التمسك وطلعه وجره ان كان معصية بالتقوى
للغيره في المهر ووعده فاعلمه بالاجزاء ففعل على الوجه الذي
واوعدا البعاب على ان يعلمه وكذا هو الوفاء كشمس
تخافه ظالم على ما هو لظانه سجي ما يدل على الوفاء
وقال في التمسك بوعده المروء على نفسه ففعل في التمسك
شرط ولا لا يبعد ذلك الا يقول لا على ان او سجي
تند التمسك واصل التمسك الخوف لانه يعقد على خوفه والفقير
في الامر ومنه تندر الدم وهو العقد على نفسك الدم الخوف
فمنه تسمي ومنه التمسك وفي هذا الكلام تأمل ان
يفهم في تسمي ومنه التمسك والاول ان يقول التمسك ويريد
بالمراد في التمسك والامر وانما في التمسك او المراد في التمسك
وايضاً التمسك في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
بعض الاحجار في التمسك في التمسك في التمسك في التمسك
علم منها على فحج وكيميل ان يريد به المباح وايضاً

فالشئطانية انفقوا القدر اذا لم يكن مقتدا به
 كما من ثمة لم يبق فيهم على التعامل مع الاديان وعلمهم
 باعتبار في مقتاده وكون اصله الخوف من الله والاعمال
 الاصل هو الزيادة ولهذا اذ كانت الامور على ما هي عليه
 وتكون من اعتبار وهي منصوص من عازم عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا نارا الرجل على الشئ لا يتركه الا ان يتركه او على
 من يدى كذا كذا فليس من حقه ان يتركه على الشئ الا ان يتركه
 بعد على يد كذا وكذا ان لم اقل كذا وكذا او اما ان يتركه
 بينه وبين الله على عدم انعقاد اذا اتي بقطر اخر من ادى
 له من الشهادة الممنوعة بعض الروايات الصحيحة
 ايقن على انعقاده اذا افرغ عن التمسك به من التمسك
 خلاص للشئ فان لم يتركه فليكن وان لم يتركه
 ودليله من التمسك بعد العلم بالطلاقة والتمسك به
 والتسليم وتيقن ان ما بينك وبين الصبي من وفي
 الاستدلال على ذلك انك تعلم انك تعلم ما هو
 او كونه كما يعلم في الله تعالى لا يخفى كذا يعلم في الله
 تعالى واعلم ان الله يعلم ما في انفسكم فاحذروه نعم بما لا يان
 عا

عدم

على العقاب بافعال القلب ولو قصد العزم وذلك غير
 بعيد فان قصد القلب عقلا او شرعا ايقن الا ان
 لا يعاقب عليه العقاب الذي يعاقب عليه فيعلم في الحاشية
 وبه يجمع من الاذلة ومن الاقوال الثانية يوقون بالتقديس
 يوما كان شره مستطرا قال في يوقون جوار من عسي
 يقولوا لم يوقون ذلك والوفاء بالذم مبالغة في وصفهم
 بالتوقي على اداء الواجب لان من وفي بما اوجبه هو على نفسه
 لوجه الله كان بما اوجبه عليه الله او في ذلك وفي الايمان
 في مواضع فيدل على حور الوفاء بالتقديس مما لم يوقوا
 اني تلت في الحديث ما قل في اليوم ان ياد الله على حوائج
 تعد عدم التمسك وكانه يخصه بذلك السريعة ولهذا قال الا
 ان صوم الحرام الثاني العهد وفيه ايات الاولى ولو فوا
 بالعهد ان العهد كان مسوولا الثانية ولعهد الله او فوا
 متعلق بما بعده اي او فوا التاكيد والمبالغة للحصر المستفاد
 اي يجب ايفاء ما عهد الله له الخلف لا غير الا انصارا لغيره
 ولا يجعل معارضا له ويتركه به فغيره اذ لا يعمل حور الايمان
 بالشرط والعهود والتقدم والعود والامتنان في ما امر
 به من العمل بالعدل في القول والفعل وايضا التمسك بالعدل

سورة الاحزاب

سورة الاحزاب

سورة الاحزاب

سورة الاحزاب

وغيرها واما العهد فعمل بنية ارض او امر الله وتذو الان
 والعقد الحايث به بين الناس فتحت على الان الوفاق جميع
 ضرور الايات والعهد والقيام بما يتولاها منها التاكيد
 الحث وفيه ايات الاولى ولا تجعلوا الله عرضة لامانتكم ان تروا
 وتثقفوا وتضاحوا بين الناس والله يجمع عليهم ظاهرها وبطنها
 الايمان والحلف على كل شيء اي لا تجعلوا الله عرضة لامانتكم ولا تروا
 الحلف حتى في المحقرات وغير الكهنة الضرورية ويؤيد الله على كل شيء
 الحلف ولا تطع كل حلاف من ان يبروا عليه للنبي محمد ونصاوي
 اراد بكم ونقولكم واصلا حكم بين الناس فان الخلاف محرم على الله
 فيكذب ولا يصلح ان يكون بارا ولا صيغا ولا مصلحة بين الناس
 وقد قيل غير هذا المعنى ايضا وهو انه لا تجعلوا الله حارسا او مانعا
 لما خلقت عليه البر والتقوى واصلاح ذات البين فيكون الايمان
 بمعنى المحلوف عليه وان تروا ابيانا لم ويكون اثارا لله ما هو
 المشهود المحلوف اذ كان من حوالة لا ينفك وكذا اذا كان
 اجماعا صار من حوالة كابر عليه الاخبار والعامة الحاصلة
 قوله هم لعبد الجبريت مما اذا حلفت على غفرت من غير ما حلف
 منها فانما بالبر هو حراما على التاميم لا الواحد ان الله اللغو
 في ايمانكم ولكن نواخذكم بما عاهدتموه والله عفو رحيم قدير
 اللغو الكلام الذي لا فائدة فيه يقال انفي لكم اذ اطعتم الله ولا تقاتلوا
 فيها ولا ملاغمه الحكم القوي القاطع ومنه استفاق اللغو لا كلام
 لا فائدة فيه عند غير ما بها والاصلاح الحكم الاياه وتلقوه بغير الا

المعارج
 سورة

وغير ذلك لكم وصاكم به لعلكم تتذكرون اي جميع ما تقدم
 او حصل لا يفياء بعهد الله فانه مشتمل على ما تقدم ذكره
 وصاكم الله بحفظه والعمل بحفظه رجاء تذكركم الله
 وعقابه وتوابه فتتقون وفيه تأكيد بالبر والبر الذي
 يوفون بعهد الله قبل عهد الله باعقده الله على انفسهم
 الشهاد بربوبيته واشهادهم على انفسهم الربوبية قالوا انا ولا
 يتصور الميثاق كلما ونقول على انفسهم في المواثيق بينهم
 الله والعهد والتذو والايان وغير ذلك من حلقه والعهد
 والشرط والبر فيهم فهدا نعم بعد خصص بحمل ان يكون
 معناه ما احدا فيكون الثاني تأكيد الاول فيمكن جعله دليل على
 حوالة الوفاق بالتذو والعهد والشرط والوعد ولذا قال تعالى
 والناس الاماناهم وعهدهم راعون وفيه التمسك بالبر
 امانته وعهد او منه ان تودوا الامانات ولا تخونوا اماناتكم
 وانما تودوا العيون المعاني وخافوا للمعاني الامانة والاعمال
 بحمل العموم كما انتموا عليه جميعا نوا والكل في الخصم
 امانات المالك وعهدهم وقرن اي حافظوا وفان والامانات
 ضمان ضر امانات الله وامانات العباد واماناتهم تعالى
 كالصيام والصلاة ونحوها وامانا العباد منهم في الودائع والشهاد

سورة

يتلخص العقاب على الذنب قال في وفي اللغو الذي الباقط الذي
 لا يعتد به الايمان وهو الذي لا يعتد به بقرينة عقده الايمان
 وهو الذي يحرم على الله عاقبة مثل قول المرء لا والله ولا والله
 فغير عوفد على عين بل يحرم التاكيد لقولها او جازيلا او جازيلا
 او سبق انشا الهيا او في القضي القط للصيد فغناه في السبيل او في
 ما لا قصد به كلف الايمان يعقوبه لا في الدنيا بل في الآخرة ولا في
 الآخرة بل في الآخرة بل في الآخرة بل في الآخرة بل في الآخرة
 يقولون وخالفتم او اذا كنتم عذرا بان خلف على المضي كما في قوله
 يا أيها الذين آمنوا ولا كفارة فيه غير ذلك الا انما عاقبوا
 صوبه راجح او ركب ذلك او مباح وتحقق بالوجه الكفار في بعض
 آية الكفار ان الله وكل ذلك اذا قصدتم الايمان وعقدت عليها
 القلوب وطارت قلوبكم المستكم او انه يواخذكم بما تعمدتم وطعن
 في الايمان على خلافه اي الايمان الكاذب فلا كفارة له ولا حد
 في الكلام والله عفو لعفو الذنوب لعلم مع التوبة وجوابا او فضلا
 فغير توبة اضر حليم بوجع العقوبة ولا تجل بها لانه انما تجل في مخاف
 القوت الثالثة لا يواخذكم الله باللغو في ايمانكم كما حمل ان يكون
 المراد اللغو ما يصدر من الانسان بغير قصد لقول المرء لا والله ولا والله
 حين القيل والقيل وغير ذلك لهذا في بعض العقوبة قصد التوبة
 كما في بعض الحلف على طعن ان الله لم يكن وعلى قوله لكل الطان في

الايمان

ايمانكم حمله اللغو لا قصد او حال عنه او ضمه بان يقال عفا
 باللام مثل الحاصل والمراد نفي الى اخره مطلقا في الدنيا
 بعدم الكفار وعدم المعذور وفي الآخرة بعدم العقاب
 ولكن يواخذكم بما عقدتم الايمان بالقصد في حلفه بغير
 الوجه التوعبي ان كان مقبلا قابلا للحث بالكفار والتعذر
 بل العقاب بغير وحيل السقوط بالكفار ان كان ماضيا بالعقاب
 والمعذور ان كان كذا ناعن عمد فغير ذاع سر عام علم التوبة فلهذا
 بيان للمواظبة اي كفارة تلك الحلف والمواظبة به والى المراد
 بالكفار الفعل التي تدرست الائم ونسأ الذين استدلوا بظاهرها
 جواز التكفير بالمال قبل الحث وهو عندنا خلاف الحنفية لقولهم
 وحلف عليم ورأى غير ما حلف بها فيكون عمنه ولما الذي هو
 حلفه لعقوله عمه دليل كذبهم للمذنب الحنفية وظهور الائم ثم لان
 الكفار انما يكون بعد الذنب تخاف منه كلام اضر من الكفار
 افطاره بوضان وعنه فلا معنى لتعديها وعلى تعديها ظهور
 الائم في ذلك فالتخصيص لا وجه له وكذا الحث مع ان جعله دليل ظاهر
 الائم غير مدلل على انه مقيد بوجه غير ما حلفوا والمراد عم
 وانه غير معلوم انعم والذنب تحت عتد الاحباب ان اذ حلف
 للتصديق اعل شئ عم راى عنه اولى تحت اليمين بغير كفارة
 ان حلف كقصر عتدا او لم ياكل الطعام القلاني ولم يفعل الفعل
 القلاني وهذا هو المصالح في عدم ويكون سواء في التوبة بغير

البنية غير كفاية فكان يدخل اليه اللغو الذي لا يواخذوا عليه
 الروايات وكان جمع عليه انهم والحقيقة توافق له في علم
 الكفار قبل الفعل وطلقوا اسما فيه بغير الماء والطعام
 ما ليس فواو ما تطعمون اهل بيوتكم خرافة والاولى بالكلية
 هو الفقر الذي لا يحق ان يكون الا في الدنيا على قوت سنة ولو
 ما كسب على ما قالوا او اسطاعوا في اقصاه ووسطه باعتبار النوع
 ويمكن التلخيص ولكن القدر مقتضى الاخبار بالمدى كل من عند الله
 وقيل ان والجنس هو الخط مثلا ان كان هو الاو اسطاعوا والاعلى
 والظان الاو اسطاعوا وان دونه لا يجوز لان العمل لا يجري
 وقيل يحل في او اسطاعوا لا في صفة مفعول محذوف وهو فعله
 وتقدر ان يطعموا ما ليس اطعما ما واول اسطاعوا والرفع على البدل
 فاطعموا واطن جوارى تعلقه باطعموا ومعنى البدل غرضه التلخيص
 موجب للتكرار وانما ان لم ينفذ عن تعلقه باطعموا فيكون مفعول
 فكونه صفة لا فلا يحتاج الى تقديره موقفا بل لا بد من ان يكون
 انهم واهل بيوتهم ياتونهم فيقولون ما بالكم بالافاضة
 والمفعول الاول محذوف والمطعمون اهل بيوتهم والام اعصار الورد
 في المسالك فلا يكون تقدير اطعموا العزم لو اريد ان المقصود العدد
 معيار اطعموا كما قالوا فيكون ذلك معصوم انما هو
 له ثم اذ في تقدير الاسم لا يوجد واحد في استقامة الدعاء

والفقير

والفقير عند الله وبالجملة رعاية خوط اعظم رعاية خلقه
 وهو واضح في جميع الاله لا يخفى عنه او كونه عطف على اطعام
 اما كونه بصدقه او بقدر الباس كونه وقيل في او اسطاعوا
 اذا كان بدلا وما عرفته معنى البدل انما يمكن تقديره او كونه
 فواو ما تطعمون اهل بيوتكم والظن ما يصدق عليه التلخيص او كونه
 مثل قوله يكون معطيا للمفعول كالمعصوم ومحملة للوزن والسرور
 ولا راد في اول الجيبة او في اما محذوف والرداء فكل لانه لا يعمل له
 ان كان صغيرا يحصل به محذوف الازدراء فيحمل ان يكون المراد من
 الكسوة التي تحتاج اليها الات في فاما للطعام فانه لا بد
 كونه بعدد ما يكفيه قوتها ولذا يقال يحسب على الروح والمال والروح
 يحسبته فوالا فارق كونه على الروح والروح والروح والروح جميع
 يحتاج اليه عرفا وتوهمه فيا لله للطعام وتحريم الرقة فيجب
 ما شئ جميعه من مقتضى حقيقته مع عامه او فليكون على وجه
 المتعارف في زمانه ولكن القابل عن طاهر في اي قدر يحتاج
 فيصير رداء او ازاد وفيه ما بل خصوصيات في الرداء تحريم رقة
 اي او اعتاق ان ان وفظا لله لانه لا يجوز كل انسان كل قدره
 الاضمار في كسوة الكسوة في كونه متافقا على كفاية التلخيص
 وهو موطوع لو كان بعض مقتضى ذلك محذوف الا فلا فلا يجوز التلخيص
 الضم لان المحذوف بانه في الايمان والظن انه يتفق على الامور عند
 الاضمار يمكن كونه موقفا ما لم يقتض الاضمار عندكم فالتلخيص

اختيار اي ثلث شاء ان وجدت والاختيار واحد
وان لم يجد شيئا اصلا كما هو الظاهر فليس يحل شيئا
منه فثبت ان ثلثة ايام اي كفارة حليفه صام ثلثة ايام
اخرى ثلثة على اي وجه جاز الا ان يفيد الاحكام كما لا يخفى
بالسابع للاجماع والرد عليه وانه متابع في التواضع
وان لم يكن كذلك فثبت كذا باول رد وسيدنا
لم يرد علينا الامر نعم زد صل الى خليفه حيث قلت بالسابع
واستدل بالقرامات ان قال لي كنت بحجة ذلك كفارة
ايانكم ان خلفته كانه ريد حشر الله تبارك وتعالى
والا بصلح والا فاما كان يحتاج الى ذكره فهو هذا اذا خلعت
واصغطوا ايمانكم فطاعتهم انه لا يخالفوها ولا يخفونها
فيدل على ان خلفه اكلت فاحتم حرام بطريقا كرام لا
هم في الكفارة بعد الحشر وانه لا يجوز تركه بل على
تقديره جواز لا وجه للكفارة فثبت ان السابعة في جوارحه
بعد الكفارة محل التبريد وكذا هي احدى المسدود وان
على تقدير انعقاده في حفظ ليدوم ونحوها فليس يجوز
رفعه للكفارة الا ان يقال اكلت وقال اخوانه انفس
والاجماع والان لا انعقاد موقوف يكون والحلف عليه راجحا
او مباحا بالاجماع على الظاهر والاختيار وعلى تقدير ان قلت

بالموجود

بالموجود لا يبقى شرط الانعقاد ودوامه فيما قبل فيه
وللايمان شروط واحكام فذكر في محله كذا مثل
ذلك السبعين الله لكم اياته اعلام شرايعه لعلكم تتقون
الله تعالى النعمة او سائر نعمة الواحدة كبرها فان كسر الله
يسهل لكم المخرج والحصيل اكلها صوم الكفارة في الدنيا على العقاب
فيجب شكر نعمة شرع الكفارة وسماها على وجه واضح كما
الغير في عشر العنق وفيه كما يمتل قوله تعالى اذ يقول للذي
انعم الله عليه وانعمت عليه ان طاعتك سوا الله صم والذي
زيد بن الحارثه انعام الله عليه نوقته للسلام وانما يصح
اعتناقه بعد ملكه الاكر فقلت الاله على من وعده الملك
وعنه بل نجاة وتكون العنق منعها والاية الاله عليه السلام
لا يحتاج الى الذكر ولقد ذكر الله الكتابه ومن قوله والذي يتقون
الكتاب ما ملكتم ايمانكم فكانت لهم ان علمهم فخر اوفت
الذين فرقوا على الاشد او مضوا في جعل ليدوم فكانوا هم
كقولك نداء فاضربه وخلصت الفاتنة يعني السرط والكتاب
والمكاشاة كالغبار والمعاينة وهو ان يقول الرجل لمكاشاة
كاستدراك الفديتهم فان اداهما عتوت ومعناه كنت
لك على نفسي ان يعقوب لي اذا وفيت بالمال وكنت على الحق
لي على نفسك ان تفي بذلك وكنت عليك الوفاء بالمال وكنت

سورة الاحزاب

سورة البقرة

واما في حق المهر وان زوجه او ثايم منكم في المهر او الحرار
 وحرار من صلاح في علمائكم وحواركم وخص الصالحين
 الاتمام وانهم وللات ان والترتيب الصالح فانهم
 ان راو من وجه من لصلاتهم رغبوا فيه ولان ثوابه الشا
 ولا يتم في النعم اذ لا حظون اياهم فيهم فيكون انفسهم
 بغير الزوج وان اتوا او يحاروا في الاخر في وقت لان الصالحين
 الارفانهم الذين مواليهم يفتقون عليهم ونزلونهم منزلة الاولاد
 2 الموده فكانوا مظنة للمقصية سائهم والاتمام بهم
 القصير فيهم واما المفوض منهم محالهم عند مواليهم على ذلك
 وهذا الامر كالمند كما علم ان النكاح امر مندوب اليه قد يكون
 للحوادث حقا لا وليا عند طلبة المراء ذلك ما يدعيه المندوب
 اليه فواضه من احد قطري فليس تن استثنى من النكاح
 وعنه عم فكان لم ياتر زوج به فام تزوج فليس وسند ايد على
 الحو حقا بل وعنه عم اذا تزوج احدكم عتج به سطان ما وليه
 عصم ابن ادم من ثلثي ذنبه وعنه ما غياض لا تزوجن عتج او لا غياض
 فاني كافر والاحاديث عن رسول الله ص كبرن واما كان اوجب
 كما ادا لمعصية وعنه عن النبي ص اذا انى على انى ما يما فون
 سببه او يمتحن في فقد حلت له الغزوة والغزاة والبر بكم ورس
 اجمالا وحدثت ما في عمل الناس من طاعة الاشكال المعصية في الامم
 فاذا كان ذلك الزمان حلت الغزوة وهذه الم تدر على حو الزوج

في المهر

عن عبد الله المذكور

في الجملة ويعنيهم في كلامه ان الامر اذا اكل في المعصية ذلك اما
 فتكون ما يتوقف ويحصل به الحرام حراما كما يكون ما يتوقف
 عليه الواجب واجبا وبعض العلماء فيه نزاع وهذا ليس بحكم ونزل
 الابه على حو رقبوا الولي الخطية وتزوج المولى عليها حراما او مملوكا
 وذلك غير بعيد اذا كان فيه نصلي بان كان الزوج قادرا على
 نفقه وكفوا كما يدعيه بعض الاخبار وفي كلام الاصحى انه يجب
 اجابة الكفو القادر فينفهم الحو على الزوج الم فيهم تاملا ذكرناه في
 وظ الامر عدم استراط القدر والكفو وكانه معقون والحج والاجماع
 فالامر دليله في الاولياء والوكلاء وان لم يكونوا اوليا شرعا فزوج
 فيصح كلامهم ويشعهم وعدم جعل فقر الزوج والزوجه مانعا فعلا لان
 الله المغيث في الاحاد ما يدل على ان الزوج هو للغنا وان
 تركه خوفا من الفقر سوء الظن بالملء ولكن جعل في ذلك روطا
 بمعية الله تعالى حيث قال سبحانه ان شرط الله عز وجل في هذا الموضع
 وتطايروا من مشية ولايت الحكم الاما انقصت الحكم واما
 مصلحه ونحوه وفي ثبوت ايدى تحويل المحجوا ورزقه حيث لا يجد وقضاء
 الشرط منصوصه في قوله تعالى وان خفتهم عيلة فزوجيهم ايديهم
 فضله ان الله ان الله علم حكمه ولم يمس هذه الشرط المتيقن
 معوضا لغيره كان غنيا فافقه النكاح وكان هذه الشرط محذوف
 في مثل اجابة الدعاء في قوله ادعوني استجب لكم فلا راد الشبهة فيها
 دلالة على غلبة النكاح مطلقا وفضلته وعلى استقلال الابه والاولاد

في المهر

وان كان المولى عليه ما يلاغا تأمل وعلى استقلال المولى ان يرضى في ذلك
 المالك ايضاً فربما دلالة على تلك المالك لقوله ان يكونوا اقربا
 يعنيهم الله وفضل الله اذا نظرنا راجع الى الكلام الاخر فاحتمل
 خلافاً لظاهره فيمكن ان يعال عنيانهم وفوقهم باعتبار موالهم وادبهم في
 التصرف في ماله وهو بعيد مما مل الثانية والى يصفى لا يجوز ان
 المستغنى حتى يعنيهم الله وفضل الله في وجهه في الغنى وظلم التفرق للبيضة
 طالب من تقبل العفو وحقها عليه لا يجوز ان يكاحا الى سقاعه تزوج
 ويجوز ان يراد بالنكاح ما ينكح فيه المال حتى يعنيهم الله بخرم لم يستغنى
 وتقدمه وعن التفضل عليهم بالغنى ليكون انتظار ذلك في تأمينا
 لطف الله في استغناهم ورطاعا قلوبهم ولنظره في ذلك ان يفضله
 اول بالاعفاء وادنى في الصلح وفيها دلالة على الصبر وطلب العفو
 اذا لم يجد ما ينكح به حتى يعطيه الله تعالى وفضل الله ما يتمكن فغنى ذلك وان
 كان فليلا في الصلح الغنى انما رغبت فيها بعد عدم وجود ما يملك
 به في الرزق اصلاً لا في كسبها في تحمل ولا يسبق للملك الصلح والعفو
 ليحذر ما لا يكثر او يصير غنى او لهذا لا يجوز ان يحتمل ان يكون
 معنى حتى غاية للاستغناء فيكون المراد بالنكاح الزوج المقتضى
 بحاله وبالحكم على التفادير لا تنافاً في تقدمه وبذلك اد الاول
 امر للاولياء بالنكاح وعدم جعل الحقوق تانعا وبذلك رغبت في
 بطلان الغنى حتى يعنيهم الله وان زوجه ولكن له الاول عدم ذلك او
 يكون المراد بالثانية مجرد الامامة والى خصم دون الرجحان والاول

والاول

والاول ان يكون المراد هو عدم الزوج وعوض ذلك فيما لو كحفل
 ايضاً ان يكون معناه تها وجوا الصبر لا يستغنى عن معنى عدم
 التقدي والميل الى السخا فكلما قال لا الذي لا يجوز ان
 نكاحا يعنيهم الله فامل الثالثة وان ختمه الا ان يظن ان السخا
 وانكحوا ما طاراهم في النكاح منى وطلاء واربعة وان ختمه الا ان يظن
 فواحدة او ما ملكه اي يملك ان ختمه ان لا يقدوا ابل الجوى
 في نكاح النكاح اذا تزوجهم بن فرج وجوا غير من وطاب
 لكم في النكاح اللاتي لا يقدرون على عدم البعد العشرة بين ونحوها
 فتعد لواستين ولا تقصوا في حوت من المهر والنكاح في
 انهم كانوا اذا وجدوا يستقيم ذاما الى حال تزوجوا فيها فرجا
 ختمه عند احد منهم عدة من فقيرون فيها هو واجب
 عليهم فذلك وروى ايضاً انهم لما كانوا يجر حوزة السباحي
 والتصرف في اموالهم خوفوا من العقاب بعد ان عرفوا عظم امر
 السباحي والتصرف في اموالهم ولا يجرزون عن الجور او النكاح
 في عدم التقدير والتقصير في النكاح فذلك من هذه الامور ان
 ختمه في العقاب في محرمهم والسباحي لذلك فيسفي ان يجرزوا في
 اموال النكاح ايضاً عن تركها ولو لم يكن عليهم والحق في تزوجوا
 ما هو حلال طلقه يقدرون على العدل من من فاشبه اولئك
 او اربعم اى عتد كاست في هذا البعد في آخر وتركوا العدل لعدم
 الاحتياج الى القسط والعدل وان احتجوا الى بطلان المهر

سورة النبا

فثبت

والنفقة وهي معلومة وقيل كانوا يحررون في البيع والشراء
فلا ينفقون ثم اعلم ان البقية عنهن بما لا يشاء من لقله
عقولهن وان معنى شئ وثلاث وربع انكموا الطيب حال كون
معدودات بهذا العدد شئين اثنين وثلاثا وثلاثا
واربعاً اربعاً والخطاب للجمع اي حذوا كل واحد منكم
ثنتين او ثلثاً او اربعاً او مختلف كما يقال اقبضوا
هذا المال اثنين اثنين ثلثه ثلثه اربعه اربعه
او مختلفاً كما يقال اقبضوا هذا المال اربعه اربعه
او مختلفاً او كانت القيمة مائة او مختلفاً وهي
على الحال عن بقول فانكموا او فاعلم فيجب ان لا يوايل رجل
يخبر بها ولو اخبر المفزوع بان يقول ثنتين وثلاثاً واربعاً
لعل جواز الجمع دون التوزيع ولو قيل اولد على احدنا فقط
دون الجمع فلا يجوز المصا اجمع واحداً ولا ينعى جواز الجمع التوزيع
فيلزم تخويل اكثر من اربعة مثلاً ثمانية عشر واحداً من ان المسامحة
في هذا الكلام عن باقي القسم في اجمع على الوجه المذكور على سبيل الاتفاق
او الاختلاف في ذلك لا يجوز الا في اجمع او في اربعة او في اربعة او في اربعة
بل في جواز الستة بل ثمانية لثمن في احد فان قلت معنى ثمانية وكذا
رباع فان خفي في العفان التوزيع لعدم العدل فواحد اي فانك اربعة
لا غير فانها لا يحتاج الى القول ولكن المونة او ما ملكت ايمانك واحدة
وتتعدون فانها لا يحتاج الى القول مع الكثرة ولا الاية الله والمونة
تتكون في الاحراز فثبت ان لا نقولوا ان الواحد في اربعة

او

او اخقاراً لا ماء او صب الى ان لا يميلوا من حال الميزان اذا
مال الا ان لا يجوز وان حال الحاكم في حكمه اذا حاز ومنه
عول الغرضية وفي بيان لا تكسر عيالكم فعليه فغير عن كسر العيال
بكنة المونة على الكناية ويؤيد قرأة تعيلون فاعال الرجل
اذا كسر عياله فالمراد بالعيال الارواح او الاولاد فهو بالبين ان الماء
فانها اعتبار عدم كثر مونة غير له القلم وان كثر وان يظن
قلة الولد بالغزاة وغيره ثم انه لا يخفى ما يفهم من الآية الكريمة من
وجوب التحريم عن المحرمات يخرج خوف الوقوع فيها حيث يكثر
وان خفتهم الا انفس طوا فانكموا وقال وان خفتهم الا انفس
على كمال المبالغة وهو الاحتياط عن المحرمات وفي ملاحظة القول
والقضايا ليس بان يطلقاً فيكون المعنى ان خفتهم فعدكم فقط
فربما هي التي بالمعنى الذي تقدم فلا يباح لكم ذلك وغيره فثبت ان
فان لكم ان تنكحوا فانكموا ما طاب لكم في النكاح فثبت وثلاث وربع
عادي لثمنين منفقين على العيال وان خفتهم فعدكم العول فثبت
العيالون فانكموا ما لا يحتاج اليها فقصودهم بحرم عول فقط
وما يؤول اليه واما النكاح فمع كل اربع لا وجوبه على الزوج على
حمل الامر بالتوزيع على النكاح لاجتماع على عدم وجوبه فثبت في النكاح
الا في بعض القصور وحله عليه بعد بل لا يمكن فثبت بالاحتياط
الثنتين وما فوقهما اربعة غير ظاهر وكان يامر على التحريم كونه
ذلك فثبت ما في الآية ايها استارة اليها فكانت للابنة وعدم

العزم فاعلم قال فان استدل بعض الناس على وجوب التزوج بقوله
 فانكحوا وهو خطأ لان محض العدول عن الظاهر دليل وقد علم
 الدليل على عدم الوجوب وانت قد عرفت عدم الدلالة والا
 يلزم بوجوبه متى وان وجود الدليل على عدم الوجوب يقتضي الاجماع
 والخبر لا ينافي دلالة على الوجوب ظاهر الا ان يقال انه
 قال به لذلك فيمكن ان لا يسلم وجود دليل فيهم ايضاً انه
 الاجتناب عن جميع المحرمات فلو لم يذكر سلطان المحققين
 فعدم قبول القوية عن بعض الذوات ومن البعض فهم انهم
 جواز النكاح للاربع وعشرين ايام وعدم حرمان النكاح
 بالحكمة فانه لا بد من احدى اوجه تلك الحكمة كمال الاهتمام
 بالتزويج وعدم التزويج وانما ترتفع تلك التهمة لا يحتاج النكاح
 بالعقد والكل موجود في الاحتمال وانه لا حكم التزويج
 السراري بل بالنكاح عند تنوع وجواز الفلانة وقلة قوته
 ما يحتاج اليه منهن ثم اوجب عطاء وهو الف فقالوا
 النساء صدقاتهن تحل اي عطية من الله تعالى وبما يقع
 عوض البضع لا يشترط فوايد التزويج فتحل حالها لصدقات
 ويجوز عن فاعلى انما المعنى يا حليمة فكان عطية منهم وهو انما يحل
 كون البضع اعلى المصلحة قالوا لا يخلو من حليمة وطارها ما يدرك
 وهو المهر مجرد العقد مطلقاً لان العقد يصير الزوج اخص في
 النفس اعدل على ان الوجه هو العقد فقط ولا دخل للزوج في

قد يتصف بالطلاق وهو من هذا الاصحاب بل على وجوب اعطائه
 ح فانه مقتد بطريق صاحبه كانه الحقوقي فيمكن ان يكون
 بها الا امتناع حتى تاخذ فاعلم قيمة ويدل على ان محض الاعطاء
 فطريق النفس فان طر حطاب للارواح ان كان طاب
 نفوسهن بهتة لكم عن شي منهن فصدقاتهن فقد ذكر الصبي
 باعتبار المهر او باعتبار النفقة المذكورة في نفسها هو محقق
 وتشكك في يدل على عدمه والظان بهتة الكل ايضاً كذلك الا انه
 ذكر البعض للاشارة الى انه ينبغي اعطاء البعض كما دل عليه
 بعض الروايات على تقدم شي في المهر فكلهم اى فكلوا المهر
 لكم ويجوز ان يكون المراد التزويج في القول مطلقاً منسأماً
 فالنبي الطيب الساع الذي لا ينقصه شي والمرى محمود العاقبة
 الذي لا يضره الا يوزي قال في ان الصدقات المهر والحمل العطية
 وسمى الحمل حليمة لان الله تعالى نحل منها العسل والهي شفاء
 والمرضو يقال شافي الطعام ومراى اي صار له دواء
 شافياً وفي كتاب العباسي هو فروعاً للمهر المهر جبار جل
 فقال اي المهر منتهى الحق بطني فقال المذكور في
 نعم قال السبوي منتهى سلطاته بنفسها فاعلم انما
 به حكمه لا يملكه فاعلم انما السبوي منتهى فاعلم انما
 في كتابه وازاد في السبوي جباراً وقال في فوطى ما كان

مختلف الوان وفيه شفا للناس قال فان طهرتكم عن شئ من
 فكلوه هنيئا ما فاذا اجمعوا اليكم والشفا والنهي الذي
 شققت له الله تعالى قال ففعل ذلك فستفي ذلك الالب
 على جوار اكل مهورين بطيخ فسن ولا يحتاج الى الاحباب
 والقبول بل بطلوا المهر فزني امواله بل اموال الله المهر بطيخ
 النفس فلا يبعد سقوطها باليه كما وردت به الرواية فالله يحفظ
 بالاعيان كالصديق عليه السلام قال لو ان تعدوا خيركم وانظروا
 فيكم الاراء ايض ولكن شغى القبول ايض وان في المهر شفا من الحزن
 المذكور لا على عدم كفاية الاستسها في الرزق مطلقا وان كان
 الطائفة المهر فقط وخصوصا في العسل وبما السائر الى الله
 والذين كفروا يوم حاقطون جميع الحلال الا انهم اموالهم
 ايمانهم لا حال رزقهم او تسرهم ان يحفظها عن جميع اموالهم
 ولا يحفظها عن شئ يسبح بدليل لعدم كمال الحفظ امانا وحيوانا
 او امانة فكل ان الحفظ عنه ضعف من فكل عدم الحفظ عن الرزق
 والسرية ينبغي ترك الرزق خوفه المعاش بل عيشه والالتصاف
 خصوصها باعتبار انه كس من لعدم حصوله وليس كس بل
 كما يفعل بعض جهلة وتوهم ويدل عليه غير ذلك الا ان
 الاما والاختيار فانهم ولهذا الذرة انهم يقولون فانهم
 مكنون فيكون اللوم عليه جراما وعلى رزقهم فزني الحلال

المكنون
 سورة

اي الا والرب على ازواجه وقوام عليها تطرح فلان على الصبر
 ان وال عليهما او متعلق بخدق يدل عليه غلطه كان قيل
 لما توروا الاعا ازواجه او ما ملكك ايمانهم فانه غلط
 عليه فذلت على عدم حسن تبيانه في جميع النساء الا ارحمة وانتم
 بل كذا الزوج عند غرضها واكد ذلك بقوله من استغنى ورزق
 ذلك فاولئك هم العادون من من لم يحرم ذلك من اي الطائفة
 المتجاوزون الى الاحل لهم ان ارادوا عدم الرزق اذ احل
 والاما على الوجه من فاولئك هم الكاملون في العدة من
 المحل الذي من ان راع كسوا كانت رزق فوق الحدم لا
 ولا يدل على تحريم المنفعة لان الرزق وانما بعض احكامها
 مثل الاربعين من العسل لا يقتضي رزقها عن مسمى الرزق
 لان الرزق لغية من رزقها في كافى الدنيا رزقها والفتنة
 والحرمان فقلت بل فيه دليل على تحريم المنفعة قلت لا لان
 المكنون كالحاجة المنفعة من احوال الرزق اذا قبح النجاسة وفساد
 الرزق المنفعة عنده وان الالب دالم على حوارها فان قال انها
 رزق فذلك حلت المستنبات فيلزم القول ان لا يقول
 يجوز لها بل يحصرها بالخير واليمن لا بدح في الانسان بخير
 تخصيص القرآن المواتية ويدل على تحريم جميع احتواء المسكن
 بجميع النسخ بها فلا يفي بالية والاختار فانهم فيفتقرون
 الالب عدم جواز التحليل ايض لكن الرزق اختار بل نقل الاجماع

قبل المخاض وبعد مجاوزة الايام العشرة على ذلك
 فليكن الحكم الاية وادخلوا التحليل في احد ما يقع من
 التزويج فان الحمل متعم والتحليل تزويج وتوضيحه في ذلك
 جعل الملك اعز المنفعة والعين هو التحليل عليك منقذ الاول
 بعيدا وليس هو خاص المنفعة وهو يقتضي المدة والمبلغ والصغير
 الخاصة الثانية اظهر يخرج عن بعد اذا نظر الرابع ان ملك العت
 لا الاية ولذا لا يحل عليك المنفعة بزوج التحليل على ان يكون
 البعض قبل المحض او الما في النظر فقط وعرضه في
 مباحة التحليل لنفسه الصحيح او حاله في الملك شكل او حال
 المستخرج من جميعها اولها وثانيها وثالثها ولا بد في المحض
 لما ثبت التحليل فلا بد في الثاني ولو ان كان بعيدا فليكن
 فيما اخرجت من محض هذه الاية فانه غير عز على ان
 انه ما في عام الاول فخر حتى ينفذ فامل في المحضات
 والنساء الا ما ملكت ايمانكم كذا الله عليه واهل بيته وذو
 عطف على المحرمات او تد اى حرم عليكم المحضات اى الزوجات الا ما
 ايمانكم في السبا فانه يجوز طهر من نزلت في كطالان
 عود من بالنسب والملك كما ورد في آية اى بعيدا فليكن
 ايمانكم سبا ما تروى وطاس في ما زواج فليكن فيها ان يقع
 في النبا التي في قوله لا اية او ما ملكت الا ما في الاية
 التي حلت فانه كذا اية في الاية في الاية في الاية في الاية

النسب

العدن اذا كان زوجها ايضا لما لكها في خلافه ودر علمه الروايات
 نقل صحيحة محمد بن مسلم قال سالت الباقر عمن قول الله عز وجل
 والمحضات والنساء الا ما ملكت ايمانكم هو ان يملك الرجل
 عبدا وحمية امته فيقول اعترل امرائي ولا تقربها من محضها
 حتى يحضر في نفسها والا لله بدل على حوازل كالحاج الامام المرحوم
 لما لكها بطلعا والجزء من محضها وبينها بل الاجماع ايفم وكتاب
 مصدق لفعل محذوف اى كتب الله كتابا وفرض فرضه عليه واجل
 امر بكم ما وراء ذلك الذي تقدم في المحرمات وهو عام في محض
 في الاخبار والاجماع كتحريم بنت الاخ وبنت الاخت على الخاتم
 بغية في نفسها وغير ذلك ان يتفقوا في قول لم يقدر ارادة اى
 احل الله ذلك لارادة ان يتفقوا بايمانكم ارادة كل امة او امة
 وعموم العت في المبالغة في المهر بان يعطوا وعلى او حال
 السر الى اية فيه محضين يعقبت غير ما تحتين الرفاع
 الزنا في الاستنقة فمن منع به تمن في النساء المحضات
 فالو ان اجوز في محض ان تكون في اجوز الموضع العقدة
 كسائر الاجزاء ففرضه اى فوفيه حال الاجور او ينفذ في
 اوصفه مصدق محذوف ايمانكم وفرضه قال من قبل المراجعة كالحاج
 المنع وهو كالحاج المنع فليكن في الاجل معلوم عاين في الاية
 وسعيد في المحرمات والتابعين هو فذهب الى ما بين الامانة

العدن

وهو الواضح لان لفظ الاستماع والتسمع وان كانا في الاصل
على الاستماع والالتداد فقد صار تعرفا للسمع مخصوصا بهذا
العقد المعين اذ اضيف اليه التاء فعلى هذا يكون معناه
عقدته عليه هذا العقد المسمى بالتسمع في قولهم اجوزوا ويدر
على ذلك ان الله سبحانه علوه وجوه اعطاء المهر للاستماع وقد
يفتضون ان يكون هذا العقد مخصوصا بدون الجماع كما استلزام
لان المهر الاية هذا وقد روي عن جماعة منهم ابى سعيد
بن عمار وعبد الله بن شعور رضي الله عنهم انه قرأوا ما اتفقوا
عليه في قولهم وفي ذلك نصح بان لا يراد به التسمع فصار
التعليق في حديث ابى ثابت قال اعطاني ابن عباس مصحفا
فعال هذا على قراءة ابن عباس المصحف في استمعتم فيه لاجل
من ينادي عن ابن عباس قال يا ايها الناس اني عاين من المصنف فقال
قراء سورة النبا فعلى ذلك فقال اما تقرأوا ما استمعتم به
اجل فليس لا قراها سلكا قال ابن عباس والله سلكنا انزل الله عز وجل
لستم تقرأون ما ينادي عن يمينكم عن يساركم قالوا يا ايها الذين
فما استمعتم منه فابشروا به قال لا انا انما نكحنا قالوا يا ايها الناس
لو لا ان عمر بن الخطاب استمعنا لكانت سورة النبا من القرآن
بوجهين فالمراد ان المصنف في كتاب الله عز وجل ولم يترك بعد ما
انه تفنن بها فانما امره ان يقرأ سورة النبا ثم يفتننا مع سورة النبا

ولم يثبت عنهما فقال رجل بعد رايه ما شأنا وما اورد
مسلم بن حجاج في الصحيحين ان الحسن بن علي قال حدثنا عبد
الرزاق قال اخبرنا ابن جريح قال عطاء بن جابر عن عبد الله
بن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
فقال نعم استمعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وما يدل الايض على ان لفظ الاستماع الا انه يجوز ان يكون المراد به
الاستماع والجماع انه لو كان كذلك لوجب ان لا يلزم شي من الجماع
لا يستفاد من المراه بشي وقد علمنا انه لو ظفعا لاصل القول
نصف المهر ولو كان المراد منه النكاح الدائم للمراه يلزم بحكم الآية
جميع ما يشترط العقد لانه قال فانكحوا من اجورين اي من
ولا اخلاق في انا ذلك غير واجب دايم الاجماع في نفس العقد
في نكاح المتعة وانت تعلم انه قد قيل بوجود المهر في عقد
دايم باننا ايضا يلزم من كونها كالمهر الا انه يتنصف بالطلاق
فلعل مراده وجوبه بحسب الاستفهام في تحييد رد عقد المتعة
ايضا لانه يتنصف اذا او سبب الله قبل الدخول على المهر
ويشيع ان يقول يلزم نبوء المهر وجوده دايم في عقد الدائم
وليس كذلك فانما يجوز خلو عن مهر ثم يلزم بالدخول على المهر
ويكنى كونه معتمرا فيما لم يكن الثقل في هذه المسئلة
الرواية المشهورة من الخطا ان قال معتمرا كانا على عهد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انا اني فيها واعاق عليها فخير بان

الخلف في الخاص والعام مثل الذي وعين حيرة جماعة من الناس
 وابن عباس وكذا نقل جوعم عنه وما يدل على بطلان كونه عند الحق
 والتقوية عنه لما عرفت على ان في كلامها اضطرابا فانه يفتي بان
 اباها مفرق ثم حرمها واما ان كان فتيان وانه اباها ثم قال ان اباها
 حرمها ابدافانه نعم فانه كان يوما واحدا بل ليله واحده ونعم انه
 يملكه ايام فمع انه قال كان الرجل منهم يجمع اسبوعا وسبعا الا
 يتناقص واضطرار لو وما احل الله لقوله عمر فاشمل ولا تقلد
 فاقهم والحاصل ان النجاسه ان كان يفتي بالكنائس والادعاء الام
 ولا نزول الا بغيره مثل عقلا ونقلا والعام والخاص وليس
 فانه لا يحصل الا بالليل العقلي والكنائس والاسماء البقية
 ومعلوم عندها ان الله كان عليهما بصالح حكمهما فيما رجع الاحكام
 التي او لم يستطع منكم طول الا في المجد فلهذا وعني في اصل الفصل
 والرباع ومنه الطول انتم المحضات الموهبة ايتها وحرها وهو
 النصيب طول او فعل معصية له في ذلك استطع منكم فلهذا
 به انكاح المحضات اول استطع غني ببلوغه نكاح المحضات
 السماوي ظاهر العمى ويحمل الوطى فما ملكك انما اي فلهذا
 من اي فلهذا ما ملككم فريد اما الغرقان الروح لا ملك الا بها
 ويحتمل ان يكون المعنى فان لم يقدر على نكاح المسلم لم يحدوا
 الاماء سواي والنكاح على كل المعصية في فتيان الموهبة
 يعني اما المسمات وظاهر الآية هو ان حواء المسلم والعبد

لانه
 يعوم

لعدم خالافه يكون الخطار للاحرار وعلى حواء وطى الكافرة مطلقا
 كتابية وغير كتابية من اوامه للعبد والحر لعبد الموثق
 في الموضع ولكن مفهوم الوصف واثبت صحة فلا يوارى
 عيونه له احل ولا يستلزم احوطا في صحة تحقيقه وعلجوان
 عقلا الام مع عدم فلهذا على الاحتمال الاول حر اكل عبيد العم
 من وقيل على عدم جواز اخذ الام بالعقد مع العبد على الحر
 كانه مفهوم الشوط الذي ثبت بحججه وفيه ما مل الاحتمال ان يكون
 معينا اذا كان مخرج او لئلا يفيد في بعض عبار الاصول
 بمفهوم ان ولان المفهوم بان اذ لم ينظر للعقد فابعد غير نكاح
 غير المسكون كانه موهوم في الاصول وتساو حواء طاهر هو الرقيق
 والحر يرضى على النكاح وعدم التزويج ولو كان بامه وافادته
 الحر او في فلهذا لا يغيرها مما امكن وينوطها المعنى اكل الفرد
 الاعلى والافضل وهو نكاح المسلم الحر مع عبد او نكاح
 على تقدير العدم والافاضة الصفات العبر الاول في نكاح الام
 وهو جاز في مفهوم الصفه المذكورة انهم سوا الامه متوابعان
 ليس المقصود ذلك فان الظاهر ان المقصود هو الارشاد لا الاستحسان
 والام والنهي ولئلا ياحل على تعيين نكاح الحر المسلم والعبد
 وتعيين الام على تقدير العدم والنهي لا يستلزم عدم العقد
 فانه مع محرم الام للعبد في العقد ظاهر في الحر بغير عقلا او عقلا

ولو كان المقنن لم يلزم عدم الجواز لا يرقى فاعلم وبالحكمة هذا
 المقنن لا يعارضه على ما ادله الجواز بل على ما ادله فلا يرى
 عنه الا بدليل اقوى او مثله وبوجهه والله اعلم بما تكلفني
 ما انتم تكلفون الا بظاهر الحال فكل من علم الايمان فهو كمن
 اوتى كنهكم واحكموا به تكاليفها فلو لم توافد من عاين نفس
 الامر فان ذلك لا يعلم الا الله فلا يمكن تكليفكم بعضه وتقصير
 اي كل منكم فلو اذم ولا يابوا لنكاح الاما فان لم يعمل بعضهم
 والايمان كانتم لا تقاضى بينكم الا بالايمان وهو امر معلوم
 والله وبويده الجواز ايقن عموم قوله فالحكم من اذن اسلام
 يعني تزوجوا من الفتيات الموثقات يذن اسلامه وامر الله
 وفيما دلالة على عدم جواز العقد على الامم بغاوتهم ولا بد لطلعا
 منقطعاً ودوامه كسداى حله فيمنع تأويلها وفي بعض الاحبار
 فحواز العقد المنقطع على انه يفسد اذ بها بعد عدم الصحة
 وتام تحقيقها في الفروع فاجوبها وتوابعه ايها والحق الايام الآتية
 ويمكن انهم لا لها على عدم اعتبار اذن الامم حسيه طاعة الامم
 فقط وانما هو اجوبها الى العظمى من مذهبها وتعمل المراد اسلامه
 فانها ملوكهم بالمعروف بطريق يقتضيه في الشريعة وتوقع عليه
 الرضى والعقبات وهذا ينشأ من العقد وعلى ما هو حسن
 دون مما طله وفيه محصنا اي تزوجوا من عفايتهم عن الحيات

زينة

والاشياء والتخدرات اخذ ان اي خلا في السر والجل كان
 تحت قبة فترى بها والمرأة تحت صدعها فترى
 بها وروى بها وروى ابن عباس انه كان قوم في الحاشية يحرقون
 ما ظهر من الزنا ويحلقون ما خفي منه فنهى الله سبحانه عن الزنا
 سرا وجهه فاعلى هذا يكون المراد بقوله ولا تخدرات اخذ ان
 زانية جهر ولا سرا كلها كما لا يعلم الغايه الرغبت المتصقة
 لا عدم جواز غيرهن فاذا احصى في بعض النظم والاصا
 مبيها للفقول اي فاذا ازوجهن فاحصن واحفظن الزنا
 بازواجهن وبالفتى للفاعل كحتم ان يكون بعناه احصن
 فانه نيا بالزوج كالحتم ان يقال ذلك في وفاة محصن وميل
 احصن واجهت خاتمتا وقيل اسلامه فاحصن الاسلام كاحصن
 الازواج فان ائنه بفاحته اي فان زينة المحصنات
 فعليه يصح باعل المحصنات والعذر اي تصفها على الحرارت
 الحد في الزنا وهو ما به حله وتصفيها لا الزنا لا تصنف
 فلا يحرم على الاما وطلاق بل العبد لعدم علمه ان هذا الزنا في
 الملوكة المحصنة ولكن انظر عند الفقهاء بالاحصان والملوك
 فحين فانه يدونها اي كذا على ما تقرر فالحق في الاول ان
 فيجعل اليها اذ يقال لارنا المكافرة للشبهة وكحتم الاول ان
 لانها قد تقول يجوز الزنا مع الامم الزوجه لا يمتنع ولكن لو اوضح
 الشبهة مطلقا قلنا ويسقط الحد الا انه قد يكون وزوجها

الا النكاح الذي سلف قبل مولده الامه فانه العقب
 ذلك فانه فعل في زمن الحيا عليه فلا ينافي ما قبل في
 انه ما كان جازا في امة اصلا كما يدل عليه قوله انه كان حرة
 ونفس اعلم للنهي اي ينكح من كان في حجره عند الله ويوصي له
 والبعض وما رخص فيه امة والام وسواء سبيلا الى
 في قوله او يفعله وقد ذكر في سبب الترتيب وجوده كذا
 يحرم بالامه ويحتمل ان يكون في قبيل لا يكون في الميراث
 الامه الميراث الاول ولا يعين من غير ان يكون في الميراث
 قرين للماتعة والتاكيد التاميم حرمت عليكم امهاتكم
 ان الميراث يحرم كما يحرم من نكاحه واما ما ذكرتم من كساد
 الاكل في حرمته عليكم الماتعة ولعمري يحرم الزنا والنكاح
 اولها يمكن تقديمه والام امراة رجع نكاحها بالولادة
 بغير واسطه او بواسطة الاب والام وبما نكح النبي امراة
 رجع نكاحها بالولادة بواسطة او بلا واسطه واخوانكم
 الاخت امراة ولدتها وولدت من شخص بغير واسطه وعانكم
 العم امراة ولدتها وولدت لها من ادائها عند ادائها
 بالغوا بالغ يتحقق في حالكم الحالك فتدعون الان اليه
 نكاح الام غير له الا نكاحك او بنات الاخ وبنات الاخت
 يعلم ان ما يملك اذ ينفذ العمل بالاخ والاخت والبنت
 يعلم بانها موطوءة في الامه دلالة على ان اطلاقا والبنت

البنت
 سورة

والام

والام والعم والحالة وبنت الاخ وبنت الاخت على سبيل
 اذا كانت بواسطة او بلا واسطه حقيقة وهو خلاف ما
 استشهدوا من الاطلاق على الاول حقيقة وعاء حجاز
 والطان المراد بحريم البعد لانه حقيقة فيه ويعلم الوطن
 بالطريق الاول ويحتمل ان يادها هذا هو حريم النبي
 والنظر ان لا خلاف في الامه فيها وفي كونها من البنت
 صحيحة نفس الامري او عند الفاعل واما الى اصل ما نزلنا
 فالتعدي من الخلاف عند الاصحاب ذلك انه وانما لا
 خلاف في حوازي النظر والام والتعدي لغيره في الامه
 العود وطاعة الاصحاب ذلك غير متصلا ويحتمل ان يكون
 كذلك بالنسبة الى الحوازي غير المتصلا كما هو محتمل في
 على حوازي النظر الى الوجه وما سقت عنه نقل اليد والرجل
 واما النظر الى اطلاق الاجابة وعورهم وبنتهم
 ذلك فكل الامهات في ذلك اية في غير تفصيل فنكح حوازي
 ذلك في حمل السهم والبركة للذرة المطلوبة ويمكن القول
 مع الحاح والاحتساب اخوطها امكن وانها لم تملك
 الرضا او في سبب روي انها حرة لانه لا الحرة بالبنت
 الرضا ما يحرم من البنت روي الا في مستلزم

مع وجود التجرم وتقييد بلاد بليل غير خارج ومجرد صلاحية واحتمال التجرم
لذلك هو ظاهر وعدم إمكان كونه قيدا لها اذ يلزم تعليقه بالوقوع
وجعله المعنوية والابتداء وهو غير ممكن ان يكون استعلاء لفظ
منه في نفسه محارا او حقيقة لعدم تعليقه بالموضوع وجعله قيدا
لها في التركيب الا بالحدوث وهو خلاف الماهية والظواهر والاصل لا يترك
في ان تقييد الاولى في خلاف الاصل والظواهر ولا بد له دليل يوجب
في الآية نعم في بعض الروايات الصحيحة على ذلك فلا بد ان يثبت
او من حيثها بغيره بمسألة فظاهر الآية وتقييد الآية وتخصيصها
الاخبار لعدم صحة معارضتها للاخبار وجواز تخصيص القرآن بخبر
الصحيح فالسئلة تكلم ونظام التفصيل في الكتب الفقهية وفي قوله
لما كان محمدا ابا احد فرس خلفه اى التبع وغيره من السبل فلا بد
ابوة له دلالة على ان فاشيت بن الار و الولد من غير الصلابة
وغيره من الحق من غيرهم ونزاهة الحق لا يوجب له من
زوجاته فقط والمسلم التجرم بقوله وانزاجهم اهلهم وغيره
والاخبار حتى لا يجرم بناته على المسلمين لا يوجب حقيقة
بل لا يوجب التجرم ونظامه لا يلزم العقدي في جميع الاوراد وفي قوله
فان لم يكونوا ذلما لم يكن عليهم دلاله ما علم عدم اعتبار منهم
العقود فانهم والظاهر ان المراد بالثبوت العقود عليها مطلقا
فلا يثبت الكسرية بخبرهم منها وبنتها بغير الية في الاجماع والرواية

والعقار

والعقار والظاهر ان المراد بالام والرسالة ان يكون بواسط او
بغير واسطة في الحكم ونبت البنت بغير الية ايها لا يثبت
لها كنب البنت كما تقدم وكما نذر عليه ايضه قوله وحلها لانها
الذين في اصلها فان الظاهر لا خلاف في ان المراد بالابن اب
منه وابن الابن وابن الابن البنت ايضه وانحلال جمع خليفه وهو
حل وطنها بغيره المعقود مطلقا والرسالة وتكن الظاهر ان تقييد بوطها
وتحتمل البطل او فعل ما يحرم على غير المالك في القيد وليس كنبه يومه وان
ولا ينفق في حوز الوطى فان للابن وطرا مملوكا لابن كالعقود وتحمل العدم
اذا كانت مخدعة للتشري دون الكدم ولعل ظاهر الآية ان
فما مل فتدلت هذه على ان الابن بواسط هو ابن الصلابة والاحتمال
بعد الصلابة عن الولد المشي الذي ياخذ الاثر انما هو سميعة
للتفقه والمجتهد ويكون ابنه زوجته ونحو ذلك فانه لم يضر بذلك
حقيقة وان تجوزوا لا يثبت ايضه عطف على المحرمات وقايد
الجمع لا الافراد مع مفارقة احدتها بخلاف اخر من وجه الابا قد
ان الله كغفور رحيم اسارع للعدم بمن يعقد من عدد والله عز وجل
اسم فان الله كان غفورا رحيم فبطل وبطل ما يوجب غيره بالتوبة
والعفو والكلم الثالثة ولا تنكحوا المشركات النكاح لغة التوثيق
ايضه فقار بالاسرا للقطع قيل حقيقة في الثاني ومحار في الاول قيل
بالعقد لا كونه علة في العقد وقال في ان ما جاء في القرآن لا معنى
العقد واولا ما يد عليه لا يثبت وجوبه في ريفه الثاني لا يثبت وجوبه

للمبتدئين الكافر مطلقا كالمبديه وغيره فان الكفاي يقال اليه
 مشرك بدليل قوله تعالى وقال اليهود عزير الله وقال النصارى
 المسيح ابن الله لا قوله سبحانه عاشر كونه في ذوق وغيره ما في
 الدين كمن يظن تقدمه وسمي ويمكن ان يستدل كما قيل بقوله تعالى ان الله
 لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فان قالوا لا
 وهي منقوله بقوله والمحصنات الذين اوتوا الكتاب كآلوهن
 ثابتة لم ينفخ فيها شيئا قط وهو ان لا يزوج منهن احدكم
 نزلت على المومنين لاجل ما اوجرت منهن منهن منهن منهن
 على تقدير التناهي والامكان وهو موطا ولا يزوج منهن احدكم
 منوخم ولهذا قال القاضي ولكن عرفت بقوله والمحصنات اي واما
 اصحابنا فبعضهم موافق للقاضي وبعضهم لا يجوز كاحكام الكتاب مطلقا
 ولو انما يذهب كما في الجملة ان لا يستدل ذلك بالايجاب وقال ابو حنيفة
 ونحوه في محله وبعضهم يحقق حواجز كاحكام الكتاب بالنقطع دون الدوام
 وسمي العن ذلك في تكملة المائدة حتى يوفى اي يصدق من الله قوله
 وسلم لا اله الا الله وحده لا شريك له او ما هو خفي في شره
 وكذا ابو حنيفة من يفسر في شره فان انما كل عبيد الله واما ما ذكرنا
 في تفسيره من وجوب طلاق الطاهر من غير طهر من الامم والعبد الذي لا يباينه
 فبفتح والظاهر انها المقصود والاولى لو انما عرفت ان كان الحال ان
 المشركه تعجبك ويحتمل ما لها وحالها وخلقها وحياتها وبناتها فلو عرفت
 ان كماله في جملة الحايه والفضل التي على النسخ والمخاطبة وانما المشرقة

وكذا

وكذا الكلام في الجملة الثانية من قوله تعالى ولا تشكوا الى الله حتى تنزلوا
 ولعبد من حيث من مشرك ولو لم يحكم ولذا اعلم بقوله اولئك فان
 نزلت العقاب لان المشرك كان عونا للبار ولا ينبغي في الظاهر
 يجوز من حكمته فانه قد اخذ احد من صاحبه فانه دايما يكون
 لكي يفسر انما هو وهو الكفر المعاصي والسيطان يعينه على
 ذلك في روجه اوليا الله وهم المومنون يدعونهم للدين والحق
 والمغفرة وهو الايمان والطاهر الذين يحقودهم ومواصلتهم وصالحهم
 والمغفرة والمغفرة كما قال فيها والله يدعونك الى الحق والمغفرة
 فالمصالح مخدوف كما قال فيها والله يدعونك الى الحق والمغفرة
 ودعوى الله فيها فلهذا ينبغي ان تصابروا ولا تكون منهم ومن المؤمنين
 الا الاتقار والعداوة لا المحبة للارواح من الزجر فلا ينبغي ان يكون
 كما فعلت من ياذن ان يستر الله وتوفيقه للعمل الذي ينبغي
 به الحق والمغفرة وبين الله اياته ارحم وقل او امر من نوايه
 وما انا امر وما امره الله لي لعلمه بتدبره من حتى يعلموا او يتذكروا
 ويتعظوا او لا يكونوا الحق حتى منهم التذكير كما تقدم في العقود
 والمثل لا يخرج من محال الله الذي قاله وهو ما يترك العقل لا
 الشرعي بل العلم الكلام في استنباط الاحكام ان يقال طاهر من
 دال على شحم الشايع بل العلم والكافر الذي هو المشرك الحقيقي
 وتكون المشرك الكفاي الذي يقول بوجود الله الواحد على طهارة
 وكون القول بان الله انما لا يستلزم التوكل الحقيقي فاطلاقه عليهم
 في الآية لا يقر لا يستلزم كونه حقيقا فلهذا حتى يرادوا منه مطلقا

وايضه لا يسلك جميع غير المتكاملين الحقيقي من اخصاؤه في حكم كونه والا اصل
وعوماد النكاح يدعى اجماعا ولا يمنع عدم جواز تزوج المسلم
بالكافر مطلقا اجماعا ولا يستلزم ذلك كونه مستقارا او مدونا
وعلى تقدير التسليم بالاستلزام عموم المشركا وانه المائدة طاهره يجوز
فانظر زيادة التحقيق هناك وان يقال انها تدل على عدم جواز نكاح
المتكامل لوصار كتابيه لقوله حتى تومن حيث جعل عليه الحي الامان
فلو كان ذلك ايضا غايه فلا يصير القايه غايه ولا يبعد دلالته على
عدم تقرير جواز نكاح الكفايه وانما يدل على جواز نكاح المخاصمه اجماعا
المسلمين الايمان بمعنى الاسلام على ما يظهر من التفاسير وهو الظاهر
ولعدم التكليف بالشرع الاسلامي في احوال الاسلام وكذا اذع المومنه
بالمخالفه كما ورد عليه ايضا في بعض الروايات على ما يحتمل اخبار المتكلمين
المنافاه على الكراهه او على الناصب الكافر فاشهد ان على جواز تزوج
الامه مطلقا كما يدل على عدم جواز فطر الكافيه بالملك ايضا اجماعا
على الوطو ولكن ذلك بعد وخلال الفظا لا يقصر عليه بعد وانما
وحصل منه وط الكافيه مطلقا لكن يحصل منه العقد في اطلاقه
عليه وعلى العقد عدم بعد عن ظهوره في شرعيته اجماعا
هنا وانما تدل على عدم الرزق لنفس الزوج والزوج وتوحيها
النوع الثالث في لوازم النكاح وفيه اثبات الاول ان اردتم
استبدال زوج مكان زوج اى ان اردتم تفارقه وتزوج اخرى

على ما يظهر من التفاسير وهو الظاهر

لوازم
النكاح

وايضه

وايضه احد من المتزوجين ففارقته الضمير للزوج وهو الزوج
المتزوج فلهذا اجماع ضمن الجميع للاجتناب عن غير المعنى فطارا اما لا كثيرا
فيكونه من غيرهما او دية ان فلا تأخذوا منه شيئا
تأخذونه منها نارا واما صبيته استقنهم انكاري ان لا تأخذوا
باصتير وانتم اولى بهت والام فان احد مطا وانه واضع
هو الكفر المواجه به صاحب عاوجه الحارن له اصله الحرف فقلت
الذكر كقوله في تحت لا تطاع حجة فالهتبات كذا تحت صفة كقوله
تأخذونه وقد افضى بعضكم لبعض انكار ونحوه تعظيم لما فعلوا
والافضا الوهول لا يمتي بالملا فلهذا كذا في غير الوطو وقيل المراد
به الخلو الصحيح وقال في كتابه ما ورد في تأخذوا منكم
المهر ليرزقكم بحيث لا يرجع اليه شي وذلك لم تكن الايول على
المهر وواحد منكم متقا فلهذا ان اخذت الزوجه منكم عهدا
ومتقا بالعقد واحكم نوان بها بالوصيه من اير اصلوا فافعلوا
بمعروف واما ك المعروف والشرع بمنع وعدم النكاح ويطعون
الله انكارا لما فوارت واجتنبوا المعاصي فالأمر على الزوج
المهر بالوطو دون غير ما يفتر انه لا يرجع الى الزوج منه شي اجماعا
بالطلاق في الفسخ وعلى الرواية الاخرى يكون على الوطو الاول
استه فلا ينافي ما تقدم فان المهر لازم بحود العقد وفيها دلاله
على جموع الشرع للزوج بالطلاق قبل الوطو والافضا وعمل دلالته
على عدم جواز الرجوع في المهر وغيره للزوج كعموم الاية وتد على جواز

الغلاف المنزى بها وقع عليه الرضى كما دل عليه النسخة على غير
 الرضى فذهب إلى عدم يجوز الرضا حتى يرضى به وهو تعبد
 لانه خلاف قول الامة والسنة الشريفة والعقل اذ انه يقول لا يجزى
 ولكن يلزم بالعقد والوطى وهو ايضا بعيد ويكره كل كلام
 على الاحتياط فمفعول من غلظه وجعل الزنا في رتبة الامور
 وان كان للامور كمالنا للوليد لا وجه للممانى وكان كذلك
 جعل من وطاعته او لكونه خليفة وامامافرق بينه وبين
 وتقول اعراض المراه وقول افسه فمفعول من غلظه وعنه
 انه ولم يبين فقال ايها الناس اتعالوا بصدق النفاذ
 لو كانت لكم في الدنيا او تقوى عند الله كان اول الامر
 الله صم فانه ما اصدق قوله في سايه اكثر من اي عا
 ففانت البهامة فقالت لم لم تعبت احقا جعل الله
 لنا والله يقول تعالى ثم احسن فطارا الاله فقال عمر كل احد افع
 فرعهم قال لا يحابه السمعوني لقول مثل هذا فلا تكونن على
 على امران ليس اعلم النساء انه لا تك في عدم جواز اخذها المخل
 في المهر بعد اخذ المهر كوا اراد الزوج الاستدلال لا فذكر الاموال
 يحتمل كونها ذلك وقت زوالها وتكون محل الاختصاص بها او قد
 طلقها واراد بها اخرى وبم كمال المهر والمهر ما يكون لزوج
 الاستمتاع وبما استمتع الا في بعض الزمان وتكونه لمنه فمفعول
 مع عدم الاحتياط ولا يبدل الا بطريق الاول وبالجملة سنا لا يتوهم

الاعتبار

اعتبار المهر لعدم شرطه في النكاح والعمل به وهو قولنا بالاعتبار
 لا احتياط عليه ان طلقتم النساء ما لم يتولين او تزوجوا
 فرضه اي لا يقع عليكم في مهر وما وجد عليكم لونه ووجهه
 بقايله وهو قول وان طلقتم من تحتها او تحتها فمفعول
 على ان المهر في الاموال المهر ما وجد ان طلقتم من قبل المهر
 وقيل فمفعول المهر فيكون او بمعنى الواو ويدل عليه وقد فرضه او
 يكون بمعنى المهر ان اوحى كذا في النسخة فانه ما لم يكن الاول
 التمهيد فرضه وعلى الثاني يلزم يجوز للفرض والزوج سبي به بعد الطلاق
 وقيل لا وهو لا يطل ويحتمل ان يكون المراد من الاموال ما هو له فلا
 جناح عليه ان يطوق بها ما يريد او تزوجوا ويحتمل ان يكون
 او محذوف فاقول بقدر انتم تزوجوا من فرضه او تزوجوا بغيره
 ارضع عوم ظهور فائدة النسخة قبل المهر فان بعد اضر الاعم
 الا ان يقال انه لا اتمح مطلقا بخلاف ما بعد المهر فيقال انه لا يخل
 انه لا يحصل فبايد النكاح لم يجوز الطلاق ويمكن المهر على الاعم
 وارتكاب خلاف الظن في الزمان لا دليل عليه والمراد بالوضعي
 المهر قبل الدخول والطلاق منعونه كان عطف على محذوف
 فطلقوه ويتقون كان عطف على محذوف اي فطلقوه ويتقون
 على الوضعي فقدم بفتح الدال لكونها المقدار الذي يتقون على
 والمهر الفتي الذي هو ما يعينه عليه وحاله وعلى المحقق فقدم
 ان النسخة الذي يضييق بعينه ام الواجب عليها ما سنا لها
 مناعا بالمعروف يعني بما لا يوجب التعريف من سنا لها

حقا يعني تبيعا حقا واجبا ثابتا او حقا كحقا على المحسوس
 يريدون ان يحسنوا الالافهم باخراجها عن المعاصي بفعل الواجبات
 وترك المحرمات والى المطلق باعطائهم حقوقهم من الارواح المطلقون
 ترغيبا وحرصا على المأمور والمأمر اليه فجزاء الشرط محذوف من حيث
 او مقفول مطلقا سابق وهو رفع الجناح وما يعنى المدة اي زمان
 ترك الموصى عاقفول مطلق وحقا صفة واما قدر المواقف الاله
 ما يقتضيه العرف في شئ يحال الغنى وغيره وقد عجزت عن ان اوردت
 في ان وقال ان مروي عن الباقر وانها في علمها اليه وغيره او يوجب
 ان فاعلمه وظاهره في هذا الصواب خلافه فانه قالوا ان الغنى يوجب الاله
 والتوب المرتفع او شرفه وتبني الموقظ بحسنه او التوب الموقظ والعفو
 بالدينار او الخاتم واثبات كل واحداه الحليم عن ابي عبد الله ع انه اذا
 نوى عا عليه متع امراته بالبعد الام والمعتصم بالخطم والزيث
 والدينار الاثنا في انقسامه للثلاث اقسام ولا ما ذكر في كتابها لان
 صحتها اليها والغوا فتنى فكل مرتبة وقرب من الدائم التي في العبد
 والام وقرب منها البعد والتباعد في القيمة لان الحكم في العفو
 لا التحديد فتأمل وعلمه في سبب المصلحة درع وخار ومخيف على حسب
 الحالى لان يكون مهربا اقل وذكرا اقل فلهما اقل فتنى من
 المتل والمعتصم ولا يفتقر في ذمها لان اقل المهر في ذمها فلا
 يتقص عن نصفه وذلك خلاف ظاهر الاله وكذا عتق اقل المهر خلاف
 الاصل فذلك الاله على اذن الطلاق وعدم وجوب المهر للمهر المطلق

فيل

قبل الدخول في فعله المهر له او وجوب المهر بها بالملفوظ وعلى
 عدمها العبد والمعتصم وهو مذهب الاصحى والمحققين والى الثاني
 بها فزاد قوله المقتضى المقتضى وغيره فبان ان لا تقدم على المهر
 وكذا في غيره ولو خلاق الطلاق والاصول والاحكام التي لم يزل
 القياس الذي لا علم بعلمته يوجب المصلحة طاعة القرآن البقعة
 بعينة اذ قد يكون العلم المطلق مع عدم الضرر وعدم المكاس
 الخط وايضا يلزم المقتضى وهو دليل القابل بالمقتضى وان الجاوس
 الميسر الغنى المقتضى بعد وتعلم لا ذلك فاقال به في قول الآخر
 وبالجمله فسرقتها يوجب تحفيض المهر بالمكسوف في الاستكراه في
 الاصحى فافهم المصلحة وان طلقين في قبلان يستحق وقد تضمن
 في فرضه من البقية ان حلال المطلق المقتضى قبل الزوال والوضو
 في هذه حالها بعد فرض وقيل المهر المطلق بعد ما فان حكمها
 لزوم المهر المطلق بعد المهر قبل الزوال حكمه عند الاحكام
 المتل وقد فرضت عليه حاله عن فاعل الشرط ان طلقين في نصف
 ما فرضت جوابه مرفوعا بانها بعد اخير محذوف او بعد العذر
 فالواجب ان لا ترضى عليك نصف ما فرضت او قلته نصف او علمك نصف
 ما فرضت واحكامك الا ان يقول او يعفو الذي به عتق
 النكاح والاشهاد كانه في قبلان الواجب نصفه على تقدير
 والحالات الاعلى في حصة العفو والمطلق في الكل ان
 سعى المهر فليس بها في هذه الاحوال نصف واجب بل الا الواجب
 او الواجب اقل من النصف ويعفو عطف على محذوف يقولون فانه

مبنى على البضايان والذي يبيده عقد النكاح قبل هو إلى المطل
 المتكفره فقول الاول العفو من شرط الطلاق والزوج في البتة
 وان لا ياتن على تقدير عودها ولو لم يكن العفو وهو ذنب
 المات فقول الاصحاب ولكن يكون منوطا بالمصلحة وعدم العفو
 على الجميع فانهم ما يجوزون للزوج العفو على الكل ويعز ذلك
 على الابن وايضا بعد وجوب المصلحة للعفو بعد حصول الطلاق
 الا ان يكون دفع مخرج ليس يعفو ولو لم يلزم اختيار او اجماع قال
 2 و هو المروي عن ابي حنيفة وابنه ابان بن عبد الله بن محمد بن ابي بكر
 الذي عيان من الزوج يعني المأخوذ من النصف الا ان يعفوت
 فيقول او يعيد او يعفو الزوج عن الباقي فيصير النصف الثاني كله
 او لا وهو من سلك في حقه وقال في نكاحه بغير اجماع
 وهو بعيدا وبقايله الذي يبيده عقد النكاح للمراه لا لغيره
 وان العفو عن كونه نكاحا كانه نكاحا لا ان اياه الزوج
 فعفو عن النصف ولم يأخذ فيه كونه عفو حقيقة وايضا
 كان الوجه نصفه ومع استثناءه من النصف لا يصير الوجه عنه
 والاول اظهر في اللفظ والتماني في المعنى ولا استبعاد فيكون
 العفو للولي بالنصف ولكن لا بد لعدم تجوز الكل في ذلك ولو لم
 لهم دليل عليه على الجملة على المعنى الاول ايضه وهو الروايات
 لا كسب اليه او الاحماء وان يعفو الزوج على كونه خطا للزوج
 والمراه وعلى كونه كرا او يكون للزوج والجمعيه باعتبار الاول وهو
 مويد للكونه العافي في حقه استناد العفو اليه كونه العفو

والاول

فالولي اقرب غير معلوم لكن المنكر كونه العافيها وفي الولي كونه
 الخطا يترك وقد يقال مع المصلحة كونه اقرب فالولي ايضه ويحمل ان
 الخطا يترك في العفو ان العفو اقرب من اي احد كان ولا تكون العفو
 كونه في شخص محدد من العفو ولا تنسوا الفضل بينكم ان لا تنسوا
 انما يفضل بعضكم على بعض وقد يقال ان جبره قطع زوج وطلاق
 قبل الميسر اعطى جميع المهر فيقول في ذلك فقال انما الحق بالعفو وعدم
 نسيان الفضل ان الله بما تعملون بصير اي علم بما لكم العفو فنعو
 عليه وهو خير عليه ويحمل الرهيبه ان زيادة طلاق الحق طلاقا ويحمل ان يكون
 الخطا بينا ايضه عايا فذلك على وجوب نفق المهر بعد الطلاق وقبل
 الميسر فقد التزم في طاهر التمسك بالطلاق الا انه يحسب نصف
 ما قسمه فقل ان المرفوض وجهه بالعقد وطر بالطلاق وقيل ان
 العفو طلاقا غير شرط الاستعفاء وعلى اخبار الفضل والامان
 وعلى اخبار العفو للولي وعلى استقلال المراه في العفو قبل زواج العقد
 بل على استقلال الولي حيث استند العقد اليه الا انه يحمل على من الذي
 يبيده عقد النكاح الرابعه الرجال فواتون على انما افضل الله
 بعضهم على بعض فواتون بانهم ويرسل طوقهم في تمام الولاية
 على من يفضله الله تعالى ما بهم علمهم فاموالهم واللات الخافون
 نؤمنهم ان الزوجات التي فواتون اما الاذواج عسانا في دفعهم
 وعن مطاوعكم في ما يحب علمهم لظهور اثار العفو والنسب والاولى
 حله الخوف على القلم كما في قول من العز قال استعفاء يعلمون توليها

المساواة في الامور كلها ما لم يكن الراك وان امراته خافت
ان عقلت وقيل ظننت من جعلها تشوذا اي مستقلا او متعلقا
بنفسه عنها الى غيرها اما المفضة لها او لكراهته منها شاعلا
سنتها وغيره او اعراضا يعني انصافا بوجهه وسبقته التي
كانت لها منه فلا احتياج عليها الى الاخرج ولا انتم على كل الزوج
والزوج ان يصالحا بينهما صلحا بان يترك المراه له كونهما او ينفق
عنه بعض ما يجب من نفقة او كسره او غير ذلك استعطف بترك
فيسد المقام في حياله كذا فسره وفيه تأمل لانه لم يذكر اباحة
اخذ الشيء للامتنان بما يجب عليه وترك ما لم عليه وقد مر في الفصل
فتذكر قائل ان السابعة استكنى به من حيث استكنى فزهد في ذلك
تضار ووجه التفسير اعلم ان اشارة الى بيان كل الزوج
التي تستحق ذلك يعني يجب استكان الزوج حال الزوجية وبعد
الطلاق الرجوع في العدة ودل اجاء العلماء اسهل البتة واختارهم
مع الاصل على تخصيص السكنى والنفقة بهما الا ان حمل وجهي استكنى
في الاصل التي استكنى بها ما تطبقونه وتقدرون على تحصيل
بسبب لالة لا نفقة وهو معنى قوله في حدكم اي وسلكم فيل يوظف
بيان لقوله من حيث استكنى فان معناه ما واحد وهو المال
الذي يملكونه السكنى ولا استكنى من فيما لا يسهر ولا يورث
مالا لا نفقة فيستغن وقد يلحق بالزوج مع تركيها او طلق
الطلاق بالعدا وان كن او لا حمل فانفقوا عليها حتى تصنع كلهن

الطلاق
سورة

استارة

استارة لا وجوب النفقة المقررة للزوج الحامل بعد الطلاق
البين اي اذ الزوج الرجعية بنفقة لها حلالا كانت
ام لا ولا يسلم فروع كثيرة من كونها التحمل او الحمل مع
ظهور الفايده فتكون في حملها ولي قد ياجح ويمنع السكنى
عما سكت الله عنه وقطع النظر عن كونها التحمل او الحمل
على ظاهر القرآن وهو وجوب النفقة للحامل المطلقة وعلى
فهم عدم وجوب الانفاق على غير الحامل بالمقوم والقول بوجوب
للطالقة حاملا كانت ام لا كما ذكره في غير حديث ويؤيد الاصل
والاخبار والاجماع والظاهر ان الام كانت عاقبة في الرجعية
والبيان بتخصيص الاول بالادلة على ان حملها حلالا للزوج والام
التي الدالة على ايجاب سكنىها والنفقة تأييد بالمطابق
الاول لانها اكثر احتياجا اليها وانما لا سكنى للحامل المتوفى
عنها زوجها وان قلنا بالنفقة لعدم البصر وصحة العاقد في سوتها
بها تأمل والظاهر عدم الدليل فان ارضعتم لكم فانتم
اجوزون استارة للعدم وجوب الارضاع على الام بسوء ذلك الاحتياط
فان تقع ومنع الحنف من الاحتراز حال الزوجية نفقة في طلاق
الاجرة لمخل الاب وظاهر ما تونه بعد انقطاع عقد النكاح بالطلاق
وتحمل العوم اليه ولعل وجوب الاجرة على الاب فرعية وجوب نفقة
الام عليه وجه يكون من نفقة الولد وعنا الاب فان كان الولد
مال يعطى للام الاجرة منه ويؤيده ان الاب لم يصر بغيره ولو كان الاجرة

الطلاق

فما الارض فانه لو كان في الولد ما يرضع بها العطاء على الاب
وان لم يكن له ما يرضع فقد الارض يمكن الارض على الام بل اجزم
مطلقا لانه يحسنه عليها فيكون في بيت الارض اذا فكل
ارضياء الام واسموا واصنعوا واعملوا بينكم في الارضياء
وبالانفاق والاسكان واعطاء البحر وغير ما يجوز في المعسر
الشرعي واقبلوه فيكونون مؤتمرون حاملين للام بوجه حسن
جمله وغير تغار وتضائق وفي غير ذلك بعضه بعضا
بجملته الارضياء والبحر وفيه تامل وفيه الامار يعني
التامر كالاستنوار بمعنى النور وقال التمر القود وتواتر
اذا امر بعضهم بعضا ان يخرج فهو نادر وان تغارتم اي تضاعفتم
وما رضى بعضكم بما قاله الآخر فترفع له امر اخر غير الام
وكان قبله ان لا معاينة الام على المعاش فان لم يجد من
جانبها ان لا استحقاق ولانه ولد فلو نقص في امرها المتفق
لا يصنع لانه ما تحقق عنها بالحقيقة بل بالخلق الارض فانه اجزم
فما له وان كان في الولد قدوم المعاش اولى ويمكن في عدم جواز
الارضياء لغرضها مع عدم تغارها وضاعتها كما قال الفقهاء القدر
عليها وهو ان ارضياء غير ما على تقدير المعاش ويدار عليه الاختيار
ولعله اخلافا فيها ليقف اشارة لا كيفية الانفاق على
الزوج بل مطلقا بان يتقو ذوقه على ما يليق بحال اسالة زوجته

والعبر

في المعيشة ما كلاً وشرباً ولبساً ومكناً ولا يخرج عن ذلك
للارطفة من اسلافه وتغيرا الذين هما منهنان والفقر
لذلك واليه اشار بقوله وفيه عليه رزقه فليست بها اياه الله
فلا يتكلف تكلفا الاغنيا بل يعطى وينفق بما قدر الله لا يكلف
بالزائد ولا ينقص اللابوت بحال فانه منهي عنه وبالحكم بوجوب
يتعارف في مسائل مع القدم فان الله تعالى تكلف ما يندفع ذلك لانه
ما اعطاه فكيف يكلفه وبالبها اشار بقوله لا يكلف استيفاء الاما
استها اشار به بدلالة حسمه فهو يدل على الفسخ العقلي وان
التكليف بما لا يطاق بل بما يرضى لا يتبعه فاسم بل بحال وفيه
وفيما بعد سيجعل الله بعد لسر رطيقا لعل العقول بل من
يحققتم عليه ووعدهم بحصول العوض من العسر في الدنيا وتبدل
او في الآخرة كل شيء في الحلو كذا في وفي في يطيب لقلب المؤمن والاول
اول النوع الرابع في اسما في نوايع النكاح وفيه اثبات الاول قل
المؤمنين يعضوا او يصار بهم ويحفظوا في جميع الخطا رخص والمقول
لهم هم المسلمون ولعل الامام عليه السلام قد رخصوا افتاتوا بعد
ان يكون بتقدير عضوا يعضوا اذ المناسبات الفاعل انفسهم المذكور
وذكر غير المقصود غير وجه وانما الجرح في بابا انفسه قد لا يقع وفيه
فالتبعض والمراة غير البصر على والافتقار على ما ذكره وهو انما
اي يكون من ندره واباه يسيونه وانت تعلم ان التبعض هنا يقتضي
عضو بعض البصر دون البعض لا البصر وهو الطول والفقول

كما ينفرد في قوله والمراد بالتحقق فاما في الزمان او في المعنى وقال
 ايضا في ترك من في الفرج فقط دلالة على امر النظر في خواص
 الفرج الا ترى ان الحارم لا يباين النظر في سموات وارض
 وبدن وعضاوين واستوفين واقداهن وكذلك الحارم
 المستغضات للشيخ الاجنبية ينظر لوجهها وكيفها وقد مر
 في احد الروايتين واما امر الفرج فتصويف كفا في زمان
 النظر الا ما استثنى منه وحظر الجماع الا ما استثنى منه وقد مر
 ما فيه ما تقدم وان هذا ليس بالاعتناء ببعض منظره
 منظوق القرآن ابدا الاول وتحريم الثاني والاما استثنى فانه
 ثم قال وكذا في الفرج حفظها عن الاضطرار لا يحفظها عن
 الابداء وفي هذا المعنى لا يخرج عن بعد نعم يمكن بعد العلم المسئلة
 فخرج منه ثم عن ان يرد كل ما في القرآن وحفظ الفرج فهو عن
 الترتب الاستدافانه اذ لا يستثنى قال في قوله المودع عن
 عبد الله قال فلا يحل للرجل ان ينظر في فرج احبه ولا يحل للمرأة ان
 تنظر في فرج احبها وقال ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام
 عما يحل للنظر اليه يحفظوا فرجهم عما لا يحل لهم من الفواحش وقول ان
 من رده وتقدم لغضوا البصائر عن غوايب النساء وقول انها
 للشيخ لان بعض البصائر تحت بعض المواضع عن ان يراها العيني
 يغضوا فرجهم فلا يبصروا ولا ينظروا الا ما حرم وقيل انما لا يبدا

الغايه

الغايه وفي الشيخ ما تقدم فاما في الزمان او في المعنى
 فاما ما تعلم ما لا يحل ولا يحل فلم يعلم بعض البعض اي موضع يحرم
 وفي اي موضع يحل وينبغي ان يقال المعلوم بحرم النظر في
 مطلقا وقد علم الجواز في المحارم والحلال في الاباحات
 وبقي الباقي حجة وتحفظوا فرجهم عطف على لغو ذلك
 اذ لم يرد ان البصائر لا يصنعون ان يقع لديهم ودينهم
 واطهر وان في التهمة وافر تلك النقوس عليه بما يعلمون
 يعلمونه واعلم ان في الامر للمؤمنين بحفظ الفرج فقط
 امر المؤمنين في الآية الثانية به وبعد ابنا الرتبة مع الاصل
 وحصر التحريم في الآية ظاهر على عدم وجوب التحريم على الجوار
 سوس فرجهم قد تم ليس بعورة وان كانت رتبة عليها
 فلا يحل لمن استوفى اب المعاونة على الائمه والعقد وان وان
 علموا ذلك ما تقدم ويمكن تحريم ذلك لو قصدوا ذلك فاما دلالة
 ايضا على ان عوهم ليس الفرج والفرج يطلق على المحرر الثانية
 وقيل للمؤمنين بغضن والبصائر من يحفظن فرجهم من هذا ظاهر
 في من النسخ النظر في الاجانب اصلا وراسا ويؤيده جملتهم
 مكنون المشهورين رتبة اي مواضعها الا ما ظهر منها بعد
 الاستئذان يعني باطن وسج الاستئذان ايضا بقوله لا يطلعون
 الاية في وقت الرتبة ما تزينت به المرأة فرجها او كحلها وغضاب

فما كان ظاهر منها كالحائض والفتنة وهي حلقه كالانقباض
 الحمل والخصاب فلا يابس كابدائه للجانين ثم قال ان المراد
 من الزينة موافقتها والصحة العضو كله لا المقدار الذي يلاصق
 الزينة منه كما شئت بواقع الزينة الظاهر الوجهة الحمل في
 عينيه والخصاب بالوكنه وجانبية شاربية الغرض والحكمة
 والكلف والقدم موافقا الحائض والفتنة والخصاب بالحسن
 وانما شوج في هذه المواقف لان سرها فيها خرج فان المراد
 لا يجد بدا من اوله للاستبصار به في واقع الحائض كلف
 وجهها خفيصا في الشبه والمحاكمة والتكافؤ وتضطر
 المستفي في الطرق وظهور قد مر بها وخصوصا الفقرات منها
 وهذا معنى قوله لا ما ظهر منها يعني الاما جود العادة على كل
 والاصغر فيه الظهور الشك في بعد كون الوجه موقع الحمل
 والوكنه كونها في شاربية مع ان المنايا تبيت في الحمل خروف
 المراد وايضا لا شك ان مع الضرورة والحاجة نحو ان يات في
 الزينة الظاهر الباطنة كالعلاج للطبيب الشارب والمحاكمة
 وايضا انما تنظر في العادة الظاهر خفيصا الفقير في العادة
 ظهور الزينة بل الصديق والساقي وغير ذلك وبالحمل في الحمل
 حمل الاشكال وقد اوضح في الجملة في محله الفرع في الاراد
 فظاهر وليس يخفى على من يتقون انما يعني خارجا عن السرور

لينة

لينة وموافق الرقية فيها دلالة على عدم وجوب الزينة
 فاقتم وكان جيوهين واسعة بيدونها جوهين وعقد
 وما حولها وكن يستدلن الخمر وزاها فتب في كونه
 فامر ان لا يد لنها في قدامها حتى يعطيه ويجوز ان راد
 بالحجب بل يصدر رتبة عليها ولا يسهل وقته قوله ناصح الحجب
 وقوله ضربت بخمارها على حاجبها لقولك ضربت بيدك على الحجاب
 اذا في حقها غلبة لا يدين زينة الى العجولة ان قوله او ابالي
 او ابالي بعولته او ابالي بانه او ابالي بعولته او ابالي بانه
 اخوانه او اخوانه والمراة بالابا الروان على والاشا الاثني
 وان شغل والاحاء اعم من ان يكون في الطول او في العرض او في
 وان سفلوا واولا وسمكتون والظفر للشيء والرضاع للضد حرم
 نكاح بعضهم على بعض فهو لا وحارم والمراد بالزينة الحرام انما
 هو موضع الزينة لانفسها اذ ينشأ يجوز النظر اليها كالحرام ليس
 بحرام فلا يصلح الحكم المستثنى منه الا ان يكون هناك او شرب
 او قسنة فالظهور ان النظر ينظر للمكان لا للبعث
 البعول لا الصلوات تقدم في ظاهره لانه لا يمتنع ان يظهر
 ان المراد بواقع الزينة الحقة وكما ان خصصا من حجاب فقط
 فلا يستقدر للمعصية ما يخصها الواضع الحقة مثل الزند والحكام
 للساقي والادوية للمعصية والعلادة للمعصية والوساخ للمعصية
 والفرط للماذن وذكر الزينة دون موضعها للمبالغة كما في الاقوال
 الزنا لان هذه الزينة واقعة على ما يمنع حراما على السرور

قال في آخرا سحر في الزينة الحفية او ليكن المذكورون لا كانوا
مختصين في الحجب المضطرب لا بد اختلهم ومخاطبة ولعله
موقع الفتنة في حياتهم ولما في الطباع والفتنة عن فرك
الغريب يحتاج المراه للتحسين في الاسفار للزواجر والركوب
وعز ذلك او نسا بين او ما ملكت ايمان في فويل من
الموت لان للموت منه ان تجرد في يد يستر كم او كيا به
عن ابن عباس فيكون ذكر استنسا للفتنة لا بعد
للكافرات فانه اذا كانت لها اذ لم تحت حكم الفاسقة
منها الموت بقيت الكافرات وسوطا هم قال الطائفة عن
بنسائين وما ملكت ايمانهم هم الذكور والامهات جميعا وعن
عائش انها اجمعت النظر اليها بعد ما تم قال المراهي الاما وكذا
هو الطي لان عبد المراه عمر له الاثني منها في كماله او خلا
نحو ابو الحسن في الصبح عنونا ايقم ولكن في بعض اخبارنا
على خلاف ذلك فمضى الرجوع والتأمل فيها او التاخير في
الاربع من الرجال الى الطفل الذي لم يظفر واعا على
النساء ولا يفر من باحان ليعلم ما يجدر به فيعتن ولو تولى
لا اية جميعا انها الموتون في كل كذا في الاربع الحجة فيل
هم الذين يشقونكم ليضربوا فضل كفا ولا حاكم في الفتنة
لانهم لا يعرفون شيئا فامروهم او تخرج صليما اذا كانوا الكون
غضوا ابصارهم او بهم عناء وفور غير انفس الاستنسا

سورة النور

او هو

او الحال والجر على الصنف وضع كجمل الزمان في جمع الكلام فيفتن
وتشبه ما بعد انه يراد به الحمد ويحرم من حكم طلالا لم يظفر واما
فمنه على الشئ في الاطلاع عليه اي لا يعرفون ما العورة ولا يفر
بغيرها وبغيرها واما فظفر على فلان اذا فزع عا في ظهره على
الفران اخذوا واطاقت ان لم يبلغوا او ان القدر على الوطى
ولا يخفى ان الشئ الصليح الذي يعفون ابصارهم اذا كانوا معهن لا
يحتجون للالاستنسا بل لا يصح فان الظاهر الاستنسا هو
الاستنسا لهم وجواز نظهم قائم وان وجود لعنة لا يوجد في الاستنسا
للموضع الزينة الباطنة وان في استنسا غير تالفا فان الظاهر الحاد
الحال وان يبين ان يقول يراد منه الحجب وبينة ما بعد اي الذين
والطفل عطف على بعولتهن ويحمل ان يكون غطاء على الوجه
والذين يكون صفتها فان الظاهر منها كرم نظر الحشى للزينة
الباطنة ويحرم كشف ذلك عليهم وقد في الخلاف والعول
في الظاهر والباطنة ولا يبعد حملها على العز ولا يبعد
حمل الظاهر على با في فظفر كرم النظر لا الوجه وغير الابع
او الفتنة والرسه فيحمل ان يراد النظر الاولى للذكور كما قال
القصر الاصحاب في محققا انما انهم للعموم لولا خلاف الامام للصديق
عزنا فاعلم وجوز في الحشى على الحشى والحاصل كرم كشف البصيرة
وعينها جانب وجوز في غير ما عنهم ويحرم كشف الباطنة والنظر اليها

وقد استثنى من تقدم وقد مر معنا وان المراد من المرويات
 لغير الجود الكشف عندنا والكفا وقيل اذا ظهر لغيره
 ثابته ويكن ان يقال اليقين ليس بحجة الا ان الاستدلال بعد طلق الحكم
 يقتضي بقاء ثبات الكفا تحت التحريم فيما تلي ذلك المراد بان ملك
 من الامارة والظهور عموم هو الذي عني ابي عبد الله عم فالظهور ان
 روية الرتبة الباطنة ايضا البعيد وان المراد بالباطن البعيد النور
 ولا يطبق في الشك او في الباطن والطفل الذي لا عقل له عور
 التي فيها التحريم على غير ما في السطح اي بمعنى تحريم الكسوف
 عندهم ووجهه فيهم على الاوليات في ان المراد بالباطن الجماع
 والاطفال الذين لم يظهروا على رتب الشك او نور البصائر
 الذين لم يعرفوا رتب الشك العموم هو ثم وقيل لم يطبقوا في رتبة
 الشك فاذا لم ينفوا مبلغ الشك كان حكمهم كحكم الرجال والظان قتل
 ليحسد والموت تار بولم قلنا ان لا يضرنا قيل كالماء
 تضر به خاليا ليس هو الخمر منها فنهان في ذلك وقيل بغيره
 ولا يضره الخمر خاليا اذا شرب الخمر او صومع في رتب
 فيكون ذلك بقصد النهي ورتبه موضع رتبة الباطن
 حر ابا حيت يورث الحرام ويحمل الخمر تطلعا عمدا وان لم يزل ذلك
 كما هو في الآية وفي ان كانت المراه تضر بالادب وحلها اليقين
 خلجا لما في علم انما ذات خلجا وقيل كانت تضر باخبر حليها

الاخر

الاخر لم يعلم انما ذات خلجا انما واذ انهم عن اطهار صواب الجلي بعد
 ما نهين عن اطهار الحلي علم بذلك ان النهي عن اطهار هو اضع الحلي
 البغ والبلغ او امر الله وبواسطته في كل باب لا يحسد العبد الضعيف
 بعد عن امر الله وان ضبط نفسه واجتهد ولا يخرج من تقصير بنيه
 فلذلك من المؤمنين جميعا بالهوية والاستغفار ومما سار الفلاح
 اذا تابوا واستغفروا وعن ابن عباس ان توبوا ما كنتم تغلون في
 الجاهلية عليكم سعدون في الدنيا والاخر فان قلت قد صح التوبة
 ما اكسبتم والاكسب انما يات في معنى هذه التوبة قلت اراد بها
 ما يقول العلماء ان فرادى ذنبا لم يأت عنه لم يتركها ان عودته
 التوبة لم يتركها ان لم يتركها ولم يتركها لان يتركها وهو النور
 والتوبة كما ذكره لا دليل عليه هو مشكل فيم لو خاطب باله وورد ذلك
 بحسبه ذلك فاما ما قلنا فان قلت لم يتركها في الاخر والاولى ان
 التوبة في ذلك فقال لما يصفها التوبة عند الله والحل لذلك ومعناه
 ان شرب القربان في شرب الارز في المحرمية الا ان شرب القربان
 وابتا وبها خادرا بها الارز بما وصفها الله ولم يتركها في الاخر
 لها بالوصف نظره بها وهذا البغ والدلالة البليغة في وجوب
 الاحتياط عليها في التمسك بالحسن والحق انه يحرم للعلم والحق انما قد مر
 ذكره في الاية لا ينفذ مع ان عدم ذكره في الاية بعد هذا اذ فيه علم جواز
 التمسك بالحكمة التمسك لما في قوله ان يتركها في الاخر جواز التمسك
 عند ما لان لا يتولا ولا يصفها كان حليها او كمن لا يتركها وهذا هو العام

المحض بغيره ويمكن ان يكون ذلك كنه الرك فاعلم والامر ذلك واسلم
 بعد العلم بالمسئلة بين الثالثة يا ايها الذين آمنوا اليستادتم الذين
 فقلت ايها انكم في عز عبيدكم واما انكم ان يستادوا عليكم اذا ارادوا
 الاخوانوا صنع عن ان عيسى فقل اراد العبد صفة ولكم المروءة
 ان يعف عنهم وان عبيدكم عن والذين لم يبلغوا العلم منكم ان الاطفا
 الذين لم يبلغوا في ان حرارتكم مراتكم فتم بها فقل ان قبل صلوة
 الفجر لانه وقت الصيام والمضاجع وطرح ما ينال فيه من التثاقل
 ثبات البقطة ويرتفعون بياكم في الظهور لانه وقت وضع الثياب
 للقيام وفي بعد صلوة العشاء لانه وقت الجود في ثياب البقطة
 والاستلخاف بغير الغيوم بياكم عرفت لكم في تخرج من الجود
 على تقدير رغبة والتقدير هذه ثياب عرفت لكم في تخرج من الجود
 نصية بقدر اوقا ثياب عرفت هذه في المضاف وانما المضاف اليه
 وفي تسمى كل واحدة من هذه الاحوال عرفت ان الثياب تحمل شتمهم
 وتحفظهم فيها والعوالم الخلف فيها الاعود المختل العينة وفي ان الان
 يتضع هذه الاوقات بياكم فيقيد وعوالمه وعلى السور ان السام
 الصالح كما انوا اتقون في هذه الاوقا وامرهم الله سبحانه بان يامروا
 العلمان والمؤمنين ان يستادوا في هذه الاوقات والذين فقلت ايها انكم
 اعم العبيد والامراء والاجا والجارم الذين عام لا يحضر له ان المراد
 بالذين لم يبلغوا العلم انهم في الذل والابانة والمجازم الجانية لكن

لما قاله

القول

محل

يحمل ان يكون شرط الثمن الذي اراد به في الالبه المقدم او
 الطفل الذين لم ينظر واعلموا ان الثمن في اراد به الصبي الذي
 غير العبد وغيره وان حكم غير الاوقا البنية حكمها اذا كانت
 من ثمنه على ما ينسب له فان الموصى هو العبد وان المراد هو العبد
 العت وقت الغوم تمام الليل والجملة الظاهر المقصود من
 المدخول وقت مظنة كون المدخول عت على حاله فيصبح المدخول
 عليه وان الاستدلال يحصل بكل ما رفع ذلك القبح وان ظاهر
 التخييل الامر الجود والظان ان لا تراعى فيه البنية والامام يسمي
 للملطفات فحمل ان يكون على حقيقة ذلك فيقول بالان لا يكون
 هو خلاف الظاهر فيحمل ان يكون على حقيقة فانه في ان الحيا
 الاستدلال واجب على كل ما يقع في كل حال وعلى كل الاطفا في هذه
 الاوقا البنية نظاير الالبه وتكون هذه الوجوب شتمهم
 تكلف غير البالغ للسادس وتقبل الحرار ويكون في هذه
 ندر حجاب المطلق او يكون لادراكه وتعلمه كونهم وعلمه
 بقدر لا شك ان فيها دلالة على كون الطفل لا يفر البالغ هو
 بامر الله ونحوها على ان الامر بالامر ليس امر الله ثم حقق في
 ما امرهم لا ما امر الله فان الامر بالامر ليس امر الله ثم حقق في
 الاصول وفيها دلالة على ان ذلك امر الله ثم حقق في
 الاصول وفيها مع ما بعد ما دلالة على ان ذلك امر الله

وخروج النبي مطلقا لا قبله الا ان يثبت بدليل من اجاء ويخرج
 اكل الخبز منه الا ان يرد بلوغ الحمل بلوغ زمانه فيه
 الاحتلام ولكن العلم بذلك مشكوك فيه في الاكل بلوغ الحمل
 في غير ذلك من اتفاق اصحابنا وعودته مثل الشرع
 وفي اربعة عشر وثلاثة عشر رواية ولكن العمل باستكمال فردون
 ظهور الغاية وان كان من غير ما هي الا انه خلاف ظاهر القرآن
 والاصول ولكن الاحتياط يقتضي العمل بما وتمام ذلك مذکور
 في محله وفي الاثنى تحقيق البلوغ بخروج المني والحيفر والكال الشيخ
 واثبات التفرغ بها والاميل عليه في واضح وكان لا محالة ذلك
 عندهم والله اعلم ليس عليكم جناح بعد من طوافون عليكم بعضكم
 على بعض او لا اثم ولا اخرج فانه عليكم ايها المؤمنون ولا
 عليكم ترك الاستئذان وفي عدم منفك اياهم كراة الخوا وان اردوا
 فليستوفين في غير هذه الاوقات الفاضلة في تصدق وعلمنا وبعث
 ثم عندهم من الاستئذان في هذه المرات ويخرج من الاستئذان
 طوافون عليكم يعني ان يركبوا به حارس لا الخياط والمخاض
 بطوافون عليكم في طوافون عليهم في الحتام بلوغهم الا ان يرد
 في كل وقت لا ذلك في الحرة ولا في ان فتم انقصا وبادا في غير
 بيان الجناح المنع عنهم وبيان كونهم طوافين عليهم في الحتام وان

كان

كان فيه بيان لبعضكم على بعض وسوا الظان الطوان
 العبيد والاضفال لانهم ولهذا قال في من تمت المعنى وقار
 طوافون عليكم انهم خدامكم فلا يجدون بدوا وقولهم عليكم في
 غير هذه الاوقات يقتضي عليهم الاستئذان في كل وقت قال سبحانه
 ويطوفون عليهم ولان تخلدون ثم قال في اذا رفع يدي
 عوايت محضوهم بالاستئذان في تلك الاحوال اخلصه وبعضكم
 مرفوع بالابتداء جزم على بعض على معنى طائف على بعض وحذف
 لان طوافون بدو عليه ويحذف ان يقع بتطوف وتضمن الملك الدلالة
 الدارعية واذا بلغ الاطفال منك الحمل فليست اذ نوا كما استاذن
 الذين في قبلكم في من قبلكم ان في الاحرار فليست اذ نوا في بلوغ
 كما استاذن الذين في قبلكم في الاحرار الكبار الذين امروا بالعبادة
 على كل حال في الاصول عليكم فالكاتب يستاذن في كل الاوقات
 والطفل والمملوك يستاذنان في العوايت البتة كذلك
 يبين الله لكم اياته ايها الذين آمنوا فليست اذ نوا في من قبلكم
 لكم الايات الذال على الاحكام والله عليه بما اضلوا عنه فما تعلم
 فهذه الاطفال الاحرار الذين بلغوا الاخذ العبدان كما عليهم
 ان يستاذنوا للخدماء السوي والناس طلقا ايا واثبات
 استئذاننا كما استئذان الذين بلغوا في قبلكم وهم الرجال النسل العفلا
 والذين ذكروا في قبلكم في قوله يا ايها الذين آمنوا لا تملوا

والعنى ان الاطفال ما دون ليم في الرخا والرخا في العوات
 التلت فاذا اعتاد الاطفال ذلك ثم خرجوا وحدهم الطويل
 بان كلوا ان يبلغوا السن الذي يحكم فيها عليهم بالبلوغ
 ان يعطوا عن تلك العادة ويحلوا ان يتنازلوا في حق
 الاوقا كما يحل الرجال الكبار الذين اعتادوا الاطفال
 عليكم الا باذن اهلهم وهذا ما تفعل الناس في بعض
 كالسرية المنسوخة وعن ابن عباس ان لا يؤمن بها الرافضة
 اية الاذن وان لا يجازي ان تتنازل عن عوارض اعطاء
 على اخي قال نعم وان كانت في حجر نوحها وتلا هذه الآية وعنه
 قلت امان محمد بن النضر الاذن كله وقولان التزم عند ائمة
 ائمة فقال ناس اعظم سببا وقولان واذا حضر الكرم وعن
 ابن عباس عليكم ان تتنازلوا على ابايكم وامهاتكم واخوانكم
 هذا كله فرق ولا يخفى في هذه في المبالغة في الاستئذان
 حتى ان طامعا لا يرد وجوب ذلك على الاطفال والمبالغة
 قلت مرات وعلى غيرهم دائما الاقارب والاباعد والحق وعنه
 فلا ناسب الترك لوعه فاقبل وتلك بغير قدم الاستئذان لا يثبت
 البالغ فتعريفهم وجوب المستر عنهم كما هو في الآلة
 فانهم الحاء والتواعد في النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس
 جناح في فساد العقد التي تعبد عن الحيف في الولد لكن بها لا يرجون
 نكاحا لا يطهر فيه والمراد بالتياب القياض الطاهرة كالخيل والحلبا

لوران النور

الذي فوق الحمار غير متجربا بوزنه غير مظهرات زينة بوزن الزينة
 الحفيه التي اراد بها في قوله ولا يدين زينة. الالبعض له اذ غيب
 فاصوات بالوضع التبرج ولكن التحقق اذا اجتمع اليه والاعتفاف
 والوضع خير من لما ذكر الجار عقمه بالبحث بعينه على اختيار افضل
 الاعمال واحسنها وان تعفوا امر للشوق وان قصدوا خيرا
 وفيه قائل اذ قد تقدم جواز اظهار الزينة الظاهر من غير
 القاعدة النسائية ايضا جناح في وضع الثياب الظاهرة والظاهر
 فسوف هذه الاية ان القاعدة في النساء مستثنات من الجملة التي
 الذي هو وجوب التستر وحريم كشف الزينة الباطنة وموافقتها
 المتقدم فلا يحرم عليها كشف مواضع الزينة الباطنة المحجورة بها
 ولكن بشرط ان لا يتبرج بزيه اي لا يقصد اظهارها قال في
 ان التبرج اظهار المراء عن محاسنها ما تحت عليها سره انتم فاذا جئت
 بها يحرم عليها ايضا ذلك المحرم عليها لا يقصد التفتت الاظهار
 وهي التي بلغت سن السك على الجماع والسر الهلوس عنها
 بمعنى ان لا يكون مطعما ولا يكون لما طعمه وعرفا ولكن العلم
 بذلك كحل فان الرجال والنساء يتفاوتون في ذلك تفاوتا
 كثيرا جدا فان بعض الناس يفعلون بايديهم بل بالارض
 والختان واهل بعضه كانت فليست القاعدة اقل فذكرت على
 كل حال الاستئذان والرفق في ما جاز الاحتمال في ذلك وهو
 ط غير محرم في نكاح النساء اللاتي لا يرجون

الذين

عن الريح لانه لا يرغب في تحريكه وقيل من اللاتي اترفع جبهته ولا يطبع
 نكاحه فلم يفسد من ضاح ان يصغر ثيابها يعني الجلباب فوق الخمار
 عن ابن مسعود في حديثه قيل يعني الخمار والرداغ جازي
 يزيد وقيل نافق والخمار في المعاني وغيرها ايح لمن القعود
 يدك الا جازي ثيابا يدان مكتوفة الوجه باليد فالرداغ ثياب
 ما ذكرناه لاكل الثياب غير من حيث بزيه اي غير قاصد
 ثيابها اظهار زينته بل يقصد ان به التحقير عن النفس فاطهار الوجه
 في القواعد وغيره من خطوطها والامات فانه من غير وضع الجلباب
 او الخمار ويومرون بليل الشف الجلباب لئلا يصغر ثيابها وقيل
 عن النبي صلى الله عليه واله انه قال للروح ما تحت الدرع والمان والارح
 ما فوق الدرع ويعني في حرم اربعة اتوار درع وخار وجلد ز ازار
 ولا يخفى ان فيه ما هو غير طاهر فاعلموا ان السادس اوكم حركته
 فانوا حركتم الى شتم وقد قوا لانكم وانتموا الله واعلموا ان السادس
 وبشر المؤمن ان في موضع النفس لانها في مكان اذا كان
 منى والعامل فيه فانوا الى شتم حمله فعليه من الجلباب اضافته
 اليها واذا كانا بمعنى كنه في محل النفس المصداق الجلباب
 وتقدير فانوا حركتم الى نوع شتم قيل انتم من راعا اليه
 اذ قالوا ان الرجل اذا الى الماء فحمله في قبليها خرج الولد احول

فكلمه

فكلمهم الله تعالى عن ابن عباس وجابر وقيل انكرت اليهود الثمان المراه
 قايمة وباركهم ورد عليهم وفيه نعتي ن اوكم حركته انتم في
 لكم وحركتم عن ابن عباس والرداغ وانتم موضع حركته وذوات
 حركته لكم فمن حركتم الولد فحذفوا ايضا او يكون يحذف كان
 التثنية ايكم حركتم فانوا حركتم اي دخلوا في موضع يريون موضع
 حركتم اي شتم اي ابن شتم كما يد علمه اللغة عن قتادة والربيع
 كنه شتم عن جابر وقيل من شتم عن شتم في هذا خطا عند اهل العلم
 اذا في ما جاء الا يعني ابن كذا في شتم قال سند ان كنه الا انك
 البخر وطرد البر وذلك غير بعيد واما الاستدلال بما علمه من
 كما هو المشهور في ذلك بعد اذ علمت قدر شتم ان المعنى فانوا
 حركتم كنه شتم بناء على التثنية والرداغ موضع حركته
 للامان في محل الحركه وهو القيل كصور الولد من شتم
 لمن المزرع لقرار النطفه في ارضها من كالبذر في المزرع لا يدل على
 ذلك ما دل فيه المنع عن غير محل المزرع وغير الزراع ولانه كونه الامان
 في المزرع في جميع اجزائه واي مكان فيه اراد ولقد احول الامان
 في النصارى غير القيل والدرع والانتفاع منها ولا شك انه لو صح
 الايمان بالقيل لادل على منع غير الامان من بعيد ليجز وبطاهر
 بغير نزاع وقد قوا لانكم الاعمال الصالح التي امرتم بها وعلمتم بها
 لمكون جزا لكم عند الله وراكم اليوم فاقمكم وقيل هو طلب الولد
 لما روي في ان آية اذ مات ابن آدم انقطع عمله الا من عمل

وصلة تجارية وعلم ينتفع به بعد موته وقيل هو تقديم
 جمع فوط وهو الذي لا يخدمه الا ان قبل بلوغه لما ذكر في
 الحديث فقدم بكنة في الولد لم يبلغوا الحنث لم ياتوا
 الا حمله القسم فقبل ياروسا الله واثنان فياوا اثنان
 وهو بعيد لانه ليس باختيار فيحتاج الى التاويل وقيل لا يخدم
 الجماعة وقيل الدعاء بهامرويان وقيل التزويج لم يحصل منها
 الولد الصالح ولهذا يسمى اختيار كرم الاصل والعقبة الولد
 وانقوا الله معاصيه واعلموا انكم ملائكة اي ملائكة اجزاء يعني
 توابه ان اطعمتموه وعفابه ان عصفتموه وانما اضاف الله
 لولا على من في الجواز اي تزودوا اما لا تقصصون عنه وهو
 التقوى فان خير الزاد التقوى وسرا محمد المومنين الكاظمين
 في الايام العالمة المستحقين للعلم والنقطة بعد الطاعة
 والاحتيا وركب الموصي والقبائح وكان لا يخدمكم الله
 لقوله فحيث اكرم اني لما وعدت بالانبياء معصومين وكلمه فاكوهن
 اين اردتم كما في الحرك الا انكم كذبون في زمان الحيف
 مكانه والله اعلم اليقين والوالدات بر صغير او لا
 حول ولا قوة الا بالله انما غيرة منه بالخير لقوله يترهص
 للمبالغة معناه لم يفتح الا بها او لا بد من عطف الا بحد
 والندبة ولا يجب عليهن ارضاع اولادهن عند تم الا في
 الصلوات

الصلوات المخصوصة فيه انه خلاف الظاهر مع البقية للمبالغة والضم
 الظاهر ان الارضاع في الحيض واجب فلا يخدم في الاية لم يزل
 على الفرض ان الاكر لم يزل بها عا حده او الوجه فيكون مخصوصا
 بالصوم الخاصة مثل ان لا يعين الابن امه بان لا يرضع الا بها او
 لا يوجد غيرها او الواو لا يكون على غير ما يحصل عن غيرها ولو لم
 على الاخر فيكون الولد في حجب نفقة على الام ان كانت قارن
 وكما انهم ان يكون المعنى ان الارضاع في هذه المدة الام بمعنى انه
 حقا يجب على الاب عسكها منه ولا يجوز له الاخذ منها وارضاعها
 فيكون ح اختيارا عن حق الام الواجب على الاب ولا يجوز له ان يرضع
 المخرج عن الظاهر ولكن شرط الاضمار عدم رضاعها ما قارنا
 بغيره وعدم وجود مبرعه اذا لم يتبرع عنها بالارضاع وهو الحقيقة
 شرط وقد لقوله وعلى المولود له رزقهن وعيولهن
 والظاهر حمل الوالدان على عمومها كما هو الظاهر لا يخصها بالطلاق
 لان الكلام فيه عموم اللقطة وايضا الظاهر ان نفقة الحيوان في الجاهل
 لدفع احتمال المتاح المستبعد في مثل بقا لانت عند فلان
 سنة وفي البلد القلاني منه مع عدم تمسكها بالمراد ان
 يتم الرضاع اي هذا الحكم وهو الارضاع في الحيض لما راج
 اتمام الرضاع في الاباء وانها متعاقبة بر صغير فان الوالد
 هو الذي يرضع الولد له ويرثه لانه لا الام والاعلى

والاكتساب والكنه المفقود وعلى المولود لم يزل في كونه
 بالمعروف فما يكون معروف في الوفا والسرع لمثلها فكل
 بما يحصل له سهوله ويليق باقتالها ولعله فيه عليه بقوله لا
 تكلف نفسك الا ان سمعها اي لا يكلف الله تعالى نفسا ما امر
 بها فاما كيف يكون حرجا وصنفا فان لا ينال السرع السهل
 بل العقل ايضا الا انه لا يكلف بالارطاف أصلا كما قيل اذا
 محتاج ذلك للالتفات فان العقل يحكم به بدنه فبظا
 دلت على ان الارضاء حق لمن كان غلاما او على استحبابه
 او جوبه الحكيم على ما ورد ان ذلك عام لكل من خرجت
 واحدة لدليل فالأبقت على العموم لئلا يفتى على ان الحق
 حق لكل ولد سواء ولد كنهه أم لا وان اراد الولي العام
 الرضاء وبعضهم خصه بالاول ويعلم كونه مقبولا للاصحاب
 فرجوع البيان لقوله وحيله وفضاله يكون شرا او الظفلة
 والادب لئلا يكون ذلك وقت الرضاء فلو علق امر الرضاء
 لا يستدبره كقولهم فانهم قد ثبت بالفتد على جواز التقضي
 مطلقا اقلهم رد اتمام الرضاء ولكن قال الاصحاب لا يجوز
 التقضي الا شرا او شرا وفي بعض العبارات لم يفتى
 وتعلم هذا الحديث بالجماع والروايات فتقول في البيان
 واحد العلم فموقوف بحال الصبي فيما يشي بعينه بحيث

الاقتضار

الاقتضار عليه والكثرة محدوده بالحوالين تحمل التامل في ظاهر الآية
 تحدد جانب الكثرة كما قلنا لكن الاصحاب جوزوا الرأيه عليه
 ايضا بمقدار يجوزوا التقضي فكانه لما مر او للمؤخر فلا ينال
 الآية لان جميع الاحكام مخصوصه ظاهرا بحال الاختيار عدا او تقلا
 او بقوله تعالى فان اراد اقتضاها لما يشي ذلك ايضا على جوب
 النفقة والكسوم على والد الاب فاما جرحه زائدة عن نفقة
 الزوجية بها بعيد ويمكن حملها عليه حيث قولت بالرضاء فيكون
 محجور على جرح المثل وكونه في وقت تزولها ذلك غير بعيد في غير
 ذلك يكون اجرة المثل لها وذلك او زاد او نقص في هذا يكون
 مخصوصا بما اذا كان الولد ما يحق نفقته على الولد ان يكون
 فقيرا وابوه غنيا اذا اظهر ان ليس له واجب على الولد
 الا النفقة وهو مخصوص بما قلناه على ما مر جوابه والا يكون
 وقال الولد وان لم يكن له مال تغل المام والا في بيت المال
 ولا اقتضار كما أنه تفصيل وبيان الاكلاف امر لا يكلف كل منها
 ما ليس عليه وقرا ابن كية وابو عمرو ويعقوب لا اقتضار بالرفع
 بدلا عن قوله لا يكلف كذا قيل والظاهر معناه يغاير معنى لا يكلف
 ولو لبعض الاحتمالات وقرا الكثر القرا بفتح الراء وعلى التقديرين
 يحمل البناء للفاعل فاصله يضارر ويكثر الاول والتقوى انما
 يضارر بفتحهم والمعنى المقم على التقادير انتهى لا اقتضار والاد

ووجهها وليدتها وبها ان تغنق به وتطلب منه بالنعس وفزع
 في الرزق والكسوف وان تشغل قلبه في شأن الولد وان تقول بعد
 الفرس الولد اطلب ظهرا وقاسم ذلك مثل ان تترك
 ارضاع الولد فيحصل للولد مرض او موت في يدا الجنائز في القفل
 ما وحي علمها بعد الجوارح بحيث يحصل الضرر للولد فينصر الوالد
 في التفتيش والولود لم ينعم امرانه بسبب بان ينفقها شيئا ما وجب
 عليه فرز ذواتها وكسوها ويحدها منها وهي تريد الارضاع فتعصرها
 بمفارقة الولد وكسوها ولا يلبسها عليه اذا لم ترده فينصر بالاداء
 وقا في آن ورور عن السيد العاقب والصادق عليه السلام لا تضار
 والدان بان تترك جوارحها في الحبل الاحل لولدها المتضرع والاولاد
 له بولده ان لا تمنع فخرها ولا حوز الحبل فينصر ذلك الابن لولده
 في الاول بعد ما او بعدها فانه في الحوز كذا ما قلناه فيحتمل ان يكون
 منها ما لا يلزم على الكرام وقيل يطلق الجاء على الاثني عشر المصلح
 الامام لا يلزم ذلك فان كان السبع الطول والافتقار الجارح البيا
 للفاطر والمعو فان لم يكون منها عمن ان ينجي لا الضر فينصر الولد
 وان ينجي الضر فينصر الزوج لولده ويحتمل ان يكون تضار بعض نقص
 وان يكون البيا فيصلته الى الضر والدان بولده فلا نسى عند الامور
 ولا تنوطا فينصر له ولا رفق بعد ما الفها ولا تضار الوالدان

كما قال في الكتاب فان النضال اعم فالحمل عليه دون ما قبله
 كما في باقي التفاسير اولى بها وراعى تراخيها وتكثورها
 على مصلحة الصبي وعدم ضرر به فلا جناح ولا اثم عليها
 فيما فلا وحذف للظهور واستراط رضا الارض الاطام
 فيه لانه ولي اتفقا واما الام فلانها احق بالترتيب
 اعم في حال الصبي مع كثرة حقها عليه وزيادة نفقتها
 له فحينئذ اعتبار رضاها اذ الم يكن نفقتها الا الاطام
 ولا يصدق الرضا والمشهور في العارفين حال الصبي فكيف
 الام العارفين فكان في اطلاق التنازع في غير الاضافه
 التماسا اذ لا ما قلناه فافهم التنازع والمساواة
 والمتمم استخرج الرازي في شكوك المعامل اذ اخرج
 في تلك الاية على جواز التقصير والزيادة على المولى للرجوع
 الراضى والمصلحة ومنه وقال الاصحاب انهم لكان ما ذكره والروا
 وعددوا الشهر او اثنين او ثلثه كانه للاجماع والروا
 كما وان ارجح خطأ للزوج ان يشترطوا المراضع
 اولادكم ان لا اولاد فالا يشترط بيعها بالنفقة
 عند فاعدها للاعتناء عنه ولو اهلك كل نفقة اذ لم
 يكن احدهما سوا الآخر فلا جناح ولا اثم عليكم في ذلك
 الاستثناء اذا علمتم سلفكم لا تلك المصلحة ما يتم ما اريد
 اعطائه

اعطائه اليدين وشروطه له بالمعروف متعلق بسلمة الرضاع
 الحسن شرعا وعقلا مكانه اذا استرطوا بالجزء من النفقة
 والتعقيب على اعطاء الاجرة وعلية الاستقام باعطى حقوق الناس
 او الاستقام بتربية الصبي فانها مع الاخذ بغير ارضية الرضاع
 بالانفع ففعل غاية الجهد كما في المهر لعدم الجواز والقصور على
 فالوم وكافة للاجتماع في حمل حذو جواز غير عيني ما تقدم به
 خرجتم عن عمدة الواجب اذ رأت ذمتكم ونحوه فلا جناح بهذا
 المكلف وانفق الله فبالغة في المحاولة على ما مر في امر الاطام
 والراضع بل في مطلق الواجب والمحرم واعلم ان الله يعلمون
 بصيرحت وتديد وتخيروا وعد فقد ظهر منه الاية بالبر
 في امر الاطام والراضع بل في مطلق الاحكام السابقة ولا جناح
 عليكم فيما عضة به وخطة النسا او النسم في ذلك على اسم
 انكم ستذكرون ذلك ولكن لا تواعدوهن سرورا ولا ان تقولوا
 قول المعروف ولا تواعدوهن النكاح حتى يبلغ الكفاي جلم
 واعلموا ان الله يعلم ما في انفسكم فاعذروا واعلموا ان الله غفور
 رحيم التوفيق من التوكيد والاهام على العوض كما لم يوضع كمنفعة
 ولا خيار القول بل لا يملكه لا سلفا عليه في ريدية الاشياء
 لا طلبت في والكتابة في الدلالة على الشيء لغير العظم الموضوعة
 لم يلجوا في كطوبى انما اذ لوطيلا القام وكسر الرما والاضاف
 وحظية بالبر طلب المرأة للرجوع فمضى في الرجوع والام على التوفيق

السورة

بطلب المراه في العده بالزوج بعد ما سئل ان يقول انما حمل
 وناقضه وصالح للزوج ونحوها او صافها ويدر في بعض
 سئل انما يحتاج الى التزوج وانما في سائر نكح والاطا
 الخط بغير رضا لكل من العده عن الكوفه والطلاق
 فخصص في المني في غيرها زوجها مع كونه قابلا للحوار
 ومن الطلاق انهم غير مدللين العده مع انطوائه
 على المنكح انما يخصه ويكون الكلام قبله في المنكح
 يستلزم ذلك مع ان التمسك في غير معلوم ثم ينبغي خصصا
 نكاح العده الرجعية فليكن لا يجوز التعرض لها في الزوج
 فانها كالزوجه وكذا الاثم فيما التمسك ان اضمح في قلوبكم فلم
 تذكروه لا تفركا ولا تعرضا او تذكرونه بقوله سائر
 جهزوا كنتم عطف على عضم وهي صله ما في خبره وخطبه
 التي اتيانكم علم اسمها ما يقصر عن عمل الكتابان
 ستذكره نكاحا كثيرا في النكاح فاذا ذكر من ذكر الاثم
 جمعا فغير عنه بالايه فان سئل في المراه باليه
 مثل عند زواج من سكران اجابوا بكل اليه ونحوه الا ان يقولوا
 قولنا معروف كان المشرك في بواعد ومن بواعد من سكران
 معروف او الا بواعد يقول معروف في سكران في المشرك اذا اراد
 به مطلق للواحد منكره كانت او معروفه وقال القاضي قبل ان
 مستثناه

مستثناه منقطع سدا وهو ضعيف لا دايه له قوله لا انما
 الا الاثم بغيره وسو غير موعود يعني ان المراد بالقول الموقوف على طبعه
 ولا يلزم كونه موعودا ما لا ولا توفوا عقد النكاح ذكر العدم
 في النكاح عن العقد في العده مثل النكاح في الزنا وغيره في الا
 نقصد واعتقد عقد النكاح كان المراد بالعقد الحال التام
 في العقد في النكاح بين الزوج والزوجه قبله ولا يقطع
 عقد النكاح لان العدم بمعنى القطع وحقيقه الكساف مستثناه
 قوله في الحديث لا يصام لمن لم يعزم الصيام والليل وليس عليه
 اذ كتم القصد والنيه كما قيل في اورد في لا يصام لمن لم يمت
 الصيام حتى يبلغ الكساف في القرآن اعلم ان نقض العده
 هو حجة الواجب فيه اذا اراد الكتاب التمسك وهو الموقوف
 واعلموا ان الله يعلم ما في انفسكم ما تعرفون وما في قلوبكم من العدم
 على ما لا يجوز فاحذروه ان بعدوه ولا تفعلوه خوفا ان تغفلوا
 فهو خوف في ريبك اشارة الى المانع في عدم في المعاصي حتى
 كانت يعاقب بحرم العزم لانه يعاقب به كما هو الظاهر في المشركين
 عند الاصحاب انهم لا يعاقبون بحرم الحرام وكتاب العزم الطاهر
 في حمله الظاهر بها وان كان ذلك ليقم محتملا او ذنب الله السيد
 ويحتمل ان يكون معنى القول المشرك لانه لا يعاقب بعقاب الحرام المنوي
 وان يعاقب بعقاب العزم بخلاف نية الطاعة فانه يشار اليها
 بتوارك الطاعة وتوابعها وورد عن عمته الموقوف في عام
 وفي بعضا بحسب هذا محتمل فانهم وايضا يوجب الا قولهم نكاحا

ارادة برضا من حتى لا تصير في شئ فعال معصية نفس عن الله ولا ان تكلم
ابدا فعال الله تع لم يمنع نفسك عن شئ مما يملك برضا رزق جانتك
فان ضحك وسواك مقدم على ضحكنا فاعلم ما تريد وان فعلت
من ما اردت والاعم لن لا لك فيكون التبرع بعيني اللغو كما في قوله
تعالى ومن اعلم المراضع اي معصية امري عن ارتضاع اذ اراه مطلقا
الا انه حتى خرج اليها ونقل في عن النعي لم تمنع منه الا قوله ونحو
قوله تع وحر من اعلم المراضع اي معصية منها وحمل الله ان يكون
المعنى التبرع ويكون من يعرف حلية ذلك اما بالعقل او بالوحى وقد
كامله وما قاله تع ذكر انك لم تترك هذا المباح وتقبل المكره
لهذا رزق جانتك ومن لا يستحق ان يترك لمن ما يحب وتقبل ما كره
والكرم انا انفسه لك فلما زلة للنبي ص في هذه الاية بحرم ما احل الله
كما قال في محاسن اه فان مثل ذلك لا يجوزون لا اذى منعه بل عاني
فكيف لا كرم خلق الله اعز عند الله واعلم بل بحرم ما احل الله
كفرع العلم والظن ان مع الجهل الاشئ عليه لكنه كشف بها فلا دلاله
والجبر فان قال وكان هذا زلة فمنه لانه لم لا يجد ان يحرم ما احل الله
لان الله عز وجل انا احل ما احل حكمه وصلى عرفنا في احلاله فاذا حرم
لكم المصلح فبده لان عدم هو احرى بحرم ما احل الله ظاهر ولا يحتاج الى دليل
وعلوم انتفاء عنه هم والله غفور لكل من في غفركم من يد الغفور
اي بالبوكة بان يوفق له صم قد رجم لمن استوحش ان يكون
لان هذا الذي فعلت لا يواحل به ولا يتقضى ذلك فيه ثم قرأ الله
الذي عند الله فانه يغفر الذنوب ويكرم المذنبين فكيف غير ذلك

وبقاخذك بغير امر صريح المرفوض اذ واجبك ومصلحه راسها ودفع الفتنه
 فحققت لغير اعتبار بهذا الدفع وهم المتوهم وتسلية من وجعل
 ايضاً انه خطير بالهضم ان هذا الفعل يصير سبباً للصود والذنب
 عنها فقفاقيا فان كانت تترك خطيئته وتوقع الذنب والمواهي
 وخلافه فرضا لله الله لها قال الله افعلوا انتم ما تريد والله يعفو بعفوه
 انما انما انتم منكم منكم المصالح ويعاقب من ينجو فافعلوا ما هو
 مباح لكم في دينهم وحمل الذنب وفرضه الله اليه فانه عبيد
 انما انما اعاقب في ان الله اعاقبكم وفرض لكم حمله ايمانكم
 قد سوع الله وخذوهم وبقاخذكم حمل الله على انتم منكم منكم
 ما هو حلال لكم في الاصل من طي الجوار واطل العمل ويجوز ذلك
 ما لكم فيه تقع ولا ضرر عليكم فيه سواء وقع عليه الحلف الشرعي
 واليمين المقر لقطا او خرج المقر على نفسه وتصدق ذلك فان الحلف
 في قتله لا ينفقد ولا يحرم خلفه ولا كفارة فيه كما اذا كانت حمله
 ولا يثبت عليه انما هو حوله كعدمه فدل على عدم انعقاد العمل على حمله
 مثل وطى الله او الرزح كما ذكره الفقهاء وقالوا لو شرط ان لا يتزوج
 عليها ولا يتيسر وحلف عليها لم يلزم ولا حلفت بالحلف وقالوا في
 من حمله ايمانكم يجوز الاستغناء يعني يجوز ان يعيد اليمين بعد
 الوقوع بان يقول عنيها انما الله حلف لا حلفت فقولك حلف فلان
 في يمينه اذا استغنى عنها او قد روى ذلك بالكفارة وبها بعد ان اما
 فلان يجوز حمل اليمين على حمله يعني حلف اليمين المصدق ولو زان
 كثير بعد ان لم يعلم يوم يمينه الله وقع فعله واللايه دلالة لا معنى له

مثل هذا اليمين على المحرم فانه يدل على عدم اولوية ذلك
 من وجوبه وعدم ترتيبه الا في خصوص ما عدا قولها ان حرام واما الثاني
 فللمتاني ولان ظاهر الالاه عدم الكفارة على اطلاق ولم يفتقر باللفظ
 ولانه غير معلوم وقوع الكفارة عنه صم ولهذا انقل الخلاف في وقوعه انه
 كفور ام لا وقولها بان معنى حكمة اليمين الاستئناس على عدم الكفارة
 فلا كفارة فلم يفتقر وقوع اليمين اليه على ذلك ولهذا انقل الخلاف في وقوعه
 والفتاوى يدل قول حرمت الامر الفلاني اذا كان جملا لا يحرم ذلك ام لا
 واذا كان وطلا المراه يدل على ظاهره او طلاقا في ام لا في ام لا
 ذلك هو الذي قال اصل الله في قوله حرمت واصحابنا على ان لا يفتقر
 للمال في المدحوم فانه ظاهره في انه ليس في اليمين بغيره في اليمين
 عند ذلك ولا في عدم لزوم شيء بقوله والله عقود حرم في قوله قد
 فصر الله ان يرفع قلن ضم هذا الالاول لا يصح في كماله كونه
 كعدمه في عدم ترتيب الماتر كوالا بالآخر والاختيار والعقل الدال على
 عدم ذلك وترتيب الاز وهو موقوفان ما حمله الله على من حرمه الاخر
 نعم يحتمل الا انه لم يترك لو فعل معتقدا وعالما وهو قد يترتب ولا
 يرأسيا ويقوز بالاجزاء او يقتضيه ترتيبه ولو كان السعي
 قال ليس بشي تحمي بقوله يرفع ولا تقولوا لما تصفون انفسكم الكذب
 هذا حلال وهذا حرام وقوله لا تحرقوا طيبا ما حمله الله على ما حرمه
 فليس لاحد ان يحرقه ولا ان يصير يحرقه حراما ولم يثبت حرمة ان يتركه
 صم انه قال ما حمله الله على من علم ان هذا كلام حبيد عبد الاله
 قول

يقول بعد ذلك كلاما غريبا اذ قد ذكر مع ذلك الكفارة لليمين
 لظهوره في قوله تحمله ايمانكم مع انه اولى الكلام بقوله حرمت
 عليه المراجعة وفسره بمعناه منها وعلمنا ان هذا ما صنفه في
 ما ذكره والله مولكم سؤالي امركم وبما العلم بما نصحه فليس له
 الحكيم المنقن في احكامه وافعاله فما حمله الا المصلحة وما حرمه الا
 لا يفعله الا لغرض صحيح ولا يحل الا ما هو اصله لم يفتقر الى ان
 نصحه وما حمله الا في قوله حرمت على انفسكم فلو كان الحر في نصحه
 لحرم واعلم ان في حكمة السور بالخير او بغيره كما في قوله حرمت
 البني صم وان ذلك هو وجه التقوية والعقاب بدو ثبوتها لا يتبع بغير ذلك
 القر في البني واصور في قوله بجلده حيث قال ان ثوبه لا الله قال
 في ورس خطار كخضم وعار في عار طرفة الانفات للمال في المعاي
 فقد صفت قلوبكم فقد وجدتم كما توجب التقوية ويتوصل قلوبكم
 عن الواجبة في انفة الرسول في حرم ما تحب وتكره ما كره
 ونقل في عن ابن عباس انه لم ازل حرصا على ان اسأل عن
 لقوله ثم قال لا يبرأ منكم عاصي وعار في ورس عاصي لوال
 عن عمر عنه انك فافهمها وان نظار اعلمه في ورس وان تعاونوا
 عليه بما اسوا فان الله هو موله وليه وناصره وكذا حرم عليه
 كونه راسهم ولهذا افرد ورس الفاس صياح المؤمنين على صياح المؤمنين
 هو حرم من كان موثقا وصالحا ورس منهم في النفاق في قوله لا يبرأ
 وقيل الخلفاء قال في المراء الحد في النفاق بالاصناف الثلاثة
 الاضافه لا يفتقر النعم في المضاف وهو كما هو نعم لو كان
 المضاف جمعا قل ذلك في المعروف باللام بما قيل ان الاضافه

معاني التعريف فتأمل والمراد منه ان المراد صلاحيه اي الذي اصلاحي
كلهم لان الاضافه تفيد العموم كقولهم صلاحي فلان وعالمهم
فلا يبعد كون المراد واحدا منهم يكون اصلاحي وهو على ان
كاورد في الاخبار انه الاقضي والاعلم والاصلي قال في الجمع
ورون الرواية فطر من العام والخاصه المراد صلاحي المؤمنين
على علمهم قال بعد ذلك ولا يصح عليه اصحابه من زمانه
محيث قال في كنه مولاه فعل مولاه واما الثاني فحيث تركت هذه
الايه فان الله مولاه وجبريل وصلاحي المؤمنين وقالنا سبحانه
معه رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان طالع لا شك ان
المؤمنين وخراد معروفه ذلك فغلبت الراجح الاخبار في العاده
بترك العنا وتطر المعرفه وتركها انقوت به طائفة من نقل ما يدل
على ما يقولون فاننا والله ضارح كقولهم العلم بذلك وانه الامام بعد الرسول
واللاحق كما عرف به ابي الحديد في شرح الخطبة ان بعد نصي كونه في المؤمنين
عم فغير شك في انها تدل على انه كان اول وقوع ترك الاول في الصلاه
الراخذ واذن كنه وترك الاول جائز وانما شكافيتهم في ترك الاول
لا الحرج الذي فعله الصلاه وانما فعل ما في هذا الكلام بعد الاعتراف
بكونها منه والعلم بذلك الحكايه المذكوره فيها فان مثل ذلك لا يصح
عن مثله في ترك الاول وقوع تركه الصلاه في اسناد بعض الامور
مثل قوله عم ويحفظون ما الى الله حقيقه الا بل يفتنه الجمع وفعل الاول
كذا والثاني كذا ثم قام ثالث القوم كذا بطريق الكتابه الصحيح وذلك
ظاهر مع انه ليس من المحل كونه مثله الا ان النفس فعله في نفسه

صلاحي
المؤمنين
اعترف
به ابي
الحديد

اختيار

اختيار ثم اعظم ما ذكره المعانيه وعدم ضا الله تعالى
نبيه وقا يفعل بها منهم فقولهم تعالى رسالنا طلقنا
ان يبدل خير انكن على تغلب الخياط والمعارف وخفصم
الخياط ويحتمل التخصيص فقط حيث قال في فري ان الكلام
كان معهما واما محطه اطلاق ضمير الجمع على الاكثر كنه
مؤمنات مؤنات مخرات مخلصات او نقادات مصدقات فانما
صليها او بنو الطيات على الطاعه او طيعا لله والرسول
فقد ثلاث الامر الله ورسوله في العبادات وفي الصلوات
المعارف في الفقه وقيل كذا عن القصور انما عن النوب
عابدات مستعدات وقد ثلاث الامر الرسول في الصلوات
سبح الصيام ساجدا لانه في النهار لما زاد استعدادا وابتكارا
والعاطف لها فيها وعدم اجتماعها بخلاف آراء الصفا يجمع
في البدلات هذه الصفا مع يوجد فيه في السكارة والتوب
والحكمة هذه تدل على عدم انصافها بهذه الصفا والصفا
هنا وان كان معلما بطلاق الكلام مع عدم وقوعه مع انه ووقع
حفظه للمراد تعليل الوجود بل تعليل الانحياز له يعني في الكلام
يحصله غير ممكن في الموصوفه بهذه الصفات التي ليس فيهم
المفهوم عرفا وله معنى لا يتجمل هو ولا يتجمل انتم انتم لو طلقنا
لم يحصل له مثل ذلك في كنه كذا وكذا انما في جمع السان وعسى
الله تعالى في وجوده وعسى انتم وسوطكم اشارت الى انه كما يكون

يودون من ان يحجب عليهم كذا يقولوا ان الله تعالى
 وفعل الطاعة وكذا اسلمكم بان تفعلوا ذلك بالحق والحق
 بالطريق المذكور في باب الامور المحروقة والشرع المنكر وكوي
 اسلمكم عطفاً على فاعل فاعل وانتم مراد به نفس القبيحة
 على الدنيا الخاطبة على الغياب وهم الاسلاف وفيه تأمل وتخييل
 حذف وبقول اسلمكم ناراً وقودها الناس والحجارة اي نار الحكماء
 بها وموقد بها لتوقد سائر النار بالخطبة فيلزم المراد بالحق والشرع
 عليها فلا يملك على امر تلك النار الزمانية غلاظ اقوال شواهد
 الاغفار او غلاظ الخلق شواهد الخلق بل الجمل اجمع فهم لا يهتدون
 الله ما امرهم ان يفعلون ذلك ويعتقدون ويؤمنون فاما
 يودون كما نزل لقطع الطمع انه من جموع ولا يعتدون اصل
 العذار وقفا ما او انتم وصغيم بانه ما يصحوا ربهم فما مضى
 وما استقبل وفي هذه الآية توحى عظيم وزجر كبير يترك
 طاعة الله ويعصيه ولو ترك الله فقلت على وجوه الامور
 ونهيم لالعباد او عن المعاصي كما يدرك علمه وجوز الامور
 بالمحروقة والشرع المنكر مطلقاً فكانت الآية للامتنان بآية
 اعتسا فقلت على وجوه تعلم الواجب والحرم وامرهم بالتقيل
 ونهيم عن الترك ثم انما رجعتم بقول العبد في العبادات يقول
 لا تعتدوا اليوم وسوظايتي وانما رجعتم اليوم والقدر
 في الدنيا يقول يا ايها الذين امنوا اتوبوا الى الله توبة نصوحاً

عسى

عسى ان يكفر عنكم سيئاتكم ويحكم الاله توبة نصوحاً الى الله
 النصوح وهو صفة الغائب فانه يصح كلف وصحة التوبة
 للمهاجرة وتذكير بكونه فاعلاً لا بمعنى الفاعل عن امره
 قال قال معاذ بن جبل يا رسول الله ما التوبة النصوح قال
 ان يتوب العاصي ثم لا يرجع كما لا يعود اللص الى السرقة قال اي
 معود التوبة النصوح هي التي يباح الاذن فيها فانه
 باخلاص التوبة مع الغرم عن ان لا يعود الى ما فعله من التوبة
 هي ان يكون العبد ناهياً عن ما مضى مجمعاً على ان لا يعود
 وقيل من الصادقة وقيل من ان تستغفر باللسان وتقدم
 بالقلب وتترك البدن وقيل من القول ولم يفعل ما لم يكن
 ملتحقاً بحق ان لا ان يعقل وحيث ان يعقل وادمان الطاعة
 وقيل من ان يكون الذنب لضعف عينية ولا يزال كأنه ينظر اليه
 وقيل من ان يصنع بمعنى الخاطبة لان العصاة تركوا الدين
 والتوبة ترفعه وقيل لانها جمعت بينه وبين اولياء الله كجميع
 اخفاط التوب والتواضع لبعضه وبعض وقيل لانها احل طاعة
 وادبها كما احل اخفاط وادبته وعزلها عن التوب كما في
 نوح البلاغة انه ما قال قائل بحضرة مستغفراً الله قال لكمل
 امك الله ما لا استغفرا ان لا تنفقار درهم العلمين ومواسم
 على من معان الى شرا في حجة تسميها اولها التوب على ما مضى
 والثاني الغرم على ترك العود اليه اي والى ما كان يودى
 الى الخلق في حلوهم حتى يلقى الله وليس عليك بمعة لربك ان

تعد لكل فرضية صنعتها فتقول حقها الخا من تعدد الخ
الذي ثبت على الترتيب بالاحراز حتى يلقى الجمل
ونصف ابينه الجديدين الذي ان تدقيق الحق المظالم
كما اذ قمت حلاوة المعصية ذلك تقول لا تستغفر الله
وسلم هذا المصنف في قوله وسلم على عم عن التوبة فقال
على الماضي والذنوب الغدوم وللغايير الاعادة المظالم او حلا
الخصوم تعرف على ان لا تعود ان تدين نفسك في طاعة الله كما رزق
في المعصية ان تذكهم ارض الطاعة كما اذ قمت حلاوة المعصية ومنع
يقوم الشرايط المذكور لقبول التوبة في الكتب على ما نقل في الوار
والخاصة هو ان كان في حق الله بكفى ثلثة اشياء العلم بوقوع
المعصية والغم على عدم العود ان كان عقوق السالكين عليها
رابعا هو ان الطلوع على صاحبها وطلب عفو عنها والارادة ان لا
انه لا يد في هذه الاربع مما يجزئها التي تهم في طاعة الله فكل من
للكاملين ثم ان طاعة هذه الارب وسائر الايات وجوب التوبة
على الله بمعنى سقوط العقاب على الذنوب الذي يار التوبة لانه
وعلى القول بان الله يقبل التوبة ان الله يحب التوابين وهذا
المصنف في التوبة وانه يلقى السب في القرآن كسورة الاحزاب التي
وعنها ما استشهد به العام والخاص في التوبة في الاذنب لم
ويور على انها يقول لكان يعاين الموت انه وهو يتوكل على خلقه

بورصة

صل الله عليه واله وقال والي هنا وغيره كذا في احكامه في دعوى القرآن
على ذلك وقد نقل في مجمع البيان الاجماع على ذلك في معنى ما هو في
الجبين فانه لا يوجب العقول على الله كما هو في دعوى المعصية وقد ذكر في مجمع
البيان ايضا في موضع معناه عدم الوجوب العقلي الى مع طوع
التطوع دليل الشروع لاشي في العقل بل عز وجل في العقول
لان في ساء لل احد فلم اليه ان يعفو وان يوافق وكلاهما
حسن الا ان العفو اعز وقد يقوم الدعاء مقام الاستغفار اذا
كان صاحب الحق ميتا او غائبا عنه او تغيب الطول الذي كان
الحق بمسك غرض الغيبة مثلا فقد وعد في كتاب العام والخاص
وزاد في العام انه يدعو له كثيرا او يستغفر له وقد قيل ان
لم يصل اليه الغيبة يكون الدعاء ولا يجزيه الا الاستغفار بل يكون الدعاء
والتوبة وقد اذ استبرأ في البار اول الملاية الكاظم الغيظ
والعاقبة عن الناس وانه يحسنه وغير ذلك في الآيات
والاحاديث ثم اشار بالتفصيل في اربعة نوح وامرأة لوط فانه لا
ينفع احد اصلا في احد من هؤلاء فوج وامرأة لوط فانه لا
التي هم كافي امرا في هذه النسخة العظيمة فان امرائهم
خائفا ما قال في ذي بالعراق وقيل بان كانت امرأة نوح
فزوج نوح وكانت امرأة لوط نوح على ضيافة فكان ذلك خائفا
فما بعث امرأته بني فلكه انيما بالطين الاول في هذا الواقع
استغفرت الامام طه في كتاب المعصية جاء ان ينفع صلا غير قال

الكثر في الذين المتبيلين بغير رضايي المذكورين في
 اول السور وما فرط منها في النظام على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لما على اغلظ حجة الله في التمسك بذكر الكفر ونحوه في التمسك
 قوله وقد كفر فان الله غيى عن العالمين وان شارة الى فرعون ان يكون
 في الاخلاص والكمال فيه كمال ما بين المؤمنين وان لا يتكلموا
 انما جازي شارة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ذلك العقد لا ينفكها الا بعد كونها
 خالصية في حقهم ارجح لان امره لو طافت على كمالها
 حفصة على رسول الله صلى الله عليه وسلم واسرار الله سرور وموثر في كل باب في كل لطف
 والحق احداد وعرف طه العالم وولع بغيره ونحوه قال
 فيه تسليمه للنبى صلى الله عليه وسلم وغيره في الموقر ما لم لا يستبعد جعل الامارة
 غيرهما في النبى صلى الله عليه وسلم ودعولها النارية كون حجة ما صار له
 ووجوب الزوجية في حقهم في ذلك المقام واضح فافهم وكذا جازي
 نقر في زوجة وزوجته صلوات الله عليه وسلم ولقد كانت ام حبيب
 ابي سفيان اخذ معاوية بغير عندهم وهي احدى زوجاته وابوه
 اكبر من الكفار ومهاجرين وديهم واخرى صفية بنت حنظل
 بعد ان اعتقها وقد قبل ابو سفيان الكفر واخرى سودة بنت زمعة
 وكان ابو سفيان كاهن عليه قبل وفاته ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 قبل البعثة بكافرين كانوا بعدون للاسماء احدى ما عسى ان
 يكون في الاخر ابو القاسم وياسر بن عبد الله بن ابي طالب
 التي زوجته بالنظام الاول انهم ما كان في حجاز والاول
 مواسيا

في حجاز

مواسيا للكفار والحلم لا يتفق صلاح احد احد اذ حجت
 نعم عكره الشافعية بأذن الله ولطفه كان معصية
 لا تشاء احد الا قبل امرأة فرعون ورضي الله عنهما
 اموا امرأة فرعون او قالت رب اني ارجو ان يكون بيني وبينك
 الجنة فرعها الله في الجنة فمر بها ما كل وشره وقيل انها
 بيتها في الجنة في ذوق وتحمي فرعون وعدا به قيل كان امره
 يلقي عليها صخرة عظيم فدعت الله واسم الله وحيا
 والقيت الصخرة عالجها لاروح فيه فلم يجد لها من
 عذاب فرعون وقيل انها ربطت في قبيل الكهنة واذا انظر
 عنها اطلقها الملائكة وجعلت من سمها في الجنة وعلم
 ابي ذنبه وقيل جامعته ونجني في القوم الطاهرين اهل
 اتباع فرعون وقد حرمنا في هذا المقام عما نحن فيه في الحجة
 لانه باعث على فعل الطاعة وترك المعاصي وهو المقصود
 الحقيقي من كل فعل الا ان الذي يتوقع بكل المقصود
 الله تعالى وحلقه فقلت استغفروا ربكم اظلموا او الله المحقر
 بالتوبة والاستغفار عن الكفر والعصيان ان كان عقارا
 كثير المفسدة المستغفرين التائبين وكل من طلب المفسدة وتاب
 تغضنا منه وكرهنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان استغفر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وطلب الى او الى السجادة المطهر
 او قد يطلق عليها فحصل بالمطهر سبلا ويكثر ذلك في رواية

عن كثرة المطر الغيث فيحصل لذلك خير كثير وعيدكم بابو ال
وبين اي بكثرة اموالكم واولادكم الذكور ايفر وتجعل لكم
جنات ابيستاتين ايفر في الدنيا وتجعل لكم انهارا
تقون بها باب استنكم قيل ان قوم نوح عم كانوا اعد
تخطوا وملكتم اموالهم لانه منع منهم الغيث العيون
وملكتم اولادهم وطهارت نسائهم لا يلدن
فاراد نوح عم حصول الغيث فاستنهم فاستنهم فاستنهم
بالاستغفار الموحى لك كانه علم ذلك نوح عم بالهام
الله مع اياه فقيه دلاله على وجوب الاستغفار والتوسل
فوايد لم يسي كره المال والولد والعار ومن احسن جاء
اليه في شكله المار في شكله المعاد في شكله الولد
فامرهم بالاستغفار وسئل عن ذلك وقال ما اريدتم من نفسي
يلزم القرآن العزيز قال و و و وقال افر افر و و و
على من يدع عن حماد بن عيسى عن محمد بن يونس عن حماد بن عيسى
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
اني لكس المار وليس يولد لي ولد فهل في حيلة قال لا تستغفر
ربك سنة في اخر اليلام وقال في الفقه في النكاح
في باب الولد طلق الولد قال على من يستغفر
فكر نطلب الولد في لا يذري في ذل استغفر في الوارثين
والعبد

واجعل لي غلاما ذكرا ولبارتي في جوتي ويستغفر لي بعد موتي ويجعل
لك سلطان فيه نصيبا اللهم اني استغفرك واتوب اليك انك انت
الغفور الرحيم سبعة من فانه في اكثر من هذا القول رزقه الله
عني في مال وولد وفخير الدنيا والاخر فان الله تعالى يقول استغفروا
وذكر الاله وايضا قال فيه في الصحيح عن عمر بن يزيد النخعي عن حماد
عنه انه قال في قال في ذرية اذا اوتيت استغفرا الله واتوب اليه سبعة
مر وواظب على ذلك حتى يمضي سنة كتبه الله عنده والمنفقين
بالاسحار ووجبت لهم المغفرة فراه غفر وجعل المراء استغفروا
واتوب اليه كاتهم في الروايات وايضا نقل عن صحيح البخاري عن
نبا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال سيد الاستغفار ان تقول اللهم انت ربي
لا اله الا انت فلقني وانفسني وانفسني وانفسني وانفسني
اعوذ بك من شر ما صنعت وابوء لك بنعمتك علي وابوء على ذنبي
فاغفر لي فانه لا يغفر الذنوب الا انت وقاله في السبل والسير في
بها ذات قبل ان يصبح فهو في السبل الحنة عن كسائر التوسل فله
قلت ابو بيا بعد الواو حنة ممدودة بعناه او اعرني
وقال فيه ايفر وروناه في صحيح البخاري عن حماد بن عيسى
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فاني لا استغفر الله في اليوم الا مرة
وفي حديث اخر ياب من وبالحكم الاما والاختار في الاستغفار
وقوايد كتبه حماد بن عيسى في استغفر لذنبك سبع وتغفر لذنبك
والمؤمنين الذين استغفروا عن ذنوبهم جنات تجري من تحتها الانهار

الطلاق الصحيح فطلقوهن وقت الطهر الذي يعتدون به لعدم الجمع
 لا وقت الحيض ولا نه نقل انما تزل في ان عمرها مطلق وحده
 في الحيض فامر بها النبي ص بمراجعة ما تم الطلاق في الطهر ان ارد
 ولان التخلع عصمة ثابتة بالنفس والاجماع وقد علمت فعمما
 بالطلاق الجائز ولم يرد دليل على ردها بالطلاق المأثوم
 ويدين اخبارنا من النبي صلى الله عليه وسلم واجماع علماءهم على كونه
 الاية على جوبه في الطهر وسقطت في الحيض وطلانه في الحيض
 والرسول للمؤيد فقال الرضا الطهر في ذلك الله في انما تزل في الطهر
 الطلاق في الحيض لان الامر يقتضي الاجاب محلا لتاخره لان قولنا
 ذكرناه وقال البعض ما من ظاهر في ذلك على ان العدم بالظاهر
 وان الطلاق المعتد بالاقرب ينبغي ان يكون في الطهر انما تزل في الحيض
 حيث ان الامر بالشهر المستغرق في الحيض ولا يدل على عدم وقوعه اذ
 الشهر لا يستلزم الغياب فيكون قد صح ان عمرها مطلق امراته فانها امر
 عم بالرجوع وهو يستلزم وقوعه ما قبلها اولا فلا ينبغي ان تقول يجب
 بدل ينبغي مكانه وبذلك يكون لا ينبغي انما تزل في الامر للموجوب منها
 اذ لا يجب الطلاق فان ذلك فرع دلالة الامر بالشهر المستغرق في الحيض
 الخفي في الرجوع الى الفقه على خلاف ذلك فان كان مذهبهم ذلك والا
 يكون مذهبهم فافانما لم يثبت فاما كل كلام في المنهاج فانه ظاهر في ذلك
 وبالنسبة فان الطلاق في الحيض من الطلاق في الطهر وارجا

فان

فان منعه الدلالة بالمفهوم وبما ذكرناه الا ان سلكوا في تعالينه
 واجبا بالنسبة اليه اي بعدت فعدل على الوجوه المستلزمة
 منه وفيه منع استكلف ما قبل لان لا يجوز واجب المعنى في المعنى
 الشرط فعدل على عدم الوقوع لا التحريم فقط وهو لا يقول
 او الواجب ان يجب الايضا في الطهر على تقدير الايضا كالمقتضى
 ذلك في الوقوع للمصالح المندوبة والعقل وغير ذلك وهو يعتد
 عن الوجوه المصالح الذي يريد دلالة على تحريم الضيق فانه لا يثبت
 على اختلاف ولا الدم على ترك الطلاق في الطهر انما يحقق بانها
 في الحيض وسقط وعلى تقدير التمسك فالظاهر دلالة على الاحتياط
 لظهور دلالة على التحريم وانه بالمفهوم لا بالوجه الذي ذكره فانه
 وخامسا فانه يمكن ان يكون الرجوع في غير انما تزل في المعنى اللغوي
 لا بصطلاح الفقهاء لما قال انه سببه فيكون الوجه في علم
 الطلاق الصبي الموثق عليه من وساماته فانه لا يخرج الامر
 اذا معنى الامر بالرجوع امره بطلانه بطلاق صبي وقد تحقق الفارقة
 لانه فاعلموا ما غرضنا من اذ لم يفر ذلك سببا له وسقط ما غرضنا من
 حرمانه ايضا لعدم تحقق العلم الابعده فالظاهر ان الامر بالرجوع هو
 لعدم الصبي وساماته فانه روي في ان الامر بالرجوع لقون وقوع
 الطلاق فكما في طهر واحد وثانها فانه قد منع الصبي على ما يرد
 على الصبي والام يمكن لقول بعض السجدة والتابعين الذين
 قالوا بطلان الطلاق على ما نقل عنهم في وجهه فقولنا لا يثبت
 على صحة ذلك عندهم وبما عايناه على تقدير التمسك دلالة على الصبي

لا يستلزم دلالة دلالة الابه ظاهر اعل عدمها ويمكن الاستدلال بها على عدم
 صحة الطلاق تلقا في مجلس واحد كافتة في مجمع البهائم لعدم وقوعها
 الا في العدة الواحدة وايدة باخبار البيت عليهم السلام واولوا العلم اياهم وفيه
 تأمل يعلم من محله والطلاق احكام وفروعا فذكرها في محله بالطلب
 هناك واحصوا العدة اى واضبطوا بها والكلوها سبعة فذكرها ورد
 في آية اخرى كذا في كى وفي محله مطلق العدة العقب بالدليل
 لتدخل المستبراء وغيرها وانقوا الله ربكم فطوبى للعدمة والافراد
 من كذا في كى ويحتمل في فعل المعاصي والمنهيات وتلك الامور
 مطلقا واحكام العدة في جانب الرجل بالتطويل والاضرار وفي المراه
 بالانقضاء لانقضها بعد عدها كادته ليل يكون له الرجوع والتمزوج
 وغير ذلك لا يخرج من ظاهر من يخرج من غير عده الزوج ما دفع في العدة
 الرجعية مطلقا سواء كان رضائيا من غير ام لان ينعين في البيوت
 التي هي كانت قما وقت الطلاق ستكون اقامه وعمل في
 يكون مسكنه عاده كما هو المتبادر ولا يخرج من كذا في علمه
 يخرج مطلقا وان اذن له الزوج لعدم العقب في الابه الزوج في ذلك
 حق وعفو واسر عليها وان كان كل واحد ايه حق في ذلك في كذا في علمه
 هو استنداد من اما الوانق على الانقضاء اجازة الحق للعدو
 وفيه ضعف واضح المعروف في عدم التحصين الابه مع الباكيد التام
 يذكر التمسك بوالكيد باعد ويؤخذ والآخر التحصين في كلام
 في واحكامه المصنوع بها وانظر ادم الابه لعل وما ذكره في علمه
 نعم في بعض روايت اصحابنا العقب فذكر في الجلبع والعقد اليه

قال لا ينبغي

قال لا ينبغي لاطلاقه ان يخرج الا باذن زوجها حتى ينقض عدها
 ثلثة قرا وثلثة اشهر ما يدعى على خروجها من اذن الزوج وكلها
 انه ما علم بها الاكثر فلا بد في التاويل وهو موقوف على الصبح
 ويقوم في الاختصاص والعلم بها وكلها يخرج من الابه مع التاكيد
 والبعاء عنه عملا في كل حال وفي انما جمع بين البيوت لمع
 بان لا يكونوا وليس لانهم اريد بكلام جديد نعم ان تعطين
 للرجل الخروج كجدة فالظاهر الجواز للخروج والفتن المنع
 ونفلا فكانه مستثنى مع ذلك هذا لا يصح ان يخرج لوقوع
 الدليل في الرجوع قبل الصبح للمروءة والظاهر ان الفرض قهر
 وذلك والافان الجواز وقت الضرورة الا ان ياتى بها حرم
 فحينئذ يستثنى من الاول الى الا ان تغفل المراه في طائفة ما
 فظهر ما قيل من ان بعد واعل الزوج وتودعه وتودى اسلامه فيكون
 الاخراج لهذا النصف والضر المنقضي عملا وتغلا وفي غايته
 كالنقبة استدلوا بها وفيه تأمل اذ فهم ان يسكنها كونه
 زوجها غير متزوج والظاهر انه ليس كذلك بل ستمه وان لم يكن يحتمل
 للمنفق لتغذير الزوج لا يصدق عليه انه فاحش ولهذا احتج
 يكون في البيت الذي طلقته وفيه فيه وانما كذا في كذا
 باينه مع عدم استحقاقها للمنفق والسكنى في موطا له وهذا
 المعنى يروى عن الامام البيت عليهم السلام وان نسي ونفلا بان حب
 عدها فتخرج لان كذا الطائفة تها وجع في الثاني دلالة

يجعل الرجوع فيه ايضاً مع العلم بحصوله والى العمل
 كونه الفاعل مطلقاً المعصية كما قيل او بحمل الاستثناء الثاني
 بالغة في النهر يعني لا يجوز لها ولا يقع فيها الا ان يقع في حرم
 وهو الخروج قال في ذلك من حدود الله وفي بعض حدود الله
 فقد ظلمت انفساً في جميع الاحكام المذكورة من عدم خروج الزنا
 باذن زوجها وظلم الخايع في حدود الله وطلقاً واكثرت المذكورة
 ام لا في بعض اقسامها للعقارب من خط الله وعقوبة فهو من
 جواز الطلاق المطلق على فعل معصية ويمكن تخصيصه بكونها كبيرة
 ولكن الظالم المطلق وافراد والغرض من التاكيد التباين في ذلك
 المنها وفعل المأمور خصوصاً الاحكام المذكورة مما لا يترتب اياها
 اولاً في النفس عواقب الامور والحوادث لعلم الله بحيث يورد ذلك
 الطلاق امرار غيرة في الرجوع رفع ما يكره في الحائض فكلما لم
 علم ان الخروج عن حدود الله تعالى يتكرر ويؤدي صاحبه وتوجب العقاب
 في الدنيا ايضاً اذ قد يحصل الرجوع بالاجتماع وقد يحصل بالانفصال والرجوع
 مع ذلك الخروج عن حدود الله تعالى فوجب العقاب في الدنيا والاخر
 والحشران فيها وهو موقوف اذا لم ينحصر في اي وقت من اوقات
 وشا من على الخلاص منها فاما كونه موقوفاً او فارقاً فهو موقوف
 فيجوز ان لا يكون مطلقاً بل موقوفاً على حسن سلوك الزوجين
 والانتفاء في الاوقات فترى الزوج وعلمه سلباً او زيادة في
 حسن جهل لا يضره ويصرف في غيبته يعني يحرم حقيقاً كما لعلة

بان

بان يطلق ولم يراجع ولم يحسن الطلاق ويطهر الزوجه حتى
 لا تروج او يراجع فطلاق ثم اذا قرب الخلاص بفعل فذلك
 لاضررها ونحو ذلك واستندوا دليل على وجود الشهادة
 لان الامر للزوج كما ثبت في محله وعلى ان شرطه ان
 للتعلم ولان الظاهر ان يقول بالوجوب بقول الاشراف
 ويدل عليه اخبار اهل البيت واجماع علماء ائمة ائمة والمراد
 بوجوب الاستناد ايقاع الشهادة على وجه يعلم ان ذلك
 الاخبار والاستناد علام باني استند الى قول كذا وقد
 فيها ايضاً يدرك ان المستند به هو الطلاق لا الاخرى والى
 تركها لهما ايضاً ويورد ان المقصود الاصل منها ذكر الطلاق والى
 في تواليه قوت طقت تلك ارجاعه وان الامر للزوج فلا يمكن
 ارجاعه الى الرجوع والفرقة كما فعله في وقت يعلم ان الفاعل
 فانما يصفى لم يقل بالوجوب اطلاقاً وانما يقع بقول الزوج
 في الرجوع دون الفرقة وقد صرح به فيهما بل لا معنى للشهادة على
 ترك الرجوع الا انها مرفوعة ايها عقوبات التي كانت عند
 مثل المهر والتنفق فلعلم انهما ايا الفرقة هو الطلاق وان كان
 خلاف الظاهر لنداء في جمع البيان قال المفسرون انما وان
 يستندوا عند الطلاق وما ذكره في الرجوع الى الفرقة وزعموا
 ذكرناه لان مردود عن اهل البيت عليهم السلام فقولها لا بد من الرجوع
 عن نظام الامر والى الرجوع على قولهم لا ينفق عليه ولا ينفق

الشافعي على انه قال في آيات في موندب كقولهم اسعدوا
 اذا ابتاعتم وعن الشافعي وجوبه في الزعم وقد قال ابن
 قيس واسعدوا دون عدل منكم على الزعم والفرقة وفيه تعجبه
 والغاير لا يغير المردوم على لفظ واحد على نفسه ويتوعد على
 نقد جوازهم مجاز وان حمل على اللفظ مجاز ايضا مع اللاحق
 والالغاز قائمه لمعنى ان المراد مطلق الزمان فيها
 او في بعض الافراد او بطور الماخر المذهب وان كانا منها
 في اي قسم واحدا في اللفظ وعملها على سائر اقسام اللاحق
 وتبليقها في وقتها القريب والبعيد بوجوبها لذلك في كل
 في هذا القول ايضا المتأخره الكثير التي وجدت فيما بعد الامة
 بقوله ذلك بوجوبه في كل يوم من ايامه واليوم الآخر يورث
 الله كعمله في حيا وزوجه فثبت لا حيث فثبت على ان
 الامداد والاقامه او جميع الاحكام المتقدمه كما قال في غيره منقط
 وينفع به المورث في غير ان تعلم الفعل ذلك لم يكن متوقفا على
 له تخلصوا من حيا وكره المداوا والاخر هو في رقة فثبت لا حيث
 الى الخلف علمه في المعطه فثبت لا يخط بها له وغير ذلك ما قيل
 في نفس هذه الامة في النفع التي حيا وبما تحمله المتفق على انه
 لو لم يجر المداوا والاخره وتخلصوا من حيا وبما تحمله المتفق على انه
 على الله حيا وبما تحمله المتفق على انه يورث على الله حيا وبما
 وفيه امتداد بان المتفق على كل فانهم وروى عن ابي ذر النخعي

انه

انه قال في الاصل انه لو اقدنا الناس بالكنفهم وورثوا الله الامة قال
 يقر الله بعد ما وروى ان حمله اسم المتركين فانما يورث
 الله به فذلكه ذلك كما اليه الفاقه فقال له ان الله واصبر
 والكره في قول الاحوال ولا تفرق الابهة بفعل الرجل فينبغي ان يورث
 اذ وقع ايها المالك ومع ما به في الاله قد عقل عنها العود
 وقيل بهذه النيات لا ينبغي في المنفعة باو اتموا الشهاده
 امر للشهود باقعة الشهاده عند الامداد واما حمله للفرق
 اخي فعمل فيها المهود له ومحبته وبغض اليهود عليه في كل الامور
 كونها لله كسائر الاعمال والافعال لعل في ان الله تعالى غلب
 الصدق في الشهاده فلما لله فلا يفعل للثبوت والاعتقاد على غير
 به عليه والظاهر على تقدير الصدق لو كانت الشهاده مشروطه
 باعراض اخرى لم يكن في المهود له ويصح لكل الشهاده دون
 الله على الشهاده لك ان يبدل على العقاب فيما لم يفهم اعتبار
 القصد في قول هذه الامة في العباد لا الاله عند العقاب
 ما علمه وقرين فيها الثانيه ومن قولها فاذا طلقت النساء
 فلعنن اهل بيته فلو كان معروف او مجهول لم يورث الله اذا
 طلقت بها الا ازواجه من غير ان انقضت عدتها والبلوغ
 بها بمعنى القرب يقال بلغ البلد اذا قرب منه والاصح
 المدة فان لم يكن من اهل بيته لم يورث عند العفا والسر
 ما سيجاز في عند الناس ان لم يكن على وجه امر الله به في الحذف
 على وجه يقولون يلصقها ويحب عليها فحقها او نحو

بمعرفة اي انك كونهن حتى تقتضي عدتهن فيمكن امكن انفسهن
 ولاعتك كونهن ضرارا ان لا ترا جعولهن الا لرغبة فيهن بل الطلب
 الاضرار بهن او بصيرتهن فهو نصيب املعل العلة او على العلة
 والضرر يتطوّل بعد كذا وروا انه كان الرجل يطلق المرأة ويتركها
 حتى يقر انفقها بعد ما تم راجعها لاني خالصة ولكن تطوّل العدة
 فهو لا ان ضرارا للمعتد والنظلمة او لمعتد الاقضية
 وفيه يغفل ذلك فقد ظلم نفسه بغير ضرر بالعقار الله ولا يتخذوا ان
 الله عز وجل اوجدهوا واعلموا بمايات الله وارعوها عن الرعايه والا
 فقد اتخذتموها من زواولعيا ويقال لمن لم يجد في الامر ما انت
 لا عيب ياري واذكروا نعمه الله عليكم الاسلام ونبوه محمد
 وما اتوا عليكم والكبار والحكماء والقدما والسنه واذكروا ما قبلها
 بال شكر والقيام بحقوقها والعمل بها اعظمكم بها اي ما اتوا عليكم
 في الوعظ واتقوا الله معا صبر واعلموا ان الله يعمل شي علمه تدبر
 وتأكد للوعظ فدلّت على وجود الرجوع والامساك والعقد بموقوف
 او التمسح والترك بالامتنان وعلى النهر الابن اخر انك
 للمحرم بعد ان علمت ان فاعل العدة وان ظالم النفقة على
 محرم اخذ ما ات الله به من زواولعيا عدم الجدة في هذا الامر وترك الميا
 وعلى وجود شكر النعم والعمل بالكتاب والسنة والقيام بالامر
 عالم بكل شي السالمه فاذا اطلقتك الله فليعلم انك فليعلم انك

ان يترك

بغير
 سورة

ان يتكهن ازواجهم اذا تراضوا بينهم بالموقف ذلك غلط
 به وكان منكم في يوم واحد واليوم الآخر ذلكم انك انك
 والله يعلم وانتم لا تعلمون المعنى اذا اطلقتك الله فليعلم انك
 فلا تمنعوا من الرجوع في حق قيل المحلّيون الا زواج الذين يعقلون
 انهم بعد منى للمد ولا يتركون عدوانا وقسمه خمسة
 بقرينة ان الخطايا كان لهم فيكون معالهم وعقلهم انهم
 فيكون ان يتكهن يخرج من رايه في زواولعيا الا زواج على الخطايا
 باعتبار ان يصرف ذلك كحصول الرضا وقيل لهم الاولياء لا يرون
 انها تولت في عقل من رايه من عقل اخيه ان يرجع في حق
 بل شيا في عقد وقيل بها معا وقيل للناس كلهم بمعنى ان لا يوافق
 فيما بينهم العقل فانه اذا وجد بينهم وهم رضوان به كانوا
 كاتفاصدين والعقل المحمدي والمنع والعصيق بلك في
 التفسير ولا يحتاج الى ذلك لاحتمال ان يكون الخطايا للناس
 بمعنى ان ليس لاحد منع المراه والزوج بالكفو اذا حصل التراضي
 بينهما ولا يحتاج ان يكون باعتبار عقل الولي او الزوج
 ورضاء غيره به وعلى تقدير كون النسب والما ذكر لا يكون
 الخطايا بالاولياء خاصة لعون اللقطة عدم تسليم كون الاولياء
 وليس في ما دلالة عليها فاعل النفاك وعلم عدم دلالة على فعل
 الولي المراه الزوج بالكفو وعدم اعتدالها وان قلنا ان الخطايا
 للولي والاخ ولي وشيب الزوج على اذا استقلال المراه بالزوج

لا يستلزم عدم منع احد من اوجور او ظالم الظ
انه على ذلك التقدير يعلم ان ليس للولي منعها بل هي متعلقة بقول
القاضي فيكون دليلا على ان المراد لا تزوج نفسها اذ لو كانت
منه لم يكن تفصل الولي بمعنى ضعيف فلما يتبع ان يستدل بها
على عدم جواز منع الولي الزوج باللفظ كما يقول الاخبار بل كظمي
يمنع ذلك لعدم حصول الرضا ولو اراد الاعلاء ديننا سواء كان
قريب او لا فخصصنا الاصحى بالولي والاستثناء بقوله الا ان
الاعلاء غير ظالم على تحريم الخطبة في وقت الخطبة لان منع
الله يعلم اذ ارادوا بينهم ان الخطاب والفساد وهو ظالم لان
اولا يفضلون بالمعروف ان ياتوا في الشروع في تحريمه
مخذوف ان تراصيا كما يتصور في احوال الضميمة المرفوعة
عاملين بالمعروف وفيه دلالة على عدم تحريم العضل اذ المكنى باللفظ
ذلك ان شاء الله تعالى في معنى ذكره والخطاب جميعا على ما قبل
او كل واحد واحد وان الكاف مجرد الخطاب في الفرق بين الخبر
والغايه دون تعيين الخطاب او الرسول على طريقة قوله يا ايها
النبى اذ اطلقتم نوحا في حركان يومين بالله واليوم الآخر
مخصص للوعظ الذي هو الجرح والتجفيف والتطهير للمؤمنين
لان التشفيع والمقطوعه ذلكم اي العمل بقضى ما ذكرنا في اي افع

تكم واقوى ان يجعلكم اركيا واطهر تعلقكم فذل ان ايام الله
يعلم ما فيه من النفع والمصلحة وانتم لا تعلمون بالله القد
الاحكام وامر ان لا تستمالا على الحكم والمصالح فلو لم
ينظر لهم محكمه لا يجوزون عدتها لان الله تعالى لا يعلم
الا بعد الحقيقه لمصالح جليليه الرابعه والمطلقات يتكبر كضن
بانفسهن نكته فرد ولا يحل لهن ان يكلمن باخلق الله في
احكامهن ان كنن يومن بالله واليوم الآخر ويعولن احق
بردمهن في ذلك ان ارادوا اصلاحا او لهن مثل الذي عليهن
بالمعروف ولا جوار عليهن حربه والله عز وجل حكيم ظاهر الاخبار
عن كل امر اية مفارقة لزوجها بالطلاق بالرضا المذکور
او في المدة فملكته اما يقولون به اوفيه وتعدا لغيره
على كل مطلقه من قولها ذات القرء اذ العدم المذكور
بالاجماع وعينه والنكته في التبعين الامر بالبر صريح في تحريم
عنه موجود او نحوه قولهم في الدعاء وحكم الله كذا في التفسير
ولا يبعد جعلها مخصوصه بالمطلقا التي لا يغير في ملكها لان
عدتها وضع الحكم عند الاخبار لا دلتهم وقوله ويعولن اذ
النظر ان مخصوصه الضميمة تقتضي تخصيص الجمع وان كان فيه خلاف
اذ الضميمة عن الجمع وزاقت لغير احد منها الاخر الا بالطلاق
وليس كذلك بحالة الظاهر والارادة انما هي منه وهو ظاهر

البدن
سوزة

في الامور
التي هي من الامور
التي هي من الامور
التي هي من الامور

فالتصريح عليه خير جيد كما هو من ذلك الشافعي واركبته القاضي بل
 انظر سوال الاول وانتم من ذلك بعض الحقيقة والحقيقة وايضا فيه
 التعبير غير ظاهر اذ يقتضي ذلك كونه قاضيا مثل حكم الله
 على ان لفظه المتأنيب انهم قولهم انهم الذين اقول
 بل اللفظ مطلق في تناو الخلف وصالح الحكم وبعضه وجاء في
 احد ما يصلح له كالاكم المشترك في جوار قوله فان قلت جازية
 الرادة المدخولة من خاتم واللفظ يقتضي العموم لا يخفى في بناء
 اذ المطلقات مقام لا مطلق لانه جمع معنوي للام وسواء في
 وقد مر هو ايضا في ذلك كما اراد في قوله في كل شخص فخص
 كما استرنا الله وقالوا ايضا في ذكر الرضا في نفسه استرنا ان
 العدم والصبر الترويج فتعبر على الشا قكان في كل من القوم
 والحوادث في الصبر على تلك المدة والعروج في دفعه
 والضم ولا شك في اطلاقه على الحضر والطهر اما الاسترا
 او الحقيق والمجاز وان المراد منها هو الطهر عند الاحبار
 وان لم يرد من ثابت وعالته وان عمر ومالك واسلم
 المدينة الا تحيد في المسبب ولعل ذلكم نقل الاجماع والعباد
 وان كان بعضها مدعى على انه الحقيق والظاهر والحق فيكون
 في حمله وقوله مطلقا لانه بعد من اوقفت عن الله واللام
 لتوضيح اذ ظاهره هو وجوب وقوع الطلاق في زمان محلي فيه

العدو

العدو ومعكم بالاجماع عدم جواز الطلاق في الحقيق وبعد علمها
 على ان يستقبل العدو وان كان يحكي بعد مدة طويلة كما علمنا عليه
 صاحب الكتاب في ليوافق مذنب الحقيق ولو جوده هذا المعنى
 في بعض الاخبار مندوع الصلوة ايام اقراكم في نفس ذلك ليل
 وسوط ولعل النكته في البقية بالعرف التي هي مع كرمه وادب القراء
 التي هي جمع فلم مع فليس جمع القلم التبيين اعادة الحقيق
 بالاقراء العروا الذي يكون المراد منه الحقيق قس على ان كل من الكثر
 والقلم شغلة في مقام الاخرى والافاض ولعل الحكم المطلق
 ذوات الاقراء بمعنى الكثر في تناوها وفي تناو الاقراء ان المراد
 الحكم على مطلقه بان تعدى ما هو وسوط وان العروا اطلق على
 اليك التي اضعفت التناو وهي تميزها فليس ما يطلق عليه الاقراء
 الا لئلا فلا يحرق وجودها في افراد كثيرة والنساء ولعل مقتضى
 انه اذا احاد الحكم في كثير من النساء فصار افراد لئلا الاقراء
 فوجد افراد جميع الكثرة فيهم باعتبار افراد في وفيه تكلف والاخل
 لكن انكم ما خلق الله في ارجاء من يعني محرم علمين ان لا يظن
 ما في بطون من والولد والخص من غير الا لئلا العلم وابطال الحق
 الرجوع واخذ للثقة وقيل في هذه الدلالة على ان قولها نقول
 في ذلك ولعل الوجه انه لو لم يكن كذلك لكانت الاجابة على تحريم الكثر

ولعل يويد بالاخبار والاجماع وعدم لزوم الخروج والعرض للغير
 عطف لا ونفلا بقصر الاطلاع عليهم في غاية الاذقية قوله ليل التفرغ
 في التقيد بقوله ان كن يوم من يابيه واليوم الآخر استراط في الكلام بالماضي
 بل التنبيه على ان كمال الايمان يقتضي عدم الكتمان وعدم فعل امر وان
 المؤخر لا يجبر على لا يفعل ويعلق من الحق في ذلك
 ارفاج تلك المطلقا اولى في تلك المدة وزمان التفرغ من دين وجوع
 على النكاح والزوجيه بغير نكاح مجد بل يجد البهوع اما تعلق او فعلا
 كما هو المبدء في محله بمعنى ان ليس لاحد ان يتزوج من غير ان
 يتزوج حقيقة بغيرهم فليس الرجوع الا للزواج فافعلنا بمعنى
 الفعل بمعنى حقيقة من دون غيرهم وانهم احق بالرد في ان التبرع
 والزواج بعده فبما فعل البهوع بغيره والتا لثابت الجمع كالمعوم
 جمع عم والخول جمع خال وليس لغرض من قوله ان اراد اصلاها استراط
 تقيد الحقيقة بإرادة الاصلاح فانهم نقلوا الاجماع على صحة الرجوع وان
 ارادوا الاضرار بل الاساءه والتسليم انه لا ينبغي بل يجوز الرجوع
 بقصد الاضرار بل يحق قصد الاصلاح بغير لا يبعد جعله سوطا نحو ادراك
 كاسوا الظوان قلنا الصحة بمعنى عود الزوجية بناء على الاجماع المتقول
 ولا يبعد حصول الاثم وفعل الامر بذكر القصد والاضرار كما نظر
 مجمع البنا فقولا العاطل وليس المراد منه شرطية قصد الاصلاح للرجوع
 بل التخيير عليه والمنع وقصد الضرر محله المنافاة في قولنا قلنا

ولكن

ولين مثل الذين علمهم بالمعروف اي وليس حقوق واجبه على الرجال مثل
 حقوقهم عليهم في الوجوه واستحقاق المطالبه بها لا في الحسن
 لان حقوق النساء على الرجال المهر النفقة والنفقة المستحقه المصنفه
 والوجوه في الاول والمفرد في سبعة عا دتر انصار كادري ان انا دخل
 كان يطلق فاذا فرج حرج العبد في جمع وسلكا البلاء تزوج
 ونشتر بعدم الزوج فنهز عن ذلك على ما فهم ما سبق في حقوق
 الازواج عليهم في النفس ان يبدل من النفس لهم ولا ينفقهم ولا يبدل
 لغيرهم ولا يخرج من البيوت بغير اذنهم بل لا يخرج من على اذنهم حتى لا
 يصير ذبا ولا يحج كذلك الا باذنه على ما ذكره فهذا معنى قوله ولا يحرك
 عليهم من حق فان حقوقهم عليهم النفس من هذه المتأبى من حقوق
 حقوقهم من انهم على حقوقهم في الحق او في التزوي والفضيلة فانهم
 جهة القوام ومعلق بالنفس من حقوقهم ومنها واثاب تملك
 على ما حقوق الجانيه مفضل وزياده حق الزوج حتى وقوع بعض
 عنه فم امر احدا لا يحد لامر المرأة لشيء كزوجها او كزنتها
 عليها قالت امره بعد ان سمعت ع السهم حيث قالت في الحق
 عليه فملك قال لا ولا فرأيه واحده والذ يرتك الحق بغيره الا بملك
 رقتي حلا ابدانته ورايتا لم يعلم معنى قوله ولين مثل الذين وعنى
 قوله وللرجال عليهم من جهة فلهذه واسد عن تدار على الانتقام
 عن خالف الاحكام حكم شرع الاحكام حكم وصالح ولا يفعل فعلا

قلت حمض حتى جاضها وفق حلت للارواح وحمل الى بصير
 قال عدي التي ابتلع الحمض نكح استر ورجح الاول عليه من الاجل
 والقابل قال في التذكيب والدينه كونه وسو حله خبر الى بصير ولو يكون مثلها
 بحض لان استر في شرط ذلك فقدم بمن ثبات بخلافه من استر
 بن حكيم بن تعذر في قولها بنا وجميع فقها ايضا المتأخرين وسوطاني لظا
 القرآن فتأمل فيه وجميع من الاول وبالاصل وعموم يد على حوازي التذكيب
 والنسب وعموما الثاني يخصص بالاول ورواية الى بصير
 وصحي الحلي يحل على ما حله الشيخ عليه رواية الى بصير كافتقر قبل هذا
 على انها مشتملة على حكم المستحاضة والقابلية غير ظاهر وعلم ان عدة
 المستحاضة بحض مع انها عدتها احد الامر من اما بلبه استر او بلبه
 وفي غيرها ايضا متى فتأمل وصحتها ايضا غير ظاهرة لان شرط في التذكيب
 امان بن عثمان وفيه كلام وان كان في التذكيب امان بن عثمان
 معلوم لانه بعد تعلمه عن الحلي مع كثرة نقله في عمه ولعله
 لذلك نقلها وتلك الاحتياط مع فلاسترس وتوذكرا لرواية
 محمد بن حكيم عن العبد الصالح عم قال قلت لاجارية ان ابنتي
 لا تحض ومنكها يحل طلقها زوجها قال عدتها بلبه استر واما عدة
 ذات الحمل المذكورة فالظاهر انها المطلق لا المطلع والذين
 على ان الكلام في عدة الطلاق لقوله يا ايها النبي اذا طلقتم النساء
 والتحرر بعدة المتوفى عنها زوجها عانا في قوله نعم والذين يتوفون
 فتمك ويدرون ان واجبا بصير من اربعة اشهر وعشر اعمناه الله

الحمل

اعلم ان عدة كل زوجة كل زوجة توفى عنها اربعة اشهر وعشرة ايام
 والزوج الحامل المتوفى عنها زوجها داخله فيها بلا شك ولا يعلم
 وخبرها في اولات الاحمال لان الآية في بيان حكم المطلق لا في
 مكان اختلاف الذبح اللازم من الاقرب المطلق بالاجماع
 في الحكم منها في النصف بسوطاني ولا اعتبار بالاشهر فلا حجة
 منها بان هذا معلوم ان العموم من كل بالذات ومنها ما هو
 لانه يحصل في عموم الزوج كما قال في ولا حجة في الخبر المتفق
 وسوطاني يمنع الصيغة وقد نقلت في ان في ذلك البصر
 وبعض الصحابة ايضا فلا ينفي عما في الذبح وعاء العلم فلا ذلك
 وهو كونهما بعد الاجل في المتوفى عنها زوجها فتكون هذه عدة المطلقة
 كما في الاصحاح في توفيه اجماعا واحدا وهذا المستعلم من العلم ما في
 زيار في النفقة ان في خبر عن الحلي المتوفى عنها زوجها بعد الاجل
 الح وان تطول العدة في المتوفى في اول بسوطاني وهذا لا خلاف في عدة
 الوفاة في عدة الزوجات وان كانت حرة او زوجا من غير قول
 بها والبار وغيره بافعدة اي امل المتوفى عنها زوجها بعد الاجل
 بخبر ربه نعم لوضوح وبالحمل واجماع علماء وبالاية ان تقدم
 الوضع والاعلام انه لا بد من وضع الحمل في هذا التفسير لعدم
 لوضوح وبالحمل اذا تمت كونه فذلك هو المتوفى والتذكية
 عليه كما اشرقت به صاحب الكتاب في اتفق لقوله وليس في الحمل
 بيانها فانهم السادة ما بها الذين امنوا اذا انجحت الموات
 طلقهم فذلك انفسهم والتم عليه فعدة بعد ذبح المتوفى

سراجيلا المراد بالطلاق هنا العقد ولعل في المنابر
 اشارة لعدم حوازي نكاح الكافرات والمراد بالاشارة
 قبلا ودر افا المعنى اذا طلقت الزوجات قبل الدخول مطلقا ليس
 عليها شيء بخلافه ان تزوجن في حال فغيره يصير سابع
 اذا لاعدن لم عليها بعد ونها وليست في عدتها فغيره
 عليكم فحي ان تتقوهن في نفقتهن تقدم وتقدم اطباء ان
 في المنع انه لا يبرهنهما او لا يثبت لهما نصف المهر المقتضى
 بما تقدم ويمكن ان يحمل على العموم ويجعل المنع اجماعا لا واحدا
 مع التسمية ومع عدمها واجبة وفيها دلالة على انه لا يبرهن
 عدم الدخول سواء تحقق الخلوة ام لا فليس حكم الدخول المهر
 والعدن كما قال به ابو حنيفة اذا لم يدخولوا الجماع والوطي ولا
 شك ان مع الخلوة التي تحقق معها الدخول نصيدها قبل
 الميسر وطوسا جيللا اي تحلية في غير ضرار ولا منع واجبة
 وصحة وفروغها اشارة للماتقاء في قوله ولا شك كونه ضرارا
 في ذلك ويجعل لا يجوز الخرج من البرية فيجب الامساك بالجموع والنفقة
 به في غير قصد اضلال السبع والذين يتوفون منهم وينفون ان
 يزوجن ما يقضين اربعة اشهر وعدت الى ازوج الدخول في المقتضى
 محذوف المظهر او يكون التقدير برهن بعد ثم يكون العائد
 محذوف او يقال التقدير برهن ازاؤه فلا يحل له ان يعاين
 مذکور وان تخير برهن راجع نكاح ازاؤه والمراد ازاؤه ولا ازاؤه

لهم

جميع النقص من الازواج الذين يموتون ويتركون زوجاتهم هذه الدخول
 وتحبس أنفسهن عن التزوج والنقص المحظية فذلك المهر اربعة اشهر
 وعشر ايام وقيل عشر للملاحظة الدليل فانها مونة وعشر ايام
 وانما يقضين دون الايام حتى انهم لا يقولون صحت عشر بل عشر
 فاذا بلغت اجلهن اي انقضت عدتهن فلا جناح عليكم اي الحكم
 والمسلمون فيما فعلتم في أنفسهن من النقص المحظية بالزوج
 بالوجه الذي لا يتكرر شرعا فنحن انهم لو فعلوا في أنفسهم ما يترتب
 شيئا ففعلوا الحكم بل انفسهم لا يترددون على صغر في باب
 المهر من المنكر في الامم دلالت على وجوب العدة على كل من توفي عنها زوجها
 وانما تلك المدة سواء كانت صغيرة او كبيرة وجوبها ما دام لا سلم او
 كما في صوم او امة حاملا او جايلا وقيل في عموم اللفظ يقتضي
 ان او المسمى والكسائية قيم كما قال ابن ابي عمير الامم كما قال
 الاصم والحاكم وغيرهما لكن القياس يقتضي نصف المهر للامم والاجماع
 خص الحامل منه لقوله تعالى واولات الاحمال ان يضمن حملهن وعلى
 عم وانما يمسك واية بعد ما يقتضي الاجل ان يضمن حملهن وعلى
 لا شك في العموم به وعمومها بل كلام الشافعي ان المهر للامم والمهر
 وان القياس على التقدير صحة في نفقتهن معلوم صحتهم واما تقدم
 صحته فما يكون فالتمس في الاستنباط فلا يجوز خفض الوان الغريب
 كما هو المذهب الحق في الامور والاجماع المدعي غير معلوم ولا لا فظنون
 كقولهم قد نزلوا في غير المهر من المهر غير معلوم ولا لا فظنون
 كقولهم قد نزلوا في غير المهر من المهر غير معلوم ولا لا فظنون

لان
 البور
 بالامر
 القاء

لما قال صحيح يحتاج الى دليل والعمل بعد الاجتهاد مع العمل بما وجد
عن علي بن ابي طالب وبنو الحجاز عند الاختيار من حق فصول الخبر
لا الزوج ولا الخبر فكانه للاجماع ايضاً وفيه يترتب ايضاً
اليه حيثما جاز النفس على العمل تلك المدة وتوابعه فصول
الخبر لا يمكن ولو جازوا للاخبار وكانه للاجماع ايضاً وهو ترك
الزنية لا جرم من الزوج وهو انما يمكن بعد وهو واجبة في
العدة ولعلم لا يتحقق احد مما يدون الاخر ولهذا في الطلاق
انما يعتبر بالعدة في جميع الوقوع لا وهو في الطلاق المأهلاً
وكهولاً الغرض وسورة الرجم في الطلاق دون الوفاة ولهذا كانت
محصنة بالحوار بما عدا الاصل الصغير عند الاكبر واما جرم من البعد
عن المنزل على المني في عنها زوجها كما قاله في آية من آية فانها تترتب
ابن عباس ايضاً فغير معلوم انه في تلك المدة احد من الاحياء فهو جرم
على المطلقة الواقعة فقط لعدم خروج من المنزل التي طلقت فيه الا بعد
الدليل على اجماع الجمهور في ذلك وقدر الجرم فيه وقدره ايضاً فغير معناه
لا جناح على النفس او عليكم فيها فاعلم في انفسهم من النكاح والزينة
التي لا تنكح مثلها وهذا معنى الموقوف في غير معناه ما يكون جاز او قبل
النكاح انحلال الطلاق الاول لا ينكح لو لم يكن المهر او لا ينكح
شراً مع المهر لو لم يكن هو الثاني وان الاصل اقصى ما قسم
والله بما تعلمون خير من علمكم فقه رعيه وبنو كاسه هو العادة
في بعده من الاحكام لكيلا توءم الا انما باقامة حدود الله

و

وقال في ان من هذا ما نرى لقوله تعالى والذين يتوفون منكم
غير اخراج وان كانت مقدرة في الملاءة ولعل المتأقاه
باعتبار وجود العدة منه المفهوم في قوله لا يجوز انما قاله
الفاضل وفيه تأمل واما باعتبار وجود الوصية وانما لهم
وعدم اخرجهم عن نكاح الزوجات نكاحاً فغير ظاهر بل محتمل
انما يتحقق بعد العلم بتفسير ما في آية ان الله انما يطلع
قرآن فاما في معرفة احوال مع ما كان الطلاق بمجيء المطلق
كالمرء والكلام بمعنى السلم والتكليم ان الطلاق لا يجرى انسان
فان الثالثة ما في ما روي عنه انه سئل ان الثالثة فقال نعم او
نعم بل ان الطلاق لا يجرى بشرطه بعد تطلقه على
الغرض دون الجمع والارادة دفع واحدة ولم يرد التفسير
بل يطلق التكرار لقوله ثم ارجع اليه كترتي اي تكرر بعد كل
فقط ومثله في المسمى الذي رادها التكرار قوله لسكني فافان
بمعروفه او شرعاً لا يجوز له ان يعلم كيف يطلقون من ان
تسكنون في المعين والقيام بحفظ الواجب عليهم ومن ان تكرر
السراج احمد الدرر علمهم على الثاني فمعناه بعد التطلق قالوا
ام كل المهر ما رجع من المعان بالوجه الذي لا ينكح غيره كما يكون
مورداً او شرعاً بل ان يطلقها التطلق الثالثة او ما في
حتى يبين منه ويخرج من العدة فاما في الاخذ وصحة الطلاق والتمتع
فاما في غير متبداً محذوف محذوف متعلق به او بعد من لا وشرع

م

اذ لا يخرج عن الزوج الاول او الزوج في ان يرجع كلامها للزوج
 بان يقع بعد العقد ومهر جديد ان قلنا الانسان ملو ان
 الزوجية ^{الصح} ^{في المعاش} ^{فوسا} ^{الابور} ^{اجمع} ^{عليها}
 فقد جواز نكاحها في ثانية نظيرها اقام الزوجية فلا يجوز
 بدونه في ذلك غير بعيد بمعنى انه ان يقع او يحتمل ان قلنا ان
 الاثبات الواجبا وارتكابه المحرم لا يجوز لهما ذلك لانه مستلزم لمرام
 فلنا يصح العقد فان التمس من العباد الاستلزام للطلاق
 ويحتمل ان لا يكون العقد ايفاء ما يكون التمسيد لئلا
 لا تأكيد المعاش ^{وعدم} ^{زوج} ^{عن} ^{الطاعة} ^{وعدم} ^{منع} ^{الزوجية}
 عدم اقام الحدود اذ يرجع الى المفارقة ويبقى الاثم والعدوان
 بالجمله المفهوم من جهة تعدد الزوجية او لا فم باقوى
 منه والاجماع في نحو فان سوطه فلا يحل جزا او بعد منى
 على الضم لثبته ما اضيف اليه من الطلاق فلا يجنب جزا السوط
 التاوان لانه اجماع في محله كذا في وان يقع في محل النصب
 مفعول طنا وهو سوطه من حذوف في حيزه فاقبله ومثلهما
 لا يحل له او صفة الحدود وذلك لان الاما على الله وحقيق
 الزوجية والطلاق الرجوع والنكاح واحكامها بسنها العوم
 اي نذكرها بسننه طاهر لا يهل العلم والموع بقبضه او لم يصح
 منهم العلم او العلم والقبض لانهم المستعملون به ومن غيرهم
 فخصوا ذلك بالخطا ولا اثم الزوج والسوءم فالامام

ع

على استلزام المحلل بعد كل طلاق ثالث كما هو المأثور والجمع طاهر
 الا ان في الدلالة تأييدا اذ الظاهر ان بعد الثالث ان يقع
 التمسيد الرجعة يحتاج اليه على احد الاحتمالين فيكون
 الاحتمال الاخر يعني ان الطلاق الميسر والطلاق المفصل النوع
 كل واحد بعد اخر سواء كان بعد زوج العدم والعقد ثانيا
 او في العدم بعد العقد والرجعة فيها الامر سل الخ لسل اي
 طالق ثلثا او طالق وطالق وطلاق كما في اذ اطلق ولو كانت
 فيها فلا بد من المحلل ولت ايفاء على انه لا بد ان يكون التمسيد
 بالعقد الذي به مع الوطى على بعض ما في الاختار والافلا بد من
 كونه الزوجية صالحة سواء المذكور اما لونه بالغا فوطا الزوجية
 الا ان يقال بعدم اعتبار افعاله غير وهو محل المناقشة نعم في
 قوله تنكح اشارة الى وقوعه فيها فيكون من الغيرة ولذا قيل
 يدل على عدم اعتبار الولي في البالغة المستعدة لاسناد النظام اليها
 وصحة النكاح على خلاف بدون الولي وقد يقال ان نكاح الولي بائنا
 وانه قد يكون في القربة اثم اذ ثبت بطلان النكاح بغا دون
 الولي بعينه لثبته اتم لا يمكن الاستدلال بها الا بعد تحقق
 فضول شرائط العقد وفيه ان الحار لا يصار اليه الا بعد العجز
 وكذا التخصيص لغيرها العيوب فثبت الدلالة في المحل اذا
 ثبت للمثبت ايضا لعل في سطره في الجمع بينه وبين المستعمل
 وفيها اختلاف كثير وادله كل الاقوال فيكون مظهرها

وذكر ما يحتاج للالتفات وليس من اجل واختلوا ايضا في التعلق
 التحليل فحوز ابو حنيفة وقال الصبي وقيل لا يصح العقد ولا
 الشرط فلا يحل للاموال ولا للميتي وهو منسب للاصحاح وان حفي
 لان الشرط متناقض في العقد فيقتضاه بقاء الزوجية وعدم
 وجوب الطلاق وعدم صلاحية عقد النكاح للحنا على تقدير
 عدم فعل الشرط وعدم كمال العقد النكاح الصحيح مع الوطأ
 فلو لم يطلق وفيه ما ثبت كونه معلوماً فلو لم يطلق
 لم يطلق الشرط فلا يمكن الاستدلال على صحة العقد كطلوع
 مع ان الطامر اذ هو في حكم الزوج حتى يتكبر ورجاعه في العقد المتكبر
 فالسابع وغير معلوم كونه كذلك مع الشرط وانما قد قيل
 ان الاستدلال بحصول العقد ولا يمكن الاستدلال بحصول
 شرائطه وفيه ما قبل وانما فعل عتقهم انهم لم يطلقوا
 لم فكان المراد من التحليل الشرط اذ لا يمكن ان يكونوا
 والتحليل على الكراهية من الشرط او مع نية التحليل كالتقريب لبعض
 بعد اذ ان الشرع يعلق الاحكام على العقد الواقع ظاهر
 بينهما ونية التحليل وخصوصاً بالامتناع من الطلاق فليلا
 ما يتفكر عنه فهو لا يخرج من ما الله يعلم واعلم ان الاحكام
 استدلوا بهذه الاراء ان الطلاق يملك بلفظ واحد
 لا يقع لانه قال الطلاق مرتان ثم ذكر الثاني اما بقوله
 او انما كان في الكلام فانه يعلق فان طلق فان طلق فلما
 بلفظ واحد ما يثبت بالمرتين ولا بالثلاث كاللغة العارية

الحار

مجتهد
 والمار
 ٥٠٧

الجار ولا خلاف كذا في جميع البياض وفيه ما قبل الثاني الخلع والبراء
 وفيه اية واحدة اعني ولا يحل لكم ان تأخذوا مما استخفوا به
 الا ان يخاف الا لئلا يحدود الله فلا جناح عليهما
 فيما افترضا به تلك حدود الله فلا تعبدوها وما فرغ من حدوده
 الله فاؤنكروا الظالمين قيل لست في ثابت في غير زوجية حيث
 كما يقتضيه وانت النبي ص فقالت لا انا ولا ما نيت الجمع اني ورس
 بشي قتلنا واختلفت بحديث كانت صداقها واخطاب
 للحكام فلما كان الاخذ والاعطاء ما مر به سند اليمين فقام
 الاخذون والموتون فالعني لا يحل لكم ايها الحكماء ان تأمروا
 ماخذ شي ما حكمتم باعطائه او لا في المهر ولا يحل لكم ان تأخذوا شي
 ما اخذتم في الارواح واعطيت النساء من مهرهن وتعطوا
 الا ان يخاف في الزوجان فتركا فانه حدود الله وما وجد الزوجية
 لما حدث من تزويج المراه وسوء خلقها ولعل المقصظ منها فقام
 الحدود بان يظهر المراه النشوة والبغض ولو يقول لا اخذ
 راسي فحنانة والصلح كاي شرع احفظ وفيه المخاطبة لا يخرجني
 سياتي فان خفتم فانه الحكم ايضاً فان فاعلى افا كان غيرهم
 اي فان ظنتم ايها الحكماء ان لا يعطوا اجسام الله ولو ازره الزوجية
 فلا جناح عليهما فيما يفتدي المراه اي عوى الطلاق الذي
 يعطيه الزوج ويخلص من غير محنت فانه يتخلص منها
 الملكية والقيل حيث خاف عودها بحسنة نكاحه ونكاحه

او يقتلها لما فهم بعضها له او للمعاصي اي فلا ذنب على المرأة في اعطاء
 عوض الخلع ولا على الرجل اخذته وهذا اخلاق الظاهر في
 الطرفين اجتناب عن الحكم ولكن يفتيه عنها يستلزم التفرغ عنهم
 ويحتمل كونه للارواح في كل واحد واذا اتفقوا او اختلفوا في الحكم
 للحكام قال في الكشاف ولو لم يذنبوا عن زرع القرآن وهو
 الظاهر العدول الى الخطأ لا الغيب يقول ان يحاقوا الخطأ بالحق
 لا الحكم مع اسناد او لا ان لا يجوز ان يكون الخطأ في
 الجمع للارواح ولكن عدل عن خطأ الجمع الى غيبه التمسك بحكم وتعميم
 منها لا خطأ يقول فان عقمتم ثم منها ايضا لا الغيب قوله لا الغيب
 فمامل بالجملة يقول وتغير هذه الآية عدم حصول الشك في خطاب
 واحد كلام واحد فذكر حال الخلف لا آخر وانما الخلف على تبيين
 ليس غير فلا يعد في كون اية التفسير ان من يقول لا يجب
 ولا يكون مقتوفا على الزوج كما سماع القول يقولون انهم لا
 اخرجه دليل خارج فذلك هو داند استارة للما اخذوا الحكم
 البتة افر العدة الرجعية والطلاق والخلع واحكامها اي
 او امر الله ونوايه فلا يفسد بها فلا تجاوز بها بالمخالف والعمل
 بخلافه او في مقتضى حدود الله فان في تجاوزها فاولئك هم
 الظالمون اي يظلمون انفسهم بان يتجاوزوا في العذاب الربوبية الله
 في الاخر بل في الدنيا انفسهم بالغير والحدود وازا كان من جهة
 ثم اعلم ان هذه الظاهر قد يجوز اخذ من من هو من يبرمج اعطيت المهر
 والنفقة

والنفقة والعطايا فدل على لزوم العينة للزوج وعدم
 العتبات التي اعطوها للكلية فان بقيت جدد وطلعت
 الاقواقين الخلع فمامل ثم ان ظاهر ما يفيد جواز اخذ
 يحصلوا خوف اقامته الحدود في الجانبين فيكون المشاف
 في الجانبين وليس ذلك بشرط في الخلع بل في الميار ان لا يخل
 انه يخاف الزوج وانها لو خرجت عن مواعيد الزوجية
 والشرع يخرج هو ايضا ولكن ذلك ايضا غير شرط في الخلع
 بعد الاصحى كما هو المذكور في محله بل ان شرط ظهور الزوج
 فقط مثل ان تقول لا اغتسل لك زينة ولا ادخل على
 فرا شك في تلوهم وامثال في محله على الميار لا الخلع
 ثم ان ظاهر ما عدم اتم المرأة انهم مع انها لو لم تكن زوجات
 بغير انما تسمى لانهم في اعطاء المهر لتحقق بها في الامم وهو
 لا يستلزم عدم حكم اظهار الكراهية والزوج عن كوارم
 الزوجية وهو ان التكلم بمثل ما مر وذلك لا اعطى الا في
 بحورها وظننا انها ما تكثر على صسط انفسها فيمنع الزوج
 فلا سعد الجواز بل العبد بحكمها اما الزكوا لا اعطا
 والخلع من الذنب وما عرفت في نفسها عدم الاول
 الثاني بل لا يبعد جواز اعطاء المال لاخراج النفس

عن المشقة الحاصلة لها بالمعاش لان غير موافق لما طبعها وعرفا
وان كان مرافقا لها شرعا فيكون اخرج المال من فراغ النفس
ولذتها وتخليصتها عن الكراهة جازيا قال القاضي واعلم ان ظاهر
الايه يدل على ان الخلع لا يجوز في غير كراهة وشقاق ولا بجميع
ساق الزوج اليها فضلا عن الزايد ويؤيد ذلك قوله عليه السلام
ايما امرأة سالت زوجها طلاقا غير ما سألتم عليها راجع الحين
وتأروا منه علمه لم يبارك الا لمرأة ثابت في دينه عليه حديثه فلا
ايرها وارزق عليها فقال نعم اما الزايد فلا والحكم مستلزم
نفذوه فان المنع عن العقد لا يدل على فساد وان يصح بلفظ
المفاداه فانه سماه افتداء وفيه تأمل لانها تدل على ان الاخذ
المراد بتخليصها لا يجوز الابع الخوف لا يعلم ان العقد لا يملك
الابع الكراهية وايضا معلوم عدم الجواز في غير شقاق بل وقوة ايضا
في اخبارنا كما عليه ان يبيى دلالة النية على حصوله في الحائض او
المراء فقط او بالجل وايضا لا يعلم عدم جوازه بجميع ساق
بل يدل على جواز الزايد فضلا عن الجميع عموم فيما اقتضت الاصل
عدم تقيدهم وتخصيصه بشيء لا يتصور وان يصدق ذلك ولو
والحدس الاول مريد لعدم والى الطلاق غير ما سألتم عليها راجع
جوازهم في ما اخذت عنه وعلى نفى الزايد فان علم عدم الجواز
فيذ عن عدم اعطاء الزايد واما ان علم عدم الاحتياج لانه كان

ايضا

راضيا بغير ذلك وهو الاول للاصل والسوق فلا بد ان علم اقتراح
قد يصح العقد وبملكه كما قال به وايضا المنع عن تقدير وقوعه
الجميع والزايد لا عن العقد بل عن عدم صدق حقه في نفسه وعدم
ملكته للزوج نحو من عن الطلاق فلا معنى لصحة العقد كان المنع
في بعض العايدات راجع احد الطرفين من عدم جوازهم في غير كراهة
واحصا وبيع السقيم الطفل والربا وغير ذلك يدل على ان العقد
كون الخلع طلاقا كما قال والظاهر انه طلاق لانه في وجه اختيار
الزوج فهو كالطلاق بالعوض غير شرط ودليله قياس على اللفظ
على تقدير صحة لا يصح في اللفظ والظاهر انه في الاصل عدم
احكام الطلاق قبل الاحتياج والجلل وتحريم السقوط بتقيد المالك
وعلى تقدير عدم دلالة النية على الفاء ولا يستلزم دلالة على
الصحة فلا بد لصحة في دليل فان الاية دللت على جهة حال الشقاق
فقط ودلت على تحريم غيره مع اسرارها بعدم الصحة فان الظاهر
في حال الشقاق عدم ترتب احكام الاعل ما رضى به الا ان ينص على
خلافه فتأمل وايضا وقوة الخلع بلفظ المفادات غير ظاهر فان محو
تسمية الزوج من شيئا لا يخلص نفسها في قيد الزوجية لا يقتضي
ذلك وهو ظاهر فتأمل وانصف الثالث الظاهر وفيه دلالة
الذين يظهرون منكم ايها المؤمنون فمن ايهم ما بين امهاتكم اي ليس
امهاتكم ان امهاتكم ان ثابته الا الايام ولذا لم يذكروا انهم
لاحيقكم ولا تشبهها وانهم ليقولون منكم ان القول زورا فوا ذلك
الظهار وتكونن كالام قول منكم انكم اللفظ والزوج والزوج كذلك
وباطل وان الله لعنوا من يقولون بغيرهم ويعفونهم ان بابوا او غفلنا

واحسانا والظهار الذين يطاهرون به النسا وتثبت عليه احكاما
 ان يقول الروح لزوجته انت على كذا فمما يقع تحقق شرطه
 التي اعتبر بها التفريق بحرم عليه الزوج الا بعد الكفارة فاذا اراد
 العود اليها وال دخول فلا بد من تقديم الكفارة حتى يحل الدخول
 واليه استاء يقول والذين يطاهرون من ذنوبهم وقيل ان الذين
 كانوا عاداتهم ذلك في الجاهلية ثم تعودوا في الاسلام لما قالوا واثون
 بالظهار منكر الاول فحرمه وقيل ان يتناسا فلهما الواجب
 تحريم العود للادخول ان شاء وقته انه ليس شرط كون ذلك
 الطاهر الجاهلية انه لم يفهم في العود الدخول فيكون معناه الذين
 يطاهرون فمنهم من تداركون ما قالوا لان التدارك للام عايد
 عليه وقته المتلغا والعصا افساى تداركه بالاصلاح والمعنى
 انهم تداركون هذا القول وتصلحونه الكفارة حتى يخرجها
 كما كانت قبل الطهارة والزوج الحلال او راد ما قالوا باخر قوع
 انفسهم بل غلط الطهارة يتقبل القول لمرلية القول فيه ويكون المعنى ثم
 يردون العود للمناساة المكارى الاستجماع بالجماع ذلك في حكم
 الحكم يوعظون به لان الحكم بالكفارة دليل ارتكاب الجنابة في ان
 يتعطلوا بهذا حتى لا يعودوا الى الطهارة فيجب الكفارة او يخافوا عقاب
 الله والله بالتعمول بمنزلة وعد بل وعيد فمن لم يجد الوقت ولا المكنة
 فصيامة تدين متابعين قالوا يجب عليه ذلك فقل ان يتناسا الى قول

ان ذر

ان يستحب كل من الطاهر والمطاهر منها بالآخر فلم يقطع ذلك
 الصيام فاطعام مسكين مسكينا فاولاها ذلك الطاهر ان
 هذا ايقه قبل المسكين او ترك الا كفرا بما تقدم فدل على عدم
 اما بالظهار وتحريمه وان الله يعفو عنه ووجود الكفارة
 قبل لا يلزم من شرط حلها تمام الكفارة فهو عدم العود فينقطع
 بالطلاق والمفارقة وانما يحرم موبدا بل يحل بعد الكفارة
 وللظهار احكام فروع كسنة فذكر في الفروع قبل جمع غير الطاهر
 او غير الام او غير العطا انت ام لا وهل لا بد من كون تمام الكفارة
 قبل الدخول فدل على استيفاء الام لا غير ذلك ذلك لتوفيق الله
 وسوله وتلك حدود الله للكافرين عذاب اليم وفي ذلك السبيل
 والعقلم للاحكام ليصدقوا بالله واوله في قبول الامعة وتلك احكام
 الله للنجس بقدرها ولما لا يقبلها عذاب اليم فهو مثل قوله وفرض
 فان الله غنى العالمين **الرابع** الاملا وفيه ايمان الاول
 للذين يولون من كسبهم ورضوا به استهزأ فان فاوان الله عفوه
 رحيم والثانية وان غزوا الطلاق فبان الله جميع علم للذين
 يحلفون على عدم وطئهم بالله وقال في جمع السان او ما يابه
 المحنصة وهو محل الدامل وكذا العبد يقول غلوا حرم العصب
 فان الطاهر انقاده بطلاقا ما انقذه حاد الغضب على ان سكت
 بقصد ولم ين القصد فهو من باب الوطئ عنه او عنها او ولد بها قضت
 هذا القسم بخلاف معنى البعد عن ذنبت فكانه يقول بعدون من سبهم

سورة

قوله تعني من يرضى مبتداء وللذين جنبت والمعنى لا يرضى
 والتكليف والمصلحة في هذه المدة وابتداء هذه المدة من حيث
 لا زوقت الا لا عند بعض الاصحاب فلا رطاب في هذه المدة
 بشي ولا تكلف ولا يجتنب ان يرجع عن البنية بالحيث بان جامع
 مع القدم او فعل فيه العاجز هل تقدر ان يغرم على الوطني
 خيرا يقدم واظهر ذلك للمراه فان الله يغفر له اثم خسته
 وجليه فانه غير مشروع وذلك اعم من ان يقع في هذه المدة او بعد
 على ما ذكره الاصحاب فتعبد بالكت في معنى هذه المدة على ان
 ذهب الحنفى وبعدتها كما تكون في معنى غير مدعي واعلم
 ان الظاهر انه في الحقيقة لا يبين شفعه فلا كفارة لها في
 هي عقوبة للحلف فلهذا احتجتها بالالكفار مع القسم في هذه
 عند الاصحاب وبعدتها ايقم على الخلاف ولو كانت بحيث
 وكفارة حقيقة لما كان كذلك وبسوط وايضا هذا اليمين
 مشروع وشروطه المشروعية وان قصدوا الطلاق وصحوا
 فان الله يجمع جميع طلاقهم على غيرهم يعني لا بد من ايقاع لفظ
 وقصد احسن يخلص فيه ان اللفظ لا يعتد باللفظ والقصد
 في الطلاق فانهم لم يعلم ان اللفظ الامم عدم الكفار كما بعد
 كما هو في بعض الاصحاب ولكن فعل الاجماع على وجود الكفار
 في المدة وان استدل المدة خيرا الا كما يكون في بعض الاصحاب
 ايقم وان الظاهر عدم انعقاد الاطلاق الذي يترتب عليه علم
 الاطلاق المشهور انه وما دون بل يكون اما دايما او مقيدا
 بالمر

بالكثر في اربعة اشهر بحيث يسع الرجوع للحاكم والزام بعد
 الامر من كما هو في بعض بعض الاصحاب والكت في ذهب
 الحنفى وسوا الغف ادة في الاربعة وما دون كما هو في بعض
 واربعة وما فوقه كما هو في الكشاف غير ظاهر واما اذا انقضى
 احد الامر من فيطلق الزوج طلاقه واحده بانه عند الحنفى
 ويطلق عنه الحاكم عند انقضى وكلاهما غير واضح اليك
 او حل عند شخص بعينه بشي وبغير صفاه غير جائز حتى يثبت
 الدليل الذي يصلح للتخصيص الاول العقلية والنقلية ولا
 يبعد كون دليل انقضى لا ضرر ولا اضرار ونحوه
 وبكل جعل مثله دليل للمصلحة مع ثبوت اليقين
 ويضيق عليه الطعام والشراب عند الاصحاب حتى يطلق
 او يرجع وكيف كما يبدى ما قبل اذا استع عن سائر الحقول والوجه
 عليه وان جوزوا في بعضها نظر الحاكم وكان عدم بحوزة
 ينقض او احتياط في الزوج واما سائر احكام الاملاء والشروط
 فيطلب في الكت الفقهية مثل اشتراط اطلاق اللفظ
 وكونها متكوجه دايمة وقد خولاهما وعموم الية يدل على عدم
 الاالدوام لذكر الطلاق وكذا يدل على عدم الفرق بين العبد
 والحر والام في الانتظار وهذا الرأى على عدم اعتبار
 البلوغ والعقل والبرء الا في جهة العقل فان كلام بعضهم
 لا اعتبار به فيعتبر العقل ولا يحتاج للبرء والاصل
 الميز فلعلم الاصحاب من جوا بعدم اعتبار كلام لعدم التكليف

ولينفك بديل اذ قد يكون في قبيل الاسباب ان يتوجه الحكم
 للاولياء الا ان ظاهرها تكليف المولى وانما يجب عليه
 او الطلاق معلوم عدم وجوبه عليه وعدم صحته ظاهرا
 عندهم لكنه يمكن كونه غير صالح خيرا لا بدلا وبالغاية التي
 بعد احكامهم اجماع الحاشي الخامس للمعاش وقسمات اربع
 من والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم تدا الا انفسهم
 احدهم اربع شهاداته انه لمن الصادق في الحاشي ان لعنه
 الله عليه ان كان في الكاذب ويدور عنها عنها العبد ان شهد
 اربع شهاداته بالله انه لمن الكاذب والحاشي ان لعنه الله عليها
 ان كان في الحاشي للمعاش احكام وشروط فذكره في محله
 ولينفك محله ذكرها فلفظ كرمعني الالة وتركتها والذين شهدوا
 وشهادته احدهم اربع شهاداته فثبت ان اربع شهادتها
 والحكم خبر الاول ان في الشهادته التي يدرء عنه الحد اربع
 فيمكن ان يكون شهادته فاعلم الفعل معتد به نحو قوله
 والحكم الفعلية خبر الذين وعلم تعدد النص يحتمل ان يكون
 شهادته احدهم اربع شهاداته واجبة لازمة ونحو ذلك اربع
 مقبول شهادته فانها معتد بها في وقوع باليد لم يشهد
 فانه في كلام غيره على ما شهد او ان لعنه الله حرم ونحو
 كالباقى والمعنى الذين يرمون ازواجهم الا جنسيا فانها
 مضت حكمها بالزنا اما بالقدف فسلالت زانية او زنت

او ينفك

٢١٣
 او يبقى الولد ولم يكن لهم تدا لم ينفك عنهما
 بدعونه اي الشهود الاربعة المعتبة في شؤ الزنا والا
 يلزم المقدوم احد كل الا جنسيا فثبت الاية محضلة
 القدف فان الزوج الذي قد دفنت ازوجها وتيسر
 الشهود المعتبة داخله فيها كالا جنسيا فلا
 انها في الا جنسيات فقط وثبت في الزوجات ما يظهر من
 الا انفسهم معالفة في قول السامد فان انفسهم مدعية فالذي
 محضه هذا القدف ان لم يثبت مدعاه هو اربع شهاداته
 بالله انه لمن الصادق فان يقول اربع مرات انشهد بالله
 اني لمن الصادق فيما رتبته من الزنا وهو مل عليه الا
 يقول ان كنت في الكاذب فيما رتبته من الزنا فقوم بصدق
 الشهادتين اتمام الشهود الاربعة في اتمام القدف
 ولهذا لو لم يفعلها محدد ذلك الحد ويدفع عن المراهج
 القدف ان تشهد على اربعة شهاداته بالله ان الرجل
 الذي قد دفنت ازوجها الكاذب فيما قد دفنته من الزنا فان يقول
 انشهد بالله اني لمن الكاذب فيما رتبته من الزنا فان يقول
 الحاشي ان لعنه الله عليها ان كان ازوجها من الصادق
 فيما رتبته من الزنا ووجه العبرة واختار القضاة
 لتقليد عليها لانها اصل العجز وسبب ولذا قد دفنت
 في امر الجلد ثم احكم اللعنة القدف بعينها ولا يحل له ابدا

وعليها العود فوقت اللعان كما فذواتها وان كان للولد
يتفرغ عنه ولا تورث عنها ولا يحرم ميراثها بالكلية ويثبت
بينهم ونزاهم النكاح فيقتضيه اما بينه وبين فريضة بالاب
ففيه تأمل قد يكون محله ويكنى ببنوته مع اقرارهم ويصح ان يزوج
للحلم واما ميراث الابية فثبت مع ما فيه والحكم ببقوت
الزنا وبان الولد في العرس رابا بالمشايخ مع انا ليعاذه بالحلم
فتر كيتلك السادس من روافع النكاح الارثا وتعود بها
منه ولو قطع الاسلام بقولا او فعلا فذا استدع عليها
ما ياتحرم المشركون والمشركا ولا اعتكوا العصم الكوا وقد
ذكرت في محلها فتأمل كذا الطائفة والمشار الايات
المعلقة به على اقسام الاول فاولها على الاصل المباح كل ما
يتفق به جمليان من هذه وهو آيات الاول هو الذي
خلق لكم ما في الارض جميعا الثانية ما آتاه الله من كلوا مما في
الارض خلا الاطياب ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم
عدو مبين قد مر تفسيرها في المحكم فتذكر واما غيرها المعنى
قوله تعالى انما ياتركم بالسوء والفحشاء وان تقولوا على الله
ما لا نقول معناه اظا به بيان العداوة وحده دعا
الشيطان للان في السوء والفحشاء وان لا يطليه
الحجة بل انما يطليه للمعصية والذرة سوء الانسان اي يفرق
في ذنبه او دينه وكان يسمى بترتيبه تارة الامر بالبوء والفحشاء

٣١٢ كما هو متفق في كذا الفحشاء قبل المراء منها الزنا وقال في
اتكلم العقل وانما يقتضيه الشرع والعقل للاختلاف الوصف
لان سوء الاعتناء بالعاقلة وحسب الاستيفاء اياه وقيل
المسوء ليعم القبايح والفحشاء بما يحاوي الحد في القبح والكيار
وقيل الاول كما لاحد فيه والثاني فاستوعب فيه الحد وانما يعلم
ان كلامه يدل على القبح العقل مع انه اشعر من غيره ذلك
هو المبين في الاصول وايضا ما مر في معنى ان تقولوا على الله
الشيطان يدعوكم ان تقولوا على الله ما لا نقول وهو مثل
قولكم هذا حلال وهذا حرام بغیر علم وتحريم على انفسكم ما احل
الله وتحليمكم ما حرم الله استشهدوا بانفسكم كقوله
تحريم القول على الله واد كان اطلاق الاسماء عليه او فلفظ
بصحة بصفته في غير علم بل لا يبعد عنهم اعتقادها انهم
او بيان الاحكام الشرعية بان يقولوا حلال وهذا حرام او
مكروه او مندوب او واجب في غير علم يجوز له ذلك بان لا يكون
مجهلا وان يقول ذلك في غير ان يكون نافلا في الكسب والمساخ
كما هو الواقع كثيرا فيكون ما هو المنداول الان من الطلبة
حراما الا ان يكون هناك قربة تدل على انه فاقول وقع ذلك
الا حضا ط يقتضي الاحتياط لا مع الصريح بالكلية انهما
واما المجهل فيحذف ذلك شرط العدل الحمد والوجوب عليه مع
حصول ظن شرعي كما اما لانه عاين ذلك المظني وقع في الظن
كافي في الاصول واستدراكه اليه هناك استغفله عنه ولعل

للتقليد ايضا مع انه ليس كذلك عنده الا ان يقولوا ذلك انهم ليس
 بظن بل الظن الطريق كافتقارنا ولكن يعيد كلامه حيث
 ما ذكره مع خفاءه وذكرها يهبط وقد كور في ذلك الا ان يقال
 وهو في اتباع ظن المجتهد فمما مل فيه او يقال ان ذلك حجج
 بالدليل اليقيني في اجزاء وكيفية ما ثبت اعتباره بالدليل
 اليقيني والاتباع جواز العوائق في كل الطريق ويوافق بعد كثيرا
 في المسائل الاصولية مما تشبهت الظن كما يظهر من تتبع فقد يكون
 منه كذلك الا ان يقال وجوب اتباع الظن الشرعي يعين العقل
 والنقل كما قيل ذلك في اتباع ظاهر القرآن والحسن المتواتر
 فمما مل في حمل ان مراد بالمنع واتباع الظن في القول
 على ما هو يعيد جدا بل لا العبارات ذلك ثم اعلم انهم قال
 في قوله او لو كان اباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يستدلون
 دليل على المنع والتقليد في ذلك نظر والاجتهاد واما اتباع
 الجرح الذين اذيعوا دليل ما انهم محقق كالانبياء والمجتهدين
 في الاحكام فهو في الحقيقة لتقليد بل اتباع لما اتوا الله تعالى
 بعد ان قالوا الواو للحال او العطف والجزء للمرد وانما العقل
 انه يقول المعنى اصل الذي في المسألة فمما مل والمعطوف عليه كل
 كيترونا وفي ايض جعله للحال في المطلق للعطف وايضا ان على القول

الحال

الاحالية لا دليل فيه اهلا فان معناه ذم اتباع الايام عن عدم
 وعدم الاستدعاء وهو لا يستلزم عدم جواز وكان ذاعقل
 واستدعاء بل لا دلالة فيها الا على من ما اتوا الله تعالى
 الا باعلى تخويم التقليد مطلقا لمن قد عمل الاجتهاد في حق
 لا يكتفي في اتباع حجج كون المنع محققا بل لا بد من دليل على اتباع
 حتى يخرج عن التقليد المذموم ويظهر في اتباع الدليل كما اتوا
 اليه سابقا فمما مل وايضا جواز تقليد في تقليد على الاجتهاد
 ولما هو محقق في تتبع لما اتوا الله غير ظاهر اذ لا يجوز للمجتهد ان
 يقلد اخر كما بين الاصول فلا ينبغي كقول ذلك وكأنه انما لا يجوز
 كما هو عليه قوله من قبل دليل على المنع في التقليد لمن قد عمل النظر
 والاجتهاد ولكن ظاهر كلام الاخر ان اتباع المجتهد مطلقا
 ليس بتقليد فمما مل وبالحكمة انما لا يجوز جواز ذلك او معلوم
 ان الظن الحاصل بالاجتهاد اقوى مما يحصل بالتقليد
 مع ورود المنع واتباع الظن والتقليد في القرآن
 كشيء ظاهر انما اطلعت عليه ومطلعي ان شاء الله ان
 ما عليه كما هو وجود الدليل عليه غير ظاهر اذ لا اجزاء فيه
 وهو عمدة دليل جواز تقليدهم ولا حرج ولا اشق المقتضى
 عيلا ونقلنا وهذا يختلف في الاصول اهمل جواز التقليد
 ثم في مادة في عرفهم الدليل وانما ما مل كقول التقليد
 فخرج كدليل عنده والمنع يتغير بعد وهو عند فمما مل

عدم جواز التقليد
 واتباع الظن

في ادلة جواز التقليد مطلقا وعدمه وما مل في كلام المجتهد
 وراي الخط والخلط والولم والسهو كلامهم كما هو شأن
 الازن الغير المعصوم المسائل الطنية ولولا الضرر والخرج
 لكان عدم جوازها مطلقا اذ جبه لكن الظاهر انه ضرر عظيم
 وصيق معقلا بل غير معدور لانه انما يقتل
 الثالث يا ايها الذين امنوا اكلوا من ثمراتكم ولا تسرفوا
 الله ان كنتم اياه تفتنون مصنفون اولها قوله مقدم
 الا انها خاطئة باعتبار المخاطبة عام باعتبار ما يتعلق
 به الاكل فانها تشمل غير ما يخرج من الارض ايضه والامر بالمعروف
 اولها اكل ما يستلذه الموثوق ويستطيعونه
 لا حقيقتا ينفرد عنه الطيب كرم العقل يقتضي اكله مثل
 الدم والبول والمني والحشرات وغيرها فيفهم منه كونه
 ظاهرا ايضه المحض حقيقتا وليس ما يفدوه طيبا فهو
 الدلالة على اباحة اكل جميع ما يعده العقل طيبا ولا احد
 فيه ضرر او اذى وحقيقتا ما رزقوا البني آدم ان يفتق
 به في الاكل من ما تقدمها ففهم كون الاستسنا الى اصل الحلية
 منها اوله قال ذلك في جمع البيان فيما تقدمها ولو ذكرنا
 كان اوله مصنفون الثاني يتعلق بوجوب الشكر لله على
 عبادته اياه وقال في جمع البيان ونخص الكلام ان كانت

الوجوه

العبادته واجبه عليكم لانه الحكيم قال انكر ايضه واجبه عليكم بانه
 منكم في الحكيم حاصله كان العبادته له واجبه فانكر ايضه
 كذلك فيفهم وجوب الشكر مطلقا كوجوب العبادته قال في
 ايضه انكر ايضه الاعتراف بالنعمة مع ضرب من تعظيم النعم فهو
 على وجه واحد بها الاعتراف من ذكر النعم بالاعتقاد والبيان
 الطاعة تحجلا لية النعمة فالاول لازم على كل حال في احوال الذكور
 والثاني يلزم في الحال التي يحتاج فيها الى القيام بالحق والعبادة
 فهي ضرب من الشكر الا انه غاية فيه ليس لها شكر وتعيون
 بها ضربا من الخشوع ولا يستحق العبادته الا الله لانه نعمه معلوم
 النعم مثل الحيوان والعقود والسهو والنوع النافع ولا
 يوازها نعمة الواو وكلوا مما رزقكم الله جللا لا طيبا اي
 لا تحرقوا على انفسكم فاحل الله ولا تحسبوا ذلك قسرا
 بل كلوا مما احل الله ورزقكم فان جميع رزقكم الله جللا لا طيبا
 لذئ فحلا لا احلا لا مفسدة لا مفسدة وكذلك طيبا وسحق
 التقيد ويكون كسب النعمة ما ياقبله لا يحرقوا طيبا ما احل
 الله لكم عنت في معال عجزكم طيبا ما احل الله لكم اي طاروا ولذ
 منه فانه قيل الطار ان تقدم طيبا ما احل الله فلو قوع وان تجل
 للحرمة والجميع احل الله حرمانهم وتحمل كون الاضامن عيان
 ايضه رزقوا من الله من ان وصفه القيم لاصحابه بى ما بالغ في

انذارهم فوقفوا فاجتمعوا في الصلاة والصلاة في بيت عثمان بن مظعون
واتفقوا على ان لا يزالوا اوصياء في قايمة فان لا يخلوا
اللحم ولا يناموا على الفراش ولا يلبسوا الثياب الطيبة ففعلوا
الذات الدنيا ويلبسوا المسوح اي الصوف ليسجوا في الارض
اي يسجدوا قبل زوال الله عن ذلك فقال ان لم امر بذلك ان لا تفعل
عليكم حقا ففعلوا وافطروا وفتروا وناموا فان اوصيهم
واصوموا وافطروا اكل اللحم والدسم فمن عنى عنى فليس
والرواية مشهورة اولان انفس اليه اميل فلا دلاله في الاسب
على ان الرزق قد يكون حلالا وقد يكون حراما فان لم يكن
رزقا كما ينبغي عقدا الجاهل والعموم الذين ياكلون اموال النساء
ويقولون هذا رزقنا اعداياه وهو متفق في هذه الاشياء
والله شاربك بانتم لو لم يقع الرزق على الحرام اكلوا
الحلال فابعد رايه وهو عمل باطل او ما يحتاج ذكر كل
الناية رايه مع وجودها وهي بيننا الاشياء التي هي
المنع بان ذلك حلال رزقكم الله فلا معنى للحريم والنهي والحمل
القدر قد يكون للكتف والبيان وقد يكون للاشارة الى
عدم عقولهم للاحتساب وانما ذلك الوصف هو المعاني الخفية
البارك وقد يكون لغز ذلك وسنا لكن الاولان فالاول
على عدم حواز النجاسة عن جوارحه والشيء وهو حرام
الاحتساب عما احل الله وحمل ان يكون باعتقاد الحريم
فلا يقال

فلا ينافي الترك للزهد وبعلا يصير سببا للنوم والاكل
وقد اوردوا القول بهذا نقل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
خبر الخياط وما يتبعه والشيخ وزهد امير المؤمنين عليه السلام
ولكن ينبغي ان يكون ذلك باعتقاد الياسي الا انه لو
احسب لبعض القوايد مثل كونه سببا لعلامة النعم والاعلام
النفسية في ليلها فالظاهر انه لا ينافي مع اعتقاد الحلية
يدل على اصالة الاباحة ما يقتضيه قوله تعالى جعل لكم
الارض مهادا كالمهاد الذي يمد للصبي في حجره راحته
وسلككم فيها سبيلا اي جعل لكم فيها طرقا فليس
والاورد به وعرفكم اياها لتلكها وانما رزقكم الله
ما في اخر جنابه ارض واحا فوضعت شي في الماء او رزق
فخرج به في الارض اضافة الى ما ثبت منها مختلفة
النفع والطعم واللون والرائحة تفكها وطعاما واولا
بعضها لكم وبعضها لغيركم وبعضها لغيركم وبعضها
وقية النفقات فكلوا وادعوا انعامكم فكلوا في جميع
انها فانك هذا القول وفيه تأمل وتحميل للاستفاد
وتكونه مقولا له والقدر لما كملوا وعرفوا ان في ذلك
لا ينافي الاولى التي هي حلفتكم دلاله وهي لدوي
القول على وجود القليل من صفاته النبوية والفهم

فهو دليل بطلان الاول ولا يكون المحرم ما ذكره بل هو النسخ
 المحصور بغيره الفعل الخافض والوجه اني اقول ان المحرم
 خارج عنه بالنسخ لكم فسق تاكيد عمل كونه مخصوصا بالنسخ
 ويحتمل الرجوع الى المحرم في نفسه عظيم فخرج عن طاعة الله
 معصيته فمن اضطره فله الحق بالمعصية والمقدم وما فيه المصلحة
 بما يوجب الخسيف وهو ان تناولها فسوق حرمتها
 فوجلة الدين الكامل والنعمة العامة اى في دعوى الضرر
 لا اكل منه في محضه اى نجاء من لا يملكه الانتفاع غير حاق
 لا يتم غير ما يلزم لان ما كان يادى على الحاجه او التلذذ
 غير مستبعد الذكرك لا يحتمل او غير عاص بان يكون باعضا
 خارجا على الامام او عاويا متبعا وراعى ضرورة
 شرع الله اى ان يقصد اللذة لا سد الرمق فان اكل
 كالضرورة عافية الله فان الله غفور لذنوب عباده جميعا
 ورحيم لعباده بان يجوز له الاكل في المحضه ولم يمتنع بالموافقة
 الا اكل فان الغفران ينافي ذلك التامه قل لا احد فيما اوجى الى
 محرم اى القرآن او طلاق الوحي سواء كان قرآنا ام لا بهذا
 تشبيه واضح على ان المحرم الا فيما وجبه بالوحي لا غير فلا يحكم فيما
 لم يجد الا بالوحي لانه لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى

عطا

على طاعة بطعمه تاكيد الا ان يكون الطعام مشبه الادوية
 ما فارق الروح بغيره فيجوز شرعى ذكره انى اورد
 مسوقا ان يصبوا بالدم في العروق لا كاللحم الطالح
 وان كان ذلك ايضا حراما لكن بوجه اخر لا لانه دم فدا
 عطف على ميتة وقال على عطف ان مع ما يجزى وفيه ما يمل
 وقد مر البحث في بيان تحريم الدم ونجاسته وقبيح قائه
 غير واضح او كم ختمه قائه خبيثا او كخبر او كحل او كحد
 ما تقدم او فسقا عطف على لحم الحمار وما عطف عليه
 اى احد المحرمات ما هو فسق ولكن هو محتمل اى ظاهر الا لسان
 ولعل قوله اهل الغفران به صفة موصفة لبيانه وانقل
 المراد ما ذكره بغير التسمية وادعى غير الله ام لا والاهم
 لانها تدل على عدم وجود محرم للثمة الغاية الا بهذه
 الامتداد ينافيه تحريم الموتى بعد ما قتلوه وخدمهم
 نجس لا يكون شئ من الكتاب بالانسان فان الطاهر عدم حواجز
 ذلك الا ان يكون متواترا او متواترا غير معلوم بها وبالحكم
 لا يمكن بهذا استنادا بالحق واقية لا ينافيه وجوده في ما اخر في تلك
 الحالة مع التسليم اذ قد يكون الحرام فيها او يكون داخلها
 بدليل اخر في خصوص عدم الاباح المعلوم من النص بدليل اخر خارج

كسائر العوالم فلا تسبح ايقم وايضا لا تدل على
الامور لان غير هذه الامور انضمام الاصل الى
وتسبح دليل التحريم في الجملة اذ لا ينبغي الحكم باليقين
يجوز ان الاصل هو عدم قانه لا يوزن التفتيش
وان لم يحل الاستقصاء قيل في الاصول فان النفس
الجملة ظاهرة فتأمل العالمه سلونك في الحزب الميراثي
معلوم لانه عبارة عن كل شئ مكره وقطع العقاب
لم عند الاصحاب والشافعي عند ابي حنيفة ما لا يشك
وقد في الزيد وعصية العتق والملاحات واما من كل مكر
خوف وهو في الاصل مصدر عن تحريم اذا استمر حتى في المسكر
للبالغة والبدن الغار وقال في ان استوفى اليقين وهو
التي يصحح قولك ان هذا الشيء سراسر اذا وجب
وقال في الميراث مصدر ليعلم كالموت والمخرج فقولها
اي بعد ورجع يقال ليوثه اذا افرغ الاول يقول المخرج
واستقاة في اليك لانه اقل من جبريل وهو من اجلي
فغير كد ولا يقيد في العباد لانه سلسل بان قال وفي
حكم المسكر انواع الغار الاول ان يقول في المسكر اخذ
فرا كذا والسطح وغيرهما وعن النبي صلى الله عليه وسلم
المشوش

المشوش فانما في صدر العجم وعن علي بن ابي طالب
في الحديث المعنى سلونك عما في تعاطيه استعماله الخمر
واليسر بديل فلهما اتم كنية عظم في الكبار ومع بودي
للان كتاب سائر الحريات وتركها احيا وبنادق النيران
فرا كمال والطبيب فانه الجواب عما في تعاطيه ما واما العقاب
التي في تعاطيه وهو القذف بشرب الخمر والغدا والطرف فيها
والنقض على بهما لوصادقات الفتيان ومعارف الختام
والافتحار على من لم يعلم اول بفعل كانه يقول فيها اتم
عظيم ونفع قليل بل ليس باليسر لانه في ذلك تعاقب اتم
فان في ذلك قليل ايقم في العقاب عظيم وادام فكان
سلكه النفع هو الاشارة الى ان ليس في العقاب
عند العقل والشرع بل النفع الذي يحل له الان
فيه ليس نفع حقيقة اذ ما سلكه في دخول النار وخط
الرب والقضيه في اداء القرار بعد الرسل والامم الحجة
والدخول تحت النجاء والخروج عن ضرب الصلح والاراد
ليس نفع حقيقة بل محاذ اليقين عند ذوق العقول والافئدة
غير نفع هذا المقام وفي ترك سائر النافع ومحملة الكفر
ان اصحاب الخمر واليسر يفرقون فيها الا انهم فرجوه ليس
لازمة لعدم العقل والدخول مع النجاء والفساد

فيستقيم ثم اعلم انه لا شك في دلالة الآية على تحريم
الخمر موكدا ومعللا فان قال فيها اثم وهو الذنب
والكذب التلذذ بآثامها ويرى ان مقتضى العمل بها كونه
وهي اثم ما يتجمل ان مقتضى الحكم يقتضي تحريمها
فيه المفسد فكيف للمفسد كما ينبغي الاصول
وان قلنا بالحرمة القبيحة الشرعية فقط وان لم
يكن مفسدا بغير اضرار وان مقتضى الحكم من عاقل
ومصلح لان ذلك لا يجوز عند ظهور المفسد اذ قيل
يه في قول بالشريعة ولذلك اصبحت القمار محرمة
كون وجود وصف مصلح للعبادة غير علم ولا يتصور
يتجملوا الحكم من علم وان حازنا الخمر بها امكن وقوع
التقبيح لغير ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
قوله والاطهار بها ليس كذا امر ان يكون المفسد محرم
للمحرم لان الواجب ليس له بعقلية فمقتضى مقتضى مقتضى
ما كان محله في الاسلام بل في سائر الاديان على ما يتبين من
ميراث الاحباب وميراث النبي في هذا المقام يدل على التحريم فان
الاسلام قال في ذي نون لم يملكه في غيرك التحليل والاعانة
يتخذون منه سكرافكان المسكين يوزنوا وولم يخلوا ذلك
ليس بطاهر وقيل مقتضى سكرارز مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
ليست

ليست بمحسب ثم قال اثم ان عمرو ومعاذ او تغر او الصبي اية
يا رسول الله اسألت في الخمر فانها من مية للعقل وعلية
للمال فتركت فيها اثم كية ومناخ للناس في ربها قوم
وتركها اخرون وهذا النقص واضح اذ قيل سناد غليل
حكم الله مع ان عمرو وتغسر الصبي يعفون كونها
مفسدة ويريدون تحريمها ثم قال الادعاء عند سكر
باراسهم فترى او سكر واقام بعضهم ارضاء من صلوة
الجماعة اماما وقرا قل يا ايها الكافرون اعدوا عقباكم
فتركت ولا تتروا الصلوة وانتم سكارى فلا تفقهون
ففي ايض ان ما سبقها اذ على التحريم قد تم كذا لا كذا
الا عند هذه لعدم فهم والى ما يقولون ان مقتضى مقتضى
قال الادعاء اعتبار ان مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
فلماسكر واقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
سحرافة بحاء الانصاري لمحي بغير مقتضى مقتضى
فكلمة لا رسول الله هم فقال عمر اللهم نزلنا قولا في نبيانا
شاقيا فقلت انما الخمر والميسر الا قولهم فقل ان مقتضى مقتضى
فقال عمر انهم مني يا رسول الله على من الله عز وجل
قطر في من يقتضي مكانا منارهم لم اوذن عليهما ولو

في الجرم حفو ونبت فيه الكلام اربعة وعني اني عمود خلت
 فيه اجسدي فيه لم تشعني يعني قطعها وبهذا هو الاما
 حقا وهم الذين اتقوا الله خوفاً وحقاً وفي كلام بهذا
 ايضاً تظن ان عدم فهم الصحابة المحرم ما تقدم بعد كونه
 وانهم سألوا النبي والخبر لم يبين لهم في ذكر الجوارح
 على المعاصي المذكورة وغير البيان عن وقت التحريم من ان
 معظم الامور المذكورة من بل فعل الاجماع الا عند ذكر
 التكليف بالجماع وانما فعل الله عم ذلك السؤال في سائر
 وان عمود علم باسمه على هذه المفاسد وسماها بغير
 الاجابة ما ذكر شر الخمر وبعد عنه حيث قال النبي
 وان وضع لعلمه وان عمود كمال الايمان لا يعمل في
 غيره من سائر ذكركم وهو ايضاً بعد عنه بل في الجوارح
 وبهذا هو الايمان الكلي بعد حيا ويا باء كونه الكلام في
 كذلك تركه التام في النقل عن علي وابن عمر والقول بان هذا
 هو كمال الايمان مع تعلم ما سبق ثم اعلم ان ظاهر الآية تحريم
 الخمر وكل مسكر مطلقاً وكذا كل قمار وميسر للكم من اخذ الركن
 على ما فهم من الشقاق والاحكام في بونه مطلقاً لعلم الاخبار
 او لجماع او كونه في غيرهم من عندهم وان كان الاصل خاصاً

الثالث

الثالث في آيات المباح وفيه ايات اولى بكون
 ما اذا احل الله له اي عن ما احل الله بعد ما نهى المحرم
 وحصل الشبهة موضع تحريم الخمر ولم يستفوا بالبراهين
 وطالبوا النقص فقال الله قل يا محمد احل الله لي اخذ الله
 الطبيب ان بالمستحسنة الطبايع السليمة ولم تقترنه عادة
 وعلى سبيل العقله ويمكن ان يكون ما لم يدل على
 تحريمه ويعتبر به بدل يدل على تحريمه في عقل او نقل
 فيكون موقفاً للحكم العقلي واجتمع العقل والنقل على
 اباحة ما لم يدل على تحريمه ويعتبر به بدل على تحريم المستحسنة
 لقابله الطبايع كادل عليه ومحرم عليه كحيات بنطوقه
 وما علمت من الجوارح اي الكلام الذي يقصد ان شاة قوله
 فليست فانه استوفى الكلام ان حال كونك قد جسي كلام فيلزم
 كون الجوارح كلها في الجوارح الطبايع المعلوم اذ لم يقصر في
 الذبح ولم يغيب عنه والحكمة بالشرائط المعتبر في الفرع
 وقيل المراد بطلان الجوارح وهو الطبايع وروايات الاربعين
 السباع واطلاق الكلبي باعتبار كونه العلم في الكل
 كلياً فيلزم اباحته وبجها ايضاً بالشرائط وهو خلاف الظاهر
 كونه مراد وخلافه في الجوارح ورواياته وان في
 نفس الجوارح في قوله ولا يملك هذا الجوارح من الطبايع
 اي من غير الفصال والذين يدعون انهم من الطبايع فانه

قالوا ابن الكلاب المعلم خاصة اجل الله اذا ادركم صبره وقد قيل
 لقوله فكلوا مما امسكن عليكم وروى عن ابن ابي عمير تفسيره
 بسند عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عن قال الله عن
 صيد البراءة والصعود والفرود والكلاب فقال لا تأكل الا مما
 ذكيت الا الكلاب فقلت ان فتله قال كل فان الله يقول وما
 علمت من الجوارح مكنت من غير ما علم الله فكلوا مما امسكن عليكم
 واذا كروا اسم الله عليه ثم قال عم كل شي كثر السباع يسكن الصيد
 على نفسها الا الكلاب المعلم فانها مكنت على صيدها واما اذا
 ارسلت الكلب المعلم وذكيت اسم الله عليه فهو ذكاته وهو
 يقول بسم الله والكره وتوعد هذا الموضع ما ياتي بعد قوله
 مكنت اي اصحاب الصيد بالكلاب وقيل اصحاب التعليل للكلاب
 تعليلهم مما اي تؤدبونه حتى يصير معلم وفي هذا دلالة
 على ان صيد الكلب الغير المعلم احرام اذا لم يذكر ذكاته واما في
 تعليل الكلب فتد ذكره الفقهاء وظاهر الالة بالصدق
 عليه المعلم فتأمل قيل بعد التعليم ان ذكاته اسرل ويقف اذا
 خرج وقيل ذكاته يكون قيل ان يرى الصيد بعده لا يمنع توج
 وفيه حد ذكاته قلت مرات فاذا قفلا فليوالر غير المنع
 امسك وعلم اعتبار ما نفهم ان ذكاته عادة له وتوعد بتوعد
 استراطة التذكرة حتى يعلم كونه مكنتا معلما وتعليل من حاشا
 او استيناف ومما علم الله متعلق به اي تعلم من الطيب علم

استنفاج الكلب وطرق النادية فان المعلم به الباه من جوار
 الكتاب باليعقل الذي هو عظمة فاسد انما هو يعلم
 نكاح او فاعلم الله ان شباع الكلب الصيد بارا الصاب
 وان جازم بجرم كافر وهو الاطمن فكلوا مما امسكن عليكم
 متفرع على ما تقدم ويحمل كونه جزاء لقوله وما علمت من
 هي سرعاه اي امسكن عليكم الجوارح المعلمة الطارئة في الارض
 وهو ما ياكل منه فاستراطة فانه ان يكون الكلب ما اكل منه فليعلم
 حرم ثم قال واليه ذهبت الفقهاء ونقل فيه رواة وفية تأمل فان
 فهم هذا المعنى قوله فما امسكن عليكم لانه على كمال نعم لو نحن
 الرواية او ثبت اتباع الاكثر فهو المبتع والافلا ويمكن ان يقال
 ثبت استراطة التذكرة للماخرج بالدليل وقد وجد في الطب العلم
 الذي لم ياكل فيبقى الباقي تحت غريم المستفاد من النظار للمراد
 على تقدير استراطة عدم الاكل عدم كونه عادة له فلو اكل ما درا
 لم يضروا ذكره واسم الله عليه الضمير علم والمعنى هو ان
 الكلب او لما امسكن عليكم اي بما عليه اذا ادركم كونه او بما
 عننا كنه والاول هو المسكون وهو المعلوم من الرواية السابقة
 الا انه فهم منها بعينه بقوله بسم الله واسم الله والظاهر ان ذكاته
 اذا لا ياكل به فيحمل على الاكثار كوالا اول العز بها واسم الله

قالوا هذا الكتاب المعلم خاصة اجل الله اذا ادر كره صابره وقد قيل
 لقوله فكلوا مما امسكن عليكم وروى عن ابن ابي عمير تفسيره
 بسند عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عن قال الله عن
 صيد البر والبحر والصيد والفتود والكلاب فقال لا تأكل الا مما
 ذكيت الا الكلاب فقالت ان قتله قال كل فان الله يقول وما
 علمت من الجوارح مذبذب لو لم يمسك الله فكلوا مما امسكن عليكم
 واذكروا اسم الله عليه ثم قال عم كل شي في السباع يسكن الصيد
 على نفسها الا الكلاب المعلم فانها مسك على صيدها وان اذا
 ارسلت الكلب المعلم وذكيت اسم الله عليه فهو ذكاته وهو الذي
 يقول بسم الله والبر ونود هذا الحديث ما ياتي بعد قوله
 مكنتكم لاصحاب الصيد بالكلاب وقيل اصحاب التعليم للكلاب
 تعلمون من امر اي تؤذون من حتى يصير معلما وفي هذا دلالة
 على ان صيد الكلب الغير المعلم احرام اذ لم يذكر ذكاته وايضا
 تعلم الكلب فتدركه الفقهاء وظاهر الالة بالصيد
 عليه المعلم فتعلم قيل حد التعليم ان يذهب اذا سئل ويقتل
 زجره وقيل ذلك يكون قيل ان يرى الصيد بعد لا يسمع نوحه
 وقيل حد ذلك ثلث مرات فاذا قتل ما قتلنا والغير غير المشيع
 امسك وعلم اعتبارنا نفهم ان ذلك عادة له ونود في سبب
 استراط التذكية حتى يعلم كونه معلما او تعلم من حد
 او استيناف ومما علم الله متعلق به في تعلم الكلب المعلم

اسد

استنفار الحمل وطرق النادية فان المعالجة باليد منه واد
 الكتاب بالفضل الذي هو عظمة فانه انما هو يعلم
 نوحا او فاعلم الله ان شباع الكلب الصيد بالاصابع
 وان جاز به جرح كانه وهو الاطمن فكلوا مما امسكن عليكم
 متفرع على ما تقدم ويحمل كونه جزاء لقوله وما علمت فتعلم
 هي سرعان او مسكن عليكم الجوارح المعالجة باليد
 وهو ما لم ياكل منه فانه في حمله ان يكون الكلب المعلم فكلوا
 حرم ثم قال والله ذكيت الفقهاء ونقل فيه رواة وفه تامل فان
 فهم هذا المعنى قوله فما امسكن عليكم لانه على كمال فهم
 الرواية او ثبت اتباع الاكثر فهو المشيع والافلا ويمكن ان يكون
 ثبت استراط التذكية لا يخرج بالدليل وقد وجد في الكلب المعلم
 الذليل بالكل فيبقى الباقي تحت غيرهم المشيع في الظاهر المراد
 على تقدير استراط عدم الاكل عدم كونه عادة له فلو اكل اذ
 لم يصروا ذكره واسم الله عليه الضمير على والمعنى على ان
 الكلب او لما امسكن عليكم اي يحوا عليه اذ ادر كنه كانه او يحوا
 عندا كنه والاول هو المشيع وهو المعنى من الرواية السابقة
 الا انه فهم منها بعينه بقوله بسم الله والله انما هو يعلم
 اذ لا ياكل به فيجوز ان يكون الاول العز بها واسم الله

المحقق هو اليوم المنفوج ويبقى الباقي على أصل الحال لكنه لا يخرج
 عن بعد إذا نظر منها للعموم فتدبر وقد استثنى في محرم
 هذه الاشياء الاكل المضطر إذا لم يكن باغيا ولا عاديا
 والاضطرار ما لم يمكن الصبر عليه مثل الجوع والفروغ من بين الحاجات
 ان الاجابة تنوف الدواعي للفعول فجهة الضر والنفع
 وليد الاضطرار كذلك وأصل الينبغي الطلوع العيون والتعود ففناه
 فاضطرار أصل هذه المحرمات بل لا فطر فطلق المحرم باللفظ
 الاماخرية دليل مثل قتل النفس على أي وجه كان الاضطرار كذلك
 الضرورة ضرورية سد رمقاوا كراه اخرج او غير ذلك من ضرب
 وشتم لا يمكن تحملا عادة حال كونه غير باغ للذرة والاعاد اي غير
 متجاوزا للضرورة فلا اثم ولا ذنب ولا محرم عليه وذكر الفقهاء
 والرحيم بعد ذلك كانه للذلة على ان غفوره رحيم لا يفتي بحد
 بل يوسع عليه فكانه لا يستر الضرورة الحكيم بحسب الحكم المحرم
 بدون فعل المحرم او انه اذا فعل محراما لم يضر الله عليه ان الله
 هو التوار الرحيم بالحق ومنه ما قد قيل لا يفتي بحد من قال
 في النكاح بغيره من احد من محمد بن ابي نصر الزنطعي ذكره في
 عبد الله ع انه قال الساعى الذي يخرج على الامام والوارث الذي
 يقطع الطريق لا يجلد اليه وفي السند ضعف بهل بن زياد وفي
 المتن

المتن ارضه قصصا فانه مع انه يمكن ان يكون بطريق التيسر المذكور
 داخل فيها لا احصر وبالحكم الاعم او لم يثبت التخصيص
 اثبات الحكم عاما بطريق التيسر في العلوم عليه كما قال في كذا قبل غير باغ
 على الوالي ولا يقطع الطريق فقل هذا لا يباح للعاصي بالضرورة
 ظاهر من حيث الشافعي وقول احد وانما يعلم انه قاصر غير معلوم فيه
 استدل ان العلم بطل الظاهر عدم فان اخرج على الامام قطع
 الطريق ليس بمتساو بين لكل المعاصي حتى يكون العاصي في
 مثليهما وهو ظاهر ولعل لهما دليلا اخر لو كان هذا فانهما
 فعال في ايضا فان قيل انما يفتي بحد المحرم على ما ذكره في محرم
 لم يترك فلت المردف محرم على ما ذكره في محرم لا لا مطلقا او
 فحرمه على حال الاختيار دون الاضطرار ويدل عليه القول والفعل
 يعاد السؤال يمكن ان يقال المحرم ايضا بالنسبة للمحرم على انفسهم
 على ما مر قبل هذه الآية في التفسير قوله تعالى كلوا الاية يعني المحرم
 ما حرمه بل هذه او يحد في غيرهما ما حرم الله بوجوه ثم تكون المحرم
 حرة التناول هذه فقط مثل قل لا احد الاية الرابع وما قاله الامام
 ما ذكر اسم الله اي في غير ذلك في التخرج عن حكمه وما يفتي عنه يعني
 الاخرج فيه ولا يحد في حرمته ما نفع عنه دون ما نفع الله عليه وانما
 ان السماع فيفضل الامام على غيره ما حرم عليه بقوله حرم عليه المشقة
 الاية وغيرها وابل ان يفتي في الاختيار اما اضطرار اليه ما حرم عليه

فانه ايضا حلال الضرور والاضطرار في نفوس هذه الاله
 تحريم مالم يندج باسم الله اي لم يذكر اسم الله عنده كما في
 واتى ثلث في السماء ماء واحسن اية الارض بعد ثوبها ان في
 ذلك لاية لقوم يعقلون انضاف وتذكر وتذكر لان في ريقه
 فكانه اسم لا يسمع وفيها دلاله على اوجه الماء والارض بالفضل
 ايضا فعلى الوجهين انما لا ينفرد فيها مالم يدرك لعل على
 خلاف ذلك وان لكم في الانعام لغيره فذكر في اول سورة النور
 وفي ان الانعام هي المازواج الثمانية المذكورة في سورة الانعام
 والذكر ما يقع على الذكر وقد انت هنا يقول والانعام خلقها
 لكم وفيها داف ومنافع ومنها ما ياكلون وفيها وتخلوا ذكركم
 هنا يقول فيكم ما في بطونه الضمير ارجع اليه فذلك لان الانعام
 اسم جمع وليس جمع فليكن تارة معناه فيون واخرى فيذكر
 او يكون جمعا والتذكير هنا باعتبار ارجاعه لا يفيض الانعام المفرد
 منها فان الذكر الذي في البطون كلها بل بعضها وتقل او ارجع في
 وي على كسبه به انكم في الانعام وما يحصل منه عظم واعتبار لو كان
 ثم يرد في قوله فيكم فهو استئناف كان فيل هذا العم
 فعلى فيكم في غير في شأوه لم يتناها الصالح خلق الله النبي
 وسيطائر الفزك في الدم يكيفانه وبينه وبينها برزخ وخلقها

٢٢٨ ١٢ اصل الله لا سعي احد بها عليه بلون ولا طمع ولا راحة بل
 هو خالص في ذلك كلمة قبل اذا اكلت النعمه العلق في العرق
 كونهما طحنته وكان اسفله قريبا واوسطه البناء واعلاه
 ماء والكبد قسام مسطر على هذه الاصناف الثلاثة فيهما
 فتجوز الدم في العروق واللب في الفروع ويتبقى في العروق
 والكرش في جان الله ما اعظم قدره والطف بكم من تفكر
 وتأمل وسئل فيقول عن الاخلاق فقال نعم العمل عن العيوب
 كتمين الان في غير في شأوه ودم كلمة في هذه النعمه ما بين
 به وفيه وجوه كثيرة دقيقة جدا منها انه في الصورة تتل
 لا ينفرد عليها الا الله وتسمية الراوي عنه ما يصح العمل بالروح
 والدم كونه راحته وقدرته وغير ذلك ما يتوكل من
 سهل المرور الخلق ويقال انه لم يعص احد بالذوق وفيها
 دلاله على اوجه لبن الانعام والركيب على الانعاط والاعتبار
 والتفكر في افعال الله تعالى وقرينات التحمل والاعتبار
 فيل سفلو يحد زو في فيكم في عصية ما يحد في الضيق
 او بارادته منها مجازا وليس في خلق في فيكم المذاق ولا
 المقدار المعطوف عليه والرم كونه ما بين النعمه الانعام بحسن
 استيفاء لبيان الاستقناع من اوجه اخرى في خلق
 يقول يحدون منه سكر اورز واجناسان في ذلك

لاية لعدم يعقلون ويكون منه تكرار الالهي كقولك زيد
في الدار فيها وتذكر التضمين باعتبار العصور والقيم والسكر
مصدق يسمى به الخمر لما بلغه وج اما ان يكون منقولاً من كاه
قبل تحريم الخمر او يكون مجموعاً بين العتبات والمنه وقيل ان
ما سد الجوع والسكر وقيل المراد بالسكر النبيذ والعصير
العنب والتمر والزبيب افاطيه حتى يذهب ثباته ثم يترك حتى
يسند وهو خلل عند من يمتنع من احد السكر ويجوز الالهي
ويقولون الخمر اسم لعينها والسكر في كل راي احرار من الالهي
الالهي والخمر عاقلون في جميعه محققا قال في ثبوت السكر لغة
على تعريقها الا او اما السكر السكران والثاني ملطخ الطوام
ونقل شواهد الرابع الصمد للسكر اسكر او من السكر
الحسن في قوله اسكرت ابصارنا وقال الهم فيه فالامارة كانت
الاية قبل تحريم الخمر وروى الحاكم في صحيحه ما ينادي ابن عباس
انه سئل عن هذه الاية قال لا السكر فاحرم من غير ما والوزن والحق
ما اختلف في ما كان من الرزق والسكر وقيل المراد بالسكر
ما يشرب من انواع الاشربة مما كان والزن الخ ما ياكل
قال ابو مسلم لا خمر في ذلك سواء كان حراماً أم لم يكن لانه يوجب
خلطاً للسكر به وعدا انما عليهم هذه الائمة والارزاق
اشربهم فكانت نعمة عليهم كما هو وقال الهم وقد عطاء

فوتلق

فوتلق بهذه الاية في تحليل النبيذ لانه سجا انما خبر ففعل
تتعاطونه فاي خصه في هذا اللفظ وانت تعلم ان البعض
يخرج عن تكلف وسوطا به ويحتمل ان يكون هذه كقوله ولم
في الاسرار ايضاً لغيره لتبكيك او يتخذون في ثمرات الخمر
ما يتقدم فيكون في ثمرات متعلقة بتبكيك المتقدم او يتخذون
ومثل هذا المحذوف غير عز في الزمان العزيز وهو ظاهر لما
وج لا شك في وجود العظمة والعبر باحد الخمر الذي هو في غاية
الملاءمة والسكر فيها منافع للبدن في الدنيا كما اشار الله
قوله ومنافع للناس انما هي الكرم ففعلها واخذ الله من
وكذا الخمر والتمر والعنب الغرض اظهار القدم على الاشياء
العزيز البعيد عن العقل ليجوز الاعادة للثواب والعقاب
لرفع استبعاد المشرك وان لم يكن حلالاً الا يجوز عدم كون
الغرض في العقل الاقتناع فان الذوق قادر على الحاد من هذه
الامور في السكر البارد بل في نواه من لا شك انه قادر على الاعادة
كما ان القادر على اخراج الخمر من بين الفرس والدم عيش
فيها الطه باحد هما الزنا وطعوا ورجا فتأمل وكذلك يمكن ان
يكون الغرض في ذكر الخمر اظهار قدرته على البست المتشبه
على الامور الغريبة التي لم يقدر عليها قوت المهندسة في حصول
العسل منه الذي يخرج عن غرض العقل وعن ادراك الفهم بحيث
يتبعين كل ما قل انه لا يقدر على مثل ذلك الممكن بل الواجب

فتح التان

والفادر على كل شيء المصفى بالصفاء الكامل التي لا يورثها الا هو
والبراءة عن الصفات الفاضلة وبالحكمة لا تسكن في محرم الخمر
والسكر وعدم يعقوبية الله على خلقه ولا يحجز الله والعقاب
في مثل هذه الآية فلا بد من تأويل بحيث يخرج عن ذلك وهو يجعل
المحذورات المذكورة غيره فمما لم يفرق في هذا التفسير
الذي يفرق بين ما في النظر فحين في قوله فريث وورث اسما
لان ما بين الفريث والدم مكان الزهر فحينئذ فيه من وقد
اجتمع بعض راى بان النبي طاهر على خلقه في الحرمة ملك
البول بهذه الالة وان لم يدرى فيفكر ان ذلك مثل البول
وهو طاهر كما يخرج الدم من فريث ودم طاهر كما نرى
بعضه اجتمع ان افق في المحرم عليه الذي جعل في الحرمة
فكذلك البول اضعفه والاحتياج حجة في الشر ذلك ان الحرمة
في المكالم في حيث انه في البول من واحد لما في الحرمة
والا لم يصح صلوة احد وهو ظاهر ومن شبه الايمان وقيل
عليه غسل والسفل وليس في المذهب الذي في ذلك بالاجل في النفس
عن الايمان وادعى ذلك انحر الله او قد في قلوبها
ان اتخذ بها ان اتخذ بلان حد في حرف الكفر في يكون
ففسر لان الايمان في نفس النفس كان في بلان
اتخذ في الثانية باعتبار المعنى في الجملة والشر

فالتق

فلنقف مذكروا الجبال بيوتنا من الشجر وما يعرفون في السقيض
لأنها لا تشني في كل ما ذكر بل في بعض الجبال وبعض الأسرار وبعض
ما سقوه من مثل الطين وقد يفتن به في الكرم وسحق النخل
وعذبة ذلك وفي كواكبها أسرار للأن ما سقته مثل المني
التي بناها الإنسان العاقل الكامل بل في طريقتهم وما
فيها جود الصنع وصحة القيمة لا تقدر عليه خفاف
المهندسين إلا ما بالان أنظار دقيقة وتجرمان فاعلم هذه
لا بد له في العلم وأنه ليس الفاعل إلا الله أو بالنام ويطهر
ثم كل من كل التمرات التي تشبه بامرئها وجلوها في كل
ما أكلت سبل من كل ما أكلت التي تحل في ما أكلت النور
المسافر أو جوفنا أو فاسلك الطرق التي التمر في كل
أو فاسلكي أضفة للشيخ سبل من كل ما أكلت عليه فلا
جميع دول أو من غير المسلمين من ذلك في الدنيا الله ومملوك
أو فاسلكي فاسلكي وأبعد من عقادة لما أكلت من بعضهم
فريطون أعدو خطار النخل لا عطار الناس لأنه في الأغم
والأمتان والنفق في النخل والنام شوارب عنى العمل
قد استرحت في الوان بعضه بعضه بعضه بعضه بعضه
وبعضه أسود فيه شفاء للناس ما أكلت في الأمور في البلغة
لومع غيره كافي في الأمور إذ قل ما يكون عجونا والعمل إلى

جبرائيل مع ان التنوين فيه قد يكون مشعرا بالنعوض ويكمل
 التعظيم وقيل الضمير للقرآن وفيه بعد ان في ذلك لانه لقوم
 يتفكرون فان في تأمل في فعله ووجود الفعل والتفنية
 حصوله علم قطعا ان الله يعلم قادر حكيم عالم متصف بجميع
 الصفات الكمال ليس فيه نقص بوجه وقيل لا اله الا الله
 العمل الكل في محيد واحد الخ لانه عالم بجميع ما في شئ
 والاكتفاء بالادوية خصوص العمل وان الله لا يشي بالوفا
 وان كان قادرا على ذلك بعينه حكيم وطلب علم الطبع على
 الكلام والتفكير في الافعال والاستدلال بها وجودها
 وصفاته والحق العفلي قائل والله فضل تفصيل
 على بعض الرزق امر جعلكم تنفوا وتبين الرزق بان جعل
 للموال رزقهم ورزق ما تملكهم وامرهم يعطاهم ثم يورثهم
 افضل من رزق ما تملكهم وهم يشعرون والحوالك فالذي
 يراد في رزقهم انما ملكت ايمانهم فيه فكسوا لهم الرزق فحصلوا
 يعطى رزق الفضل عليهم بحيث يشاءون فيه كان ينبغي ان
 ما رزقوا على ما تملكهم حتى لا ياتي او في الملبس المطعم حتى
 ان يدرى من امره انهم يورثونهم انما انما انما فاكسوم
 ما تملكهم واظهرهم ما تملكهم فاكسوم ما تملكهم فاكسوم
 وازاد الرزق في انفسهم انفسهم انفسهم انفسهم

وحمله بجود النعمة على سبيل النعمة لبيانها في فيها دلالة على اختيار
 التسوية بين نعم وما تملكهم ويدل على انفس الاخبار مثل ما تقدم
 ويدل على انفس الاخبار مثل ما تقدم ويدل على انفس الاخبار مثل ما تقدم
 يؤمن بعظم فضلها لقبرها وما جاز الارض لفتنة قال في
 وقيل هو مثل ضرب اسم للذين جعلوا له شركا فقال لهم انتم
 لا تشرون بينكم وبين عبدكم فيما اتفقت به عليكم ولا جعلوا لهم
 شركا ولا تشرون ذلك انفسكم فكيف رضى ان جعلوا
 عبدا لي شركا وقيل المعنى ان الموال والمالك انما رزقهم
 جميعا فهم في رزقهم سواء فلا يحسن الي انهم يورثون ما تملكهم
 فرغ عنهم شيئا من الرزق فانما ذلك رزقهم من امرهم على
 ايديهم ويملكه الاستدلال بها على ملكهم فاما ملكات
 الموارثية وفيه ايات الاول في كل جعلنا موالا مما ترك
 الوالدان والاقرنون والذين عقدت ايمانكم الاسب
 اشارة على الوارث الوارث احوالا فكانه اراد بالموال الوارث
 وبالذين هناك الجورم على الاحتمال فيلزم انفسهم على الله
 واولو الارحام بعضهم اولى ببعضكم كما في الله والموال والارحام
 الا ان تفعلوا بالارحام اولى ببعضكم كما في الله والموال والارحام
 والمهاجرين ما بينكم وبينكم معروف فاحوز ان يكون في الوارثين
 اولي ان رزق بعضكم الا انفسكم بل من بعض الاقارب
 ايهم ويجوز ان يراد بالارحام من بعض الاقارب

اولي بالارث في الموضع تحت القارة في الدين من المال
 بحق الهم كذا قيلوا انظارنا ههنا اولي بمعنى
 الاستثنا ان اولي الارحام اولي الا ان يعقلوا وصية
 فالوصي له اول في غيرها دلالة على كون الوصية اول في الارث
 وتقدمها على الارث والوصية لانه على عدم الوصية
 وهو ظاهر وحكم ان يكون الا ان تفعلوا انما
 انهم قد اعلوا كونها في الاصل وخرجت الوصية لا جاعا ان
 وصارت في التملك وبع الخيرات فتساوى التملك
 نصيبا من الوالد اما لا يورثون وللنساء نصيب مما ترك الوالد
 والاقربون مما قل منه او كثر نصيبا مفروضا انهم
 ولعل الوالد انهم فان يكون الواسط او غيره والراد
 بالاقربون الاقارب الذين يورثون مما قل منه او كثر اقل
 كان المترك او كثر وسو يد عن مما ترك باعادة العامل
 ونصيبا يحتمل ان يكون مفعولا مطلقا للفاكيد من قوله
 مرضية او حال فرض للرجال نصيب مما ترك الوالد
 مفعوليا يعني ان عن نصيبا ومفروضا صفة له اني
 مفعول والمعنى ان الارث بالبنات ابدا فوضعت
 ولا زافر اختيارا واحدا والوارث سواء كان ذكرا او انثى

نق

لغيره ما كان في الحيا عليه من عدم الارث للنساء والاطفال
 قد اتى على نبوت الارث في الجملة فيها مطلقا وان فرض
 يدخل في تلك الوارث بغير اختياره سواء اراد ولم يرد
 فلا يخرج عن ملكه الا بدليل يخرج شرعا الرابع
 بوصيكم الله اولادكم اي امركم وفرض عليكم ان
 ميراث اولادكم والخطاب للرجال بانه انما منهم احد
 يعلم الباقون ان الوارث في غير الارث كذا وكذا انما
 مجمل وتفصيل يعلم من قوله للذكر من حظ الأنثيين
 اذا اجتمع الاولاد ذكر وانثى فلهما نصيبا وللنساء
 نصيب منهن فان كن الاولاد نساء فلهن نصيب منهن
 خبر عن غير ذلك ان الاولاد الذين هما نساء او فيهما
 نساء ما ترك الميت من الاموال بالفضل وفي المال تفصيل
 يعلم من غير ان قوله ان فوق انثى غير لها شئ
 فصاعدا واطلاق ضمير كن والنساء على انثى غير بعيد
 وان كان الوارث من نساء واحدة فلهما النصيب على ما تقدم
 والما في قوله وود ان حكم النسبة انما لا يورثها
 في حال الوارث لو حرر العارية فانه لو كان حكمها حكم المالك
 القيد المانع لما عتبت لانها لو كان حكمها حكم المالك

بين اهل العلم في ان حكمها اما حكم الواحد وهو من حيث ان
 فقط واما حكم كقولك اشتد وهو من حيث غير وايضا للخلو في ان
 لا تخفى وحدتها هو الثلثان كما دل عليه القرآن العزيز مجازا
 فلا معنى للوحدة البنية قبل حصصها مع انها اقرب حقا
 فلا يكون نصفها ولا هو قايلا بغير الثلث والنصف فيكون
 الثلث وايضا ان للثلاث مع اخبتها الذي نصفه نصفها
 الثلث فلا بد ان لا يكون مع اخبتها التي نصفها بثلثيها
 اقل من تلك الحصة فلا يكون لها النصف فكلو الثلث وان لم يكن
 ان يكون مثله قوله صلى الله عليه واله لا تفر المراه تفر فوق
 ثلثه الميم الا وبعها زوجها او ذومحرم لها فان المراد ثلثه واثقوا
 على ما قيل كانه بالثاني والذين قلناه والافضل كل ذلك انه
 لما قال الله تعالى في الذكر فخط الاثنتي عشرة سنة لانه قد علم ان
 للذكر مع الواحد ثلثين للذكر مع الثلثين فعمل ان لها الثلثين
 ما فوقها فكانه قيل في ما فوقها قيل كذا ذكر في ذوق وغيرهما
 وتعلم في ان غير محسوس اليه وفيه ما دل ان العلم بان الواحد
 ثلثين مع اجتماعه مع الواحد لا يستلزم كون الثلثين لها اذا
 انزلت لان المعنى المذكور ضعف الثاني مطلقا وبوجه كثر العلم
 فان القول بعدم الثلثين اما بالنصف ما نقله الاقران عباس

منقول

بل مثل قوله الاجماع على ان لها الثلثين فان ظاهر الكلام يقتضي
 ان الثلثين لا يثنى ثلثان الثلثين تثنى الامة جمعت على ان
 حكم الثلثين حكم فزاد عليهما والبنات وقال ايضا
 عليه الاجماع الاماروي عن ابن عباس ان للثلاثين الثلثين
 اراد الاجماع بوجه او ما اعتبر خلافا او ما ثبت عنده ان
 ذلك قول ابن عباس حيث قال الاماروي اراد الثاني عشر والثلثين
 كما قلناه وبالحجاء وان كان ظاهر الامة ان ليس حكمها حكم فزادها
 لا تكل نظائرها ان ليس حكمها ايضا وهو ظاهر وقد اتفق العلماء
 على ان لا حكم لها الا حكم احدهما فلا بد فارتكاب خلافا للظاهر
 وادخاله في احدهما ولا شك ان ادخاله فيما فوقهما ارجح لما تقدم
 ولا يوجب لكل واحد منهما السدس بل ان كان له ولد فان لم يكن
 له ولد وورثه ابواه فله الثلث فان كان له اخوة فله اقل
 السدس بعد نصيبه لوصيها او من السدس مستداق خبر
 ولا يوجب للاثنتي عشرة وهو يؤول معنى ولكل واحد منهما
 بدل ثلثي العاقلة وقايدته فائدة التاكيد ودفع وجه ان يكون
 المراد كون السدس مجموعا ولو اتفقت على البدل فان فائدة التاكيد
 المراد في الاجمال والتفضل ولو قال في لايوبه السدس لثلاثين
 كونها مختلفين والمراد بولد الستة المولد ذكر انا وانى واحدا

اول الفکر

[illegible]

لغيره ثبت بالجزم والاجماع ثم ان ظاهر ما اعرف كونها فرع الار
او الامة وقد حضر الاصحاب بالحق الار وهو الشوط الثالث في
دليلهم الرواية والاجماع وان النفع لانه فكان ان الارب ينفع اولاه
فهم ايضا فينعونه بزيادة الارب ثم وهذا المعنى غير موجود في الارب
والامه وانما الظاهر منها الذكور وقد علم وجعل اخيه علمه
انما هو بينهما في خارج كجاء وكذا الارب والحمل لم يلد اغرفها
والرابع كونهم وارث في الحمل فلا يحال في الرق ونحوها ولعل
لهم دليل على انهم ارث في النصف فلا يخفى ان الرق ونحوها
ولعل لهم دليل على انهم ارث في النصف فلا يخفى ان الرق ونحوها
وتفصيلها في الفروع وقوله في بعد وصية بصرى او ذبح الامة
منقول بجميع ما تقدم فراقت الارب الى ان يثبت الحصة للفرقة
انما هو اخذ من ما اوصى به الميت وبعد الدين وقوله بصرى ما بعد
الموصية للتأكد وظاهر ما التنازل لدية والموصية تقدمها
على الارب وان كل واحد مستقل في التقديم فارادوا لئلا يكون
احدهما يقدم الا بالجموع وهو ظاهر وتقدم الوصية مع كونها
موجزة عن الدين وحكم الشرع للاسماء ثبت انما لا احصاها
لا التاكيد المبالغ لانه محال ان يسموها الوارث فتوارثوا
مع الدين في التقديم حتى تقدمها لا ينفذ ان الاسماء ما كان
ولانها مشابة بالارب حيث توفيق بينهما على الوارث فثبت
بعد

بعد فثبت الامة على ان الوصية مطلقا والدين كذلك بعد
على الارب فيخرج اولامونه بحسب الواجبه ثم الدين ثم الوصية
بوصية ما يعنى الوارث على كل الله والشرع كغيره من الاجماع
والنسبة لا التنازل في الامة دلالة ما علم عن تلك الوارث
الارب قبلها بل عدم حوازيه الا بعد اتمامها فانها باق
على حكم مال الميت او يستقل بالدين والموصية بعد ذلك فلا يخفى
للموت المتصرف فيه الا بعد اخراج الدين والوصية سواء كانا
مستغرقين ام لا لا يعمل ان يكون معنى التملك للامة مثلا للدين
والدين انه انما يصرف ذلك بعد ان يكون في التركة ما ينفق عنها
وخرج لا ينفق ما قلناه فتمس حوازيه المتصرف بالوارث فيما انفق عنها
قبل اخراجها ولكن يحتمل اخراج ذلك في غيره واصحابه الواجبه
او يحتمل الوصية ان كان تحت عدا الوارث التملك في حكمه حوازيه
المتصرف في الكل انهم ما لم يغير الدين والموصية بعد ان فور
المتصرف على نفسه في ذلك فثبت دينه الدين والوصية في كل واحد
ويصرف في التركة مهابات او فاحتمالات تملكه بغيرها
للارسلها في فلا يجوز التصرف قبله بوجه بعد النول والتعبد فيجب
قبله وبعد المار ووجودها فيه فيخرج التصرف فيما ينفق او في
الكل ويكون ضمانا والاوا حوطا وسلم ويدر عليه في ان عدا
صهيبة بآثار هذا الذكور عن الميت في غير ما ابرئ عداهم في كل وقت

فان كان ولدك من الربع ما ذكر في بعد صبي يوصى بها او درولين
 الربع ما ذكرتم انكم لم يكن لكم ولدان كان لكم ولد فلهن آلت
 ما ذكرتم في بعد صبي يوصى بها او درين وان كان حبلها لم يولد
 كلاله او امراه او اخيه او اخته فكل واحد منهما ان يولد في كلاله
 التزويج فيهم شركا في المثل في بعد وصية بها او درين
 غير مضار وكيفية فائدة والله اعلم حكم الظاهر انه يريد بالزوجه
 المعقود عليها بالعقد الدائم كما هو في تلك الاشياء وان كان
 ظاهرا اعم للزواج او ظاهرها بقول الزوج والي الزوج فكل من
 ترك زوجه كالمصنف والزوج لم يترك زوجه لكن خضعت
 ما ذكرنا جميع الاشياء ونفهم الا ان في بعض ذلك خلاف الاخلاق
 رواياتهم ويختلف المسلم في الفروع يطلب منها ما يعلمون المراد
 اعم فتكون مدخولا بها لم لا او الصغرة والكبير وكذا في الزوج
 الصغار ان المراد بالولد انهم هو الاعم وان يكون الزوج الوارث لعم الصغار
 كان او كبير او كونا او اعمى بواحدة الابن او الابنة او الاعم
 الوارث وغيره انهم يعلمون ان المراد انهم بالنفس ونحوه من غير
 ترك المصنف فهو يولد كالمثل وذلك في تلك الامم كما تقدم وحل اسم
 كان ويورث صنفه حبلها وكلاله غير بها او يورث حبلها كان تامر
 وكلاله حاله غير يورث وقيل يحتمل ان يكون المراد بالرجل الوارث
 ويكون من او يورث وهو بعيد والمراد بالكلام في غير الوارث

والاولد

والاولد قبل اصلها يصدر عن الكلال في المستوفى لمرأته لوصية
 لانها كالة بالاضافه اليها وصية المورث او الوارث
 بها بمعنى في كلاله كقولك فلان في قرأته وواله من والي
 عن اعيننا عليهم السلام ان الكلال لا يورث الا في حق
 الابنة وقيل الامم وفي آخر السوء كان منهم وقيل الارث والامم
 قبل الارث امرأه عطف على رجل وله راجع للرجل عند حبل
 الامم لان يورث الرجل ويكمل ارجلهم كراعيه كراعيه كراعيه
 الكلال ما عدا ما كان الميت او المورث وهو يدعى كراعيه كراعيه
 الميت كملتها فانهم فكل واحد من الاخ والاخت لم يترك
 فان كانوا في رت كلاله او المورث والاخت لم يترك
 واحد بان يكونوا اثنين فصارا فيهم ثلث ما ذكرنا او
 فيه ولا فصل من المذكر والمؤنث فالج ان والاخت من الامم
 ان الاخوة والاخوات في قبل الامم ما دون في الارث
 وقدم معنى من بعد وصية وغير مضار كانه حاله في غير
 او الموصلة يصدر عن الموصيه والدين لا يورثون
 الوصيه الدين الذي بها قد بان على الارث منها الذان لا يكون
 فيها قرعة الوارث مثل القصد اليه من حبلها ان الوارث
 في قصد وصية حقيقة والدين كذلك ان يستدس وصية
 محتاج اليه فيصنع للاخت او غيرها مع عدم الظاهر
 فكل من ليس يورث على الارث او اقله فيجوز عدم كماله

الوصية والدين قال في وجوب الوصية انما الضابط الوصية في
 الكبار فكل المراد بالوصية دين لا حقيقة لم يقضه اموالهم
 ليعملوا بها الوارث شي وكذا الوصية كما يصير له حقيقة وكذا
 الاخر وان علمه كذا وليس له احد شي مع وجوده اضر بالجهة
 فامل ويجعل ان مراد تغير الوصية بغير تقضية والشرع
 جبان ولا يغير به الا ما هو خيرا من غيره المار وتقدم
 الدين والوصية عليه وعدم كونه الدين والوصية المضمرة
 حليم لا يوجب العقوبة بل يوجب العلم بالانظار الا ان
 التعمد يستتبعه فلا بد من نية في العلم ان اراد الملك
 لسله وقد ولما خلت ظاهرا بغير ما ذكره وهو ان الملك
 بها ولد فان كانتا تنزلهما الثلث ما ترك وان كانوا
 اخوة حياوت فلذلك كرس حفظ الاشرف من الله
 ان تفضلوا والله بكل شي علم لما يرضى في الآخرة يعجزون
 ونفى لبعض المراد ببيان في خلفه ان يعجزون في الآخرة
 فتكفي في حكم الله فرائد الكلام وقد عرفت معناها قل
 الله يثبتكم اي يثبتكم حكمه بمراتبها قال في وصية الاخوة
 والاخوات وسواهم من غير الثلث علمه فان كانت له اولاد
 وليس ولد مطلقا لوارثه او غيره ما ذكره ان كان اياها كان الوارث
 لان الوارث مطلقا عليها لغة وهو ظاهر في بيان السهام في اول
 سورة

السورة والبطانة معيد بعدم الوارث للاحكام ولان الكلام في
 الكلام وهو في لا يكون والدا ولا ولدا وله اخت اي الاخوات
 والاسم او للاب فقط لان حكم الاخت في الام فقط فمضى في
 اول السورة فملاخت الواحدة كنهما او فالاب فقط ترك كالتن
 والاخ ايضا يربها ان لم يكن لها ولد مطلقا وان كانتا خيرا
 كذا نزل عليها الثلثان كالبنين فضا عدوان كانت الوصية اخوة
 حيا او بعضهما ان منهما او فالاب فالابنهم الله كرس حفظ الابن
 وطاهر الاية ان ارثت الاخوة مرسوطا بعد الولد اصلا ولو بدت في
 اوها كما هو المعروف عند الاصحاب وهو قد ثبت في رواية التمسك
 فلا ينظر في ما روي ان الاخوة مع البنات عصبة فلا تحجب البنات
 لان غير واحد من الخلفاء القرآن واجماع علماء الهند البت
 وروايتهم صلوات الله عليهم فلا معنى للقول بالعصبة في
 نفي ان يثبت لها ولد ذكر اكانا وانني ان ارادته بها جميعا
 والا فاما الآية المذكورة البتة لا تحجب الاخوة في كلامه فان ظاهر
 الآية عدم ارث الاخ مع البنت فانه شرط في الارث مطلقا في الو
 مطلقا وللزوم الاجمال وعدم فهم شي وهو ظاهر بوجه ان يثبت
 ان كان المراد بها الميت كما هو الظاهر في عدم ارث الاخ مطلقا مع
 الولد والوالدة وهو مقرر عندهم ايضا في الوالد وكذا يخرج الاحكام
 من الآية لان بطابق الآية بالاحكام التي يورثها بآية فمضى
 يبين الله لكم احكام ما ارثتم كما ارثتم ان تفضلوا بان تحفظوا الحكم

وقبله الله لكم فضلا لكم الذي فرستكم اذا احلهم وطاعوا له
 عنه وتخشوا واعلم انهم مع انهم مع البيان ثم التاكيد بانهم
 يبين لعدم الفضل قد وقع الفضل والله لا يخلو
 وامراء مرفوع الفعل فقد نزلت تلك لان لا يدخل الاعل الفعل
 وسلك امراء ففعل شرط وتدل ولله صفة الامر وكجمل الحار
 والاخت حار وكجمل العطف كجمل صفة ايضا وحال لا
 نصف ترك جزاء وسواي الامر رتها ان الاختيب او غير هذا
 مقدم او بعدهم منه الجزاء لقول ان لم يكن له ولد وهو اسم على
 جنس له ما ورجع ضمير كانوا الظاهر انه الورث في حال لا
 او حال كذا انتاء والجمل شرطه وقبله صفة اضاف
 وفعل كرجعه والمجمل جزاء والله بكل شيء عليم فهو عالم بجميع
 العباد في الخوف والهمم ونقطة الموارث فلا ينفك الا ما هو
 اصله بحالهم ذنبا فاقبل التامة واني خفت الموارث ولا
 اخشى مني عصيتي التي باقية بعد ما خذاري وكان امراني
 عاقر المثل في همت لذكرك في عهدك وليا واما تقي في ذلك
 يعقوب الضم او جعله في ذلك الوارث بارز ضمير ايضا ضمير
 ولم يكن نظر فوالذي الذي خفت منهم فانهم كانوا استوارين في راسل
 كذا في فقه فيه دلاله على ان لا يملك الاموال كسائر الناس
 لان المتبادر في الارث هو ذلك فيكون حقيقة فيه فلا يضاد قوله

الامر

الامر مع الضرورة وليت ولان الموالي التي في ذمتهم لذنوبهم
 ما كانوا يرون البنوع لعدم حصولها فانهم كانوا اذا
 ظلم يجعلهم انبياء ولا انهم لو كانوا بائسين لما كان معنى
 الحسنة ومنهم وطلب غيرهم لان بني الله عالم بان الله تعالى
 لم يعط النفع ان يكون الله لها ولا انهم لم يكونوا ضياء و
 ايا الارث فلا يصار للغيره ولم يثبت نحن معاش الانبياء لا نور
 فلا يمكن التخصيص على ان لو سلم صحة فمن يخصص الوارث المتبوع
 بحج واحد ما اذا التزم كثير ولم ير والا عن واحد مع التمسك
 نظر واضح والمخوف التخصيص بما يجوز به بالجمل الصبي المخلص والناهي
 لانهم كانوا الوارث متواتر متنا وظهر الدلالة والخرط متنا
 ويعتني دلالة وانت تعلم انتقاد كلهم متنا فصار فقوا في
 والمراد بالارث ان السيرة في العلم لان الانبياء لا يورثون الاما
 باطل لا في سيرة وكيف تحقق ارث العلم والسرعة وبطل الانتقاد
 في محله محله اخر تزني واذ حضر البتة او لو العرق والنياب
 والمسالك فارق قوتهم وقولوا لهم قولوا لغيره فاطمأن بها انه
 خطا للورثه التي فاكول لم اى البتة البتة حار الميراث
 وامر له ما عطاء في الارث لا فانهم ليس بالارث له اذا تمردوا
 وحضروا الفقه وكذا المطلق النيابي والساكن في الحقيقة

فتعطيهم كل ذي قسمة والظن تفصل جميع حصصه ليس في الدنيا وقد قيل
 والمساكين في مال افار ايضاً وجه غير ظاهر وظاهره ان جوارحه
 لكن الظاهر ان لا يملك الا بالان يجوز له ان يملك ما في جوارحه
 قسمة الارض ويحتمل كونه للغير فيكون غير متوخى ويولد قوله وقوله
 لهم قولاً معروفاً بان يدعو الله بالبر فالله تعالى الله عن ان يكون
 الا بالظن والبر والاول او في جوارحه على احوال الطعمة عند الجوار
 وهو كسرها في ذوقه بشرابط لم يفهم منها وقيل هذا الخطا لم يضر
 بالوصية لولا ان يسمي ولا يخفى بعده وبما يجمل الغنم نظائر في كل
 لعدم القابل وكذا احدثها وحملها على الطعمة لا يخفى بعد الاحتمال
 فيبقى العمل بنظرها فاعلم ان كذا وهو اقسام الاول والآخر
 وفيه ايات الاولى والثانية اثبت الفاعل في كل ما في الدنيا
 عليه من اربعة منكم فان شهدوا فافسكون في البيوت حتى يتوفوا
 الموت او يحل الله له سبيلاً فيقبل الميراث بالفاقر الزنا والفساد
 القبيات بقسمة اضافته في الاحمال وبالا مال من غير ان يملك
 وقيل كان الا مال في البيوت حلال في قسمة بانيه الجلد وكما ان
 يكون المراد بها المس حقة وبالا مال المنع وتولد عن ذلك ان
 ويخصص الحكم بالنسبة وعدم لزوم الفسخ وان شهدوا في ان
 المراد بالاية التي فيها اللواط وذلك حكم الثانية والزاني في الثانية

كتاب

ليكون الاول مخصوصه بالحق والباقي بالباطل والباقي بالباطل
 كما قيل ولعل المضاف محذوف في قوله الموت اي تلك الموت والمراد
 بجعل الله له سبيلاً بيان الحكم او التوبة او النكاح المعنى عن
 الفسخ ولعل في الآية اشار الى عدم شهادته في الدنيا
 فيمكن استنباط عدم القبول ولهذا قال الفقهاء في كتابه
 الميراث ولما كونه من اقسام الفسخ اربعة حال في الدنيا
 الفسخ في موضع اخر الثانية واللذان بانياتها من قبلها
 فان ثابا واصلى فاعرضوا عنها ان الله كان تواباً قاضياً
 الميراث الزانية والزاني فالكناية الفاحش والمراد الزنا والاذا
 التوبخ والاستخفاف ويمكن الايم على الوجه المعنى في باب النكاح
 النكاح والحد المعرف فلا يكون متزوجاً وقيل المراد للابيطه فليزاد
 القتل الذري او في قوله يحل عليه نكاحان وتبين ان الله
 وما تقدم وهو يدل على وجوب اذا فاعل الفاحش وقوله في كتاب
 بعد التوبة وقوله على ان يملك على الله وكان المراد ما اعتداه العمل
 اللص على التوبة بحيث يفهم انه ضل حاله وعلى انه لم يملك ما سبق
 عنها الا اذا والظاهر ان الاحتياج للكره في التوبة الى كونه متزوجاً
 فانه لا يحتمل احراز السخط الا اذا بالاجماع طائفة والاختيار في
 مريد للكون العمل الصالح في الايات الاخر بعد التوبة بهذا المعنى في كل
 العالمه الراس والى ما جلدوا من احد منها بانيه جلد ولا تأخذكم بها

كتاب

رافعة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ولستم غداها
 طائفة من المؤمنين تركبها كما تركبونها ومعناها وجوهاً واحدة
 على الحكم الشرعي النبي والامام عليهم السلام ولانهم بالاجماع المتكلمين
 كل امرأه زنت وكل حارس في العموم تنقاد في الزانية وقوله
 كل واحد عرفا فافهم ولكن محضهم بالاجماع والاختيار بالجموع يخرج عن
 المحصنة فان العبد الام عليه نصف احدى والمحصنة ثلثان وفي
 الامامة ايضاً ولا حصصاً شرابطاً منكم في الفروع فقوله ان بها لانه
 على الجنس تحسم العفيف والعفيف لا مطلقاً والجنس في الكل
 والبعض جميعاً فاما بقصد التكامل فلا عليه كما يفعل بالامم المشتركة
 غير بعيد وان صح في بقية ما لم يتفق عليه وهو وسط المراه
 قبله او در البعده ولا تتم بل بعد اعلم بالحق وهو تدرك
 تحريم ترك الحدا والبعض كما اوكف ارحم لها بل فطلق الى حرم بان
 يقال مسكينة يورث ويصير الى غداً كغيره نحو ذلك وبالجملة الرحمة في الله
 اي طائفة وحكم بخلافه فمضاه حرام بل انهم انما استدلوا بالامان بالله اليوم
 الآخر يعني المؤمنين بها لا بعد ذلك تدرك انهم على وجوه اخصا وطائفة
 لست بها طائفة انما غير المجد بل غير الحاكم ايضا فاما الطائفة
 فليس فيها سائر وقيل ارحم وقيل واحد وهو فنقول عن ابي جعفر عليه السلام
 وان عيسى في الحسن وحجته وادراكهم كذا في وفي عيسى بن عيسى اربعة
 ثم قال فصاروا في عيسى لان الاربع لم يجمعوا الى ثمانية في الحديث
 في التفصيل لا بل السائر حد الغزو وقيمة والذين يربون المحصنة في الغزو

العقوبات

العقيقة التي تباغضت به وان كان الغزو يورثها او ذلك يكون
 بغية فمثل ما اكل الربا ما رر الخمر والذين يربون غداً في الغزو
 وكون اليهود اربعة ونحوه والظلم والقذف والزنا فمثل ان يقال بالانتم
 وظاهر الذين يربون الخمر والعبد والعاقلة والمحصنة والبصير والمسلم
 وغيره ولكن هذا البطلان والبلوغ كانه للاجماع ولعدم التكلف
 وبعضهم قيد بالحرية وليس واضح وهو ظاهر المحصنة انما اقتص
 للامم والبصير وغير المسلم والمحقوقه ولكن الظاهر بما قيدت بعد ذلك
 للاجماع وغيره وايضاً ان المذكور الذين غلبت الياسية في المحصنة
 فلو قذفت امة فذبح حمار محصن به لم تكن تلك الاجماع
 المتفقون وغيره ولم ياتوا بآية في هذا الشرع المسقط القذف
 على الخلق فاجلدوه ثم اخرجوا من حوزة الذين يتاويلوه ويوتقن
 لمعنى السوط فذبحوا الفداء فذبحوا لاذ لا تقبلوا هم بالاجماع
 تقبلوا انهم ياربوا اللوامم المذكورة الذين لم ياتوا بالشرع المسقط
 للحج فحينئذ ياربوا اللوامم المذكورة الذين لم ياتوا بالشرع المسقط
 الرد باستيفاء الحديث فهو من باب الاوصاف والام لا يورث
 ويورث القنفق ليعلم به واو يديكم الفاسقون فان ظاهراً الرجوع
 عدم الاستئناف حلالاً والظلم ان لا يورثوا من اهل البيت
 لنفسه السلوك الا انهم واقتضوا ان لا يورثوا من اهل البيت
 معهم تعاقله الله فلو علم انهم لم يورثوا من اهل البيت فلو علموا

خبر ويمكن كونه كذلك ولكن غير الاسلوب للتفتن وغرم بالحيلة
 لا اشكال في ترتيب هذه الامور الثلاثة وخارج الحدود الشهاد
 والعقود على التقدير مع عدم الاستناد على المعنى انما الاشكال في
 متعلق الاستشهاد في قول الا الذين تابوا واصبحوا فان السوفور
 حررهم اي بنوا عمارا قالوا افر الرقي بل عينا اية على القول بعدم
 التوبة الا على جميع المناهي وعرفوا على عدم العود قالوا المراد بالتوبة
 منها الذنوب في عمار في التوبة ظاهرة ولكن اصلاح العمل
 الذي قد كثر في ايام بعد التوبة ما بهذا القول او يقولوا على صحتها
 غير واضحة وليس يحسن اية ما في واضح فيل هو البقاء على التوبة
 ولكن ما عني هذا ليقا في ظاهره الايمان بعد صلاته اي على ان
 يحتمل ان يكون تالفا للتوبة ويغير اليها والاقرب علمها فالقول الصالح
 والاصلاح هو الاصل عليها كما في قبل فذكر وقاعد في اصول
 نقضه تعلق الا بالحيلة الاخر على ما نحن فيه في الاصول فيكون
 الذين في محل النصيب مستثنى عن ادليل عدم الفسخ اي كونه فاقول
 الا التاليف لكن الظاهر ان التاليف اية تقبل بعد التوبة وان التاليف
 هنا المستثنى متعلق بام وجهه القدر وجهه ان لم يكن ان يكون
 المستثنى للجنات الجاني اليه ولم يصح ان يكون حاله واحده قويا
 بل وان مع ايقظ فكيف يحذفه وان نقل في وقت من اوقات
 لا اجماع في قول لا يفتن وان عباد الله ليس بمعناه الكون بحسب
 والظن ان بعض المعنى في المسئلة ويجوز ان يكون متعلقا بما تنسأ

مخصوصه

بخصوصه للنفس والعلم يكون الحكم كذا وكذا في وجه اللفظ بان يكون
 قبله هذا الاستشهاد استشهادا اخر يجمع للاول والاخر في وقت
 انما كونه يكون مقصوبا والمختار انما يكون فيما لا يخدو وقمنا مل
 واعلم ان جملة ادلة تعلق التوبة لا خيرة لوزوم ورود عاقل
 على عوا او احد على تقدير تعلقه بالقرصا مل وان تنسأ في الاسلوب
 اية يد على قطع او ليكن عاقل قبله فيكون الاستشهاد فقط فاقول
 عدم تعلقه بفا حله واقط فان التوبة في السقط الحد الذي هو حق
 الياسي ويورد تعلقه بهما بالمعنى المتقدم ان الكافر اذا تاب تقبل
 توبته وليس يفتن في ما عظم منه بل يعلم انه اسهل وايضا الراني اذا تاب
 تقبل توبته فالقادر بالطريق الاول وقد ادعى في الاول الاجماع في
 وفي الاخر في وقت من اوقات اعني ان مقتضى عدم تعلقه بالعداوة وعلمه بانية
 ويحله الرجل قايما والمطل فاعده وفرضه توبة العاقل ان
 يكتف بنفسه فيما قاله فان لم يفعل ذلك لم يقبل توبته وقمنا مل
 اذ قد يكون عبدا فاقول كذا كذا كذا فكله فكانه كذا رواه فيقول فيفتن
 قال قد ردت في النساء وحكم الله في حكمهن في ذلك الاجماع واذا كان
 التالف عبدا او امه فالحكم ان يكون حله عند ذلك الفقهاء
 وروى اصحابنا ان احد عاتون في الحر والعبد واد وطا لانه
 مقتضى ذلك لا شك في ذلك لو لم يكن معارضه هو ظاهر
 الثالث جد السرق وفيه استا لوات رقة والسارق فاقطعوا
 اي بما جازوا على ما كان لا افرامه وايضا عز حكيم ان الذي يركب
 والتي سرق تفتن فيقول لا الفاء في الخبر يقولون حقها ولكن فالات

مخصوصه

خبر العا وملك وخر او نكا للمضيق بعل المفعول اليه او المصداق على
 فعلها فاقطعوا او الظاهر الاول في ذكر الاربعة من الجواهر
 في القطع وانه عن تركه فادرك الاستقام وبعاد حكمته في
 الدنيا والاخر فترى ان الرقة في عظم الرقة واصلح
 كناية عن البقاء على التوبة والعمل والاصلاح واصلاح العمل
 كما ورد في بعض الآيات الاخرى فمن هو ايضا بالبقاء او بعبادة
 اخرى غير التوبة بعدتها ويحتمل ان يكون كناية عن استغفار ذنوبه
 في الغداف والغرر عليها لعدم وجوب غير التوبة للاصل بل
 الاجماع والآيات والاختيار فان الله تعالى عليه تغيير التوبة
 تفضلا لقوله ان الله غفور رحيم ولانما في وجوبه للوجوه
 يدل على وجوبه كما في قوله لا يعزبكم في الاخر بالوان كان
 المال في ذمة قبيحت بحق الناس اليها العبداء الدنيا نعم القطع
 قطا لا لايم القوا لعموم قوله في تبارك التوبة فان ظاهرها بعد
 لها اياه افعلا ولا شك ان قطع اليد تقيد بها لا شك ان
 هذا القطع فيه حق الناس ولذا لو عني عنه قبل الاتساق قبل
 المحاكم لقطع حق الناس لا يقطع بالتوبة ويمكن ان يقطع
 قبل الامانة والظفر وعدم بعباد على ما قاله كان له الاختيار
 والاجماع ويومر انه ليس بغير المحارم لان في حد المحارم
 ايضا تبيينه بحق الناس فاعلم ان اللقطة البرقة في بطنه كونه
 القروع مستحبة والاختيار واجماع الامم وان تحل القطع فاصول

الاصابع

الاصابع عند الطائفة الامامية عند غيرهم في الزند فاعلم
 ثم نعلم من الآية التي بعدتها ان سماع الكذب حرام اما يقتضي
 الاستماع او اجابته وقبوله وقولنا كعب الله عز وجل الى اهل
 الرابع عند الحارث وفيه ايضا اتيان انما جازاء الذين يحاربون
 الله ورسوله فيلحاربون الله ورسوله واوليائهم وهم
 المسلمون جعل محاربتهم محاربة الله والمسلمين محاربة الله
 عدم سماع الله من المحاربة فيحاربون من غير محاربة
 فكانه حاربوا الناس والمراد قطع الطريق في حد المحارم
 في القروع بانه من سماع السلاح للاخافة المسلم واليه والبلد
 وغيرها والظان المراد من سماع الخوفه والقتل لفظ اخذ الم
 غيلة وجبر الحيت لولم يخف لم تكن المال لقتله فاخذوا
 لاقطع سماع السلاح للاخافة فيدخل فيه طمحوه عن سماع
 السلاح وقالوا ايضا السلاح اعظم من المحرم وغيره فيدخل
 فيه العصا والسيف في الارض اذا كانه بيان لتحقيق
 معنى المحاربة وبالله يمتنع حقيقة وقتا وانما
 كونه علمه ونصه ان يقطع لانا في الارض المحارم في حد
 فكانه قبل ويقتلون في الارض في حد وفيه ايضا ان لا
 ان النفس ادنى من حد في ان يقتلها يقتلوا حية حتى لا يقتلوا
 قضاها بعد ان غل بغير العفو وغيره فاعلم ان افعوا
 على قتل النفس او يهلكوا او ان قتلوا واحدا المالك

قبل الصلوة بعد القتل وقبل القتل بالصلوة والآخر
 في الآيات أو تقطع أيديهم وأرجلهم وخلافه وشركوا حتى تموتوا
 قيل العبد المني أو العبد المني أخذوا المال ولم يقتلوا ههنا
 أجماع من جهة قوت قطع القتل منها وإن المراد من العبد المني
 والعبد المني أو العبد المني أو العبد المني أو العبد المني أو العبد المني
 للم لا يخفى يعلم أو ينفوا أو لا ينفوا أو لا ينفوا أو لا ينفوا
 في العتق من نكاح ولا يطعمونهم إن أقصر وأجل الإخافة والآية
 محمولة على هذا التفسير وقيل للجنة يعني الإمام يخرج جميع المؤمنين
 في كل محاربة أو الظفر والآية وأحكام المحاربات في الوقوع
 ولما كان الحكم للم الإمام نعم ما كان يجمعها في وقتها فكذا
 تركها كما ينبغي علم لأن الوقوف في ما يجب على كل واحد من
 منه فلا ينبغي الغم ذلك لهم في الدنيا فلهذا وضعت
 ولهم في الآخرة عذاب عظيم لعظم ذنوبهم إلا الذين تابوا قبل
 أن تغربوا عنهم يعلمون أن الرأفة بالنبوة إنما هو الحد الذي
 هو الله لا حقوق العالم من القتل قصاصا وبغيره كما
 أن الله عفو رحيم فالقتل الواجب أي يقطع ويحرق إلى
 قصاصا وقيل بالنبوة بقتل العترة فلو قتلوا لعلمهم بأنهم
 لم يقطع عنهم شيء من الحدود وحقوق الله في الدنيا وأما الدين
 في الآخرة فيقطع بالنبوة مطلقا في حقوقه تعالى كتابا للحنا وبه
 آيات الأولى فاجل ذلك التبتا على أسرار من قبله فاجل

٢٤٤ قضيت على بني إسرائيل وبعث الله موسى عليه السلام
 ما وقع منه أنه قتل بقا بغير أن يغير قتل بقا بغير
 العتق من أو بغيره في الأرض قبل كالتبريد وقطع الطائر
 أو سائر ما كان من أحد ما كان في الجواز القتل وإن في التحريم
 لا بد من تقيدهما أو الظاهر في الفاء داعم فتدبر على القتل
 للقتل أو بغيره على جوارحه لطلق القتلة أشد القتل
 العتق أشد القتل ولكن العتق والقتل والقتل
 غير واحد في الظاهر إن يابو عبد القتل عدا أو اخل
 فيه مثل التواطؤ وظل المحصن يجوز له لو وجد القاتل يقتل
 في موقع القتلة والقتل الميسر ما كان يفعل ما كان
 ظلمة مثل الذي يجرى في استحقاق قتل المني بغيره في حق
 في سباب وليس يحول ويجعل قتل كثير المكان ذلك سببا
 والله أعلم فكأنما قتل النفس جمعها وحيت أنه يترك من الدماء
 ومن القتل وحري الباس عليه أو فوجئت أنه قتل الواحد
 والجميع سواء فلا خلاف في مقتله بقتل العترة العظمى ومن
 أحيائها فكأنما أحيى الناس جميعا أي في مكان لم يبق حيوا
 يعفو عن قصاص من منع عن القتل أو استبقا عن بعض النساء
 مثل الحرم والوقوف فكأنما فعل ذلك جميع الناس للعظمى تعظم
 قتل النفس وأحيائها أو تكون آية الله للكون ودعوة
 بعض البعض كما أمر الله في الآيات إن قتل واحد منكم فبالبقية

فبما لم يجمع الناس فان ضرر الواحد من الكل واذا حصل
 نفع وضرر لواحد فيكون ذلك لكل فيسعى رفع الضرر
 والبغض والتظلم لا نفع الكل والاجتناب عن اقترابهم والقيام
 لهم الاعل وجب مستور وعد وتغزير فبها ان كان للكل
 الى جميع المقاصد والضرر يقصد جميع الخير بالكلية فوقع
 ضرر ويحتمل ان يقع النفع وكذا اضره واذا عمل
 الانسان ذلك لم يقع فادخلنا الثاني ما اها الذي
 كتب عليكم القصاص القتل الحر بالحر والعبد بالعبد والاني
 بالانسي ان ضرره واجب عليكم العقوبة فبما قتل من كان
 يفعل بالقاتل فبما فعل بالقتول بمعنى ان ليس انما
 عن ذلك بل انما هو اضرارها بحق فلا ينافي حوائج
 اخذ الدية العفو فبما فانه اساء بوما على ان يربط
 ذمة فاعلم الحق كالقيمة في الالام الاختيار ولا عدم حوائج القتل
 مع العمد لان المراد منها العود والاجزاء وادراكه في عا
 ان لم يقع للقتل ان قتل حر اعدا وكذا العبد والاني سواء
 كانت اثم احره والحر اثم احره في القصاص فهو اثم
 المسلم وهذا خلافا لعلم الكثر الاحكام فانه العالم والرجح
 في البوط والعلام في القوم مع انها اثم فبما عمل عدم
 الاثر او عدم علم الاصل او عدم الاختيار والابا وخصه قد
 جعلنا اوله سلطانا في عفا فاعلم اني قتل الزاني القاتل
 وبالاخر المقتول في عفا العالم في القول بغير علم فبما

بالصل

بالقتل عن اخوة الايمان فالقاتل مؤمن ولم يخرج عنه
 بالقتل قتل على عدم اعتبار ترك العاصي من قتل
 المؤمن في الايمان وقيل اراد بالاخر العافي الذي سوي
 الدم سماه ابن ابي خال للقاتل ليتفق عليه بان يقتل
 الدية او يعفو بالكلية ولا يقتل على طريق المقتول
 فيقيم كمال الاتهام باخوة الايمان قال في قولي ورفي
 قوله شي دليل على ان بعض الاوليا اذا عفى سقط القود لان
 سائر الدم قد بطل بعفو البعض والله تعالى قال في
 عفى له فاقضه شي الالام والضمير له وفي اخيه كلاهما حر وان
 بل في هو القاتل اي ترك له القتل ورضي عنه بالدم هذا
 قول اكثر المفسرين قالوا العفو ان يقبل الدية في هذا العمد
 ولم يذكر سبحانه العافي لكنه معلوم ان المراد من القصاص
 والمطالبة وهو والدم وانت تعلم ان عفو بعض القاتل لا يبط
 القود القاتل لعا في الوتر على ما هو كذا الاصح ان ادعى
 الاجماع عليه السمع في خروج البوايع ولا دلالة في الالام
 عليه اذ معناها الله يعلم ان ليس في العافي الا الاتباع
 في العفو له الا الادراك ولا ينعيم حكمه على العافي فما
 كان له باق يحس باق ونحو طاهر وان كان ان عفو النبي
 بمعنى تركه فيكون شيئا يعفو لاسم ما جاء في اللغة اذ لا يقال
 عفاه بل اعفاه فهو لازم فالمعنى عفاه فبما فبما عفاه شي عفا
 العفو فالتى يقول مطلق ثم قال في والقتول الاخذ

ان المراد بقوله فرغني له والى الدم والها في لم واخيه
 اليم وتقدر من قبل لم فواخيه يعني اخ التوابع والى
 الدين ويكون المعاني موطى الما في ذكره ذلك عن مالك ومن
 نص هذا القول قال ان لفظ سي شكر والرد معلوم
 فلا يجوز التنايه عنه بل لفظ المنكر وهذا صنف القول
 الاول اظهر وقد ذكرنا القول في تنكير سي هذا وقد عرفت
 انه غير منطوق على كلام الاحرار اذا لم يشهدوا بالقبول
 لبعضهم صاء البعض بالدين والعفو فيودى البعض
 نعم فقل في الاكساف رواته والعمل والقابل بغير معلوم
 ويجوز ان يكون اسما في كل العفو وبعضه ساو في العمل
 وهو اتباع بالمعروف واذا جاء اليم بالدين او ايقم قال او اما الدين
 له العفو عن القصاص في كل من استأجر الدين الا الزوج والزوجه عند
 خطوبتهما فلا يستثنون ما وفيه ايقم تأمل اذ الزوج والزوجه
 لا يريان القصاص والعرفان في خلاف عندهم نعم يريان في الدين مع
 العفو عنها فلا معنى لعفوهما عن القصاص فكانه ردت
 الدين فبما لم يوافقا ببيع بالموقوف واذا جاء اليم من ان يقول
 المعاني اتباع بالمعروف الا ان ارد في الطلب فظهر ان كان معسرا
 ولا ريب ان اليم الزاد على حقيقة وعمل العفو له اداء اليم الى الولي
 من الدين عند الاتكان وعرفه فظهر وهو المروي عن ابي عبد الله
 عم وقد المراد بفعل العفو عنه الاتباع والاداء ذلك شأن
 في الجميع فان تقدم حقيقة ما ركب ورعته معناه جعل القصاص
 والعفو

والعفو

والعفو والتجني بينهما تحفة فواخيه ورحمكم قبل كمال
 العفو القصاص والاصل الا يجزى العفو مطلقا
 فمن اعتدى بعد ذلك بان قتل بعد قبول الدين العفو والى
 عزاي عفو واني عبد الله عليها السلام وقيل بان قتل غير القاتل
 سواء قتل ايقم ام لا او طلب الكرم ما وجد في الدين وقيل بان
 تجاوز الحد بعد ما بين له كقيم القصاص وقيل بان الحد
 للعموم فلم عذاب اليم في الاخر كذا في نون وكما كان
 العذاب في الدنيا ايقم القصاص وبالعفو ردت كذا في
 حمل الاعتداء للعموم في الحدودات بان لا يشيع بالثبوت ولا
 يودي بالاثبات او لا يسل القاتل في القصاص وما جاز
 وفي تقدير عاصم اعم من القاتل والمقتول وغيرهما من
 احكام القصاص وغيره للعموم لفظ في كماله ان القصاص
 موقوف على قيام فاعل كسوا الى سيد او حرم معلوما
 عيدين منكم بغير اذنا او بعد والي شأن القصاص
 او يكون المجرم فاعل بفعل محذوف في القصاص كذا في المعاني
 وفي من غفر ايم اخيه بوصول سيد او الجمل عليه وسلم
 موقوف على قيام فاعل عفي وقاتل سيدا و
 محذوف في فعله اتباع او فالواجب عليه اتباع لرحمة
 سيد محذوف في حكم اتباع او فاعل فعل بعد

اي فليكن اتباعوا الجملة خبر من والنا لاصح البين
 معنى الشرط والظاهر انهم انهم راجع اليه وهذا
 يدل على ان الاتباع والاداء كلاً بها حال المفعول هو
 له وهو ولي الدم كاجر الباويل الاخر وعلى الاول احتياج
 لا التقدير ان فعل عا في عني لم اتباع وعليه اداء على
 ذلك العا في مضمرة اليه ايضاً للعا في المعلوم من عني وهو
 ايضاً خلاف الظاهر موجب للتفكيك ويكون ادا اليه
 عطف الجملة على الجملة لا على المفرد وان صح ذلك اتم على
 الابهام كما في المثال وذلك مبتدأ او تحققت في وجه
 عطف على محقق من ايضاً موصولة مبتدأ او محمله صلة
 وعائيد ضمير اعتدى وعذار مسترا واما صفة وانسحق
 بمقتضى خبره والجملة خبرية وهي انما التفسير بمعنى الركاب
 ثم اعلم ان ظاهر الاية السوفية كونه القضاة من حيث
 القتل حيثما تقع عليه والعقوبة هو الذي في الاصل
 وان سلم ان للوجود المستفاد في كسب العلم من التخييل العيني
 وانه ليس بمتبادر وان التخييل ليس من حيث الاوحيات العيني
 مع وجودها في علمه في بعض الآله لان وهو القضاة من
 منصوص في الفقه في الاصل وان التخييل ليس من حيث الوجود
 لانه كان قابلاً باصل عدم الغير التي انما يكون يعلم من غير
 طمان

فكان هذا معنى احتياج الحق فيه بما على ان مقتضى العلم
 هو القود قلايد عليهم قول البيضاوي وهو صنفان الواجب
 على التخييل فيصدق عليه كونه واجب وكسب ولذا كسب التخييل الواجب
 وغيره ليس بواجب لوجوبه وان ظاهره انما هو من التخييل
 القضاة من حيث انما يجب القضاة في ان كان الثابت والمقتضى
 مقتضى من في الحرمة والعبدية والتكليف والافقية
 بمقتضى مقتضى وان التخييل لخرج بيان للمقتضا من الواجب
 فلا يكون غير واجباً وانما يقتضي التخييل وهو مقتضى
 في الجاهلية حيث من احيا العرب في ما وكان احياها
 طوارق على الاخر كما في قوله وقتلته فاقسم البيضاوي الخ
 بالعبد منا وكذا الذكر بالاشي فلما جاء الاسلام تحالوا الى
 رسول الله ص فقلنا وامرهم ان يتبادروا ائمة العلم
 جواز قتل الحق بالعبد وبالعكس وهو ظاهر مقتضى البيضاوي
 انما لا يدرك عليه فان المفهوم تحت انظر للتخصيص من
 اختصاصه من الحق وقد بينا ما كان الفرق كما في اشارة لكل
 التذلل ومنع الفرق ما ارادنا ان نعقلوا انما اصل ادب
 التذلل يدور على ذلك فانهم ارادوا قتل الحق بالعبد مقتضى
 بالاية وايضاً قد يقال ان مقتضى التخييل من عدم ظاهره
 اختصاصه من الحق لا يدرك ظهوره من غير ما هو فان ذلك
 لزوم المقتضى ذلك لا يلزم الا على الثاني لا الاول فاصل

نعم يمكن ان يقال لم يظهر كون ذلك بياناً وعلماً التقدير يكون
منغيباً بالاصل لا بالآية والمفهوم ليس بمنغيباً لان ما لم يثبت
او صنفه وما ثبت في الاصول اعتبارها فارجع اليه وانما
القول في الظاهر منه ان المقام في هذا هو احد الطرفين
على الآخر كما كان مرادهم والمفهوم في قوله كان لاحد
طول وفي قوله لتقتلن احرثكم بعد منكم وكذا في قوله
بالآية وقوله واشتد بها احد كانه في قوله بالآية
وقال في جمع السات قاتلوا يقتلن بالعبد شاة الخيمة
منها الرجل منهم وبالرجل منها الرجل منهن والظان في
الكتاب سقم والصحة بالرجل منها الرجل منهن وجعلوا
جراحاتهم على النصف من جراحات اولئك حتى جاء الاسلام
فاتر اسم الآلهة ويكفي في ذكر الرجل من العبد
والآية بالآية في قوله يقتلنهم والرد عليهم بالآية
اشد بها واحد ولا حرج فيهم بعد علم فزون العبد وهذا
المقدار يكفي في اخراج المفهوم عن الحجة تقديره لانه
التخصيص الاول ليس فائدة في قوله غير المذكور وبعد هذا
كلم فلا بعد ان يقول المفهوم يدل على ذلك وهو معنيها
في الجملة لكن نعم هو اقل العبد بالرجل من الاول وكذا
قيل بالآية بالرجل من العبد بل على العبد من قوله لا
مولا كاسي آخر في نفس العبد بخلاف الآية فانها تقتل بالرجل

وبن

ويمكن عدم اثبات شي سوى نفسها وامانتها قبل الخ
بالعبد فتقول ان مفهوم الآية ونقول به وانما
قتل الرجل بالرجل في قوله يقتلنهم الا حرج في دليل آخر
وهو الاخبار بل اجماعهم فيخصص مفهوم الآية بالجملة
المفهوم ولكن يترك في قوله يقتلنهم وقد سياتي والحق قبل
العدم في بعض الاحكام والاختيار والاجماع وفي
علم انها لا تنفي وان قلت اعرفون بقوله يقتلنهم
بالنفس كالموت في حجة قال عن عبد بن المنيب
والنهي وقيل في التوري وهو من علم ان حجة ابي
انما تنفي بقوله النفس يقتلنهم فالحق انما تنفي
ونفي الذكر والآية في فانه لا يصح اطلاق النفس
حكايته ما كان واجبا او يكتفي بالآية وليس يعلمون
ذلك في المسألة وانما تنفي لانه لا مفهوم له بحيث
خاص وانما تنفي لانه لا مفهوم له على تقدير حجة دليل
منعققة فلا يمتنع بالمنطوق اذ لا صلاحية له للتعار
ترك مفهوم المنطوق الا ان يثبت العمل بالمفهوم في
بالنفس وانما راعوا فلان يمكن التخصيص
واما خاصا فلان لا يمكن في بعض الاحكام والآية
فلا يصح حكم بانها تنفي الا ان يريد تنفي المفهوم
ولم يخصصها بالاولى الا بالبار تعلم فتقول انما

متروكية القصاص من اربعة الرابع ولا تقتلوا القتل الى
 حرم الله من تحريم عن قتل الانسان ويمكن ان يكون
 بيع لذلك قتل الارشاد او القصاص من الاباحية من حيث
 المبيع لذلك ما هو واشاد الى بعض الاسباب التي وقفت
 وظلموا ما اى غير مبيح بل ظلموا وعدوا انما فقد جعلنا الله
 سلطانا فقد جعل الله تعالى القتل الذي يترتب عن
 سلطة وسلطان ذلك القاتل في الاقتصار من قتل
 ان يكون المراد بغير مبيح وان لم يكن عدوا انما فقد جعل الله
 سلطانا على الاعوان في قتل الخطايا به في قتل
 في القتل ان كان مقتولا في الدم لا يتجاوز حد شدة
 له في الشدة فان لم يتجاوز حد في قتل عليه مقتولا
 شرع القتل بغيره مثل ان قتل الولي بما في الدم ثم اراد
 قتله فجعل الله القاتل مقتصرا شرع القصاص من المقتول
 ونحو ذلك بالجمل لا يجوز ان يقتل في الشدة بان يقتل استلزم
 بواحد وجرا بعيدا عما كان في الاشياء في قتل القاتل
 عاصدا وكما في القتل للولي بغير حياته الله قد قتل
 ان في القصاص من القتل فلا يتردد على ذلك ما الله
 تفرق بكونه السلطان وبما يار الى شرع استيفاء الحق
 فلا يشع ما لا يعلم ويحمل لظلم لان الله تعالى
 حرم

حيث اوجب القصاص عليه ويصير في الاخر بالتور من هذه الالة
 كالصحة في خوازا شتى الحق والقصاص من الله تعالى
 بغير ذن احكام ويثبت عنده فقول البعض بعد الحام
 وفيه قيل مومن متعديا في اوجهم فلهذا في اوجهم
 الله عليه ولعنه واعلم انما يعطى الى فاصد الله
 عالما بالامانة وحرمة القتل وعصمة دمه فحين ان يكون
 اخلو وكفاية عن كثر المدة ومقتد بعد القتل والقبول
 او تحللا لذلك لو فادلا لا امانه فيكون كافرا فلا يحل
 على الماويل والاخير مومن قاتل وقيل يعني التعذر
 يقتل على دية رواه العباسي باسناد عن الصادق ع
 فظاهر الالة يدل على عدم الكفارة والدية للمقاتل ولكن
 ثبت كفارة الجمع بالانفاق والاحياء بل القصاص
 ولقد اذكرنا هذا ونقصنا اقسامه وتحقق الكفارة
 وكذا تحقيق الحق للوارث فقط اولا وللقتل البصر
 بقوت حق الوارث لو لم يصل اليه وبان في جميع الاول
 كانه عليه الحق الثاني على انفق عنه في الما ولا غرض بهم
 متعلق بتحقيق ذلك الظاهرية لها ولكن هو المقتول
 وان سلمنا ان القصاص من القتل لا يورث حق الوارث
 الله تعالى كما ان القصاص من القتل لا يورث حق الوارث

العرش وابقه بحق العقول لله عنه وعن سائر العباد ان شاء
 الا لشركه ان الله لا يقدر ان يركبه ويغوايه دون ذلك
 لم يات في بعض القول ووارثه في رضوا او تجاوز
 عن حقوقه والوعيد بالعقاب حق بل يكره غير فيه
 بل كان لو عد بعد كذا الضم والقيل ثم هو المقدم بقف
 عنه فانه لا محالة بعد استنساخه من تصحيحه
 وفقد اخرى والوعيد بالمسئله وعدم مسئله التمسك
 وهو ظاهر (دس) وما كان لو من اي فليصح وما استقام
 او ما جاز له ان يقتل موثقا بغير حق واستحقاقا كالمقتل
 واحد لعلمه في العمل أصلا الا خطا او ايا الا خطا بان قصد
 مثلا بصدقه يقتل به موثقا وبالجملة فهو ان لا يقصد القتل
 بفعله الذي يرتب عليه القتل ولم يكن فانه تسمى القتل
 فهو مقول او في حال في الحال الا احوال كونه غطا في حال او طرق
 او فلا خطا فهو حقيقة مقول مطلق مخدوف قتل خطا مخدوف
 المضاف واقم المضاف اليه مقامه والاستثناء من قبل التمام
 وقال السبكي واما ما كان نفي في بعض النسخ والاستثناء من قبل
 ان لكن ان قتله خطا فخر او صانده كبر ويحتاج الى التمهيد الى
 يحرم قتل المؤمن بطلقا الا خطا وفوقه مقول ان ما ينبغي
 له ان يقتله لعلمه في العمل الا خطا وحده وفيه تامل فان بعناه
 ينبغي

ينبغي قتل المؤمن خطا فان كان اجمع المحققون والخوارج قولهم
 الا خطا استنساخا منقطع الاول على معنى ما كان المؤمن ان
 يقتل بغير ما التمهيد الا ان يحل للمؤمن ان يقتل بغير ما التمهيد الا ان
 على ما جاز في بعض النسخ الموضع ان يقتل بغير ما الا خطا وعلى
 هذا فالاستثناء منقطع او في ما منقطع فاما قوله في كلامه عند قوله
 ان يقتل بغير ما قال فان كان القتل خطا فحكمه كذا او انما
 لم يحل قوله الا خطا على حقيقة الاستثناء لان ذلك هو دور في
 الامر الخطا وانما هو ولا يجوز واحد منه ولو الخطا لم يورد شيئا
 فيصير عين الحق وقية بطله وقيل بغير ما خطا فخر برؤية مؤتم
 ان يكثر او فعليه او قالوا احد في ما قالوا او سيدا فخر مخدوف
 والمراد بالرفقة هو الرق والتملك من مطلقا ولو سفيق المؤمن
 يخرج غيره كانه الذي يطلق عليه في التسرع ولكن فيكون
 بحكمه فلا يبعد اجزا المولود في الموضوعة بل من مؤمن وغيره ايضا
 لانه بحكم المؤمن سري الا على تقدير اشتراط البلوغ والظان لا
 ريب ولا فعلا الصلوات والصوم والمراد بالمؤمن هو المسلم
 بنحو الجرمي وحكمه كونه بالمعنى الخاص عند الامم وانما يحفظه
 في اللغة قال في الرقبة المؤمن به بالمعنى الذي امنت به
 وصات لا يخرج في لغتنا القتل الخطا ولا الجائر على ما
 عمار والسعي اراهم واي فناداه وقتله في رقبته كذا
 عز الاسلام عن غطا والاول اقول ان لفظ المؤمن لا يطلق

الاعلى البالغ الملة ثم للفرافير الا ان فولد من نوعه من جنس
 يصدق عليه الاسم ولو حكم للاصل وللصدق لغة وعرفا
 عاما واستوعبا ولو لم يجد فان كان الالة فكلها الملة البالغ
 مطلقا والحاصل في سلم وان كان احد ائمة كافرا كان يخرج
 من شجرة الارشاد وعنه كما مر ودته في سلم الا ان الالة يكون
 بالقتل ويحب حق اخر في حق الله عز وجل والمنة وتكون تحت
 تسلية لكل هذا المقتول وارثه وهذا اولى في تقدير غلبة
 لعلة التاويل في لزوم على العاقل وهو موثر في قدره من
 يلزم في الاول وطاير الالة والعقل لزومها على القائل الا ان
 والاجماع حملها على العاقل وتفصل بقدر الالة وان في كل
 يودي وانها على العاقل في العاقل وان فرتها بطلان
 في الحق الما ان يصدقوا بعين الما يصدقوا على المقتول
 بالدية على وجه عليه في العاقل استثناء في القائل الواجب
 على كل حال التزم عليه سلم ولزوم المقدار الذي هو
 متعلق بالدية فان التقدير يلزم الالة وعلمه كما في بعض
 على الحال في الفاعل او الاله او الطريق فيعلم اطلاق
 الصدق على ارباب في الذم ومحمية به والعفو فليس يخص
 بالغير فيصدق الصدق في العفو والدين كما في علة المقتول
 في وان يصدق فواقر له وما روي عنه من كل قود في صدق
 وقيل في التغير فيصدق على العفو فان نوايا القود

كرم

كثيرة ومعلوم ومعلوم فان كان في قود عدوك ومنه من ان
 كان المقتول خطاء في حلة قود عدوك كما في ستر كيتا
 عهد ولا يبدى في عينك ومنهم وهو في سلم ولم يعلم
 قاتله المسلمانه فقتله وهو لظن انه ترك في رقبته
 موثقه فقط لا الالة ايضا للمقاتلة فلا ذمة له بهن
 لان ودية كفا والماترون المسلم اذ قد يكون له ودية
 لموت فقتلت انتم لا تعطون الالة مطلقا كما في الالة
 ولان الالة قد لا يكون كالارث وهذا يعطون ان كان
 فيهم سببا ومنهم متعلقا مطلقا مع عدم الارث قال في
 فعل قاتله تحريم رقبته موثقه وليس فيه ذمة عن ابن عباس في كل
 مضاف اذ كان القتل في عداد قود اعدا وهو قود من
 اظهرهم لم ياجروا من قتله فلا ذمة له وعليه حرر رقبته موثقه
 فقط لان الالة موات واسلم كفا في رقبته عن ابن عباس
 في رواية اخرى وفيه تأمل لما مر واما تفصيل الدية الرقبه فانها
 في الاله او في موت الما اذ اكان في الجهاد فمعلوم في الفقه كونه
 في الاحكام في طلبة سببا فان كان المقتول قود مسلم ومنه سبب
 ان عهد ودية وليس في سلم ومنهم حرب قود في الاله
 وتحريم رقبته موثقه تحريم رقبته لقاره القتل والدية

الموت والظاهر في سوق الكلام كون هذا القول انضما
 وان دية ايقم على العاقل لا على القول مطلقا والظاهر
 على نفسه فيكون وهو من معنى الصادقهم وان المراد
 كونه من القول ايضا موثقا ولم يعلم القائل والاولا
 للمكفر قال في ان قيل انه كافر بلزم دية العبد
 وقيل موثق بلزم قاتله المولى ويؤدى بالثبوت كقولنا
 اسئل ذمة عن الحواريين ورواه اصحابنا انهم لا انهم
 قالوا يعطى دية ورثة المقتول الكفار وتوخلوا
 ظاهرا لا فان الظاهر انه لا بد من الدية لا على القول
 وكان وايضا كثر عدم الدية على تقدير كون الاصل الكفار
 وهو ايضا خلاف ظاهر الآية الا ان يقال يكون للملأمة
 وهو المراد بالملأمة لان المراد الوارث وهو الوارث
 على ما به في محله فظاهر فيه الا ان يثبت دية الوارث
 العمل بها والعمل بظاهر الآية وان لم يكن حكم الدية
 غير ان الوارث لو توريت الكافر المسلم والعمل المسلم
 انما يقع مع حضور المعبور وسواء فيهما فلا يحتاج الى
 كونه محض عنها فتأمل من هذا ان يحجر الرقبة اما ان
 لا يحجر الرقبة ولا عنها او لم يحجرها في وجود غيرها او
 ولكن

ولكن لا يحلقتها النور بان لا يجد العبد ولا عنه محلات
 فصيانه من حيث استباحته حتى صيانه من طاهر اعم من
 العبد والى العبد وان كان الاول اظهر ايضا انهم
 بحقوق التتابع الاتباع الجميع لكن ذكرنا الاحباب
 انه يحصل له من ربه في كل رواية ولعل للاخلاق
 عندهم فيه وكذا اظهره وجوبها على العبد ايضا لتصف
 له بما هو عليه انه قد عاين العبد في اخلاقه لان الصوم
 ان وجب على العبد ان يحق ولا يعتق عليه ويمكن الا يكمل
 بانه قد يكون عليه العتق على القول بتملكه كما هو الظاهر في
 مويد له او بانه يهدى عليه عدم وجوب الرقبة والعجز عن الاعاق
 فيه حل حيث الصوم لم يسلطوا على الصوم ما كان وجوب العتق
 كما العجز عن مظاهر في حفظ الية بما تقدم فظاهر نوبة وانتهى
 على المصدر على القول له ان يار الله عليكم نوبة بالكفار
 اي قبل نوبة اول النوبة ان شرع ذلك للنوبة اي يقبلها فرأى
 الله اذا قبل النوبة من الله صفة نوبة وفي بعض ما مل
 اذ لا ينبغي في القتل خطأ ولا يحتاج الى النوبة الا ان يفسد
 كان يمكن الاحتراز بالمحقق وتبين بان كان بكلفا وتبين
 لذلك قال في ان قيل المراد بالنوبة هنا المحقق في العلم
 سبحانه علم ان كونه في كونه فثبت عليه فقام

وكان الله عليها ان لم يزل عالما بكل الاشياء في حال العاقل
 وقصده والمضمر وانما به حكما فيما امر به ونهى عنه مطلقا
 وكان محققا علميا في بعض الازاد مثل التوبة في هذا العلم
 وايضا في التقدير والدين مع عدم التكليف وكذا الحكم
 على العاقل في غير غلبة غلبتها في الاشياء لانها اذا
 علمت الحكم لا تحكم بعدد ما او عدم علم الى ان كانت كقوة
 يامره وحكما وهايدرا على نفسها فينتج التفكير لمصلحة فان
 لم يصح حكم او جودها وعلم الى ان كانت او عدم فهم لما انا
 التفكير على ما ينبغي او وجودها يمنع الفهم والقدرة على
 والباطنية او حكم يكون في عدم الفهم الله يعلم الاعم
 وكنت اعلم فيها ان النفس التفكير والعلم والاعتق
 بالانف والاذن بالاذن والاشيئ ابرقضا عليهم
 في التوبة ان النفس تقبل النفس اذا قبلها التوبة
 وكذا العتق النفس بالانف والاذن كعدم الانف والاذن
 تقطع بالاذن والعلم بالانف والجرح نقصا من
 كل جرح في نقصا من حيث نقصا من نقصا من الازاد
 غير ما ذكر والاعم فلم يزل الحكم في نفسه كما قاله
 في والعلوم الازاد في نفسه والافاضل الحكم

وتفصيل

وتفصيل في غير هذا المحل في تصديق به فكيف ان
 في تصديق بالانف من ان يعفو عنه مطلقا والتوبة
 كفارة للتصديق يكفر الله به ذنوبه فغير انهم لا
 على اطلاق التصديق على الازاد والعفو والاعفاء
 وعلى وقوع التكليف والاعفاء والاعفاء على من
 واعلم ان الظاهر في وقوع الاعفاء على من هو الحكم
 بعينه كمن عتق كانه يتركه قوله كمن عتق كانه
 التوبة كذا ولذا في عتق كانه يتركه قوله كمن عتق كانه
 هم بالانف والافلاستك في جودها في الاعفاء
 والاعفاء فقامل التامة ولما انقص بعد ظلم فاول
 ما عليهم في سبيل التامة وجراسه سبيل
 في عتق واعفاء فاجرم على الله ان الله لا يحل الظالم
 ما يدلان على جواز العتق في الطرف والجرح في جرح
 التوبة في مطلقا من المصروب وسبب المشتم
 على فعلها في حق ما لا يحق العفو في العقاب في
 مثل السرطعام والجرح والضرر في حق العتق
 وكذا في حق العتق والضرر في حق العتق
 في غير اذن الحكم والاشيئ كمن عتق كانه
 تولا على عدم التجاوز عما قاله في كرم الظلم والتعدي
 وعلى العفو وعدم الانتقام وانما في سبيل التامة

حيث اضاف الاجر للامر فالذي يفعل انما يكون مستاعباً
 لا يقدّر عليه غيره في فعله منهم لا يقدّر انما يستأجر
 في القول وعقل القوم اذا كان يوم القيمة اذا
 وكان له عمل اجر فليق قال فيقوم على ما يقال
 لهم يا اجر عملكم فيقولون نحن الذين عفوونا
 عن ظلماتنا فقال لهم على ما اذن الله لهم بالعدل
 انتم مدركون على ما اذن الله لهم بالعدل التي هي
 فاذا الذي يترك من عفو عداوة كانه ولي نعم الا
 وقوله نعم ونحن على المظلم والاذي عفو ولا شئ
 وقوله نعم نحن الذين انزلنا من عزم الانوار
 فعايقوا عتيل باعوق قمت به ولين صيرتم هو عتيل
 واصبر واصبرك الا يا ابله ولا تحزن على ذلك
 صديق مما يكره ان الله مع الذين اتقوا والذين
 هم مخشون في حق سمي الفعل الاول باسم الثاني
 للمكره في فعله الاول ان كل يد المظلم كان
 مراده به هذا المثال والحق عدم الاحتياج للعدول
 ما وقع عليه الثاني عقاب له وهو انتم لم تعدوا
 مساوفاً الاول والثاني وهو ظاهر كما سبق
 فان المعنى فان اردتم معايقه غيركم في الجارات

والكاف

والمكافاة في التقدير الطوفان الما افعايقوا يعقون قسم
 به وان لا تزيد واعليه ولا تجاوزا عن المثل المحذور
 في جميع الوجوه وقيل بهذا المايع قوله جازية
 مثلهما فتر عني واصح فاجر مع الله انه لا يحل
 ولا يبيحهم وهما يكره الا احتياج للعدل لئلا يفسد
 سبه مع انه يمكن ان يقال المراد المعنى للفقير وهو حاصل
 بالنسبة للذي ينفق به واعتقاده فلا يحتاج بمناويع
 منه مثل التي بعد التوبة وعلى صاحبها ان يكون
 عفو احسن استند بما عفا كذا له وعلى وجهه ان يرد
 ولا يسه وفيها دلالة على صواب اخذ الحق والقسام وغير
 فاعز من حاكم وهو وفلان يستند بالحكمه كما قال فيه
 بعض من القاصه محله كما ذكر الاصحاب ان العفو
 وعدم المكافاة امر واحد والآخر من اختياره ليس
 والمكافاة الاستسليمه الفعل اطلقه عزنا بخلاف العفو
 فان فيه اجر اعطيا لا يعمل الا الله فله ايم واستد الله
 وهو ظاهر ومكره التقدير والتجاوز عن الحد في ظاهره
 عام في كل حق قالون ان الاله عام في كل ظلم كقوله
 فانما الجازي عتيل باعول واصبرتم ان تتركتم الجارات
 والقصاص من جرحتم فرائض القصاص هو جرحكم فرائض

بها الصابرون وفيه شارة للان اجز العفو وتوابه
 يحصل اجز الصابرين ايضاً الذين يعرضون
 قسماً احد كمن نزع عينا لطلب شقوا بطنه واخذت
 بيت عتبه كمن فعلت بكونه وجذعوا انهم فاذن
 وقطعوا فاذنهم وقال المسلم لو املت اسمهم لم يمتلئ
 بالاحياء منهم فضلا عن الاسوات فزلت وولدت اليه
 نامل وعمل القدر لا يخرج عن العدم كما هو المنة فيما روي
 ما محمد فيما سلف في الكفار ودعواكم وفيه المناد والادب
 منهم وامرهم بما تحت عليه الطاعة او علمها كمن
 المعاصي والبقايا ويذكره وليس يترك الا بالله توفيقه
 وامرهم وقدره ونسبه فلا يكون ضايعا بل هو حيا
 لاجز العظم والخرن على المشركين في ارضهم عند
 ايمانهم ويقطعون الكفر المحب لذنوب الناس وخط
 وقيل والاخرين على مثل اخذ من غيره فانه اذا روي
 الف في الله ويواسيه واجرم والرب لفظه عند الشهاد
 ولانك قد نفي ما يكون ان لا يصدر من فحق ما يكون
 ويحيى كما الكفار فان الله يدركهم في خورهم بخاريهم
 بايمانهم اسمع الذين اتوا الى انهم يوفون بالشر
 وسائر المعاصي والفتور في بابه بالبر والحفظ والكلان

ومع الذين

ومع الذين هم محبون في الاثنا عن المعاصي والحق في الله
 استعملهم والطاعة ومنها دلالة على اجز الصابرين
 بل في الصلوات الكفار والناس منهم والصلوات على النبي وحيها
 وحسن الاحسان حال المحسنين وقوله نعوذ ولا تروا زينة
 اخرى ولا لاله غيرهم حوازيوا فاذن احد يدنا اخر واحد
 سبي لعل شحط اخر الا بالاسم شحط في النفس والاماع
 مثل تواضع العاقله بفعل غير ما كنا القضا والادب
 وفيه اما الاول وان احكم عنهم بما اتوا الله ولا تتبع الهوى
 امر له فم بالحكم به اجزاء الكفر وكما اتوا الله وعدم شايعة
 هو اهم فم غلبت اذ ذلك الثاني فلا ورى كالا يوسون ان لا
 يزعمون ان الايمان يحصل بمجرد الذناب مع المني الله بالعلم وعدم
 الرضا بحكمه اذ لم يوافق طبعهم والتمسوا كمال الطاعة فيهم
 انه ليس كذلك انهم لا يؤمنون حقيقة حق الايمان حتى يحكموا
 فيما بينهم حتى يخلصوا كما لا غير فمناو حدمه من
 المني الله في انهم اذا لم يكن منهم شيء من الحق لا يخذلوا في
 انفسهم حكمة صفا في كماله انه الحق ما قضت فاحكميت
 وبسلكوا اليه وسقاه والحق انقادا اما ما فغير
 شسبه في كماله حرج وشفق خلق وعدم رضا فان ذلك
 عدم الايمان ففي هذه الآية لتريه كمال الميابة في الرضا بالحق

وعدم انكار وعدم التعجب به وان ذلك مناف للملأيا وانه ليس بها
 بحكمهم بل بالحكم الحق بل انكار حكم عالم اى عالم كان هو
 نفس انكار حكمه ولو طارذا لثالثه وذلك على ما ذكرنا من
 المراد مستثناه وشكره وشخابه فاولئك هم الكافرون
 استحقاقهم بالشروع وانكارهم الضرورية فالتدين وبدون
 العبد فاولئك هم الظالمون حكمه بخلاف الحق وانما هو
 محروجه عن الشروع الرابعه واذا حكمنا ان الله اى حكمنا
 مراده من الاحكام ان يحكموا بالبعد افيد كقولهم العبد بين
 الناس حكمهم عبا اى ما اثر لنا البعد الكتاب بالحق حكمنا
 الناس اى اراكم الله ولا تكن للخيال من خصم الخطا رسول الله
 ص والكتاب هو القرآن والحق هو ما استلحقه من كتاب او با اراكم
 الله اى اعلمكم الله اياه بالحق وهو الرويه بمعنى العلم الا لا
 والعلم فلا يد على خوارنا القهار والاحكام له بل يد على العبد
 اى على عبيدهم اى يعاونهم المالكين في هذا ما فيه اخذها وحيث
 حصل الامر او قبله فانقلب على راسه ويخوذ ذلك الى فاق
 جوارى فحكم بينهم او اعرض عنهم كانه محسن اليهم ولم يقيم
 مقامه فالامام والفاضل ان يحكم الله اليهم ان يحكموا بينهم
 بالعدل الذي هو الحق في نفس الامر وهو العدل الاسلام وبيان
 غير عنوانهم بيان كمالهم لكل حكمهم يكون بينهم محضهم
 انهم

ان كان في شرعهم فيه كما ذكرنا صاينا قال اى تحيرون رسول الله
 يصل الله عليه واله اذ اتيكموا اليه بالحكم والاعراض ولهذا قيل لو
 احكام الكتاب بيان لى القاضى لم يجب عليه حكمه وسوقوا الى قنى
 والارض وهو به اذا كان الترافعان او احدهما ذميا لانا
 الترتيب الذى عندهم ودفع الظلم عنهم والامانة في اهل
 الذمه وفيه تأمل لان ظاهر المايه في اهل الذمه لقوله فما كنت هذه
 وفي الذين سادوا والايه وقابعدتها وكيف يحكم وعندهم التوبة
 وايضا لظاهر ان دفع الظلم واجب سواء الترتيب الزام لا على
 المسلم والكافر كما سا كانا او غيرهما وايضا لظاهر ان حكمنا
 علمه فلو علم القولا الاول الثاني وهو قول اى انا وبقوله
 ان الحكم بالكلف ان يحثو غير الله وحكوماته والافعال الموقر
 والنه عن التكليف استوفيت اقول ذلك حكمه على وقاية
 كبيرهم فوكلت به ولا يخفى وانما هو في حق من ولكن الظان
 خرج المقتضى من صحتها باجماع الاصحاب واجتازت اى من
 اليه قوله ولا تستروا اى لا تستدلو بالامانة عن
 قسلا وان كان ملكا لادفعا فانه فكل بالبنية الا ان
 يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي
 الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والى الرسول
 ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر كما انتم في
 اية ال اى حكمه باء الامارات لكونها منها الا

والخلافه اذا كان يدعي غير الله بها وبالحكم بالبعد عن الناس وعموم
 الظلم والجور يقولون ان الله يامرهم ان يؤدوا الامانات
 اليها واذا حكمتم بين الناس ان يحكموا بالبعد عن الناس
 والوعية بان يطيعواهم وينزلوا على قضائهم وفراول الامر
 خلافي قبل العلم والمجربون وقيل امر الله بالاحكام
 وان كانوا جابرين وذلك هو الذي سئلوا عنه في جنتهم
 طاعة حكام الجور وان كانوا فاسقين اعز ذلك
 في غاية الفسق والجور والاشراط على الاسلام كما يقولون
 الله وطاعه رسولهم وفيه نظر واضح وفاد ظاهر كلف
 بامر الله بطاعة الفاسق ويجعل طاعتهم شرطا لغير طاعة
 رسولهم فانه امر بالاباء والامانة والحكم بالبعد عن الناس
 بينهم وبين الله ورسوله ونهى عن سماع خبر الفاسق بقوله ان حاكم
 فاسق ينجس الالبه واوجب مهادنتهم في الآثام والافساد
 والاجماع وتوعدهم بالظالم نار جهنم وذم كثير احق قليلا
 بوجدهم في المصالح كلف الحاكم عنه ويبلغ في ذلك حتى
 جعل المصلح القليل اليه وجبا لمسلم يقول ولا تكونوا الذين
 ظلموا فممن كلف ان يوافقوا العلماء النعمه الانبياء حال
 النبوه والعدله والشهود والحكم والمغنى في نفسه واحدة بل في ايام

الجماع

الجماع كما مر به في موضع تفسير قوله تعالى جاعلكم للناس ايمانا
 ولان حكام الجور كثيرين قد يختلفون في ما يبعثونهم بحول الله
 يحكمون عليه من غير ان يتركوا منكم او يتركوا منكم او يتركوا منكم
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فكيف يبعثونهم ولان الذين
 به ان كان مما ان يؤمر فلا حضرة صيته لديهم والامم يحثونهم
 وهو ظاهر وبالحكم فساد هذا القول اوضح وان تذكر قال في
 والمهادين والامر منكم امر الجور الله ورسوله برهان منهم
 فلا يعطون على الله ورسوله في ظهور الطاعة لهم وانما يحثون
 الله ورسوله والامراء الموافقين لها في اتياء البعد والاختيار الحق
 والامري بها والنهي عن الضداد بها في قوله وقد جئتم ابي جعفر احباج
 الامر بطاعة اولي الامر بما لا يبعد في قوله وقد جئتم ابي جعفر احباج
 الامانات وبالبعد عنكم وامرهم اخرا بالجموع والكتل والاشبه
 فيما اشكل امر الجور لا يكونون امانته ولا يحكم بالعدله لا
 يردون شيئا لك كتمان ولا تشبه وانما يبعثونهم لئلا يفسد
 ذمتهم فممن يبعثونهم في هذا الذين هم اولي الامر عند الله وعند
 رسوله واهل اسماهم اللصوص المتعلمين وقد بالغ ابيهم وذم
 حكام الجور وعدم استقامتهم الحكم وجور الطاعة في مواضع
 مثل تفسير قوله لا يبال عندي الظالم من نفل عن ابي جعفر
 انه قال يؤدوا في ظلم مثل اللصوص المتعلمين من نفل عن ابي جعفر
 عند اجراء لنباء مجلاد راد بنايه لما يجتبه وهذا القول في

التمسك بالصداقهم وقارن انما احسانا فقد وواعى الباطن
 عما ان او الامر الالهي العصور من اوجيب طاعته بطلاق
 كما اوجب طاعته وطاعة رسوله ولا يجوز ان يوجب طاعته
 احد على الاطلاق الا فرست عصية وعلم ان باطنه اطاعهم
 وامن من الغلط والامر بالخير واليمن في كل حي هذا في العلم
 والامر اوجلا الله سبحانه وتعالى ان يامر بطاعة في عصية او
 بالانقياد للشيء بل بالعدل والعدل والحي اصل طلاق اخر
 بهذا القول ظاهر والدليل عليه العقل والنقل والخبر
 خصوصاً طرق اهل البيت عليهم السلام كقوله جبراً وما يولد الله
 قرن بينهم وبين الرسول للنفقات الغطية وقارن بين الرسول
 واول الامر للقر فلا بد ان يكون بينهما قربة واولاوية الرسول
 غير اهل البيت عليهم السلام وهو ظاهر في قول المصنف فاقبل
 ثم اكد الله تعالى على الرعية التسليم حكم الرسول بقوله لم تر الى
 الذين يزعمون انهم امتواي انزل الله وما نزل من قبلك من
 ان يحاكموا بالطغوت وقد امروا ان يكفوا به الى التعميم
 اولم تعجب صنع هؤلاء الذين يزعمون انهم مؤمنون فليكن
 السكوت والزان وبما نزل في قسمة في الكتب من التوبة الجليل
 وقع ذكره في التكملة للطغوت وقد امرناهم ان يكفوا

لا

بهما في قوله في تكفير الطغوت ويؤمن بالله فلا شك في الباطن
 التمسك بالصداقهم لما يغني للمؤمن عن الامان واما في الخلق
 للطغوت فكيف حال المسالفة في المقاتلة به الايمان والحق
 للطغوت وقد اختلف في معنى الطغوت قال في رواية
 اصحابنا عن السيد العارف والصادق عليه السلام ان الطغوت
 كل من يخاكم اليه من حكم نواحق ويردون يقولون ان الامر
 ويحكم كونه حالاً ولم ترتمني لم تنظر في قدام وجهه حاليه
 قال له داله على عجزه الخاكم لم تفرح وكانه يريد مواعيد
 الحقيقة والعلم بخرجه للحكام انجو الفتن للحقيقة الحكم واد
 كان جاهلاً وعالماً وفاسداً فمناهم لا يدر عليه الاخبار
 انهم فلتطلب في موضعهم ولا سعد كون اخذ الحق وعرف
 الظالم القادر يكون مثل التي للطغوت ولا يكون محضوها
 بما الحكم لوجود المعنى وان كانت الاله محضوها ولم يزد في
 فانه يرى انه اخذ ما يريه الرسول وانتهى والطان تلك التالفة
 محضوها به وقد شتى الى الاحياء في ذلك صورة التقديرات
 يكون الخفاء تاسا بينه وبين الله وللمؤمن اخذ الاله التي للطغوت
 وكانت تلك وذللت العقول والرواية ولكن الاحباط في عدم ذلك
 للحياة وعدم محبة الله وعدم استقلال العقول وطور الرواية
 واحداً انضباطه في عدم الحكم بالحق مع الحان الاسات لو كان
 كما سيرة بعض العباد واما اذا كان الحكم موجوداً بعيداً او قريباً

ولا يمكن الاثبات لعدم اليقين ونحو ذلك ويكون منكرا فلا والاشقي
فما يدعى الحاكم الحق والحق فيكون لكل ذي حق ان يخذله
على ان يصرح امكنه كيف يشاء وبما يشاء في كل امر اكلها غير
معين لنفسه فخذله في كل امر غير ضاه وبغير الشورى على علم
بغير لو كان معينا فوجوده غير محقق فخذله لان امكنه بغيره
ويجوز ما هو الاقل منه فخذله وبالجزم لا يخرج عن ظاهر الحق
الا انه المحكم لا يعلمها في كل شيء زيادة المبالغه بقوله ويرى سلطان
ان يضلهم استأنف ان اذنه ذلك اذنه والباطل اضلالهم
والحق والعدل والليمان ضللا لا بعد انهم يقولوا واذ قيل لهم
تعالوا الى ما اتى الله والى الرسول رأت المناقضة بطلت عنده
صدودا بان هؤلاء منافقون وليسوا بمؤمنين حقيقة وانهم
اذا امروا بالعمل الى ما اتى الله والى الرسول لم يوافقوا
وعن المصير اليه وعلى العمل بما امر واقتضاه لغيره موافق
لطيبيهم وبالله ثم الله ذلك بقوله فكيف اخذ اصنامهم تصبه
ايديهم ثم جاؤا على كل قوم بالله ان اردنا الاحسان او الوقف
ان تكلف صنع هؤلاء اذ اياه نكبه وعقوبه والموت في غير الله
فعلوا والحاكم للباطل والحق والحق وقدم الرضا على الحق
بمنه الحق حوا والحق من عند الله ويقسمون بالله انهم
ارادوا بالحق كما للباطل اغوت الاحسان الله في ربه وحقه
وعدم ضد بغير الحق والحق من عند الله والحق في كل شيء
بالتام

بالتام

بالتام والسطح يصلح يستندون والاحد بلحاظ الحق
اولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم من النفاق وعند ذلك فاعرض
عنهم ولا تغافل عنهم بذلك تنفاق والكل بعد احكام وعظم
خوفهم من العقوبات وعدم بالتواتر ان يجرعوا وتابوا
وقل لهم في انفسهم خالوا بهم او لموتوا في انفسهم فاعرضوا
تصبركم من الحقن الكبر اعظم قول لا يلفظ كلاما موافقا لمطلق
يبلغ لكل انفسهم ويوتر فيها ولا اعلم قول المصائب بالذنوب والحق
على استعجال حسن الخلق والملازمة وعدم الحسنة الا امر
بالمعروف والنهي عن المنكر ولو كان الفاعل كما نوافل قوله تعالى
ويرون وقولا له اي لغعون قول لا استعجلوا في الحق
فيهم كالمبالغة في استعجال الخلق وعدم الغلظ والعقب
ثم اشار فيما بعد بها لان الله تعالى ما يرسل رسولا الا بالباطل
لا ليصيح الفصيح لوجوه واستبقة والله اعلم بقولهم
الرسول يوجد والله تعالى ما يرسل رسولا الا بالباطل
لهم بعدم تغذيتهم بما يصدقهم الله الرضا بالحق المحقق
وعدم الميل للغير بقوله تعالى فلا وربك الا انما اتيناكم
بما اهل الذين اثنوا ان جاءكم فاقوا بآيات الله فاستنوا ان
تصبروا فاقوا بالجهالة فنقصوا اعلانا فقلوا انما اتيناكم
الحق من عند الطائفة والحق والعدل لا يرد ما يخرج به صاحبها عن

العدد فيكون المراد الكبير والنسب الجبر وتكبرها يدل
 على العدم اذ اجاء اليها الموقوف فيا سق كان بار حبر
 كما فتق فتقوا فيه وتطلبوا بيان الامر والاشياء الجبر
 ولا تغمدوا قول الفاسق ولا تعلموا به فان الفاسق كونه
 ان يقبوا قويا جاسكا فيقبلوا كلامهم فتصير انا ومن
 على ما فعلتم فقولوا لهم فقد ظهر تركيبتها ومعناها ويمكن
 ان يستدلوا بمطلوبها على عدم جواز قبولها الفاسق
 فلا يجوز ان يقال صادق ولا كاذب لفسطه فخير الوجود
 ومفهومها على قبول خبر غير الفاسق فلا يشترط في قبول الخبر
 المروي ويحذف ذلك لعدم العداوة ولا الوجدان والقرابة
 وعدم التهمة الا ان يثبت ان دليل ويمكن ان يستدل انهم على قول
 جزم مع انضمام القرائن فيقبل الخبر الموقوف بالقرائن وعلى عدم
 قبول مجبور الحال ان جزم الواسط الفاسق والعداوة
 الظاهر بانها تدل بظاهرها على ان الفاسق عديم كونه للقبول
 فالعلم رفع المانع وتحقيق وجود الشرط لا يعلم به ظاهر
 ولا يلزم ان الاصل عدم الفسق بظاهر حال المسألة لانها تعارض
 باصل عدم فعل الطاعة وان الوقوع كسبه وعلمه اكثر ما ينبغي
 الاعتماد فمامل وقد استدل بالتفسير بغيرها من بيان
 الاصول

تعلق

بتعلق الامر بالنسبة على قول المجبر يقتضي جواز قبول قول العدل
 حيث ان المعلق على كل شيء ان عدم عند عدم وذلك في
 حجة المفهوم فيه بحث في الاصول لان هذا الوجه على
 قبول خبر مجبور لا محال ايضه وهو ظاهر فبأنه الثالثة غير
 يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط امر سبحانه القوم
 بمواظبتهم بالقسط اي العدل والتجدي والاجتهاد على اقامته
 عند اذيله خبر ان تكونوا احرار عن استعاضة اي كونوا
 شهداء بالحق يقتضي سئل انكم لحيهم رضائهم وامتيال امر
 يكون موقوف على كونه سواه ولو عذر انفسكم اي ولو كان الشاهد
 على انفسكم بان تقروا عليها لان الشاهد ببيان الحق واد
 كان على انفسكم اذ على غير او الوالدان والاقارب اي لو
 كانت عليهم ان يكون المشهود عليه او كل واحد منهم وفي المشهود
 له غنيا او فقرا فاسد اولهما بالحق والحق والحق
 فاعلمنا فلو لم يكن والسناء صلاح لما كان على ما
 فهو علم الجبر اذ اقامه مقامه كافي قوله فان الله كان بما خلق
 خيرا يستدركه قول والظان خفيين المشهود عليه فقط
 لعدم ذكر المشهود له ولا دلاله السوف والفقه انه لا بد
 فالشاهد ان كانت بالحق ولا يجوز ان يكون نفسه
 والشرع والتعظيم للوالدين والاقارب يقتضي بالحق

الاول في ملاحظة الفقر والغنى في ادائها وانما يستشهد
 للغنى دون الاول فانه وان كان فقيرا لم يكن له ان يشهد
 ولو كان تركها اصلح له لم يكن امامها الشهادة عليه فلا
 فرق بين الغنى والفقر فان الضرر النفع بيد الله فكما
 ان يصلي على الغنى يصلي على الفقير ايضا لان غنا الاول
 فانه لا ينفق كما سئل فقهي الاية دلالة على كمال المبالغة وهو
 الحكم بالعدل بل عدم فعل الله وفي وجوب الاقرار بما عليه
 وفي اقامة الشهادة له وعلى جواز الشهادة على الوالد
 بل وجوبها فنفع البعض بعيد وكذا يعلم وجوبها على المملوك
 والحرف فيكم حوازي شهادته على سيد اية بل وجوبها فالتع
 منها ايضا بعيد ثم ان الظاهر ان المقصود بالشهادة
 والامر بها والاي الى المبالغة هو القبول فلا يشترط
 اقرار الموصي على نفسه كما هو المجمع عليه في ادائها
 والظان ان لا قابلية للفرق في غير ذلك وعلى قبول شهادته
 ابو له على الوالد في الاقرين في العبد على سيد ولبيد
 البعينة استعار بان الايمان يفي للقبول لا الشرا
 غير ذلك امل الا ان يدل على اعتبار العبد في اعتبار
 عدم طهر الشوق فانهم تم الكذب بقوله ولا تتبعوا العبد

اي ارعوا امر الله كما امركم به ولا تنقصوا وفيه مقبولة
 فانه اعلم بمصالح العباد منكم فلا تتبعوا هواهم انفسكم
 في اقامته ان شهادته تشهد واعل الفقر دون الغنى فلا يملك
 للمصلي او علم من كان بينكم وبينه عداوة دون الله
 وتتفوا عن الشهادة للماعد الكوايف لا بد ان الشهاد
 لا امر الله لا لا تباع النفس الموصى كما مر ان تقولوا اي
 لان تقولوا او لاجل ان تقولوا في الشهادة قال البز
 هذا القول لا تتبع هو اكل له في رتبته كما تر في قوله
 ان وان تلووا او ترضوا عن اي ان يميلوا او ادا الله
 او ترضوا عن اداها فلا الخطأ بالحكام ان يميلوا
 ايها الحكماء في الحكم لاخذ حقن من على الاخر او ترضوا
 عن احد على الاخر وقيل يفتى ان تلووا اي
 بتدلووا الشهاد او ترضوا ان يكتفوا بها وهو المروي
 عن ابن جعفر عن فحار بنكم فان الله كان بما يعملون
 خيرا فعناه انه كان عالما بما يكون منهم اقامته
 الشهادة او خيرا عنها والا فاضرها وكذا
 ان عيسى بن عمر قوله وان تلووا او ترضوا انها
 الرجلان يخلص من يد الفتن فيكون

الى القاضي واعراضه لاحد بها على الاخر سلكه اذن
 الرابعة عشر وراظم منكم شهادة وما الله
 بغافل عما تعملون ان يابعد الظلم منكم ما علم عند
 من الله او يكتفوا فاسد تحت لا يقول كما عند الطلب
 كما انه يريد يخفيها فاسد اذ لو كان يعلم ان الله يعلم
 له فلا فائدة في الكتمان بل يعلم انه يضيق فلا يكتفوا او
 وعباد الله فيكون المضاف محذوف والحق ان الله
 توعا لم به ويعلم واعمال الحسني فغيرها غيب
 وترتيب فاعملوا وكونوا على حذر فاسد كماله
 اخفاوها فاسد يتعلق بكنتم او صفتنا خير منكم
 والاول والاول والباقي ظاهر ويمكن تحريم الاستدلال بها على
 محرم كتمان الشهادة ويقول ان الذين يكتفون بالكتاب
 والبينة والحد فرفع بابينا للكتاب والكتاب او ليكن
 يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون الا الذين تابوا واصحوا
 وبنوا اخا وليكن انهم انا التوراة الرحيم تفسيرها
 ظاهر ان كل شخص يخفي قلم يدين ما اوجبه الله تعالى
 والادلة المبينة والذين يدينون المطلق بعد ان بينه

الله له ولغيره فالناس في الكتاب المتزاور كتاب
 كان بدلا ليعبد اطلاقه على كتب الاخبار ايضا
 بل جميع ما يمكن فيه البسائط ما كان او لا فجازا
 او تغليب او ليكن يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون
 فهم ملعونون يلعنهم الله ويلعنهم عن رحمة الله
 ايضا فربما في منكر اللعن بان يدعو عليهم البعد عن رحمة
 الله ومع والذين منهم اللعن المسلمون والشركاء و
 الكفار ايضا باعتبار لعنهم ذلك الشئ في الآخرة
 او البهايم ايضا بان يلهم الله بالدعاء عليهم باللعنة
 بل طمخون في قتل الانا الذليل تابوا وهذا اللعن
 ثابت لكل دايما لا بعد التوبة انما راي عدم عاقلة
 واصح ما افسد بالكتمان او اخفى ما تشبه على التقى
 او ضم العمل الصالح الله ونزاع في توبته ليعلم
 انه تابك واعلم الناس ان ما فعله كان قبيحا او غير
 ما كتمه ورجع عن الجهل كما علمه كذا لا يبعد ان
 يكون اصلها وبنوا وادفع في موضع اخر مثل
 وعملها كما بعد التوبة سار لكل حال التوبة

ما يندم عن جمع المعاصر والوزن على تركه فخلص من عقوب الله
 بالتوبة وعن عقوب الناس بارتكاب الذنوب فكل محرم يحتاج
 للبراءة الذم وإذا فعل ذلك قبل الله توبته وتوبته كل ذنوب
 ولو كان بعد تقبيل التوبة مراده فان الله تعالى التوبة فبالنقطة
 مختصة فيه وأنه في نهاية القول كما يفهم وصيغة المبالغة والمحصنة
 وأنه كثرة الرحمة والسكطة والعامل بالعلم وفي الرحمة
 بالنسبة للمحتاج الرحمة وقد عرفت ما ذكرناه في التفسير
 ولغتنا فمكن الاستدلال بالاول على تركه كتمان الشهادة
 وكتمان علوم الدين عن اهل العلم المختصين اصولا وفروعاً
 بل يطبق العلوم على آراء في الحجة عند صل الله عنه واله ايضاً
 انه في سبيل من تغافل فكنه الجحيم الله يوم القيمة ليجام والناس
 كذا في ذلك فدخل فيه كتمان المجدد الحق والفتوى كتمان
 عند السؤال وكذا ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 مع شرائط لا يسجد اذ خسر تحريم فعل بعض المحرمات وترك
 بعض الواجبات تحت بورد بالحوار بها في ذلك جازها
 للباطل فيكون شر الحق فيكون كتمان الامانة عدم
 بدليل ولا يسجد في الاستدلال ما غل جواز لغز ذلك التحصن
 المرتكبة للكتان وان كان يوفى لان الله لغز وقار
 انه يخف اللعن في الناس وعندهم وعدم بحق كعن
 الثاني ويقيم وجوب قبول ما علم الله سمعاً وكذا

عليهم

يفهم ايضاً فكثير في الآيات والظواهر لالتزام في ذلك وانما التراجع
 في قبول ما عتق لا فان المقتل فيقولون به ولو جاز
 ان الكليم الغني الذي لا يصفوا كرم منه مع عدم حصول
 ضرر ونفع بالنسبة اليه واحد مع كمال احتياج الغدوم
 اليه تحت لا يمكن التجاوع للغير فيجب عقلا
 وعدم قبول عذره وعذابه مع عدم نفع بعقابه فلهذا
 بانه مكافاة فلا يصح كالا في حق الانتقام للسلطة
 ودفع الضرر والاول والاول تبعاً والقبيل سبياً
 مع الفارق ظاهر البطالة مع انه لا أثر في هذا
 البحث فقد تحقق الاجماع بقبول توبته ودليل السمع
 قال في تفسره فتكرارهم الاله اجمع المسقط لقط
 العقاب عند تهاوس سقوط تفضل في اسم غير واجب
 عليه عندنا وعند جميع المقتل واحد وقال في هذا المحل
 ووجه تفضيل الرجم عقوب قوله النوار يد علان
 اسقاط العقاب عند التوبة تفضل والله تعالى
 ووجهه فرجهته على ما قاله الاصحاب وانما عرو واجب
 عقلاً كما قد سب الله المقتل في كل من معقول
 سلطان الحق في حواجه بعد الدين والحمد
 بعدم وجوب سقوط الذنب عند التوبة انه ليس
 بواجب عقلاً اذ نقل اجماع المسلمين على ذلك وادلة
 النقل منتظافه عليه علم الكلام في انه سب محقق

التوبة عن بعض الذنوب ام لا والظا الاول لان الذي يظهر
 انها عبارة عن الذم على القبيح وعدم الغفران العود
 وبها يتم الحكم والبعض لهذا القول العقل والنقل وشرك
 واستظهارها بكونها مقيدة بالندام والغفران حيث يكون القبيح
 قبيحا فلا يمكن التحقق في البعض دون البعض والا
 لم يتحقق الشوط كما يفهم في اول كلام المحقق المذكور
 تقدير تسليم الشوط الذي هو منقبة بالاصل لان عدم
 اذ لا منافاه بين كون القبيح سببا للندام والندام
 في البعض وينعكس في البعض الا واجب دون البعض مع
 الاشتراك فيه وايضا تراها واقعة في النسيان انه غير متبادر
 للندم السهله وهذا يرجع عنه الحق في آخر كلامه حيث
 قال وان تحققنا ان رجع الداعي للندم في البعض
 بيعت عليه وان اشترى الدواعي في الندم على القبيح
 لغيره ونشأ في الدواعي للالفعل ولا اقول ان الله
 انه لا يمان لا يكون التوبة خوفا للعقوبة مع التوب
 بل المحض القبيح بعيد انها واجبه وبها واجلتان في
 المجرور وايضا لا فرق بينها وبين سائر الواجبات في معنى
 الاختصار فيها لعل شبه القربة في باقي القبول
 لو ثبت الاشتراط ما يزيد عليه وايضا انه لا يثبت

لهذا

منه الشريعة بل لا يجد في انفسنا مسئلة نعم قد يكون
 موجودا في الانبياء والآية عليهم السلام كما نقل عن
 امير المؤمنين ع في قوله ما بعد ذلك طمعا في جنيتك ولا
 خوفا فوارك ولكن وجدته اسلا للقيان فبعدت
 فتكون مخصوصة بهم عليهم السلام ثم اعلم انه قال في فروع المرام
 بالذين احبب اليه اليهود الذين يجدوا انفسهم في محبة
 صل الله عليه واله مع كونها مثبتة في التوبة وقال في
 مجمع البيان المعنى بالآية اليهود والنصارى
 الذين آمنوا امر محمد صل الله عليه واله وثبوت وتمام
 بحججهم مع كونهم ملكوتيا في قوله انهم انجيلهم
 اقوالا تقدير التسليم انهم كانوا اسبغ الذرول
 لانها مصقوفة عليهم لان العبد يعوم اللفظ
 لا مخصوصا بالسب كما قيل في الاضواء وانما احلنا
 على العموم كما قلنا في تاييض في معنى الاحكام
 المذكورة فكان سبب ترك هذه الآية في الاطراف
 في كثرة العرفان في القول وكونها مصقوفة عليهم
 في فروع وانما عرفت انه لا يثبت في ملكه فقل
 في كثير من الاحكام عرفت ان كونها في الذرول احكاما
 لا ترتفع عن تقدير التحفظ لانها لا يبعد التعميم العلم
 في كل الاحكام فاما ما لم يرتب سببها في غيرها
 ايات الاحكام يوم الانبياء مع النسيان

لا يثبت في ملكه فقل
 في كثير من الاحكام
 عرفت ان كونها في
 الذرول احكاما لا
 ترتفع عن تقدير
 التحفظ لانها لا
 يبعد التعميم العلم
 في كل الاحكام
 فاما ما لم يرتب
 سببها في غيرها
 ايات الاحكام
 يوم الانبياء مع
 النسيان

